



نویسند چنانچه که بهر کلمه برزاونه یک وقف بودند چنانچه از پنج عروید و کس
بنام اید و وقفه اجاریس و دیگر کس چنانچه اولی در کس قطع اندر مکه شرعاً قلم
اولی در کس نور ملک بنام اولی در کس

بهر مثل این ابعاد اولی در کس و ای مشر و عدد
نیمین صورت تقوا ای العفو
علم

نویسند چنانچه که بهر کلمه برزاونه یک وقف بودند چنانچه از پنج عروید و کس
بنام اید و وقفه اجاریس و دیگر کس چنانچه اولی در کس قطع اندر مکه شرعاً قلم
اولی در کس نور ملک بنام اولی در کس

كتاب الطهارة كتاب الصلوة كتاب الركوة كتاب الصوم كتاب
 كتاب النكاح كتاب الرضا كتاب الطلاق كتاب العيان والها
 كتاب الايمان كتاب الحدود كتاب السير كتاب اللقط
 كتاب الآتي والمفقود كتاب التزك كتاب الوقف كتاب الكفا
 كتاب ادب النساء كتاب السهولة كتاب النكاح كتاب الجود
 كتاب الاقرار كتاب الصلح كتاب المصارف كتاب العار والهمزة
 كتاب الامانة كتاب الاحوال والاكفاء كتاب المادون كتاب العصب
 كتاب القسم والخطان كتاب المزارعة والمساواة كتاب الصيغ والند
 كتاب العتق الاضحية كتاب الكراهية كتاب الشرب والاشربة كتاب البرهين
 كتاب الحامات كتاب الوصايا كتاب الفرائض كتاب المعايير

٢٥٨
 ٢٥٩

قال تاج الترتيب في شرح الهداية روى ابن مسعود
 قال النبي عليه السلام انني خلق من صلاتي في الليل
 او نهار وقرأ في كل ركعة فاك الكتاب وسورة ويحمد
 في كل ركعتين وسلم في سجدة بعد الفرض من الركعتين الاخرتين
 قبل السلام ونفاه فاك الكتاب سبع مرات واني الكرسي
 سبع مرات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر مرات
 ثم يقول اللهم اغفر لي ما مضى وما بقي وما كنت فيه
 من كل ذنب عظيم وحده الاعلى وكلما كان التمام ان تقف
 فاجتنب ما اثم افق فاجتنب ما اثم افق فاجتنب ما اثم افق
 فانها رجوة سبحانه بعد من حاشته قراعي للهداية

٣٠٧



شرح منظومة المسح بعد الصلاة
 لابن تيمية

Süleymanî Kütüphanesi
 KİT. AMCA ZADE
 NUSEYİN PAŞA
 207

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا بسم الله
الحمد لله بحكم الشرع الشريف وموئيد، ودافع الذهب الخفيف ومشييد، باعث سيدنا محمد وهاديه
 الى الصراط المستقيم ومرشد، صلى الله عليه وعلى آله واصحابه خير خلقه بعد الانبياء، وأفضل
 اعبده، وسلم تسليمًا لا انهما لمده **ولبعد** فان القصيدة الموسومة بقبيل الشرايد
 ونظم الفوائد لما كانت في بابها عديمة التطير، جامعة من غراب الفقه للبحر الغفير، احفظني والذي
 استع الله بحبونه نظير فرائدها، وحشي على الاجتهاد في تحصيل سلايدها، فكنت طالع شرها للوف
 الموسوم بعقد الغلاب، وهو كتاب جليل جم النوائد، غير انه اطاب فيه واطال، وفي اعتقاده انه
 اختصر وأوجز المقال تعرض فيه الى توجيه المسائل وانتصت لبراد الحج والدلائل غير ان المهم
 قصرت بعد ان كانت قاصره، والاده نثرت وكانت قبل فاسه، وهما في الزمان على الطلاب
 لا شغلهم يد اذ الكتاب، وتفرغهم يدي سباني فنون الاسباب، فزيت حال المطالعة
 ان الخس عليها تعليقا، لا لك فيه من شعابه طريقا، اقضى فيه على عزو المسئلة وتصويرها
 من غير تعرض الى توجيه ولا الى بيان دليل في تقريرها، وربما زدت قيدا اهله، واكتفت فرعا
 غريبا من النظر اغفله، وربما عثر فمهر السداد من بعض ابيانه، فغيرته ما وضع منه مع اثباته
 وميزت ذلك كما تراه ان شاء الله تعالى في تصاعد الكتاب، والله الموفق الى صوب الصواب
 ووسمه بتفصيل عقد التزايد، بتكميل قيدا الشرايد، والله اسأل ان يسع عليه وعلى ثواب فضله
 والعسير ولن يجعل علي فيه خالص الوجه والكرام، وبالحكمة فليس كتابي هذا الاقطر من بحر العباب
 والله در القابل، والبحر بيطر الحما، وهو حسي ونحو الوكيل.

بسم الله الرحمن الرحيم **اجدر** **وما ليس بد** **وهو ابتر**
 البياض تصد وقال المطرزي كالفراه، وصوب ابن بري انه كالفراه وهو على غير قياس والقياس تصد
 بد البند والبند تعلم التي اوك وبيت بالشي قدمنته وهو ها هنا مضاف الى الفاعل وقع مبتدأ وتعلقه
 قوله بالحكم والكلام عليه معروف وثنا فيه كلام جيد في شرحها لجمع الجوامع للشيكي رحمه الله تعالى
 واجدر اي احق واوحي بدائنا حديث كل امر ذي بال لا يبد فيه بالحكم فهو ابتر بقوله وما ليس الى
 اخر وهو اقتباس لطيف ولا يضر في المخرج عن عمدة الحديث وقوع لفظ بدائنا سابقا

وتفرقتهم
 اسلك
 عسر

واشار الى

في اللفظ على الحمد لانه متقدم عليه في المعنى واعرب المصنف ما موصوله مبتدأ اصلته ليس اسما
 الضمير العايد ومهد وابه خبرها وبه متعلق بمهد واوهو في موضع رفع به والحق في موضع رفع به والحق
 في به يعود على الحمد وعلى اسم الله تعالى اي والامر الذي ليس مبتدأ والحمد لله فيه فهو ابتر ويحتمل ان يكون
 به في موضع نصب ويكون الضمير الذي في مبتدأ وابه هو العايد على ما اي الامر الذي ليس
 مبتدأ وهو ابتر فهو ابتر ولا تخفي ما فيه والنون في بدائنا غير لسان المصنفين

وتسليما بعد الصلاة نوكد **على احمد الحارثي الدركشتر**

التسليم مصدر وهو مبتدأ مضاف الى الفاعل ويجوز في نوكد وجهان النصب على الحال
 والرفع على الخبرية ويكون في الذكر متعلقا بقوله ينشر اي ينشأ ولا ينقطع ابدا وعلى الاول يكون خبرا
 لتسليما وحسن تقيده بالتسليم المصدر لانه ما موز به في قوله وتسليما وتسليما ومعنى الصلاة وكلا في وجوبها
 غير ليس هذا موضعه والله اعلم **ورضوان ربح الخجة دائما على الال والاعباب ما زلت اكبر**
 الرضوان بكسر الراء المهملة وفتح الراء المهملة والفتح بالباء او على الال خبر والخجة
 عطفت عليه نصبا او رفعا والدوام الثبات وفي الال خلاف والصحيح انهم من حرمت عليهم الصدقة
 وفي الحديث الحكيم مؤمن بقي الى يوم القامة والاعباب جمع صاحب وهو من رأى النبي اذ رآه النبي مؤمنا
 صلى الله عليه وسلم فمات على ذلك وعن بعض المصنفين خلاف ذلك والاول هو الصحيح والله اعلم

وبعد في علم الفروع سائل **غرائب الكتب النخام** **سفر** **بعد طرف زمان** **بمهر مرفوع** **لنقطعه**
 عن الانسافه والفا في فني للتفتيت وكثر الاثبات بعد بعد المقطوع لدفع توهم الانسافه وعلم
 الفروع علم الفقه وللناس فيه تعاريف كثيرة واحسنها قول شيخنا العلامة كمال الدين ابن الصغار
 رحمه الله انه الضمير في الاعمال المكلفين التي لا تقتصد لاعتقاده بالاحكام الشرعية الطبيعية
 مع ملكة الاستنباط ولنا نصدد الكلام على قوله علم الفروع متعلق بمسائل وصرفت
 للشعر او متعلق بغريب وفي الكتاب متعلق آخر وسكنت التأخيفا والضمام جمع ضم
 وهو وصف الكتب بكونها عظما وتسفر اي تكشف وتسمى الكتاب سفر الكشف عن
 اكفائتي والله اعلم **علي يدنف النعمان ذي العلم** **وحي الامام العظيم الشأن فيما يقدر**
 قوله علي متعلق بتسفر او ثل او غرائب او الكتب او النعمان او الفروع والنعمان هو

فيه النصيب

سبح

الامام الاعظم والمجتهد الاقدم ابو حنيفة صاحب الودع والزهاده ورأس اهل
الفقه والعباده وفي وصفه بالعلم والحي اشارة الى قول مالك وللشافعي لما سأل عن
رؤيته رايت رجلا لو كلكت في هذه السارية انها ذهب لقام بحجته ولا شك في انه
المراد من قبله في قول السيد الشافعي فيما كتبه الى الامام محمد بن الحسن رضي الله عنهم اجمعين
الذي قل لم ير عينا من رآه مثله ومن كان من رآه قد رأى قبله اعلم بنهي اهله ان يمنعوه اهله
لعله يبذله لاهله لعله وقد صنفت مناقبه في مجلدات عدة ولله اعلم

فاوردت منها ما تيسر لي في نيل العلا بتحري فاوردت اي صيرت فداستها اي من المسائل
المذكورة وما موصولة وتيسر اي تسهل نظره الصلة والعائد ولعل للزحبي والنيل بلوغ
المقصود والعلي جمع العلياء هو كتابه عن العلوم الشرعية والتجديد التوسيع قال وفيه اشارة
الى قول الشافعي من اراد ان يتجبر في العلم فهو عيال علي اي خفيفه اي قليلة في كتب اي خفيفه
ولم اذكر للكاتب في كتابه وما كان في قديمه سا ذكر القيد ما يمنع الاختلاط ويزيل الالتباس
والقيد هنا ما يحصل للانسان زيادة علم وحاصل البيت الاشارة الى انه لا يقصر على بل المسطور
في جميع كتب الاصحاب فانه لم يوضع للمبتدئ لانه وما خطط عليه وعلمه لا ينبغي له انما وجد مساهله
في الكتب المعينة فانما نظمه لزيادة قبحه اغفل والله اعلم **وذهب مكان يديه بروايته**
فاوضح لها واما هو الماهر وبه هنا للتفصيل والمعني انه انا ذكر شيئا من المسائل التي في
الكتب المشهورة لرواية زائدة ذكرت في غيرها اولانه لم يذكر فيها الحاج اظاها المذهب اوله
فوسيل الى ذلك بتقديم او تشرح او مضموم كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى

واسطر في زوال ال اوفى فها جليل قل اسطر اسطراي اكتب وروس جمع راس وتتم يتكون
فهرته كما في النظم واجدول هنا ما يرسم من اشكال يدل على غيرها والصنعة في زعمها ان يزل
وقد استغيت عن الجداول والرقوم باي اوضح في اول البيت بجزء المسئلة ولا بأس هنا
بإدراجها الكتب التي نقل منها التحصيل الفائدة وهي لجامع الكيسر والمبسوط والهداية والمخطوط
والبدائع والاحكام والجزء وارقاف افضاء وشرح ادب القاضي والسر الكبير وعمون المثل
وذلة القاري والملاحمة والتمهة وقاضي خان والهي والطهارة والفقه والمبدية والواقعة

بشرح الكتب

وحوائه الاكمل ودروضة الناطق ومفصول الاسرى والسف وشرح الطحاوي للاستحسان وشرح الاركان
وشرح الكسري للزحبي والتمهات ونباه الكفاية والعامة والكافي وشرح المعاني والحادي للملك وشرح
العدوي للزاهدي والحسن والمريد والاحسان وهي ستة وثلاثون كتابا لنفسه معمله والله الموفق
وهذا اني المقصود اسي اجونه وقد رتبته في المعين المقدر ههنا حرف تنبيه وانا صهر المتكلم
المتفصل به هو مبتدأ واسعى اي عمل جربة والجار والمجرور وهو يعود متعلقة وقد رتبته عطف عليه والقول على الامر هو الظاهر

التي هو العرقل وفيه اشارة الى هدم اهل السنة بانه لا معين كما تقدم سواء وكل تعدد في اليد
يرجع خلافا للمعتبر في خلق الاعمال ولله اعلم **وما انما من كيد الجود ياتي ولا جاهل يري كائنه**
الكيد والخدعة هو الكيد المحسود فعول من الحسد من الغيرة في محي الحاسد وهو الذي يمتني
زوال نعم المحسود وانتقامها اليه والخطبة تسمى مثلها فمظ والامن المطيرين ولا جاهل عطف
على اكسود يعني لا من كيد جاهل ويزري فتح اليا التحية من روى عليه او اعلمه واستمره
به وانكر عليه ولم يعد شيئا او تهاون به ولجون صنها من اذ ركن قال في القاموس كنه قليل
وروى وازري باحيه ادخل عليه عينا او اخر يريد ان يلبس عليه به ولا يبدع عطف عليه اي
لا تذكر في عواقب الامور وتيسر هذا البيت انه ابتلي ما ابتليت به من حسد الحاسدين
وكيد المعاندين والله المسؤول ان يجعل كدهم في خرفهم ومن الامثال المشهورة المحسود لا
يسود ابدانه در القاتل ويحسدون وشر الناس كهم من عاش في الناس يوما غير محسود
فبعضهم اسكن علمه والبعض قال انه مسبق اليه واللعن من علمه غير الى الرجز وراة عليه
وكان كلابي نوبي ضرر ومجبالا ان يحسد بالمر في فعل الامور ثم ذكر هنا قول العلامة
افضل المتأخرين واذا كانت العلوم منحا الاهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد ان يحد
لبعض المتأخرين ما ينع على دن المقدمين فاعادنا الله صعد باب الانصاف ويرد عرجيل
الاصناف **وتتمدحه الله في كل حالة في امة مسترشدة ليس بخسر** التيمم القصص
والحال الصفة بذكر ونبوت والرشد الصلاح واصابه الصواب وهو ضد الغي والمعنى
انه قصد وجه الله تعالى في جميع احواله ومن جعلها نظم هذه القصص ومن لا يتجابه بالها
للرشد فليس بهالك ولا حاسر في الدنيا والاخرة واثارها الى انه مسبق الى هذا المعنى

عشر

وهو حرام

اس ما لك في شربله
من حسد يسد

سقط قاضي القضاة بحكم الدين الطرسوسي وانه كان طلبه منه في حوذه فلم يسمح له به ولا لغيره
وانه بعد موته طفر به وصنعه قصدته هذه باختصار لنظم غير المعني قال
وجأت في دون قدر الضيف منها والله المسؤول ان يجعل ما قصده ونصدها خالصا
لوجه الكريم وان ينعم علينا بفضل الحميم انه هو الغفور الرحيم **فصل في الطهارة**
الفصل لغة الحاجز والفرق والنجية وفي الاصطلاح طائفة من المايل انقطع حكمها عما قبلها غير
منجزة بالباب ولا بالكتاب والكتاب لغة بمعنى الكتب وهو الجمع واصطلاحا طائفة من المايل
اعتبرت مستقلة مطلقا والطهارة لغة النظافة وشرطا زال النجاسة الحكمية والحقيقية
وقد امت على الصلاة تقدم الشرط على المتروط **فساد وضوء مع صلاة يقدر**
بقصره ما وعقل بغيره ومع حدث العبد اختلاط ونومها ليعقوب عذافي الجود وينذر
الصفير في فيها ونومها للصلاة والمراد بالاختلاط هنا خروج المني على وجه الدفق والشهوة من
النائم وغيره وفيه تسامح وقد اشتملت هاتان البيتان على خمسة مسائل من الغاية كلها تبطل
الوضوء والصلاة معا الاولى الفقه من المانع في الصلاة والاهمية الجران مرقه قد اختار
فخر الاسلام في تفسير هذا بالمستيقظ حتى لو كان نائما في الصلاة وقصره لا يفسد ان قلنا
على صفة وهو احدى واي شدا د عن الاما قال الحاكم انه الا حوط وروى عنه انه يفسد
الوضوء والصلاة ويتبوءا وبنى وقيل عكس قال شيخنا في تحريه وهو اقرب عندني لاجلها
حدنا للنجاسة ولا جناية من النائم حتى كلاهما لا قصد ولا ساهي وهي رواية شدا لا اخرى
وبها اتفق العقبة عند الواحد وفي المذكور في الدجيرة والمحيط نعل لا مذكوره في التحريك يستدل
لفساد فان النص لم يفرق من النائم والمستيقظ سما وقد نزلوا المصلي النائم منزله للتبقيط كما
هو مذكور في النوار وغيره ويمكن الجواب بان النص ورد في المستيقظ فيقتصر عليه والنظر ما بين علي
قول الجمهور في صفة السامر في طهره خلاف الا حوط النقص وقيل اذا كان يغتسل لا يقتصر الطهارة
في قول عامة المشايخ وصح المتأخرون النقص الثانيه **تغير العقل في الصلاة بالانما والنجوس**

ظ
ما يجوز

او السكر والفتى الثالثه **تعمده** احدث في الصلاة من السبلين وغيرها كالاستحراح للمدم بخو
والاستنقا لغير البلغم او البلغم عند اي شئ اذا كان صاعدا خلافا للفقهاء كانه لا سطل الصلاة
الرابعة الاختلاف في الصلاة وكيف ما خرج المني منها على وجه الدفق والشهوة لان النص
ورد في الوضوء فهو عمل بشر بخلاف الاعتساک ولا حاجة الى كشف العورة **قلت**
وفي هذا نظر لا مكانه بدون كشفها والله اعلم **الحاشية** تعمده اليوم في جود الصلاة
قال المؤلف وهذا عندنا في يوسف حاصه واما عندنا في الصلاة دون الوضوء **قلت**
اما لا يفسد الوضوء اذا كان على الهيئه المستوية قبل في المحيط وهو الصحيح وفي النوادر انما على
هذه الهيئه خارج الصلاة لا يفتق ولم يوافق من سماع احد من اصحابنا على ان يفسد ذكر الحاكم انه
ان فيه اختلاف المشايخ وفي الظهور لو غس في صلاته ما صلح قبل ينقض طهارته **قلت** هذا اذا
لم يتعمد اما لو تعمده فسدت وحكي في خان الخلاف في سله النجاس من غير عذر وان البعض قالوا
لا ينقض طهارته ولا يفسد صلاته كما لو نام في السجود ثم حكى انه لو تعمده ذلك بالركوع لم يفسد
صلاة خلاف السجود وفي جماع الفقه ان النور في الركوع والسجود لا يفسد الوضوء ولو تعمده وكذا
نام ركعا وساجدا ففسد صلاته وقيل لا يفسد اذا اقام وفي سجد الشكر ينقض سجلا لا الخفيفة
وفي مسألة اخرى لم تتعرض اليها المؤلف وهي لو شح في الصلاة فسال دمه بطلت صلاته وتفتقر
وضوء في قول الحنفية ومحمد بنهم لسه لوالي وقال ابو يوسف يني على صلاته وسلة سابعه
وهي اتفاقية لو كان في ركبته دمل فالتجوز اعتقادا عليه في سجود لعبد الوضوء والصلاة جميعا
لانه جعل عمله احدث العبد وهما في المبسوط فاعلمه وفي فاضل خان ان الفساد قول الامام
ومحمد وهو بمنزلة ما لو رماه انسان ببندقة او حجر ودمه خالف على قول حنيفة ومحمد يفسد صلاته
ويمنع البناء قال في الظهيرية بعد ذكر ما يمنع البناء او رماه ببندقة فادماه ليني
وقال ابو حنيفة رحمه الله في رجل يصيبه بندقة او حجر ينحج في صلاته فغسل ذلك
فانه يني على صلاته ثم بعد قليل قال ولو سقط السطح مدر او لوح فتح لمسه ان كان بمرو ودار
استقبل الصلاة فلا يركع يوسف وان كان لا بمرو ودار من شاحنا قال يني بلا خلاف وبهم من

على اختلاف وهو الصحيح فظهر لك من هذا ان المتقدم في المبسوط فان نسبة هذا القول
الى ابي حنيفة ضعيفة لان ما ذكره قبل ذلك وبعده يناقضه وانه نصيب الخلاف في هذه الصورة
الاخيرة بين الامام والثاني فان الثاني يقول بالنسبة كما نقله صاحب المبسوط وفي ثانيا
قاضي خان فساده الصلاة في قول محمد وابي حنيفة وكذا الودخل الشوك في حلي المصلي
او وضع جهته على الارض في السجدة وقال منه الدم غير قصد فسدت صلاته عندهما
وقيل فقد عند الكل لان الاحتراز عنه ممكن فاذا لم يحترز صار كانه تعمد ذلك وكذا
لو كان تحت شجرة فسقطت منها ثمرة فخرجته والنسبة على هذه الفروع متعين وان كان
يمكن جعلها راجع الى ما قد مضى لانا نزلناه منزلة التقدم في قوله حدث العبد كني
فيه الخلاف ولو وقع ما ذكره بعد فعوده قدر الشبهة في صلاته ويتوضا للآخرى خالما لو
فسد في التيمم فانه لا يستحق واعلم ان المؤلف قرر المحرم في المسألة الخامسة بقوله
والندور السقوط والخروج اي ونوم الصلاة لعقوب في حال كونه عمدا في السجود يخرج
عنه وفيه اشارة الى علم ذلك الهوى انتهى وعندي لوانه جعل يتدر من الغلة اي يقل وقوع
ذلك لكان اولى والله اعلم **وعلى كل شخص وما ثم ستره فبانيه في القوم لا يتأخر**
وليس كالاحتياط والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال تؤخر الشخص سواء الانسان
ثم استعمل في ذاته ونم طرف لا ينصرف يعنى هناك والستره ما تسرت به مهابان والقوم
جماعة الرجال ليس فيهم امرأة وما دخل النساء والاسباط طلب ازالة النجاسة وعرف في القوم
بانه اذا دعا على السبيل من النجاسة وقد اشتمل القيان على اربعة مسائل من الفتية الاولى
من الوبري قال معناه من وجب عليه الغسل والرجاء بين الرجال ولا يجد السترة عليهم وقت
الغسل يغسل ولا يخرجه وان كان يخرجه ويختار الاستر لعورته **الثانية** من علمه الاستنجاء
ولا يجد مكانا خاليا تركه وقد عراه للبقايا لان كشف العورة منهى عنه والاستنجاء ما ورثه
والنهي راجع الى الامور وجهه في البرازية فان النهي مستوعب الايمان ولم يقتضي الامر التكرار قال
وكذا لو كان على طهر **الثالثة** المرأة اذا وجب عليها الغسل ولا يجد سترة وهناك حال
توفر الغسل وعزاها الى الوبري **الرابعة** لو كانت من النساء فقط ما يسمى كالرجال من الرجال

ورقمها للبقايا ودرن الذر الصاعى والثالثة صححه في غير البيت والرابعة يوجد من مذهب
قال وبقي ما لو كان الرجل بين النساء لم يقف فيه على نقل وقياسه ان يخرجه المرأة بين
الرجال لانه يغتفر في الجنس مع جنسه مالا يغتفر فيه مع غيره ولا يقع فيه **قلت**
وفي المبسوط ان نظر الجنس الى الجنس مباح في الضرورة كانه حالة الاختيار
وفي موضع اخر قال ان نظر الجنس الى الجنس اخف من نظر الجنس الى الجنس وذلك لعلم الحكم
ينهاذ كونه انه لم يقف فيه على نقل قال وبقي لو كان الرجل بين الرجال والنساء على
ان البيت على قول اخر يقول القوم سائل للرجال والنساء فيهم انه ياتي بالغسل
بينهم وما ذكره في الاستعداد قياسا التاخير كعكسه والا ولى ان يكون المراد بالقوم
الرجال وهو القول الرابع والعرق بين الاستعداد والغسل ان الاستعداد ازالة الجنس
والغسل ازالة الحدث وقيل احبب يحتمل حتى يجوز معه الصلاة بخلاف قليل الحدث
حيث لا يجوز معه الصلاة بخلاف ارتكاب الهوى كاجله وذلك وبق ايضا ان
الغسل من العرق لا يتركه تكشف العورة كانه صلاة فاقوم التوب والاستنجاء سنة
والكشف حرام وكان ترك السنة اولا من بيان المحرم والله اعلم
ومحرم البول في المأجريا ولو عاد بغير غار قد قيل يطهر صحيح مبنى للمحرم في تركه
مصدر تركه والمأجريا لغته ان من وشربها ما يذهب نبتة على الصحيح والاصح
انه ما بعد الناس جارية واسناد العود الى البيمار من والمراد ما ذابها طالفا لانت
المحل على الحال والصحيح في بغير للبيز وقد اشتمل البيت على سلتين الاولى في قاضي
خان احتلفوا في كراهية البول في الماء الجاري فالاصح هو كراهية وعراه في الوعاء
الى الحمامة قال لانه سمي فاعلى اهلا في فتاوى ابي الليث عن رجوعه بغير ارجاء فيه
ثم انه ورد على نفسه ان يغيب الماء الجاري بعزم عدم الكراهية في الراكة وهو حرام
لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم قال والحجاب ان عدم الكراهية
لانا في كراهية ومفهوم الموافقة منه اخر انتهى **قلت** لانه اذا ثبت الحكم في الجاري للذي
لا يظهر فيه اثر النجاسة في باب اولى في الراكة وان كان كثر في باب القدر كثر قوله ان عدم الكراهية

لا بنا في الحرمه منه نظر لانه اذا انتفت الكراهه انتفت الحرمه من باب اوفي كان كل حرام
مكروه لان كل ما مطلوب التوك ولا عكس لاختلاف ما به الطلب فتأمل والله اعلم **الثاني**
في باجي خان يرنجست فقال المائمه عاذا بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع ومنها
وجب مها ترح عشره دلو او يترج عشره فلم يبق المائمه عاذا بعد ذلك لا يترج منها شي وفي الجامع عن
شداد ماتت فارة في يترج عاذا جمع ما بها ثم عاذا فهو طاهر ولو غار منه مقدار عشره دلو او طهر الباقي ثم حكمي
الا قول الاخر من الغنمه وهي ان لا يطهر وعن ابو يوسف يترج منها دلو وعن محمد بن عيسى وعن
سليم انه يترج وروي هشام عن محمد بن مسلمة **قلت** وفي شرح الترمذي اختلاف بين محمد بن عيسى
قال ابو يوسف يترج خلاف محمد بن مسلمة في شرح مختصر الترمذي للقدوري والله اعلم والسبب في هذا ان القول
بظهاره مرجوح وانما لا يحج صدق وليس له ذلك فقد صرح قاضي خان بتصحح الطهارة وقد حكاه ابو الليث
عن نصير وانه ادق بالناس وجزمه في البراءة قال لو حلف طيبه صلى عليه الا انه حرم في التحسين
والمراد بانه لعوضا لانه لم يوحده الطهر والاول اطهر لا نقاش الامام ابو يوسف ومحمد بن ابي حنيفة
حكم الماء الجاري وانما قالوا بالترج اتباعا للاخبار والمقصود بالترج تغليل الحاشه وذلك موجود في
الفوران والحاصل ان في هذا وفي اجناسه عن الامام روايات يصحح المتأخر منها بخلافه وقال
سبحنا ان الهام والاول اعتبار الطهاره في الكحل كما اختاره شراح الجمع وهذا خلاف ما عليه الزيدون واذا
جعلت مكان قوله قد قيل صح اشغل على القولين صريحا وهو ما مع سائر الصحيح والله اعلم
وبترج كل البئر بالشاة حية كذا حديث او كما هو في النظر اشغل البيت على ثلاث مسائل من
الظهيره الاولى لو وقعت شاة فاخرجت قبل الموت ترج كله وعن ابو يوسف لا يترج شي يعني
اذا لم يمت قبل الموت وعن ابو يوسف انه يترج عشره دلو او الهوى ونقل عن باجي خان يترج عشره
دلو الشكين القلب لا للظهير حق لو ترج شي وتوضا جاز وعن قباوي اني للشيخ عن ابو يوسف
لا يترج شي **قلت** وقد قال الترمذي وعن ابو يوسف في الشاة احيه يترج كله لان بولها
يجري في مجريها واثر الخنزير في حق التوب والذي يقرر به الدليل في الشاة وسائر الحيوانات
الطاهره انه لا يترج ما لم يصبها او يصب المائمه ما اصابه ان كان سوره طاهر او طاهر وان كان
نجسا يترج كله وان كان مكروها فالما مكروه ويترج عشره دلو وان كان مشكوكا

كالنمل

كالنمل والحمار وجب ترجه كله لانه حكم نجاسته احتياطاً والصحيح ان الشك في طهوره ولا يكون
الما نجسا على الصحيح وفي شرحنا على اكثر في هذا الكلام حسن فانظر والله اعلم **الثاني**
لو وقع انسان طاهر في يترج عشره دلو وان كان محدثا او نجسا يترج جميع الماء وان كان زمينا
يترج كله وفي البراءة عن الامام المصلي ان كان محدثا لم يترج عشره دلو وان كان نجسا لم يترج
قال وقول هو انظر اعني النزع فيه اشارة الى انه نقل عن كذا كذا من كلامه في سلة الحديث
ولكن الذي يحرر عندي انه يختلف الحكم فيها باختلاف اصول المتأخرين والتحقيق نزع الجميع
عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء للاستعمال وقيل لم يترج عشره دلو وتحقق مذهب محمد بن مسلمة
الطهوره وهو الصحيح عن الامام والثاني وعليه الفتوى يترج سبعه عشره دلو ولا يغير بما ذكره
شيخنا العلامة زين الدين قاسم رحمه الله تعالى برحمته في مسئلة السماء برفع الاستبراء فانه ظاهرا
فيها صلاح المنقول عن ابي حنيفة واسند الى كلامه وقع في البدائع على سبيل البحث فوهم عدم صيرورة الماء
القليل مستوعلا لانه لا يغسل به ما لا في بدن الحديث وهو قليل لا في طهوره الاكثر منه فلا
يسلخه الطهوره وينبعه على ذلك لعصر من سحر مذهب احنف من لا يترج في فهمهم كتب
منه كتابه مشتملة على خلط وخبث وفي لغة الموضوع المنقوله عن محمد بن مسلمة الله وقد ثبت ذلك
في مقدمة كتبها حققت فيها المذهب في هذه المسئلة والحاصل ان ابا زيد الروي في كتاب الاستبراء
او يد ما ذكره في البدائع على سبيل الزام عن ابو يوسف محمد بن عيسى وروى جواب محمد بن عيسى فكشف اللبس
واوضح كل تخمين وحديث فانه قال بعد ذلك من اذهاب عناينا في الماء المستعمل لحد وعامه متاخرين
قول محمد بن عيسى عن ابي حنيفة ثم قال صح القول الاخر يروي قد كرهت ما يولن احكامهم ثم
قال ومن قال ان الماء المستعمل طاهر طهور ولا يحمله حراما وكذلك من قال طاهر غير طهور والاول
عنده ان الماء المستعمل اذا وقع في ما احرم يفسد حتى يغلي عليه سبعة الليث يقع فيه وقد روي في ذلك
للمستعمل يصير مستوعلا وذلك القدر من حمله ما يغتسل به عادة يكون اقل مما فضل عن ملافاة
بدنه فلا يفسد ويبقى طهورا كذلك ولا يجرم فيه الاعتسال الا ان يحكم بحاشه الغساله فيفسد
الكحل وان كان اكثر من الغساله كقطره الخمر تقع في حاشه الا ان يحكم بقوله ما اغتسل في الماء القليل
صار الكحل مستوعلا حاشا وفي البدائع ايضا النزع بان الطاهر اذا اغتسل في البئر لا يغتسل صارا مستوعلا

الاحكام

عند علمائنا الثلاثة **و** يكملنا بوضوح هذا وحده **ر** سألني المساء **ر** هو الذي في سله الخوض
وما كتبه بعد ذلك حين روية ما لفتني به بعض اصحابنا فانظره والله اعلم **الثالث**
الكافر اذا وقع في الترتيح كلها وعزاه للغايه **قلت** وقد تقدم عن الظهير في الباع
لو تحقق انه ليس عليه نجاسة حقيقة ولا حكمية لا يجب تريح **ي** والله اعلم

ولو كان عن البير عشر فصاعدا فقبل اصح القول ما يغير

العق يفتح المعن ومنها وتضيق فقول البير وما فيه والدرع مؤنثة وهل المراد اللؤلؤ او
المساحة او الملك اقوال اختلفت فيها صحح المشايخ واحسانهم والايسر على الناس اهادرع الاربع
وهي ثقبان فتراصبع فامة وقد اشتمل هذا البيت على فرع غريب ذكره صاحب الغنية قال
وفي شرح صدر القضاة اذا كان عنق البير عشرة اذرع فصاعدا لا يجزى وقوع النجاسة فيه في اصح الاقوال
ثم نقل عن مجمع التفسير روي ان الملك في البير اذا كان قد دخل الخوض لا يصح وقوع النجاسة فيه قال
المصنف انه لم يظهر هذا الفرع لظفره بالتحقيق له او الترحيح في غيره من الكتاب بل بوجه في المختار
وفي الغنية ما اطلعه جمهور الاصحاب والى ذلك الاشارة فقل **قلت** وقد ذكر
ايضا كذلك في شرح القدر **ق** في تريح التراب وفي الايضاح ذكرنا والبير اذا لم يكن البير
عريضا وكان عنق ما بها عشرة اذرع فصاعدا فوقع فيها نجاسة لا يحكم بنجاستها في اصح الاقوال
ولا يخفى ان الوجة التحق وقد حققناه في شرح الكنز والله اعلم

ومن لم يجد الانبياء التيمم فوضاؤه والتيمم اشهد
ليعقوب واجمع غنة لحد وللصدر روي **في التيمم اظهر**

الضمير في قوله منه للتيمم وقوله ليعقوب متعلقة بقوله والتيمم اشهد والضمير في عنه ليعقوب
ليعقوب وفي روي للجميع والصدرا بوحقيقة رضي الله عنه وقد اشتمل البيتان على مسلية في
غالب الكتب وهي الوضوء بنبيد التمر لمن لا يجد غيره والتراب في المسئلة اقوال فقولنا لا يتراب
منه وهو المشهور عنه فيمنع التيمم ويطلبه برويته ولو في الصلاة وعن الثاني يتيمم ويتركه وهو
المشهور عنه وعن الثالث الجمع بينهما يعني الوضوء والتيمم وروي عن الامام كل قول من الثلاثة
ايضا وروي الجمع عن الثاني ولم يرو عن الثالث غير **ق** في التعريف ولهذا قالوا

لا بد من النية في التوضيها ونفس عليها القدر ويرى في روح من اصحابنا لانه بدل على الماء كاليتيم
وقال الشرحي شيخ الاسلام باب كتاب الجمع وهو واه عن الامام وذكر الماطني انه اختلاف
اجوبة الامام لاختلاف الاسئلة وكانه لما سئل عنه اذا كان الماء باقيا قال يجوز واذا
كان مغلوبا قال لا يتيمم واذا لم تدر الغالب قال الجمع قال المراد في فعل هذه الطريقة لا يتيمم
الحكم من نبيد التمر وسائر الانبيد وقوله والتيمم اظهر اشارة الى ان الصحيح تركه والتيمم وفي
الغايه عن قاضي خان هو الصحيح وهو قوله لاخر وهما قال ابووسف واكثر العلماء **قلت**
واما جواز الغسل به على قول الامام الاول قال الزاري والشرح لا رواة فيه عن ابي حنيفة
واختلف فيه قيل يجوز وقيل لا قال المراد وقد حكى فيه الاختلاف زفر ويعقوب نصا
عن ابي حنيفة كاجواز للوضوء والطاهر ان الرار والشرح لم يخطا حوار ابي حنيفة حتى ذكر
الاختلاف وفي المفيد والمريد لا يجوز على الاصح لان لجنابه اغلظ الحديث والضرون فيها دنيا
في الوضوء ولا يقاس عليه وفي المبسوط تصحيح الحوار والواو هذا اذا كان حلوا واذا كان سكر
لا يجوز الوضوء به على الصحيح **ح** في الغايه عن المفيد والمريد تصحيح الحوار وان كان مطبوعا
لا يجوز على الصحيح اذ غيرته النار مطلقا كذا في المحيط وفي قاضي خان نحوه والوجه له اكمال
الافراج وقال الكرخي يجوز سائر الانبيد خلافا للحنزاي صالح الموزاعي والله اعلم

التيسيم **وعذر ك شرط ضربان ونية** **والاسلام والمسيح الصبيد المطهر**

وعذر ك مبتداه وشرط خبر وضربان وما بعده معطوف على المبتداه وهمه بالاسلام
موصوله رعاية للوزن والصعيد وجه الارض وقد اشتمل هذا البيت على شرايط
التيمم الست **الاخبر** وهو عدم وجدان المآ حقيقة او بوجهها على ما هو معروف

الثانيه الضمان ولا بد منها عندنا وقال هذا في غير من اصابه الغبار مع نائيا

فانه يجوز عند الامام وفي الحديث ما قيل انه لا يجوز محمول على عدم المسح والنية **قلت**

لك لم يمسح كون الضمتين شرطا وقول انما ذكر للحزب التيمم ضربان فصا من ماهيته وما

كان كذلك والوجود متوقف عليه فورد ك لشرط ومن ثم قال السيد ابو اجماع انه لو

حدث بعد الضربة اعادها ولا يجزئيه المسح بما في يده من التراب وصحة في الخلاصة وهو عذر

شمس الامة تكن قال القاضي لا سيما ان الضربة تجزية كما في الوضوء حيث يتوضأ بذلك الماء
وفرق بينهما السيد بان الشرط في الوضوء الحصول وفي التيمم التحصيل واجبت عنه بان المتحصل
شرط فلا ينافي الحدث كما لو احرم مجامع الله اعلم قال شيخنا اجماعا وتليد جدي
العلامة المحقق كالدين ان المعافاة في شرطه اسداه الذي يقتضيه النظر اعتبار ضربة
الارض متى سمي التيمم شرعا فان المأثور به المسح اس في غير الكتاب حمل الحديث على امارة
الاثر مكرها على الارض وعلى العضو ومثلا وانه اخرج مخرج الغالب واستظهر ما قدناه من
تعله من اصابه الغبار مسحا وناويا لانه يلزم عليه اخراج الضربة من سمي التيمم او يكون هذا
قول من اخرج الضربة او اعتبرها اعم كما قدناه لا نقول المكمل قلت ويرحمه
قول القدوري في شرحه مختصرا كبري وفي الشريعة عيان عن قصد الى تنقيح
وهو استعمال التراب في الاعضاء والله اعلم **الثالث** النية والكلام في دليل
اشراطها تنو في السم والارادة عبادة لا يصح بدون الطهارة ومصحح في المحسن
والمزهد ان النية المشروطة هي نية التطهير ومثله نية استباحة لان الطهارة
شرعت لها وشرطت لا باحتياط بل بها نيتها ولا يصح بقية لدخول المجدد والاذان او
زيارة القبور او دفن الميت وسد ابواب الجحيم فقال الجوز والاصح من الروايتين في التيمم
لقراءة القرآن انه لا يصح فلا يخزي نية التيمم على ظاهر المذهب وبعض ما روي عن
عن الامام من يجوز الصلوة للتيمم له والسلام في التوارد في تجوزها لمن مسح وجهه ودرأه
بنية التيمم الكفاية لان الاحتمال كونه نوي مع ذلك ما يصح معه التيمم خلاف الظاهر **الرابعة**
الاسلام فلا يصح من غير المسلم مطلقا لانه عبادة لا يصح منه نيتها **الخامسة** مسح اعضاء
التيمم جميعها وهو الاستيعاب قلت في كون ذلك شرطا نظرا بل هو ركن قطعا
فان وقع في كلام بعض علمائنا المتقدمين ان الاستيعاب شرط فالمراد بذلك انه لا بد منه ولعل
المؤلف اطلق لشرط بهذا المعنى وقد قال قاضي خان وشرط التيمم شيان النية والعجز عن
الماء والله اعلم **السادس** الصعيد الطاهر وهو شرط بالاتفاق قلت
ينبغي ان يعبر بالطهور للخارج الارض التي اصابها الحاشية ثم جفت وزال عين الحاشية واثره
حيث يكون طاهر يجوز الصلاة عليها ولا يجوز التيممها كالماء المستعمل في ارجح الاقوال

انه طاهر غير طهور وفي قوله من النظم المطهر اجازة لا خراج مما ذكرنا

وعن زفر الاجاز من دون نية واحمد تكفي نية بل ولجند

وعن زفر خبر مقدم مبتداه الاجزاء وهو مصدر اجزاء بمعنى اعم ولهم فاعل فعل
مقدم راي وقال احمد وهو ابن حنبل روى الله عنه هكذا اعرب المؤلف ويجوز ان يكون مفعولا
على زفر ولما قدم الشرط اخذ بين ما فيه خلاف منها يذكر في هذا البيت الخلاف في شرط **الاول**
النية قال زفر ان المهدى لوجه الله تعالى انها ليست بشرط فيجزي التيمم بدونها ويصح من الكافر مطلقا
لان خلف الوضوء والكلف لا ينافي الاصل في شرطه ووصفه وهو منقوص بشئها عند تحقق
مقتضاها في بعض الوجوه وذلك ضروري والا لكان عينه دار رانيت المعاصر ادا العلى ما لا
لوارث ابتداء والتراب ملوث بطبيعة والتطهيره تعدي لا يتحقق بدون النية **الثاني** الطهارة
قال احمد ليست بشرط بل تكفي واحدة قلت وعن محمد لا بد من ثلاث ضربات **الثالثة**
منها للتحليل وبعضهم قال اربع ضربات لتحقيق الاستيعاب وكلاهما مخالف لعق والحليل
والاستيعاب لا يتوقفان على ذلك والله اعلم

ويحجب للاسلام قد قال الجاز ويجزئه واحد فيقرر

الضمير في قوله ويجزئه التيمم الواقع من الكافر للاسلام وفي من بعد للاسلام وفي فيقرر
للتيمم وقد اشتمل البيت على ذكر الشروط الرابع وهو الثالث مما فيه الخلاف وهو الاسلام وقال
ابو يوسف ليس بشرط لان الكافر اذا نوى بالتيمم الاسلام جاز ويصلي به بعد اسلامه واليه
اشار بقوله ويجزئه من بعد فيقرر وظاهر المذهب خلافة لانه لا بد ان ينوي عبادة
مقصود لا يصح بدون الطهارة وان كان عبادة مقصوده تصح منه في الحال المأنة لا
شرط بصفه الطهارة قلت لا يخفى ان ما اشتمل عليه هذا البيت والذي قبله
يمكن جمعه في بيت واحد لان مذهب احمد لا حاجة لنا بحكاية فاستخرجت الله تعالى
وعملت ذلك طلبا للاختصار فقلت معر بالشرط الثاني من نية الاول فطور ما روي
عن منته الثاني بعد قوله نية وبان الاسلام وبقي وسد اي عن الثاني الاجزاء
الاسلام وضمير بقى للتيمم اي بعد الاسلام ويتم حتى يجوز له الصلاة والله اعلم

وقد قيل الاستيعاب ليس بشرط، ويعقوب عند الجواز **التعبر**،
وجسوسه من غير عجز محمد، وقال **في فيه الغبار المعقد**،
 لا يترن البيت لا ينقل همة الاستيعاب والصنف بشرطه للتيسر ويعقوب
 واعل فعل مقدر اي وقال يعقوب والمراد بالجزء الجز عن استعمال التراب والتعبر
 مصدر كغيره اي استعمال الغبار وصغير حوزة للتعبير وفيه للتيسر وقد اشتمل
 البينان على الخلاف بالشرط الخامس وهو الاستيعاب روي الحسن عن المنتقى انه لو
 ترك اقل من الربع لجزبه كذا في البدائع وفي النافع وروي عن ابي حنيفة ان من ترك
 يكتفى قال الكلواني ان حفظ هذه الرواية لكثرة البلوي فيها وفي شرح القندوري
 للزاهدي انه لو ترك ما دون قدر الدرهم اجزا والافلا وعزاها الى النظم اعني
 نظم القندوري وظاهر الرواية انه لا بد من الاستيعاب وعنه المراسم في شرح
 للقاضي قال وهو الصحيح واختبار الصدق الشهيد ثم شطط هذا التحليل ونزع
 الحاتم والسوار حتى قال الشهيد انه لا يجوز به ما لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العين
 لكن قال في الحديث قال الفقيه ابو جعفر طاهر الرواية ما رواه الحسن ان
 المتروك لو كان اقل من الربع لجزبه وفي الخلاصة وهو الاصح والمعتد الاول صرح به القندوري في المحقق
 وغيره والله اعلم وطى نزع من الاختلاف في مدلول الصعيد الطاهر وهو الغبار المنفوس من الثوب
 ونحوه نزع اليوسف فيه روايتان الاجزاء عند العجز عن التراب كان يكون في رجل او في رده
 وفي الحر ولا يقد ر على استعمال الماء وعدم الجوار مطلقا وفي البدائع انه قوله الثاني ورواية
 يسمي ويعيد وقال الامام محمد رحمه الله تعالى في خروج القدره وتسمى الخلاف انه تراب طاهر وعالمه
 اذ لم يبارقه الا بما رجه هو وعند لاؤكد الخلاف مات في التيمم بالحرا اذا كان عليه غبار
 فابو حنيفة يحون خلافا لمحمد ولا حتى ان المصنف حصر عن موافقة الامام محمد في سلبه الغبار
 ومقتضى اقوال ابي يوسف على الجوار عند العجز عن التراب قال تحت الله تعالى وغيره يبيّن حاشيه
 لموافقة محمد اللام وحكاية الروايات الثلاث عن ابي يوسف فقلت
وقد قيل الاستيعاب شرط جواز، بالاطلاق مستحيا بالغبار وينص

وثاني لدى عجزه وعنه يعيدها، والاطلاق للمنع عنه **المؤخر**،

والاشارة بقيل الى ضعف نفي اشتراط الاستيعاب وصغير الله في جواز الامام والثالث
 واشترطه بنصره الى انه المذهب وصغير يعيدها للصلاة التي وصلها به وقول المؤخر اشارة
 اليه انه اخرا قوله والله ولي التوفيق **فاب** وفي الحاوي للمقدسي ومرايف
 التيمم خمسة اشياء النية وضرب اليدين على الصعيد الطاهر وسميها مرة على الوجه ولحزي
 على الدراعين وعدوها في الخوازم اربعة منها الصعيد الطاهر ومنه نظره وستة اربعة
 اعمال الدين بعد وضعهما على التراب وادبارهما وفضهما ورفع الاصابع والله اعلم
وقد جوزوا مسح الجباير مطلقا، **الى وقت ان الفرج والنجس**،
 الضمير في جوزوا لا يمتنع والجباير جمع جبيره وهي اسم لعيون توضع على الغفوات الكبر وقد
 اطلق على الحفرة الموضوعة على الفرج بالنعيم والضم والخرج حتى صلح ومطلقا لغت
 بمصدر محذوف اي تجوز مطلقا ويجبر اي يضلح وقد اشتمل حصر الست على مسألة من
 البدائع وغيره من جهات او فروع نزع استعمال الماء لحوزة المسح عليها اما الى وقت
 الصلح خلاف مسح الخف والفرق بينهما قد ذكرته في شرح منظومتي في الفروق واختلف في
 المسح هل هو فرض او واجب عند عدم الضرر اتفاقا وحمل منه الجوارب ومنه فيمن كايضه
 وتجوز منه بدونه فيمن يضره فينتفي الخلاف وقال بعضهم عيب في المكسور اتفاقا قبل
 في التوفيق الوجوب المسمى عند بمعنى الفرض لان ثبوته بخبر الواحد وعندهما
 المراد بالواجب وجوب العمل دون العلم ونقله ثلاثة اقوال الاختيار لان
 العدد اسقط وطية اكل والوجوب والجوار وقيل هو فرض عند ما لا يتقال
 الوطية الى الكمال واجب عند لان الفرض او جهها في محل ولا يجوز في آخر
 لا لا ينصر **لجوز الزيادة ومثله وليس فاعتبرناه في جوب**
 العمل دون ساد الصلاة تركه وكلام الهداية يشير الى الفرضية او يقتضا
 انه ما يست بدلالة النص الوارد في مسح الخف ليس ذلك كذا من يجوز السقوط

رأساً للعذر إلا الوارد من الأجناد الموجبة لانتقال الوطيفة إلى الحامل
سبحاً وغايته الوجوب قال في المحسن والاعتماد على أنه ليس بفرض عنده وفي
التحريم أن ذلك الصحيح من مذهبه وحكي المصنف عن صاحب المحيط في عدم
وجوبه ثم حكى عنه أنه قال والصحيح أنه واجب وليس بفرض **قلت**
وهو الذي من حيث الدليل وعدم فساد الصلاة لعدم من حيث الأصول
لأن النص الوارد فيه ليس بما يزاويه على الكتاب وإن كان السجدة سقط بالاشارة
وقبل لأن الوطيفة العسل وقد سقطت للعذر بالمسح أو لي
بأن العسل سقط إلى **فأبى** ذكر الخلاف في كتاب الصلاة
له أن من به وجع في رأسه لا يستطيع معه مسحة يسقط فرض المسح في حقه
وهي مهمة وقد الحقها في بيت لغزاتها وعدم وجودها في غالب الكتب فقلت
ويسقط مسح الرأس عن من رأسه من الداء ما أن به يتضرر
وكان يقع في نفسي قبل وقوفي على هذا النقل أنه يتم مع استعمال الماء وليس بعد النقل
إلا الرجوع إليه ولعل الوجه فيه أن يحصل عادم لذلك العضو كما في سقط وظيفته
كما في العدوم حقيقة والله أعلم

وحب وضوء قد فرض كايض مستح حال التوجه ينصر
حب من نوع بالابتداء وضوء مجزور بالاضافة إليه وينصر الجيز وهو منى للجوز والجوز
ساحب لما يسم فاعله ودرج وضوء على أنه معمول وسجدة طالت من كايض والتسبيح
وللتزنية وفي البيت مسلة من الظهيرة والخاص والمبنة والعنة كركن الدار الحراف
ثم قال سجد الحايض أن تتوضأ في كل صلاة وتعد على مصلاتها تسبيحاً وتلك وفي الرواية يكتب
ثواباً حسن صلاة كانت تصلي وكان ابن خلف ابن أيوب يخلف أي أن يطبع فقال له خلف
إذا كان أبو مطيع غائباً فذهب إلى مسجد وأطرب ساعة ليلا يزول عنك عادة الاختلاف
فكذلك الحايض انتهى ونقل في الفاه عن عقبة ابن عامر رضي الله عنه وعن كحول مثله
ولعل المصنف أخذ من قوله وتعد على مصلاتها التقيد بكونها متوجهة إلى القبلة وقول

10
المنه وتجلس عند سجدها وليس بالدم تن تعليل وجه خلف برشد إليه وقوله قد فرض
فيه حذف مضاف أي مقدار أداء فرض الصلاة نص عليه في المبنة وضح هذه المسئلة في الطهارة
وذكرها غيره أيضاً وقد دل ذلك على جواز التسبيح والتبديل وإذا علمت الحكم المنقول ظهر ذلك
قصور النظم عن الوقاية لأن طاهره أن المستحب الوضوء قدر الفرض ولا اشعار له بالجلوس في
مصلاتها قدر أداء الفرض ولا يفيد ذلك قوله مسحة حال التوجه كان طاهره بنصرف إلى الوضوء
فغيرت النظم فقلت **وحب وضوء والجلوس كايض بسجدها قدر الفريضة تذكر**
بحسب منى للجوز وضوء معمول والجلوس عطف عليه وصغير تذكر كايض أن يأتي الذكر وهو
التسبيح والتبديل ليس علم **ولو طهر تبعد الثلاث وطهرت** وعادتها لم تنف فالوطي يذكر
كرهته بعض وينفيه بعضهم وبالصوم يأتي الصلاة ويكره
كرهته منقول تذكر في الخرافات الأولى وهو بضم عذو معوب السعد والغيرة للوطي
وصغير بنفيه له أيضاً يأتي وتذكر من طهرت وقد اشتمل البيهقي على سليل **الأولي** ما لو طهرت
الحايض بعد ثلاثة أيام وعادتها تزد على ذلك واعتسلت كمر من له وطهرتها أن يطهرها كادى المحيط
وقال في البداهة والطهارة والصوت شرح مختصر الخاوي بنى القربان والوح كان شارح قوله
وينفيه بعضهم وإنما اختار المؤلف هذه العمان لما بحث مع الطرسوسي حيث أطلق التحريم وقال
أن الأولى المعبرة لأن كثيراً من الناس لا يمنع من الوطى في هذه الحالة والأضرار على الصغرة كبيرة فكان
المنااسبة المحرمة مع أنه كلام متناه في كل مكان لا يمنع عنه كثير من الناس لا ينبغي أن يقال فيه الحرمة وكذلك
كان يمتنع المتأخرون على العجزة بحرمة فيما لا يجدون فيه بصافاً طافاً خوفاً من قوله تعالى ولا تقولوا لما
تصنف السننكم التذنب هذا حلال وهذا حرام **قلت** الطاهر أن طلاق التحريم أولى لما
في نهاية النكاحية من التعصبات لا يحل له الوطى وقول شارح الكثرة لا يجوز لغيره وسبما على قول محمد فإن
المكره غير الحرام عنده ولأن الأصل العادي بقا الحيز وكان الاحتياط في أغلب جانب الحرمة وفي شرحنا
أن نحا القربان في هذه الصور خلاف أنها الحرمة المحرمة بالفعل الثابت بقوله التثديد وهو محجج
عنه بالاجماع وهو مبدل لذلك ومناف غلة المناقاة لما نقله في الغاية عن ابن تيمية أنه ذكر الاجماع
على أنها قتل وتبلي ولا حرم وطهرها وقول المصنف أن كل ذكره إلى الحيز يحارب عنه بان الكلام

الذي قيل فيه الكراهية مع ثبوت الحرمة له في الاصل مع احتمال بقاء الاصل بعود الدم بترك قوله رحمه
الله والاصل على الصغيره كبره ساقط لانه يعني في القول بحرمه الصغير الذي لا يمنع الناس
عنها ولا يملك الاصل بيبس به حكم آخر غير الثابت باصل العقل وما احسن التعبير بها بكماله الترخيم
وقد اطبقوا على انها تصور ونصلي وتاتي بجميع ما يمنع فعله بل الحايض من العبادات اخذ بالاطمئنان
فيها الاحتمال لعدم العود وهي المسئلة الثانية **قلت** لا يخفى ان نصف بيته المحرل لا يتم
المقصود الا انه يؤخذ منه من باب اولي ويلزم منه الا يطأ غيره بعبارة او في عبارته واعلم ان المقول
فقلت **وباتي باعمال لها الخيف بخط** والله اعلم

ومن طهرت اشأ وقت صلاتها تنقضي في العكس القضا لا يقدر

المصنف قال ان من شرطه والجمع ممن لها الوقت وانما كسوت بفتح الخافض والغاي في تنقضي حجاب
الشرط وقد اشتمل البيت على ثلاث مسائل **الاولى** ان المرأة اذا طهرت بعد دخول وقت الصلاة خرج
الوقت مع اداها وجب عليها القضا لكنه لا بد وان يكون الوقت يسع الفل والتحرر او التحريم فقط
على الخلاف اما لو بقي من الوقت ما لا يسع التحريم لا يلزمها القضا اتفاقا واظهرت لتمام العتق لم يقدر
امكان الفل وانما تعبر مكان الانتاح وذلك مما اشارت اليه الظهيره في **الثانية**
انه يجب عليها الاداء قد يفهم ذلك من كلام القضا لا يجب ما يجب الاداء على الحي **الثالثة**
مرشع **الاسهامي** قال ولو لم تهاضت المرأة في وقت الصلاة لا يجب عليها قضا تلك الصلاة اظهرت
مرحفيها وان كانت طاهرة في اول وقت الصلاة سواء ادركها الحيض بعد شراعت في تلك الصلاة
او قبل الشروع بها ونفي من الوقت ما يسع اداء الصلاة او لا انتهى وهي المثار اليه بقوله في العكس
القضا لا يقدر وهو في المريضة اما لو شرعت في النافلة ثم حاضت يجب عليها القضا ولم
ولو طهر العذرة ثانيا في وقتها اعادها الاستيعاب **شوط وينطد**
فركان معتاد الخروج لليلة تنقضي العشا في الجرح والوا **يوجد**

اشتمل البينان على مسألتين **الاولى** من الغتية ومن الواقعات وقال دعفا وسال عن
جرحه دم ينتظر اخر الوقت فان لم ينقطع توضا وحلي قبل خروج الوقت ثم ان انقطع
قبل خروج الوقت الثاني توضا واعاد الصلاة والا فلا والمراد ان العذر حاصلا في بعض

الوقت

الوقت واستدل المصنف بهذا الفرع على ان استيعاب الوقت شرط في ثبوت العذر ثم ذكر
انه مذكور في عن كيت ثم قال قوي وينظر اي وفي اشتراط الاستيعاب نظر ثم ذكر صاحب القضا
وجامعة فسر صاحب العذر بالذي لا يمنع عليه وقت الصلاة الا والحديث الذي اتي به يوجد فيه
ولم يشرطوا الاستيعاب وعلمه بتعدد ذلك في صور كالتلبس بالريح وسلس البول ونقل عن صاحب
العنه ان دوام السيلان في المستحاضة يمنع معرفه وضع اكثر سرف عليها في هذه الحالة وما نقله
عن محموات السمرقندي والمحيط ان صاحب الجرح السائل من سبل دمه في وقت كل صلاة فربما او مرارا
فان كان من لا يكون صاحب جرح سائل قال بولانا البدع فلم يعتد السيلان وقت صلاة كامل
اول مرة **جمل المصنف** الاستيعاب وعدمه على انهما روايتان وان الذي يظهر من عدم الخلاف
في وجوب الاعاده الاحتياط في باب العيان **قلت** وفي المراسي المستحاضة من لا يجد وقت
الصلاة بلا عذر هذا في حال النقا وفي السوت شرط دوام السيلان من اول الوقت الى اخره
اعتبارا بالسقوط فانه لا يمتد حتى ينقطع الوقت كله فاما حينئذ تعريفان باعتبار درهما
النقا والثبوت واما ما اورد من سلس البول وانتقال الريح وذلك بطر ومما لان التمرار
القاطر البول قطره بعد وطرح وخروج الريح واحد بعد واحد عمرلة السيلان لانه
يعتد في كل شي كسبه واخفى ان اشتراط الاستيعاب يكاد يكون متعذرا وقد صح
في الكافي فان شرطه ابتداء ان لا يوجد في وقت الصلاة زمان يسع الوضوء والصلاة
حال من العذر واليه يشير كلام **الشيخ** وقال الزاهدي ان هذا هو الذي ترجح في
عقيدته من ساندته الواقفين على هذه الحقايق والله اعلم **الثانية**
مخرجه على اشتراط الاستيعاب من الصفة ومن سرف الائمة الكي وركن الدين الصباغي
فقال اعتاد السيلان بعد دخول وقت العشا الى الطلوع الجرح ولا يسبل نهارا ينصف
الى بعد الجرح ليتودي الصلاة بطهاره كاملة والا فلا قال المصنف وفيه نظر
والاشاره في النظم ما سندا فعل القول الى ضم الغاية لانه لا يجوز تاخير الصلاة

عن وقتها وفوق بن ذلك وبين خروج الوقت بالوضوح حيث لا يتم ما ن ذلك انما شرع عند
العدم حقيقة او حكما ولم يوجد وهي اذا كانت مبنية على شرط الاستيعاب طهر
وجها اذا كان جيبين في الابد والله اعلم

وقد قيل في المقصود ما انظم فصد كن حرجه ما زال بالدم يقطر

ما في قوله ما انظم فصد ما فيه اي فصد مفتوح وقد اشتمل البيت على قولين في مسألة منطوق
ومفهوم والمنطوق هو ان المقصود الذي لم يصد مفتوح حكمه حكم اصحاب الاعذار كما
الجرح الذي لا يرقى قال في العنبر اقل من العاصي الحكم ان في حكم المستحاضة كمن منعت الدم
التيلان بقطنة وعن علا الامر الرخا مثله وحواب المنقح دليل عليه فانه قتل عن اي يوسف
ان المستحاضة اذا صبت الدم عن السيلان لا يخرج عن كونها مستحاضة وعن الجامع الا صغر خرج
عن كونها مستحاضة وهو موافق للاول اي الذي ذكره سابقا وهو مفهوم البيت الذي سباني
نقله عن الزنجري وهو منطوق البيت لحوط لحد يد الوضوء وقت كل صلاة مادام موضع
العصير مفتوحا والناس عنه غافلون وفي الدعوى اذا منعت المستحاضة الخروج بالحشي لا ينقض
ومؤنها في احدي الروايتين وفي الجارية في الرطب كذلك والمفهوم ما ذكره في القصة بعد ان مر
لما ذكر العصر وجزا الوبر قال القاضي الزنجري المغتصد ليس في حكم المستحاضة وان كان
موضع المغتصد مفتوحا لان الدم في موضعه وعن له صاحب مثله وفي قوله قيل ايما
الى بصعيف المنطوق **ف** وقول ما زال بالدم يقطر يمكن تخرجه على القولين السابقين
راشترط الاستيعاب وعدمه فان ما زال طاهر في الاستيعاب الا ان يراد به ما زال وقت
صلاة كامل الا والدم يسيل نقول ولا يخفى ما في هذا من العسف وان الاصل ترجيح القول
الاحوط في باب العانة او اطلاق القولين مع غيرهما الى ترجيح مع بيان للاحوط فغير
غالب البتة لذلك جعلته هكذا

والاحوط في المقصود ما انظم فصد كذا الجرح لا يرقى ولا البعض قد ورد
في البصر في العانة الدم ثم السفر فصل وجا التقط وهو مصور
منقضي كثر وك الصلاة لو قتها ومدته قيل لم يره من اشهر

وقته

السقط بعلب البين الولد الذي لم يتكامل خلقه وقوله وهو مصور يعني السقط وليس المراد انه كامل
المقصود بل يكون قد استبان بعض خلقه وقا يقضي فاجواب السقط وصح لوقتها رجع للعانة ومنه ومنه
المقضي وقد اشتمل البيان على مسألة من القنية قال بعد ان مر لمحسن اسقطت سقطا قد استبان خلقه حكم
بكونها حاملا مند ستة اشهر وفي الدقاق من داره اشهر وهو الاصح كانه المنقح كالسنة في الد
الناس ولا يخفى انها اذا كانت حاملا وحب عليها فضا ما تركت ثم رجع لركن الدار الصانع وقال
كانت ترى الدم امام حبيضا ثم اسقطت سقطا مستبين الخلق تقضي ما تركت من الصلاة اربعة اشهر
وما انفك من العيام نيا على ما ذكره في المسقى هشام عن محمد تروح امره لم يكن قبله لعاد زوج وبنيها حيا
بولد لاقول من ستة اشهر من النكاح فالنكاح فاسد عندي وعند اي يوسف كانه تزوجها وهي
حامل وان جات به قد استبان بعض خلقه لاكثر من اربعة اشهر وعسا فالنكاح جائز وان جات به لاقول
فاسد انتق وده دالاه تزوجها وهي حامل لان الخلق لا يستبين الا في ثمانية عشر يوما وريان الحق
التي هي اكثر منه الحيف لاحمال مقاربه النكاح للحيف وقد تعرض لاعداء الترك وجوب القضاء
بالسقط المستبين في المبسوط وفي العناية ان الحامل لا تترك الصلاة بكل حال لانها ان اسقطت
ما ذكره من الدم حيا والامه حية وهي متردد بين الطهر والحيف ولا تترك الصلاة بالشك ولا
تردد في الحامل لان الحمل قونية ولا يخفى ان المنطوق هو قول الدقاق الصحيح القول الآخر
وها هنا نظرا آخر ينبغي التنبه عليه وهو انه وقع في عمار المنقح استبان بعض خلقه والذي
مركك ان استبانة بعض الخلق لا يكون في اقل من اربعة اشهر الا يوما كان من الزيج الاول فتسعى
ان يقال ان كان ولدا كاملا الخلق تقضي صلاه ستة اشهر والاربع اخذ بالاحتياط واساعلم

دم القلب والكبد الطحالات طاهر وفي القلب قول كالمزق يبر

الكبد في النظم بكسر الكاف وسكون الموحدة وجوزفه فتحها ككتف وبرز مني للحوى
والزبر الكتابة وقد اشتمل البيت على اربع مسائل من الوضوء للناطق **الاولي** دم القلب
الثانيه دم الكبد **الثالثه** دم الطحالات طاهر كلها وقد لاحت في الكري ما اذا
لم يره من متحافيه في الكبد قال المؤلف وينبغي ان يفيد به دم القلب على القول
ببارة وفي القنية رمز للوري وقال ولو اصابه دم القلب ينحس لان الدم الطاهر

ما سبق في العروق او ملط بالحم فاما ما قيل فلا تم ربح المحيط وقال عن بعض المواضع الدم
الذي في القلب ليس بشئ وليس بجنس ورايت بخط بعض الفضلاء انما لم يعين الموضع المقول
عنه اشارة الى ان هذا القول لا يلتفت اليه اذا لامح ان دم القلب بجنس ونقل في
القبنة عن الخراج الاصغر عن بكر العياشي الدما كلها بحسنه مسفوحة وغير مسفوحة
ودم قلب الشاة بجنس ونقل في النخيل عن الامام ابي بكر الاسكاف مثله سواء وان
الفلاسي قال ان الذي ليس بسفوح ليس بجنس ولقوله قال ابي سلمة قال بعض
استاذينا قالوا كما قال للقبنة ابو بكر **الرابعة** المران نقل المصنف عن
القبنة ان مرارة الشاة كالدّم وقبل كوليها خفيفة عند طاهره عند قوله
وهي الواحعات اصنام قال **تقريبه** رواية بخاتمة دم القلب مفرومة من النظم
عند التشبيه في عجز البيت لان روايه الطهارة قد تمت في صدر **قلت**
حكم الماراة غير معلوم في جوى البيت ولا جنس التشبيه به فان ذلك يوحد من التخصيص في اوجه على الطريقة
كما اسداله ببول اوسلم ففهمنا لانه اقوال ليس في العلم منها سوى قولين في النساء كحرمة التشبيه
لافتضايا بولن في الاقوال الثلاثة التي فيها فاستحيى الله تعالى واصبحت بين الاجل وذكر مسئلة
المران بتفصيل الاقوال في بيت اخر فجعلت موضع قوله كالمران بالجنات والبيت الذي الحقته هذا
وغلط تجسس الماراة وهما مخفانه والمالك الدرب يظهر

قولي غلط مبنى لما سرفاعله والدرب صفة الامام المالك وهو محمدي الحسن رضي الله عنه ويظهر
اي جعلها طاهرة وليس اعلم **فدع** غرض مهم فالتقنية في اتيار دم الحلال الرحمان دجا
دنجت واعلمت في الما قبل شق بطنها بجنس الماء والدماجه ولا يطبق الى كلها الا ان حكم المهر البرا
فياكلها وقد الحقته في بيت فقلت **وتجسس الغلي الدجاجة ذكيت** وابعان منها وليس يظهر
وساى ما زدتني هذا في كتاب الكراهية ايتا الله قال

وعدها عن الكلاب نجاسة وطاهره قال الامام المظهر ضم التشبه
للماحبس على ما هو المعروف في كلامنا وانه في التطهر قوته فقايلته بقوله الامام وقد اشبه البيت
على مثله من القبنة وغيره وهي نجاسة على الكلب وعدمها قال في القبنة حزم الجدل لا يردوه

مقا



في نجاسة الكلب والذي صح عندي من الروايات في النوادر والامالي ان نجس العين عندها وعينها بخنفة
ليس بجنس العين وقد صح قولها بغير المباح وبعضهم دفع فروعها بخر قول الامام والطهارة الصدر المتباعد والنجاسة
لخسار القبنة الى البيت والصح من المذهب الاول عليه الذنوب

ولو عص كل عضو نجس لاعبا تجسس والغضبان ليس بوشة
العضو بالصبر والكسر كل لحم ودم يعطيه وقال المصنف ملاعبا حال من الكرم وهو سائح
ذكره سيبويه وان شئت قلت لاعبا فيكون مفعولا لاجله ومسئلة البيت ان الكلب
اذا كان يعض العضو والتوب لا يخلوا اما ان يكون في حال ملاعبه او غصت فينجس
في الاول لانه اخذ بشفته وهما رطبنا دون الثاني لانه اخذ باسنانه وهي جافة
اشار اليه في الواقعات الحسامية وفي القبنة من اللوري وقال عضه الكلب
ولا يري بل لا كاسب به يعنى لا يجب عليه ولا يخفى ان ما في القبنة انما ينظر الى
وجود المقضي وهو الرق سواء كان ملاعبا او عضبا او هو الفقه وفي
بعض كتب الفروق ان الغضب ينشف ريقه واللعب يسيله والى ذلك
الاثنان بقولي في منظومة الفروق ولو عص كل في رضاه ونخطة
تجسس في الاولى من العض موضع وذلك لان الغبط ينشف ريقه

ومر اللعب تلقاه بسبيل ولله اعلم **فما نجسوا او البرز والعبر**

وفي خروده ود القز خلف وماوه خروده ود القز **الثانية** ما ان الثالثة
اشتمل البيت على اربع مسائل **الاولى** خروده ود القز **الثانية** ما ان الثالثة
برزن **الرابعة** عينه قال في القبنة فتاوى القاضى البديع ما ان ودود
القز وعينه وخرق طاهر ثم رما ابو يوسف الرحاني رحم الامية وعمر الحافظ
سبله ثم رما لجد الامية الرحاني عن عبد الكرم ان خرقة نجس وشار اليه
بقوله وفي خروده ود القز خلف ومنها بعد ان رما لفتاوى العصر صلى في
دود ود القز جاز ثم رما لاصل وقال هذا بغير والنظر طاهر ثم رما للسما فيدي
بالبائة قال هو طاهر ولا اعرف له نجاسة وعند الشافعي نجس وقال المصنف

مقا

ان الماء يحتمل ان يكون المراد به ما يوجد فيما يهلك منه قبل ادراكه وهو يشبه اللبن ويحتمل ان يكون الماء الذي يغلي فيه عند حله حريرا وعدى ان اراد هذا الظاهر
وفي الغايط **الانتفاخ بالريح** ولجب **وقولان عند الجزع عنه يقر**
الغايط في الاصل اسم للمكان المطين خرا من يقصد الحاجة كني بغير الحاجب الجنس
مر اطلاق المحل واران الحال والانتفا مبتدا والريح متعلقه وواجب الخبر وفي الغايط
متعلقه او متعلق الانتفا ايضا ضمير عنه وهو متعلق الجزع ومسألة البيت من القصة
رمز العاصي عبد الجبار وسيف الائمة الثاني فاستشرط انالة الريحه عن موضع الاسماء
والاصبع الذي استنجى بها فان عجز لم يضر ثم ذكر للاسجالي وقال لا يظهر ما لم تزل الرخد وان
بالغ قال صاحب الغوايد والناس عنه غافلون **اقول** وربما سقوى ما في الدخيره
ولا توقيت في زالة الخفاصة اذا اصاب الحجر او الحجر او الاواني بل يغسل حتى يغلب على
الغاسل طهارته ولا يبقى له راحة ولا لون ولا طعم وفي العصة لعازله برهان صاحب الحيط
عسل التوب عن الحمى ثلاثا وراحها بامه طهر وقال يوسف الرحامي وعمر الحافظ لا يطهر
مالم يزل الريحه وقال **تنبيه** الذي يظهر ان هذا التفرع فما زاد على قدر الدرهم اما قد
فلا يشترط منه زوال العين فضلا عن الريحه بدليل جواز الاستحجار والله اعلم **قلت**
يعاين مع هذا ما قابل ان عدم اشتراط زوال العين فضلا عن الريحه اعاهو في حق المحل
اذ لم مع الخفاصة الماء كذا ما غفل وذلك لحجاء وقت الخفاصة الموضع المستثنى شرعا فزادت
قدر الدرهم ونقي اثرها وهو الريحه فلا بد من زواله لتحقيق الطهارة فالتحريم في الدخيره انتق
التاخر من على ان المستنجى بالاجار اذا انقضى سقط اعتبار ما في من الخفاصة في حق العرق حتى لو عرق
وسال عرقه لا يمنع جواز الصلاة ولو صار اكثر من قدر الدرهم ثم ذكر ما اذا جلس هذا المشي في
الماء وان الصبح انه نجس الماء وهذا شاهد لما بحثه عند التأمل لان العرق موضع ضروره
خلاف الماء والله اعلم **فصل كتاب الصلاة** وهي لغة الدعا
وشعادات ركوع وسجود وهي ما حو من الصلي لان المصلي صلوة فعلى الاول هي منقوله **والثاني** هي من
وقوله **الوسطى هي العصر** ظهر وفي الصبح والفرصين **والخمس** يذكر
واحدة منها وظهر ومغرب عشا وقبل الصبح معا **يخير**

وفي عمر قول وجوف وجمعه وقيل جماعات الجميع **واكثر**
اشتملت الايات على ثلاثة عشر قوله في الصلوة الوسطى المحض علمها في قوله تعالى حافظوا
على الصلوة والصلاة الوسطى والمات قال كلها في الغايه **الاول** انها العصر وهو ارجح لما قال
عندنا ونقل الطحاوي في شرح الآثار انها المذهب **الثاني** انها الصبح ورجحناه
من الشافعية لانها من تاريتن وليليتين **الثالث** انها الصبح والعصر معا واليه الاشارة
بقوله والفرصين واليه مال بعض المالكية **الرابع** انها الصلوات الخمس المفروضة **الخامس**
الاول من الخمس سببه اخفيت كلمة القدر وساعه لجمعه ولخيار العزى **السادس**
انها الظهر وروى عن نصوص الصحابة ونقله الشافعي والثافعية عن الفذوي عن الامام ابن
حج مع روى الله عنه **السابع** انها المغرب لانها من ليلتين وتاريتن وهي من اربع والندس **الثامن**
انها العشا وحدها **التاسع** انها هي والصبح معا واليه الاشارة بقوله وقيل الصبح معا خبر
وهو محكي عن ابي الدرداء روى الله عنه **العاشر** انها العجم واستضعف الموقف
وجهه **الحادي عشر** انها صلاة الخوف تحالفها بقية الصلوات **الثاني عشر**
انها الجمعة بكثرة فضائلها وشروطها **الثالث عشر** انها الجماعة وقيل غير ذلك واليه
استاد بقوله واكثرنا وقد نظم والدي شيخ الاسلام امع الله بحيوته جميع الاقوال
فيها ونشرها في كتاب مفرد سمعته عليه كاملا وهو كتاب تيسر فجلدك به لا شاع
وقد رايته ان اذكر هنا اظهر فقط غير تعرض لاسرارنا فذلك تنكلا للفايق
وهي قوله اقوال اهل العلم والوسطى انت عشر او تسعا واسمع قولني وع
فان خمس منها خمسة والعصر مع صبح وقيل الى عشا فاجمع
والخمس حقا او احدى الخمس او وتر صبحي او العصر او
مخوف عنهم الجماعة جمعة او يومها والظهر والجراسع
ومع الغراب لانها متوسطة والعصر والدليل الاسع
فان اد امتع الله بحيوته اشيا **اولها** الوتر وهو اختيار السخاوي المصري
ثالثا صلاة الصبح ذكرها الحافظ الدمياني واستدل عليها **ثالثا** صلاة العيد

نقلها الديباجي عن بعض الشيوخ واستدل عليها **رابعها** صلاة عيد العطر نقلها الديباجي عن المتقدم نقله عنه في الاصح واسدك **خامسها** الجمعة في يوم الجمعة والطهر في سائر الايام ذكره الديباجي وقال ذكره محمد بن مفسر في تفسيره وعنه الى علي بن ابي حمزة عنه **سادسها** انها المتوسطة وفيه ثلاثة اقوال التوسط في المقدار وفي المحل وفي الفضلية اذ وسط كل شيء افضل من اراد الاستماع فعمله كتب والدي استمع الله بحبوة الكرمه ليحصل على الادله والتوجيه وقد قرأت بخط شيخنا العلامة سعد الدين الديري رحمه الله واخبرني عنه الفقيه مالمطة وما يحتمل التأويل في الوسطي ان يكون جريضا على ان يجعل كل صلاة في كل مكان تكون كاملة في كل مكان اياها لا يحتمل في شيء منها نقص ولا قصور لصواب وجب او سنة او مسيحية او ادب تقصير كل صلاة وسطى لها في نفسها واكتفاءها بالكمال فتمت الاقوال عشرة وقد الحقته بضم والياء **فقلت** والسعد كاملة بقوله توسط ما بين كائنتين منها روي وقد رتلتها بنظم المؤلف كمال الفاء **فقلت**
وفي العطر والاضحى الضحى الوتر جمعه لم يرد في الطهر في الغرض **قدر**
وكليلة ما بين ثنتين مثلها لسعد وقول بالتوسط **يزيد**
ص على طاهر البسوط حلي مجوز لا كوث في غير اي به يتغير
الغرض في به للصلي الذي تضمنه صلي وفي تغيير للتوب القصير وقد استعمل ليليت علي ثلاث مسائل وقد علمت سوها ما تقدم من العلم من فاضل خان **الاولى** الساط الذي اطرافه خمس وكانت الصلاة على الطاهر منه // سواء كان تحرك الطرف الاخر تحركه او لا // وفي الغاية اذا كانت الحجاسة في غير مكان قياه مجوزة // اختلفوا فيه فغلب لجوز صرحا كان او كبرا تحرك او لا // وقال **المعنياني هو الصحيح** وفي المحيط انه الاصح وقيل لجوز في اكثر فقط والفضل للتحريك والنظم خال عن القول الثاني **الثانية والثالثة** ما قال فاضل خان من ما تقدم كلا ما اذا صلي في ثوب طهره طاهر وطرف فيه نجس وليس الطرف الطاهر والقي النجس على الارض ان كان طاهر الارض تحرك حركته لا يجوز صلته والى الثانية استاد في النظم ينطوق لا كوث في غير قوله اي به يتغير يعني تحريك الطرف النجس تحركه المصلي لا يجوز صلته والى الثالثة لم يورد البيت وهي معنوية العباد ايضا وهي جواز صلته اذا كان الثوب طهرا لا تحرك طرفه النجس تحركه المصلي وقد نقلها في الاصح

اليوسف وسليم **وان ينكشف كل عضو قليله** وفي الجمع **قدر الربع فهي ينصرف**
قليله فاعل ينكشف مضاف الى الضمير العابد على عضو والفاني في وجبة في جواب الشرط بالاسمية ويتصرف اي تنفس الصلاة واحدى التاخير محدوده كافي بار تظلي ومثله البيت هي ان المصلي اذا انكشف في الصلاة من كل عضو هي عون قد بلغ اصغر عضو منها تنفسه بعد الصلاة **قال** في القينة بعد ان روي للزيادة ان ينكشف من شيء في صلاتها وروي في شيء من ساقها في طرفها وبطنها فلو جرح يكون قدر ربع شعرها او ربع عذرها او ربع ساقها لم يحد صلاتها لان الكل عون واحدة قال الامام بديع رضي الله عنه وهذا نص على امر الناس عنها فانهم لا يعتبر بالاجزاء كما لا بد من الاسداس والاشباع بل ما تقدم والناهي ان ينكشف لو كان قدر ربع اصغرهما من الاعضاء المكشوفة يجمع لكونه حتى لو انكشف من الاذن تسعها والساقي تسعها منع لان المكشوف قدر ربع الاذن وفي الغاية بضم الحنفية الى الغليظة فان بلغ ربعا منع والغليظة كالقبيل والدير وما حولهما وكحفيته ما عدا ذلك قال ولم يذكر في ظاهر الرواية نصا في الخلاف في الغليظة والحفيته واختلف الاصحاب فيه قبل في الغليظة بغير ما زاد على قدر الدرهم في الملح كالحجاسة الغليظة والمية مالى كركي وعنه قال فاضل خان وهو غلط والعج بها للتقدم بالربع وأشار الى هذا محمد رحمه الله في الزيادة قد ذكر ما تقدمه عن القينة وداسد على الطب المتفرق في حق الجوز والحجاسة المتفرقة ثم فصل عن المعيد ما حصله في القينة باعتبار قدر الدرهم في الغليظة طن فيه تغليظا والامم خلافة لانه تغليظ يودي الى التخييف او الاسقاط لان من الغليظة ما ليس اكثر من قدر الدرهم بنودي الى انكشف جمعها او اكثرها لا يمنع ونظيره في الغاية على القول بالعلم وكون الغليظة الدرهم لا يمتنع فلا يلزم ما ذكره الصحاح ان كل احد من المسلمين عون والدر والاشما والتقدير بالربع مطلقا هو المشهور عن الامام وفيه في عامة الكتب وفي شرح الخامس الصغيرهما الورد بين الربع والثلاث وعند ابي يوسف لا يمنع ان كان اقل من نصف وفي الصفح من روايتان والورد وقول الثاني خلافا للنظم فتأمل **وبالتوب لوصلت قيا ما وبأين** من العون **الربع القعود يقرر**
مل البيت على ثلاث مسائل من القينة **الاولى** لو كان لغا ثوب اذا صليت فيه قايمة بان

مع عون مرعور بها تصلي فاعل **قال** **والثاني** معنونه منه بالاولوه وهي ما لو انكشف
عورتها كلها **قال** **والثالث** معنونه ما لو كان البان دون الربع تعلي قائمة هذه عبارتها
من المردوي **وقال** عروانه لها ثوب ان صلت فيه قائمة انكشف فخذها او ساقتها او ربح ساقتها
فقائمة وحده في الغاية ان يقعد ويدرجليه الى القبلة ليكون استردكه في خير مطلوب
ويؤم ركوعه وسجوده في الجبط والمبسوط ان شاعلي فاما ركوع وسجود وهو قول محمد ورفق
وفيها ان الايام افضل **ويكره في حال القيام مشيه** **والله اعلم** **بما ينبغي المكبر**
اشتمل البت على مسليتي **الاولي** من روضه الناطق **قال** واكر للودن ان يمشي في قائمه وفي الغاية
في الودن يحتمل الاقامة في مكانه او يتها مائتا فليل يتها مائتا وفي بعض جهتها على مكانه اما كان
او غيره وهو الذي عن ابي يوسف وعن القندواي اذا قال قد قامت الصلاة فهو بالخيار ان يمشي وان
شاؤف وبما خذا ابو الليث وما يروي عن يوسف اصح ذكره في البدائع وكلام المصنف يشعر باسكار
بنا الططوي على الروضة بسبب هذه المسألة **قال** **اقول** في قول المتأخر ان الاقامة مثل
الاداني مع قولهم حول جسمه مينا وشمالا مع ثبات قد مية ما يشير الى عدم المشي فهناك اجاب
على الاعتراض بان التثنية في العدد بانها لا تقتصر بدليل ترجح القول فيها وان ظاهر كلام المتأخر
ان التثنية خاصة بالعدد ولو سلم له ذلك فهو ما نقله عن الغاية لا يفيد ما في الروضة من
التفصيل على حكمه لان ذلك اما في المشي او ما كنت عركه فمحذور لكون خلاف الاول غير كراهية
وان يكون ممنوعا منه والله اعلم **الثاني** من الفتنة **قال** بعد ان رزق لولا انك عدوك
لا يصح الشروع بقوله اعوذ بالله او باسم الله لان فيه معنى الدعاء ثم رزق شمس الامية الحلواني **وقال**
تصح بقوله باسم الله عند الخيفة ثم مر لطر الدين للصباني والقاضي عبد الجبار
وزمبا الا في **وقال** انه يصير ثابعا بقوله باسم الله الرحمن الرحيم مكان التكبير **قال** المصنف
فيجل الاول على قولها **والثاني** قوله توفيقا بين الروايات ثم نقل عن الغاية مثل قول السعد
قال في المعساة نقل لحوذوع عن عبد الفضل حوز بقوله باسم الله الرحمن الرحيم عند الخيفة مع
قال وفيها لولا انك لست بالروب ولم يزد بصير شارعا وفي المرغبنا في قيل هذا الكسر والاكسر وقيل
بالرحيم شارعا **قال** ابو جهمر وقبل الشروع حمد روي عن الامام في شعر السلك وفي شدة



الصغير يصير شارعا عند الامام دون حمد وفي اده بالصدر وفي النظم الامام وقوله بسم الله
يجب ان يراد به هذا اللفظ وان يراد به السلسلة من اطلاق البعض واراده الكل وذكر العزدي
عن الامام كراهية الافتتاح بعين الله اكبر وسجدة في الدخيل وقبل حاض من بحسن ذكره فاضل
عن الحسن عن الامام وسجدة الشرحي عن الكراه مطلقا والله اعلم ثم اني رايت في شرح
شيخنا العلامة ابن المهام بعد ذكره في التكبير في قوله تعالى وربك كبر وقوله صلى الله عليه وسلم
تخويها التكبير ومعناه التعظيم **قال** وهو المراد بتكبير الافتتاح فكان المطلوب بلفظ العز
وهو لغيد وحده طاهرا وهو مقتضى المواظبة التي لم يتركه وينبغي ان يقول قولي هذا وهو كلام
نفيس ما خوذ من درك ظاهر ونقل واضح وهو الاحتياط فيكون عليه الاعتماد ولا ينبغي
خصوصية التعظيم وهو اعم مخصوص الله اكبر وعمره ولا احوال فيه والثابت بحسن اللفظ
المخصوص فيجب العلية حتى يكره لمن يكره تركه فافلتنا في الفتنة مع الفاتحة وفي الركوع
والسجود مع التعديل كذا في الكافي لما نقله في السراج الوهاج **وهلك** في كل افتتاح وشبه
له فائدة عظيمة مهمه والله الموفق **فزع غريب** **قال** ابن الصبا في شرح
الغزونية عن السراج الوهاج ان تكبير الافتتاح واجبة في العيد ولو قال مكانها الله
لطم ساهيا عليه سجود السهو فنظنه لانه مهم **عز** **نقلت**
وفي فتح عبيد الله اكبر **فيسود من سهوا** **غير يكبر**
وفي غير فقيس صحيح **لست رافعا** **يدبك** **وذا في خارج الكمل لبر**
اشتمل البت على مسليتي **الاولي** مرشح اكثر وهي الرمز الى المواضع التي ترفع
فيها الامادي عند التكبير وهي ثمانية اشار لكل حرف الى واحد وقد نظرها ارفع في
سنة هذا الترتيب **قال** **فتح فتون عبيد استلم الصفا مع مرفوعة فابت كبر**
وقد **اشاد المصنف** الى الدليل ونحو الخلافة في الرفع في غير ما ذكر وقد حررنا فيه
القول في كتابنا الموسوم بالاشارة والرمز الى الوفاية واكثر **الثاني**
وهي رفع عن رب من الفتنة **قال** بعد ان رزق للووي رفع اليدين في التكبير داخل الك
فارجح سوا في الفضل وذكر خارج الكبر اولى واليه الاشارة بقوله **وذا في خارج الكمل**
في اولى الله اعلم **وان كبر الانسان من غير نية** **مسي** **ووي من حب** **دار النادر**

تقنين

إلى وقت ما يني وقيل بعده، وقيل **ولبعد الحمد بل قيل أكثر**،
من بعد أي من بعد التكبير، وقد اشتمل البيتان على فرع غريب مخالف للقواعد
فيه أربعة أقوال قال في القينة بعد أن رقت لشمس الأمانة الخواص لو غفل عن النبي
ثم نوى لجوز كالصوم ثم اختلفوا في قول لجوز إلى الشاء وقيل إلى ما بعد الشاء وقيل
إلى ما بعد الفاتحة وقيل إلى الركوع، وإليه أشار بقوله بل قيل أكثر وفي الغاية
جوازه إلى وقت الشاء ولم يفيد بالسهر وفي النهاية وعن الكرخي لجوزنية متاخر عن
الحرمية واختلفوا في قوله إلى متى يجوز فقال بعضهم إلى انتهاء الشاء وقال بعضهم إلى النقو
وقال بعضهم إلى أن يركع وقال بعضهم إلى أن يرفع رأسه من الركوع ولم يفيد
ولا عقلة في الكافي وغيره ويعتبر بالنية المتأخر عن التكبير في ظاهر الرواية وقال
الكرخي يصح ما دام في الشاء وقيل يصح إذا تقدمت على الركوع وفي الهداية ولا يعتبر
بالتأخر منها وفي النهاية أجمع أصحابنا على أن لا يفضل مقارنتها للشروع **قلت**
البيت مقيد بالمهودون المنقول فانه مطلق وايضاً لم يثبت على أن الصحيح عدم اعتدائه
وبقيت مسألة أخرى وهي ما لو تقدمت النية على الوضوء ثم تغيرت قبل أن يغسل من غير حبس
الصلاة حتى انتهى إلى المصلي فلم تحضر النية جازت حلالة روي ذلك عن محمد وفي الغاية
مثله عن الإمام والثاني قال الكرخي ولا أعلم أحداً على ما قاله أبو يوسف في هذا
ومثله في الرجحة من رواية عيسى بن أبيان فاحتمل ذلك في بيت **فقلت**
وفي ضد ذلك الصحيح بل لو تقدمت، توضيحه صحت حيث لا غير لجبره
نوي وفي ضد ذلك أي ضد الجواز وهو المنع والصحة في تقدمت للنية ولا غير
أي حيث لا يعتد بالنية والصلاة عمل هو غير حبس الصلاة والله أعلم
وان كان القاري وأصل بعده، إذا غير المعنى الفساد مقرر
لشتمل البيت على أربع مسائل من ذلة القاري **الأولى** إذا لم يكن المصلي في قرائته لغيره
المعنى كعدم الصائين لجوز صلاة وإن أعاد ما بعد ذلك على الصواب **الثانية**
قال ذكر المقييد بتغير المعنى على أنه إذا لم تغير المعنى كفتح بآء بعد أو كسر لا تقيد

وعزاها إلى قاضي خان وقال **الثالثة** لو أصل بعد أن لم يغير المعنى
لا تقيد أيضاً فمضمون التقيد المذكور قال **الرابعة** لو غير المعنى
ولم يصلح بعد ففسد الصلاة ففهم من قول الفساد مقرر في صور المصالح
وفي فتاوي قاضي خان في الحزانة أن غير المعنى تغيراً فاحتمل أن قرأ وعصى آدم
ربه بنصب الميم ورفع الرب أو قرأ الباري المصور بنصب الواو يعني مضمون
المراد أو قرأ أنا بحسب الله من عباد العلماء برفع الهمزة بنصب العلماء أو لم يفتح
اللام ومن غير الذنوب إلا الله بفتح الهمزة وما يعلم تأويله إلا الله بفتح الهمزة
يروي من المشركين ورسوله بكسر اللام من رسوله وانت خير المنزلين بفتح الزا
وما أشبه ذلك مما لو لم يحد بكسر فاد أقره خطأ تسدت صلاة في قول
المتقدمين قال واختلف المتأخرون وما قاله المتقدمون أحوط وما قاله
المتأخرون أوسع وهذا على قول أبي يوسف طاهر لانه لا يعتبر الأعراب وط
المصنف في بعضها مائة لا يكفر متعمداً كقراءة المصور بفتح الواو مع الواو
وإنها قراءة شاذة وجوز رسوله على أنها شاذة والواو للقسمة والحواب عن الأول علم من
بعد ما المراد القاصر عن الثاني بعد من النظر إلى هذا التأويل البعيد على أنه مرد حيث
مثل ذلك في تحفي الله من عباده العلماء أن معي حتى أعظم أو رض وكسر وهي قراءة أيضاً في
الظهير عن الإمام أبي بكر محمد الفضل أنه قال جوابي على قول المتأخرين والله أعلم وحقت ذلك
في بيت كراهة مهم لعموم بلوى العوام به **فقلت** وهذا مقال لا يثبت من باقر والواو الأشارة
فحذر **وهذه** إشارة إلى الفساد وصغير محذر للفساد والله أعلم
وفي الظالمين الفاسقين بعكسه، ويعقوب عند القول **تفسد أظهر**
لشتمل البيت على ما قالوا نداء كلمة بكلمة كلاهما في القرآن كإبدال الظالمين بالفاسقين والمنفذين
بالحسين فانه لا تفسد صلاة أصل أول صلح والله الأسان بقوله بعكسه وهذا عند الإمام والثاني
وعند الثاني تفسد وإليه الأسان بحز البيت والمثله في الدخول على هذا التفصيل وتفسد
الطرسوي من ذلة القاري إذا ذكر كلمة مكان كلمة وكلاهما في القرآن وبعضها مقاربت لا تفسد صلاة
اتفاق ومثله ما تقدمناه وهذا في الغما في الطهين والمصنف عند تفصيل الدخول **قلت**
الذين في القينة أن وجوب أعاد مثل هذه الصلاة لا تجب الترتيب لأن من العلم من لا تفسد

الصلاة رلة القاري اصلا ومنهم من قال لا تقصد اذ كان مثله في القرآن وهذا اخر قولهما
لا على قول ابي يوسف والقوى عليه الا ان فاه ساس ان الفتوى على قولهما لا على قول ابي يوسف
ويمكن حصول ذلك بان جعل شرطه الثاني هكذا اجمع وعرفه بقول تقصد سطره **وليس اعلم**
ثم ذكر تنبيهات مشتملة على مسألة ابدال الصاد بالظا وان الشيوخ من علمائنا والحاكم الشهيد وغيرهم
وان مطيع البلخي والعلي وان مقابل التماري والواو بالفاء ومحمد بن سلمة قال لا تقصد لانه قل من
يعرف بينهما في اللفظ ونقل هو عن بعض كتب اللغة ان بعض العرب بدل الصاد بالظا مطلقا
وقال انها مفرود تغير المعنى وعدمه والناس عنها غافلون وانها تقع لكثير من الناس فعند ذلك
احسبت الحاشيا في بيت **فقلت** ولو ابدلت صاد ابطا ففقدت ومن قال حجت فهو للعسر يعذر
قولي بفساد اشارة الى قول المذكورين وللشيوخ والمراد بمن قال حجت ابن سلمة وقولي للعسر يعذر
الى العلة وليس اعلم **ولو قرأ الكوفي في الحنف الاولي اذ كان كالنسيج ليس بخبر**
المراد بالحنف الاولي التورية والاحجيل والربور واسم كان خبر عابد على المكتوب وقد استعمل البيت
على مسئلتين **الاولي** لوقوله في الصلاة من التورية والاحجيل والربور ما كان نسيجا او تبيلا او تحميدا الجزاء
قال وعمر بن لا يجوز قال وفي **الثاني** فثبت مر قوله اذ كان كالنسيج ثم فعل الغاية ان كان معناه
معنى القرآن نحو عسده **قلت** يعني تفهم الصلاة به لما علم من قوله الامام حوزا في الصلاة
بالفارسية وان كان المرجح غيره والله اعلم ثم قال وان كان معناه كالنسيج لا يجوز والفساد صلاته
وان لم يعلم معناه ففسد **قلت** رأت في قاضي خان في اثناء الفصل الذي عنده لما يفسد الصلاة
ولو قرأ من الاحجيل والتورية والربور وهو ليس القمان والاحجيل فسدت صلاته وعموم هذا
للعارفين ما نقله المؤلف عنه الا ان يحمل هذا على قراءة ما ليس معناه النسيج او ما لا يعلم معناه
والظاهر ان هذا عند محامدا ان عند الامام ولا تقاض وفي المسوط لوقرأ شيئا من التورية والاحجيل
او الربور لا يجزئه وان كان لا يحسن العربية لانه ليس بغيران ولا نسيج ثم حمل قولهم على ان الجوزاء على كلام
الغاية وان المراد بالاجزاء عدم المعنى في حملها فيه وان كان التوجه له والله اعلم **واعلم**
ان البيت اكتسب عن الاجزاء معناه وعندي انه لو اصل البيت الذي يليه **وهو**
وليس النسيج في الصلاة بفسد ولا يجوز عن واجب الذكر فاذا ذكر

ودخول الباقي خبر ليس التأكيد ونحوه في مجرى الجوز عطف على اللفظ والصمت على الحمل والرفع عليه
تقديره هو وهو شتم على مسئلتين **الاولي** رقم لجم الائمة البخاري عنه وقال والنسيج كلمات القديرات
والنعود عند الوسوسة لا يفسد **الثاني** سها رفر لقاضي خان قال ولو نسيج بالجم لا يجب ولو نسيج
في الصلاة لا يقطعها لانه قرا حروف الغزان لكن لا يوجب عن القراءة وهذا مثل قراءة النسيج من الصحف
الاولي هو الجوز كما ذكر **كذلك ان نسيج الذكر ليس بفسد ولا يجوز عن واجب الذكر فاذا ذكر** اكان
مصححا بالمقصود مثل تقصد النسيج بالذكر وهو النقول لا مطلق النسيج فان الكاف في ذلك ليستنبه النسيج
في الصلاة لقراءة الكتوب في الصحف الاولي اذ كان كالنسيج والصمت في مجزأ راجع للنسيج وقراءة الكتوب
ولا بد حينئذ لجم الصلاة وقراءة القدر المعنى في الصلاة القرآن وهو المراد بالذكر فاذا ذكر **اي**
فاقروا وتسريات في كتاب الطلاق من البراءة قبله اطلقت امرتك فقال ن ع م ا وقال لها
انت ط ا ل ق يقع خلاف النسيج بلفظ الجوز حيث لا يحسن النسيج لان جوبها معلى بالقراءة والله ليس
معتاد حتى لو نسيج في الصلاة قد را لقراءة فسدت الصلاة لانه كلام الناس ووقع الطلاق معلى بجم
الابقاع وانها لم تكن المتعارف والكتابة كذلك اذ كان مرسوما مستتبيا وهذا ينافي ما تقدم عن
القبينة ووجهه ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة نحو ما في القبينة فتنبه له والله اعلم **اي**
فوقان غير بيان ذكرها في القبينة **الاول** من لم يجد ارضا طاهرة يصلي عليها صلى بالامام اذا خا
فوت الوقت **الثاني** من خاف فوت الوقت لو توضأ بغيره ويصلي وقد تضمنهما في بيت
فقلت ومن خوف فوت الوقت يوقى ساقه نجس ارض واليتم يذكر **اي** واليتم يذكر
لخوف فوت الوقت قال في القبينة بعد ان رقم لجم الائمة البخاري سافرا لا يقدرا ان يصلي
على الارض لانهما نجسة قد ابتلت بالمطر يصلي بالامام ولا يعيد اذا خاف فوت الوقت ولا يباخر
حتى يجد مكانا يسجد فيه قال مشيخنا ونحو اليتم نحو الوقت والرواية في مسلة النجاسة يدليه
في اليتم لعدم الفرق وقياس ما روي في اليتم يقتضي مثله في النجاسة فاذا في المسلة روايتان وفي موضع
آخر رقم جمع العلوم وقال يسم في كل خوف النوا أو مطر أو جرس شديد جاز و رقم لجم الائمة البخاري
وقال ان خاف فوت الوقت ولو كان في سطح ليلا وفي بيته ما لكنه خاف في الظلمة ان دخل البيت
لا يسمي اذ لم يخف فوت الوقت قال رضي الله عنه وفيه اشارة الى انه اذا خاف فوت الوقت يسمي
انتم وقد قلت ما تقدم ان كلامه يعيد فوت الروايتين في حوز الامام واليتم نحو الوقت وفي عدم حوز الامام
له لا شعرة قوله قياس ما روي في اليتم يقتضي مثله في النجاسة فمراد بالمرور المذكور سر والقبينة

انه لا يتم خوف فوت الوقت وهي التي عليها العمل فمشتي عليها في الدلالة وغامه كتب المذهب والله اعلم
ولولم يسئل بها كل ركعة فيسجد اذا اجابها قال الاكثر
كان زادا ولي القعدتين صلاة على للصطفي والال قيد الاكبر
لا بدور البيت الاول لا يقل حركه همة اكثر الى اللام والضمير في اجابها الى السئلة المفهوم
السياق والكاف في البيت الثاني يتعلق بمصدر مجذوف عامله في البيت الثاني تقديره
سجودا مثل ما يسجد لوزاد والال مفعول فاعله قيد الاكبر وهو الاكبر مفعوله كجهر الاكثر
في الذي قبله وقد اشتمل البيان على احكام اربعة وفتح غيب **الاول**
قال في القينة بعد ان رقم لاي الفضل الكافي سمي عن التسمية قبل الفاتحة لزمه السهو
والغير الحجة الكلاسي اوج السهو ترك التسمية من الفاتحة والسون ايضا ونقل عن القسم
اربع المجتبي اذا ترك التسمية في كل ركعة يلزمه السهو ثم رجع الى الحاس الناطقي وقال
ولا يتعلق السهو بترك الاستفتاح والتعوذ والتسمية وتكبيرات الصلاة لعينه فيتركه
لا يلزمه السهو **الثاني** وجوب التسمية في اول كل ركعة على قول الاكثر قال في شرح
القدوري للزاهري الاحسن ان يسمى في اول الفاتحة في كل ركعة في قول اصحابنا كلهم
لا يخالف الرواية عنهم وانما الخلاف في وجوبها فعند هاتج في الثانية كالاول وفي
رواية هشام عن الامام لا يجزئ الا مرة والصحيح هو الوجوب في كل ركعة ولا يفرق بين السورتين عندهم
الا في المخافة عند محمد وفي النزاع روي المصلي عن الامام انه ياتي في كل ركعة عند اجابنا
جميعا بخلاف فيه ومن نعم الله يسمى في الاول فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطا ذله شاعره من
تأمل كتب احبابنا الروايات عنهم فترك الخلاف في الوجوب فذكر ما تقدم وزاد وفي روايتها
ورواه الحسن عن ابي حنيفة انها لا تجزئ الا عند الافتتاح وان قرأها في غيره فحسب والصحيح
ان تجزئ التسمية في كل ركعة وفي النهاية عن الدقاق ان الزيان فيها في كل ركعة هو قول
احبابنا ورواية عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وذكر في الفاتحة مثله عن محمد وروي ابن ابي حنيفة
عن محمد كذا في كل سورة ايضا الا في الجهر عليه والنظم لم يتعرض لاثبات الفاتحة والسورة **الثالث**
لو تركها عند السجود وهو يوحى من مفهوم التقيد بالسهو **الرابع** ان الكلا

بالوجوب وذلك يوحى من مفهوم اجاب الاكثر لها وقد مر نقله عن القينة عن الاحاس
الناطقي **والفرع الغريب** الذي قال المصنف ان اكثر الناس عنه فاقولون وهو
ما اشتمل عليه البيت الثاني المشبه بوجوب السجود فيه قال في الوقعات عن
مجموع الوارث اذا شرع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من التشهد
في الركعة الثانية ساهيا ثم تذكر فقام الى الثالثة قال السيد ابو النجاشي في الامر
المازود بحسب عليه سجود السهو كما هو حجاب مشايخنا غير ان السيد قال اذا قال
الله صلي على محمد وجب الامام قال يجب ما لم يقبل اللهم صلي على محمد واليه
الاشارة بقوله والال قيد الاكثر ونقل في الوقعات عن الامام انها يجب من اربع
قلت ولخار الامام الاستاذ طهر الدين البهائي انه لا يجب بقوله اللهم صل على
محمد انما المعنى مقدار ما يؤدي فيه ركعا وعن ابي يوسف ومحمد لا سهو عليه اصله
ابن يوسف الرضا في الصلاة في التشهد الاول في سنة الظهر ناسية لا يجب عليه سجود
السهو وقال طهر الدين المعناني يلزمه وهو قول ابي بكر والاول قول ابي محمد
ان الفصل كذا رايته معنيا الى روضة العلماء وحسن في القينة الا انه زاد على النعاني
ولا يصح في البدع قبل الجمعة وبعدها فاذا اقام الى الثالثة لا يستفتح وفي البولي
بصلي يستفتح والحاصل ان سجود السهو يجب اذا زاد على تشهد ابن مسعود واختلفوا
في مقدار الزيان الموجبة لسجود السهو على ما تقدم نقله عنهم ولهم اهل الترخيم
فخصت في المسئلة اقوالك ونص الامام في الصالحين ولا يخفى انه استفاد من التشهد
ان بعد ذلك لا تجب السجود ولا تبطل الصلاة مطلقا ولله اعلم بالصواب واليه المرجع
والعاقبة **قوله فيفسدها بعد القيام فعوده ومن قال لا ترك التشهد**
الضمير في يفسدها الصلاة وبعد القيام اي عن التشهد الاول في ركعة ونحو
المصلي اي عوده الى القعود فاعل يفسد ما ومن موصوله وقد اشتمل البيت على
وان ال متفرقة عنها فالواهي المصلي عن التشهد الاول وقام ثم عاد اليه صح
في الدار البيت بفساد الصلاة وعزاه الى شرح الكثر الزيلعي وانه الصحيح في شرح

القدوري اذا استوي قائما ثم علم انه لم يقعد فعاد فسدت صلاته وافهم العرج
انها لا يفسد عند طائفة وذكره في الغاية عن الجوزاني ثم اخلفوا انه هل
يتشهد او يعود الى القيام فالصحيح انه لا يتشهد ويعود الى القيام واليه الاشياء
بقوله ومن قال لا ترك للتشهد يشهد قال في القنية بعد ان رقم لتسعين الامة
المكي ترك للعدة الاولى في الغرض فلما قام عاد اليها ناسيا وذكر انه لم يكره
العود ليقوم في الحان وفي الحسني ولو عاد بعد الانتصاب خطبا قيل يتشهد
والصحيح انه لا يتشهد ويقوم وقد علمت في تشرح الغنية بالتحديد بالنسبة
وتحصيله في ذلك الغرض والبيت خالف عن ذلك وان كان جم الفوائد فغيره
حال الكتابة فقلت **ويفسد فرضا عتق سهو لغفلة جواز في الصحيح للكره**
فاول البيت مشتمل على القنود المعتمد فيه من كون العود سهو لغفلة في قوله
اذا اسلما لا يفسد بذلك لان كل شفع صلاة ولو خدر من نوم فولنا جل دي
التحج اي القابلين بحجة الصلاة وانها لا تفسد بذلك للذكر الذي هو التشهد
يعدر فيقول بعد مرقاة العود الى القيام انه الصحيح فيكون لا كثر عليه
وان اكل يلمون بالتشهد في هذه الصوة والله اعلم **تنبيه** لو تذكر وهو
الى القعود اقرب عاكرا لا سهو على الصحيح ويعتبر القرب بالصفة لا سفل والله اعلم
ولا ينبغي بعد القيام امامهم اذا عاودوا الاتباع بعض بقدر
ولا ينبغي بالتحية نفى للبايت اي المامونين دل عليه قولهم امامهم وهو مقول له
وحوزوا فانه بالقوم واما مكر بالكا فنهى الخاطب وبعد القيام طرد
وخصوصية والاتباع مفعول بقر ومقدم وقد اشتمل البيت على المسئلة
المتقدمة بقوله الى الامام والمؤمنين قال في القنية بعد تقديم كلام
شرف الامة ولو عاد الامام لا يعود معه القوم تحقيقا للحقيقة ثم رخص لسبق الساب
وقال يعود معه القوم والله اشاد قوله والاساع بعض يقرر ولله اعلم
وسن ياكيد الجماعة واقرب كفاية او عيننا او واجب فيوزر
سقط تنوين بتاكيد لا لبقا لام الجماعة لكانة وكايد ورا البيت الامام

20
حركه ثم في الاول واجب والوزر الائمة والمعنى انه ياتم ناركها وقد اشتمل
البيت على اربعة اقوال في الجماعة **الاولى** انها سنة مؤكدة وهو قول اكثر
نقله في الغاية ونقل عن شرح جواهر زيادة انها مؤكدة غاية التاكيد ومثله في
القنية قال ولو تركها اهل ناحية اثموا ووجب قتالهم بالسلح الايمان
شعار الاسلام وقال بعد نصهم ولا تقا لهم **الثاني** انها فرض كفاية نقلها
صاحب القنية والغاية وبه اخذ الطحاوي والكرخي وجماعة **الثالث**
انها فرض عن نقله صاحب القنية **الرابع** انها واجبة نقله في القنية والغاية
وايه مذهب العراقيين وانه ياتم بتركها مرق وقال المصنف انه اليه اشار بقوله
فيوزر وعنده الخراساني انما ياتم اذا اعتاد تركها وسن في الحقيقة وشرحها البدع
على الوجوب وقال في الغاية انه قول عامة المتأخرين وفي الحقيقة انه قول جمهور
الاصول وفي المفيد تسميتها واجبة وسنة لوجهها بالسنة وهو معنى قول بعضهم
تسميتها واجبة وسنة مؤكدة سواء قال في البدع انها تجزى الرجال العتلاء
اليعلى الخوار القادري علمها من غير حج وادافاته لا يجب عليه الطلب في مسجد
آخر بلا طواف بين محابها لكن ان اتي مسجد لا يرحا فيه ادراكها من حسن وان حله
في مسجد حه فحسن وقد بسط القول عليها في كتابي الموسوم بالاشارة والرمز
اصديان الحزم والادلة ولله اعلم
وان يسكت الجيران للترك باثموا وناكرها غير عذر يعذر
المراد بالترك ترك الجماعة والصمت في ناركها للجماعة وقد اشتمل البيت على مثلث
من القنية والغاية مفرعين على تقديم **الاولى** في القنية وهي باسه النظم قال
بعد ان رقم لتسعين الامة لطلواني وعمر الحافظ وغيرهما ترك الجماعة لغير عذر عليه
للقدر وباتم الجيران بالسكوت عنه وهي **الثانية** في القنية واول النظم قال
المصنف عذرا في الغاية الى شرح الامة وعمر الحافظ قد نجم الامة يشغل بذكر
العلم بلا وهارا ولا تخضر الجماعة لا بعدد ولا بعدد الامر المؤذن والجيران

بالسكوت عنه ولا تقبل شهادة وقال ايضا مشقعل بتكرار اللغو فيفوت
الجماعة لا بعد ركعتين تكرار الفقه ومطالعة كتيبه فانه يجد في تركها
ثم جعل **الاول** على المواظب للترك تهاونا وتكاسلا **والثاني** على تركها
ذلك وتكرارها اشتغالا بالفقه ينفع نفسه والمسلمين وهذا بعينه في الفقه
ولعل السري ينفله منها وعن ابي الحكم الى القاضي البديع قال وكذا الجوابين
هذا التقدير حسن **قلت** حمل الاول على التبرع على قول القائل بالوقوف
والفرضيه والثاني على قول القائل بغيرهما اولى واوفق لطريق اهل العلم ونعم
نرجح البيت جواز الترك للعدو بواب الخير ان على الامر ثم العذر المجوز
لتركه نقل في القصد من صلاه الخلافي انه المظهر والبرد الشديد والظلمه
الشديد والحق والحسن وذكر عن شمس الابهة لخاله في الرجل ونقل المصنف
عن الغايه خوف الخرج في حضورها وقال محمد بن نجيب لجمعة ولا الجماعة على المهر
والمقعد والزمن والاعمال ويقطوع اليد والرجل بخلاف او مقطوع الرجل
او الملعع الذي لا يستطيع المشي وان لم يكن به الم والشيخ العاجز وفي البدع
انها لا تحب على الاعمال والزمن مطلقا وعددها تحب اذا وجب قايما او حاملا
وشئنا قال في شرح الهداية انه في الاعمال بالاتفاق والخلاف في الجمعه لا يحل
في الدرايه قال محمد بن نجيب على الاعمال وقد تقدم عن الغايه لكن الخلاف ثابت في الجمعه قطعا
ويمكن ان يكون كلام محمد هذا كايه لذهب الامام في القول نفسه وقد سئل ابو يوسف عن
الجماعه في طين فقال لا بركها والله اعلم
ومن لم يجد يصاح في الصف فرجه **تفرد خلف الصف والحال يجزى**
وقيل جده معه من الصف اخرا اي اولى حال الركوع **بوخر**
ورحمهم ان شاؤا وكذب جائز وفي عصرنا قيل **التأخر الصد**
صاح ترخم صاحب والفرجه المكان الخالي من المصلين وهو مقبول بعيد وتقدم
جواب من اخبر بفتح الحاء المعجم معمول المصدر الذي هو جده وهو مبتدأ منصوب

لعابد

العابد على من وصرف آخر للضرون والي يتعلق بقوله بوخر وضمير ورحمهم يعود او لهما على من والثاني
على اهل الصف وفي عصرنا يتعلق بالتأخر او بانصر والتأخر مبتدأ وقيل انصر خبره وقد
استعمل الاميات على مسله اذا اتى الصلاه فوجد الصف موصولا فرجه فيه واقتوال العلماء
قال في القصد بعد ان رمز للسقم قندي بجموعه ان الجماعة ولو جحد في الصف فرجه يقوم وحده ولا يجزى
لجده ثم رقم لحسن وقال وقيل يقوم وحده ويجزى وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف
الجنبه والاصح ما روي هشام عن محمد انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاعتدب اليه رجلا او دخل
في الصف قال مولانا البديع والقيام وحده اولى في زماننا الغلبه الجمل على العوام فاذا جرح تستد صلاه
وقيل في الغايه الجحد اذا خاف فوت الركعة ما اذا علم انه لا ينادي به وفي شرح الاستبصار ان الصامح يرمح
واولى في زماننا ولا يخفى عليك ان النظر عموما في ما فتله في القصد لانه لم يثبت الى ما قالوا انه الاصح ما روي
عن محمد ولا ذكر القول بانه لا يجزى لحد وان يفهم من التقود ويكرر مسله الخبز وعصره عما يحج من القيام
في زماننا فقل التي تستعمل في الاقوال الضعيفه والاخلال بما قبله الجذب في الغايه فلو كان النظم هكذا
تفرد خلف الصف عام فرجه **ويجذب شخصا قبل والبعض ينكر**
ويصح ان الخدب عند ركوعه **لنا لئلا ادانه الصف يجزى**
وقيد جذب ما نعدم الاذي به **وفي عصرنا قالوا التوحيد انصد**
ص **ومن خلف الحان يودي صلاه** **بعد على ما سعى وحذر**
قال صوره المسله من ادي صلاه خلف لحايه اي دأبه وعادته ونحيته الحسن في كتابه تعالى في اعلى صبح
تعالى قال في القصد ينبغي له ان يعيد صلاه فتولي ويجزى بقرانه من الحسن او يقرأ من مصلحته ثم
نقل عن الغايه عن بعض الفتاوى اذا كان يرك في القراءه ويكون الحسن لا يوم الناس ولو لم يمنع واحدا المصنف
من هذا ان يرك يترك ذلك منه بل قد سبق لسانه اجابا لا يعيد ومن صلى خلفه وفي القصد رقم للوحي
وي ل ان كان لا يرك في قراءه على نفسه فضاوها ان كان ذلك قصبا فقه على اني لم اقف على مسله النظم في تحتي
ما القينه ولعل مسله النظم تعيد انه ينبغي الاعادة مطلقا علم نيتنا بوجوب الحسن منه في تلك الحالة اولم يعلم والظاهر
ان الاعادة على وجه الاحتياط واما مسله الووي فينبغي على العلم بالحسن في تلك الصلاه وظاهرها وجوب الاعادة
وينبغي ان يفرق بين الحسن الخلل المعني وغير الخلل وقد تقدم في ذكر مسله الحسن فارجع الله والله اعلم **تكيل**
قد اخبرنا مسله اللغ ومها اقوال منها انه كان يمكنه ان يتخذ من القرآن ليات للس فيها تلك الحروف فعل لا الفاعله
فانه ان قرأها فان قرأ مع اسكان القراءه لغيرها فالصح انه لا يجوز صلاه وان كان لا يحسن في غيرها قبل سكت ولو

فراء تفسد صلاته وقيل بغيره ولو سكت تفسد صلاته قال الصدوق في الخبر المختار للفقهاء في خبره
المسائل ان يجتهد الليل والنهار في تصحيح هذه الحروف فاذا لم يجد على تصحيحها فصلاته جارية وان ترك جند فعله
فاسره ولو ترك جند في بعض عمره لا يفسد صلاته في باقيه ولو تركه تفسد صلاته وقد دخلت في بلاد اسات حال القضاة
فقلت

والأشهر ان يلتزم مع الأمانة ولا تلغ فيها ان عداها فتمسك
وان لم يجد سكت ففسد ان تلاه وبالعكس قول في الدواوين سطره
والا في التصحيح عند عرس وفي تركه الإفتل وهو المحذور

المساردا بالامر العائجة لاها ام القذان والصبر في فيها وعدا بالآية وفي تفقد للصلاة وكذا في تفقد والضمير
في تركه للاجتهاد في التصحيح وفي البراءة لوقراء الآية كان الحجة على كراهة ترك الحمد لله الرحمن الرحيم وعدد
امثاله ثم ذكر ما ذكرناه من الاجتهاد في التصحيح وفي البراءة ثم قال وكان كذا
الاقامة كن لا يقتدي به وبه انني ابراهيم بن يوسف وابو مطيع ومحمد بن مازن ثم ذكر مسألة الاثني عشر في
ثم قال وكذا الذي لا يقتدي به في اخراج الآية الاستكراة ومن لا يقتدي به في التلفظ بحرف من الحروف وكذا ابن يوسف في غير
موضع ولا يفتقر في موضعه لا يؤمر والله اعلم

وقد ذكره هو بعد الفراغ تعودهم سنة خير الخلق فيما تصور

الصغير في كراهة الاحجاب وفي تعودهم للمصلين بعد الفراغ وفي الام سنة يتعلق بتعودهم اي
لاجل السنة فيما تصور اي تصور اشتمل البيت على سلة من الاختيار شرح المختار ان القعود بعد
بعد الفراغ من العزائم التي يتصور فيها المنع بعدها لاجل الدعاء مكروه قال جددت الدنيا
من يتصور للتخفيف والذي يتصور بها السنة ثلاث صلوات الظهر والعصر
والعشاء وما به كل صلاة بعد لها سنة بكم القعود بعدها بل يشغل بالسنة لئلا
يفصل من السنة والكثيرة وفي الغيبة رقم نظير الدين المرغيناني وقال آخر السنة
بعد الغرض ثم ادأ في آخر الوقت لا يكون سنة ثم رقم لعين الامية الكراسي وقال
يكون سنة وذكر عنه في موضع آخر الكلام بعد الفراغ لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه
ثم رقم صلاة الحلاي وقال كل عمل ينافي التحرر ايضا قال رحمه الله عنه وهو لا يصح في صلاته
الرازي والا فضل في السنة المتأخر عن الغرض للبيت ان كان يعلم انه يصلي في البيت والا
فالمجد افضل وكذا في الجمعة والوتر في البيت آخر الليل افضل وفي العتمة بعد ان ذكره
ستن

الشيخ وان اتى به ركعتا المغرب ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر ثم التطوع قبل العصر
ثم التطوع قبل العشاء قال ثم لا فضل ان يكون كله في بيته الا التراويح والله اعلم بالصواب
ولو حفي قام خلف مسلم يشفع ولم يسبح وتم فوتر
ويكره في غير الصيام جماعة لها وبه قيل انفرادك لجدر
وحزني مع من لم يزل يوجو وعن بعضهم لا والمقدم الظاهر

مسلم بكسر اللام المشددة وجماعه مفعول ما لم يسم فاعلة وخبرها الصلاة الوتر وفي
شهر الصيام وانفرادك مبتدأ واحد وكذا والحجة معول القول وخبره جري للوتر وكذا
في وجوبه وقد اشتملت الايات على مسائل متعلقة بصلاة الوتر **الاولى** لو اقتدى حفي
في الوتر بتأني او غير من مسلم على رأس الركعتين صح اقتداءه وكان اذا سلم امامه على راس
الركعتين لا يسلم الحفي معه ويصلي معه لقية الوتر لان امامه لم يخرج بالسلام عن صلاته عند
ولانه يجتهد فيه كما لو اقتدى بالامير قد رعت وروى الامام انه لا ينقض وضوءه صح اقتداءه به
لان مجتهد فيه وطهارة صحيحة في حقه ذكر ذلك البراري في شرحه فقال الطوسي
فيه نظرا فان القاطع للحكمة وجد وهو السلام بين الركعتين والثالثة وصلاة المأموم سنة
على صلاة الامام فكيف يحسن ان يقال فيها ثمانية وقد انقطعت وبالله الامام ايضا والوتر عند
الثانية الثالثة وعندنا بالثلاث وقال انه لم ير من اصحابنا من اتى في الصدر بالكلام
على هذا الموضع وقال غيره لا يصح الاقتداء في فصل العزائم قيل وبه قال لا يكون وثاقته
للمصنف ان اشبه في المعنى الذي اراده ثلاثي وقال ان البراري اشار الى جواب بطر
بقوله لانه يجتهد فيه وان نوي الوتر عند الشايعي بالواحد فقط ممنوع وليس على المرد
ان افله ركعة وادى كالم ثلاث واكثر احد عشر **قلت** اما قوله ان اشبه في المعنى الذي
اراده ثلاثي بمعنى شاعره من الرباعي ممنوع ففي القاموس شفي شغبه مر راء طلبه الشفا وهذا الموضع
مع سلة البيت الثالث مما يحتاج الى تحذر باختلاف اقوال المتأخرين فيها فبعضهم قال لا يسمي عدم
الاقتداء به كما يشعره كلامه فاحسان والفوائد الطهرية وقد كمل تحريرها وما بعدها وسار
اعشاري اي المقتدي او الامام كما في المسمى بالاشارة الرمز **الثانية** من الدعاء والغناء وهي
كرامة صلاة الوتر جماعة وفي اكا في لا يوتر جماعة خارج رمضان لانه لا مانع من جهة الاقتداء **الثالثة**
تناوي الصغير الاقتداء في الوتر خارج رمضان لانه لا مانع من جهة الاقتداء **الثالثة**

ايما افضل في رمضان صلاة الجماعة او منفردا فقولان في النهاية اختيار الافراد بها في منزله عن علمنا ونحن
 مرشح اكبر للزبلي وفي فتاوى قاضي خان والنهاية التخيخ ان الجماعة افضل ومرفق لهم قتل منهم القولان
 مع بيان الراجح والمرجح **قلت** في الطهريه واختار في الخلاصة ان الوتر بالجماعة في رمضان
 احب الي واختار علماءنا رحمهم الله ان الرجل يوتر في منزله في رمضان ولا يوتر بجماعة وكذا في الذكر
 وعلل بان الجماعة لم يجمعوا على ان الجماعة فيه مما اجتمعوا على التراوح وهذا يقتضي ان الذبح خلاف ما صح
 قاضي خان وان يصححه ترجيح منه لقول اي على النسفي لا اختيار في المذهب والله اعلم
الرابعة لو اقتدي في الوتر بمزراه سنة ففي المحيط عن الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان كلا
 بنوي الوتر ولو يختلف النية انتهى وبما بان العبر من رأي المعتدي نفسه حكي في القيسه
 عمر الحافظ الجواز معللا بصعب الوجوب وهذا الوقت القراء في الركعات كلها ثم **قلت**
 عن شرح الارشاد وصلاه لولا في عدم الاجزاء قال في شرح الارشاد انه باجماع اصحابنا انه
 اقتدا المفسر بالمسئل وكان المصنف اختيار القول الاول والى ذلك اشار بقوله والمقدم اظهر
 وفي شرح الارشاد ان الصلاه شكل بطلان العيد فانه سنة عنده واجبة عنده وانه لم يرد فيه
 خلاف قال في النهاية وهذا الذي ذكره من اقتدا المفسر بالمتنقل لا يستقيم لان الصلاه يستجذ
 وان اختلفا لا اعتقاد بحقيقته لا بحقيقته لا بحقيقته لا بحقيقته اعتقاد العرصه فاستويا لكن العلة الصحيحة
 المانع من الاقتدا لانه يخرج باللام من الصلاه فلا يجوز الاقتدا به لاحد لك وفي التجنيس والمزيد
 اذا اقتدي في الوتر بمزراه سنة وهو براه ولجبا ينظر ان كان بنوي الوتر وهو براه سنة او تطوعا
 حاد الاقتدا بمنزلة من صلى الظهر خلف اخر وهو بنوي ان الوقوع سنة او تطوع وان كان اقتدى بالوتر
 بنيه التطوع بمنزلة من صلى الظهر او بنيه السنة او بنيه السنة لا يصح الاقتدا به لانه يصح اقتدا المفسر
 بالمتنقل كما ذكر الامام وهذا قول بالك مفضل لم يتعرض له المصنف وهو اولى بالعلم كانه غيب
 فالحقته في سنة **قلت**

وان نوبا وتلا يصح اقتدا به وان سنة بنوي فلا البعض ينكر
 والله اعلم

وتادية المندوب على بعضهم اذا ما تريد النقل من قبل تنذر

سأله البيت في القيسه قال بعد ان دفعتم لشيء الاية لكي اذا النقل بعد النذر افضل من ادائه
 بدون النذر ثم ومن بعض الاية الكراميه قال اذا اراد ان يصلي فاول قتل ينذر ثم يصليها وفي

يصليها

يصليها كما هي **سنة** لو نذر السنون واي بالمندور فهو السنة وفي القيسه عن باج الدين والد
 صاحب المحيط انه لا يكون اتي بالسنة والله اعلم

وفي كل شفيع في التراوح يتندي **بسم الله الرحمن الرحيم**

اشتمل البيت على سلسلة من الواقات والعاية انه في التراوح ان علم بفعل الزيادة على الشهد
 لا يزيد ويقتصر بالشهد لان الدعوات ليست لغرض ولا سنة ولكن اذا كبرياي بالثبات في كل كثيرة منها
 يعني في اول كل شفيع والمراد بالثبات بسم الله الرحمن الرحيم ومحمدك الى آخره وفي الغاية المختار ان لا يترك الصلاه
 ولا ثباتا للافتتاح وعلله في البراهيه بان الصلاه فرض عند الشافعي وبحيثاط فيه والله اعلم

وان شكل المسوق في قدر ما بقي **فقد زرع معه الفساد مقدر**

اشتمل البيت على سلسلة من الواقات رجلان سبقا يوض الصلاه فلما قاما يتضيان اقتدا كل واحد بما جاز
 فضلاه المقندي فاسد قرا ولم يضيا هو الحاد لانهما اقتدي في موضع الافراد وصلاه الامام جازة وفي القيسه
 رقم لعين الامام الكراميه وقال شكل الامام انها الثالثة والرابعة فانظر فيما تقوم او تقوم وهي عليه جاز
 لانه طلب ليمان حلا ما اذا دخل في صلاته بطلان موافقا فغاشك احدهما انه سبق ام لا فامضى بفعل صاحبه
 ففسد وكذا اذا شك في قدر ما سبق فاعتبر بفعل صاحبه ففسد **وهذه هي مسألة النظر والله اعلم**
قلت وفي فتاوى قاضي خان اذا امر احدهما بغير سبق فنظر الى صاحبه يعني قدر ما قضى صاحبه ولم
 يقتد به بخوض صلاه وهذا ما ينبغي ان يحمل عليه الحلاق صاحب القيسه جمعا بين القولين ويشهد له تقيد
 الحاقم الشهيد بالاعتداله وتعليله بانه اقتدي في موضع الافراد وهما لم يوجد فالحقته **قلت**

وقاضي خان حيث لم يقتدي به يجوزها والوجه بالفرق من هه
 والله اعلم

وسجد تال القرآن مطلقا **وسامعها في خارج يتقور**

ودلظها ان ثوبا عايشية **ها بعد والشيان كل يصور**

اللام في القواء للتقليل لاجل قراء السجدة والصنم في سامعها للسجدة في خارج اي خارج الصلاة وغير
 داخلها للصلاه وفيها للسجدة وقد اشتمل السنان على سابل تتعلق بسجود التلاوة من الصلاة وغيرها **قلت**
 المؤلف وقوله وسجد تال القرآن مطلقا سواء كان خارج الصلاة او داخلها وسواء كان محدثا او نجسا او كرا
 فقلزمه ولا يلزم الكافر والصبي والمجنون والحائض ولا ياتي بها الوتم الا بالعلم كما في **قلت**
 وقوله في النظم وسجد تال للقرآن مطلقا الحلاق في موضع التقيد فانه اذا كان الثاني موعدا ليجز عنه الا

والثاني وقال كذا ياتي بها ومن سمعها بعد الفراغ من الصلاة وقد اشار اليه المؤلف بقوله في السج
كما تقدم ولا ياتي بها المؤمن الا ناسا وقوله انها لا تلزم المجنون قال في الدخين وذكر مسله المجنون
في نوادر الصلاة ان المجنون اذا لمصر وكان يوما وبسلة او اقل يلزمه السجدة بالتلاق والسمع حالة
لجئون فيودها بعد الافاقه وعن الفقيه ان جعفران المجنون اذا اتى اية السجدة انما يلزمه السجدة
اذا افاق اذا لم يكن المجنون مطبقا وكان سفيان نقيدا بالمجنون المطبق الا ان يحل مطبق المجنون على
والله اعلم ثم قال وسامعها في خارج بقدر رأي السجدة ايضا مطلقا على سماعها في خارج الصلاة
فدخل في الاطلاق وحار **احدها** سماعه لها من هو في الصلاة **والثاني** سماعه لها
من هو خارج الصلاة سواء سمعها من مجنون او صبي وكانوا واضرا بعد قصد سماعها او لا ولو سمعها
من نائم او طار او ورد لم يلزمه **قلت** حكى في الدخين في مسله الطير قول الامام الجواب وفي
مسله النائم قال قد اختلف المتأخرون فيه والصحيح انه لا يجب واسد اعلم ثم قال وقوله ودخلها
ان لم تكن يابعا اتي بها بعد ان دخل فيها الوجهان الآخران احدهما ان يسمعها في الصلاة من ليس داخل
فيها فانه ياتي بها اذا فرغ من صلاته وسجودها في الصلاة لا الجزئي ولعمد هادون الصلاة ثم نقل الثاني
واذا سجد بها عن النوادر قال وقيل وهو قول محمد الوجه الثاني ان يسمعها الداخل من الداخل وهذا
على وجه احدها سماع القوم من الامام فانهم سجدوا فيها قال وهو مفهوم من قول ان لم تكن يابعا قد
على ان التابع تابع في الحال الثاني ان يسمع القول بعضهم من بعض وهم في الصلاة الما لسان سماع الامام من
القوم على هذا الوجه لا يسجدون في الصلاة ولا يحدوها عند الخسفة واي يوسف وقال محمد
يسجدون اذا فرغوا واليه الاشارة بقولي والشبان لا يصور يعني سجود التلاوة في الاوجه كلها **قلت**
ولا يخفى ان الذي يفهم من النظم ان الذي لم يكن تابعا
تابعا يتابع في الحال ويحتمل انه لا ياتي بها مطلقا وياجي بها فيها وقد علمت ذلك مما سبق فان
المتابعة في الحال انما هي على صورة سماعه من الامام فقط وفي غيرها لا يسجد عندها وسجد بعد
عند سجده والنظم لا يفهم ذلك ولا يحق ذلك سماعه من الامام من غير ان يسمعها ولا يصور من الامام
الناسي من الامام اذا رما يفهم انه يصور اليتيان بها بعد الصلوة وفيها تغيرت البيت
الثاني وضمنت اليه بيتين آخرين فقلت هذه الايات
ودلتها ان من امار متتابع وبالعكس او من مثله فهي تقدر
ومر بعد ها ياتي عن مجده وخارج بعد الفراغ بقدر

وله يجوز فيها بل الحاد وثالث **يبي** بفساد في النوادر **يط**
فصير دلتها الصلاة ان من امام اي ان كان ساعيا في امام له فهو تابع للامام يسجد معه للحال
وبالعكس ان كان الامام ساعيا مع المؤمنين والمؤمن في مثله للسمع من الامام وهو المؤمن وفي
فهي يهدد للسجدة اي لا تعتبر ولا يجب وفي بعد ها الصلاة وفي ياتي للسمع في الموتر
وفي بها السجدة ومن خارج اي ساعيا من خارج عن الصلاة بعد الفراغ من الصلاة بغير عليه
للسجدة بالاتفاق ولم تجز فيها اي في الصلاة في هذه الصوة وضمنت بعد للسجدة والعال
هو محمد رحمه الله تعالى بغير فساد الصلاة ان سجد فيها وقولنا في النوادر يسطر
اي هذا الفساد رواية النوادر كما مر سبانه والله اعلم
ومن تركها في الحال يسجد ساعيا فيلزمه بالذکر قبل فنذر
ضمير تركها السجدة التلاوة وفي من يتعلق بسجدة وضمير يسجد يعود على الحال ويلزمه
اي سجدة التلاوة للقاري باليندر فينذر اي سجدة التلاوة وقد اشتهر البيت على
مسئلتين من القصة رقم للاسماء قال ترك سجدة التلاوة عن موضعها يلزمه السهو
وفي الغيبة مثله **قلت** المعنى انه لو وجبت عليه سجدة في الصلاة وهي طائفة
فندكرها في اخلاصه فسجدها ليسجد للسهو وهذا التأخر ذكره تعالى ذلك عصام رحمه
الله تعالى الرابعه وهي مخالفة لروايات سائر كتب الأصول فنقل في الغيبة
نقل في القصة عن صلاة الحلاكي لوقال انه علي سجدة تلاق تلوته ولو
ولو قال سجدة قال ابو حنيفة لا يلزمه بخلاف ابى يوسف والي غير انهما
ومخالفتها اشار بقوله قيل فينذر والله اعلم
ومع عن النعمان مثل مجده بمصر تفام الجعتان فاكثر
وشققتان كل ثم يعقوشا بينهما نذر او المصداك
اشتمل البنتان على اقوال علمائنا في اقامة الجمعة في مواضع من المصداك الواحد
وفيها اربع روايات **الاولي** وهي انها عن الامام محمد جوار اقامة الجمعة
في مصر واحد في موضعين فاكثر ذكره الشرحي فيما نقله عنه صاحب الكافي
في شرح الجمع وصرح بانها الرواية الصحيحة **قلت** وفي شرح الكافي للزليحي
قالما جوازها في مصر واحد في مواضع كثيرة **قال** وهو الاصح **قال**

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتابنا...
والله اعلم بالصواب

الشرحي وبه نأخذ **الثانيه** يؤخذ من مفهوم صحيح وهي الرواية الضعيفة
عن الامام انه لا يجوز في اكثر من جامع واحد ذكرها ذكرها في مختلف الرواية والجمع
الثالثه لخوازي موضعين كغيره وهو يدور عن اعمتنا الثلاثة وهي بالي يوسف اشهر
ذكرها عنه في مختلف الرواية والجمع واليه الاشارة بقوله وثبت ان كل من اعتد بال
مجاز جمعين في موضع **الرابعة** عن الامام الى يوسف انها تجوز في موضعين اذا
كان الموكب او كان من الخطبتين من كبره او في موضعين في موضعين اذا
رجع الى هذا القول واليه الاشارة بقوله ثم لعقوب شارط الى اخر البيت
وهذا كله في الكافي **قلت** وفي الخبرية روي عن محمد بن جوادها في ثلاث
مواضع فتقول الثاني وان المسئلة الدابعة رواية اصحاب الاملا وقال ان لم يكن
بينهما بعد فالجمعة لمن سبق منهما فان صلوا معا فسدت صلاتهم جميعا انتهى وفي البايح
بعد ان ذكر الاستقار يوم الجمعة فهدا يدل على ان الجمعة تجوز في موضعين ظاهر الرواية وعليه ما عتد
انه يجوز في موضعين ولا يجوز في اكثر من ذلك ثم قال في اخر كلامه وما روي عن محمد بن ابي اطلاق في ثلاث
مواضع فمحول على موضع الحاج وللضرورة وفي النكاح للزاري ولا بأس ان يخرج الامام في المصير في مسجد
ولا يجمع فيما هو اكثر من ذلك هكذا روي عن محمد وبه نأخذ انتهى ثم اعلم ان المتأخر هو على
عدم الخوار في موضعين او اكثر وعلى الحكم بالصحة السابقة على قدسناه الامر بصلاته مع تعدد الجمعة
بشيء اخر غير ادرك وقتها ولم يؤدها بعد قال المصنف في من خطب في بعض كتب اصحابه انه يصلي
الظهر قبل الجمعة لئلا يكون ظانا ان الجمعة هذا الجمع الكثير غير صحيحة انتهى هذه المسألة قد
اشيع القول فيها صاحب القينة فاجاب اليه فان فيه فوائد مهمة والله الموفق **باب** مهمة
بجب التنبية عليها وهي ما يفعله جماعة من ائمتنا من الحكم ب صحة الجمعة التي تقع بمدة من غلق عتق
على صحة الجمعة في هذا الموضع وبعد انما ساهية بالشرط يدعي المعلق عتقه على الواقع المعوقاته
على عتقه على صحة الجمعة في هذا الموضع وقد صحت وقد وقع عليه العتق المعلق فيحكم لعتقه
ويعمل انه تضمن الحكم ب صحة الجمعة وانه يسوع حينئذ ان يصلي الجمعة في هذا الموضع المذكور
وهذا كما انعمت عليه دايما فان الحكم انما هو من طريق الدعوى فكيف يكون الحكم بالعتق
حكم ب صحة الجمعة فكذلك في الدعوى ولو سلم فكيف يسري هذا الحكم فيما لم يؤخذ من
الحكم على تقدير دخول العبادة تحت الحكم ودونه حوط العباد فكيف ترتفع الحلا في تمام

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتابنا...
والله اعلم بالصواب

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتابنا...
والله اعلم بالصواب

من الجمع، ولما نزل اسعي في طريق يقع الحكم بها صححا واجبل الفكر فيه بهمة من الباعين
ظروبي ان اقرب ما يمكن في ذلك ان يدعي على الواقف ان هذا المكان مسجد جامع يجعل فيه اقامة
الجمعة فان هذا واضح به عليه يدعي انه ملكه فيطالبه المدعي عليه باينات ما ادعاه مع انكار
له فنقيم البينة عند القاضي بالاعاد مسجد جامع للجمعة والجماعات وانه قد اذن الامام في
اقامة الجمعة فيه واقفيت باذنه فاذا ثبت ذلك عند من يساله الحكم بكونه جامعاً للجمعة فيه
ويؤرخ به يد مدعي الملكية فيحكم القاضي بكونه جامعاً للجمعة ويؤرخ بوضع اليد ورفع يده
بقتضي ذلك وهذا من المهم الذي يجب التنبيه له ليكون الحكم واقفاً على البينة على ما هو عليه
ودون صلاة غسل باعه قبل الصلاة يغسل كالقطاع والغسل انظر
اشتمل الست على ما يلى **الاولى** حكم مرات من البقاء انه يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه
وفي الكافي والواقعات غيرهما اهل البقي اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما
وضعت الحرب او زارها صلى عليهم وكذا قطاع الطريق اذا قتلوا في حال حرب يصلي عليهم قال
احد ائمة الامام صلى عليهم عليهم لانهم ما دأبوا في الحرب كما دأب اهل البقي واذا وقعت الحرب
او زارها بدلوا البقي وفي الواقعات من قتل ظالماً يغسل ولا يصلي عليه **الثانية**
المات اليها بقوله وقول لا يغسل قال في الدرر يصلي على اهل البقي ولا يغسلون
ولكنهم يدفنون لا يطأه الاذي وذكر في الكافي في تفسير البايع روايتين وزج المصنف
للفعل لقوله انظر لان الغسل سنة بني ادم وعليه الجمهور **الثالثة** قطاع الطريق
وقد تقدمت في الواقعات قال المصنف وقيل لا يغسلون ايضاً وكذا الموصوف للسل
وانكار روى في المصنف في الواقعات انه منزه قطاع الطريق المحاربين يغسلون ولا يصلي عليهم
وفي الجمع وقاصي خان ان قتل نفسه عمداً يلحق بالبايع عند ابي يوسف وعندهما لا يلحق
بل يغسلون ويصلي عليهم وفي النهاية الاتفاق على قولهما في قتل نفسه خطأ وفي المتن اختلاف
المتأخر وكان للخوازي يقول المصنف عندي انه يصلي عليه وقيل يؤتمن عند الميامين وقال ابو
الابيض عليه وكان اتعدى بقوله بصله لانه بايع على نفسه فان قبلت توبته وفي القية
رقم لصله الخاوي وسوي من العابد والمخفي في الغسل والصلاة وفي الزاوية انه لا يصلي
عليه الايامين واما الثالث القون والعشرون ففي واقعات الحساوي وشايجوا جعلوا حكم القونين
بالعصية حكم اهل البقي والمصنف في القتل حال الحرب او بعد المخذ كما في الحقيقة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة من كتابنا...
والله اعلم بالصواب

كذلك لصوص الليل يقتول عصبته وفي عامد في نفسه الخلف يدكر

المشار اليه هو الباغي لصوص الليل ومعمول العصبه وقد اشار
عمر البيت الى الخلاف السابق في قاتل نفسه عمدا والله اعلم وقد رايته منقولاً عن جوامع
الفقه ومن قتل ابوه لا يصلي عليه وفي بيته الغسه لعبد المومن التوقا في ليله لا يصلي على
من قتل احد ابويه والحقته ايضا في بيته فقلت
ومن صلاه حكمة قال والد والدن والوجه فيه منور
والله ولي التوفيق والارشاد

وصل على المتشهدين بدونه ودين لنا في المسلمين فقد ر

الضمير في بدونه للغسل ودين هما الغسل والصلاة وفي البيت مسئلتان الاولى
حكم الشهيد وهو انه يصلي عليه بدون الغسل قال والشهد الكامل عند ابي حنيفة
كل مسلم مكلف طاهر قتل ظمناً بائناً كانت في قتال اهل الحرب او البغاة او قطاع
الطريق وبالله جازحة في غم ولم يح قتلته مال سوي وجوبه لله الابون
ولم يضر عليه وقت صلاته كمال بعد تصرم القتال ولا يوم وليلة حال القتال ولم يسمع
حياة شئ في ما توافقانه في العقود سوى التكليف والطهارة والمالة الجازحة ذكر
ذلك في النهاية عارفاً الى الميظ وشرح الاسماحي والمراد ان هذه العقود معتبر في ثبوت
هذا الحكم وهو عدم الغسل فان من عده هذا الوصف هو به شهيد وان
لم يثبت له هذا الحكم **الثانية** ان الغسل والصلاة عامه لسائر المسلمين
ولله اشارة البيت وذكر لما فيه من اكرامهم وطلب المغفرة والله اعلم
وان اشكل الحنفي فانت فيمهاه وقد قال بعض الكوليطر
اشتمل البيت على غسل الحنفي المشكل قال في البدايع ما محمله انه لا
لا يحل له رجل ولا لامة ان يغسله لفقو الخبايا فيه والله يسميه رجل او امرأة
فان لم يكن دارهم محرم منه يسميه بحرقة ويكف بصره عن ذراعيه وفي الخنفس
واليزيد انه يغسل في الكوايد والمراد به ثوب يتخلل الماء ولا يصيب ما تحته
وتحب المصنف من الطرس سوي كيف نظم الفروع مع عدم غرايته وكيف ذكر

ما نقله المصنف عن الخنفس والمزيد من قبل البحث لنفسه وهو الغرب الذي كان ينبغي ان ينظم ولا عجب
لانه لم يقف عليه منقولا فاوردته على سبيل البحث وكان دليلاً على فقهه وصوره فراه ثم
قال المؤلف وكان ينبغي ان يقال انه يشترى له حارية من ماله تغسله فان لم يكن له مال فغسل
بيته ليل السيل كما قالوا في ختانه ثم اجاب عن الاعتراض انه لا يملك بعد الموت بان هذا وجه الضرورة
قلت وعندي فيه بحث لان حالة الختان حاله يستقيم له فيها الملك بحيث يترتب عليه
ممرات الملك من حوازل النطود غيره واما بعد الموت فلم يبق متصفاً بصفات المالكين الا اذينة له
والمالك صار حقاً لوارثه فكيف يتصف بالملك مع حوازل كون ذلك من حواجز الضرورة للاكتفاء
بالقيم او الغسل في الكوارة ولا تعرف في الشرح حاله يملك فيها الانسان بعد موته شيئاً يعود
عنه ميراثا الكرامة قد ايدت في بحثه منقولا في النهاية فانه فرق بين الختان والغسل ان شري الجازية
له بعد موته لا يفيد اياحه الغسل لانه لا يملك ما لانه لو كان له جازية ملكه فانت لحنفي تزول
عن ملكه ولا يسفي على ملكه كاحية الختان واذا لم يحسد القول ببقاء الملك كاحية الغسل لانه لا يملك
ابداً بعد الموت لذلك اودي لان البقاء اسهل من الاستدلال واذا كان كذلك لم يحسد الختان بالشريعة لانه
استعمال ما لا يفيد امانى والله اعلم

وافضل في الجمان آخر ولو حضرت ثنتان الافراد احذر

الجنابة بالفتح الميت وبالكسر للبرز وقيل هما القتان ومن الاصحى لا يقال بالفتح وقد
اشتمل البيت على سئلين غريبتين من القننه **الاولى** قال بعد ان رقم لعين الكرامة الكراسي
ولا في الفضل الكراماني افضل صفوف الرجال في صلاة الجنان لخرها وفي غيرها ادلهما والظاهر
التواضع لكون شفاعته اوعى للقبول **الثانية** رقم للقاضي عبد الجبار وقال
اجتمعت جناتان فاما فردا بالصلاة اوي للجمع لانه مختلف فيه قال المصنف لا معنى
لعقوله مختلف فيه لانه لا يعلم احداً قال لعدم الاحراز في الصلاة على جناتين مجتمعين **قلت**
اذا لم يعلم هو لا ينبغي الحكم ولا شك ان القاضي عبد الجبار حجة في النقل فيكون ثبوت الخلاف هذا القول منه
والله اعلم **فروع** حسن الحقته في سنة ثلاث وتسعين لبيت وقع فيه مجلس الحاد حجاج قلعة الجبل
سني وبين صاحبنا الشيخ الامام العلامة صلاح الدين الطبريسي الحنفى شيخ الله بحبونه وهو ان صلى على الجنان مع
الولي او اعاد الولي الصلاة او فقلت انما يفيد انها تكون دفلاً والنقل باعترافه وان يقول للذهب
انه لا يعيد فنفعي لك الشيخ المذكور وقال ان المنقول انه يعيد وكان ذلك بعد تقدم بحث والظاهر

كلام طه في نقله على مداه في مسألة اخرى من مسائل الجنائز اشترت الى التحقيق فيها في شرح الكفر ذكرتها
موضلة محرره في بعض ما يبي فاطمته له النقل الصريح من كلام الغايه للروحي ولا يبي في شرح السراج الهندي
والغنى للامام الزاهري قال في الغايه ولو تشاجر الوليان فتقدم احدهما في الصلاة على المولى ليلطفه
جاءت ولا تعاد ولا الولي اعادها وان دفن اعاد على قبره ولا يعيد من صلى مع الاجنبي مع غيره الا وليا
وقال السراج وان تشاجر الوليان فتقدم اجنبي غير اذنهما فان صلى له وليا جاز فانه صار مودعا
دلالة وان لم يصلي الولي معه فله ان يعيد الصلاة عليه وان دفن اعاد على قبره ولا يعيد من صلى مع
من غير المولى وفي الغنى ولو صلى غير الولي فاعادها الولي ليس لمن صلى عليها ان يصلي مع الولي
مرة اخرى فحين ظهر هذا النقل ادعى انهما يفتن وان هذا المرجوحه وان جواز الاعاد
الراحه و وعد بالنقل واحضار ولا يحضر اذ قد بطنه فقلت

ولمن يصلي ان اعاد وليته مصل عليه مع سواء المسطر

و فاعل يصلي المنفي بليس يصلي عليه مع سواء والله اعلم **فصل من كتاب الزكاة**
الركاه لغة تطلق بازاء الطهارة والنماء شرعا فكل جزء معين من الثياب المولى لغيره
غيرها شي بشرط قطع النفقة تحت التملك من كل وجه يدعي اما لتطهرها من الذنوب او لنماء
المال بسببها وعقبها الصلاة كذا في المصنف كذلك ولا هنا لا تحت على كل المسلمين بخلاف
الصلاة ولا تحتها في نفسها بواسطة تحلاف تلك والله اعلم

وصاحب دين حل والخصم معسر له اخذها او لم يحل المقدر

اقول ولم يعد على ما يرد له الى ان يحل الدين لو كان بخير

ضمير اخذها للركاه في الترجمة وحل الدين والخصم معسر حال منه وضميره لصاحب دين وقد
اشتمل البيت الاول على مسألتين **الاولى** قال في الواقيات رجل لم يات درهم على انسان هل يحل له اخذ
الركوع ان يزعمه الدين معسر حكم المشاهرون فيه والمختار انه يحل لان يده زائلة عن ماله وصار بمنزلة
ابن السبيل ويؤخذ من معسر البيت انه اذا كان المديون موسرا وحل عليه الدين ليس له اخذها وهو
مقيد بما في الواقيات انه اما ان يكون معسرا او منكرا فان كان منكرا ولا يئنه عادله له ورجع الى القاضي فلفه
حل له اخذها والا فلا لانه بعد الخلف لا يكون ماسورا للحصول قال وعلى هذا الدين المحجوز اذا لم يكن
بينه عاقله اما لا يكون نصبا بعد الخلف ولا مودي منه ركاه متى اذ اقتضه كذا روى عن ابي
نصا **قلت** وفي البراءة انه اذا كان موسرا ليقدر في السر ويترك من الناس لا يجب الركوع

وفي

وفي مختصر المحيط عن محمد انه لا ركعة في المال المصوب والمجود وان كان لم يئنه وان في الدين على المعسر
المقرب ركعة وروي الحسن عنه انه لا ركعة فيه وفي الدين على معسر نفسه الحاكم ركعة عندها وقال
يحل لا ركعة فيه والله اعلم **الثاني** من المحيط والواقيات فقير له دين موحل حل له اخذ ما يبلغ به
الى وطنه لانه محتاج اليه قال ونقل هذه القيد في الدين فانه نص فيها على ان يحل له اخذ الصدقة
مقدار ما يكفي به الى حلول الاجل وقد خلت عنه الغوائد ورحما والله الاشارة بالبيت الثاني ولا يخفى عليك
انه غير ظاهر والدلالة على هذا المراد ان البيت الاول خال عن مسألة المسافر فذكره بوجه ليس راجعا
الى شيء ذكره فلو قال على ما سبقه لكان كافيا في تقدير المسألة المقترنة في البيت الاول في
الدين الموحل ولو غير النصف هكذا **اقول له اخذ الكفاية عند** لكان بطا للفقير
المفقول ولكنه مع ذلك يكون بخلافه الغايه عن ماله ولو كان اليدين على هذه الصفة

ودينك لم يحل له الخصر معسر فخذها من ماله كان يسفد

وقد قيدت بالكفاية عندنا الى العود وحل الدين وحسب

دخل جميع ذلك وضمير فخذها للركوع في الترجمة كما فعل المصنف والله في التوفيق **تيسر**
يقع صور اخرى يجوز فيها اخذ الركعة لو كان تاجر له دين على انسان لا يقدر على اخذه ولا يجد
شيئا يحل له الركاه كذا في مختصر المحيط والله اعلم

ومر كان اذا اصاب الحرام فكله يصدق ما فيه الزكاة **تقدر**

وتجزي عند البعض عنها بئنه وتقدر بردين للغيرم بقدر

وكله معمول بصدق اي كل المال الحرام وهو متعلق بقدره وتجزي بمعنى المال الحرام عند البعض
بشرط تبرها وقد اشتمل البيتان على مسألتين من الغنى **الاولى** قال واخذه من
كلام باح الدين على الصدقة والشهد لو كان المال بحيث تصاف له لزمه الركوع لان الكل واجب
للتصدق عليه ولا يعيد الجاه المصدق بعصه وفي البراءة يحق **الثاني** اذا خرج ركاه
ماله الحلال من مال حرام فجزى ام لا فمر لعم الحافظ قال له مال الخبيث يتصدق به ويؤتي
به اذا الركوة عن ماله يقع عنها وقال باح الدين اخذ الصدقة والشهد لا يسقط عنه القرض

قلت وفي البراءة نوي في المال الخبيث الذي يجب صدقته ان يقع عن الزكوة

وقع عنها والله اعلم **الثالث** فمر لعين الامة الكماسي وقال عليه ركاه ودين لرجل وماله
يفي بحدها يتقي ولا دين الغريم ثم يودي حق الكرم **قلت** ولا يخفى ما في البيت الاول

من التقيد بالحاصل من لفظ ما الثانية او بما ينظر موصولة فلو كان هكذا كان احسن
نصاب جوامع الصدق واجب مجموعته قالوا فليس تقدر
والفقير ليس واجب الزكاة والله اعلم

ولو نوى المفروض منها جازم لذي **وقولان فيها وجوب**
ضمير منها وفيها للزكاة فالقولان هما السقوط وعدمه وفي بعض النسخ فيه يكون الضمير للمفروض
احرازه وعدمه وقد استعملت على مسألة من فتاوي قاضي خان له اخ قاضي القاضي عليه بنفقة فكساه
وطعمه بنوي به الزكاة قال ابو يوسف خور قال يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وتقول
ابو يوسف في الاطعام خلاف ظاهر الرواية وفي حيل الخفاف اذا نزل الرجل الذي عليه الزكاة
ان كان له قنطرة محتاج اولت فهل له اخري عليهم زكاة ماله السنه كلها قال نعم وهو ما جاز في ذلك
الا ان يكون القاضي فرض عليه النفقة لاحد منهم فاراد اعطى ما فرض للقاضي والحنابلة حرم من
زكاة ماله لم يجزه في الزكاة وكذا في المحيط ومخونه في الواقيات وعلى انه اذا وجب بواجب اخر
وفي النهاية شملها وقال في الطعام اذا دفع الله ندين محو لوجود التملك قال المصنف
وفي الغنية نقل الاخر لان العبرة للقلب دون اللسان ثم نقل عدمه ثم قال والاع روي
انه يجوز لان العبرة بنية الدولم لا علم المدفوع له الا على قول ابي جعفر **قلت** وهذا وهم
المصنف وليست هذه مسألة القنية او تذكر فيها اذا وقع لمحم زكاة ماله وقال دفعته اليك
فرضا بنوي الزكاة وليست مسألة الواجب بواجب اخر والنية هنا موثقة على الصحيح وهي ما
قال المصنف ويؤخذ من مفهوم البيت بطريق اوله ولوجه اخر غير خلاف اذا لم تكن مرفة من الفقهاء
وقد صرح به القاضي في **قلت** في بقية الخلاف نظر ان يقتضي ما نقله انما عرفت
النية عن ابي جعفر انه لا يخرج عنه ان لم يعلم المدفوع له شيئا اخر محرز واضع عود قبوله
وان يتوفا جازت ما هو لطلب الشئ قال ويؤيد على ما رواه لعلم

وتكره ان يحال فيها الحادثة ونبتة في الاخذ طلبا وتبذره
قال المصنف ما ابي في الزكاة لاجل والده ونبتة يعني الدافع توثق في الاخذ في حال العلم
وقد استعملت على مسألة من الغنية **الاول** دفع لعم الحافظ وشرف الامير المكي والقاضي
عبد الجبار وقال له والديان معسران فاحتملوا صرف زكاة بهما فتصدقوا على الفقير ثم جازها
الفتاوى اليها بكره **الثانية** قال في القنية بعد ذكر كلام ابي جعفر المتقدم واغرض عليه

في جميع التقاريف في انه بنوي الزكاة ما اخذ الظالم منه ظلمما وان كان اخذ الظالم على غير
جهة الزكاة ونقل عن الواقيات ان السلطان الجبار قد ذكر ما سياتي في النظر فيها وقد
بسطت الكلام وحررتة هناك والله الموفق

وقولان فيما لا يرى من سواهم **وبعد هاهنا الزكاة تصدور**
وقولان مبتلا وفيما لا يرى حين ومن سواهم متعلقة والسواهم جمع سايه وهي التي ترمي اكثر الخلق
ولا تغلف في الاصل وقد استعملت على مسألة الظاهر لحي لو كان نصاب من سواهم كلها عيا فخر
الامام فيها وايتان وجوب الزكاة بعد وجوبها وبعد هاهنا فيها الزكاة فقال المؤلف وفي
قولنا لا يرى اشارة الى وجوبها لو كان بعضها يبصر وربما التمس الضمير في يرى بالمعنى فلو جعل
المصنف الاول منه هكذا **وقولان في سواهم عنده** لكان احسن واصح لو كان
القولان عن الامام وهذا الطاهر والله اعلم

ولو دفعوا الفاشخص محسرا **فيجوز لهم لا حيث بالقض بامس**
ضمير دفعوا لمن وجبت عليهم الزكاة محسرا اي لا جاز ان يعطوها المحسر فخرهم
الالف وضمير ما من المحسر اي حيث لم يكن المحسر الشخص بالقض قال المؤلف في البيت
مسائل **الاولى** دفع جماعه الف درهم من زكاة ماله الى شخص بدفعها الى محسر
اي فقير وذلك العفو عن امره لذلك الشخص بقض زكاة ماله مجزئهم ذلك لان القاهر
ويكفي عن الدافعين ما اجتمع عنده بالهم فجازت زكاة فقير كما لو دفع رجل ما تني درهم واكثر
زكاة ماله الى فقير واحد كره في فتاوي قاضي خان وهذا مكره عندنا غير جاز عند
نفر وعند ابي يوسف لا بأس بدفع المائتين ومن ما فوفنا **الثانية** مفهوم من
التقيد بعدم امر الفقير للشخص بالخذ فانه لو كان الفقير امر الشخص بقض
الزكاة له قالوا كذا على زكاة قبل ان يبلغ ما في يد الاخذ ما تني درهم جاز
زكاة ومن اعطى بعد ما اجتمع عند القابض ذلك لا يجوز الا ان يكون الفقير مدبونا
اشار الى ذلك في صحيحان قال وفي مسألة فقيه الزكاة ثم قال افوا كذا لو كان للفقير
عيا لكسرت حيث لو انه ورعه عليهم اصاب كل واحد منهم دون المائتين لان التصديق
عليه في معنى تصديق عليه وعلى عياله كذا في النهاية وغيرها قال في دفعه في الدين
ان يقال الزايد على المائتين وفي الظاهره نحو ما تقدم من التفصيل المالك عزمه

ثم قال وان كانوا لا يعلمون يعني بامر الفقير للقاضي جاز في قول الجليلي رحمه الله
قلت هذا القول لا يفرق من البيت واما في عدم الاجزاء مطلقا وليس علم
الثالث لو دفعوا بانفسهم للفقير في هذا الفصل معنوية النقيض
 بالدفع الى شخص يدفع للفقير **قلت** يريد الفصل المذكور في كلام القاضي
 والطهراني رحمه الله والعلم بالامر عليه وهذا امر معروف والموافق
 لان ثبوت ذلك في حق وكيله ثبوت في حقه بالاولوية والله قال ولي ما لو دفعوا
 جميعا اليه والى وكيله ما وقعت لها على شيء في ذلك وينبغي ان يكون صلى الله عليه وسلم
 عندنا غير جاز عند زفر **قلت** واشكل على هذا جميعه ما في المقتضى قال
 ابو يوسف في رجل سوى ان يعطى رجلا الف درهم من زكاه ما له كل اوزن مائة دفعها اليه قال
 يجرى له الف درهم كانه اطلق الاجزاء فدعا عدل المذهب ليعصى عدم الاجزاء ليعود بلوغ ما في الفقير
 ما في درهم هذه الصور فان صورها في خان الى فاس عليها فقر وضه في اعطاء الكل
 دفعه لا بعد انصافه لصفة المعنى لكن يمكن ان يقال ان فيه اعطاء الف له صيرت
 الاعطاء عاد باللفظ فانه يجوز وكبر العرب من الغنى ورهها مائة من ثمنه العود ولا اشكال
 ولعلهم **و اما راب الدين بعد حوله** **فقولان** **واللديون بالمال الجدير**
 و ابرار الدين مبتدأ ومضاف اليه معنى الدين بعد حوله اي بعد ما حال الدين فقولات
 مبتدأ وان وكبره تقدم وللجمله خبر المبتدأ والدين بالمال بقدر في موضع نصب على الحال
 وقد استعمل على مسانة القيد لو ابرار رب الدين المديون غير الدين بعد الحول فان كان المديون
 وغيره لا يضمن بالاجماع وان عني انه رواه ابنان **قلت** وقد رأت عن بعض المشايخ يصح
 رواه عدم الصان وفي الطهراني انه لو حال المديون في الغنى والفقر وهبه لم يضمن وان
 عدم الصان في الغنى يذهب الثاني والمراد من الغنى انه يجب عليه الزكاه وليس اعلم
وفي الدفع قبل الموت للاخ طههم **واخراجها جسد السر الجسد**
 لغتهم مبتدأ وفي الدفع خبر وقبل الموت طههم والاخ متعلق بالدفع واخراجها الى الزكوة مبتدأ ومضاف اليه
 ولجسد الخبر والتمس معلقة وجهر مصدر في موضع الحال اي فعلها وقد استعملت على مسانة
 من القصة **الاولي** قال لهدان رقم للقاضي عند الجبار والى الفصل الثاني دفع اسان ركاته في منزله
 موت بالحيه وهو وارثه وقعت موقعا ثم رقم لوسف الرحامى واي حامد وقال لا يصح كى اوصى بالحق

لس

ليس للقاضي ان يدفعه الى قريب الميت كانه وصيه كذا هذا ثم رقم لعين الائمة الكراسي في
 صحيح كثر للورثة الرد باعتبار انه وصيه وفي الظهيرية عن الريدوى انه افضل صرف
 المالكين الى احد هولاء السبعة اخوته واخواته ثم الى اولادها ثم اعمامه واعماته ثم اخواله
 او خالاته ثم ذوي ارحامه بشرط الفقر في الكل ثم الى جيرانه ثم الى اهل سكنه ثم الى اهل
 مصر وعن بعض حفص الكرا لا قبل صدقة الى حلت وقرابته محاب حتى يبدأ بهم فيستد
 حاجتهم ثم يعطى في غير قرابته ان احب **الثاني** رقم للعاصي جلال في الاصل
 وفيه افضل هو الاعمال في اداء الزكاه والاطهار وفي النطوعات الاخفاء والاسرار
 ونقل المصنف عن النهاية ان الاخفاء خير من الابداء واستدل بقوله تعالى وان تخفوا
 وتوتوها الفقرا فهو خير لكم وروى ان المراد صدقة التطوع ولو سلم فلا يدل على
 كونه من جملة الخيرات لا على المدعى ولو سلم فيقول على حال الصحابة لعدم النية في حقهم
 بخلاف زماننا لثوبها وكان الاطهار افضل وفي هذا نظر ونقل المصنف عن اللواتي
 انه يجوز ان يقال ان لم يعرف ما معه فصدقه الف درهم او افضل خوف الظلم قال
 المصنف اقول ان كان من علمه تتبعون ارباب الاموال فباخذونها وياخذون ركاتها
 وهو نفع مهم وقد امله في النظم والحقيقة **قلت** بعد البيت الذي يأتي وهو قول
وان كان في ضعف ويستغرق الدي **لخف خوف الوارثين ويستتر**
ما لا يخوف الطالبين مفضل **لا سلا فيما عن القوم يذكر**
 الصبر في كان لمن وجبت عليه الزكاه ويستغرق مال الزكوة بما يملكه من المال لعدم
 اخراجه في ماله سابقة ويجوز مجزوم في جوار الشط وخوف معول لاجله ويستتر
 مستأنف اي يستتر المال الذي يجزؤه والتشبه في قولك كذلك الاخفاء وصبر
 اسرار الزكاه وقد استعملت في رتبة على مسانين نذكرهما ان السرا افضل من الجسد
 بنا الزكاه بخلاف ما قدمه اولامر الخلاف افضلية الجسد **الاولي** من القية رقم للحيط
 والموار وقال من يرضى ما يتادى عليه من الزكاه ما يتادى عليه ولا يعطها ولو اعطا ما فلورثة ان رجعا
 على الفقرا بثلثها قال رحمه الله بعد معنى البدع فعدا قضا لا ديانة فقد اطلق قاضي جلال في اماله
 ان يؤدها سدا من الورثة وله ان يستقرض لاداء الزكاه اذا غلب على ظنه انه لنقدر على قضائه لو اجد
 نفسه والا فلا زاد في الواتعات فان لم تقدر على وفائه حتى يرجح ان توفي الله دينه في الامر

وصح ما نال من قراض عند الطر المدكودا فضل لكن بارت منقولة عن شرح الكافي لصديقه الفقهاء وأدأ
 الزكاة في من الموت كرواية عن نسيب فيه قال قال قابل انه اعتبر من وجه التثنية لا يتعدى وان قال
 قابل انه معتبر الكل فذلك هو الصحيح كما مضى الى ادأ الزكاة في مرض الموت كرواية عن اصحابنا فيه
 نصي انه لا رجوع للورثة بالدين فيمكن التوفيق بفضله القضاء والديانة وفي الوارثه مثل الذي في المحيط
 والوارد وقد ذكر قبل ذلك اخر الزكاة حتى مات تصدق شرا من الورثة قال المصنف وفي مرضه في
 الوارثين لثان الى انه لا يخفى ما عرفت من ادأ الطر الحبيب بل اليهم **قلت** يظهر من الله اعلم ان مسألة
 النظم ليست سلم الفتنه التي نقلها في المحيط عن المفتي فاهم حرموا بها ما لم يحرم في الزكاة وانما هي
 مسألة الفاني وهي التي ذكرها في الزكاة وهي في محتمل المحيط ايضا قال اخر زكاة ماله حتى من تصدق
 سراسر ورثته لئلا يعلو فينقصوا نصيبه في ثلثيه ومجملها عدي فيما اذا لم يترك ما عليه من الزكاة
 لانه في كل العود يكون محرما لورثته كحال هذه فتأمل على هذا ينبغي ان يعتبر المستحق هل كذا
وهو خرها والصنف بعد يعطها **سرا كروا الوارثين ويستر**
 الناس في سري وقد تقدم من الظاهر عليها قبل ذكر السنين وفرضها من مذهب عندي وقوله فاني لم اجد
 منقولة ولا اعلم فيها سوى ما وردته والله تعالى اعلم
وان ينفذها جازت ما هو واجب **ولو نكر السلطان تخمها وتقره**
ويأخذها تجزيه ان يلق اهلها **وعن مصنفه بالحسين عن جبر**
 صبر ينفذها وجازت للزكاة وما هو واجب معلول احدها وشخصا مفعول بكرة ونحوه وصبر ينفذها
 للزكاة كذا تجزيه وهو محرم وجواب الشوط وصبر يجبر للزكاة وقد اشتهل السان على من ايل من العسه **الاق**
 قال بعد ان دقمر لامل وهب مسكينا جرها وسماه هبة ونواه من زكاة ماله اجزاء وقر للشرعي وقال
 لان العبرة بالنية فلا يتغير بلفظ الهبة وصال ذلك زجر للولا التاخرى وقال جع لم حرم زكاة ماله
 وقال دفعته اليك قرضا ونوى الزكاة تجزى من المعبر في القلب ون السان وعن عيسى الهبة التراسي كل
 حربة وعن يوسف النخعي حربة اذا ناول العرض بالزكاة قال عيسى عنه وهذا حسن الجوبة والاصح
 رواه انه حربة لان العبر لنية الدافع لا لعلم المدفع الله اعلى قول ابي جعفر **قلت**
 في الزكاة قال العبر لنية الدافع لا لعلم المدفع اليه ثم ذكر سلمه المحرم ثم قال عدم وقوع الدفع
 والاختار السلطان مصادره عن الزكاة من نية الدافع على اختياره المحقق سراسر الهبة رحمه الله تعالى
 ولاية الظالم لاخذ من احوال الباطنة **قلت** وهذا يقتضي الاختصاص بالباطنة والله اعلم

قال ونظر الى الفقهاء ان اعتباره يؤدي الى سد باب الزكاة عليه لان احدا لا يخلوا في هذا
 الرمان عن غروص مال او لحوق بقعة دوائية فلو اعتبر عن الزكاة لصاع حق الفقراء
قلت وهذا بعض الشرح قال او بنا على ما ذكره في الغاية عن ابي بصير الصغار
 رجا عن الثاني ومحمد رحمهما الله ان في دفع زكاته الى فقير يرد اها هبة ونوى الزكاة واخذ
 للمقير على اها هبة لا تجزيه عن الزكاة ويلزمه الامان وشطط علم المدفع اليه يكونه زكاة
 قال وهذا لما لم تقدم لانه صرح بالوقوع عن عس الزكاة فربما اذا قال اقضت لك او
 وهبتك **الثاني** لو امتنع من الزكاة فاخذها الامام كرها ووضعها في موضعها اجزاء
 لان له ولاه اخذ الصدقات فقام اخذ مقام دفع الملك واستشكله بحج الامم الزكاة في
 ان النية شرط ولم توجد منه **قلت** الاشكال عس طاهر فان الصورة
 فيمن اخذ منه زكاة ماله الا ان يرد التلفظ بها وليس بشرط عندنا والله اعلم وفي الواقع
 السلطان اذا اخذ الصدقات قيل ان نوي باديها الى السلطان للصدقة عليه لا نوي
 بالاداء ثانيا لانه فقر صفة ومنه من قال لا حوط ان يعي بالاداء ثانيا كما لو لم ينو
 لا لعدم العقر وهو الاختيار الصحيح واذا لم ينو منهم مرفق بامر ارباب الاموال
 بادائها ثانيا فيما بينهم وبالله تعالى ما وصفت موضعها وفي ان جعفر لا يملك
 لان اخذ السلطان مستقر قد صرح لان له ولاه اخذ فقط عن ارباب الصدقات
 فان لم يضعها موضعها لا يبطل اخذ وبه نفي وهذا في صدقات الاموال الظاهر
 اما لو اخذ منه السلطان اموال المصادرة ونوى ادأ الزكاة اليه فعلى قول
 المناج المتاخرين لحوز والصحيح انه لا يجوز وبه نفي لانه ليس للظالم ولاية اخذ الزكاة
 عن الاموال الباطنة وبه ناخذ **قلت** تقدم له عند قوله ونبته في الاخذ
 طالما يؤثر عن القس اذا نوى عن الزكاة ما اخذ منه الظالم طالما اخذ وان اخذ على غيره
 الزكاة وعلى هذا فيجوز على الاموال الظاهرة وبطريق هذا الغرض يدافع روي التميمي لا
 يدافع بل الملكة ملك لبقته هي سلمه اخذ الاموال مصادرة وقد حكى منها في الواقعات
 قول الاجبا وعدمه وان الفتوى على عدم الاجزاء واختص في الفتنه على قول منها
 والنظم في الست الذي اقتصر على القول الذي الفتوى على خلافه اللهم الا ان يعيد النظم
 زكاة الاموال الظاهرة واما مسأله هذا البيت في مسأله اخذ السلطان الصدقات

اشي ملخصا قل وفي القتيه عن شمس الامة السرخسي توجه على جماعه جارية
لعرس فلبعضهم دفعه عن نفسه اذ لم تحمل حصته على الباقيين والافلاوي ان لا يدفعها عن نفسه
قال البدع وفيه اشكال لان اعطاه ائمة الظالم على ظلمه قل الاستكال يدفع بها
فيه من ائمة الظلم على الضعيف الواجب بواسطة دفعه عن نفسه والله اعلم والنواب هي ما
يؤوب من جهة السلطان او عن من حق اوبا ظل لقتله في الغنم عن الوردى في الجامع الصغير قال
وتصح الكفالة لالاها ديون في حكمه توجه المطالبة بها ولذا اجر من قام بتوزيعها بالقتل والعدا
وان كان الامر من جهة الاخذ ما بطلا ولذا رجع من مصاها عن عمره نادره من غير شرط استحسانا
بمؤله عن المبيع في خلاف الركاوت والخراج وعمره انتهى ملخصا ثم رقم للجامع الصغير وقال ضمن عنه
نوابه وحراجه وقسمه جاز ثم رقم للخواص وقال السائد ما ضرب السلطان على الرعية
للمعامل بمصالح الرعية وقال ابو جعفر الطوسي ما ضرب السلطان على الرعية مصلحة
لهم قصير دينا واجبا وحقا مستحقا كالخراج وضربه المولى على عبده ثم قال وقال شافيا
وكما يضرب الامام عليهم الصلاة والسلام لهم فالحواب هكذا حتى اجرة الخراسين لحفظ الحقوق والصور
ونصب الدوس وابواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف هو الغنم وقيل للثواب
وضر الثغور بالخرج خمسة اوسمة مكل عشرة ثم راي يصر عليهم ثوبهم وهذا حق
واجب فرض كالخراج يجوز به الضمان ثم رقم شرح السرخسي وقال اختلف في معنى
النواب فيقل اجر الحارس والحق والله واجب شرعا وقيل ما احتاج الله السلطان للتميز
الجنس لقنال المستكرين او احتاج الله لعدا اسر المسلمين فيوقف عليهم الا في النائية وهو
واجب الاداء طاعة الامام وحق الضمان به لان كل واحد
لهذا ما يوجد في خوازم من اصلاح المحور او المص من مصالح العامة
دين واجب وحق مستحق لا يجوز الامتناع عن ادائه وليس بظلم ولكن اعلم هذا الجواب
للعمل به وكف السلطان سعاته فيه لا للتميز حتى لا يتجاسروا في ارباب على ودرست
قل تقدم مكل شمس الامة لان محص طما فانه لا حل فضلا عن انه
لا يجب في زمانه مما ماله في زماننا حينئذ لا يجوز العتوي به كمال المادة الظلم
والله اعلم وليس لكل ان يحلم نفسه ولم يعطهم قال الخراج ويقدره
وغاز كذا علم ونفت مطالب واعط حق والعلم بعد

اشهد

اشتمل البيتان على مثله من القتيه وغيرها رقم ليوسف السرخسي وقال استخلص نفسه
من عهد الخراج بشقاعة او غيرها لا يلزم التصديق ولا يحد في صفة لنفسه اذ كان
مصرفا كالمفتي والمجاهد والعلم والمعلم والمذكر والواعظ الحق وعلم ولا يجوز غيرهم وكذا اذا
ترك عمال السلطان الخراج لاحد بدون علمه يعني السلطان وفي الظهريه السلطان
اذا وهب لانسان خراج ارضه ليس له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصرفا له ان
يقبل والسلطان اذا جعل خراج الارض لصاحب الارض وعمره عليه حاز في قول
ابي يوسف خلا للمجد والعتوي على قول ابي يوسف اذ كان صاحب الارض من اهل الخراج
وعلى هذا سوي القضاة والفقهاء ولو جعل العتد لم يجز في قولهم جميعا وفي الواقعات
نحوه لكن نقل فيها عن الثالث من السير الكبر الور براد او هب لرجل خراج ارضه لا يبيعه
ان يقبل لان الخراج صدقة الارض وهي في جميع المسلمين فلا يجوز له ان يختص بها
ذكر هنا وعلى هذا يجوز عندنا اذ كان اهل ذلك انتهى والله اعلم بالقواب

فصل من كتاب الصوم

الصوم لغة الامساك وشرا الامساك عن الجماع وعن ادخال الشئ باطن له حكم
الباطن من الخواص المعرب عن نية من اصله ووصفا للباطن المبني لانه لو اخل
شيئا الى باطنه ماغه مسد والى داخل لفته وفيه لا وحين عن الصائم اشياءها
في المدينة لانها وجود وهي عدم الوجود مقدم ولا نها تذكر في اليوم وهو لا يكون
الامر في العام والكلام في قضية ناخس عن الركن مع وجوبه على جميع المكلفين
مخلافها ولذلك قدم عليها واحسن ما قيل يقال انه يقال لما قرن الصلاة بالزكاة حسن
تعفنها ما والله اعلم تتابع صوم النذران هو نذر وكان الكل اعتكاف يقدره
ضمير تتابع للصيام وكان عطا على النذر وكذا اعتكاف وقد اشتمل البيت على ما يجب
من الصيام متتابعين شهر رمضان وهو ستة دكرها في النصف الاول نذر صومها
اياما او شهر او نذر شهر معين او اياما معينة لزومه صومها متتابعين وان لم ينو المتتابع لكنه
اذا افطر يوما قضى ولا يعمل برؤا عن النذر وصومه بخلاف الاول حيث لم يقص للمندور في شهر
بعينه وايام معينة وهو قد نذر المتتابع فروع في الواقعات لو نذر صوم شهر رمضان
لا يلزم المتتابع لان التشبيه في الدات لا في الصفة الثاني كان الظهار الثالث

كانه القتل خطأ **الرابع** كانه اليمن **الخامس** كانه الفطر في رمضان وهذا الرابع هو المراد لقوله
وكانه الكل اي وكل الكفارات **السادس** صوم الاعتكاف بما عرفت من اشتراط الصيام المعتكاف
عند امتناع وان لم يشترطه لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف الصوم فان مناه على التفرق لان
الليالي غير قابلة له فلا يحب التتابع واما في الصوم فليس عليه وهذا في الاعتكاف والولب روايه
واحدة عن اصحابنا واما التطوع فلا يشترط فيه الا في رواية الحسن عن الامام وعليه رواية
الاصل وهو قول محمد بن سعد فلا يلزم الصوم والله اعلم

و ان يصوم في الصلاة في اربعه وما قصدت في الفرم والنقل ببره
صحتها فسدت للصلاة للمؤي فيها وقد اشتمل الست على سلتين من القسمة **الاولى**
لنووي في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نيته وعزاه للحمدى **الثانية** ان القسمة
الصلاة المذكورة وعزاه الى محمد بن اسمعيل المصنف وهذا اذا كانت النية
بغير لفظ سمع به نفسه لاحسن يكون او جذا الكلام في الصلاة وهو ما في لها **فروع**
من الطائفة لنووي الصائم الفطر لم تكن فطر حتى ياكل وكذا لو نوي التكلم في الصلاة ما لم
يكلم حلا ولا في ما سألهم

ومن يوم شك قل غدا تلومنا و افطر سقاً ثم بعد فطره
فمن يومه لا يحزنه والسوق بها كما بعدها بالواصح فينبشده

من مبتدأ ويوم طرف والشك استواء طرف العلم والجهل وذلك يوم الثلاثاء من شعبان
اذ لم ير الهلال في ليلة يقيم او شهد واحد فزدت شهادة او قاسحان فزدا والتلوم التردد
والمراد منه هنا الاستك من المغطرات بدون نية والغيب في قبالها ولعدة للنية
قال وفي الست مسلمان من القسمة والظهور ثم من بعد اي من بعد الفطر بظهوره رمضان
والعبارة انه رجل اصبح يوم الشك معلوماً اكل ناسياً ثم ظهر انه من رمضان ونوي الصوم ذكر
في الفتاوى انه يجوز **قال** وفي الباقي السنيان قبل السنة كما بعدها وزاد في القسمة انه الصحيح
والله اشهد بعقوبتي قالوا **اصح** ونقل عن بعضهم انه لم يجز **والاولى** عزها في القسمة الى الصغار
استي والحواله مسئلة واحدة فيها قولان والذي رآته في القسمة رقم للعلاء والسعدي والفتا
بدع والصغار **قال** اصح يوم الشك تلومنا اكل ناسياً ثم ظهر رمضان ونوي الصوم لم يجز
ثم جمع التفاديق **قال** والصحيح في السنيان قبل السنة انه كما بعدها ثم رقم شرح الطحاوي وقال لم يجز

وفي العبارة ان ما في العبارة هو الصحيح وعزاه الى جمع التفاديق والى الصحيح الاشارة لقوله قالوا **اصح** فينبشراي
لهذا القول في الفتوى والله اعلم

ولين زاد قول عدل مصوم بلا علة واشين في العدل يذكره

اشتمل الست على سلتين من شرح الطحاوي للاسما في **الاولى** قال روى الحسن بن زياد عن
احمسنه انه تقبل على روية هلال رمضان شهادة الواحد العدل سواء كان بالسماعة او لم يكن
سواء كان من المصدا او جاز من خارج وهي خلاف المستور من المذهب بعلم ذلك من محصيه ذلك ما في زياد
ويوجد منه بطريق الاولي للعبود مع وجود العلة وفي الطائفة مثله عن الطحاوي وقيل به اذا كان
حارج المصدا او جاز من اهل الايمان في المعبر **قال** محمد بن الفضل لا تقبل شهادة الواحد ما لم يقبل
فيقول رايته في الحواط اهل البلد او في البلد في خلال الحجاب والمستور من المذهب انزع العلة تقبل
شهادة الواحد المسلم رجلاً كان او امرأة عبداً او أمة او محدوداً في قديم كسر اليد من العدالة وقد
رايت في خزائن المآكل في كتاب ادب القاضي ما لعلمه ذكر الطحاوي بقول قول الناس على روية
هلال رمضان والله اعلم **الثانية** في العيد تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان
بالسماعة او لم يكن وفي الطائفة وذكر شيخ الاسلام ان شهادة المثنى في الفطر والاصح اما تقبل اذا كان بالسماعة
علة او كانت صحيحة وجاز من مكان آخر اما اذا كانت صحيحة وما جاز من مكان آخر لاكتفى به انما لا بد
من جماعة كثيرين والنظم اياهولما في شرح الاسما والله اعلم

وقول اولى الوقت ليس موجب وقيل نعم والبعض انكاره

اشتمل البيت على ثلاثة اقوال ذكرها في القسمة في مسله اعتبار قول المجيب وهم الموقنون اذ قالوا
ان الهلال يكون في السماء ليلة كذا رقم صاحب القسمة للقاضي عبد الجبار وجمع العلوم وقال لا بأس
بالعبارة على قول المجيب وعزاه الى قتال انه كان يسلّم ويقعد على قولهم اذ اتفق عليه جماعة منهم
ورقم شرح الشرحي قال قول من قال بانه يرجع الى قول الحساب عند الاعتناء بعيد واستدل
بمحدث مراقي مكاسباً وعزاه فاصدقه فيما يقول فقد كثر الزلل **قال** في شرحه
قلت ولا يجوز الاعتقاد على قول الموقنين في الصوم ولا في الفطر ولا في غيرهما
ووجهه ما استقر من الكذب والفسق مع النبي المنتقم في الحديث
ولتحال الغلط والحق هو عدم الاعتقاد على قولهم عندنا **اقول** وبوجه ما اخرجه
مسلم في صحيحه من قوله عليه السلام من سأل عرافاً لم يصل منه صلاة اربعين ليلة

فكيف يعمل بقوله وإنما خص الصلاة لأنها عماد الدين انتهى ثم نقل عن تذييل
الشافعية لا يجوز تقليد النجم في حسابه لا في الصوم ولا في الإفطار وهل يلزم
أن يعمل بحساب نفسه فيه وجهان ثم رفر لمجد الأئمة الحلواني وقال
الشرط عندنا في وجوب الصوم والإفطار ورؤية الهلال ولا يؤخذ
فيه بقول المجتهد ثم نقل لمجد الأئمة البركاني وقال إذا اتفق أصحابنا
أو حنفية إلا أن نادر والشافعية في أنه لا يجوز الاعتماد على قول المجتهد
في هذا نقلت
الدين السبكي في هذه المسئلة نصف مال فيه إلى اعتماد قولهم لا
لحساب لطف والله أعلم بالصواب

ومسك من يوصف باهلية الا اذا مات يوم الفطر ليس بخير
من موصول فاعل تمسك ويوصف صلته سكنت الماء وادعت في البهالاجاد
الخروج وقصر الاد النوز وباهلية وباتنا متعلق بوصف وصمير يوصف ويغير لمن
اي ليس بغير الاساك وقد اشتمل البيت على ضابط من مسك في رمضان بها بالاضافة
وهو كل من انصف باهلية الاداء في اثناء اليوم الذي افطر فيه حيث انه لو كان بتلك الصفة
فحول اليوم لم يفر الصوم كالحايض والنفساء اذ اطرنا بعد طلوع الحجر والمحتون اذا
افاق والمرىض اذا ابرأ والمسافر اذا قدم بعد الزوال والذي افطر عدا او خطا او سهوا
ان تضيض قد دخل المأخضة او اكل او اكل يوم الشك ثم ظهرت رمضانته او افطر

وهو يري ان الشمس قد غربت او تنحدر بعد طلوع الجوز وهو لا يعلم بطلوعه وكون هذا
الامساك واجباً او مستحباً غير معلوم من النظر والخيار الذي صححه الصغار الوجوه عن
ان سماع انه مستحب نقل ذلك المصنف في شرحه فالحقته في بيت فقلت

٥٠، وقد قيل باستحبابه **ذا** **أثر** **بعضهم**، **يصح** **الجاء** **إليه** **وهو** **أظهر**،
 الامتنان بهذا إلى الامساك ثم ذكر في البيت السابق والقبائل كما تقدم من سجع
 إلى قول الامام ان الحايض اذا طهرت لا تحسن لها الاكل والقبائل بالوجوب كما تقدم الصغار
 واستدل إلى ذلك محمد بلفظ الامم في موضعين قال في كتاب الصوم فليصم بقية يومه وقال
 في الحايض اذا طهرت فلتنعى الحاكل والشرب وماول ما مسك من سجع به فقال معي الحسن
 يتفتح وترك ما يتفتح واجب شعرا وناقض فيه للصنف بانه لا يدل على الاستفتاح كان
 عن الحسن قد يكون مباحا وقد يكون قبيحا حراما، **قلت** وعندي في هذا نظر
 قال وكذلك الخلاف لم اصرح في النظر بوجوب المحباب لان مسك يحملها وكان
 ينبغي ان يقول كما فعلنا من نظم الخلاف مع الغنية على الصحيح والله اعلم

دم السن فالغلوب غير مفطر، وغالب رقيق والمساوي مفطر،
اشتمل السعلى مسلة من فتاوى الحاص الكبيرى عن النوارك الدم اذا خرج من الأسنان
ودخل الحلق والرجل صائم فان كانت الغلبة للبصاق وان كان الدم غالباً
فلهزمه القضاء دون الكفارة لان الغالب حكم الكل وان كانا سواء جيلان يكون المسئلة
على القياس ولا استحسان على قياس الطهارة فلهزمه القضاء استحساناً ترجيحاً للفساد
احتياطاً ومحوه في الواقات وفي النزاريه قيد عدم الفساد في صورة غلبة البصاق
مما اذا لم يجد طعمه وهو حسن والله اعلم،

وَحِكْمَ الذِّكْرِ مِنْ أَنْفِهِ مِثْلَ حَكْمِهِ. وَقَوْلِينَ فِي نَقْلِ الْحَبِصِ قَدَفَتُهُ.

وحكم الذي من افقه مبتداً ومضاف اليه مثل حكمة اي مثل حكم الذي مرسه المقدم
في الست قبله وهو الخبر وقوليني عن اصحابنا مفعول قد فتروا اي فاكتسبوا في الدفاتر
وقد اشتمل الست على سلسلتين الاولى قال المصنف ما حاصلة ان الدم الخارج من الانف
حكمه مع الخطا يحكم الخارج من اسنانه مع الصاق او ابتلعه في المساقاة والغلبة افطروني
العلوسه لم افطروني اساعلى الطهارة ثم نقل عن القصة ما رقم في اوله للعاصمي عبد الجبار

وركن الائمة الصاعى وشرف الائمة المكي وقال الخط وفيه حرم يعتبر الغلبة كما في البصاق
ثم قال وكذلك لو خلط بالمخاط والمسلة عالهها ثم نقل عن القصة ما رفر في اوله لا في الفضل
الكريمي ونحو الائمة البخاري قال نزل المخاط الى راس افنه كمن لم يطهر ثم حده فوصل الى جوفه
لم يفسد انتهى **قلت** من ان استفاد ان حكم المخاط في امر الفطر مثل البزاق الحال انما
نقله عن القصة انما يفيد عدم الفطر ولو كان عليه الدفلة في الباطن بعد وانتقال الشيء
في الباطن من مكان الى اخر لا يفسد الصوم فاذكره نظرا وشرحا بعد منه وقياس على المطا
والله اعلم **الثانية** من القصة رقم المحمدي وقال نوت اربع ركعات فربما او
نفلا ثم حاصت لا قضاء عليها وفي شرح السرحي عليها قضاء النفل في صور النفل وروايتان
ثم رقم لشمس الائمة الحلواني وقال شرعت في صور النفل ثم افسدته فحاصت فعلها القضاء
وان حاصت قبل الافساد ففيه روايتان ولو شرعت في الصلاة ثم افسدت فحاصت
قضتها ولو حاصت ثم افسدت دخل فيها شبهة القولين وفي الغاية احباب القضاء بالحيض
في النافلة دون الفرض يعني في الصلاة وفي الطهيرة واذا اصبحت المراه مقطوع ثم خلصت
وصت ورايت بها متى سحني من القصة ان الامح القضاء والحق في قوله بصل المحض
عقاده منها بان يقول **وقولين ان حاصت بفعل ففترها** والذي يقتضيه قواعد الفقه عدم
لزوم القضاء لان الافساد ليس بسبب حرمانها لكن ليس مع النفل الا السلام وكان لا بأس
عندي نظم مسلة جذب المخاط المتقدم لعموم السوي بها وما ذكر بعد ها ورفر في اوله للقاء
عبد الجبار وسف الدين السابلي انه لو استنشق فارتفع الماء الى افنه حتى خرج الى فمه ولم يصل
الى ماغه لم يفسد وان سبه على ان القضاء فيما اذا حاصت في النفل هو الامح مع حذف
مسلة الدم مع المخاط لما قد مناه من الحي فيه وانما هو نقله من نفسه وقياس مع الفارق
كما تقدم المنية عليه وقد استخرجت الله وعلت ذلك فقلت

ولم يفسد والجدب للحيض نازل **المخاط لراس الالف يظهر**
كاستنشق من فيه لخرج لم يصل **راس ويقضي العمل للحمر الفم**

وقد علم شرحا ما تقدم وفي قولي ايضا اشارة الى الرواية الاخرى التي لا لزوم بالقضاء المنية
على الصبح وبما مسلة جذب المخاط فرائها في جامع البراري قد عبقها بكلام الشافعية وهو انها اذا
جرت في مجراها وقد دعي مجها ولم يجها فطر في اصح الوجهين وانه لو جمع الرقي فصرنا ثم ابتلعها

لا يفسد

لا يفسد صومه في اصح الوجهين ثم قال فعلى هذا ينبغي ان يجتاط في الخامسة والبصاق حتى لا يفسد
صومه على قول مجتهد فاحبت المنية على هذا فانه مهم والله اعلم

وقائل حطبا للذي بل ريقه **اذا اعاد لم يفطر وقبل يفطر**

اذا اعاد الى الخط بل ريقا لقاتل الى فيه والمسلة في القصة رقم لشمس الائمة الحلواني وقال
فتل خطا فيه بريقه ثم ادخله في فمه ثم اخرجه فعلى ذلك مرارا لا يفسد صومه وان فعله عشر
مرات ولفي في الخط عقد البزاق وفي التظم يفسد وفي الطهيرة حكاية ثم قال كذا ذكره شمس
الائمة الحلواني وذكر الردوي اذا قتل السلكه ويلها بريقه ثم امرها ثانيا في فمه ثم ابتلع ذلك
البزاق ففسد صومه **قلت** ويمكن الفرق بينهما بان الثانية مخصوصه ببيع الرقي
والاولى مجرمة عنه وقد رأت عن بعض المشايخ بطر سحني من القصة ان الافساد فيما اذا انفصل
الخط عن فمه عند الاخراج فظاهر عبارة القصة والمصنف انها صوة واحد وقع الكلام
منها في ان البيت قلبي التركيب يعسر فهم المراد منه فغيرته وذكرت ذلك في بيت ونصف على ما ظهر
من انهما مسئلتان وصممت الهمما فربا اخر ذكره في الطهيرة وهو ما لو كان الخط مصبغا
فظهر في ريقه لون الصبغة فابتلعه انه يفطر ونحوه في الواطات فقلت

مكرر بل الخط ما لريقا فالتلا **ما دحاله في فيه لا يتضرر**

الصميري في بادخاله الى الخط المبلول بالريق وفي لا يتضرر للمكرر وهذه مسألة الحلواني
ثم اشرت الى قول الردوي بقولي

وعن بعضهم ان بلع الرقي بعد ان يصير كصبغ لونه فيه يظهر

الى ادخال الخط في فيه لعبد بله بالريق والكاف في الصبغ لشمس بلع الرقي وفي الضرر
سلعه عند ظهور لون الصبغ فنه فالصميري في فيه للريق المبلوع والله اعلم

ولو طر اهل البر بالطبل عيدهم **وما صح فليقتضوا فقط ان هو افطروا**

هذه افطروا مسلة للوروي ومسلة البيت في القصة رقم لشمس الكرماني وقال سمع اهل
الرياق اصوات الطبل يوم الثلاثاء فظنوه لوم العيد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان نصره كفا
عليهم وان عدم الكفارة اشارة بقوله فقط والله اعلم

وحيلي تظن ليحضر واظفرت فلا **تكفر فيما سعي او تكفر**

مسألة الست في القصة رقم لشمس الدين الرعالي وشرف الائمة المكي وقال حامل رات الدم فظنته

انه دم حيض فافطرت بسعي ان لا يلزمها الكفارة وروى في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
يلزمها ثم روى في غير ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكذا الوارث قيل ان يبلغ طهرها خمسة عشر يوما
فاطرت على ظن الحيض بسعي ان لا يلزمها الكفارة ثم روى في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكذا الوارث
وقال عليها الكفارة ثم روى في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكذا الوارث وقيل ان يبلغ طهرها خمسة عشر يوما
سواء رآته في أيام الحيض ام لا والله اعلم

وتنقض فقط ان افطرت ثم ابصرت ذكر الضعف بعد الفطر لمن سقروا

الضمير في قوله في المرأة لا يحل المني المقدم في الست السابق وسقروا مني للمنفق وقد استعمل
البيت على ثلاث مسائل من الطهارة والواجبات **الأولى** قال في الطهارة والمرأة اذا طاعت
زوجها او غيره في رمضان ثم حاضت في ذلك اليوم سقطت عنها الكفارة والى الكافي اذا وجبت الكفارة
عليها بالوفاء او حاضت او وضعت تسقط عنها الكفارة عندنا وعلى هذا الحري بعد الفطر لكل نوع
مما يجب به الكفارة **الثانية** قال في الطهارة بعد ما تقدم وكذا اذا مرضت عندنا خلافا لروى
قال المصنف ولو افطرت الصائم الذي له نوبة في المرض في يوم نوبته ثم حذر نوبته فالمسألة
بحالها خلافا لروى في الكافي والطهارة بعد ما تقدم **الثالثة** قال في الطهارة
جامع امرأة في رمضان طوعا بغيره ثم اكرهه السلطان على السقور روى الحسن عن ابي حنيفة انه
يسقط عنه الكفارة وفي طاهر الاصول لا يسقط واذا جامع امرأة في رمضان ثم مرض في ذلك
اليوم سقطت عنه الكفارة وقيل لا يسقط **والاول** اصح وهذا الكلام ان الاختلاف
قائم في سقوط الكفارة لعرض المرض وحج المصنف في مسألة السفر وحجب الكفارة ونقله
اعمد قول الكافي ولو كان السفر كرها لا يسقط ايضا لانه حصل من غير صاحب الحق وقيل
عندنا في سقوطه لانه لا يصنع له فيه **قلت** وهذا ما في ما تقدم نقله عن رافض
واذا طرد هذه العلة اقتضى عدم وجوبها في سلبتي الحيض والمرض لانه لا يصنع له بها ولا
ويؤخذ من معنوية اياها اذا لم تحض او لم ياه النوبة بحسب علمها الكفارة مع القضاء فنقل ذلك
المصنف عن الطهارة محللا لانه افطر في يوم لم يمكن اياه الا فطار وقال انه ذلك في
الواجبات وعينها وذكر الرازي وعزاه الى القاضي ثم قال والاصح عدم اللزوم بها وفي مختصر
المحيط اقتصر بها على اللزوم فخر ما تقدم ثبوت الخلاف في الجامع عندنا امره واكرهه السلطان
على السفر في العتاد نوبة وحيفا اذا لم يحصل او في ما ذكره في الشرح ما فعله في شرح الطحاوي

لو افطرت فخرج نفسه حتى صار رجالة لا يفقد على الصوم قبل تسقط عنه الكفارة وقيل
لا تسقط وهو الصحيح وما نقله عن الفتاوى الطهرية لو افطرت على ظن انه يقاتل مع اهل الحرب
فلم يتفق القتال لا كفارة عليه ووفق المصنف بيده ومن من ظن المرض ولم يمرض حيث
مكن على المختار كذا قال وقد علمت ما قدمناه عن الراركة بما حصله ان هذا يحتاج الى
العموية بخلاف المريض والحايط فطعت به ذلك جميعه قصدا الى تحصيل الفايده فقلت
ولو مرضا يوم من ايام تعبد ففعل بتكفر ويسقط حراما
ولو اكره الواطى على سفر ففعل روى حسن لا والاصول تقتضيه
ولو جازح نفسا بعد فطر ففعل بحاله عجز الركن ويؤثر
ولو غار بنظر الحرب افطرت لم يلاق عددا لا يكفر قسرا
وليس للنادر نوبة لم يلاقها ومعتاد بالحيض والفرق بين
وقد نقلوا ان الاص سقروا بعد من كالحاري فلا فرق بين

وقد حصل بهذا والله الحمد تفصيل الجمل وتحرير الأقوال بما قدمناه قبل النظم والله ولي التوفيق
وقيل غروب الشمس افطر عندنا **أهل يقيموا قبل ليس يكفر**
استعمل الست على مسألة من القينة ومن للقاضي عبد الحارث وشرف الإمام المكي
وقال رأي القلال في آخر يوم من رمضان قبل الغروب فافطرت ما ولا لقوله صلى
الله عليه وسلم صوموا الرويتة فافطروا الرويتة فعليه الكفارة ثم نقلنا
حلال الجارح في شرح الجامع الصغير خلافاً فقال لورا والقلال في التلخيص
منزلة الا يفطرون في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لم يراه قبل
الزوال افطروا لانه من الليلة الماضية فلعنه لان افطرت والكفارة عليهم
لانهم افطروا بتأويله وفي الواقيات ان المختار انه الليلة المتقبلة مطلقا فلا
يفطر وفي الطهارة بعد ثم حكى الخلاف من الامام والثاني في نحو ما تقدم ثم قال
وعن ابي حنيفة روى الله عنه في رواية ان كان بجراة امام الشمس والشمس تلو
فمن الليلة الماضية وان كان بجراة خلف الشمس فهو الليلة المتقبلة
ورأيت بخط والدي رحمه الله تجاه هذا الموضع هذا هو ان الشمس

ثم قال وقال الحسن بن زياد ان غاب بعد الشفق فهو ليلة الماصية وان غاب قبل
 الشفق فهو ليلة الداهية انتهى **قلت** وفي البراري راي هلال القطر فظن
 انقضاء مدته فافطر قال في المحيط اختلافوا في لزوم الكفارة والاكثروا على الوجوب
 وتقدم للزادى مثل لك بكثر فيما لوراه قبل الزوال انه لو افطر كفارة عليه ماله
 بتاويل فظهر وجه التعسير بطل والله اعلم **قلت** المؤلف فروع في موطوات الطهارة
 ولو احتلم فظن انه افطر ثم اكل عسل ان علم حرك الاحتلام ولا كفارة عليه ولو دهن
 شارب فظن انه افطر بمنزلة الاحتلام والاحتلام والاحتلام والله اعلم فالحق بآبها والله اعلم

وحاصل حكم الاحتلام ودهنه وشاربه والحل والحكم بعد

اي بعد في سقوط الكفارة بقيام السنة لكن في نسلة المحتلم خلاف منقول فقد ذكر
 المصنف انه يجب عليه القضاء والكفارة لانه ظنه في غير موضع الظن لان فوات الصوم
 بوصول شيء الى باطنه الا اذا افتاه سقيت بفساد صومه فلا كفارة فان الواجب على العاقل تقيده
 المفتي فكانت شبهه وان كان خطأ في نفس الامر فلو كان معتمد العاقل سماع الحديث وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم قال بعد ما يجب الكفارة لان قول الرسول لا يكون ادنى
 درجه من قول المفتي وقد صح عدد اقول الرسول اولى وعن ابي يوسف انه لا يجزئ له ليس للفقهاء
 الاخذ بظاهر الحديث بخلاف ان يكون مصر فاعنه او مسوحا فان عرف تاويله يجب عليه الكفارة لا بغير
 الشبهة وفي البراري بعد ان ذكر الصور الاحتلام والاحتلام والمادهان قال ان كان حاصله
 لا سبع الجبر ولم يفت بالقطر كقوله وكذا الوسخ الحديث وعرف تاويله وان لم يعرف تاويله كثر خلافا
 للامام الثاني لان الحديث لا يكون ادنى من كلام المفتي ثم اجاب عنه بخلافه ثم قال اوله وطيفة
 الاستدلال خص العالم بخلاف كلام المفتي فانه لو افتاه بالفساد فتعد الفطر به عليه ككفر وتقدم
 في كلام المصنف الخلاف على عكس هذا فنامله وقال مثل ذلك لو استفتى فافتاه فقيه بالقطر كفارة
 عليه وهو الصحيح لان على العاقل تقليد المفتي والذي في خص المحيط حكاية الخلاف كما ذكره المصنف وفيه
 اكثارا سيما وعلم الجبرين والفتوى ان الاكل باسالة يظن ثم تعد له كل روي عن ابي يوسف والحسن
 ابن زياد ان عليه الكفارة واختلفوا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال والصحيح ان كفارة عليه
 وان بلغ الخبر ان العلماء اختلفوا في قوله فان فقهنا المذنب لم يقتلوه وفي البراري الخلق وهذا
 هو الصحيح ثم قال دبر العلي فظن انه افطر فافطر كفارة عليه وكذلك لو احتلم وان بلغه الحديث

ولم يعلم تاويله فلا كفارة عليه الا عند ابي يوسف ولو احتلم او اعان فظن انه افطر ثم افطر ان لم
 يستفت فقهها ولا بلغه فغلبه الكفارة وان استفتى فقهها فافتاه بالقطر فلا كفارة عليه وان لم يستفت
 وكثر بلغه احد يشو لم يعلم سجده ولا تاويله فلا كفارة عليه عندهما لان قول النبي اعلى كلاما من قول
 المفتي ثم ذكر قول ابي يوسف الحق ما قدماه عن المصنف ثم ذكرنا الواسع امرأة شهوه او قبلها او
 اكحل فظن القطر فافطر فغلبه الكفارة واختلفا في ان لا يلا وما لا يلا في الاحتلام

لان قول السامعي وانه تخالف للقياس لا اذا استفتى فقهها فافتاه بالقطر فلا كفارة عليه وكذلك ان بلغه
 الخبر في فعله الصائم والاحتلام لا كفارة عليه عندهما خلافا لابي يوسف وفي البراري في مساله
 العباد انه ان بلغه الخبر ولم يعرف تاويله كثر عند عامة العلماء ثم ذكر ما لو جامع ميتة او ميتة
 انزال او ادخل اصبعه في بره او ابتلع وطوره اسده ولم يغسلها فظن القطر وتعد له كل
 كفران عالما وانجاه لا قال ولو نظر الى محاسن المرأة فاكل على ظن انه فطر عدل كثر مطلقا وقبل
 ان عالما نعم وان جاهلا لا وانما انظر الحلاق في ثوبا فضدت ما في الطهارة حاصه وسعه وهذه
 الصور هنا قصد التكيل القابله والله اعلم

ولو اكل الانسان عدا وسره كولا عذ رفيه قبل بالقتل يوم

عند مصدر في موضع الحال وسره عطف عليه ولا عذ رفيه اي في اكل العذ وهو في موضع
 الحال وقد اشتمل البيت على مسله من القصة رقم لظهر الدين المرعسي وقال من كل في رمضان
 شهوه متقدما يوم يقتله وجهه المؤلف بانه مستهزى بالدين او مستكرما كانت كونه من الدين بالقر
 قال والحتم ان يكون على الضرر بالبيع وقال ان الطاهر ان الراد القتل بالسيف
قلت وهو كذلك فقد علله في البراري بان صيحه دليل للاسحلال فتعين المصنف
 في المظم ربما يشعر بضعفه وان المقيد خلافة ولما قف على مخالفة بعد السليغ فلو قال ولا
 عذر فالوافيه بالقتل بغير كان ولي والله اعلم

وان تذكر صومه بعد صومه فيبلغ بكفر والتقيا مقرر

وراه بعد الخروج بعد صومه فيبلغ بكفر والتقيا مقرر

صبر ان تذكر الصائم وقوله فيبلغ عطف على يتذكر ويكفر جواب الشرط والقضاء
 مقرر مبتدأ خبر في موضع الحال وقد اشتمل البيت على سلبتين من الواقعات الاولى رجل
 اخذ لقمه من الخبر ليأكلها وهو ناس فلما مضى ذكر انه صائم فبطلت صومه وهو اكر فغلبه التقيا والكفارة

على خلاف ما استدلل به الشارح من نوصيه الجمع او هذا يدل على ان الكراهه
هنا ليس المراد بها المحرمه بل ما يقابلها لقوله لا ينبغي وقوله كره له اللفظان ثم قال
لحقف هذا الخفه اراد صوم محرر اذ اخرج من الليل ولم يصدر منه فيه صوم ولا نية
ولا يكون معارضاً لما نقلته بها انما اسمي وهذا الكلام لم ار له في ما لا ينفك عن عباد
لعمري هذا الكلام مما نقله عن الطبري ثم قال ولو انظر في اليومين هل يكفر لم اقبل على نقل
صحيح في المسئلة والطاهر انه لا كفارة عليه لقوله الله بالسفر اقول عدم الكفارة في المسئلتين
مصرح به في الدراره وعبرها والله اعلم وان قيل قد قالوا يوجب الكفارة في رجل سافر في شهر
ربضان وخرج من بيته ولم يطعم وقد سفي في منزله ثيابا فخرج الى منزله فخرج كل شيء وكل
في منزله شيئا وخرج قبل الكفارة وحبث عليه في هذه الصون كانه رجوعه الى منزله صار انفا
للسفر وبقي حكم المعصية انه انظر في اليوم الذي سافر فيه ذكره في اول الواقعات والله اعلم
٤٠ واظن ردي العدد الاكابر ومن عذر رده لم يحف لوشا جهمه
قوله واظن ردي رضاف الى الفاعل المضاف اليه وسر المحرر وقد استدل الست على
مسئلته من القصة قال راقما الشرف الامة المبكي من ايج له الاوطار فطرس راقا للمصنف لان عددا
ليس بواحد والا وحي اسرار ذي العدد الخفي والثاني اطمار ذي العدد الواضح والله اعلم
٤١ ولو منع الصوم الصلاة ادا ما بقي ما يصلي فاعدا ليس بفطر
يصلى حوايا لو اداها بديل من الصلاة وقبائلا خال والمنزلة في الواقعات رجل ان صام
ربضان صلي فاعدا وان افطر صلي فاما يصوم ويصلي فاعدا يخرج من هذه الواجبات ذكره في الطهارة
٤٢ ومن صام ففلا م ينذر بعد اعتكافا بذكر اليوم قد قيل **ينذر**
المنذر في هذا النذر وقد استدل البيت على منزلة الواقعات صام يوما تطوعا ثم قال
في بعض النوازل قبل انقضايه او بعد على اعتكاف هذا اليوم الاعتكاف عليه لان الاعتكاف لا يصح
الا بالصوم واذا وجب الاعتكاف وجب الصوم والصوم من اول النهار انعقد تطوعا فنعد
جعله واجبا وفي الطهارة اذا اصبح صائما يجب التطوع ثم قال في بعض النوازل على ان اعتكاف هذا
اليوم لا يصح نذره وما سبب نول اى حصة وقال ابو يوسف ان كان ذلك قبل الزوال عليه ان
يعتكف ويصومه فان لم يفعل بغيره القضاء والظاهر من صنع المؤلف في الظن رجاء قول ابى
يوسف والظاهر رجاء قول الامام والوجه له والله اعلم

٤٣ ونادى صوم السبت سبعا يصومها وتسعا يصوم اثنين والفرق بينهما
وما روي مبتدأ ويصومها الخبر والصبر للتبوة وصار حرف الفاء لتقدم الميم وتسعا عطف على
سبعا وقد اشتمل البيت على متلئين من الظهيرة صورها المؤلف من المصنوع التي صورها في الطهارة
فانه قال نذر صوم يوم السبت سبعا ايام لزمه صوم سبعة اسبوت واداد روم السبت تسعة ايام
لزمه صوم تسعين والذى في الطهارة لو قال نذر على ان اصوم السبت ثمانية ايام لزمه صوم تسعين ولو
قال نذر على ان اصوم السبت سبع ايام لزمه صوم سبعة اسبوت لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر في كل ايامه
على عدد الاسبوت بخلاف الثانية لان السبت فيها يتكرر ونبي على هذا المؤلف ان السبت يتكرر في
السبعة كما يتكرر في الثانية وانه يلزمه صوم تسعين الى الخمسة عشر ومنها يلزمه ثلاثة اسبوت وهلم جرا
حسب ما يتكرر السبت في الامام **قلت** ولا يخفى ان هذا اذا لم يكن له نية اما اذا وجدت لزمه
ما نوي في البراريه لو قال نذر على صوم جمعة ان اراد ايام الجمعة عليه سبعة ايام وان اراد يوم
الجمعة لزمه ذلك فقط وان لا نية له سبعة ايام لغلبة الاستغفار ليا والله اعلم
٤٤ فصل في كتاب الحج
الحج لغة القصد وشتر عازية البيت الحرام على وجه الاطعام لا ذكره في ان كان الدين العظيم
الحج عاقبة لان حركته الى صرف والذي قبله بد في صرف وهذا مركب فخره ضرورة نأخذ
المركب عاقبة عن المفرد او كان الالف المتروك في ذلك اكثر بالمكلف من المتروك منه
وقد عني الكاح كانه من اركان الخمسة والله اعلم لطو
٤٥ اذا حرت ميقاتا والغز تعبر واخرت عن ثابتهما ليس لتخبر
الميقات في الاصل لتوقت الحدود واما سغير لما كان الذي يحرم منه وتجمع على موافقة
وهي حنة لاهل المدينة والحديبية ولاهل العراق وانتوف ولاهل الشام والحفة
ولاهل نجد قرن ونفخ ثابته ونفخ ولاهل اليمن بللم ومسله البيت ما في البدائع
وغيره ولو جاز وميقاتا من الواقعات من غير احرام الى ميقات لخرج جاز وفي مسائل السفر
ومن لم يحرم من اهل المدينة من ذى الحليفة والاحرم من حفة ثلاثي عليه ونقل في النهار
عن الانصاف وقال ابو حنيفة من اهل المدينة اذا جاوزوا الكليفة فلا بأس بذلك ولا يجب
الي ان يحرموا من ذى الحليفة لانهم اذا حصلوا الى الميقات لم يراعوا حرمته فقد علم بما ذكر
انه لا شيء عليه اذا فعله وانه خلاف الاولى والله تعالى اعلم

وقد قيل في حج الغني بانه، **يزيد على حج الذي هو افقر**،
المصنف المعنى بان فقر الفقير لا ان افضل لا يلزم منه المفاضلة لقوله
 تعالى وهو اهون عليه وفي التشبيه نظر لان من العوايد المقررة انها متى وردت
 في حق الباري تعالى محمولة على المبالغة لا على موضوعها بل قال بفقره لخص
 عن ذلك وقد اشتمل البيت على مسأله من القبيح رغم للقاضي عبد الجبار
 وقال قال السمرقندي قال لعن فقها يباح الغني افضل من حج الفقير بانه يودي
 الفقير الغرض من مكة ومثل ذلك متطوع في دعايه ونفض بالقرض افضل
 من فضيلة التطوع **قلت** بيان ذلك ان ذهاب الغني من مكة وهو
 له شروط الواجب من خروج من دياره فخرج لوجوب الاداء عليه
 في الحج على الفقير لجهاد انه قد ذهابه الى مكة تطوع وعياده الغرض افضل من عياده التطوع
قلت قد نصوا على انه لو صلى سنة العشاء بعد ما ارعاه في حجة والسنة
 ركعتان فيلزم ان تكون الركعتان افضل لان السنة افضل من المكتبة واحابا بانها داحلة
 فيها ولا تعد ذلك ههنا شمالة على الغرض او لقول منه كما قالوا في الغزاة في الصلاة ان
 فرضها لله ولو قراء اكثر من ذلك كما في العاجه والسورة وقع الكل فضا ولو سلم فتحتم هذه العز
 ما اذ المحرم الفقير بالحج مردود من اهله فانه اذ يكون موديا للغرض منها ولا يخفى ان الفقير
 ههنا ليس هو المقر باب الركوع على ما هو معروف في الفقه والله اعلم
ولا بأس في الاحرام بالحنفي والي، **لها محذور بالفتوى بعد**،
 الضمير في تعدد المرأة المتار اليها بالتي وقد اشتمل البيت على سلبين من الواقات
الاولى قال لا بأس للمحرمان بالحنن لانه ليس من شروط الاحرام وفي الغنم رقم للقاضي
 حلال في الاماني لا بأس للحرم ان يحكم او يفضد او يجبر الكسبر او يجنس لان ذلك ليس من شروط
 الاحرام قال وفي الاصل مثله وله نزاع سنة اذ اشك في **الثانية** من الواقات اذ وجد
 المرأة الزاد والراحلة الا ان محرما فاسق لا يجب عليها الحج لانه لا يمكنها الخروج لمحرم
 فاسق ويحرم في الطهيرة والكافي والتحذير والمزيد ليس تعالى اعلم بالصواب
وان كان في الاحرام صيد وميتة، **فيعقوب منه الكل حيث التقى**،
وعندها انها وكما ان اديم، **مع الصيد فيه لو كل المتأخر**،

40
 الضمير في منه للصيد وفي عددها لا في حيفه ومحمد وفي منها للميتة وفي في الاحرام
 والمتأخر هو الصيد وقد اشتمل البيتان على سلبين من الواقات في اولها خلافت
الاولى قال ولو اضطر المحرم الى ميتة وصيد ما كل الميتة ويدع الصيد في قول
 ابن حنيفة ومحمد وهو قول زفر خلافا لابي يوسف رحمه الله عليه ووجه بان في كل
 الصيد ارتكاب بخطو من الدخ والميتة لانه ميتة حكا قال وان وجد صيدا قد
 دبح محرما فانه ما كل كم الصيد ويدع الميتة في قول محمد لانه ميتة حكا والآخر
 حقيقة لان في اكل الصيد ارتكاب بخطو من فان وجد صيدا حيا من مال انسان
 يدع الصيد ولا يأخذ مال المسلم لانها استويا في الحرمة الا ان الصيد حرام حقا لله
 ومال المسلم حرام حقا للعبد وكان الرجحان لحق العبد كاحقه **الثانية** منها ايضا
 قال وان وجد كم انسان وصيد يدع الصيد ولا يأكل كم الانسان استحيانا ووجه
 بان كم الانسان حرام حقا لله تعالى وللعبد وللعبد حرام حقا لله فقط ومثله في العقب
 والمزيد **قال** المصنف انه اعتمد في الحساب لان عليه العمل الا في مسائل معروفة
 قال في حوزة المسائل في الظهيرة والعيون لا في البيت وفي فتاوي قاضي خان
 ايضا قال وفيما عن من الصيد اوي من كم الخنزير وعن بعض اصحابنا من وجد طعام
 الغر لا تسلم له الميتة وهكدا غنما ساء وشير الى ان الغضب اولى به من الميتة وبه
 اخذ الطحاوي **وقال** الكرخي هو الخيار والله اعلم
مع الرمل التقييل من لطايف، **وفي ركعتيه والتيام من بذكر**،
وختل الاولي الوجوه لقولهم، **بها تن او فعل السي بقرره**،
 الضمير في ركعتيه للطواف وتذكر على الاسمال وقد اشتمل البيتان على سلبين
 من النصف قال ستة للطواف ثلاثة اشياء **احدها** التيام في الطواف قلت
 هو ان يجعل البيت على ياره وماخذ عن يمين نفسه وهذه المسئلة الرابعة في النظم
 ما قال **الثاني** تقيل الح الاسود وهي ثابته النظم ثم قال **الثالث** ركعتان بعد
 الفراغ من الطواف وهي بالثمة السطيم ثم قال ويقال الرمل في الاشواط الثلاثة سنة ايضا
 قال المصنف وفيه اشارة الى انه قبل منه لعن السدة والله الامان بقولي وختل المول
 الوجوب وبه بعد لان الظاهر من عيان السقف انه مستحب وقد نقل هو عن البيهقي انه

السنن من الواجبات وكذا في منسك السروجي وفي النهاية المذهب عندنا ان الركن سنة وفي
معنى كذا بل انه سنة لا تعلم فيها خلافا بين اهل العلم وكان ابن عباس يقول لا ركن في الطواف
واستدل المصنف عليه بما في سند احمد عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم لم يركب
عمر كلها وفي حجة اي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم والمواظبة بدون ركن دليل الوجوب ثم لا يخفى
ان الاستسلام والقبيل انما يسن شرط استطاعته بدون اذي مسلم ذكر السروجي في منسكه
فان لا سلام في اسباح الطواف واخر سنة وفما بينهما ادب والله اعلم وقوله به اني لا اشارك بها
الى الركعتين بعد الطواف والقيام بعد الركعتين والقيام الى الركعتين بعد الطواف والقيام الى الركعتين
الركعتان عند المقام او حيث يتيسر من المسجد فوجوبها منصوص غالب كتب المذهب كالمذهب
وعبرها اما الثامن ففي شرح مختصر الكرخي للقندري اشار الى موافقة ما في السقف
حيث قال ويكره منكوتنا ونقل في البداية عن شرح مختصر الطحاوي الوجوب قال
المصنف وهو المختار والله يشير قول النهاية انه يحتمل عدم الرجوع الى اهل قبل
اعلانه ولقيدته لان النص مطلق عن اشراط القيام والسار في قوله اذ فعل النبي
بقوله اشارة الى علم الوجوب وهو مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك مع تركه وذلك
ست الوجور والله اعلم

ومن اعتماها وافترضه كتابه واكد واوجب لجميع مقرر

السوا في وافترضه واكد واوجب يعني وقد اشتمل الست على اقوال اربعة في
العم اولها انها سنة وهو الذي عليه عامة الكتب كالمذهب وقاض خان وعمرها بل قد صرح
بأنها ليست بواجبة ثانياها انها فرض كفايه نقله في الكافي عن بعض اصحابنا **ثالثها** انها سنة تركه
قاله في الكافي وهو المراد بقوله واكد وهو متوسط بين الوجوب والسنية المطلقة **رابعاها** انها واجبة
قال في البداية قد اختلف فيه اصحابنا اما واجبة كصدقة الفطر والاحقية والوزن ومنهم من اطلق
السنية وهذا الاطلاق لا ينافي الوجوب لكن في الوجوب في كلام فاضل خان ينافيه والله اعلم وقوله لجميع
مقرر يعني مقرر في كتب علماءنا رحمهم الله تعالى ونقل هنا ان بعض اصحابنا لا يفرق بين
السنة الموكدة والواجبة والله اعلم

طواف واجزاؤها الركن استوطا وسجيا ووجب مثل طواف قصر

اشتمل الست على ذكر ركن العمرة وشرطها وارجائها والخلاف في ذلك في فاضل خان وركن العمرة

الاعلم

الاحرام والطواف بالبيت وهذا في اول النظم وفي الكافي ان الطواف ركن سوى الاحرام شرط وقد صح
السروجي في مناسكه وفي كلام البداية ما يوجب له في الكافي ان الطواف ركن سوى الاحرام شرط وقد صح
يعني واشترط الاحرام وجعل صاحب الحنفية التي فيها ركنها كالمطواف والله اشار بقوله وسجيا والمشهور
انه واجب قال والله الاشارة بقوله واجب والخلق او التفصيل ايضا واجبا ان استعمل ذلك من قوله مثل
وعامة كتب الاصحاب على ذلك ونقل صاحب البداية والسروجي في مناسكه عن الحسن بن زياد وجوب طواف العمرة
على المعتمر كالحاج لانه وداع والمعتمر يودع كالحاج ثم لا يخفى طاهر النظم نعم ان لا يشترط يعود على الطواف
والاحرام وليس للوادية الا الاحرام كما تقدم وعطف السعي عليه كونه في قولنا بالشرطية فيه وليس
فلو كان النظم هكذا

والاحرام شرط او ركن كطوفه وسعي وذا اوجب كحق بقصر

بحمد السعي والاشارة بذلك من ذلك مع اهمام صحيح الشرطية في الاحرام بتقدمه ورجح
الوجوب في السعي والله اعلم

ومعتمر ما طاف بل عاد محرمها يتم على احرامه لا يغير

اشتمل الست على مسألة من الطهارة منسبة على كون الطواف ركنا قال ولو ترك طواف العمرة كله اقل
اكثر وسعي من الصفا والمروة ورجع الى اهلها وهو محرم ابا ولا يجري عنه البدل وعليه ان يعود الى مكة
بذلك الاحرام ولا يلحق عليه احرام جديد لاجل مجاورة الميقات ويطوف لها ويكمل الطواف وسعي
ولا يعتبر سعيه الاول قبل الطواف لان السعي بمنزلة السجود والطواف بمنزلة الركوع ولو طاف اكثر
طواف التمتع وسعي من الصفا والمروة ورجع الى اهلها فعليه دم لترك اول طواف العمرة لانه ركن وقال
مسلك ذلك ولو طاف طواف العمرة في صوب الحجر رجع البيت فصار كانه ترك من الطواف رابعة انتهى
قلت وكذا ينبغي ان يكون الحكم بترك كل ركن من اركانها على قول من يقول انها ركن غير
الطواف كما تقدم والله اعلم

وتوب واجزاؤها وما لم يترك من الحرم الاخراج لا بأس بغيره

اشتمل الست على مسألة ذكرها في غالب الكتب منها الغاية وهو لا بأس ان يحج التراب
والاحجار التي في الحرم وكذا ما ذكره وكذا مثل في تراب البيت المعظم اذا كان قد رايسيرا
للتبرك بحث لا يعوب به عمار المكان اما اذا اراد ان يجعل ما هو خارج عن الحرام وتقوم
المكان قد كدر ما يحسب كذا في الطهارة وصوب المؤلف المنع من نقل تراب البيت

ليلا يتسلطه الجمال فيفضي الخراب البيت والعباد الله تعالى لان القليل من الكثير كثير وليسوا اعلم
ولا تسئل بعد العصر عن فاتها وقد جمعت والظلمة يتغير
الظلمة مضروب بالواقعة بمعنى مع والصبر في بغير مداح الى العمل بعد العصر والمثل
في القصة رقم محمد الدين الرقائي في طهر الدين المرعشي وقال صلى الطهر والعصر يوم عرفه وقت الطهر فليس
ان يستغل بعد ما صلى العصر انتهى **قلت** وهو شعر بانه لو تغفل قبل ان يصلي العصر كان له ذلك
لا كراهة وفي المساوي للساجية صلى بهم الامام العصري وقت الطهر من البيت قبل منه بالنقوع
بحر ان الوارد به وقال في العبدس والمزيد بعد ان رقم لغزلك الى البيت اذا نطوع
لعدوة بين الطهر والعصر يريد ايراد السنة بعد الطهر فعليه ان يعقد الاذان والاقامة
للعصر في قول ابي حنيفة واليوسف رحمهما الله لو كان في كونه لما اشتغل باذكار السنة
صارا صلاهما فلا يكتفي بالاذان الاول انتهى فان صلى العصر تمكن التفتل وان كان قد
صلى العصر في وقت الطهر فانهما قد تمت للفرق بالرداء قال والحلاقات الكتب تدل على ذلك
واوصي به من غير تقدير احق فادى اجور الى اكين يقدر
الضمير في به راجع الى الحج ويجوز الواكين جمع راكب ويجوز ان يكون تنبيه وهو مفعول
يقدر بتا يقدر بالم اسم فاعله والفاعل ايضا اي الوصي لقد روي عنه ولوحي
والسلة في الوقعات مات ووصي ان حج عنه ولو قدر رفيه مال الوصي ان اعطى الى رجل
لحج عنه في محل احتاج الى الف ومائتين وان حج راكبا لا في محل يكفيه اقل من ذلك **قلت** ذلك
يخرج من الثلث لخب اقلها لانه متيقن انتهى **قلت** في الخمس والمزيد وقال ان قصد
في السم والراكبين يشير الى انه يستاجر راكبا لانه افضل من الماشي كذا روي الحسن
عن ابي حنيفة **قلت** وفي المساوي للساجية الحج راكبا افضل وعليه الفتوى وليسوا اعلم ولو امر
بالحج في ما شئت انصن ما اخذ من المال ولو كان ذلك ما يبلغ الحج ماشيا من وطنه ومن موضع آخر يبلغه
راكبا حج عنه راكبا هكذا روي عن محمد رحمه الله وان كان ذلك ما يبلغ الحج عنه من وطنه حج
عنه من الموضع الذي يبلغه والا فضل ان حج عن البيت من مدح عن نفسه حج الاسلام لانه الجود على الخلف
واهدى له امور الناس وكل هذا من الطهر والله اعلم
وموصى بالف حج واحد بالف والف في المساكين ينسرد
والفان تلك المال ما حج الله بكل من قال المساكين تجدد

الجدر القطع واشتمل البيت على سلة من الوقعات اوصى الفرد بهم لرجل ووصى بالف درهم
للمساكين ووصي ان حج عنه حج الاسلام وتلك ما يبلغه الذي درهم تقسم الثلاثة اسهم اشلاشا
ثم ينظر الى حصة المساكين فيضاف الى حجهم حتى يتكامل الحج فما فضل يكون للمساكين وذكرها
كذلك في الخمس والمزيد **قلت** فعلى هذا الحجعة الف وللرجل ستمائة وستون
وثلاثون وللمساكين ثلاثمائة وثلاثون وتلك **قلت** المصنف نفي عليه ان يبين وجه صرف
الثلث للرجل قال ولظنه لما فيه من شايبه الاحتقاق لتقصينه عنده اقتضي الصرف اليه كاملا
ولما فيه من شايبه البراقض في اخير في اعتنا الجانبين **قلت** وقد اشار الى ذلك
قوله من المساكين تجدد والرجل لا يخدمها اوصى له متى كان له ثلث الثلث وقد دل على ذلك
وان يكثر المامور في الحج خادما وليس باهل الكري فهو خسر
وقد ضمنوا المامورين حج ماشيا وحجته عن نفسه يتقذر
اشتمل البيت على سلة من الوقعات المامور بالحج اذا حج ماشيا فافاج عن نفسه وهو
ضامن للنفقة لان الحج المعروف بالزاد والراحلة فانصرفت الوصية اليه وقد تقدم ذكر
المثله في كلاما قد سافر الفتاوي الطهرية ثم حكى الشارح هنا الخلاف في ان اصل
الحج هل يقع عن الامر وعن المامور وللأمر ثواب النفقة ويسقط به اصل الحج عنه
لا وانه لا اتفاق مقام الافعال في حق سقوطها كما في اطعام الشيخ الغاني في الصوم
والاول قول الشرحي والثاني قول جواهر نران وشهد الاول حدث كتحسينه حج عن
ايك وعدم سقوط الفرم عن المامور وهذا في حجة الفرض قال الشرحي **قلت**
ظاهر المذهب اما في القول بيقع عن المامور وبصر الواب للأمر والله اعلم
صبر فهو المامور ومسلة البيت من الطهرية والوقعات استأجر المامور
بالحج خادما لخدمته ينظر ان كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه لانه لا
يكون ما دون اية وان لم يكن يخدم نفسه فهو في مال السلالة يكون ما دون اية
ولا حج من ابن الحج عليه قل ومع ان دخلت للدر فرق حج
قوله عليه متعلق بالحج وابن مكسورة بعد القول اي قوله ابن الحج
وقد اشتمل البيت على سلتين من الوقعات **الاولى** رجل قال انا حج
فلا حج عليه **الثانية** هي قوله لعدا قد مناه فرق بين هذا وبين

ما قال اذا دخلت الدار فابا انا قد حل بزمه لان في الوجه الثاني جعل الحج جزءا
والجزء يجب عند الشك فصار كالنذر يعني كما قال الربيع انما قال في الله من صحت
على فانه اذا ابدى بزمه حج وان لم يترك على لان الحج لا يكون الا لله فقولوه ومع ان دخلت
الدار فرق محروم يريد هذا اي ان قال انا انا حج مع قوله ان دخلت الدار فوقع قوله
انا حج جزءا الشك كما مر ولولا ان نادى حج حجه الاسلام وقع عنها ولو قال يذبح علي
ما به حجه لزمه الكل وظن الموحوب في وجوب الاضحية عند الموت كذا في حج
الطهره والواقعات ولو قال لله علي ثلاثون حج فاجح فلاش نفسا في سنة واحدة
ان مات قبل حج وقت الحاج جازا الكل لانه لم يستطع بنفسه وان جاز وقت وهو
يقدر بطلب حجة واحدة لانه استطاع فبين ان شرط الاجحاج وهو النكاح
لم يكن وكذا كل سنة على هذا والله اعلم بالصواب

وان حج الاسلام قال على مرتين لم يلزمه شيء ويهدر

حجه فاعل فعل يقدر يدل عليه قال قد نرى وان قال حجه الاسلام على وجهين يهدر الى
القول المعتبر من قال وهذا السبيل له مصنف حج بل دار يصح على السلوك من الراي اول بضعه
الثاني حركة الراي حرق في ساكن ويحرك لا يمسده والست متمثل على مثله من الواقعات
اذ انا على حجه الاسلام مرتين لم يلزمه شيء لانه يريد التامه عن المستخرج لان حجه الاسلام لا تجزئ لمره
ومثله في الصلاة المعصية وصوم رمضان وذكر في نفسه راقا لشرف الامم المكي لو قال ان قد مر لان
قوله على صلاة شهر فقد مر فعلية صلوة تكاملت بوضوئها مع الوتر دون السن لكنه يصلي الوتر والوتر اربع
ورقم للفقهاء وقال انه ليس بذكر وتحرران يقول بزمه ستون ركه كل يوم ركعتان وخمسون
يقال بانه ما به ثمانون ركه لكل يوم ست ركعات وخمسون ركه كل يوم ركعتان وخمسون ركه
ثم العرب اربعاً قال حجة الامم المكي وهو الاول وقال ابو حامد ان نوى الغار من لا شيء عليه
فان عن ثلها بزمه ويتم العرب اربعاً والله اعلم

فصل في كتاب الكساح

الكساح لغة مقدمة مما رتب العقد بعد اذ شرع عقد بوجوب حل البضع فقد اعقبته على الخ لانه
في معنى العادة ولذلك كان القلي للاستفقال به افضل من الاشتغال بالزوائد وقد توارى بالاحبار
فوقه من عبثه وقد لم على الجهاد لما فيه من سبيل الجهاد المسلم والله اعلم

وفي العقد بالاجماع لا بد من حصة فهو خطاب الى المصدرة

كفانه ثم الخلو مع البذري صدق وانفاق على دين يقدر

قوله بالاجماع يتعلق بقوله في العقد اي العقد الصحيح بالاجماع لانه منه ما ذكر في البتة
وهو سبع شرائط منقولة من البتة قال وشرائط النكاح الصحيح المجمع على صحته سبعة اشياء احدها
رضي المواء اذا كانت حرة بالغة عاقلة **الثاني** رضى الولي اذا كان خيرا بالعام فلا خلاف **الثالث**
خلو ما بين الزوجين من الحرمة الموبدة والموقته **الرابع** الشهود **الخامس** الكفاءة **السادس**
العقد على المهر والنفقة **السابع** تولى خطاب العقد من الزوجين او من سوب عهدهما من ولي او وكيل
او مكلف او ما يقوم مقام الخطاب من كتاب او ارسال قال الشارح والمراد بالمتكلف
القبول وفي الاعتقاد به لعوب الاجماع والخلاف الواقع في هذه الشروط بطول الشرح ستر
وسه كلام السب وشرط في شهود المتفق عليه ثمانية شروط **الاسلام** **والبلوغ** **والعقل**
والاجماع **والعفة** **وسماع قول النكاح** **والنكاح** **والرؤية** **والخلاف** في شرطها
معلوم بحج عن المعصود ثمانية والله اعلم

ومن زوجت بين النيام في اربعة من شروطه الاجماع لا شك ينكح

اشتمل البتة على سبعة من القصة لوتزوجها بحصة النيام ففيه اختلاف المتأخر والاصح انه
ينفقد وفي الغاية فصل عن محصر البحر المحيط ان الاصح انه يصح وفي ما يخان بنفقد شهادة النكاح
اذ لم يسعها ولم يذكر خلافه والاصح اشراط السماع وعدمه في شرط الحضور فقط قال الجوزان
ومن شرطه السماع قال بعدد الا ترى ان عليا السعدي قال يصح النكاح بحصة الاصح وان لم
يسعها وقال لان الشرط حصة الشهود دون السماع كما نقله فاجي خان عنه وعقبه لقوله وعامة
المتأخر فالوالا الجوزان وشرطوا السماع وفي المحس ولزيد بعدان دقير للمعركة ذكر اختلاف المتأخر
في ان الشرط السماع والحضور وان العايل بان الشرط الحضور قال بالاعتقاد بحصة الاصح قال
وبه قال القاضي الامام السعدي وفي السمر الكبير في ابواب الامان ان النكاح ينفقد بحضر الاصحين
وكذا ذكر القاضي الامام المنتب الى اسسها وذكر في نظم الريدوني ان النكاح ينفقد بحضر
النايين والاصح ونص القدر وفي كفانه انه لا بد من السماع وكذا روى عن ابي يوسف رحمه الله وهو الاصح
لان ما ذكره كحضور النكاح يقول المصنف انه تغير حال الاطلاق وفي النايين على حاله السماع عن
حدود وتحد ما دي بطلانه وقد مر على الذي رحمه الله فيما قرأت بحقه نقول لا يمكن العمل فان النكاح

لا يسمع ولا يمكن إرادة الجواز في النوم ولا يخفى أن السطم لا استعار فيه شجيج ولا بصغير ولا يصح
أشراط السماع وعدم الاعتقاد بدونه فلو قال **ويصدق عند النائم وهكذا الأضيق والنظر والسمع المجرى**
لأفاده ذلك مع النسيه على الخلاف ولما علم **فروع غريب** قال في السرحانة عازيا إلى قباوي
أهول وقال لها محض الرجال يا عمرو سى فقلت لبيك فتكاح قال القاضى ببيع الزمان أنه خلاف
ظاهر الرواية فاستخرجت الله تعالى ونظمت له فراه في العزابه بينها على ضعه بالتوسيل فقل
وهو رجل باع عروسي إذا قبلت وليك قالت قبل عقد يقره

واسلمه

ولو زوج القاضى ابنه لحي طفلة يجوز بعضه بعضهم ليس كذلك

العقل المنع وصور المسألة وهي في الغاية أنه يجوز للقاضى أن يزوجه بنت الرجل الصغير وهو
حي وهل شرط فيه الغيبة أو العقل نقل في الغاية عن روضه الناطق أن كان للصغير أب
استع من تزوجه لا تنقل الوفاة إلى الجدة فان لم يمنع الأب بذلك وزوجه القاضى لم يجز ذكره مستم
في بواين وقد ذكر في بواين رأى يوسف تزوجه القاضى ولا يملك الأب وبها نقل على الأبي
الأوزجيني عن صغيره لها أخ لا يزوجه القاضى بخلاف ما يبيع التكاك إلا إذا كان الأخ
غائبا أو عا ولا حيد يجوز **قال المصنف** وفي المجرى إطلاقه عن عقيد فانه قال إذا زوج
القاضى الصغير والأب حي جاز وإن لم يتوفر له الاستماع ولا عديده وإلى القولين المشار به قوله
لعقل بعضهم ليس كذلك **وقال** ونقل في انفع الوسائل عن الشافعي **قال** محل إذا كان للصغير
والد أو جدهم تزوجه القاضى وإذا كان الأب فاستدعى أن يزوجه أو يبيع إذا كان للصغير أب
استع من تزوجه لا تنقل الوفاة إلى الجدة بل يزوجه القاضى ونقل عن قاضي خان ما دام للصغير قريب
قال القاضى ليس يرى في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند صاحبه ما دام له عصبية ثم نقل عن الشيخ في
ترتيب الأولياء تقديم ذوي الأرحام على القاضى وأك أن يوسف مع أبي حنيفة في المأخ وان بوى الوفاة
مقدم على القاضى والمصنف رحمه الله اعترض بضاع على الطوطى أنه حمل المطلق على المعين بأنه ليس
من العواعد ونسي ما تقدم له قريبا من الحمل في مسألة التكاك محضة النائمين **قال** أن الإطلاق
لما علم والقواعد أن ولاية القاضى عند عدم العصى وعدته ما حقيقة ما لا يوجد أحكاما بأن
يعضل أو يكون غائبا ثم اعرض عليه في قياسه الصغيرة على الكبير التي يعضل ولها بأنها ليست
على القولين لأن لها أن تزوجه نفسها ولا حاجة إلى القاضى على الذهب ثم فرع بالقول المجرى أن يطلق

س

القاضى الصغيره عند العقل بنفي ثبوت الخصال لها وذكر في المنقح عن مجرى لها الخبار
والأول بناء على أن تزوجه القاضى عند العقل بطريق النيابة على العاقل باذن الشرع
والسالى على أن تزوجه بطريق الولاية التي له من الإمام قال وفيه إشارة إلى دفع صاحب
الفتاوى حيث لم يجعل تزوجه بولاية الإمام وعلى هذا ليس للقاضى أن يزوجه إذا لم يكن في
مشوره وعنده وعلى الأول يجوز أن لم يكن في مشوره وعنده انتهى وهذا لا ينقض له على ما
أوهاه من التوهم لحوار أن كورجك يدين على ما ذكره عند العقل خاصة وأما بدون العقل
فليس له ذلك كما لا يخفى ويؤيد ما ذكر في انفع الوسائل أنه استنبطه ولم يسبق الله فيها
علم وهو أن تزوجه القاضى في صورة العقل في الصغيره بطريق النيابة عن العاقل باذن
الشرع لا غير واستدل عليه بقول الأحكام أن العاقل ظالم والقاضى كيف يد الظالم
ومن قولهم في العقل إذا استع الزوج من الظالم فالقاضى يبايعه فقال للظالم وقول المصنف
كان فعل القاضى استسب إليه كما في العرس **وقال** في العرس كان فعل القاضى أصناف إلى الزوج وكأنا
طلقها بنفسه ومن قولهم أن الولي الأقرب إذا استع لا سفل الولاية إلى الأب أو جد بل القاضى
يزوجه كما لظلمه ولو كان معناه يزوجه أن كان مشروطا له ذلك في مشوره لكان تناقضا صريحا
لعدم انتقال الولاية إلى الأب بعد ذلك ان القاضى المأذون له وفي بعد فتناقض الكلام وإذا
حملناه على ما قلناه لا يقع فيه تناقض فهو كالأقرب في نفسه لكن يزول التناقض بان المراد
بالأقرب والأبعد أولياء النسب غيرهم كما لا يخفى ونقله بظاهر المصنف يخرج هذه الصورة
على القولين على أن التزوج باذن الإمام في صورة عدم العقل عند عدم الولي ذكرناه وأما ما بين
في ثوب الحمار وصحهما عن الإمام أنه ثبت

ولو زوج الخنثى صغيرا مثله يبيع وفي التفسير قد قيل شك ذلك

الخنثى من له ماله الرجال وماله النساء إذا عذر ما لها والصغير في مثله إلى الخنثى والمراد بالنفس
ظهر المذكور انتهى والاشئ ذكره **أخبر** عن أبي الوفاء الذي تضمنه قوله ولو زوج ومثله ثبت من الفتا
والقصة نقل عن التوابي قال أبو بكر في شكل زوج من خنثى شكل آخر رضي الولي فكذا إذا الزوج
امرأة والزوج رجل **قال** التكاك جاز عند من قوله يزوجه بك يستوى من الجانبين في جواز التكاك
فقال أبو الليث لو طهر الزوج علاما فالزوج جاز ولا فلا قال المولى فإليه أشد نقول وفي
التفسير قد قيل بذكر ثم قال وذكر في الظاهر المسألة قال حشيان صخران قال أبو الوليد لا يأخذ

محضر اليهود وبحث استي هذا من انك هذا ثم طهر ان الحاشية كانت غلافا والغلام كان
جارية كان النكاح جائزا وهو نظير ما ذكره اذ جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح
ونظير ايضا ما قال في الخلع اذ قال الرجل اشترت نفسي فقال المرأة بعت قال لئلا اهل العلم
لا يبيعوا ولا يبتاعوا بغير وجه عدم الجواز في المصالح لغوات تحقق شروط الصحة عند
الاختلاف تركها الزوج ومهر المثل وعزها وذلك لان الكفاة في النساء للرجال غير معتبر عند
لي خيفة خلافا لما نص عليه في الظهريه المير الذي يوصى للزوجه لا يكون مهر المثل للاخر اذا ادا
زوجا ولا يصح على الصحيح من قولها اللهم الا ان يعقد عن معين على ما ينبغي اذ كانا صغيرين وايضا المهر
المعبر اما يشترط من التزيم والمراة المتغلبه وحلالم بلترخ هذا المير العن ونقل مثل ذلك
عن النهاية ان نكاح الحنفي موقوف الى ان يتبين حاله ولهذا لا يزوج له ولديه من حبيبه لان
النكاح موقوف لا بعد اتمامه **المرقة** ذكره في النهاية عاريا له الى شرح
شيء من الاخر ونقل عن شمس الالهة الخواص انه لا يكتفي بصحة نكاحه حتى يتبين امره
وقد كرم له النظم في النهاية عن المبسوط فقال واذا ازوج حنفي حنفي وهما شكلان
على ان احدهما رجل والاخر امرأة لم اجز النكاح ولم ابطله حتى يتبين امرهما لان العقد
صدر بين الوليين والحكم بطلانه ما لم يعلم انه لم يصادف محله ولا تخفى مجواه لتوهم
كونها انثيين او ذكرين او على عكس ما قد بينه الوليين واذا امانا لم يتوارثا لان الارث لا يكون
بعد الحكم بالصحة وذكره في ذلك ما قاله في المبسوط ايضا وان وجهه ابو حنيفة
امرأه فلا علم لي بنكاحه وهو موقوف الى ان يبلغ فان الذكر يدخل في النكاح دخول المالكين والانتفي
تصير مملوكه بالنكاح فلا يمكن اثبات واحد من الوصفين في حقه من غير دليل ولا وجه لا بطلان نكاح
الذي في حال قيامه ولا يتعلم انه لم يصادف محله فيكون موقوفا الى ان يبلغ وان طردت فيه
علامة الرجال وقد وجه ابو امرأه حكم بصحة النكاح من عقد كلاب كانه تبين ان نكاحه
صادف محله وكان باطلا انتهى فظاهر من ذلك انه لا حكم بصحة النكاح الا بعد البيان وان
الاختلاف لا يضر وان النكاح موقوف على البيان فظاهر النظم بطلاق الصحة على النكاح
وليس بجيد وها هنا صور زوج بمثله من غير تعيين الرجل من المرأة وطاهر ما علم به
في الهداية ما قاله في المبسوط جواز النكاح والحكم بصحة جيد مصادف المحل من طهر واجد
ذكره الاخر اي حيث قال ان الذكر يدخل في النكاح دخول المالكين والانتفي تصير مملوكه

وهو اولى مسئلة الظهريه وهي الصورة الثانية عن فظهر بخلافه فظاهر كلام النهاية
عدم الصحة فانه ذكر ذلك في سياق عدم الحكم بصحته لتوهم كونها انثيين او ذكرين او على عكس
قد بينه الوليان وهو خلاف ما في الظهريه وموافق لما نقل عن ابى الليث والبيت خال عن بيان
حكمه وهو الوقت وعن عدم التوارث قبل البيان بموت احدهما فطهرت كالكلمة فيستبين
و لو زوج الحنفي صغيرا بمثله فيوقف ان زوجا كانا بقدره
و طرح مع التعيين حيث تخير ولا ارث من قبل البيان المحرر
فالبيت الاول اشتمل على صورة الامهات والصحة حيث تبين انها زوجان ذكر وانثي والشرط الاول
من الست الثاني اشتمل على مسئلة الظهريه والخلاف فيها ونصف الاخر على حكم التوارث بالموت
قبل البيان والله اعلم
وبالعقد جزمه زوج الا بكنية كذا العكس بالاجماع قالوا بقدره
اشتمل البيت على مسلتين كلاهما في حل البيت وكان من حقه ان لا ينكرها اذ لم يرد فيها قيد
وفي كلامه ما يدل على انه انما ذكرها اتباعا للفظ سوى رحمها الله تعالى **الاول** ان المرأة بمجرد عقد
الرجل عليها قبل الدخول المحرم على اولاد وان سفلوا ويدخل فيه الولد سببا وصاغا **الثانية**
عكس هذه وهو انه بمجرد العقد محرم على ابائه وان علوا وهما مدكورتان في الكافي والنهاية وغيرهما
ويدخلهما فرع لطيف ونفع معلطة صورته طلق زوجته طلقتين ولها منه ان واعتدت ثم
تزوجت زوج اخر ودخل بها وطلقها فمهل يعود الى الاول بواحد ام ثلاث فيما ذ الجواب من ذلك
خطا والصواب انها لا تعود اليها ابدا لانها صادت حليلة ابنه من الوضاع والله اعلم
ومر في مستلabin ست بشهوة **الحرمه صمرا ومن هو اكبر**
اشتمل البيت على مسئلة من الظهريه والفقهاء وقيل بان الدين صلح المحل ثم قال صبي شته
امرأه شهوة فان كانا من خمس نكح لم تكن مشترط للنساء ولا شته حرمة المصاهرة وقال في ابن سبت
اوسع ثبت المصاهرة ثم رقم لظفر الدين للرعياني وقال صبي قبلته امرأه ابنة او على العكس شته
رايت منصوصا عن الفقهاء من جعفر ان كان المصير بعقل الجماع شته حرمة المصاهرة والا فلا
ينكح المرأة الصغرى قبلت زوجا اما شهوة او على العكس ان كانت بنت خمس نكح لا يثبت وفي
ست السبع ثبت وكذا في ست السبع ان كانت خجعة مشتهاه والا فلا وفي الظهريه ما يورد هذا قال
وان لم تكن عليه مشتهاه تحمل الولي فلا حتى تبلغ ثنتي عشرة وحسن يجوز في ست ان تكون مبيعا

للفاعل ولما لم سم فاعله ومن هو اكبر اي من ابن بنت حريم من اب اولي ثم انه لما قارب اللبس
او انقل به الاثران قيل ثبتت حرمة المصاهرة والصحح المختار وانها لا ثبت وهو اختيار
الشيخ والاول وحججه صاحب الهداية وهذه المسئلة واسواق السبع في السب والعياله
والطائفة للوطي والشهوة ليس في التطهر فالحق فقلت

وقتي بيت سجدت بعباليه وطاقة وطى واشتها نصور
والا فبني عشق لم يكن يقاربه الا نزال قبل توتر

قولي تصور متعلق بفي والصبر راجع الى الحرمة التي تضمنتها قوله تحرمة صبرا وفي
يقارب به اللبس قولي قبل يوتر استأن الى ان القول الرابع في صور الاثران انه لا يوتر لحرمة كاسد
بيان والله اعلم ولا نسب مردون ست اشهر وزوج له من العدا قصير
ولا زوج المنع عند اماننا ومن يدعي التخليق والزوج يحكم

زوج عطف على من اي من زوج ولا روجه النسخ وهي التي نعى اليها راجها اي اخوت سمونه
فتر وحت عطف اخر ومن يدعي عطف اخر وقد استدل البتاز على اربع مسائل من السب وغيرها
الاولى امرأة ولدت من قبل ست اشهر من حين العقد لا ثبت نسب الولد بالزوج فان ادعاه وهي
في الهداية غيرها لكن ذكر في الظهيره وباصح خان صور يثبت فيها وهي زي بامرة فقلت منه
استبان حملها تزوجها الذي زني بالزكاح حجاب فان جاءت بولد بعد النكاح لثمة اشهر فصاعدا
ثبت النسب منه وان جاءت به كقل من سنة اشهر لا يثبت النسب الا ان يقول هذا الولد
منى ولم يقل من الذي فهدا قد ثبت منه النسب كاول سنة اشهر من حين العقد والله اعلم

الثانية قال لو ان عمر الزوج عند الوضع عشر سنين او اقل لا يثبت نسب الولد منه فان ادعاه
م قال قال في النهاية ما صورته الاقوي ان امرأة الصبي اذا جاءت بولد لا يثبت منه النسب لعدم اللز
وكذا في الفصل الثاني الظهيره رجل زوج امه وهو صبي لا يثاني من مثله وقاع ولا حيايات بول لا يلزمه
الولد وهذا كما تراه لا يقيد به بالعقد بل المدونة على ماله ولا ينافي منه احكام فلا يطابق
بمجرد دعواه ثم حكى عن النسخ انه قال ان بالمتاخر من حد وان ذلك ما دون عشر سنين استدل
بقضية الحكم التي عمرها عشر سنين فان المرأة يتصور منها الحمل في تسع سنين وقاس عليها الرجل ونظر
المولود في هذا القياس حتى يسماده الحسن وكلاهما في الاصحاح على ان اقل سبع سنين فيه العلم لثمة
قال قيدا يمكن ان يكون قوله انه يمكن ان يبلغ الصبي لتسع كالمراة ومقتضاه انه ادعاه الزوج وعمره تسع

لحقه والله اعلم فقلت فان الناظم تتبع الطوسي في المنعقد والعشر ولا كان يمكنه ان يقول

وزوج له تسع ونصف فكثر فيكون بطله مطابقا لما نقله عن السنف والله اعلم **الثالثة**

مسئلة للنسخ اليها زوجها قال في الظهيره امرأة بلغها وفاه زوجها واعتدت وتزوجت بزوج اخر
وعلمت ولدت ثم جاء الزوج الاول حيا كان ابو حنيفة يقول الولد الاول ثم رجع عنه وفي السب
الولد الثاني حتى رجعه عند كرم الحرجاني وعليه الفتوي وابو يوسف يثبت نوطه كوقم الثاني
مضى ست سنين ولا يخفى ان النظم على خلاف ما هو المختار للفتوي كان عليه ان يبينه على ارجح
الايمان بحملها للفايد في النظم **الرابعة** فيها ايضا ادعت الطلاق واعتدت وتزوجت والزوج
الاول جاهد ثم قال ما صورته رجل له امرأة تزوجت بزوج لغو وهو حاضر فجاءت بولد فان الولد
للاول في هذا الوضع وبه يحكم ابو حنيفة في نسل الغنسة قال واليه استمر بحج البيت والله اعلم

وصي وجد والد قل حاكم صدق اما الطفل العبد ينظر

ضمير ينظر راجع الى كل من وصي وجد وولد وحاكم وصدق منصوب على المعقولة قال
اشتمل البيت على الوصي والحكم بالالاب والاب والحاكم ليس لزمه الولاية منهم ان يزوج الطفل اليه
للانسان بالحطف بالاوله ان زوج الامه وهي من السب ولفظه والاب وصي الاب والحاكم ان
يزوجوا اماهم وليس لهم ان يزوجوا عبيدهم وفي التهمة والظهيره والخزيرة ذكر ذلك في كتاب الوصي
ونقل المصنف للحق الجدة في حكم الاب وفي نظمه نوع من القلاقة فلو قال

لو يزوج جد والدم حاكم وكما اما الطفل العبد ينظر

كان احسن واوضح وقد ذكر المصنف في كتاب الماذون ان في الهداية ما يشبه الى
الاخلاق في هذه المسئلة وان ابا يوسف يقول الذي يخرج هذا خلافا لها قال وليس كذلك بعد
ذكر الحكم في المبسوط ان الاب لا يزوج امة انه الصغر وكذلك الوصي ذكره
في كتاب الاول في قول ابي حنيفة وابو يوسف في حكمهم ملكا لحاكي وكذا ذكرها
في كتاب المكاتب غير ذكر خلاف قال وذكر صاحب الكافي انه يحتمل ان يكون في
المسئلة روايتان والله اعلم وهنا **فريع حسن** هو انه قد علم المنع من انكاح عبيد
وجوان انكاح ايمانه قبل لهم انكاح عبيده مراعاة في التمسك انفسهم ذلك وفي فاضل خان
في الاب والوصي انها لا يمكن ذلك استحضارنا الملا واية عن ابو يوسف وفي الظهيره
والوصي لو زوج امة اليهم من عبيد لا يجوز والاب اذا زوج جارية ابنه جاز ذلك عند

اي يوسف خلا فالزور وفي التمه انها يمكن ذلك في القياس لا الاستحسان ثم قال وفي
المتنبي عن ابي يوسف الوصي بزوجه امه البتير وعبد البتير وكذلك الاب وقال بعد حمد
الله ليس للرجل ان يزوجه امه ابنة الصغير فالحقته فقلت

ومن عبده بان يزوجه من اب وموصى وذاتي البعض سطر

فمن عبده للطفل والمراد قول ابي يوسف وتوصي نفع الصاد هو الوصي ولا يشأ
بذلك للوصي والمراد البعض الطهرية فانه لم يذكر منها الوصي في قول ابي يوسف وانما
اقتصر على الاب والابن المنع في الوصي فالحتم انه ان يكون علي قول محمد لم ينص على انها رواية
هذه فتخصيص اباب بل ذكرت ان البعض لم يسطر العرس فمن جوز له ذلك فتمامه

وليعقد غير الجدة والاب طفلا يعقد بن في ثانيا المشي

فغير ناعل يعقد وطعله معجوله ما سقطا على وهو مضاف الى الصغير المذكور بشمل الذكر والانثى
والغير ليس يرجع الى غير وفي ثانيا الى العقد بن وصورة المله ما في التناوي الكري للمسمى
فالاعن النواذر اذا زوج غير الاب والجدة الصغير والصغيرة فالحتم ان يعقد مرتين مرة
مسمى ومرة غير تسميته والحوه في واقعات الحاشي وفي تناوي قاضي خان وعلى في الواقعات بتقليد
الاول احتمال الزيادة والنقصان والثاني انه لو كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها يتعقد
الثاني ويحل وكذا في كل ما يجري مجراه مما لا يقتضي التكرار وتضمن ذلك الطرطوسي
ما لو كان العاقي من زوجا للصغيرة وسب عنه ان المسمى هو المثل وكان الزوج صغيرا ايضا لمحتاج
الى التقدم بنين بالزوج الصغير عنه بامرة بالغة فانه لا يحتاج الى ذلك وقال المصنف انه يقتصر
لولاقتصر على التقليل الثاني اذ الصغير لا يملك طلاقا قال والمعماد عليه اذ لا خصوصية له
لعقد الصغير والصغيرة فاما على الاول فالاولي ان لا يرد لكنه لا يلزم من ثبوت عبد الحاكم
ثبوته في نفس الامر فان قيل لا اختلاف بينهما والاحتياط في الخروج منه قيل ثبوت الحاكم حكم
وهو ينفذ ظاهره واطنا والصورة الثانية محتاج الى ان يقول فيها باذي ما يكون صلافا
فيه واسمى لمحصا **قلت** لا يخفى ان الزيادة ترجع الى الصغير والنقصان الى الصغير
وكون ثبوت القاي حكما نافذا ظاهره واطنا في هذه الصورة موضع بطلانه انما يتعقد
كذلك في العقود والفسوخ وليس كون المسمى هو المثل داخل في ذلك فلا يكون العقد
منعقد من اصله ولا يكون اسناد هذا المصنف مذكورا فلا يفتد فيه حكم العاقي لان السناد

الحقه لا يخرجه وهو المقر في الصغير او الصغير بما لا يسوع شرعا واما الصورة الثانية فتوارد
على التقليل الثاني قطعا وان مح ايراد الاول على التقليلين وظاهر حال الطرطوسي ايراد كل واحد منهما
على واحد منهما ولا وجه لعدم التسمية في العقد الثاني على التقليل الثاني فتأمل والله اعلم

قال في الحرة والاحتياط عند ما ايضا في الاب والجدة ان يعقد بعقد بن احداهما والاخذ

بدروية كانهما الحوزان الزيادة والنقص في حقهما الاما سواك فيه الناس وابوا خيفة لجوزة
لان في النكاح مقاصد يروا على المهر وقرب القرابة دليل المهر واداه كون العقد الثاني بعسميه
دون الاول لئلا يكون عبدا ولا يسمى فيه لزمه عند البعض مهران فربما رفع القاض فتمت بها كذا في
قاضي خان وفي الواقعات ان الاحتياط على قول ابي حنيفة رحمه الله في الاب والجدة ايضا ناعل لكون
سائر وعندهما للعنين فالحجب من المصنف كونه اقتصر في نظره على غير الاب والجدة ولو جعل الشطر
الاول حكما **والاحوط ان ياتي الولي لطفه** تتم مع التسمية على كون ذلك للاحتياط الذي
خلا نظره عن الاستشارة والله اعلم

واعلم من شخص ليس بقادر على المهر والنفقة والعرس اعسره

الضمير مرفوع للعقد المذكور سابقا وهو عقد الصغير من غير الاب والجدة وما ينافيه واعلم
امغل تفصيل معنى والحال ان العرس اعسره من النفقة قال وصورة المسئلة ما ذكره صاحب الغني واقفا
للمسئلة الاماني والعاقي عبد الجبار عسر الاب والجدة اذ ازوج الصغيره عن لا يقد على المهر
لا يصح انتهى قال المؤلف وهذا يدل على ان الكفاه اذا فقدت والعاقد غيرهما لا يصح النكاح اذ الفدية
على الصداق والنفقة من شروط الكفاه نعم عليه في الهدايه والكافي وغيرهما وعن ابي يوسف انه اعتبر
القدرة على النفقة فقط **قلت** وفي الترحامه فقل عن الحاوي سبل ابو نصر الدبوسي عن غير
الاب والجدة اذ ازوج صغيره ممن لا قدر على مهرها ونفقتها قال لم يصح النكاح وبه كان يعني ابو بكر
القاضي وقال بعض اصحابنا صح والاول اصح وسبل الفضل عن مولى زوج الصغيره لم لا يقد على مهرها ونفقتها
قال الجوزة اجملا على قياس ما قال اصحابنا المتأخرون في غير الاب والجدة اذ اقتصر مهر الصغيره النكاح
باطل لا خلاف وليس هذه بمروية عن المتقدمين وفصل ما في موضع اخر انه لا روايه فيها عن المتقدمين ولا عن
المتأخرين فاما اذ ازوجها غير الاب والجدة وقصر مهرها انه لا يجوز النكاح قال الفضل وعلى قياس هذا ينبغي انه
لا يجوز العاقد قيل له ان كان عقد النكاح على ان فلانا صانع المهر والنفقة فلا يجوز ايضا وانما يجوز
هذا اذا كان الزوج صغيرا وابو عنى تكون غنيا معنى الاب استحسانا وفصل في موضع اخر عن تناوي اهل مرقند

رجل زوج اخته وهي صغيرة وهو وليها من صبي ليس له طاقة المهر وقبل ابوه الكناح وهو عني
حار ونقل عن المحطة انه اذا كان الصغير مالاً ولا يسه مال كثير هل يكون كفوا وهل يجوز
الكناح اخلاف منه المتأخرون من علمائنا منهم من لم يره كفوا منهم من جعله كفواً والشافعي
وقال المصنف ان الاشارة بقوله والعريس اعترافاً الى انه لا فرق في اعتبار العدة
على النفقة والمهر في كفاه الرجل عند ما ينزل ان يكون المرأة مؤنة او معسرة قال وقد يفر عليه
والواقعات قال والمراد بالمهر ما تقدره في حمله لان ما ودها معجراً وفي فتاوى قاضي خان قال
بعضهم ان يقدر على ان نصف المهر وفي رواية بقوله العدة على اداء المهر وان خلعوا
في النفقة ايضا مع اعتبارها عند الكفاة قال السبكي للشرطان تلك نفقة سنة وقال
بعضهم نفقة شهر وقال ابو يوسف اذا قدر على اداء المهر من المهر ويكس في كل يوم مقدار ما ينفق عليها
يكون كفواً وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ونفقة شهر قال قاضي خان والاحسن في المهر
ما قال ابو يوسف ان ينفق بغير تلخيص قلت وفي الوفاة وهو الصحيح في المنتقى
عن محمد بن نفقة ستة اشهر والقياس شهر وفي الحجج وبه نأخذ **باب** نقل في الرخانة
عن جامع الخواص والسلطان والعالم يكون كفواً وان لم يكن ما ينفق في الحجج ان المعنى عام على ما
اصطلحت به بينه السابق لاطلاق الولي فيه الا في الالب والجد وغيرهما نفقت هذه البتة نقلت
في **غير اب والجد ما صح عقده على عادم الانفاق والمهر شرط في**
وحدث تحت الاطلاق كون العرس معسرة او كفوة لانه لعل صورة السلطان والصبي
الذي ابوه عني قتيبه لذلك قاله اعلم

في **ان حرمه من جانبين تصورت** فلا جمع بين المراتب بصور
في **لو اكلها حلالا وعن زكوا** مع ابنة زوج كان للعرس يذكر

فلا جواب وان الغير في صورة يعود الى الجمع اي لا يجوز ومجلا سقوط كان المقدر بعد لو
وصغير يذكر للحكم والقياس في شأنه على ما بطرحه الجمع من المراتب وخلافه في الشك وبما محل الخلاف
وذلك في المذهب والكافي وغيرها والحاصل ان الرجل لا يجوز له ان يجمع بين المراتب لو كانت احداً من حلال المهر
له ان يتزوج الاخرى بنكاح ولا يملك بين وطيار الشرط المحرمه المؤنة حتى يصح نكاحه لانه
وجرم عليه الوطى حتى يجرم احداً من دخل في ذلك جميع انواع الب والرضاع ولا يدخل في الملاء وابنه عيسا
وابنه خالها ولا المرأة وابنه زوج كان لهما من قبل قال زفر لا يجوز الجمع في هذه الصور ابداً لانه يعتبر

المحرمه من جانب واحد ونحن نعتبرها من الجانبين ولو فرضنا روجه لالب ذكر المهر المحرم عليه
هذه كما يرام تكن امرأة الاب وذلك مبني من النظم والله اعلم

في **ومن تدعى بعد الفراق خولها** لها قولها كالمقول **الاب ينكر**

اي حال كون الاب ينكر الدخول والبيت تشتمل على مسكنين من القسمة والواقعات والقاضي
الاولي من القسمة رقم لعم الامه الحارثي وقال افتراقا فقالت افتراقا بعد الدخول وقال
الزوج قبل الدخول القول لها كما تنكر سقوط نصف المهر قال المصنف انه يتبع هذا الفرع فما
طهره ولا وحده ما ينافيه ووجهه ما ينسب على القواعد لان القول قول النكر ثم ينفق على النكر
قولها في سخطها للصديق في جوار الرد اليه لانه موافق لقوله **الثاني** من شرح الوفاة
قال لو تزوج الاب ابنته النكر البالغ فطلب الاب مهرها فقال للزوج دخلت بها وقال الاب بل هي
بكر في منكرها فالقول قول الاب لان الزوج يدعي جاداً ولا يشبه له فان قال الزوج للقاضي خلف لابي
انه لا يعلم اني خطبت بها هل يخلف لم يذكر جواب هذه المسئلة في الكتاب وخلف ابي خلف
لانه لو اقر بذلك صح اقراره في حق نفسه حتى لم يكن له ان يطالبه بالمهر وكانت المطالبة لابي
الاب وكان الخليف مفيداً وذكر قاضي خان عن ابو يوسف ان له خليفه وذكر الخفاف
انه لا يخلف لانه لا يدعي على الاب شيئا ولا يخلف وذكر الحارثي في شرح ادب القضاة ان القول
قولها ينسبها انكرت الدخول قال المصنف ولو قيل ان كان الزوج قد نكحها او نكح
لها لم يثبت كسده ودخوله بها فالقول قوله فيها لان الظاهر يكتفي بها والاف القول قولها لما
ذكر لكان حتماً والله اعلم

في **ومن ادعى المهر الذي وهبت له** في خلف فان قيل يصح التقدير

المهر اذ من زاد الزوج وصمروه هبت ونقل للزوجة ويصح التقدير يعني من
الزوج وقد استعمل البيت على مسكنين **الاولي** الزوج اذا زاد في المهر الذي وهبت المرأة
له هل يصح الزيادة ذكر صاحب القسمة القولين في المسئلة ولم يشترط قبولها فانه قال العدة ان
رقم المحط الزيادة في المهر بعد هبته المهر صح ثم رقم لقاضي خان وقال بعد الهبة جعلت العدة مع مترك
لا يلزم ثم رقم لعم الامه الحارثي وقال جد الحلال كما خا به المهر بغيره لاجل الزيادة لا لاختيار
والاشارة لقولي خلف الى ان ينفق الخلف بين العلام ثم رقم فارقبيل يعني لو زاد في المهر بعد هبته
رادت الزيادة اذا قبلت وانما شرطها قول المرأة لان الزيادة في المهر لا تصح الا بقول المرأة كذا

في الحاضر وعين مرغ خلاف فالخلاف حسيده انما يجري فما اذا لم يكن ثم قبول والمثله
 الثانيه عندي هي سله القول والله اعلم ثم هل يشترط القول في المجلس الطاهر شرطه في
 المجلس والنظر ساكن عنه بل هو مطلق هنا فلا بد من التعبد به كاصح به غير واحد في الظاهر ذكر
 في المطلقه الوجيه اذا قال لها رجبما زدت في مراك لا يبع لا بها محموله ولو قال راجعتك بهر
 الف درهم ان قبلت جاز والمافلا لانه زياده في المرفق يتوقف على قولها وهل يشترط القول في
 المجلس الاصح انه يشترط وفي الواقعات وهو كمن لم يتعرف للقول في المجلس او بعده ولنا مسله لو
 اذا وهبت مهرها للزوج ثم بعد ذلك شهد عليه ان له عليه كذا وكذا من مهرها ولم يسمه زياده بكماله
 ذلك قال في التمه لختلف المتأخر رحمهم الله فيه قال العقبيه ابو الليث والاصح عندي انه يصح جعل
 كانه زاد في المهر بعد هبة المهر والاسم ان لا يصح ولا يجعل زياده المهر اذا انوى الزيادة وهو
 ايضا معتد بالقول فقد ذكر في الواقعات اخبارا في الليث ويجوز ما على الزيادة وقال
 انها نحو كذا قبلت كذاها وصرح في مخان مانه لا بد من القول لان الزيادة في المهر لا تصح
 مرغ قبول المهر والمولف جعل هذا الفرع هو المسله الثانيه في جعله الاشان بقولي
 يصح التقبول **قلت** لا تخفى محاسن هذه المسله لما في النظم مرحبا الصوت
 والاحكام في قول في الليث لان ما في النظم من حيوة فتمت الزيادة ومسله التتمه
 فيما اذا سمه زياده وفي القسه رقم محمد بن قيس وقال وهبت اوارات ثم جلد بهر
 ففي قياس قول ابي حنيفة ومحمد ثبت الخلاف على يوسف وقبل بالمتفق لا يثبت
 الثاني بعد الايراد فاما الاختلاف فيه حال قيام المهر والاصح انه يختلف وعلى عيسى الاميه
 الكراسي وابولحامد لا يثبت الثاني انتهى **قلت** وفي الظاهر في التحديدات
 قيام النكاح حكاه الخلاف عن جواهر زياده على عكس هذا ثم قال بعضهم ذكر الخلاف على
 عكس هذا المعنى كما هو في القسه ثم قال قال بعضنا المتأخر عندنا لان لا يملك الاثاف
 الثانيه كانه لا يثبت بر زياده لفظا ولو ثبت الزيادة لم يثبت في النكاح فاذ لم يصح
 لم يصح ما في حفته وفي فتاوى قاضي خان ذكره هذا امر قبل نفسه بلفظ لا يصح ولو قدم
 قبل ذلك ان عطا ما ذكر ان عليه الفين لم يذكر فيه طافا وذكر شمس الاميه اكلوا في انه روي
 عن ابي حنيفة بلزمه المهر الباقي ويكون زياده في المهر واليه اشار شمس الاميه السرخسي في
 شرح النكاح وفي الواقعات امره نزلت لرجل وجئت نفسي على الف درهم فقال قبلت

النكاح على الف درهم النكاح طانه احاب بما خاطبه وزياده فان قالت المرأة قبلت يتفرقا قبلت الفين فعلى
 الزوج القادر ثم لما قبلت الزيادة وان لم تقبل حتى تفوت جاز النكاح على الفين وهذا الجاز ان يكون قولها في
 ومحمد بن علي ان الفين الف وزياده وعلى هذا الفتوى واحاصل ان للصور ثلثه الزيادة بلفظ الزيادة
 ويسوى فيما كان قبل الهبة وبعد النكاح في القول في المجلس شرط الزيادة في الثانية الاقرار بعد الهبة ان
 عليه مهرها كذا وفي مسله ابي الليث الثالثه تجزئ النكاح زياده وهذا الخلاف ولم يتحرر واختار بعض
 المتأخرين وفي مخان والست عار عن محور القول في المسله فتمتها في ثلثه اسات فقلت

١٠٠ **وان وهبت مهر او زاد وذهبا فان قبلت في مجلس تنقير**

١٠٠ **واقتراره من دون لفظ زياده يصح ولعن ان يرها يقتدر**

١٠٠ **وفي صوت التجديد للعقد ثبوت خلافا وبعض قال بختان يسهل**

الضمير في ذهاب الهبة وفي ان قبلت الزوجه وفي تنقير للزيادة وفي ان نواها للزيادة وكذا في بقوله الله

١٠٠ **وان شرط البكر ليس بسقطه من المهر شيئا حيث لا يتكسر**

١٠٠ **فلو زاد مهر المثل قبل سقوطها وما شهدوا سرا هو المهر الجدل**

يجوز ما شرط للمعقول ورنج البكر والعامل والضمير يعود على من في الابق والمأكا والبصير
 يسقط بعد على الشرط اعني من الفحل وزاد الزوج ومهر المثل معقول اول وزاد معقول ثاني والضمير
 ما سقطها للزيادة وما موصوله مبتدأ والعائد محذوف وقدر به وهو ضمير فحل والمهر الجدل واجد خبر
 مبتدأ محذوف ويجوز في قوله عجزك وفي الستين ثلاث سابل **الاولى** من الواقعات تزوج امرأة على انها بكر
 قد دخل بها وجدها غير بكر فالمهر واجب كماله لان البكر لا تنصير مستحقة بالنكاح وذكرها في فتاوى قاضي خان
 عازيا الى ابي القاسم الصغار وفي القسه نحو رقم بخان في الحار من العمدية نقل عن العن مثله عازيا
 الى الشقي ومنها ايضا واقعة القول تزوج امرأة على انها بكر وقد اعطاها المولف فاذا هي غير بكر هل له ان يرجع
 عليها بما زاد على وسان مثلها على ما سأل احوال صدر الاسلام المردوي ومن واقعة خاتمة بخاري
 في مسله لهما ينبغي ان يكون له ذلك **الثانيه** قال في القسه بعد ان رقم من الذي طلب
 المحيط لوتزوجها بآثر مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة وعزاه في العادة الى الفزاييد
 المشوع صاحب المحيط قلله بانه قابل الزيادة كما هو مرعوف وقد فات فلا حيث ما قول به
 وسعني ان يكون له الرجوع فيما زاد وعرضه ما سأل عن مؤايد الظاهرية وقول المولف وسئل
 فقتنى ان يكون ثم قول ارج منه بجالوه ولم يقف على ما ذكره في مسله ما لو اعطاها زياده على المثل

على انها كذا فاذ احيى ثبت فيل يرد الزايد على قياس مختار شائع بخاري فيما اذا اعطاها المال الكثير
 حجة المولى على ان حمزوها حجاز عظيم ولم يأت به رجوع ما زاد على محل مثلهما وكذا في امه خواتم
 وفي الغايب الطهره انه لا يرجع في كلنا الصورتين كذا في الراربه وليست الصور المنصوبه
 لكن على قياسها والله اعلم **الثالث** نقل في التمه عن كتاب الصدق والشهد فيهما
 في السر على يرقعه في العلانية باكثر منها اخذ بالعلانية ومعنى المسئلة اذا اختلفا فاذ
 الزوج الموضع وقالت ما اقربت به في العلانية جاز فالتم هو المسمى في العلانية
 وتكون النقل قول المرأة الا ان قيم الزوج البينة على ما ادعي وان اتفقا على الموضع
 او كان الزوج استمد عليها او على وليها الذي وجهها منه ان المهر من السر والعلانية
 سمع جاز والمهر من السر هذا اذا تزوجها في السر فاذا لم تزوجها في السر لم تكن مواضع
 فيه على شيء ثم تزوجها في العلانية على خلاف جنسية او على اكثر جنسية فان اتفقا على
 على الموضع ففي الاكثر من جنسية المهر من السر وفي خلاف جنسية كهر المثل فان اختلفا
 في المواضع فالتم من العلانية في الزوجين وذكر شيخ الاسلام في كتاب الاكراه اذا تناكح
 في السر بالفتم قال في العلانية بالغير ان استهدا ان ما يظن به وضمري والمهر من السر
 والمهر العلانية وعن ابي يوسف ان الجواب كاجواب في الشك في صحة الاول غير ممكن
 واثبات زيادة الاول غير ممكن بل نقل ذلك القائل انما ذكر زيادة المهر
 في العقد الثاني واذا لم يثبت ما في ضده وهاجج لانه قوله تزوجتك بالف وصدقك القيا
 اخوي تعجبا لتصرفه وحمل على الاخبار عن العقد على وجه محلي الزيادة وكذا جواز ضده في الترخ
 بالتم الاول وكذا في التزوج بخلاف جنس الاول في الحملات تزوجها على مهر في السر ثم تزوجها في
 العلانية باكثر وارادنا الزيادة السمع فان شهدا انها ادواها السمع فلها مهر السر في قولهم جميعا
 وان لم يشهدا فلها مهر العلانية في قول الجنيبة ومحمد وعنه ابي يوسف ان المهر من السر وذكر القيا
 الاسما في شرح مختصر الطحاوي ان عند ابي حنيفة ونجد المهر هو الثاني وروى عن ابي ثوبان
 انه قال المهر من الاول الا انه وضع المسئلة في كتاب السور العلانية وذكر شيخ الاسلام جواهر
 زاده في هذه الصورة ايضا على قول ابي حنيفة واوسف ثبت الزيادة نعم على المهر وعلى قول
 محمد لا يثبت وذكر الباقي اشارة اشبهت الى انه لا يثبت الزيادة وكذا الوطئها رجعا قال احمد
 بكلام حكى عن سوع الاحساس اذا شهدا في بيع العبد على ان الطاهر في التمر الفدرج وفي السر العين

ثم نقاد على الف ما تضمن على قوله الفان وعلى قولها الف ولو كان هذا في السكاح فالتم الف في قولهم
 جميعا واطال الكلام هنا جدا بما حاصله ما تقدمه والنظر الاستعارة بهذا المعامل والله اعلم
وقد اوجبوا بالخلق المهر كله او المثل ان صحت ولا ينشطر
 مسئلة البيت في الهدية وغيرها وهي ان الخلو الصحيح يجب به تمام المهر المسمى وان لم يكن مسمى تمام
 هو المثل قوله ولا ينشطر يعني وان لم يكن الخلو صحيحه فيتم المهر فيجب بضمه بعد الطلاق وسوانع صحة
 الخلو الواجبه الى الزوجين غنة ابتداء من احداهما او مرضهما مرضا يمنع الجماع او يلحق الضرر به وبها
 رمضان والاحرام في اعمرة والجيف والنفس فقد الحقها في بيت تمها للفايد **فقلت**
وعنها ضعف حتى نفاسها **والا فمهر من الصوم من قبل نفطرها**
 وفيه النسبة على ان المفسد للخلوة انما هو نهار رمضان لا ليلة واليه الاشارة بقولي من قبل
 نفطرها يعني ما دام صائما وعلم منه ان القضا والسدور كالنطوع وهو رواية قالوا الصلاة كالصوم
 فرضا ونفلا وهو سوانع مسمى الكي لا يرجع الى نفسها بل لا خير اخر ذكرتها في الشرح لم يفسد اذا كانت
 رتقا او خرسا او عقلا او شعرها يمكن حائما او كان منها ثا لث تكون الخلو فاسدة وذكر المحبوب
 في قولها وعن الواقات الخلو في السجدة والحمام واذ لم يعرفها فكنت عند ساعده وخرجت اذ
 دخل هو عليها ولم يعرفها وهذا الاختار العقبه الى البيت ولذلك ادخلها الى الوساقي مطر بل الجال
 وقد ذكر شيئا من سوانع اخر ليس هذا موضعها والله اعلم
ولو صدقت ان لم يطاق كاله **ولو سخطه الوطى فكله ينكر**
 الوطى او عطفه على البيت المتقدم المتفق حكم صحة الخلو في المهر والصم في كماله للمهر وفي
 بطلان الزوج وفي البيت مثلان من القصة **الاولى** عن علي السدي تزوجها وطلها وقال
 لم لها بها وصدقته ففيله كاله المهر **الثانية** من نور الامة او لصاحب الحيط وقال لو خلاها
 وامكته من نفسها لختلف منه المتأخرون والله اعلم
وان علق التطليق قبل دخوله وخلوها فالنصف لا يتغير
 صمير علق ودخوله للزوج وخلوها المرأة ومثله البيت من القصة والواقات لقول ابي بكر الدول
 بها ان خلوت بك فانت طالق فخل بها حب نصف المهر كاله والله اعلم **قلت** وفي هذه الصورة
 لا يجب عليها العد ذكره الرازي والله اعلم
وان احدا الزوجين ليس بقادر فلم يجز التحليل اذ كان يصغره

استعمل البيت على سبيل المهر والخلق قال في الغنية نا قال للفاخي عبد الجبار صغير
لا تعد على الايلاح نقتل عليه امراته وهي صغيرة بجامع مثلها وظلها حب كال مهر للمريض لقادر
اذ الويشتمى ثم رملته فالاية المكي ونحو الامعة الحارث وقال لخلوة الصبي الذي تحرك الله وشتمى ينبغي
ان يوجب كمال المهر ثم رخص للمحمد وقال بينا كذا المهر وفي السف ذكر لخلوة العاسدة وانها على عشرة حنينا
قال والحادي عشر صغرهما جميعا والباقي عشر صغر احدهما اذ كان لا يمكن بها الجماع قال ولخرج من البيت
اربع مسائل **الاولى** اذ كان طفل لا ينفذ على الجماع والمرأة مثله لا تحب **الثانية** اذ كانت
تقد على الجماع والسلمة بها فاختلافهم قال البعض لا يجب والاكثرون على ناكه كماله **الرابعة**
لو كان كذا في صغره على جماعها كماله اسى **قلت** ما ذكره في الصورة الثالثة يتبع عليه
ان يقال البت انما لم يعد العقد وقد جرت ففوتوه ناكه كمال المهر اذ كان من الاختلاف ثم ما
نقله ليس فيه خلاف انما اختلف في ما سقى والثاني ناكه وكذا انما الحكم ما كان الجماع في السف ثم هل
يكون الحكم كذلك اذ كان عدم العقد لغير الصغر من الكبر او لم ينفذ فيه على نقل وربما توهم لاختلاف الحكم
بتقديمه نقوله اذ كان يصغر وهو الظاهر لثبوت القدره تسلك ذلك والله اعلم
وفي السبب الثاني سكي وعدن **محرمه عقد المخت قالوا وتوثر**
ووقت طلاق ثم تزوج اربع **كذا امة عند الامام بحسب**
وان يكرهها ثم لعقد لعده **فخذتها كالنبايب تسع**
الضمير في قوله لو تزوجت الصغيرة والاهاق والسكي معطوفان على السبب وحلف العاطف احسارا
لاجل الوزن وقوله عند الامام يعني ابا حنيفة بخبر ابي توشى وهو متعلق بتكاح الامة خاصة **وتسعد**
اي بظن والايات شاملة على كراهية الاحكام التي يورثها الخلق وهو عشرة احكام مفسدة منها الاول
وهو كمال المهر سكي كان اوهر للمثل الثاني ثبوت السبب **قلت** قد صرحوا بان من ولدت لستة
اشهر من العقد نسب سبب الولد من الزوج بل قال شمس الامة السرخسي في مبسوطه ولو طلق امراته
لم يدخلها ولم يخل بها ثم جات بولد فقل ستة اشهر لزمه لاننا نيقنا ان الخلق به كان قبل الطلاق
وحمل امرها على الصحة ولجب ما لم يكن فيجعل هذا الولد من الزوج وتبين لنا انه طلقها بعد الدخول
ثم ذكر ما لو جات به لاكثر من ستة اشهر انه لا يلزمه لان الطلاق وقع لا الى العدة فيكون الخصم فيه
في هذه الصورة كان عليه التمسك على السبب وسبب الملة منظومه في كتاب الطلاق الثالثة
وحوب النفقة في العمه والعدن الرابع السكي ما الحاشي العدة سبب السادس محرمه تكاح اختها

مادام

مادامت العدة قائمة **السابع** مراجعة وقت الطلاق في حقها **الثامن** حرمة تكاح اربع سواها
في عدتها **التاسع** حرمة تكاح الامه عليها في مدة العدة عن طلاق ثاني على قياس قول الامام ابي
حنيفة والله لا شأن بقوله عند الامام **قلت** ومن الثالث الى التاسع كله في التحقيق
من فروع وجوب العدة لا من فروع نفوس الخلق وان كان راجعا اليها والله اعلم **العاشر** هو
ما اشتمل عليه البيت الثالث وهو انه اذ اعتقد علمها بعد ذلك والحال انها بكر لم يطأها الذي
اختلفت با خلق صححة فانما يعقد علمها كالعقد على السات حتى لا ينفذ بها في الاذن قال
المصنف والطوسوي لم تنظمه قال فهو من كونه مخرج القدره ويكره اهدي مع شيء ما تقدم
والمسائل من النفس والرجس والغاية شرح القدره للزاهدي **قلت**
لو قال عوض قوله يتكلموا كان اصح واوضح على ان الذي رايته متوقفا في فتاوى الامام الرازي خلاف
هذا فانه قال فان رفع اليك قبل الدخول بها بعد الخلق وتزوج بها وبين زوجها بالعدة تزوج
كالبكار وكذا في المبسوط ولم يذكر فيه خلافا وفي الترجحاته وان دخل بها زوجها ثم وقت
العدة منها فقلت لم يدخل في تزوج كالتزوج بالبكار مع الخلاف بما اذا الت بكارها بالزنا
بي الامام والصاحب **فروع** في الطهره عن ابي القاسم فمن فارق حبيبة نبت عشر
سنتين بعد الخلق وقال لم يدخل بها الحب الى ان تعتد ثلاثة اشهر لحمل الدخول والله اعلم
والمزوجون تحريم بنت لها بها **ولا حرمة الميراث والبعض يذكر**
واحصانه والحل للزوج قبله **واسقاط حق كعبس ما يتقرر**
وجعنها ثم الطلاق بعد لها **لم تقع او لم يقع وهو اجل**
دايان والعسل ليس بواجب **وعنته تبقي وليس بفسد**
وهو كافي في الايلاق والخلق **وتبقي العبادات التي ثم تصد**
الضمير في بوجوب الاغتسال وفي لها للدرجة وفي بها الخلق الصحيحة وفي ذكر المحرمه الميراث
واسقاط ما بعد سببا في اعراجه ولما بين في الايات المتقدمه ما تقوم الخلق فيه مقام الوطى قال
وهي شاعروا كمال الغاية **الاول** حرمة السات يعني لا يجرم ساتها على الخلق الصحيح
التي تصادق على عدم الوطى **قلت** وعندى في حريتنا نظر لانهم بالخلق قد اوجوا العدة
والعدة انما شرع لصور الماء واستبراء الرحم لما ان الخلق زعم مقام الوطى وهو الخلق في المحرم في الآية
ولانهم اقبلوا حرمة الزوجه من امه بها وهو غير الامم التي هي زوجته والخلق لا يخلوا

عن مسأله تقبل غالباً وان خلت عن الجماع الا ان يحمل على الخلوة المحرم عن المسبوبة
فنامله والله اعلم. **وقد رآيت ذلك ينقولون لا والله** قال البراري في مسائل الخلوة
وفي حرمة المسبوبة بالخلوة وان خلاها وهو محرم او صاب من رمضان ثم طلقها له ان يتزوج ابنتها
خلافاً للامام الثاني رحمه الله تعالى الى امرئ وانت تعلم ان هذه الخلوة عن صحبة ثم رآيت في الظاهر ما يشهد
حرمه المصاهير بالخلوة عند من خلاها للامام الثاني ولعل هذا محمول على ما تقدم من الخلوة العريضة
والله اعلم وفي خزانة الاكل ان كانت للخلوة فاسدة فان كان الفساد لا يترتب مع التمكن من الوطئ
حقيقته لصوم الغرض وصلاة الغرض والاحكام كان عليها العدة وان كان الفساد لا يترتب
الوطئ حقيقة فان لم يصمد نفها لم يجب عليها وكذا لو طلقها قبل الخلوة وقد رآيت في المحسوس
والمنهك بعد ان رقى لحاسر الناطق قال في نوادر راي يوسف رحمه الله تعالى ادخلها
بها في رمضان او طال الحول لم يلزم له ان يتزوج بابنتها وقال محمد رحمه الله له ان يتزوج بابنتها
قال في الروج لم يجعل وطئاً حتى كان لها نصف المهر ووجه رواه الى يوسف انه جعل وطئاً فمما احتاط
فيه حتى وحيت العدة والحكمة مما احتاط فيها فجعل وطئاً في حق الحرمة كما في حق العدة انتهى
وهذا يظهر ان الحمل الذي حملنا عليه كلف صاحب الظهيرة هو الحق ليس الا وان حمل
رحمه الله يقول ان في هذه الخلوة يجب العدة لان الرقح لم يحصل لها وطئاً ولهذا لا يلزمه
الابيض المهر فقط واما اذا كانت صحبة فيلزمه كل المهر فحصول وطئاً فقياسه اليه عند
محمد ايضا جرياً على مقتضى هذا التعليل ويكون الخلاف خاصاً بهذه الصورة التي يكون الفساد
فما لم يترتب مع التمكن من الوطئ حقيقة وانما اطلب الكلام هنا لما فيه من تحريم الذهب في هذه
المسألة فقد تعينت فيها كثيراً والله اعلم **الثاني** حرمة المبرات وهو انما لا تترتب اذامات
وفي العدة قال في الجمع والتفريق انها تترتب اذامات وداعا على عدم الدخول بعد الخلوة قال
والله الاشارة لقوله والبعض يري كقولنا **الذي في التلهم من الحكم خلاف هذا**
فان قوله وحرمة المبرات معطوف على ولزم وجوباً بحرم ست لها في نصير المعنى ولا يجب
حرمة المبرات سوى البعض يري كذا انها يجب فلا تترتب ومراة ضد ذلك فلو قال
ولا ادرت عندها وعن البعض كذا لو لم يوفى بمقصوده والله اعلم **الثالث** الاخصا
يعني لا يبصر بالكلية محصناً وهو ان لم يلم خصاً به دونها فهو ساكت عن موب الاخصان لها ذلك
والذي يظن انهما لا فرق بينهما في الحكم فلم ائت على نقل في صحيحه ولله اعلم **الرابع** الاخذ

لم يطلها ثلاثاً **الخامس** لا يسقط حقها من جس نفسها عن الزوج حتى تقبض المهر المتعار
التجدي والمصلحة في عجز البيت الثاني ولو قال لا يبقرب لكان احسن واستقامت مرسوخة عمل
الابتداء وما يتقرر حيزه وليس معطوف على ما تقدم وجعلها معطوف عليه وهو الحق
السادس لا يزوجها في العدة **السابع** لو طلقها في العدة فقد قبل لا يقع وقيل يقع
وهو الاقرب الى الصواب كما في المحيط والدخيل اخذاً بالاحتياط واليه الاشارة بقوله
فروا جدد وصرح البراري بالله المختار وهذا الطلاق بائن ليس يرجع في ذكره شيخ الاسلام في شرح
كتاب الطلاق واليه اشارة بقوله ودالياً **الثامن** عدم وجوب الغسل **الثاني عشر** ان العبادات
ومن بعناه عند مصى النية والله لا يسقطها **الثاني عشر** عدم وجوب الكهارة عليه
لو كانت في رمضان **الحادي عشر** لا تكون فيما في الميلا ولا يجب في عييدها ولا يعتد بها
حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يطئ يقع الطلاق اليان **الثاني عشر** ان العبادات
التي تقصد رعي الزوج في الخلوة اذا كانت ما يتصل بالجماع لا يتصل وتكون صحيحة كالجماع والمص
والاعتكاف
فصل في كتاب الرضاع
الرضاع لغة مص اللبن من الثدي ويحوز فيه كسر الراء وهو من باب علم وهو غريب
في لغة نجد وشرعاً مص شخص مخصوص هو الطفل من ثدي شخص هو ثدي الاممية
في وقت مخصوص على حسب ما اختلف فيه ومنه سببته بالنكاح ظاهرة ولد لا عطفه
عليه وامره باختصاصه باحكام لا مشاركة فيها للنكاح والله اعلم
اداء عدم الرضاع فالام تجبر او الما لم طفل ابو هو ينذر
اولاً المال معطوف على عدم اي او عدم المال من طفل اواب وقد استعمل المستعمل للثمن
لغيره اهم فيها على الرضاع ولدها من البدائع **الاولى** اذا عدم الرضاع ويصدق بصورتين
الاولى كما يرضع من غير امه ذكر الحام في شرح ابي العباس ان الرضاع واجب على الام دية
ولم يكره ولجأ من حيث الحكم ثم قال ذكر عن الحسن في نكاح المرأة على ارضاع ولدها ان كانت
عند زوجهها ولا يباخذ منهم ذكر عن الحسن في نكاح ان يجبر امرأته على ارضاع ولدها منه ولا
يأخذ بهذا قال وان كان الولد لا يأخذ من غير امه ذكر عن العباس ان الام تجبر على ارضاع ان لم تكن
للمص ولللب ما كذا ذكر في شرح الحجة الكول في اهل وفيه الروايات عن اصحابنا انها لا تجبر وروى عن
ابن حنيفة وابن يونس في الروايات انها تجبر وذكر في شرح الرعي وقال انها تجبر مطلقاً وفي فتاوى

البراري. **ا**تقان ترضع وهي مكحلة او مبانة لا يجبر اخذ الولد ندي غير هالما. وذكر شمس الدين
 الخسي اذ لم يلحق ندي غير لهم تجر لهم على الارض وهو الصحيح لا باذات يسار اللبن وهو المأثور عن
 الضحاك وفي فتاوى فاضل خان وقال شمس الدين الخسي مجبر ولم يذكر فيه خلافا وعلمه الفتوى وهذا
 هو المراد من قول الحسام الشهيد مطلقا والله اعلم **الثاني** ان يكون في البلد من يرضع الطفل
 مثل المولود لظاهر الرواية عدم الجبار. ورواية النوادر الجبار واليه مال القدوري والشرعي
 رحمه الله تعالى والمسلمة في الكافي **الثالث** في شرح ادب العضاع عن الضحاك اذ المكن للصبي او
 الاب مال الجبرت الامر على الارض وهو الصحيح لا باذات يسار في اللبن قال وهذا قياس ما ذكرنا ان الاب
 اذا غاب وليس له مال وترك امرأة وجعرا ولها ما تجبر على الاتفاق على ان يرضع لها نفقة الرضاع حتى
 اذا اليسر رجعت عليه لعود ذلك لانها اصبحت كالمال في النفقة استقر وفي فتاوى فاضل خان انها تجبر
 على الارض عند الكل قال واشرف بقولي ويندر الى اختلاف الرواية ان هذه الرواية منسوبة
 الى النوادر **قلت** ولم يظهر في الاشارة مع اختلاف الرواية انها هي في صورة المسئلة الا ان
 الثانية التي ظاهرها ان يكون متعلقا بها مع انه خارج عن الاشارة الى الراجح من الروايتين على
 تقدير التسليم ولان الاحصاء الثانية هو الصحيح وحصل ذلك جعلت هكذا **سوى الام لا ينصح بحجبه وفي فقره مع والذ المحرور**
 فصرح بحجبه الام وفقره للولد للمدلول عليه بذكر النظم والحكم وللإشارة وبما لا يحيا بالحر
 الى انه الصحيح وفي طر عن الام يصدق بالصوتين المذكورتين اتفاقا ولو جاز ذلك في بيتين كان اوضح
 قلت وما على مقال **وله يرضع من غير ام فحجبه اصح كما لو غيرها ينقض ذلك**
وذكر في ما بين اختلاف النظم كواله في الفقر لكل تشدد
اي تفتر على الارض في قول الكل كما اشار اليه فاضل خان والله اعلم والمصنف قاس غير الام
 عليها اذا عدم فربضعه سواها لئلا يؤدي الى هلاكه معها ونفسه وقد نقل الرازي عن محمد
 اسحق بن الحسن ثرا فلما انقضت المدة ابت ارضاعه وهو لا يأخذ لبن غيره حتى على ابتاء الجبان
 بالرضاع **ومن قال دي في اخي** **محل له لو قال اخطات احد**
 استعملت على مسئلة مذكون في كتابي لكتبت ثلثاها في الرجوع الرجل اذا قال هذه المرأة ابني
 او ابنتي او ابنتي ثم اراد ان يرجعها بعد ذلك لادعت اخطات او نسيت وصدقته المرأة فما

مصدقان ولان تزوجها وهذا استحسان واذا اقرت المرأة بنظر ذلك وانكر الرجل ثم ادعت
 الملة نفسها وقال اخطات ثم تزوجها بالنكاح جاز وكذا لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها ولو قال بعد النكاح
 قد اقرت قبل النكاح انك اخي وقد قلت انما اقرت به حق حين اقرت بذلك وقد وقع النكاح فلهذا
 فانه لا فرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما وان اقر الرجل ان هذه اخته من الرضاع
 وتنت على ذلك واسد عليه شهودا ثم تزوجها ولم يعلم المرأة بذلك ثم جات منه الحجة بعد النكاح ففرق بينهما
 ولو اقرت لك جميعا ثم ادعت انفسهما وقال اخطانا ثم تزوجها فان النكاح جاز وكذا في النسب ليس يلزم
 من ذلك الامانة عليه ثم علمه ثم قال انه لو قال ذلك بعد النكاح او هيما الفرو استحسانا ولو ثبت على
 هذا المطلق وقال هو حق كانت فرق ولا ينفعه الحجة بعد ذلك ثم ذكر حمله ان مثل هذا القول انما
 يوجب الفقرة بشرط الثبات عليه فاذا قال ادعت فقد انعدم ما هو شرطه ولا يوجب الفقرة
 واذا قال بعد اقراره هو حق كانت فقد وجد الشرط ونبت الحكم ولا ينفعه الحجة بعد ذلك انتهى
 ملخصا وقد عسر بعضهم بالاصرار على ذلك وبعضهم اعتبر المسهاد ثبانا او قبال التمسك بالحكم
 وقد نشر الساب صاحب المعاديه ان يقول هو حق كانت **قلت** وكذلك فرع التمسك بالحكم
 ثم ذكر في الحديث ما حاصله انه لو قال ذلك لمحموله النسب ثم قال ادعت ولم يجر صدق
 ولو كانت زوجته ثم قال هي بنتي وثبت على ذلك واصله ومثلهما لو كذبته فرق بينهما ان صدقته
 بعد ذلك ثبت النسب اما فلا اما لو كانت معروفة النسب فلا ولو اصر على ذلك وثبت عليه
 وكذا لو كانت محمولة النسب ومثلهما لا يولد مثله وكان الرضاع بينهما مسحولا ولو قال في
 امي وله ام معروفة لا يفرق بينهما وقد رفع الى سوال هذه المسئلة في سنة ثمان وكان رد مكنت عليه
 بما فيه مقتضى هذه المسئلة وقد اقرت في محو كراشه وحاصل ما فيه ما ذكرته هنا والله اعلم
 ثم انه وقع في المسئلة المذكورة عقود محال عن دحضت في اخر مجلس عقد فيها في بيت القضاة شرف
 دسعي بنك امر دوا دكر اعلمه ايضا ودارها سي دسعي كنفه بالرباد المصير حيدر
 في القضاء شمس الدين المشتاطي انقاه الله تعالى تحت طويل وهو يقول ان التكرار يقوم مقام
 الثبات المعتمد على ذكره فاما النوع ذلك عليه واطلب منه النقل فلم يحضره ذلك في المسئلة الى
 ان كتب في اسلوبا يتضمن عبارات علمينا وكتب عليه اهل العصبان التكرار ليس بشرط وانه لا يقوم
 مقام الساب المعتمد بها فتدبراه ولله اعلم **فرو** في الرواية غيرها اذا قال هذا الذي خلاها
 واصرت عليه جاز له ان تزوجها لان الحرمه ليست اهلها والواو به في جميع الوجوه فنظمه فقلت

٥٠ ولوقالت ابي وارضاء مصر في محل له وهو الصحيح **الحشر** رز
 فتقول بضاعه مضمون على التمييز ومصر على الحال وصير محل للقبالة وام للمواعيد ابي وفي وهو المحل
 ومن قال في الملوك محلي فعنقه كافر له بالوطي والفرق **يخسر**
 اعلم انه ذكر في هذا البيت مسلتق من الدرجة ليست احزاب الرضاع لكن لما كان حكمها عا لفا
 كالماتقدم والفرق بها عتق فاذكرها للنبية على ذلك قال في الجزء بعد تقدم ما حاصله
 وهذا بخلاف ما لو قال لملوكه ذكر كان ابي واني هذا ولدي ابي وبنيت فانه يعتق في الحال سواءت على ذلك
 وقال هو حق كما قلت اعلم ثبت وقال او غرت واخطات لا يصدق لكن وقع في عبارة الهداية ولو قال
 هذا يي وشي على ذلك عتق ونسب الشات بانه يعل اخطات او غلطت حكمه بعضهم على انه اثنان في بعضهم
 جعله قبل النسب النسب لا للعتق لان الرجوع عن النسب يصح كاعتق بالنسب لا يثبت لاثباته على دعواه
 لو اكد بنفسه لا يثبت ويعتق سواء كان مثله بولد مثله او لا عند الامام وقال ابو يوسف اذا لم يولد مثله
 مثله لا يعتق عليه لكنه في ثبوت النسب معتبر اتفاقا وذكر الوفا ان ابي واني هو على الخلاف ولو قال الصغير
 هذا جدي قبل على الخلاف وقيل لا يعتق به لا موجب لهذا الكلام الما واسطة وهو الاب وهو غير
 مائة في كلامه فيبعد رجعه عما ذكره الموجب خلاف النبوة والابو كان لها موجب في الملوك يعرفه ولو
 قال ابي يعتق في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة يعتق ولو قال لعبد هذا ابي قبل على الخلاف
 وقيل لا يعتق لاجلها قال اقرح به المصاهر بولده وبغيره ما ذكره اذا اضاف ذلك
 الى ما قبله كالحكم بان قال لا امره كعتق املك قبل كملك بولده وبغيره ما ذكره اذا اضاف ذلك
 في حق المهر كن ان كان قبل الدخول يجب نصف المسمى والامر على هذا الاقرار ليس شرط في التصاهر
 لو اقرح بامرته او شبهة ثم رجع عن ذلك قال كعتق فاعتق لا يصدق فذكر فيما بينه وبينه ان كان كاذبا
 فيما اقرح لم يجرم عليه لانه كذا قبله فيه **قلت** وحده ان القضا للحرمه
 تنفذ ظاهرا وباطنا فكيف يحل له فيما بينه وبين الله نعم يحل له حيث لم ترفع الى الحاكم ولم
 تقض عليه بالحرمه والله اعلم **قال** المؤلف وصاحب الرجوع لم يذكر الفرق والفرق
 بعد ابي **قلت** والتعمير ظاهر الدلالة على المراد منه يظهر ذلك للكتاب
 لانه غير معروف بالمقصود لما فيه الخلاف لان كون نظم قول الامام خاصة ولحق وجه
 التشبيه في قوله كاقاراه الى اخره وقد ذكر المؤلف فرقا في المسئلة الاولى وهو تشويق الدع
 الى العتق وذكر اهة الطلاق لان ذلك عند باب اليه وهو كره المساجات اليه في قال وليس يقوى

والظاهر ان الرضاع ما يخفى على الناقل **قلت** والفرق المذكور في كتب علماء اجماعهم الله تعالى قال
 في المبسوط في الفرق في المسئلة الاولى ان اقراره في العبد له موجب في ملكه وهو ذوال الملك وهذا
 اقرار بحرمه المحل فلا يظهر في ملكه وعبد ميمر عن ذلك عا لفا مختلف النسب والفرق لا يصدق
 الاشتباه بهما فيعتبر رجوعه هناك لاعتنا والفرق في المسئلة الثانية ان اقراره به يملك لنفسه
 لانه اقر على نفسه بفعل صدر منه موجب للحرمه وليس محل للاشتباه بخلاف ذلك والله اعلم
بما راج خالك عم وان ثراه وناقله منه **الرواج** **يخسر**
ولفتان اوبت وجه خلك ومن نسب صرف **فما يشور**
 بما راج مضاف ومضاف اليه وعم خال وناقله عطف على المضاف اليه ولخت حين عطف
 على امر المضاف والصبر مع نسبة الرضاع وفي انشؤا للاخ والحال والعم وبام يتعلق ومنه يمكن ان
 يتعلق بالمضاف والمضاف اليه او بهما في كل واحد كاسياني والبيان شتان على المسائل التي يمكن
 ان تصور حل المكاح فيها من الرضاع ولو كانت نسبيا صرا لم يتصور هذا ذلك وهي صورته من
 الهداية والغاية وقيل في خان **الاول** من الهداية ام اخيه واخته من الرضاع يمكن حل زواجهما
 ولا يمكن من النسب المرفق لانهما امه او موطوءة ابية وهاتان صورتان **الثانية** من الغاية
 ام خاله وخالته رضعا ولا يمكن ذلك من النسب لانهما اما جدته او موطوءة جد وهاتان
 ثنتان ايضا **الثالثة** منها ايضا او عمه او عمتة رضعا ولا يمكن نسبتهما كما قبلنا وهاتان
 ايضا **الرابعة** ذكرها ابن دقيق العيد من الشافعية ام باقلته وهي ام ولد ذكره كان
 اواخي ولا يمكن نسبتهما اما ابنته او حطلة ابنة **الخامسة** من الهداية اخت ابنة او بنته وهي
 تصور في النسب ايضا صور مادن وهي امه بين شذوكتات بولد فادعاه كل منهما عويها
 ولو كان لاحدهما ثبت مرغها صار للشريك الاخر ان شذوحتا وهي اخت ولله نسبها وقد
 نظمها المؤلف اخرا في قوله **بيان**
 ما علما امر الحاكم والادبا من ذات زوج لفتا لابنه نسبيا
 رد للحواب مكن ذابطة فطنا احيا العلوم بما املق كتبها
وقد ايجت منها من نظم
 هذا ابنة من فناء كان يشكره فيها ولا وكل يدعي النسب
 ثبتت ذا حرجا ما ذال شكها في ذهاب سواك كمد غريبا

ولا تصور ذلك شيئا لأنها إمامة أو أمارة فهدت صور تبلغ باعتبار الذكورة والأيام
إلى اثني عشر مسلة ثم إن المؤلف قال إن جعلت الجور الذي هو من الرضاع متعلقا بالمضاض في تصور
أن يكون لرجل آخر سبالة أم رضاعا فله أن يترجها وأن جعلته متعلقا بالمضاض إليه في تصور بان
أن يكون لرجل آخر الرضاع قد رضع من أم الرجل ورضع مصنة فليخيه وله أم نسبية فيترجها الرجل
وإن جعلته متعلقا بها فتصور بان يكونا آخرين رضاعا ولا حدهما أم رضاعا لم يرضع الآخر منها فله أن
يترجها ثم أخذ بطردها في جميع الصور وذكر أنها تبلغ نيفا وستين مسلة ليس هذا المختص بموضع
ذكرها ولحال على الأثر في حل بعضها فأحلت في كلها وأضرت عنها قال ويجوز للأمة كل ما يجوز
للرجل ولو كانت مكانة ونقص السب ما يفرج كخرج ما يجوز فيه النكاح مما تقدم من الصور
المختلفة التي ذكر بعضها وأما جاز النكاح في هذه الصور من الرضاع دون النسب لأن الرضاع
أما يجوز باعتبار الحرمة وهي مقضية فيها والله اعلم

ولو كان في طعم فاض غائبا، **ولو لم يمس النار قال المصدر**،
ولو لم يمسها كل كان غلب الكفا، **وعال در المصغات الموشر**،
وأنه ياتي كل من محمد، **وفي حقيقته قد قال ايضا توشر**،

الضمير في كان اللبن وأعرب قوله غالبا حال أي حال كون اللبن غالبا للطعم وبه يعبر فهم
المراد من النظم لأن السناد را إلى أنهم يعلم فلو قال **ولو غلبا طعما فاضا** إلى آخره لكان
أوضح والله أعلم وضربها للنار وعال مبتدأ والوتر الخبر والضمير فيها للحرمة وفي قال محمد
وقد اشتملت الجليات على مسائل متعلق بالحرمة للناس بالرضاع **الأولي** من الهداية لو كان اللبن
غالبا على الطعام لا يوجب الحرمة مطلقا إذ ليس النار على الصحيح عند الإمام وفي الدجوة معني
قول إلى خيفة إذا كان الطعام منزلة الشرب وقبله أن ثبت الحرمة عند إحييفة على كل حال
والسما إلى الشرب فالجواهر زاده هذا إنما يكون على قول الإمام إذا كانت لينة لينة أما إذا جاسوا
ثبت الحرمة وقبله إذا وصل اللبن بغير ذلك فالظاهر وفي كتاب الرضاع للحصاف إذا تردت له خبر في لبنها
حتى يشغ الحنجر اللبن أولت فيه السويق أو النساء أن كان طعم اللبن يوحده فهو رضاع وهذا قول
أبو يوسف ومحمد وقال بعضهم إذا كان اللبن يتقاطر من اللثة ثبت الحرمة عند إحييفة اعتبا
بالقطرة التي تنحل في الصبي فاهما محرم والصحيح عنه ما رآه لا فرق ولا يثبت الحرمة وما اعتبر الغلبة
وهي بطوره لونه أو طعمه أو ريحه وهذا إذا كان في الطعام أما إذا كان في الماء فإنه يضاد إذا كان الماء

معلق

معلقا لأن الاعتدال عند الترتب وقد حصل وكذا في صورة الطعام حتى لو بقي اللبن في الأبا وحده
وشربه حرمة **الثاني** وهي تتمه المسئلة السابقة ولو سها يعني النار وكان غالبا للطعام بان
طعمه أدرأ أو غيره لم يتعلق به التحريم عند الكل والله أشار بقوله كل أي قال كل **الثالث** إذا خلط
لبن الدواء وكان الدواء غالبا لا سعلوه حرمة وأما إذا كان اللبن غالبا حرمة لأن الدواء يقوى على الوصول
تخلف الطعام والغلبة هنا عند محمد مطلقا بغير الدواء اللبن وعند أبي يوسف بتغير الطعام واللون معا ولا يخبر
أحدهما وقال قاضي خان قيل على مذهب أبي حنيفة إذا جعل اللبن في الدواء وخلطه بالماء لا يثبت الحرمة لكل حال
الرابع قال صاحب الهداية إذا خلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما عند أبي يوسف لأن الأقل تابع
للاكثر يعني لكل عليه وعند محمد وفرق بتعلقهما معا لأن لكل أقل كخبر عن أبي حنيفة روايان وأصل
المسئلة في إيمان ولو تساوى أحدهما لا اتفاق ذكر قاضي خان فتقوله وعال در المصغات الموشر وقوله وأنشأ في
كل من بحث متعلق بالمسئلة الرابعة يعني أن ثبت الحرمة في كل المصغات في الغالب لبنها والمغلوب قال
الصفاء أنه لا خلاف مع من يهل العلم لأنه لا يتعلق بحرمة الرضاع من لبن البهيمة بطوره الكراهة وفي مختصر
بالادي وابن قدامة حكى الحرمة عن بعض الثقف وصاحب المبسوط ذكر فيها حكاه عن بعض المحررين مع أبي حنيفة
الخامس لو مضى الصبي اللبن قال في الظهور ظاهر الرواية لا يثبت الحرمة ونقل المؤلف تبين من
وفي المبسوط أنها رواية عنه والظاهر لا شأن بقوله وفي حقيقته قد قال ايضا توشر والله اعلم

وفي الأذن والأطيل ليس بمطراة، **وجانفه قل باتفاق مطر**،

الماذت بآسان المحبة لغة فاشبه بالكارجد المعروفة والضمير في ليس هو ثرا يعود إلى اللبن وقد
اشتمل البيت على ثلاث مسائل **الأولي** إذا خال اللبن في الأذن لا حرمة **الثاني** إذا خال في الأظفار
كذلك **الثالث** إذا خال في الجانفة وزاد في الاختيار الآم لأنه لا يحصل منه تغذية بخلاف الوجود
والسقوط والمسايل في الكافي متفق عليها والله أشاء بقوله قل باتفاق مطر قال وتحتاج بعد من دفعه إلى
الفرق بين هذه والحقنة ثم قال ولا فرق إلا دعواهم لأن المختان يوصل التحريم إلى الأجزاء ما حصل به تغذية
وانتقد ذلك كما ذكر **قلت** وفي شرح الهداية للبراج السسر وعن محمد المختفان والافطار في الأذن يثبت
الحرمة كما يفيد الصور قال والجامع أنه يصل به إلى الجوف وهذا لما ذكره في البيت ونقله عن الكافي
من الاتفاق فندسه له والله اعلم

ولو أدرعت بكم صبيا بد رهاة، **بحرم لا حل إذا ما يد رهاة**،

في البيت مسلمان في المبسوط **الأولي** لو نزل اللبن في رضة بصبيا تعلق به التحريم قال في العلم غلاما

الرواية ضعيفة عن احمد **قلت** نسوا على ان اللبن لا يتصور الا من يتصور منه الولادة وعلى هذا
يلزم في البكران كون الغدة سنا الملوحة حتى لو لم تبلغ لم يتعلق به التحريم وحكمه انه ليس لبنا كما لو نزل اللبن بالحق
لا ينبت من ارضاع يحرم والله اعلم **الثاني** لو نزل الرجل لبن فارضع به صبيا لم يتعلق به التحريم قالوا علم
فيه خلافا لما نقله من كلامه عن الامام لا يسنه لادمية ونقل عن ان قد امد له لو بان حتى وكل لبن
لم ينبت به التحريم لانه لم ينسكه امرأة ولا نبت التحريم مع الشك قال المصنف ولم اقف لاحيانا في المتاع على نقل
وسعي ان يوضح بالاحتياط نعم قالوا انه اذا نزل له لبن كان اما ان يكون امرأة فيؤثر التحريم **قلت**
ويمكن ان يزيل البت ويغم اليه مسألة لكنني فيقال

وحرمة اللبن لا الخلع عندها ودر الخلق مقتضى الفقه **حظر**

اي منع الحمل ونقض الحريم وقولنا مقتضى الفقه اشاره الى اني نقول وانه مخرج على قواعد الفقه
ويشتمل ايضا سعوط ونحو ولو كان بعد الموت منها بقطر

الصفير في شها راجع الى الحريم والسعوط للص في الهات ونحو الوجور وهو الصب في المطلق وصير
كان للبن منها المرأة ونقطه مني للحيوان واليت شامل لصور من المسبوط والنهاية **الاول** لو سقط الصبي
لبن المرأة تخلقت به الحريم **الثاني** لو اوجد كذلك **الثالث** والاربعه طلب لبنها لاجلها
وسعوطه بعد موتها واوجريه تخلقت الحريم **الخامس** لو ارضع الصبي ثدي امرأة بعد موتها
تخلقت به الحريم **السادس** لو حلب بعد موتها وسعوطه الى الجارية او اوجريه وقال المصنف
ان مسائل البت ثمانية ولم ينظر ذلك على ان السبعة نوع كلف ويمكن ان ينظم وتلحد شمال
على ما اشتمل عليه هذا البيت والذي قبله فانه ادعى المبالغة في الاحتكاك مع كل مكاهما

وحرمة اللبن لو بعد موتها ونحو سعوط لا يخل بذكر

فيعلم منه لسقوط الحريم بالبن بعد الموت في المرأة من اب اولي والاشارة بنحو سعوط اي الوجور
وان اكرت من ارضعت حبانها فان كان لقم الثدي في ثم ينبت

اي جاز لبن المرضعة ان يتزوج بتلك الصبية مسألة البت من القسمة رقم الفاضي عبد الجبار
وسيف الثاني قال امرأة كانت يوطى ثديها صبية واشهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حتى الغما
ايها ولا يعلم ذلك لان جهتها جاز لانها ان يتزوج بهذه الصبية وفي قواي ولو احيى امرأة اخلت
حلمة ثديها في فم رضيع ولا تدرى اخلت في حلقه ام لا لا يحرم النكاح شكا والله اعلم
ومن في تستغنى بطعم فارضع وقد فطمت **فالبعض ما تاتر**

ارضعت وفطمت مبيان للمفعول ومسألة البيت من الظهور اذ اظم الصبي في مدة الرضاع
فتعود الطعام واكتفى به فارضع بعد ذلك لا ينبت الحريم وفي رواية الحسن عن ابي خنيفة
وفي ظاهر الرواية اذا ارضع في مدة الرضاع ينبت به الحريم على كل حال انتهى وفي قاض خان
وقد اشار الى هذه الرواية في الهداية ايضا وفي كلام الكافي ما يستعمل رواية الحسن انما هي اذا
لم يعود الرضيع الطعام بحيث لا يكتفي به بعد الطعام اما اذا اكتفى فلا ينبت الحريم لانه
لا يغديه ولا يحصل به معنى البت فينبه كذلك وفي مختصر المحيط غير انما في الظاهر الى الخلاف
وانه رواية عن الامام لا يخالف الرواية بعدم اعتبار الطعام في حد الرضاع في المعنى قال
وروي عن ابي خنيفة وابي يوسف ان كان يجري بالطعام لم يكن رضاعا وان كان لا يجري
عن اللبن ان كان اكثر الذي يجري به هو اللبن يكون رضاعا ولا فلا وفي الواقعات ان القوي
على ظاهر الرواية ومدة الرضاع ثلاثون شهرا عند الامام وخو لا عند غيرها وثلاثة عند زفر عليه
السلام واذا اتممت البت المصنف ظمرك انه حال عز ذلك حصل في مدة الرضاع ولا
يلزمه لانه لو حصل بعد هالم يؤثر بالاتفاق فقلت بهذا

ومن يغربل الطعام بعد فطامها مدته ان ترضع قيل **بدر**

فالتمس في مدة الرضاع والاشارة بقيل الى الضعف ويهدى في ذلك الرضاع ولا يؤثر الحريم
ويمكن اصلاح شطريه الاول وفي ذلك ان يقال **ومرضعه يستغنى بالطعام ارضعت**
فيؤخذ من قوله مرضع انه في مدة الرضاع لكن يفتي فيه انه قال للبعض ما تاتر وانما هي رواية ضعيفة عن الامام
وهذا يفسر ان بعضهم قال بذلك ولم ينقله فتامله **تنبيه** الرضاع بعد مدته حرام لانه جز في الامام
به بعض من حرروا على الصحيح نعم لجاز البعض الذي به اذا علم انه يزول به الرمد كذا في الترمذي
والبعض لم يجوز ولشبهه للنادي

ومن استغنى بغير ماء او لبن فلا يجزى فالدر للخل ينبت

اي تنبت الحريم لبن الخمل كلبن الماء والماء في القسمة رقم الفاضي عبد الجبار ارضعت صبيا بماء
ولزوج المصنوع من زوجة اخرى حارت هذه مع عايشه اخمين من الرضاع ولا يجوز جمع بينهما بالخل اذا
ارضعتا لبنه انتهى قال ولا بد من التعيين بلبن الخمل ينقل عن اللبن والمحيط ما حاط ان
للراه اذا اخلت من رجل وارضعت له ماء تنبت لبنها ثم در استغنى بغير ماء فاصبحت صبيا فلولصبي ان يتزوج بماء
هذا الرجل مع هذه المرأة وليس هذا بلبن الخمل وكذلك اذا لم يخل منه نزل الجاهل فانه لبن للمرأة

وفي الظهيرة نحن وفيها طلقها ولها لبن وتزوجت بأخر فجلت منه وأرضعت صبيا
قال أبو حنيفة الرضاع من الأول ما لم يلد من الثاني وعن أبي رومان أن عرف بنزل اللبن
من الحبل الثاني فالرضاع من الثاني وينقطع حكم الأول وفي أخرى إذا جلت من الثاني
ينقطع حكم الأول وطريق معرفة ذلك ما قاله الزيد وسنان اللبن أن كان غليظا فهو من
الأول وإن كان رقيقا من الثاني وعنه أن كان اللبن من الأول غالبا فهو له وإن
كان من الثاني غالبا فهو للثاني وإن استويا فلها وقال محمد الرضاع منها حتى تضع وقد
حكى الخلاف كذلك أن زاد اللبن بالحمل فبأنها عندها وإن الأول عندا خففه
وكونه ابنه بزيادة اللبن مطلقا استل لقول محمد والله أعلم

ولو من رضاع من كاح بشبهة ولو من زنا فالحكم لا يتغير

مسألة هذا البيت من فروع مسلح البيت السابق وهو كون لبن الفحل بشر الحرمه ولو كان
من كاح بشبهة أو زنا قال في القصة رأيا للقاضي عبد الجبار زني بامرأة حرم عليه منها الرضاع
وهي منصوبة في الأصل ثم رجم لبرهان صاحب الحيط وقال مثله والمثله في الخلاصة وفي حكا
والنمابه والظهيره وغيره وإن هذه الحرمه ثابتة كاصوله ومروعه لما علم أن لبن الفحل يورث
الحرمه لوجود البعضيه بين الرائي وبينهم وفي شرح ابن الهمام وفي الخلاصة وكذا ولو لم يخل
من الزنا وأرضعت لبن الرائي حرم على الرائي كما حرم منها النسب علم وذكر الوري أن الحرمه
ثبتت مرجعها خاصة ما لو نشأ النسب محسب شئت من الأب وكذا ذكر السحري وصاحب السباع

ولو شهد العدلان تطليق زوج لها أو به ثم المأدا يتعد

لها منع ثم الزواج ديانة بغير وقال أبو حنيفة يتصور

قال اللام في لها الأول معنى عند والضمير للزوج وفي به للرضاع والبيت مشتمل على مسلتين
من القصة هما الأصل والاولى رقم للأصل فيه قال محمد عدلان امرأة أن زوجها طلقها
ثلاثا وهو محجود ثم ما ما أو غابا فدل أن شهدا عند القاضي لم يسمعها المقام معه وكذا لو شهدا على
الرجاع فيها وهذا **الثاني** فان قدرت على الرمي لم يسمعها أن تعتد وتزوج باخوة لها في
الحكم زوجة الأول قبل القضاء بالف وقدم ثم لم يسمعها الإمامة أو جندى وقال قالوا هذا في البصر
ولها ذلك ديانة وكذلك أن سمعها طلقها ثلاثا محجودا لم يفعل ورددتها القاضي علم لم يسمعها المقام
معه ولم يسمعها أن تزوج بغيره أيضا قال يعني البدع والحاصل أنه على جواب نعم الإمامة أو جندى

ومحمد بن السبي والسيد بن شعاع وأبي حامد والسبي محل لها أن تزوج بزوج آخر فبأنها وبين
الله تعالى وعلى جواب الباقر لا يخل انتهى **قلت** وفي الفتاوى الرجعية إذا خبرها ثقة أن
الزوج طلقها وهو غائب وسمعا أن تعتد وتزوج ولم يقيد بالديانة والله أعلم قال المصنف
وقد نقل في القصة قبل ذلك عن شرح السبي ما صورته طلق امرأة ثلاثا وغاب عنها فلما أن تزوج
بزوج آخر بعد العدة ديانة ونقل عن إخوانه لا يجوز في المذهب الصحيح انتهى **قلت**
أما رقم لشمس الإمامة أو جندى وهو موافق لما تقدم مرعنه والقابل لك المذهب الصحيح الصلا
الرائي ثم رقم بعد لشمس السبي وقال حلف بثلاث فوطن أنه لم يحن وعلمت الحث ووطنت أنها لو خيرة
بشكر اليم فادعاب عنها بسبب الأسباب فلما التحلل ديانة لا قضا قال عمر السبي سالت عنها السيد بن الطاع
فكتب أنه يجوز ثم سالت بعد من فقال لا يجوز والظاهر أنه ما جاز به في امرأة لا وريها وفي فتاوى
قاضي خان قال لا مائة أن وطئت ابنتي فالت طالق فقالت الأمه وطئت بك بها المولى فان المنقول قوله
وان علت المرأة بذلك لا يسمعها المقام معه ولا أن تدعه جامعها وفي الترخاسة وسيل الشيخ الإمام أبو القاسم
عن امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا تقدر أن تمنع نفسها هل يسمعها أن تقبله في الوقت الذي
يريد أن يقربها ولا تقدر على منعها أم لا نقل قال لها أن تقبله وهكذا كان فتوى الشيخ الإمام شيخ الأمام
عطاء بن جرحه والإمام أبي شعاع وكان القاضي الإمام السحري يقول ليس لها أن تقبله وفي المنقطع عليه
الفتوى وفي فتاوى الشيخ الإمام محمد بن الوليد السمرقندي في مناقب أبي حنيفة عن عبد الله المبارك
عن له خيفة أن لها أن تقبله وفي الحجة كمثل للبطر ونسج لها أن تقبلي لها ما لها وتقرب منه
وان لم تقدر رقت له متى علمت أنه يقربها ولكن ينبغي أن تقبله بالدفار وليس لها أن تقبل نفسها
قلت قال في المتن في وان قتلته في الالة لجوعها القضا من ابنتي وفي التسفيه سيئ
عن امرأة حرمت على زوجها ولا يقدر أن يتخلص عنها ولو غاب عنها بحوته ورددته إليها هل يخل في
قبلها بالنسب وغيره ليخلص منها قال لا يخل ويبعد عنها بأي وجه قد روي والله أعلم

فصل من كتاب الطلاق

وهو لغة عبادة عن رفع القيد وهو مصدر طلق والركب يد على الحبل والاحلال
مرطلقت لا شيء والبعير وش عازالة قيد النكاح ورفعته لأنه المانع له من الاستطلاق شرعا
وخبر فيها يصيغة التعجيل لما فيه من إزالة الملك واليه وفي الدابة ونحوها إزالة البد فقط
لوقال كرامة أنت مطلقة بالتحقيق لا يقع عليه ما لم ينو بخلاف التشديد فإنه يقع فيه وإن لم ينو

والخروج الرضا لان ذلك محرم أصلي وهذا طارئة في مقابلة النكاح وهو متأخر عنه وجوده
وضعا لانه التصور بذاته والله اعلم

في تعيين وجوب خبر القبر والشك في الخبر

اشتمل البيت على خبرين في الخبرين في رعدة يوحد سنة وفي واحد الحال وهما في
الحديث المحيط والسف **الاولي** الحضي وهو من نزعت خبيثة وبقيت الله موجوده فيجري منه الى
النساء وهو فعل بمعنى منقول **الثاني** العيص وهو من يصل الى النساء الثبات والابكار
ما هو من عن اي اعتذر لا عتذر ما يمنع من الجماع وقيل كانه يترجي ويعني مينا وشلا ولا يقصد للثبات
وقد يكون ذلك من اوضاع في خلقته او كبر في سنة وهو فصول بمعنى مفعول **الثالث**
الحج واداره الجيوب من باب اطلاق السب وإبان المسبب محاذ وهو الذي ليس له آلة البينة في
الذي نقص فيه الحال **الرابع** الشك في صحة الخبر وكما في شدة ولعدا الف الزاني وهو الذي
اذ لم يزل قبل ان يخاطبها ثم لا تتشكك الله بعد ذلك بحالها **الخامس** المحرم وهو المحرم
الذي اخذ عن النساء بفعل الخبر وسمى في زماننا المعقود ولكن في هو كذا ان الزوج اذا رقت الزوج
الى الحكم وخاصة سب ذلك لعله سنة من يوم الخصومة لتمر عليه الفصول الاربع فيعلم ان
اسماعه اصلي غير معتزضة فان حل اليها ولا فرق بينهما الا في الجوب فانه يعرف بينهما في الحال بطلانها لانه
لا يابى في التأجيل والتم انما تعرف لشوق الخبار ولم يفصل ما فيه التأجيل وغيره وهذا المرفوع يطلق بآينه
عندنا ولو اتفق منه باب القاصي من ابنة وسيد الله بخار عن اهلها لا يوقفه الله اعلم

ليس لها التفرقة في خبر القبر ولا احد الزوجين بالخبر

القصر بها بضم القاف لضرورة الشعر وقد اشتمل البيت على شقين **الاولي** من نفسه بعد ان
يقول بان صاحب المحيط رجل له آلة قصير لا يمكن ادخالها داخل الفرج ليس راحة المطالبة بالتفريق **الثاني**
من البديهة وغيره انه لا اختيار لحد الزوجين عيبا فقدم عن محمد رحمه الله في خبر الزوج في الخبر
والختم والبرء دفعا للفرع عنها وظاهر قوله خبر والبرء اتفاق شيخنا الثلاثة رآه وانه لا خلاف في ذلك
والاولي يجعل النصف الثاني من خبره هكذا **وما خيرا بالقبيل** ويختص من المفعول وهو الخبر
للزوجين والعسر ما في خبره والصم في الزوج اشارة الى انها رواية ضعيفة وهي مذهب محمد

وفي العدة التطلق تلحق بطلانها لما قيل في الما بين **تدبر**
وان علق التطلق روج وبعوه فادرس قبل الخت ليس لعذر

اشتمل البيت على مسألة في بيان الطلاق الواقع في العدة هل يلحق الاول ام لا والمسألة في الكافي
وغيره والحاصل ان الطلاق ان ابقى واللاحق لا يلحق اخر اربعة احوال اما ان يكون ناصرا ومثاله
ان يقول لها انت طالق ثم يقول مثله في العدة وهو لا يلحق او يكون الاول صريحا والثاني ناسا له ان
يقول لها انت طالق ثم في العدة ان يقول لها انت طالق وهذا يلحق ايضا او يكون بعكس ذلك وهذا يلحق
ان ايضا عندنا قال وهذه الصورة استعبدت من اطلاق او يكونا باينين وهذا هو المستثنى مطلقا
فانه لا يلحق واليه اشار بقوله الالب في الما بين بعد ريعي الثاني فلا يلحق الاول حتى لو قال لها بعد
الخلع انت طالق لا يقع الطلاق لا مكان جعله صاوتا في هذا الاخبار فلا حاجة الى جعله ان لانه
اقصا ضروري حتى لو قال غيبته البينة العلة فلو انبغى ليعسر وسب به لحرمة العليم
لانها ليست سائبة في الحكم فمكن جعله حبيبا انشا وهذا حاصل ما ذكر في الكافي وتبعه علم الزبير
وتبعها شيخنا المحقق ان الهام وظاهره انه عرج ولحق لا نقل وحكامه مذهب والذي يظهر ان
سعى لتبليها ان اذ اتعد رجع على الاخبار يكون انشا بيلحق في الزاوية ولو قال للباسه انتك
باخري مع كانه يعط اخبارا ونها قال للباسه انت طالق ما بين تقع اخري ولو قال انت طالق ما بين
لخيار خلاف الاول ولو قال لها انتك تطلقك ما يقع انتي ذلك كانه يعط اخبارا وفي نفسه رقم
لشخص لاية او وحدي وقال طلعا على الف فقلت ثم قال انتها في عدتها انت طالق ثم رقم للنتي
وقال ولو قال لها انت طالق في عدتها انت طالق ما بين تطليقة اخري يقع ثم رقم للحيط وقال قال لمبا نته
ابنتك تطلقك لا تقع ونحو هذا في البدع وقد علم الوجه فيه مما مر وما سياتي وفي العادة ما حاصله
ان تصح الطلاق تلحق اليان لا البيان فلو طلق المختلعة على ال وقوع الطلاق بما لا يعرف من تلاكهم الذي يطبقوا عليه
وقع ما شاء البيان لا يلحق البيان فيلغوا ذكر المال وفي شرح شيخنا انه قد عرف من تلاكهم الذي يطبقوا عليه
ان للدائن البيان الذي يلحق البيان ما هو بلفظ الكفاية لانه هو الذي ليس ظاهرا في الانساني الطلاق
لانه جعلوه مقابل الصريح ولا يقابل البيان الا اذا كان كتابه لان الصريح اعم من البيان لانه ما لا يحتاج الى
شبه ما ساقا في الواقع به او رجعا والكتاب ما يحتاج اليها عناية لا تقع ما في غير الثلاثة العاط التي هي عندني
استبوي رجعك انت واحد الما بين **قلت** وفي المنصوري شرح المسعودي في الراجح المحقق ان
مصور الحسناني والمختلعة تلحقها طلع الطلاق مادامت في العدة والكفاية ايضا تلحقها اذا كانت في
حكم الصريح نحو اعتدي استبوي رجعك وابنته لم تكن والكيانات والبيان لا يلحقها لان الطلاق
انما يقع باصنافه من اثبات مقتضاها ومقتضاها ثبات وهو البينة والحكمة فان كان الطلاق

لكن القاضي لا يصدق فظمت ذلك فقلت

ولو قال حررت للعبد قاصدا به الكذب لم يعتد كذا العبد
ورجح هذا في الدنيا والقضاة ومن قبله في الكل
واوقع كالمظالم في الكل بعضهم وفيه من يصر

والشأن من عدم الوقوع والمراد بالكل الديانة والقضاء لا يعتد بهما ولا يكون ذلك القول
موقعا لعناقه وطلاقه هذا المظالم والمراد بالرفع رفع تأثير الطلاق والعناقه فلا يكون وانما
وقد مرت المسائل مستوفاه مفصلة والله اعلم بالصواب

ومن يدعي استثناء القول قوله وقد قيل لا فتوى فقلت انظر

قال الضمير في قوله ومن يدعي للزوج وقد قيل ليس القول قوله وفي حال كونه فتوى وما
قلت مران القول قوله ظاهر الرواية ثم نقل لليلة عن روضة الناطقي وقاضي خان قال اذا دعت
المرأة طلاقا فقال الزوج كنت قلت لها انك تسمي زوجك في الاستثناء ذكره الامام كمال الدين
الظاهر ان القول قول الزوج وعند المتأخرين لا يقبل قوله الا بيمينه قلت ذكر الامام كمال الدين
السفي عن الشيخ الامام شيخ الاسلام ابي الحسن ان هذا استحسان من المتأخرين وقالوا لا بد من خطا الطاهر
والله اعلم قال ولو قال الزوج طلقك امرؤ قلت ان الله تعالى في ظاهر الرواية القول قول الزوج ولا يقع
الطلاق على قوله لا يقبل وذكر في النوادر خلافا لابي يوسف ومحمد وعلى قول ابي يوسف لا يقبل قول
الزوج ولا يقع الطلاق على قول محمد لا يقبل ويقع الطلاق قال عليه الاعتماد والفتوى لخصا
لا المروج في زمان غلب على الناس النكاح قلت وفي النكاح وفي العز الى يوسف
انه لو قال طلقها ولكن كنت نكاحا لزمه الطلاق ولو قال طلقها ثم استثنى لم يكن مستثنا
في قوله خففه وابي يوسف وهذه الرواية تنس ان ما ذكر في الاصل هو قول محمد وهذا
فيما تقدم ونقل عن ابي ادعت الطلاق وادعي هو الاستثناء طلق ولا يصدق ولو قال
انك اطلقت واستثنى يصدق قضاء انتهى والوجه فيه انه اذا صدقها على الطلاق وادعي
ما منع وقوعه والثاني هو خبرها جميعا ابتداء وخلع فيها عن شيخ الاسلام طاهر الدين العياشي
انه لو قال طلقك واستثنى لا يصدق قضاء ولو قال قلت لها انك طالق واستثنى يصدق قضاء
والوجه ان الاول اقرب باقناع الطلاق ثم دعوى ما يمنع خلاف الثاني فانه حكاه قول القاضي الوقوع
طهره اعلم ثم قال رجل خال امراته وادعي الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هكذا الطلاق سواء كان

ذكر البذل في الخلع فقال الخلعك على كذا فقبلت ثم ادعي الاستثناء وذكر عظام عن انه لا يصدق قضاء
او لم يصدق الخلع جعله واراد باخذ الجور ذكر البذل في الخلع لا يحققه الاخذ وكما لا يصدق قضاء
فيما ذكرنا لا يصدق المرأة قلت وفي النكاح ان الفتوى على قول الشيخين ان ادعي الاستثناء ينعى في
الطلاق صحيح وكذا في الخلع الا اذا ظهر منه ما هو دليل محج الخلع ومثله في العمانية ونقل المصنف عن
مجلس الفتاوى عن روضة الناطقي قال طلقها واستثنى فان القول قوله قضاء وبانه ذكر في الطلاق املا فله
ولو قال قلت انك طلقك فقلت نعم قال ونظر صاحب الفتاوى في قوله لخصا طاهر الفروج بانه يلزم منه ترك الاحتياط
في حال النزاع لكون العدة وبطلان المصنف بان حكم الحاكم بالفرقة ينفذ طاهرا وباطنا اما حكم تبعا للعصمة
لمجرد قوله والزوج يعلم انه كاذب لا يحل له الوطئ قلت وفي المراد به ذكر الاول وحدي بما يرد دعوى
الاستثناء ان ثبت الطلاق باقرار ولو ثبت بالبينة لا يقبل وفيها ادعي الاستثناء او للشرط فالقول قوله ولو
شهدوا انه طلق او خالع بلا استثناء او بانه لم يستثنى فقبل هذه ما يقبل فيه البينة على البينة في المعنى
امر ووجودي بانه عيان عن ضم الشفيعين عقب التكليم الموجب وان قالوا طلق ولم يسمع منه كلمة الخلع والزوج
يدعي الاستثناء والقول قوله لا بد ان قاله ولم يسمعوه كان الشرط سماعه لا سماعهم على عرف في الجامع للصغير
قلت وفي العادة ان الصحيح انه لا يصدق الزوج الاستثناء بخلاف الظاهر وقد مضى لحوال

الناس وشغل اسر الله بحسبه الله بحسبه وبشرنا وكذا الوفاة التي الليلة اذ هم من علم حسبه والله اعلم
ويذكره انقاع الطلاق بلفظه وتبين والفرد المبين وينكر
الضمير في وينكر رواه الكراه في الفرد المبين وقد شمل البيت على ثلاث مسائل في ذكر واحد من النكاح
الطوسي في روضة الناطقي في المأله روايتان الاولى لوطي روضة بلفظه واحد فان يقول انك طالق
الثانية لوطيها يمين بلفظه واحد فان يقول انك طالق بلفظتين الثالثة لوطيها بلفظه
واحد بانه فان ذكر كبره لثلاثة السنة وفي طلاق الاصل خطأ السنة وهي رواية المبسوط ونقل عن فتاوى
الطهرية عن رواية زيادات الزيادات انها لا تنكر والله الخ شاعره بقوله وينكر واعلم ان ذلك
غير حسيث فانه اطلق الادكار على رواية الاصل والمبسوط وهو ظاهر الرواية في مقابل رواية
زيادات الزيادات والراجح والله اعلم جربا على اتباع رواية طاهر الاصول الكرامه الا ان
يكون قصد الاشارة الى ضعفها تكون ما صيغ بمصر والله اعلم فاقبل كتب في ظاهر الرواية
في الاصل والمبسوط والجامعان والزيادات
ومن دخوله تعتد ما تميمها ضعيفا لم ترضه فهو ينقض

مطلب

ضميره للضعيف وهو متعلق مات وهو المطلق وينفرد في مدخوله مجرور بواو رب وجوز رفع
على البند وسوغه الوصف خرج فهو منفرد وهذا البيت مشتمل على جميع امورا اوجبت في طلاق سبي
طلاق انقار كرها الدراجي في سقم **احد** ها ان يكون مدخوله **ثانيها** ان يكون العبد قبل انقباضها
وهو يعلم قوله **ثالثا** ان يكون طلاقا ما بينا يخلو من قوله ومنها وهذا بخلاف الطلاق الرجعي
حيث ترث فيه مطلقا في محته كان ذلك او في مرضه **رابعها** ان يكون المطلق قد وقع في مرضه
الذي مات فيه والله الاشارة بقوله به وبه خرج المحصور ومرة في صف القتال ومرة فانه لو اباها
ثمرة لا ترث لان الغالب فيه الامة ولا يثبت حكم الفار الا عند تعلق حتمها باله واما يتعلق بمرض مخاف
منه الهلاك وما في معناه بان يكون صاحب فراش لا يقوم بخواجه كما بعدد الاحكام وبارز حلالا او قديم
لصل في قصاص او حرم لانه في معنى لمرض لتوقع الهلاك عليه غالبا وقالوا طلقها في المرض ثم برأ منه ثم
مات وهي في العدة خلافا لفر **خامسها** ان لا يكون فيه فعل منها والله اشارة بقوله لم ترضه وهذا
الطلاق حكمه انها ترثه اذا مات وكذا اذا كان مرضا بالشرط المذكور برضا ولو قالت طلقني رجعي
وطلقها ثلاثا تمت كما لم يرز الثلاث لان الحي لا يزيل النكاح ولو علق في مرضه طلاقا ففعل نفسها او فعل
غيرها او حي الوقت فوجد للمعلق به ترثه في الكل فترثه من الحي منها وهو مرض كثر في فعل نفسها ان كان
فعل لها فيه بد لا ترث لانها رضيت بذلك وان كان لا بد لها منه ترثه لانها مضطرة في المباس
وذلك كالاكل والصلاة وكلام الامور فان التعلق في الصفة والفعل في المرض لا يترث لانها اذا كان التعلق
فعل نفسه فانها ترثه مطلقا وقال في ترث في الكل فاما اذا كان فعل نفسها وكان لها منه بد فلا ترث وان
كان لا بد لها منه وكذا عند مجرور وفروعه ترث لانه لما لا يمتنع الفعل للميت فلو قد مات في الصحة وكما عرفت
في الوعد ورثت خلافا لمجد كما في ذلك من اعتبار الشرط المعيشة في الامة **فروع فائدة** لو دام المهر
الكوثر شترت بمات ثم حلت تولد بعد موتة قبل مرثتها ثم قال ابو يوسف ترثت خلافا لما والله اعلم بالصواب
وسقط الابراء بقوب والامام كلحق بالنكاح تقرره
والخالف زاد الصدور والذين بعضهم وغير المسمى الغير في الكل ينكره
اشتمل البيان على ما يدل **الاولي** قال المصنف كل حقوق المتعلقة بالنكاح اي الواجبة عند البراءة
تسقط بالبراءة عند الامام والثاني ودل على الاستمتاع والمهر وقولي الواجبة عند البراءة لانها انما
يتقرر بعد الطلاق شيئا وما لم يجب لا وجب بالسقوط وقولي بالنكاح احتراز عن من حاسب
اخر فانه لا يسقط في ظاهر الرواية **الثانية** ان الحقوق المذكورة تسقط بالحل كما تسقط بالبراءة عند الامام

وهو

وهو المراد لقوله وبخلع زاد الصدور وخالفه ابو يوسف في ذلك ولا يفي كذا قبل صاحبه دعوي في
المهر مقبوضا كان او قبل الدخول او بعده **الثالث** ما رواه ابو الحسن عن اخيه عن ابنه سقط
بالحل الدين ايضا سواء كان لها والله اشارة بقوله والدين بعضهم اي ويسقط به الدين بعضهم والصحيح عدم
سقوطه عنده وهذا كله في المكلف وغيره وفي الظاهر ان الصحيح انه لا يسقط كل الدين عند اخيه
وهو ظاهر الرواية وفي البراءة الخلع والبراءة لا يجبان البراءة عن دين اخر غير دين النكاح في الصحيح قال
وقوله وغير المسمى الغير في الكل ينكر بعضه فيحفظ غير المسمى من كل الحقوق المتعلقة بالنكاح من الدين غير ما ذكر
وهو محمول والتابعي ومالك واجمل الامراء ومنهم ابو يوسف في الخلع ثم ذكر حاصلا تفسيره المبراه والخلع
بما اذا قالت المرأة يا ربني علي كذا فقال يا ربنيك او قالت خالعني على كذا قال خالعك او قال لك الزوج وقالت
قلت ثم اعلم ان المساقط على ظاهر الرواية اما هو المهر والنفقة الماضية اذا كانت مفروضة والحاصل انها اما ان
لا سيما شيئا من الخلع او ميا المهر او بعضه او ماله اخر اما الاول ففيه ثلاث روايات لا يراد عن المهر فباخذ ان لم
يكن مقبوضا قال في البياض وهذا ظاهر جواب ظاهر الرواية بل كل منها عن المهر لا غير ولا يطالب به احد لها الاخر
وهو الصحيح على قول اخيه في حنفية قبل الدخول او بعده مقبوضا كان او لا وفي الاخر عن شيخ الاسلام حواجر زادة انه
ذكر في اول القدر الكافي انه يقع الطلاق ويقع البراءة للزوج عن المهر فان لم يكن عليه مهر عتقها رد ما ساق المهر
لان المال مذكور عرفا مذكور الخلع وهكذا ذكر الامام القاضى في كذا لا يرد على السعدي في شرحه ثم نقل
عن بعض الكتب ان الاخ لا يبرأ الزوج عن المهر بواحد من مائة من ارضه او من ثوبه او من غيره من ثوبه او من غيره من ثوبه
عن مقبوض سقط وان كان مقبوضا رجع عليها بجميعه بالشرط ان كان قبله وكان مقبوضا في القياس رجع عليها
به وبعضه بالشرط والطلاق قبل الدخول وفي الاستحسان بالمقبوض سقط شرط بالشرط ونظر بالطلاق قبل
الدخول ذكره في كذا وان لم يكن مقبوضا ففي القياس سقط كله ويرجع عليها ببعضه من حيث حقها بالشرط واخرج
بالنكاح بليقين قصاصا ويرجع عليها الزايد وفي الاحتسان لا يرجع شي لان المهر اسما مستحق وهو النصف ويجب له
عليها شله بالشرط فليقتل قصاصا الثالث ان ميا عشرة وهو الف فان كان غير مقبوض سقط كله فانه بالشرط
والباقي بالخلع وان كان قبل الدخول وهو مقبوض رجع بتمامه بالشرط وجمابه بالطلاق قبل الدخول وبوالا
يرجع بمحسب لانه عشرة مائة وان لم يكن مقبوضا سقط كله استحسانا عشرة بدل الخلع والنصف بالطلاق
قبل الدخول والباقي حكم الخلع الرابع ان كان بعد الدخول وهو مقبوض فله المسمى له وان كان غير مقبوض
فله المسمى سقط عنه المهر حكم الخلع وان كان قبل الدخول وهو مقبوض فله المسمى سقط عنه المهر حكم الخلع وفي
الدين ذكر ما ذكرنا في الخلع على عشر المهر قول اخيه خيفة وانما لا يسقطان البع ما به في صور المدخول المهر غير

مقبوض كانه لا يسقط الاما سيبا عندنا وجواب الاستحسان على قولها في غير المقبوض في غير الدخوله انه يقط
عنه خمسون ورجوع عليه ما روي في حسين قال في هذا الخبر جنس من المتأهلين على الأصل الذي مر قال ولو بارأى على جميع
موها ولا يصحها فتعذر لكل جواب في الخلق كما يسقط الاما سيبا وعندنا كما جواب في الخلق على قول الخليفة وكذا
ذكر في الخلق على ما قال غير المهر وفي دخوله والمهر غير مقبوضه ان قولها رجعها عليه بالمهر بعد تسليم بدل الخلق
وذكر في اذا كانت غير دخوله وهو مقبوض انه ياخذ بدل الخلق ولا يرجع بنصف المهر سبب الطلاق قبل الله
ثم قال هذا يعني ان ما ذكره جواب الاستحسان فيما اذا خلا المهر على مهرها وفي غير دخوله وهو مقبوض جواب ابو
نجد كانه تعدر عنها عدم المطالبة به والمهر سبب الطلاق قبل الدخول وما ذكره هناك
انه يرجع به بالطلاق قبل الدخول وشار الى ذلك في البستن ذكر الخلاف في الوجه الاخير الرابع ثم ذكر ان
المباراة على المهر على خلاف عندنا والخلق عندنا وعندنا كما الخلق عندنا كما ذكر ان نفقة العدة
ومؤه السكنى لا يسقط الا بالثبوت بالاجماع وقال المصنف ولو شرط البراءة من نفقة الولد الصغير وهي
موتة رضاع صح موتها والا فلا ولا يصح البراءة من السكنى لان شرطها معصية ولو ارادته عن موتها بان
الرضا او سكنت ملكا صح شرطها في الخلق كانه خالف فيها منهم في اللعنة انه لو طلقها بما لا يرضى
المهر الجواب عندنا الجواب في الخلق وروى الحسن عن ابي جعفر انه ان كل واحد منهما براءه عن حقوق النكاح وبه
اخذ الفقيه ابو بكر الحلبي في ظاهر الرواية لا يراويه اخذ عامة المسامح واما اذا كان العقد بلفظ السبع
بالعريه او الفارسية فطلي قولها كالمخلوع وعلى قوله لا يخلو من الخلق وشاع بخاري على انه نوجب براءة كل منهما
عن حقوق النكاح واما سبلة الخلق على الرضاع فذكر فيها ايضا عن سماع عن محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر
ولده وفي حامل يستحق الرق فان ولدت اولى لم يكن في بطنها ولد فانها ردت عنه الرضاع وان ماتت بعد
سنة ردت عنه رضاع سنة ولو شرط انها ان ماتت او ماتت في بطنها ردت عنه الرضاع فانها ردت عنه الرضاع في
رواية بشير عن عتاب قال البواقي في صحيحه شرطها البراءة ما لموت ان شرطها بطل وعلم ان نفقة الرضاع في
قول الخليفة وقال ابو يوسف شرطها في بطنها ولد وفي رواية اخرى ان لم تلد فبطلت براءة وان ولدت جاز
ردتها عن بطنها على الرضا رضاء سنة ولم يسم ذلك وقال هو جاز على سنتين وعلى نفقة عشر سنين بعد
العظام جاز قلت البستن في اجملها قال هذا يجوز في الطلاق قال وعلى هذا الوجه لو شرط كسوته
في المدة جاز نزع كونه مجهولة ثم قرأه العتق سنين في كتاب الطلاق للحسن زاد و زاد ولو
ولدت ميتا يرجع عليها يرجع عليه باجرة الرضاع ونفقة عشر سنين ثم ذكر عن بعض المشايخ ما قد
مرانه لا يصح الا ببيان للمدة قال انه خالف رواية شاع عن محمد بن ابي جعفر قال كذا قال اذا وقع الخلق على

امان

امساك الولد وهو فطير لا يجوز ان ينزله وانه يخالف ما في مجموع النوازل اختلعت من وجهها
على مهرها ونفقة عدتها على ان تمسك ولدا منه سنتين فتقتها فلما مضى عليها ايام ارادت رد الولد
على الزوج اجبرته على امساكه لان الخلق بهذا الشرط ورجع فبطل عليها الوفا بالشرط وان تركته على الزوج
وتوارت فله اخذ نفقة النفقة منها لانها امتنعت على ابعاده بدل الخلق فوجب عليها قيمته ثم ذكر ما لو خلاها على ان
يكون الولد عند الزوج فالحل صح والشرط باطل ثم لا يخفى ان التطهر لم يسن ان لا يردوا الخلق هل هو
على مال او بدون مال وهل المال المهر وبعضه او غيره وقد مر الحكم في الصور مستوفى في قوله في المسمى
الغير في الكل ينكر قد يشعر بالتسمية ان الما للصور الثلاث لكنه لا يشعر بصور ما لو لم يذكر شيئا
والروايات الثلاث التي فيها عن المماز تغيرت بطله وردت عليه بينا انه ساكت عن مذهب النسبة عليه
فقلت **وقد اسقط الاما لك تباري على المال ختم النكاح بقدره**
وخالفه والدين عن رواية وغير المسمى الغير في الكل ينكر
ودون الادراك للمال ناقدا ومهر فقطح ولا شيء يبدل
والبستن الثالث مسائل للروايات الثلاث عن الامام مع التقي الصحيح منها فما اذا امالم بكسر السين
ولو خالعت المال غير شدة يجوز ولم يلزم ولو لم يظطر
والضمير في يظهر الرشد والمال في المبسوط قال واذا بلغت المرأة مفدة فخلعت من زوجها مال
جاز الخلق لان وقوع الطلاق فيه الخلق بعد وجود القبول وقد تحقق القبول منها فكان الزوج عاقلا لا
يقولها الجمل واذا قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ولم يلزمها المال وان حارت محلها لانها الزمت المال
للعوض هو مال ولا منفعة ظاهر لها في ذلك فكان النظر ان يجعل هذا كالصغير وهذا الحكم الاكملت
فان كان الزوج طلقها بطلاق على ذلك المال فهو يملك رجعتها لان وقوع الطلاق باللفظ الصحيح لا يوجب البتة
الا عند وجوب البذل ولا يجب البذل هنا خلاف ما اذا كان بلفظ الخلق فانه يقتضي لفظ الخلق والله اعلم بالصواب
وبالضرب او بالحس عز وفظاها اذا لم يطلقها الى ما يكفر
الضمير في يطلقها الى المراه المظاهرة منها والظهار شرعا تشبه المحلة بكلا المحرمين على التباين وحرمة
الوفاء بدولته وجوب الكفارة وقد اشبه البستن على فرع ذكره في الرخصة المظاهرة اذا لم يطلق او يكفر او
يرفع امره الى العاصي عزه القاضي بالضرب او بالحس لان فعل احدهما وفي الظاهر ذكر الحس فقط **قلت**
وفي النسخة روى همام عن احمد للظاهر ان الكفر وان لم يفعل حسه والله اعلم
ومن طهرت بعض بجم وقيل لا ويعقوب عنه كالمكفر

وبعض التكفير في الباب مطلق له فكيف المظاهر

الضمير في قوله وعنه يعقوب وقد اشتمل البيان على قول في مظاهر المرأة من وجهها مثاله لو
قالت لزوجها انت على كذا في فحش روضة الناطق ثلاثة اقوال وعزي الى الظاهر قولاً في الرخصة
من غير ان يصلح عن الحسن ان يصح ظاهرها وعليها كانه الظاهر وفيها عنه عن غير انه لا يصح ولا يفي عليها وهذا
القول ان اشار اليها بقوله بعض يصح وقيل لا وفيها عنه اعني علياً ذكرت ذلك كما في يوسف فقال حواء ما
الفقه اخطا اعلمها كانه بمنزلة الله اشار الى البيت الاول **قلت** وفي الترخيب وفي
السابع كما يكون المظاهر الامحمة الزوج عند ابي يوسف وفي الخلاصة ومحمد حتى ان امرأة لو قالت
ذلك لزوجها فعلمها كانه وقال الحسن كانه ظاهراً وهذا لما تقدم في الظاهر عن ابي يوسف يلزمها التماس
واطلاق الكان فحمله المصنف على المراد به كانه الظاهر وقال انه الاظهر واليه اشار في العلم بقوله
وكيف المظاهر لان اطلاق التكفير في باب الظاهر عن ابي يوسف يقتضي ان اراده كونه المظاهر لغيره وعندي ان
حمل المطلق في الظاهر على المقيد في الرخصة او في غيره والسياق يقتضيه والعقبة يشهد له كانه مخرجه
المراد من الظاهر ليس المراد كانه ما حلفت على المنع فوجب الكان كانه المباحث وهو الذي يطاوع
التقوى على وعنه في يوسف حرمه الله لكن رأت في التتقي عن ابي يوسف كونه كانه الظاهر ولكن
كانه يمين وان الصحيح انها لا تضر مظاهر بذلك انتهى وقال المصنف ان قوله في حديثه صلى الله عليه
لكانه عليها وانه قول عامه اهل العلم ثم فرع على الاصول بوجوب الكان انها تحت الحنث ان كانت
كانه بمنزلة كانه ظاهراً فان كان تعليقاً بغيره في زوج وان كانت في نكاحه كانه كانه الماهر
يطبق لانه لا يخل لها الغرم على منعه من الجماع والله اعلم بالصواب

ومن ينس الحيف عنها اذا رأت قتله والخلف لومعه ينصر

الضمير في قتله لا يارس والعد تربيته من المراهة نوال النكاح او شبهة قال وفي البيت مسلمان
نسها صاحب الفوائد الى شرح المسحاة **الاولى** ان العدة اذا كانت تحيض فارتفع حيفها فان عدتها تحيض
لا بالتمتع بل بالحل في حد الايسر وكذلك اذا كانت تعد بالتمتع فارتفع حيفها فان عدتها تحيض
وعلمها لستائف العدة يحض **قلت** وفي فتاوى البراري ان ما نحن اخلفوا في الصغرة اذا
طلقت في جوب العدة فانه لم يطقوا لفظ الجوب لعدم الخطا وقال في موضع اخر طلق الصغرة بعد
الدخول اعتدت بثلاثة اشهر يجب لها النفقة قال الامام الرضائي رحمه الله لم ينعى ربه فقهه فكذلك وان كانت
مراقة ولا تنص بالاشهر كمال انما ادات حيل تنفق عليها الى ان يفرغ ربهما والله اعلم قال المصنف واعلم ان هذا

ماذا

اذا كان الحيف في اثناء العدة محرزاً عند اجمع من البذل والمبذل اما لو كانت بعد انقضاء عدتها فلا تنص
لانما يتبين انها كانت فرداً وانما لا تنص فيكون حاصل معنى النظم على هذا من تيسر من الحيف ولكنما اعتد بالاشهر
فتستأنف العدة ثانياً ثم حكي الخلاف في تعدد تيسر الايسر وان المختار فعد من خمس خمس سنة وانه اختيار
المصدر الشهيد وعليه اكثر المشايخ وقال في المنافع وعليه الفتوى **الثانية** المرأة اذا اعتدت بثلاثة اشهر
بعد من الايسر رأت الدم على عادتها فقيهه لاختلاف المشايخ واختيار الاسماء انها تستأنف العدة ولا يطل
النكاح وهو رواية ابن الدقاق وبعضهم قال هو حيف وسطل النكاح وتستأنف العدة ثم قال وكلامه ضا
الدليل يقتضي انه لئان وكذلك حلج الكافي **قلت** وفي البراري وادارات الايسر بعد دماً
ذكر في النوادر انه حيف وهو القهار لان النص يقتضي كونه حيفاً قل لهذا اذا رأت من الحكم الايسر اما
بعد فلا وقال المصنف انما حكم بكونه حيفاً اذا كان سائلاً اما اذا كان بلاً فلا والمتابع على رواية النوادر
اذا كان مارات احمر واسودا واصفا واحضراً لان كونه حيفاً ما بالاجتهاد فلا يطل الحكم الايسر لاعتد
سنة وطرق القضاء ان يدعي احد الزوجين ان النكاح حكم بقاء العدة فلقضي القاضي بحوان وبالقضاء
للعدة بالاشهر ولو رأت قبل تمام العدة بالاشهر وحكم القاضي بان مارات حيف وبالقضاء بالاشهر قد بطل
وان رأت بعد تمام العدة كما يطل فحيفه القاضي لا يطل لان كونه حيفاً في وقت وفي النوادر عند بعض
المتابع لفت والنكاح ولو قضي لحوان النكاح ثم رأت فيكون فاسداً والصحاح حوان النكاح ولا يشترط القضاء
وصحاحها في العدة يحض وقد ذكر في ذلك بعد ان لم تيسر اذا كانت بمدة الشهر فاعتدت بثلاثة اشهر
بعد في نصف سنة وفيه القاضي جاز لا يجهد فيه ويحفظ هذا الكرم وقوة وذكر في موضع اخر
وقال العلامة ان الفتوى على وانه مذهب مالك رحمه الله عنه **قلت** وقد ذكر في الجزء مع ما الى
حيف منهاج الشريعة ونقل ما عن عمر رضي الله عنه قال هذا المأثري حيفها لا يارس النوع **قلت**
فيحطها ليسهل حفظها فنظمها فقلت

فيحطها ليسهل حفظها فنظمها فقلت

ومن ينس الحيف عنها اذا رأت قتله والخلف لومعه ينصر

وفي شرح الرهدي وقد كان بعض اصحابنا واستادنا يقولون انك حرم الله في هذه
عند الضرر من خصوص الامام الزاهد العابد المحقق منشأ النظم في المأثري الحيف حرم الله تعالى
قال في اول الكلام وفي احكام العوار في كل الرأى لاختلاف الشلف ومن بعدهم بقية الاصناف في
التي ارتفع حيفها ثم نقل عن الشيب ومعه بقية الاصناف في التي لم يرتفع حيفها ثم نقل عن
ابن المصنف عن عمر انه تنظر تسعة اشهر فان كان لها حيل بدال والاعتدت بثلاثة اشهر بعد التسعة

وبه اخذ مالك رحمه الله تعالى والله اعلم
وواجب استبراء مولي بطلان الاماء اذا اراد بيعها او تزويجها
اشتمل البيت على مسلم فما قول من الهداية والرجعة واذا اراد الرجل ان يزوجه امرأة انسان وقد كان بطلانها مستحسنا لم يستبرأ بحضه ثم تزوجها كما لو اراد بيعها قال في الصحيحين لهاها في الاستبراء والله مال صحيح القيمة وشبهها الشخيخ للاف البع كانه واجب فيه على المشتري وليس كولويع على الزوج فثبت كالحاجة الى الجاهل على الزوج انتهى ملخصا وكلام صاحب الهداية يستوعب بالوجوب فانه قال لا ان عليه ان تستبرأ بها صيانة لماله وتكره له الشراخ على الاحتياط وعليه كبر المشايخ واليه الاشارة تفقده فذكر قال المصنف وبكلام الدخول يظهر لزوم حمل كلام الهداية على ظاهره اولى **قلت** وفي نوادر المصلي عن لي يوسف الاحتياط انتهى واذا اراد النكاح فالزوج الوطى قبل الاستبراء عند الامام والثاني وقال محمد بطلانها حتى تستبرأ كما في الشراء وفي انها به هذا اذا لم تستبرأ المولى وذكر المحيوي لزوم المشايخ من قال بالاختلاف فان الامام اجاز الوطى من غير استبراء واجب وقال لا احب له الوطى ونقل عن علي الليث انه قال قول محمد اقرب الى الاحتياط وبه اخذ في العلم
ومن ولدت لمصنف حول بفرقة وما دخلت فانقوا من قبل فزودوا
اشتمل البيت على مسلم المخطو والاراي والاستحبابي قال الاستحبابي في طلق رجعة ولم يدخل بها ثم جات بوليه الا في مرتبة اشهر بعد طلق لونه ونزحات لاكثر ذلك لم يلزمه انتهى ومعنى البيت انها ان ولدت المطلقة عز المدخوله سنة اشهر **وقت النكاح** يلزمه خلافه لما في قوله لا يلزمه النسب والله اشار بقوله فانقوا من قبل الى ان ولدت من قبل مضي سنة لست بالفرقة فزودوا والسبب منه وقدر لها الكلام في ما يدل الحق الصحيح من كتاب النكاح وفي البداية وغيرها لو قال لزوجت فلانة فهي طالق فزوجها فجات بولدت سنة اشهر من وقت النكاح يلزمه نسبة خلافه لما في قوله فانقوا من قبل وقتها وانستكمل هذا الفرع لعدم امكان الوطى في هذا العقد لوقوع الطلاق قبله عزه لم يوجب لزوم يشك كالحق واجب ان النسب بحال كالتبانه ما امكن فحمل على انه وجه حاله الحال لم يوافق الاثر ان النكاح بشرط ان تلبس سنة لست من وقت النكاح والله اعلم
ودا طولا والتعليق بالحمل او ذنت بحر من حق ما لم يحض ونظيره
اشتمل البيت على مسلمين من السف الدراجي **الاولي** اذا علو طلاق امراته على جملها طلاقا ثانيا ثم طلقها بحر من عليه لزيطها بعد ذلك حتى تمت ما لم يحض **الثاني** اذا نزلت المرأة لا يقرها زوجها حتى يحضر

لا احتمال علو طلاق الزنا ولا يستحق ما من زرع غيره واليه الاشارة بقوله بحر من حق ما لم يحض ويظهر اي بحر من وطئها وما في البيت من ان لا يحيط الملك الا في خاصه بما اذا علو بينتوها محمل والشعر مطلق فيجب تقييده بذلك فاحتملته فقلت
وتحرم من علقت بالحمل منها بوطي من تزويج الحريم **نظيره**
فدع غيب قال الامام بحر الحايمة الزاهدي في شرح القندوري في ستم تعليق الطلاق بالملك وقد ظفرت برواية عن محمد انه لا يقع وبه كان يعني كبر من ائمة خوادم فاستخرجت منه ونظيره فقلت
وتعليق تطليق ملك محمد جميع من الاشياخ **يقنون يند** والله اعلم
فدع بحر من كثر وقوعه والمختار اليه وهو لو قال الرجل كل امرأة تزوجها لي طالق او قال لزوجته ان تزوجت غيرك فان طالق فزوجته فصولي ولجاز بالفعل لا يقع عليه الطلاق ولو قال كل امرأة تدخل بي بكاحي او تحل في طالق او قال لزوجتي ان حطت في بكاحي ابطت لي امره عرك فان طالق او في طالق هل يجب ففعل الفصول كما ذكرناه امر لا اختلف فيها قال القصرم في التي قبلها سواء وفي بعضه فقال بحث في هذه دون الاولى وقد نظرت ذلك فقلت
من تزوج طالق ليس حاشا بعقد بنفوري وبالفعل **يهر**
من قال من يدخل بكاحي لي بنسب ما بعض بحيث **أظهر**
اي قابل من تزوج وقولي بالفعل يهر اي يسوق لها المهر فعلا لنخرج عنه الجاهن بالقول وهذه المسئلة قد ذكرها العمادي في فصوله فقال
ولو تزوج الإرا طهر عينة ولا يسكن للحضن **البحر**
اشتمل البيت على مسلمين **الاولي** في فاضي خان لو ارادته عن نفقة العدة بعد الطلاق لا يصح المهر ما لو سألته الطلع عليها مع المهر أمنا ولو اخلعت منه طهرها وعلى السكنى مع مهادون السكنى **الثاني**
نقل المصنف عن صاحب الفوائد انه نقل عن ابي بكر الرازي ما صوريته قال الجاهل الذي يعلم ان كان يذهب الى قول الجاهل ان التي تحق الحضانة لا يجب لها اجر المنزل الذي تحضر فيه شمل وكذلك قول مالك ثم قال وكذلك قول ابي الليث وقال اخرون على الصحيح اجر المنزل الذي تحضنه اذا كان له مال فان لم يكن له مال فطريقه على نفقة الصبي وقد حكى ذلك عن الشافعي ولم يجد من رآه قال وفي الحديث نقل هذه العبار بعضها وزاد رايه بخط بحر الائمة البحاري في مختار ايات الحق في الله عز وجل وغيره فاهله امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد على ان كانا جميعا في منزل غير الائمة البحاري

عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار ان عليه السكنى في الحضانة بقوله وما سكن المحض مبتدا
وخبر وقوله والبعض يجبر اي يجبر الاب على الاجرة والمصنف وشيخ الطرسوسي مالا الى قول الامام
ابي بكر الرازي وقال الطرسوسي انه اولى بالاشباع ويحمي الائمة البخاري محمول ما يعرف ويعقبه المصنف
في ذلك بان هذا ليس هو قول اهل العلم لانه تقليد بغير دليل ويستغنى ان يكون الدليل ثم استدل بانه
لا بد ان يكون لها قبل ذلك سكن تاوي اليه فيه الزام اكلم لغريم ويمكن لعصم بان
امه كانت في منزل اسبه قبل الطلاق وفي مد العدة ويحمي الائمة اهل المختار في المذهب
فيستغنى ان يكون عليه الاعتقاد والنظم بغيره لا يكون الا بعد الخلع كما نص على قاضي خان ان
كان نظم ما في قاضي خان ولا وجه تخصيصه بالنظم وان الامور بالنفقة مثل لغيرها القاصي لا
يصح وهذا مشهور في كل المذهب فظاهر ان عدم لزوم اجرة السكن كحاضنة الصبي والذي
عندي خلافه في الخلاصة قال هشام سالت محمدا عن النفقة قال هي الطعام والكسوة ونحو ذلك
فقلت **وابرأت من الاتفاق من قبل فوضه فيلحق وسكن المحض بلزواظ**
فذكرت حكم البراءة من النفقة الغير مفروضه مطلقا ومرت على ان الاطراف لزوم اجرة سكن الحضانة
مع الاشارة بالمعهوم الى القول الاخير والله اعلم **فزع** ذكره في خان في اجاب
النفقة امرأة قالت لزوجها انت بريء نفقتي ابدا ما كنت ادا شك ان لم يكن القاضي فرض على
النفقة كانت البراءة باطلا لانها ابرأته قبل الوجب وان كان القاضي فرض عليه النفقة لكل
شركذ افعالت ذلك تحت البراءة غير نفقة ولحد الذي ولو ابرأته بعد نفقة تحت البراءة
بشيء دون ما يقع كالواجب وله كل شيء بكذا او كل سنة بكذا فمضى بغير لشرا وبعض السنة تحت
البراءة عن الشهر الاول والسنة الاولى فطمت بتدني بيتي فقلت
فابرات من الاتفاق ما كان زوجهما وليوطيها فصار تحت تد
بصح في يوم ونه وبعد ما مضت لشريها ولو قبل تد
فقولي لقد رالضمة فيه للنفقة وفي صح البراءة وفيها الاشهر وهو معطوف على صحيح الراء
في يوم ونه ولو كانت قبل التقدير يهدد ولكن راي في الزاوية وان قالت ابرأته عن نفقة سنة
لا يبرأ الا في الشهر الاول كما اذا جردته سنة وابرا عن اخر السنة لا يصح الا عن الشهر الاول والله اعلم
ومن نطق تزوجهما ليس ببطلا حضانها والانس نفقته
من لم تطق مبتدا تزوجهما مبتدا اخر وليس ببطلا خبر ان المختار الاول وحضانها محمول

مبطلا والانس ضد النفقة ويعقوب مبتدا وينظر في موضع الخبر والانس مفعول مقدم
والمثل في النفقة قال بعد من رقم لحي الائمة البخاري في غالب ظني الصغر اذ لم تكن مشتهرة
وعبر ذلك المظهر بعد رطاقة الوطى وعندي فيه وقفة ولها زوج لا يسقط عدم حق
الامر وحضانها ما دامت لا تصلح للرجاء الا في رواية عن ابي يوسف اذا كانت تصلح للاستب
بها انتهى وهو المشار اليه بقوله والانس يعقوب ينظر اي ينظر الى صلاحيتها للاستبنا
قال المصنف الطاهر لانه لا يسقط حق الامر من الحضانة بزواج الصغر كالامر والحج
..... والى ذلك اشرت بقولي
حضانتها دون لفظ الامر ليكون اعم وفي الجامع الصغير وسوى الامر والحج احق بالصغر
حتى تستغنى يعني اذا كانت الحاضنة غير الامر والحج كالعلة والحالة ما لها لاراعها حتى
تتغنى بان ما كل حدها وتبليس وحدها ولا يبقى عندهم اكثر من ذلك هل تدفع الى الاب او الزوج
بشيء لم يكون كما تقدم لربنا تحت حد التمسك الى الزوج والى الاب والظاهر انه مراد ابو
برواية الاستبنا مع ان الظاهر في حد الشهور عدم التقيد بالسنتين فكم مضى عبد الله
تتمى وهي بنت ست وكتم رقيقة ذمية لكونها شترى وهي بنت اثني عشر سنة وفي هذا
اشعار بما قدمته من عدم الملازمة بين الاستبنا وطاقة الوطى فلو جعل المصنف الاول كذا
وتزوج من لم تنهي ليس بقطا اكان اولى لموافقة عبان المتاح على انهما قصدا من
تعم الحضانة تحت بطنه بالاسرة في الكلام الذي لحضناه في كلام المنقول في الجامع الصغير
اختصاص كماله بالامر والحج فحتاج الى عبارة في ذلك فقلت
ولم يبلغ عقد حضانة من لم ينهي والانس يعقوب ينظر فاما والانس
وتنفق ام وهي ولجدها سوان حتى اذا ما اليسر الاب بحسن
ما زايه بعد اذ الشريعة قياسا وضمة بخير الاب وسلم اليه انه اذا اجتمع
للصغير ام وجد موسر وان معسر فان الامر تقدم بالنفقة كلها وليس على الجد منها شيء
اذا اليسر الاب رجعت عليه واليه الاشارة بقوله بخير اي بخير الام ما نفقته
في الخبر وسوى من الصح والفاسد وفي النفس رفق المحيط وقال الامر اولى بالتكليف من
الاقرار حتى لو كان الاب معسرا او لاه وابو الام موسرا تؤمر الام بالاتفاق لتزوجهما
الاب دون الجد ثم رقم للمحدث وقال الاخت اولى من الام بالتكليف لانها اقرب الى الاب

ثم روي في اول الباب شرح الطحاوي وقال له عم وجد اسماء مؤسسان فنقلته على اب الامام كان الميراث
للعم ثم روي في اخر الامم البخاري وقال ولو كان له امر وعم مؤسسان فلي امر وفيه اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب
اذا كان له امر وعم مؤسسان فالنقطة عليها اثلاثا فلو جعل الامر اقوى من العم وحل في الملة المتقدمة ابو الال
اقرب من العم وازم منه لكون النقطة على اب الام مع العم ومع هذا وجهها على العم ويتفرع من هذه الجملة
فرع اشكل الجواب فيه وهو اذا كان امر وعم واب الامر مؤسرا لم يحتمل لزج على الام لا غير لان اب الامر لما
كان ولي العم والام او لي اب الامر كانت الام او لي العم كمن روي جواب الكتاب وتحمل لكون علي الام والعم
اثلاثا انتهى **قلت** وفي شرح الهداية في مسألة الام والجد ان النقطة عليها على قدر ميراثها
في ظاهر المذهب وروي الحسن عن حنيفة بن ابي حمزة عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
اب قطيب التميمي عن العم فعلى العم ثلثا فنقطة وعلى الام الثلث اذا كان مؤسرا ويكون جيبا على الاب
يرجع ان كان له امر الجاهل قال القاضي هذا اذا كانت الغيبة منقطعة والله اعلم بالصواب انتهى

وقد قيل بالتطبيق تسقط وانتفاء عدتها كالتمايز

الضمير في تسقط للنقطة والمراد المقروض المنكسر وسواء كانت بغرض الفاضل او غيرها
اشار الى ذلك الخفاف وفي البيت مسایل **الاولى** النقطة الموضوعة اذا اكسر على الزوج منها
شيء تسقط بالطلاق قال القاضي ابو علي السفي انه جيد رواه في السقوط وذكر الباقى انه قد
يحد ولا ريب عن يوسف وذكرها ثمن الامة الحلو في غرض الخفاف انها تسقط اذا اطلقها او اياها
وقيل باي حال من بعضهم لا تسقط وهذا كله في فتاوى قاضي خان وهو له وقد قيل اشار الى ان في
المسألة عدل ولكن بغيره انه ارجح وليس كذلك **الثانية** نقل باي حال عن ثمن الامة الحلو في
في بقية العدة للمرضى انها اذا انقضت العدة قبل الفرض وقيل عن بعضهم عدم السقوط
الثالثة اذا مات احد من تسقط ولا يرجع بها في التركة ولا يطالب بها الورثة وهذا
ما اتفق دكره ما في خان قال ولو كانت استدان فانقضت او لم تستدز فانقضت لم يرجع
في مال الزوج ولا يرجع ورثتها لان النقطة المقضى بها تسقط بموت احد من الزوجين والموت والحاصل
انها تسقط بالموت قول واحد عن اللاحقات وفي التطبيق وانتفاء العدة لكلا وان اشرت
بقولي في المتن وقد قيل بسبب الخلاف فيه انتهى **قلت** حسن يمكن لبعض نقل
يقضي لغير القول بالسقوط في المتن مرجوح والمذهب خلاف ذلك قال في الراريد فطر القاضي لها
النقطة او صالح معها ومضت لادن لم تسقط وان تسقط كانه بالطلاق تسقط بالاختلاف

والبقية احمد انه ذكر فيه الخلاف من الباقي وجد ولزجها بالاستدانة ويات في السقوط روايتان والاصح
عدم السقوط والمصنف لعلم يقف على الروايتين فذكر انه ينبغي ان يكون الجواب على التمسك بجمع فيما
اذا امرها للقاضي بالاستدانة لا من غير هذه الصوة واستند في ذلك الى ما في شرح ادب القاضي بعد
هذا وكذا لو كان الزوج هو الذي صالحها من النقطة على شيء معلوم وقضى لها ذلك ثم طاب بها فلي
بدلين او غيره فانها ترجع عليه بنقطة ما مضى مادام حيا لان لها ولاية على نفسها فصار انفاها بمنزلة قضاء القضاة
فان مات الزوج لم يرض لها القاضي النقطة ما مضى ولم يكن اعطاها شيئا من النقطة وقد كانت استدانته فليقتل
الى غيرها قد مناه وفي شرح شمس الهداية الصحيح عدم السقوط اذا امر بالاستدانة في الموت والطلاق والله
ثم قال في الراريد والمقنع اذا لم يخذ ولم يعط الزوج لها النقطة المفروضة حتى مضت العدة قال الامام
الحلو في المختار عدم السقوط ولا يخفى لغير النظر في المقتضى ان في المراتب النقطة المفروضة مع ما تقدم فيه
من العقد بسبب الرجوع في المسائل غيرت البيت وصحته ذلك نقلت

وسقط مفرضا طلاق كونه لا مح ولا ان عده تضر انصرا

فقولنا ارجع الى المشبه ان المشبه به متفق عليه ويغير ذلك القول المقابل للاصح كما فيهم قولنا
انصر ما قبله في مضي المدة والله اعلم **فرض عيب** من البراءة لجبت نظره تحيل المفاد قال
قال بعض المتأخرين اذا لم يكن الله الصغير مشبهاه في حق المرأة لا لجل الاول نقلت

ودو صغر لا تستحق له فوطيه تحيلها البعض ينكر

والله اعلم

فصل في كتاب 4 العتاق والمكاتب والولاء

العتاق والعتق لغة عتق عن القيد يقال عتق الفسخ اذا قوي وطارد عن ذكره ولذلك سميت الكوثر
من الطير عتاقا وهو اسم من عتق ويعدى اليه العتق ولا يقع راعيه كذا ما قال في
المفعول منه معتق وقيل يقال عتق من خط الرق ويطلق على الكرم والعقد وشرا عتاق عن قوة حكمه
يظهر في الادبي بها بصر اهل الشهادات والوكالات فادرا على المصنف في المعاصر وعلى دفع تصرف
المعاصر عن نفسه لروا صعب حكمي وهو الرق والكتابة شرعا عقد من العتق والموالي
يلفظ الكتابة او ما في معناها من كل وجه والوكلاء شامل لوكلاء العتق والموالاة جعله عقب الكتاب
لما فيها من ائثار الحرم والمكاتب نوع من العتاق يعني لا بأس به في دفع قيد الرق والوكالاة اصل
مترهما فوسده عليهما والله اعلم **لعبد ثلث المال يوجب تدبيره فيعتق بعد الموت والالف لجدته**

التدبير من راد آخر والتدبير لغة للنظر في عواقب الامور وشرع الموت بعد الموت
 في الملوك معلقا بالوت مطلقا لفظا او معي في البيت من لسان **الاول** من قاضي خان
 لو اوصى لعبد ثلث ماله صارت ثلثه مديرا او في البديع نحو وفي الخلاصة ويكون وصية
 بالعتق وفي اوقاف الحصار المحفوظ على الجاني في الرجل يوصي للملك ثلث ماله او ربع او
 جزء منه فانهم قالوا يصير بده الوصية مديرا او في رجل يوصي له ببعض رقبته فلما كان يعتق
 بوث مولا جازت الوصية انتهى **قال** قاضي خان فيعتق بوث سيد بثلثه عند الامام
 ويسعى في بغيته قيمته وعند ما يعتق كل ثم ما فضل عن قيمته من الثلث صرفا للعبد والمفهوم
 وهو مبني على جري الاعناق عنده لا عندها قال المؤلف وحيل النظم ذلك فان تعدد فيعتق
 كل العبد او فيعتق ثلثه ولا خصوصه لذكر الثلث بل بكل جزء شابع من اجزائه كالأربع
 والستين قال المؤلف في السانطون المالك كان اع **الثاني** في البديع واوقاف الحصار
 ما حاصله انه لو اوصى لعبد ماله او اقل او اكثر لكانت معي رقبته الا ان الوصية لا يعتق
 منه شي قال في الخلاصة اشارة الخلاف فانه قال الاصح لا يصح والى ذلك اشارت بقوله لاجد
 اي لا يعتق في صورها لو اوصى له ماله هو احدى رقبته بالقول بالعتق فدل على ضعف **قلت**
 لا يخفى ما في قوله لا المالك احدى رقبته مرجعا المراد للعتق مع ما في الاحتمال الذي ذكره في
 قوله فيعتق من العبد التي تعتق رقبته مع ما في البيت بدون الشرح فلو نظم ذلك لغيره
قال **العبد بجزء المال اوصى به** **باب جمع قال** **الاول** **في الجزع يعتق**
ولو كان ايضا له تدبيره فلا تغفوه ولا تدبر هذا الجزع
 لا يصح عن المراد و اشار الى الخلاف فصرح بقصر الكلام في حقيقته وقولنا جزء المال يشير
 الى عدم الاختصاص بالثلث وقولنا هذا الجزع منه اشارة الى قصد بقوله لعبد
ومولا لو اوصى له بجمع **او الثلث منه او نحو** **بدين**
 المؤلف لفظ مشترك والمراد هنا التدبير بقية ذكر العبد والضمير في قوله
 وله وجميعه ومنه ويدبر بمعنى المفعول للعبد في البيت السابق ثم عزي
 المسئلة الى فتاوي قاضي خان والظاهرة وهي ما لو اوصى لعبد رقبته او ثلثه او
 بجزء منه يكون مديرا والمسئلة الاولى مغشاة عنها فتاوي من الغراب كما شرط وهذا
 يقع له كثيرا فذكر في البيت اولى من اشارة والله اعلم

وان باع نفسه العبد منه فعتق ولو قبل المالك بالمال بخصه

صمير باع للملك ومنه للعبد ويجوز في معتق ان يكون اسم مفعول ضمير للملك قال
 في البيت سلطان **الاول** من البديع لو قال للعبد بعك نفسك منك تعتق سواء قبل
 العبد او لم يقبل بوي او لم ينو وقال انه لا يقتصر الى القول ولا يحتاج الى التمسك به في الدلالة
 على ان الملك استي وكذا الوهبة نفسه ذكره قاضي خان **ثاني** في التمسك عن المستقي ارعا
 في نواذنه اذا قال لخلامة بعك نفسك بهذه الماله التي في يدك تقبل العلافه وحرر وباعه المولى
 الماله التي في يد العبد ولا يكون عليه شي من الماله الاخرى ومثله في قوله علامه يعني نفسي
 فقال قد فعلت عتق ويسعى في قيمته قال والفرق بينهما وبين مسئلة النظم لزم العبد لما صدر بقوله
 يعني نفسي اقضي الجاب البيع بخلاف تلك والله اعلم **الثاني** من البديع والسف وغيرها لو باعه
 من نفسه ثم معلوم وقبل عتق وصار الماله دين المولى على العبد وكذا الوهبة نفسه على ان يعوضه كذا
 قوله له انت حر على كذا والقول شرط وهذه المسئلة مشهورة كالتالي **قلت** **والخفي ان في المسئلة**
 الاولى عدم ذكر الماله شرطا وفي المسئلة ذكره والقول شرطا والنظم غير وافي بذلك والله اعلم
فزع في التمسك عتق دفع الى رجل مالا وقال له اشتريني بربلاي واعتقني ففعل قال
 الحز البصري البيع باطل والعتق مردود فلا يفعل هذا الما فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن الشعبي ما رواه
 وعمل للثمن ثم اخرج قال في عتاق التوازل وبه نأخذ وفي الخبر نحوه وفي الشرحانية وفي الحاروي وبه
 قال ابو خيفة والله اعلم

وليس لعبد معتق غير سائر ومولا يعطيه له ونحو

اي شئت له التخيير ضمير المولى ومثله البيت غرضه من الظاهر قال لو كان في يد العبد مال او عتبات
 واعتق هل سخي ذلك المال الذي في يده والماش الذي على يده ليس بذلك الا توب واحد يستتبعه
 وهل يكون ذلك التوب من اجود الثياب قالوا يرجع الى ما يراه مولا الذي عتقه ويخير مولا
 له ثوبانها ويدفعه اليه على حسب ما يسبح به نفسه والله اعلم

وقال اذا ديت الف فعتق فيعتق بالاحصاء اولى وجب

وان كان ذاق المجلس اقبل لعقوب لا كما لا يجني يقدر

صمير قال وخير للمولى وهو مبني للمفعول واديت ومعنى مبني للمفعول ويعتق مبني
 للمفاعل وضميرها للعبد والاحصاء ومعنى يعتق واديت وخير مبتدأ محذوف اي المعتق اولى وقد اشتمل

البيان على ثلاث مسائل **الاولى** من الظاهر وعبرها لولا لعبد اذا ادبت الى الفا فان ح
فاحضر العبد للسيد المالك فانه لعق في الامتحان وان رد المولى الى الف وامتنع مرقضا كان التحلية
هنا فترى لو طلف المولى انه لم يقبضها بعد التحلية حثت والى ذلك اشار بقوله اولى ان العبد المالك
اولى اذ عا القوتى الى مسائل معروفة وقوله وجب اي المولى على قبض المبلغ والى معنى الاخبار انه يترك
قابضا بالتحلية والاحصار وليس المراد القبض الحثي وكذا الواحدة من جبر على القبض ولا يعقن المالك
وفي النهاية في مسوط شيخ الامراء لا يحجر على قوله البعض فالوبا بعد المولى ثم اشتراه دوى على يوسف
انه اذا جاء بالمال يعق وهذا ما قبل البيع سواء كان العلق لا يطل بالبيع وعلى ما ذكرنا في الزادات انه لا يحجر
المولى على قبول العقد واضح فان العلق لا يطل بالبيع ولكن معنى الكتابه يطل بنفسه البيع فيه فلا بد من الجبر
على قبول العقد بعد فاما قبل البيع فغنى الكتابه باق وقال زفر لا يعقن مالم يقبض المالك ولا يحجر
على القبول وهو القياس **الثاني** قال في الهداية ثم الداء في قوله ان ادبت نقض على الجبر لا يبر
وفي قوله اذا لا يقبض لان اذا استعمل في الوقت لم يتركه في هذا ظاهر الرواية وفي حاشيته الهداية عن
يوسف انه لا يقبض على الجبر لانه اذا ادبت حتى لو باعه ثم اشتراه ثم نقض لعق وان اشترى المالك من القبول
وفي الدامغانية حث في الظاهر الثالثة من فاني خان وعبره لولا لاجب اذا ادبت الى الفا فغير هذا
فما الاحصى بالالف وضربا بين يديه لا يحجر المولى على القبول ولا يعق العبد وهي في الظاهر ايضا
ولو طلف في هذه الصور انه لم يقبض لم يثبت له هنا في معنى البيع ولو كان المال للمالك فقال ان
ادى الى فلان المالك التي عليه فعبد يجرى بما فلان اليه بالالف فلم يقبل حث في حاشيته والعق
ان العلق في صور مجي العبد في معنى الكتابه وفي صورة مد يوبه انه يجب على قبض حث في الف بيع
الاجبي والى هذه المسئلة اشار بقوله لا لاجبي بعد والله اعلم

والولد ما اراد عتق باع فهو بين يعطي ماله وخبره

الصبر المستتر في اولد وادي وبين وماله لمولى اشترى جارية وفي يعطي للبايع ان يثبت له الفا
ونصبت ماله للمولى ان يثبت له المفعول ونعت ماله او نعت الام وجعلت ماموصولة ولما جاز في رد
وضم الموصوف في اولد لاجز الجارية المفوم في السياق واصافة عتق الى باع مضافه المصدر الى
الفاعل ومسلمه البيت من القينة ومن العولا الناحية وقال لو استولد المشتري الجارية ثم اقام سنة على
البايع بالعق يرجع على بايعها المسمى انتهى كذا في شرح المصنف والذي في نخعي بالقينة ثم اقامت وهو
الصواب لان القواء تقضي عدم سماع دعوى المشتري لكان للتناظر لان يقال انه ما يسمع فيه البيعة

بدون الدعوى فيج وفي السجانية نقل عن التتمة انه سئل والده عن هذا الفرع وصوره فيما ادعت
هي واقامت البيعة وذكر الجواب كما قدمناه والله اعلم قال المناظر وتنقي الجارية حث وبها وهما للفقهاء
واشار اليه بقوله وخبر راي نصير حث

وذا عتة او حنة ولدت له ولم يدعيه امر ولد نصير

العتق دون الجنون وهو الناقص العقل من جنون ولكنون زوال العقل والولد في البيت
مضموم الواو ساكن الوسط احد المعص في الولد وهو اسم للذكر والانثى ويقال للمولود الجمع
وقيل الولد بالضم والاسكان جمع الولد والصحيح الاول والضم في حنة وذي عتة للمولى
وفي ولدت وتصور لانه المنكوحه المعتوه او الجنون المرد من الجنان في له لذي عتة او
حنة ومسلمه البيت ما في القصة مرقوما فيه لخير الامة الحاري وتنتي ولدت الجارية
من بولاها صار تام وليله في نفس الامر وانما شرط دعوته للقضا ولهذا يصح استيلا
المعتوه والجنون مع عدم الدعوى منها انتهى وعامة المصنفين لم يستثنوها من
الصورتين من القاعدة المقررة في المذهب ام لا يثبت النسبة ولذا امر بالادعوى
وعن الامام فتم ولدت امنه ان وطبها وحضها ولم يغزل عنها فالدابة ان يعترف
بودعيه ونزع عن عنها اولم لحضتها حاز له نفية وعن الثاني لوطي ولم يحضن
احبا الى الاعتراض وعن الثالث احب الى من يعق ولدها ويستمتع فاذا مات اعتقها
لان الزام الولد بالشك عبثا حث قال المصنف وقول ابي حنيفة رحمه الله
اظهر **قلت** ان قوله لا يثبت الولد دون دعوى انما هو في الحكم على وطى الامة لا ينفرد
به الاستيلا دغالب اباي قضا الشيوخ كاعية وفي المسبوط ذكر الروايتين عن الصاحبين بلوط
الوجوب وفي الايضاح لم يفظ الاستحباب والله اعلم

وفي جنين غير لحن بحسب سيد مكاتبه والعبد فيها خير

الحبس لغة المنع وسيد مفعول بحسب والفاعل مكاتبه والضم فيه ليد وفيها الكتابة
وفي البيت ثلاث مسائل من البداع والنهاية **الاولى** لو كان المولى استولى ملكاثة على امر
حسب بدل الكتابة له بطالب المولى به وحسبه الحاكم عليه **الثانية** من مودع ذلك انه لو كان
من حبس بدل الكتابة ما صفره وكان سلم الظفر فليس له المطالبة **الثالثة** المثار لها
بقوله والعبد فيها خير اي لا يحجر على قولها وله فخما برضي المولى لا يملكه لانه في حق المولى

فقط وهذا لما فيه من كمال النظر في حق العبد وقد ذكرها في المبداء ايضا والله اعلم
له شركة بيع وشرا كناية في رواج ابا والظرب ويسفر
الضمير في قوله له راجع الى المكاتب وكذلك يسفر والبيت مشتق من الحضا
التي يجوز للمكاتب قبل تعلقه بالكتابة وهي شدة كل ما مر في خان الخامسة
فانه عن اهلها الى عيون المذاهب وقال اتفاقه من الامم **الاولى** الشركة فله ان
يشارك **الثانية** ان يبيع **الثالثة** له ان يشتري **الرابعة** له ان يكاتب عبيد
الخامسة له ان يزوج ابا نفسه دون عبيد **السادسة** له ان يضارب
لانه اكتسب **السابعة** له ان يزوج ولو شرط على المولى عدم الخروج من بلاد كذا جاز
له الخروج استحسانا قال المنايل مذكرة في غالب الكتب كالتقديرات وعرفها في ذكر الحفا
التي لا يمكنها انتقال عن خان العتق جيل ولا يجرى عمل ولا يزوج الا باذن المولى والهيبة
والمصدق والمحااة الفاحشة وزاد المصنف انه لا تكفل ولا يفرق ولا يزوج
ولس اعلم **ولم يفسد العقد الشرعي** **واما اب وزنه مع تعبته**

الشرع فاعل يفسد والعقد مفعوله ولزوج متعلق والضمير في لزوجه ومعه للمكاتب حكم كان
اوانتهى وفيه للتدري وفي بيعه ولكل واحد من الثلاثة على حد قوله تعالى والله ورسوله احق امر بترتيب
اول الثلاثة وفي البيت لرب مسائل **الاولى والثانية** من النهاية وفي ما في خان ايضا اذا اشترى
او المكاتبه زوج او زوجة لم يفسد عقد النكاح المذكور وقال الطرسوسي ينبغي ان يفسد النكاح
لا به ملك البيع والشرا دون اذن المولى فيلزم كجمع بين البيع والنكاح وهو متعذر فيسعد الفساد لخصا
في باب الفروج قال المؤلف وفيما قاله نظر لان الثالث له حق ملك لا حصص ملك والما يمنع ابتداء
لافتقار كالعقد منع انشاء النكاح ولا تبطل ادا طر على وقال تعذر اجمع اما هو كعقد الملك لا حقيقة
ولهذا الملك وطى الامم كما نص على ما في خان وهو **الثانية** لو وجد من شغل لفظ الزوج
للذكر والما في والضمير اذا ذكر باعتبار المكاتب كذا في المصنف **الثالثة** قال ولو اشترى
امه او اباه او ابنة يبطلون معه في الكتابة وهذا حكم من علة اصوله في سفيل مرفوع والله اشر
بقوله به ولا يثبت علم حقيقة الملك اذا لو كان حرا العتق واعلته ولكن لما كان كتابا والاهلية
المكاتبه لا العتق جعل كتابا لهم كحقه لاصله بقدر الامكان وكذا الحكم في المكاتبه ايضا وفي الحد
عبر الامام للمكاتب لتركات ابويه واقاربه الممتنع في بدل على انهم لم يكاتبوا عليه والمعتد ما تقدم وليد

49
الرابعة قال فممن يخص اب وام والام والام ان لو اشترى غيره من القارة لعمى لا حصة
الولادة لا يبطلون معه والله اعلم

توفي وما في قلم الميث من الولد بن والي يبيع محض

التوفي الموت والضمير فيه للمكاتب وفي الحق التشديد واوفاه اعطاه واقبا وصمته توفي
ووفي للمكاتب والي المجر عطف على ميت والضمير في سعي وخضر لايه المحي وسله البيت المبداء
قال لومات المكاتب لم يترك وفاء لكنه ترك ام ولد فان لم يكن معها ولد يبعث في الكتابة وان
كان معها ولد استسعت فيها على الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها او كبيرا **قلت**
وهذا ما ذكره المحقق الكافي وعاه الى ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد صارت ام ولد له ولدها
كما يباع الولد في جميع ذلك يعني يبيع معها وفي الخساس للناطق فضل عن نوادر من رسم اذا اشترى
امته وقد عرفت منه ثمانية قال ابو حنيفة كفي ان كان معها ولد والا فلا وقال محمد سعي
مطلقا وبه كان يقول ليعقوب ثم رجع الى ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان ان لم يكن معها
ولد وقالت اودي الكتابة كلها في الحال لم يقبل لك منها وساع في قول ابي حنيفة وفي رواية الحسن
ان اشترى ام ولد سعيها وان اشترى امته منها لم يستطع بيعها وان مات لم يسعيا فيما بقي
لكن ان ادب مال الكتابة حين يموت عتقا

ولا اولاد ان حين حوراء لمولي ليس للام معسر

لا اولاد يتعلق بولاه ولزج يتعلق باستقرا ومثقف صفه لا اولاد والعم في حوراء الذي حوراء
لمولي متعلق بولاه ومثله الست من الاجرة قال يعقوب قد تزوجت رجلا وحدثت منها ولدا
على وحوه اما ان زوجت نفسها من عبد او مكاتب رجل ففي هذا الوجه ولا الولد لمولي الام فان
اعتق الاب بعد ذلك كان ولا الولد لمولي الاب وحز الاب ولا الولد الى ماله والى هذا اشار
المؤلف بقوله ليس للام معسر واما ان زوجت نفسها من محقق قوم ففي هذا الوجه الولد لمولي الاب
لانه استوى الجانيان في المولا لان في كل جانب ولا عتاقة والذ هو للاصل في العتق فبان لا يثبت
حائب الاب اولى ولا ان زوجت نفسها من غربي ففي هذا الوجه الولد لمولي الاب والكلام في المهر
الذي في جانب الام شرف العتاة وفي جانب الاب شرف نسب العرب وهو فوق ولا العتاة
مكون لثبات من ابه اولى واما الولد فبعت نفسها من رجل مسلم من اهل الحرب والي رجلا او لم يولد
وفي هذا الوجه ولا الولد لمولي الام عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان كان ثلاث بواي فلهن

ولو زجت نفسها لم يحمي لها ابني اللات لانه قد غداها الولاء لآب وعندي يوسف يقول لآب
 انتهى لمخاض والنظور هو صغر واحد وهي ما اذا اعتقا معنى آب والامر والله اعلم
 ، ومعتق عبد عن ابيه وكان له وابو المشية بوجر
 قوله ومعتق مبتدأ مضاف الى المفعول والفعل في ابيه وله وابو له وفي يوجر
 للآب وفي ولاد للعبد وبالمشية متعلق بوجر وسئلة الست حرف قاضي خان رجل
 اعتق عبدا عن ابيه الميت حاد ويكون الولاء له لانه هو المعتق وللآب ثواب الاعناق
 ان السار قال والى قوله وللآب ثواب الاعناق ان السار اشترى بقوله المشية بوجر
 وحكي عن شمس الامه السرخسي واما يوسف بالاشتراك لانه باب الحزب الواحد وهو لا ينفذ
 القطع قلت لو قال ، ولو عن اب ميت عتقت لك الثواب فهذا ان السار بوجر
 لكان احسن من قوله بالمشية بوجر والماله مبني على وصول ثواب اعمال الاجيال الاموات وقيل
 فيها فاي القضاء السرخسي وعن اخر مصنف فيها شيئا قاضي القضاة سعد الدين الدري كنانا
 سماه الكواكب النيرات يحطهم فيها على الصريح من ذهب جمهور العلماء الوصول والله اعلم
 ، وتومر بعتق العبد من ابوه ، وكاه له دون الذي منه يصدر
 الصبر في موته له للموصي وفي وراه العبد وقصر الورث وفي يصدر للمعتق وسئلة
 من القصة قال رافا لم الامه البخاري اوصى بان يعتق عبدا بعد موته فاعتق قالوا له
 دون المعتق وقال المصنف انه يدبر كما ياتي عن قاضي خان ثم ذكره بوجر قاضي خان
 وهي رجل اوي بوصايا وكتب في وصيته عبده فلان حر بعد موته ولم يسمع ذلك منه
 احد ثم مات وحجرت ورثته تدبير يستخلف الورثة على علمهم فان اقتدر الوارث بما
 كان في الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من الملك ويلزمه السعاية فيما زاد اذا كان
 لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين محيط بوقته لعق وسعي في جميع قيمته واختلفوا في
 قيمته فقال بعضهم قيمته لو كان حرا وقال بعضهم ثلثا قيمته لو كان قنأ وقال بعضهم ينظر
 بكر يستدبره عمره من حيث الحزب والطن يجعل قيمته ذلك وقال القصة ابو اللبث نصف قيمته
 لو كان قنأ وهكذا الشيخ الامام العزفي جواهر زاده ثم ذكر وجهه ثم قال وان كان التدبير
 مقيدا يقول قنأ المصنف اخذ من قول قاضي خان وحجرت ورثته تدبير ان هذا تدبير
 قلت ولغني من اقوال قيمة المدبر انه يقوم فاست المنفعة التي يقوم بالتدبير قالوا

والى هذا اشار محمد في بعض الكتب وقال الصدر الشهيد في ايهان صف قيمته قنأ وفي الحزب
 هو المختار في النسخ وبعضهم يسأل عن المقوم ان العلماء قالوا انفقوا على جواز
 البيع في البلد بركم توري فلان المشتري احق بما فقه دون رقبته وعلى انه لعاق
 بموتيه فان قالوا بما به لمحب ذلك القدر وفي المضايك الصحيح ما قاله جواهر
 زاده وهو ثلث قيمة القن وعليه القوي هذا كله من المتخاضة وقد قد منا عن فتاوى
 قاضي خان عن جواهر زاده انها نصف قيمته قنأ والله اعلم

فصل في كتاب الايمان

الايمان جمع يمين وهي عبارة عن جملة مركبة من فعل وماعلى كقولك واقسم او ان
 مبتدأ وخبر نحو لعمرك واجمل التي لعدتها تسمى المقسم عليه وهو الذي يدخل عليه
 حرف القسم تسمى المقسم به والعرب تسمى هذا النوع من الكلام عينا واليمين
 الاصل خلاف السار وتعمل في هذا لان بعضهم كان يمسك يمينه عن عند الخائف
 وره على العناق لا سيرة اليها وعد من اشر الدن والاكماه منها وقد مر الاعناق لشاركتها
 للطلاء في غاية الاوصاف من السقاط والسايه والذروم وغيرها والله اعلم
 ، ود وحلف حيث اذا هو يصيد تذكر ال وكمل عنه فيما اصور

الحث في اليمين هو عدم التوفيه بموجبهما وخشته بالتشديد يد جعلته حائلا
 ويصير مضاعف اصدا ووالفمنه لذي الحلف وحاصل الست انه يقول ان
 اذا حلف لا يفعل هذه الافعال التي ذكرها المؤلف في الايات لانه بعد
 وفعلها هو او وكما حثت فجمعها في اربعة ايات ونصف قال والصابط في ذلك
 امين **اولها** ان كل فعل لا يرجع الحقوق فيه الى الماشر الى المرفوع حكم
 الفعل اليه بحيث الحالف في فعل الوكيل والماور وان كانت ترجع الى الماشر لم
 الحث **الثاني** لئلا لا يستغني الماور في بياضه عن اضافته الى الماشر
 لما شيع الماور وان كان يستغني عن هذه الاضافة لا حث وهذا كما اشار اليه
 صاحب النهاية وقد نظها في بيتين فقلت

وضابطها الحق في الفعل راجع الى جالف حثه ان كان يامر
 كذا كمالا لآبه عن اضافته الي اية بالفعل قالوا الماشر

والباقي به بمعنى في والله اعلم ثم انه ذكر تفاصيل الفروع الراجعة الى الصايطين المذكورين
١٠ نكاح وابداع طلاق اعادة وفي الية الاتفاق والنع نيز
١١ قبض وقرض شركة وبنطان وحمل وخلع والكاتبه اجد
١٢ سائر هدم واقراض خطاط وقطع وبيع عن دمر العهد ذكر
١٣ تصديق استبداع القتل ثم قضا وعقوبة العرس انظر

نكاح وابداع يجوز فيه الجزع على البداية من الموصول في البت السابق والرفع على انه
خير مبتدأ محذوف وضمير نيز للخت وفي الحصة متعلقة وابدع معطوف عليه فالفروع
المؤهل النكاح حلف ان لا يتزوج ولا يزوج بعقد بنفسه او وكل فعقد الوكيل
حلت وكذا لو كان الخالف امرأة فلو اجرت مزل ولاية الاجبار سفيان لا يحل كما لو جرت
فزوجها ابوه كارهها وفي الترخاينة عن القدوري حلف لا يتزوج امرأة فصار معنوها فرق
ابوه حلت وكذا يحل لو كان التوكيل قبل اليمين والتزوج بعده فلو رجمه فضولي وعقد
قبل اليمين واجاز بعدهما القول والفعل لا حلت وان عقد بعد اليمين حلت اجاز بالقول
وهو المختار وعند البعض لا يحل وهو رواية عن محمد وعنه لا يحل نكاح الوكيل ايضا وان
اجاز بالفعل كسوق المهر واشبهه لا يحل في رواية سراج عن محمد على اكثر المشايخ كالسرخي
واسماعيل البخاري وقال بعضهم حلت والاول بغيره في قاضي خان **قلت**

وفي مختارات التوارك لو حلف لا يزوج بنته الصغيرة او امته عن محمد بن الحنفية بالتوكيل
وكذا بالاجازة عند ابى يوسف حلت بهما وروى الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنه انه يحل بالتوكيل
خاصة ولو حلف في سنة الكبر او ابنة الكبر لا يحل الا بالباشرة بنفسه وفي ابنة اخيه او حجر اذا
وكلت فزوجها الوكيل وقبض الخالف مهرها او طالب به مح ولا يحل **الثاني الابداع** لو حلف
لا يودع شيئا حلت بفعل الوكيل لان منفعة الابداع عايدة اليه **الثالث الطلاق** وهو
بمثلة النكاح فما ذكر ولو حلف لا يطلق فمطلق مطلق الوكيل حلت وكذا الواجاز طلاق فضولي
سواء قبله لتخيم او اطلق بالقول وكذا القول لها ان شئت فثبات واختار في فختاب
او الى ومقت المدة ولو كان الخالف غيبا ففريق بينهما بالغة فعلى ابى يوسف روايتان ولا حلت في
وفر **الرابع الجوار** حلف لراعي مطلقا او شيا بعينه فوكل مراعى حلت ولو لم يقبل الملك تغرد ولو
غير شخص بعينه فارسل المملوك عنه خصوصا فاستعاضت لانه مسعر محض فيخرج الى الاضافة الى الوكيل

وكان كالوكيل بالاستعراض كذا في قاضي خان **الخامس الحلف** حلف لراعي مطلقا او مضمنا او
شخصا بعينه فوكل من ذهب حلت وفي الترخاينة اخلف زفر ويعقوب في هذه الصورة ولكن عن
الرسول مالوكيل فقال على قول احمد لا حلت وفي جامع الجوامع حلت عند زفر مقرر بالميم فقال
قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى وهذا اذا اخرج الوكيل من مخرج الرسالة بان قال فلانا يستعوض منك
كذا فلما اذا لم يقل ذلك لا حلت انتهى ومسألة الترخاينة راجعة الى الرابعة وتامر الخامسة صحيحة
كانت الهبة او فاسدة قبل الموهوب له او لا قبض او لم يقبض لان غرض الحالف عدم اظهار
السحابة وقد حلت الاظهار ولانه لم يلزم نفسه الا بما يملكه وهو لا يملك القبول
فيواخذ ما قد رعية وكذا لو كان الموهوب غير مقسوم وكذا لو حلف او اعمه او بعينه
اليه رسوله او امر غير حتى ذهب حلت الخالف وكذا الوهبة على عوض كذا ذكره الو
في شرح وسياتي في المصدقة فيما نقل عن نفسه انه ينبغي ان لا يحل ولو وهب فضولي
فاجاز قال زفر لا حلت الا ما قبض بعد القبول وفي قول غيره نال القبول فقط كذا في الكا
وفي الظهيرة هذا اذا كان الموهوب له حاضرا وادان كان غائبا لا حلت عند الكل كذا
في الترخاينة وخرج الولف للخت به فيما لو حلف لا يقبل هبة فتقبل وكيلة لان المنفعة حلت
للمية قال ولما رها مصرحة **السادس الاتفاق** قال الزاهدي في شرح للقدوري
لو حلف ان لا يفتق على نفسه او على احد فوكل بفعل ففعل الوكيل حلت بفعل كما لو فعل
هو لانه فعل حي كالحياطة قال والافعال الستة المنظومة في هذا البيت مذكورة في
النهاية والكا في غرر الاتفاق مذكورة في شرح الزاهدي **السابع الذبح** لو حلف ان لا يذبح
شيئا وفي ملكه شاة او ثور او حمار حلت بذبح وكيلة لانه يملكه فيملك توليته بعينه ثم
المنفعة تعود الى الاخر فيجعل ماسرا **الثامن القبض** لو حلف لا يقبض الدين او غير حلت
لقبض وكيلة فلو حلف لا يقبض مرغية اليوم وقد كان وكل قبل قبض الوكيل بعد
اليمين في المنتقى لا حلت به قال قاضي خان وينبغي ان يحل كما في النكاح **التاسع القرض**
حلف لا يقرض مطلقا او شخصا بعينه حلت بفعل وكيلة قبل المستقر ولو قبل كالهبة وكذا
العطية والعارية ما لم يجرى الدفع ذكره في القصة وقاضي خان وفيه عن ابى يوسف لا يحل ما لم يقبل
وفي شرح الزاهدي قبول القرض شرط عندهما في حلت لانه كالمعاوضة وفي الترخاينة انه لا
يكون قرضا بدون القبول في قول محمد واحدي الرواشن على يوسف وفي رواية اخري عنه ان

القول ليس بشرط **العاشرة** حلف كما شارك او تحصا معينا حث بمشاركه وكيله
ولو اعطى الحالف انسان بضاعة وامره ان يعمل فيها براه فشارك فيها المحلوف عنه حث اما
لو الزمته بان ورت شيئا لم يحث **الحادية عشر** حلفان وهو كاللعان وتقدمت
الثانية عشر حلف لا يحل تحصا لحي متاعا له فوكل تحصا ان يحل مناعه كذلك
حث لفعل وكيله لانه كالوديعة والعارية هدا في غير الاحار لما ياتي قال والظاهر انه
لا فرق بينه وبين المتحذام فان المبيع ابق عليه وللدلر عليها **الثالثة عشر** حلف وهو
وهو كالطلاق وقد مر **الرابع عشر** الحث بالكتاب والصحيح انها كالعتق لحث فيها بفعل
الوكيل فالما موز ونقوله اجد اشار الى خلاف ذلك ذكره الزاهد في شرح القود
فقال والكتاب ملحقه في النظم بالمبيع وفي الايضاح بالكتاب انتهى الى ان الذي المعول
عليه انه ما لحث فيه بفعل الوكيل والما موز ولو كانته فضولي فاجاز حث
وهذه المسائل من النهايه والكافي والله اعلم **الخامس عشر** حلف بالبنات لو حلف على سبي
دارا بعينها فامر غير سنابه له بفعل المما موز حث في ممينه كما لو فعل بنفسه
السادس عشر حلف هو كالذي قبض سوا ذكره الزاهد في **السابع عشر**
الاقرار وهو كالقراض وقد مر حثوا اقرضه المستقر منه او لم يقرضه **الثامن**
عشر الحياطة لو حلف لا يحيط ثوبه فوكل حث لان المنفعة عايد عليه وهو
الحث في الحسية ثم بفعل عرقاض خان رجل حلف لا يحيط هذا الثوب او ليس هذا
الحابط فامر غير بن ذلك ففعل حث سوا كان يحس ذلك او لا يحسن **التاسع عشر**
القطع وهو كاللنا وغيره من الاعمال الحسية لحث فيه بفعل الوكيل ذكر الزاهد
في شرح القود ودي **العشرون** الصلح عن دم العبد لو حلف ان لا يصلح عن دم
العبد فوكل حث بفعل الوكيل لان المنافع لقود اليه بخلاف الصلح عن الدين
غيره فانه لا يجب فيه لان الحقوق ترجع الى الوكيل الا في رواية عن كوسف نقلها في
تم الفتاوى عن اخرا مان القدوري والله اعلم قلت بعض ما نقل في القود
الطريق عن التبريد ان الخلاف في الصلح عن دم العبد لا الدين وفي الكبرى اطلق الصلح
وقال انه يحث بصلح وكيله وفي سبط المحط وفي الصلح روايتان في رواية
لمنزلة البيع وفي رواية لمنزلة التكاك ونحوه وعرفا في مختصره الراية التي في

يترقال في اشياء البات لو حلف لا يصلح بعلام حق يدعيه فوكل حث فصاح لم يحث وكذا في الخصومة
حلف لا يصلح فلا يامر غير فصاح حث في القضاء غرابي يوسف وحدهم **الحادية والعشرون**
الصدق وهي كالحية حث فيها بفعل الوكيل ثم قبض الفقرا ولم يقبض قبل او لم يقبل قال
المولف وكذلك ينبغي لرحت لو حلف لا يقبل صدقة فوكل في قبضه له قال ولو تصدق على
فقر بلفظ العبة او وهب غنيا بلفظ الصدقة ففعل هو او وكيله يسعي لرحت في الاول لان العبة
للعاني قال ويغويه ما نقل في القنية برقم تس الائمة الكي فم حلف لا يسعي فوكل بشرط العو
قال ينبغي لرحت انتهى ويجعل لرحت اعتبارا باللفظ لانه غير لفظ الصدقة ويقوه
ما نقله صاحب الغنية برقم تسف الثاني فمن حلف لا يهب فوكل بشرط العو قال
ينبغي لرحت قال ينبغي لرحت في الثاني لانه لم يثبت له الرجوع استحبابا اذ يقصد
بالصدق على العي الهواب ويجعل لرحت اعتبارا باللفظ كما مر قلت
ونقل في الترخايع من الظهيرة انه لا يحث بالصدق لان المنفعة وهو الثواب والولا يعودان
الله والله اعلم **الثاني والعشرون** حلف لا يبيع وهو كالابداع وقد مر **الثالث والعشرون**
القتل وهو كالذبح ففعل حث **الرابع والعشرون** حلف لا يكي ولا يكتسب مطلقا
او كسوه بعينها او معينا حث بفعل وكيله لان منفعة الاكتسا عايد له ليدفع الحز والبرد
عنه والكسوه هبة ان كانت لغني وصدقة ان كانت لفقير وفي السراجيه لو اعان ثوبا او
كفنه بعد موته لا يحث الا اذا اراد التردون التملك وفي قاضي خان حلف لا يجد
لمسه ثوبا فامر غير فاشترى بال المولى حث وفيها حلف لر كسوا فلا تافارسل ايم بقلبي
او خفيين او فليين حث الا ان يتولى بعطيه سد **الخامس والعشرون** قضا الدين
واليه اشار بقوله قضا وهو كقبضه سوا وقد مر **السادس والعشرون** العتق وهو
كالطلاق والكاح وقد مر ولو حلف لر كالعقوبة فادي العبد مكاتبته فعتق فان
كانت المكاتبته بعد اليمن حث الحالف كما لو كانت قبل **السابع والعشرون** حث في الزنا
قال في الغنة بعد لز كرس في العبد الا كسوه رقا للمحط ولو حلف لا يضرب ولده فامر غير
فضوه لا يحث وقيل الزوجة نطر العبد وقيل نظر الولد قال وذكر هذين القولين
صاحب القواعد بالشرح عن الدعوى الى الخلاف اشترى بقولي انظر ووجه كونه انظر ان
الفتح يضرب الزوجة يعود على الزوج لانه حصل لطاعتها ثم ذكر ان فيها خلافا لغيره

مشير فيه الى حكم العبد والابن فقال
وقيل اد اتحنى فكما لعبد حكمها **والا فكانت حيث نظر**
 قال المصنف في محني وحكمها للزوج قال في القنية بعد لزوم لقناوي القاضي البديع
 اولفتاوي ابى الليث اولفتاوي برهان الدين وقال لزجت الزوج فبطر العبد وان
 لم تجز فبطر الحر يعني حيث لا تحت بفعل الوكيل فيه والوجه اما عود المنفعة اليه برجوعها
 عن مثل تلك الجناية او لانه يملك ضربها بخلاف ما اذا لم تجز ولما العبد هو ما تحت
 فيه بفعل ما يورث كما تحت بفعل نفسه قال في القنية مرقا المحيط حلفا لضرب عبد
 فامر عنه بضربه حيث خلاف ما لو حلف على ضرب لا تحت بالآخر لانه ماله ضرب
 عبده فصح امره لغريم خلاف الحر حتى لو ملكه كان سلطانا او قاضيا تحت بالامر وان
 نوي الضرب بدين بانه وقد تقدم فقل من الولد عنه في البيت السابق والمصنف
 وجع الفرق بان العبد يعود منفعة ضربه عليه بخلاف الولد فان منفعة ضربه تعود على
 نفسه لانه يتادب ويترك الفصح وعلم ان حكم العبد المشبه به الزوجه لكانت من
 مفهوم عجز البيت بعد ما قد مناه من صلة التفصل في الزوجه وعدمها والله اعلم
ولو فصلوا في الذي فصلوا به **لا نحي له حسن ووجه منور**
 الضمير في فيه للابن المذكور في البيت السابق وفي به للعريس قال في القنية
 قال رضي الله عنه يعني بولك بديع ان لو فصل احد في الولد تفصله في الزوج حسن
 انتهى وجهه المصنف بانه محض عن المنفعة للوالد بان زواج الولد عن الثمانية على ما ذكر
 ان في الولد تفصيل آخر خالف الحكم وهو صغير وكبر قال قاضي خان ان كان صغيرا ينبغي
 ان تحت بفعل وكيله لان الاب يملك ضرب ولده الصغير فمالا التقويض ويكون
 منزلة القاضي وال سلطان في الاجنبي اد اختلفا حيث يقع عليها تحت العريض الاجنبي
قلت ان اراد الاتصال وفي جامع البراز ذكر ضرب العبد والحر ان كان
 سلطانا او قاضيا وعدمها صورتين والله اعلم قال في تصديقه المسائل ١٧٧ تسعة
 وعشرون وقرر احدا او صلبا الى ذلك وعامة ما ذكره في القواعد لربع عشر وعشرين
 وما ذكره في الدرر احد عشر وقرر الطرسوسي قال انه لم يفت على اكثر من هذا العدد
قلت ان اراد الاتصال الى ذلك بالنقل في اراد الصور فيمكن والا فالمشال

اعضا

باعتبار ما قدمه من الضابط ترتيب على ذلك وربما داخل بعض ما ذكره في بعض كالقتل والدمع مثلا واما الزمان
 فلو حلف لا تقتله لغيره المعينه او مطلقا فوكل شخصا فوقه كذا تحت كما لو وقفه فضولي فاجاز بالقول
 وذكر شيخنا في شرح الوصية لو حلف لا يوصي خبايا وكيل وكذلك لو حلف لا ينجي فوكل شخص عنه تحت
 ولما كان يمكن وصوله بحال الدخ والقتل وكذلك الجبس والتعزير بالنسبة الى القاضي وال سلطان وينبغي
 ان يقال في الخ كذا في صورة اخرى والمصنف لم يسم التفصيل الذي نقله قاضي خان في الامور فقلت
وفي قاضي خان قال في الابن ينبغي **يضرب الوكيل الحنث ان كان تصغر**
ومصدق من يروي كالفرب كليلي **كذا العتق روي والديانة اشهر**
 اعلم ان ما ذكر في هذا البيت صلة منه فيما يتعلق بالمسائل القديمة وهي هذه الافعال القديمة
 حسيه وغير حسيه اما الحسيه فكالفرب والقتل والدمع والنار الهدم والحياطه ولما عرفت
 وكالطلاق والكناح والعقود وما اشبه ذلك ففي الحسيه لو قال الحالف نويت انك الى ذلك بنفسك
 صدق مطلقا قضاء وديانة لظلال في ذلك انما اجابنا واليه اشار بقوله من يروي فكالفرب لغير الحسيه
 لا يبي ذلك **قلت** وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان انه يدن في القضاء فيما بينه وبين الله في
 قول ابي يوسف ومحمد ثم قال ذكر في هذه المسئلة قولها ولم يذكر قول من خالفه رحمه الله لانه لم يخط
 انتهى وقد قد مناهن القنية فصار قوله رقم المحيط في مسائل الضرب ان كان سلطانا او قاضيا ان
 يوي الضرب بدين ديانة والله اعلم واما غير الحسيه فقها رايان انها مثل الحسيه واليه
 اشار بقوله كذا العتق والديانة اشهر قال وهذا ما اشار اليه في الكافي **قلت**
 وكذا نقله في القنية المحيط واذا نوي النكاح بنفسه في الطلاق واحواه لصدق ديانة لا
 قضا وفي وسط المحيط ان قال فيما يتعلق حقوقه بالعاقدين نويت لرا افعل ذلك بنفسك يصدق
 ديانة وقضا وان قال فيما يتعلق حقوقه بالعاقدين فان كان فعلا عمالا لا يصح الابدان كالطلاق
 والعاق لا يصدق في القضاء وان كان فعلا حسييا لو حذر غيره لغيره كالدمع والضرب يصدق
 القضاء لان الامر بالفعل الشرع مثل النكاح في صفة فعله لانه لا يوجد شرعا الابدان فادانوي
 المباشرة بنفسه فقد نوي الخصوص من العموم وذلك خلاف الظاهر واما الفعل الحسي
 يوجد بالمباشرة حقيقه لا بالافاد انما يباشره لم يكن فاعلا فقد نوي حقيقه كلامه وصحت في العلم

ولا تحت ان باقى الوكيل خصومة **واجاب في نظم الفوائد** **بند** **د**
 لما فرغ رحمه الله تعالى من ذكر ما تحت فيه الخالف بفعل وكيله اخذ يذكر ما لا تحت
 فيه بفعل الوكيل **وتحت الوكيل** ان كان خالفا وفي ثمانية **الاول** **الخصومة**
 نقل عن قاضي خان في الفتاوى لو حلف لا يخاصم ولا ياتى فوكل خصومة وكيله لا تحت **قال**
 وكذلك الكثر والواقي وغيرهما وقد وهم صاحب الفوائد يعني قاضي التتبع بحال الطرسي
 في هذا الفرع وجعله تحت ما تحت فيه بالباشرة والتوكيل ونقلته عن عليه والى وجهه
 اشترت بجزء البت وقد تتبعته فيما عندي من البت فلم اجد من الاجاب صرح به غيره
 الما وجدت في الهابة ما توهم ذلك واطن الوهم دخل على منها فانه لم يعد منها ما لا تحت فيه الخالف
 بمباشرة الما تورق **قال** **ومر** **المشاخ** من الحق الخصومة هذا القسم كذا في جامع الصغير لقاضي خان
 والفوائد الطهرية وهذا لا يعطى ما نظر صاحب الفوائد في ثمانية ليعرف المشاخ ذكر الخصومة وبعضهم لم
 يذكرها ولا لزوم عدم ذكرها كذا صاحب الهابة **فما تحت فيه** **بما شر** **الوكيل** **ولا عن** انتهى
قلت وقد لايت الفرع منقولاً صريحاً في الترخاينة عن الكبر ولفظه حلف لا يصح ولا لا
 او لا خاصة وكل من فعله تحت وفي وسيط الحيط عند الخصومة فما تحت فيه بالغير بفعله بنفسه
 ولو حلف فيه خلافاً وذكر في موضع آخر انه لا تحت بالتوكيل وعليه مشاخي في شرح حاله
 وصرح في النزاهة بان الفتوى على انها بحقه هذا القسم وعلى كل حال فلا وجه لزوم صاحب الفوائد
 ولزكانت الفتوى على خلاف ما نظره والله اعلم

اجابة استجار البيع قسمه **بند** **د** **شرا** **و ضرب** **الخير** **والصلح** **الظهير**
اجابة **وا** **بعدها** **منسوب** **على** **المبدل** **من** **خصومة** **والصلح** **مبتدأ** **والخير** **خبر** **الثاني** **من** **لا** **قوال**
التي **بانه** **الاجان** **لو** **حلف** **لا** **يؤخر** **فوكل** **لفعل** **ذلك** **لا** **تحت** **ولو** **فعل** **الخالف** **لو** **كل** **له** **تحت** **الثالث**
الاستجار **لو** **حلف** **لا** **يأخر** **لفعل** **ذلك** **بنفسه** **له** **او** **لو** **كل** **له** **تحت** **ولو** **فعل** **ذلك** **له** **تحت** **الرابع**
البيع **لا** **تحت** **فيه** **بفعل** **وكيله** **وتحت** **بفعل** **بنفسه** **ولو** **وكيله** **المقاسم** **لو** **حلف** **لا** **يقاسم** **كما** **قدم**
السادس **الشرا** **كذلك** **قال** **وهذه** **الاحكام** **في** **الهابة** **والكافي** **تبيين** **لو** **كان** **البيع** **فاسداً**
تحت **ذكر** **الراهمي** **والمحيط** **غيرها** **وكذا** **الوطف** **لا** **يباع** **المدين** **لا** **تحت** **قال** **شيخ** **الامام** **جواهر**
زاده **ان** **يبعه** **غير** **منعقد** **والحفوظ** **من** **الرواية** **ان** **قضا** **القاضي** **يبعه** **ناقد** **ولو** **لم** **يكن** **منعقداً**
لما **نفذ** **القضايه** **وكن** **المعني** **الصحيح** **انه** **وان** **كان** **منعقداً** **لكن** **لا** **يصف** **التمام** **في** **طرح** **لا** **تحت** **الانقضاء**

بصفة التام قال وكذا اذا باع المكاتب وام الولد لا تحت **وا** **زاع** **مينا** **او** **دمنا** **لا** **تحت** **ولو** **جعل** **لنفسه**
الخيار **والمتوى** **تحت** **عند** **الثالث** **دون** **الثاني** **ذكر** **في** **تمه** **الفتاوى** **ولو** **اشترى** **كم** **او** **خسر** **ب**
خس **خلافاً** **لثاني** **فيهما** **وهذا** **من** **جزء** **العقود** **الفاسدة** **ولو** **باع** **نفسه** **تحت** **عند** **الثالث** **قبل**
اجان **المالك** **بجلاف** **النكاح** **وقال** **الثاني** **في** **هوت** **ترعد** **الاجان** **كما** **في** **النكاح** **ولو** **اشترى** **بميتة**
او **دم** **لا** **تحت** **لان** **البيع** **باطل** **كما** **في** **البيع** **بها** **ولو** **اشترى** **مكاتباً** **او** **دمراً** **او** **امراً** **او** **دمراً** **لا** **تحت** **وان** **كانوا**
يدخلون **في** **السع** **ولو** **اشترى** **هم** **ففيه** **اختلاف** **المناخ** **قال** **صاحب** **التمه** **ويبيع** **لا** **تحت** **فروع**
من **التمه** **رقم** **له** **هنا** **صاحب** **المحيط** **فقال** **حلف** **لا** **يتوى** **لا** **تحت** **بالتعاطي** **وقد** **اختلف**
امه **خاري** **وسم** **قد** **معنى** **قال** **الاولون** **لا** **تحت** **وقال** **الاخرون** **تحت** **ثم** **رقم** **للمتنق** **وقال**
لا **تحت** **بالتعاطي** **وبعد** **المواضع** **على** **قدر** **البيع** **والتم** **يكون** **تقاطباً** **ما** **لم** **يجر** **على** **لسانها**
لفظ **البيع** **والشرا** **ورقم** **لعين** **الامه** **الكراسي** **وقال** **حلف** **ان** **اشترى** **لا** **تحت** **بالا** **قاله** **وقد**
صر **المولف** **هذا** **الفرع** **في** **النقل** **ونظر** **فيه** **منا** **على** **حرام** **فانه** **قال** **حلف** **لا** **يتوى**
فا **قال** **تحت** **وليس** **هو** **فروع** **العصه** **فقال** **ورقم** **للقاضي** **المديح** **وقال** **حلف** **لا** **يبع**
لا **تحت** **بيع** **البلحه** **والله** **اعلم** **السابع** **الضرب** **للاجنبي** **وهو** **المراد** **بالع**
اي **غير** **من** **تقدم** **من** **الولد** **والرقيق** **والعبد** **اي** **حلف** **لا** **يضرب** **اجنبياً** **فلو** **فعل** **بنفسه**
او **بامر** **غيره** **تحت** **ولو** **امر** **غيره** **ففعله** **لا** **وهذا** **في** **غير** **السلطان** **والقاضي** **فلو**
قال **احدها** **اردت** **الضرب** **بنفسي** **صدق** **قضاء** **وديانة** **الثامن** **الصلح**
في **غير** **دم** **العقل** **تقدم** **ان** **فيه** **رايين** **عن** **الثاني** **واشار** **الى** **لنا** **الظاهر** **عدم** **الحث**
في **قوله** **والصلح** **اظهر** **قال** **وهو** **ظاهر** **المذهب** **وقد** **علمت** **ما** **قد** **مناه** **في** **ذلك** **وقرات**
خط **والذي** **سمع** **الامام** **رحمه** **الله** **ما** **حاصله** **انه** **نظر** **المثالب** **التي** **لا** **تحت** **الرجل** **فيها**
بفعل **وكيله** **لانها** **الاول** **مشير** **الى** **انه** **تحت** **فما** **عدها** **فقال**

بفعل **وكيله** **ليس** **تحت** **خالف** **بيعه** **شرا** **قال**
اجابة **استجار** **للضرب** **كاتبه** **كذلك** **قسمته** **للمتنق** **غيرها** **اشترى**

وبذكر **الضرب** **كاتبه** **علم** **ان** **للمدين** **حكم** **حكمه** **بالا** **قولي** **وقد** **من** **قائه**
قال **ولو** **اراد** **الخالف** **في** **هذا** **الافعال** **الثمانية** **انه** **تحت** **بفعل** **وكيله** **فوكل** **فعله**
تحت **لانه** **شدد** **على** **نفسه** **فشد** **والله** **عليه** **ذكر** **الراهمي** **في** **شرح** **للقندري**

منه ومن ليس بمقتاد ايما شرجانته وفي العز او في الحال ينظر
منه مبتدأ وحاش خبر والمجوردان متعلقان بنظر والبيت يستعمل على احكام
 تتعلق بالمسائل المتقدمة **الاول** لو كان الحال حلف بان لا يفعل
 في الاحكام الثمانية من لا يباشر بنفسه بان كان سلطانا او قاضيا او شرفا فامرهم
 بفعل ما يور فانهم يحث لان عيونه تنصرف باعتبار ذكره في الكافي **الثاني**
 لو كان الحالف تارة يباشر بنفسه وتارة بعوض قيل يعتبر العين اي ينظر في العين
 المبيع مثلا ان كان مما يشترها بنفسه لشرها لا يحث بفعل وكيله الا ان يقصد انه لا يفعل
 ذلك بنفسه ولا بوكيله فانه يحث وان كانت العزم مما لا يشترها بنفسه كحتمها او لغير
 ذلك يحث بشره الوكيل وقيل بنظر الحالف كالحال فان كان حاله الماسة
 بنفسه لا يحث بمباشرة وكيله ولا يحث لشار الى ذلك في العينة **قلت** هذا
 الذي سامه اخره هو الذي لخصه في صحاحه ووسط المحيط واليزاري ولم يذكر ما قبله
ولو حلف لا يباشر انسان ان لا يؤم لوجه يتابع قالوا في القضاء بغيره
 اشتمل البيت على مسألة ما لو حلف ان لا يؤم احدا من جماعة فاقصد وابه في التحس والمريد
 انه يحث قضاء واجب على الكفارة لا ديانة كدلي في فاضي جان كانه اثمهم وقصد لن لا يؤم
 احدا ان يسه وبين الله تعالى فاذا اتوى ذلك لا يحث ديانة قال ولو اشتد قبل الشروع
 انه يصلي صلاة نفسه ولا يؤم احدا لا يحث قضاء ديانة وصحت صلاة القوم قال ولو
 صلى هذا الحالف بالناس لجمعة ونوي لن لا يؤم احدا فاقصد به الناس جازت لجمعة
 استحسانا ولا يحث ديانة ولو امر في الجنان او سجد التلاوة وذكر الساطع انه ان نوي ان لا يؤم
 احدا وصلى خلفه اثان جازت صلاتهما ولا يحث والله اعلم راد في شرح المصنف تعليلها
 لان شرط الحث ان يقصد الامامة ولم يوجد صلاتهما ولا يحث والله اعلم
ولم اخرج من قبله عايره فتر وجهه بنسالة لا يؤثر
مسألة البيت من القصة رقم لقناوي العصر وقال حلف لن لا يترج من قبيله فلان
 فتروج ابنته لا يحث قال ولم ارفق عليها في القصة
وخرج لخرجت دون اذني طالق ولو خرجت للغرق ولو قعدت
 التاء مخرجت متبع الكسرة لاستعانة الوزن فالغرق الحرق بعيدا عن جرق جرق

دور

يكون فهما اسكان الراء نص عليه الجوهر واللام فيه للتقليل والمثل في القصة برقم لا يه
 الحارثي وقال قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق فوقع عليها غرق او حرق غالب
 فخرجت لا يحث قال الشارح وهو شك كل ثم وجهه بانه مستثنى عادة لاها لو استأذنته حينئذ
 لما منعها وخرجها ضروري ثم نظره ما لو حلف كاسكن هذا البيت فاولقه فلم يقدر على الخروج
 الا بطرح نفسه على الحائط لا يحث وكذا الماء الغمر وهو ساج ذكره في العينة ايضا ونظر لظن
 المعساة في المنتقى ثم رقم للمحيط وقال حلف كاسكنها فخرج فوجد بها مغلقة لا يحث ولو لم يمكنه
 فتحه ففعل لا يحث وقيل لا يحث وبه قال ابو الليث والصدور الشهيد بخلاف ما لو حلف ان
 لم يخرج من هذا المنزل ففقد ومنع حث والله اعلم **تكميل** وقد ذكر المصنف في الشرح
 هنا مسألة اخرى بالنظر في ذكر عن محمد بن مسلمة في قوله لا امرته ان خرجت من هذه الدار لغير اذني
 فانت طالق ثم قال لها يا عريضة اذنت وهي لا تعرف بالعريضة لو كانت فائمة فذاك ليس اذن وكذا
 لو قال لها في منزل والدها ان لم تحضري منزلي الليلة فانت طالق فنع الولد من الحضور تطلق هو المختار
 وفي التمسك للمزيد رقم للنوازل ذكر مسألة ما لو حلف كاسكن ففعل الباب وقدر ثم قال
 من الشارح مرفق وقال يحث في المسألة الاولى ولا يحث في الثانية والمختار انه لا يحث فيها وبه اخذ
 الفقهاء ابو الليث ورفق من هذه المسألة وسلم ذكرها في فتاوى الفضل لم يرفق قال ان لم يخرج من هذا
 المنزل اليوم فامرته طالق ففقد ومنع من الخروج حث حث وكذا لو قال لامرته وهي في منزل
 والدها ان لم تحضري الليل الى منزلي فانت طالق فنعها الولد الحضور حث حث وذكر في الكتاب بعد
 هذا انه يحث ففعل ما هو المالك كرهنا بعد هذا لا يحتاج الى الفرق وعلى هو المالك كرهنا الفتاوى الفضل وهو
 المختار للفتاوى يحتاج الى الفرق **وجه الفرق** ان في المسألة شرط الحث وهو الفضل وهو
 السكينة ولا كراهة فصل في عدم الفضل اما في المسألة الثانية شرط عدم الفضل وليس لا كراهة اثر في عدم
 الفعل انتهى **قلت** وهذا معنى ما قاله علماءنا ان الحصل في هذا المسألة ان كان شرط الحث
 عن يمين وعجز عن شربه والمختار الحث وان كان وجدا يمين وعجز والمختار عدم الحث وقد استخرجت له في
 ونظمت هذه القاعدة فقلت

وبالمنع لم يحث اذا الفعل شرطه هو ان عدم حثه فيما يخبر به

فض بمر شرط الحث والمادة بالعدم عدم الفعل ونما خيرة واستاره الى ائمة المختار وفي الغيبة
 ذكره في قدس عنه كلمات الفارسية وقال عقيبها فاصابه هي حث لا يمكنه الخروج حتى اصبح حث

مخلاف ما لو قيد وذكرها في الجنس والمزيد وذكر في الفرق لمن المعنى الكرم والمزيد لا يمكنه
ان يخرج بان يستأجر من ينقله عن البلد واعتباره هو في معنى الاكراه عبرت في النظر بالمنع دون الاكراه
واسما علم ورايت نظيره لمجي دفع لخمير الابه البخاري وقال ان لم اخرج اليوم ان لم ازل مرهنا العرش
اليوم فتح منعنا لا يتعد على ذلك لا تحت انتهى وهذا مخالف للمعاد وعلى ما ذكره في الجنس والمزيد ثم ذكر
لو قال لها ان لم تردى ثوبي الباع واخذ هو قبل لم يدع اليه لا تحت وقيل لا تحت وسلكه ان لم يجرى فلان
فان طلق فجاء فلان من جانب اخر بنفسه ثم قال فلما حصل انه نتج عن الفعل المحلوف عليه والتمس منه
بطلت عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لما في يوسف انتهى اقول هذه القاعدة حقيقه بالنظم فتمت ما يستحق
فقلت **وغيرك عن فعل حلفت بفعله واقسم لم تحت واعقوب يذكرك**

اي يذكرك الحب والله اعلم **تكميل** قد ذكر المصنف في الشرح لغات في اخرى هي بالنظم
اخرى نقل عن التمه عن محمد بن قيس قال لامرأته ان خرجت مرهذه الدار فغادني فانت طالق ثم قال
لها ما العريه اذنت لك لم تخرجي وهي لا تعرفا وكانت يامه فداك ليس ياذن قال ابا الليث هذا قول
ابي حنيفة ومحمد وهذا بمنزله اذنه وغشيتها ونقل عنها عن ايمان النوازك اذا اذن لها خرجت لم تسمع
لا يكون اذنا وقال ابو يوسف واذن هذا اذن قيل نصر النبي عن اختيار لها فاجاب انه اذن اجماعا وان
الاختلاف في الامور قال نصير الا ان ابا سليمان ذكر الاختلاف في الاذن وذكر القدر في حكاية
نصير فقال ان الاذن للنامة اذن قال ظهر الدرس وجواب القدر في اصح لو حلف لركب فلان فاعاد وهو
ناهر تحت ونظر في هذا الوجه الشارح فنظنها بجملها للغايه فقلت

وهو مجمع شرط اذن ودون ذاء لعقوب اود الخلف في الامور يذكرك

والله تعالى الموفق للصواب ووجه نظر الشارح انه لا تحت بمسلة اليوم في اختيار شئ لامه الشرعي على
تقدير سلم اسوال اذن والكلام وفيه نظر والله اعلم

ولو حلف للدين وقفا على الاداء لم يلحق بيمينه يرويه

وقيل الى القاضي يودي والذمة مقصور لعقوب الموحدين يذكرك

بحسب ما حلف للدين والدين اسم مفعول من ادان نفسه الرقاب وغيره وهو على انكر راغما ان فعله
لازم فلا يستعمل فيه اسم مفعول ووقفا ظرف والعائد في قوله تيمم محمدا واري بيمينه القاضي والمسلم في
الظهير والقسم قال ابو نصر الدوسي حلف غريمه بان ياتيه غدا ويبره وجهه فاناه وقد غاب لا تحت ولو
حلف المدين ليقض حتى فلان غدا فجاء لتقضي حقه فلم يجده في الغد ثم دفع للمقضي لمحو عاقبه وقال

لا تحت عليه ثم دفع للرقيب والريادات وقال يدفعه الى القاضي ولا تحت كذا في الشرح والذي في لحي
بالقسمه ومن النوازل ثم دفع الى الليث وقال نصب القاضي وكلا دياره بالدفع الله فاذ ادفع اليه لا
يحت وعن ابي يوسف ان قضى هذا الرجل باطل وبه اني طر الدار العسائي واليه اشار بقوله
ولعقوب الموحدين في التمه عن ايمان النوازل انه ذكر في ادب القاضي للخصم في نصب القاضي وكلا انه
لا تحت وقد لا دوى عن ابي يوسف في المستفي وذكر الناطق في ايمان النوازل عن ابي يوسف اذا دفع
الى القاضي لا تحت وعليه اغتدا ابو الليث وبه يعني ولو قال للقوي في موضع كذا فاجابه فلم يجز فلا لا تحت
في ايمان مساوي سمعته لكن لا اعتماد على المذكور عن النوازل انه يدفع الى القاضي حتى لا تحت وان كان
في موضع لا ما في فيه تحت وبه يعني ويخبر في فتاوي قاضي خان ونقل عن بعضهم اذا غاب الطالب
لا تحت والدفع الى القاضي ليس سمي قال والمخار وهو الاول قلت ونخرج القولين على

قول الامام ومحمد وقول ابي يوسف يعلم ما نظمته ايضا والقاعدة المنقولة من القصة والله اعلم
فروع ذكره المصنف قاضي خان حلف ان لا يدع اليك حقتك قبل الجمعة فبعدى حذ
فان رب الحق قبل الجمعة لا تحت في قول الامام وعندهما ان دفع الى وديته او وصيه قبل
الجمعة برؤ لا تحت والله اعلم **فروع** عريان متحقق للنظر كدها في القسم **الاول**
دفع لفتاوى العصر وطبر الدار العسائي وقال دعي امرأته الى الوقاع فانت فقال متى
يكون فقالت عند فقال ان لم تفعل على هذا الماد غدا فانت طالق ثم تسباه حتى مضى الغد
لا تحت فنظمته فقلت

ولا تحت لربني وعرسا يمينه لان جاز وعدا الوطي في العذر ورواه

الصبر في شئ الزوج المدلول على بقولنا وعرسا وكذا اصغر عمنه له وكلام الجواز
وعيد تعليقه وقرروا يعلق لا تحت **الثاني** دفع للواري وقال حلف لمخرج
ساكن دار اليوم والساكن ظالم غالب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فليتركه على اللفظ
باللسان فتمت فقلت

واخراج مخرج اري اليوم ثم لم يطبق والظلم الشخص باللفظ برؤاه

نقد براليت وحالف لاحرج اليوم من في داره وذا اسانه للاخراج وبالفظة
اي بقوله اخرج مخرج اري برؤاه اي قالوا بغير ولا تحت **ج** عاينها ان
الاول جعل فيه النسيان مستقلا لا تحت والمذهب خلافه وباب في مختصر المحيطة

آخر فاسبه من جعل النسيان مسقطا للثبوت فانه قال حلف بالحس حقم ولا نية له حنث ان لم
يرد الحال الا اذا نوى الحس بعد المطالبة بان اعطاه ونبي شبه منه بغير حنث لا حنث
والثاني اقيم فيه الفعل فقام الفعل المحلوف عليه وتوجهه الفروعين يجوز جناح المقصود ولما علم
في كل عبيدي **الدكتور فقط حوي** وفي كل ملوك **يع وينظر**

للدكتور مفعول حوي وفي الست تسلتان من التنف **الاولى** قال اذا دخلت الدار وكل
عبيدي حر فهذا اللفظ يقع على الذكور والامهات فاذا دخلها عتق كل عبد له دون الامهات والمذكر
وامهات الاولاد والمكاتب وفي البطون من الاجنه الا ان يفوتهم **الثانية** لو قال كل ملوك
حر يقع هذا اللفظ على الذكور والامهات جميعا والظاهر انه اشار بقوله وينظر الى نظر ذكر
في النسخ على نظم الطرطوي فانه اني يلفظ عبيدي بالجمع والذي بالتنف اللفظ الافراد وعلم
ان مع ذلك ولا يفرق بين الجمع والافراد بان الجمع لعل فيه للذكر واما ملوكه فهو مفعوله يطلق
على الذكر والموت وكان كالحال في اللغة ان يطلق على سائر الملوك من عبد وعقار وغيره لانه
يختص بالتعارف بالوقت فلفظ على الراغب في مقدراته ويمكن ان يكون النظر في تعميم التنف
الملوك للذكر والامهات والى الذي يظهر في ولسا علم ان للوف هو المعية في باب الايمان ثم عانه يقتض
التنويه من الملوك والعبد لانهما اما بطلان عاقل للذكران وان اعتبر وضع اللفظ فيمنع
انصافا وبها في العموم فانه قال في القاسوس العبد الانسان حر كان او رقيقا والملوك
والوضع لحاج الى الحرس والله اعلم

ومن قال صوفي او صلاي لكان في وليس يمينا والكره **ينعقد**
وقيل وان ينوي به قتيلا يمينا وان ينوي اللوان **ينعقد**

الفصحى في ليس للقول وفي ينوي الخالف وفيه يمكن للقول وفي البيت مثله من التوبة ومن
للعلا الباعث كذا في شرح المؤلف والصواب انه مره للعلل التي في لفظه صلواتي صياحاتي
لقد الكا وليس يمينا وعليه الاستنفاذ فيل هذا ان نوي الثواب وان نوي القربة فيمنع لذلك
اشار الى الثاني وفي فاضل ما يتهدد هذا قال ان فعلت كذا فانا نري هذه الثلاثين بها معنى من
قالوا ان اراد به البراءة غرضه ما يكون يمينا وان اراد به البراءة عن الثواب والاحكام نوزع يمينا وان لم يكن
نية ما يكون يمينا بالشر والاحكام في تركه وفها لوقال لوقوت كذا فانا نري من حجتى الى حجت اوقال
من صلاتي اوقال صلاتي التي صليت وتعل كذا لينة شي هذا بخلاف قوله ما فعلت من صلاة او صوم

لم يكن حتما ان فعلت كذا فانه يمينا لانه انكار لما علمت حقيقة بالضرورة فهو نظير قوله انا نري من صلاتي او
من الصلوات او من صوم رمضان او كذا فيه لسم الله الرحمن الرحيم ولو قد حنث او من النور او من الانجيل
او من البور او من القرآن او من المومنين البراءة من هذا كفر اتفق لمخضا وفي التمه البراءة من القسلة
لا يكون يمينا وفي فتاوى سيدنا به من وعن الاسلام **قلت** وفي الفتنة عن الامية الكراس
لو قال انا نري من الكعبة او من بيت الله في فليس يمينا نعم انصار النظم بان على الاستغفار وليس بظاهر فلو
قال ولا في تنعقد لا فصح به فتاملا والاحسن تغير الس الثاني يمينا يمينه على انه اشتمل على الست الاول
مقتدا في ما قبل بالاذن نوي الثواب كما هو للقول فيجعل هكذا

وذا قيل ان ينوي ثوبا وان نوي به قربة كانت يمينا تنقذ
بالبناء للجموع اي يجب فيها الكفاية كغيرها من الامان فتاملا والله اعلم
وما لم يكرهه الف ليس جاشاء اذا اذيل او اوجي له او يسطر

لا يسم البيت المينع حركة اذيل والصيغة للحواف على عدم كفاية ومثله الست من التنف اذا حلف لا
يكلم فلانا فقلت الله كتابا او اذيل اليه شؤا او اشار اليه بعينه او بدهر لحنث وفيه من ان الاشارة
لا يكون كلاما لانه لو حلف لا يكلم فلانا فناداه من كان بعيد وكان تحت لعل طوى اليه لا يسمعه لا يحنث
والاخذ وان لم يسمع لا يستعال او صمم حنث ولو كتب اذيل لا يحنث ولو قال لا اقول له كذا فكتب اليه
ذلك او اذيل له الله شؤا لا يحنث والله اعلم

والخريف الهاوي او الها تنقذ وقد قيل لا للذبح والله اكبر

الهاوي المراد به الالف وسعقد مجزوم في جواب الشرط اي عمنه والذبح بالفتح المصدر بالكسر
اسم للذبحه ونخرج من البيت ست مسائل في كل منها اختلاف **الاولى والثانية والثالثة** الخالف
او الذاب او الداخل في الصلاة اذا حلف من الحلالة الالف التي بين الها واللام هذا لا ينعقد يمينا
او تحل بيمته عند لقول التسمية شرط او يصير مكبرا فغير بعضه مجزوم وعلى بانه نوي وقد
جاسع صدقها في لغة العرب وعرضه من الجزية وقال فيه توجية قال الامام الرازي في الدرر
ان الله اسم للوطوبه فلا ينعقد المين ثم بقيه المتايل على ذلك وانه فيما لك ولانه اما يكون اسما للوطوبه
بوصلة للباء فلو قال والله بالواو لا يسم التوجية للذكر **الثالثة الاخيرة** لو حلف الخالف
او الذاب او الداخل في الصلاة الها مر اسم الله هل ينعقد يمينا او تحل بيمته او يدخل في الصلاة
سعي لم يكون فيه الاختلاف واستشهد للجوزي ما في تيمه الفتنة وفتاوى العصر سمعت علي بن احمد يقول

اذ افاك الرجل واللا ان فعلت كذا يغفر كما يفعله الشطار فانه يكون ميمنا لان اكثر الحروف
تقوم مقام الكل وعلى المنع بانه اذا حذف حرف تغيرت معني الكلمة فبشع لولا ان لا يستدل
ما اخرج به الدقطنى في افراده من حديث ابي هريرة رضي الله عنه من قوله لا يؤذن لكم من ادغم
الها قننا فكيف قال يقول شهد لرسول الله الا لا واشهد لرسول الله وهو ان كان
فالمراجه الذي يقتضي عدم افصح **قلت** وفي نفسه بعد ان يقرأ في حاشية قال والاول لا فليس
وقبل من وظهر كلام المصنف انه يجب الاصلان وهذا صريح النقل فيه والله اعلم قال ويمكن ان يكون
هذه التايد الى نيف واربعين لان الحذف اما سهوا واما عمدا في كل الاختلاف فيطردفا وعشرين
وفي كل ملة فان ينصرتا فيه ولم يعين **قلت** وهذه طريقة الامام محمد بن الحسن والفا علم

والكل عشر قال خمسة الكتب لم يكذب في الخمس في العشر بعينه
سلكه البيت من الخمس والمزيد قال في باب الغيبة والكذب الخفي كتاب الكراهية رجل قال
لا حرم الكتب من مريم قال خمسة وقد اكد عشره كما يكون كاذبا ديانة وقضا لانه اكد العشرة
والخمسة موجود فيها وكذا الوصف بالطلاق والعتاق **الحديث** فكذلك لو قيل له تكلم اشترت هذا
العبد فقال كاية وقيل شرا تامين لا يكون كذا ولو حلف بالطلاق والعتاق لا حلت له اشتر
بما به ونزاد عليها انتهى **قال** المصنف فعلى هذا الوصف لا يسع هذه السبعة تامين فباعها
تأمين حتى ينسحق لرحمت وهذا الخلاف ما لوقال لا يبيعها الا كذا وما اكدت الا كذا او كان اقل
او اكثر حسب الحنث **قلت** عندي في الاول بحث لان معنى الايمان العرف وهو في مثل
يراد به الزيادة على الماتين فينتهي الى بحث خلاف المتظوير فانه ليس ليس العناية بما يشعر بتفي
الاقل والاكثر فامله والله اعلم **فصل في كتاب الحذور**
الحذر لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة حقا لله تعالى لا يها ما نفعه من كتاب اسبابها وانما
ذكرها القضاة والتعزير مع ان الاول حق العبد والثاني لا تقدر فيه تقريبا بعطفه على ايمان
لان الكفاية على قسمين عاده وعقوبة وهذا لعقوبة محضة والله اعلم

شرايط احصان به الرجم قرروا ببلوغه واسلامه وعقله بعينه

نكاح صحيح والدخول بها به وكل من الرجم بالوصف يتظر

شرايط مبتدأ مضاف اليه والرم مفعول قرروا والضمير للاصحاب وبه متعلق والجملة في موضع
خبر صفة احصان وبلوغ الخبر والباقي عطف عليه والضمير للرجم وفيه للنكاح وكلام الوصف

للعمد والاستغفار وقد اشتدك البنيان على شرايط الاحصان الذي يتعلق به الرجم
قال في المبسوط المتقدمون يقولون شرايطه سبع العقل والبلوغ والحرية والنكاح
والصح والدخول بالنكاح وان يكون كل واحد من ذلك على ما يشترط في صفة الاحصان
والاسلام قال والاصح ان يقول شرط الاحصان على الخصوص اثبات الاسلام والدخول
بالنكاح الصحيح بامر الله في مثله فاما العقل والبلوغ فهما شرطان لاهلية العقوبة لا شرط
الاحصان على الخصوص والحرية شرط لتكمل العقوبة ثم اخذ على ذلك ويستدل له ونسب
الخلاف على ما دلت عليه قال والاحصان عبارة عن خصال حميدة بعضها ما مورده وبعضها
متدرب اليه كاسه في الزاني يصير الرمي في تلك الحال موجبا للرجم ونقل عن المحيط
عن ابي يوسف اذا تزوج امرأة يهودية ودخل بها لا يكونان بذلك محصنين والله اعلم

ويعقوب في الاسلام والوصف خلفه وما شرط ذلك في فينكره

لما قدم في المشيئة الشرط وطلحة بين هنا ما فيه خلاف منها وهما شيطان **الاول**
الاسلام وفيه خلاف **الثاني** وهو المراد ببيعقوب في النظم عاه لم يشترطه
وفي رواه ثابته انه اشترطه وذكر في المحرط عنه رواه ثابته بالنقل من اليهودي
والنصارى والمجوس فيهما يجب الرجم لا في الثالث الثاني الوصف قال المصنف ولم يوافق
عليه في غير المبسوط وعامه الكتب لم يفرقوا بين احصانها كمن قال في المبسوط واما
اشراط احصان كل واحد منهما في الاخر فهو مذهبنا وفي رواية عن ابي يوسف وهو قول
الشافعي ليس شرط حتى لا يلوكن اذ كان وطى بنكاح صحيح في حالة الرق ثم عتقا لا يكونان
محصنين عندنا وكذلك الكافرين وفي رواية عن ابي يوسف هما محصنان وكذلك الجدر
لا يكون محصنا اذا تزوج امه او صغيرة او محبوبة ودخل بها وعلى قول ابي يوسف ولان
ثبت الاحصان ثم علل ذلك واستدل له بما موصى به مطوعات الشروع الموضوعه بنسب
الخلاف وذكر الادلة **قلت** وفي فتاوي قاضي خان واحصان كل واحد
الزوج شرط عندنا بنصر الاخير محصنا في قول اخنوخ وحمد وظاهر قول ابي يوسف
اشعار بخلافه فيه وقد اشار في النظم الى موافقة الشافعي لابي يوسف في هاتين الماتين **الاول**
قطر خمر يوجب الحد شرعا ومغلوقة بالماء **ليس يفسد**
وقطر خمر مبتدأ ومضاف اليه والحد مفعول يوجب شرعا فاعله والضمير في مغلوقة

للقطرة وليس يقدر ان يشرب المغلوبة بالماء الحار وقد اشتم البيت على تلبين
الاول مرقى خان قال لما الحمر منو التي مر ما العنب اذا علا واشتد وقد ف
بالزبد وصار اسفله لعله فهو حمر بلا خلاف وان علا واشتد ولم يقد بالزبد فليس
بحمر عند اي حنفية حلوا كان او حامضا او قارضا وفي قول صاحبه يصح حمر وعن الشيخ الامام
ابي حفص الكبري انه اخذ بقولها ناذ اصاب حمر استب احكامها لا يحل شربها ولا يجد بتناول
قطرة منها طابعا وقال في موضع اخر اذا شرب قطرة من الحمر او سكر من الاشربة التي ذكرنا
انها توجب الحد فانه يجد ثمانين شرطا في ازار واحد والمرأة تجد في ثيابها وتضرب العبد
في الشرب والصف نصف ما يضرب الحمر **الثاني** وفي من البداع وقاضي خان قال ولو
شرب حمر امزج بالماء لا يجب الحد لان الغلبة اذا كانت للحمر فقد تقي اسم الحمر ومعناه واذا كان
الغلبة للماء فقد نال الاسم والمعنى قال قاضي خان كان الماء اذا كان معلوما كان
شاربا للحمر ولا انفسقه يشربون الحمر هكذا فلو لم يجد معتق حد الشرب في عان للفسقة ثم ان
هذا الماء لا يحل شربه لانه حمر وكذا حكم الخاططة لعل الماء من المايعة فان سكر مع كونها معلومة حد
تضرب عليه قاضي خان وفي الدخيرة والحكم من الحمر بنفس الشرب واذا شهد شاهدان على رجل
انه شرب الحمر وراية الحمر توجب منه قال القاضي قبل نهادهما ويسا لهما عن ابيه الحمر وعن
كيفية الشرب وعن زمانه ومكانه ليعلم انه حمر حقيقة وانه طامع وان العهد غير متقادم فانه
لو مضى لم يقبل على الشرب الا اذا التوبة من مكان بعد فاذا ابدنوا جنسه حتى يبال عن
العدالة ولا ينعق بظواهرها في حرمها فاذا لم يزل العدة اقام عليه الحد هذا اذا تيقن به وروح الحمر
يوجد منه وان لم يوجد فاني به حرم مكان قريب كالحمد في قول الامام والماء لا يقيموه الا في
في تلك الثلاثة شطرا وعند محمد ليس بشرط لقبول الشهادة فلو اتى به عا ولا اقر شربها او
للك لا يجد عند هاتين الامور يوجد الراجح خلافا ل محمد وهذا كلام قاضي خان وللطر سوسى هنا تحت
ظاهر لرضاع ذكره اختصارا والله اعلم

في شرب سكر في البند والماء الذي يجد ويحسد

اشتمل البيت على سلبق مرقى خان **الاول** قال وفيما شرب الحمر من الاشربة المتخذة
من العنب والزبد لا يجد اما اذا لم يسكر قال واختلفوا في معرفة السكران قال ابو حنيفة
هو من يعرف السمة والادمن ولا الرجل من المرأة وقالا هو لم يختلط كلامه فنصر غالب الهذيان

والفتوي على قولها انتهى وقال في كتاب الاشربة وتكلموا في السكران واجمع ما قيل فيه ما ذكره في الكتاب
انه اذا كان كلامه مختلطا لا يفهم مطلقا لا جواب ولا ابتداء فهو سكران وبه ابنى المشايخ وان كان
يعبر كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيما لا يعام عليه الحد لان السكر
لم يتم وان كان اكثر كلامه غير مستقيم لم يذكر محمد في هذا الكتاب وعن ابي يوسف هو سكران
يقام عليه الحد واعتبه الغالب كما في الجنون **قلت** وهذا ينقد تصرفه كالطلاق في القتا
والاقرار بالدين والعين وبشرط الصبر والصبر والفرق والاشتقاق والمصبة والصدقة
بشرط القبض وبه اخذ عامة المشايخ وقال الكرخي والطحاوي لا يفقد وقال ابو بكر محمد
منه ما يفقد مع الغرر ولا يبطل بشرط الغائب وفي فتاوى البرازي ينبت الزبد والتم
طبخ اذ في طبع ثم اشتد لجوز شربه دون السكر على قول الامام والثاني لا يسكر الطعام دون الزبد
وقال محمد قليله وكثيره حرام قالوا ويقول محمد نأخذ ويذهب محمد انه حرام لحسن كاهود
مالك ذلك في واحد وداود واذا كان شربه لهو فقليله وكثيره حرام اتفاقا وقد استقرت
الله في ابي بطمه لشد الاحتياح اليه لتعلق بعض الفتوة بل بالحد وصرهم بالزبد
على التمسك بان زهد الحنفية عدم الحرمة فيما دون الفصح المسكر فقلت

في ما أخذ من سكر البند ولو يكن قليلا والتجسس ايضا ونصير

واما مسله السكر بعد ما ذكر من الاشربة كالمختل من العسل والفانيد والحوت هل هو الحد
بالسكر منها ويفقد تصرفات السكران بها ام لا وهي همه فقد قال قاضي خان اختلف في ذلك المباح
والفقهاء اوجبوا تجسس اليه التجسس اليه لا يجب الحد كما لا يجد من البسج ولين الرمال فلا يفقد تصرفاته
وقال بعضهم الحد فيفسد تصرفاته وقتل هو قول الحسن زناد انتهى وفي فتاوى البرازي في
كتاب الطلاق لمن سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل الحمارية زهادا الزوم الحد لان
الفنق مجتمعون على ذلك الحمار وقوع الطلاق ان الحد حال لدرية والطلاق يحتاج فيه
فاذا وجب ما حال كان يقع ما يحتاج اولى وقد طالب الزدوي صدر الاسلام في الحد
بالفرق بينه وبين السكر من المباح كالمثلث فجزم قال رايه نصا عن محمد على لزوم الحد
منه انتهى وفي شرح الهداية لتجسس الحمار للمصنف في كتاب الاشربة قال وهل يجد
المختل من الحبوب اذا سكر منه قبل الحد وقد ذكرنا العجم قبل قالوا والا مع انه يجد
فانه دوي عن محمد بن سكر من الاشربة انه حد من بعضه فان كان الفسق مجتمعون على

اجتماعهم على ما ارادوا من قبل فذلك وكذا كذا المتحد من الاماكن اذا استند من على هذا
انتهى وفي العادة حتى يعضد الاسلحة الى اليسر الروي انه جيد بوابه عا حجابا
جميعا رحمهم الله تعالى انه يكون الحد وان الحد انما يجب ما بين الابدع عند اني حنيفة
واي يوسف رحمهما الله تعالى وان كان حد الاشربة في الاستدلال ما يقع به السكر
حرام والسكر سبب الفواحش لئلا ينجسوا عن شربه ويرتفع العباد عن وجه
الارض وهذا المعنى بوجود في هذه الاشربة حتى قيل هذا على الشرح الامام علي
انجي انه اقبح من فيه وابتين وفي البرازيه والاشربة من الشجر والذرة والتفاح والصل
اذا اشتد وهو مطبوخ اول يجوز شربه ما دون السكر عند الامام وقال في قوله كثير قالوا
وبه فخذ وقد نظمته لاحتياج الناس الى معرفة المختار المأخوذة به فقلت

وفي عصرنا فاختبرنا واوا فقولنا قدام من مسكر الكبريت
وعن كلامي روي في محله **بمنع من ما قد قل في المحرر**

من موصوله والثانية بيانية والحب جنس اي سكر من سكر الحبوب وحكم ما كان
مرغبا في الخمر وهو الزبيب والعنب والتمر فحكمه كحكم ذلك واما البرسيم ففيه خلاف
والصحح من هذه الصاحبين جواز شربه ولا يجد شارب اذا سكر منه على الصحيح اللهم الا ان يجمع عليه
كما علم في الذي قد مناه فقياسه حرمة ايضا ولعل محمل ما قد مناه وهو يروي الحجاب
الحمد والمراد بكلمة الثالثة **ترجع الى المثل الثانية** من نظم المؤلف لو شرب المسلم
خمر الذي يغذاه بلزبه فقهها وعلم الحد واثار الحد كقولنا بحد في خمر اي تحبس
القيمة ولم يغز المسله الى كتاب وقال في الطرسوسي يغزها ايضا والمسله فيها حكام الاول
في حبوب الحد لعدم تغل الثاني صان فقهها للذي وجهه انها لا تقوم عند من وقد صحح بالضا
في الزازيه وغيرها **ولو في هذا الصور شرب مسلم** **بحد ودون الا ربع اعز**
صحيح الحد للمسلم ان شرب الخمر في رمضان او السكران حرام وعنه وبعظرو يقطع عن الاضاه
والغنى انه بعد الحد يحبس ثم يعز بعد الحبس وللشاة في المسبوط في اب واذ اشرب الخمر
في هذا رمضان حد الحد كمنع ثمانية ثم تحبس حتى يحبس عنه الضرب ثم يعز في فطانه في
شهر رمضان لان شرب الخمر يكره كحد ويهتك حرمة الشهر والصوم بنوعه من التبرر لكل كحد
اقوي من التعزير فيبدا باقامة الحد ثم لا يوالى به امر التعزير والحد يودي الى الابد

ومقتضى عقيله ان يعز بالضرب الوجع وسالغ في ذلك لانه جعل عليه الحبس بعد الحد من التعزير خوفا
التعاضد او الى انهما اقول قوله في هذا الصور يصدق بصور الفعل والواجب والحكم خاص بصوم الفرض
لما يعلم من العقيل فالنظر اعم من المنقول فلو كان الست هكذا

وفي صوم شهر شارب الخمر مسالما **حد وبعد الحد** **عز**

يؤتي كونه في صوم الفرض مع بيان ان التعزير في حقه بالضرب لما علمت من التعزير ليس كله بالضرب
في البرازيه عن الطحاوي تعزير الاشراق كالفقه والعلم ان يقول له الحاكم بلغني انك تفعل كذا وكذا
وتعزير الاشراق كالفقه والعلم وكذا في باب الحاكم وتعزير الاشراق كالفقه والعلم وكذا في باب الحاكم
والحبس وتعزير الخاسر الاعلام الحبر والحبس والضرب بعد الحد والتعزير باخذ المال ان ياتي المحل فيه جاز
وعنه المصنف الى اي يوسف قال ولا ينبغي ان يذكر هذا في زماننا لانهم قد استدلوا به على اخذ مال
الناس بالباطل وفي الزازيه تغل عن خاتم المحدثين موافقا لابي الدرداء في ان معناه ان يؤخذ ماله ويؤخذ
فاذا تاب رد عليه كما عرف في جوار النعاه وسلاحهم قال وصوبه الامام طه الدين الرضا وقال في جملة من يحبس
الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال وفي شرح المصنف اكثر الضرب تسعة وثلاثون سوطا وعن الثاوي وعنه
وعنه يعز عظم الذنب وجرح وعنه يضرب تعزير القبله وليس حد الزنا وتعزير القذف تعزير القذف
وعنه اكثر تسعون سوطا وهو القياس وبه قال في روى عن كافي يوسف نعمه كالايم واول الضرب
ثلاث حلقات وقال المشايخ اقله مفوض الى ابي الامام والحبس بعد الضرب والله اعلم

ولو وجدوا سكر فقط فلا حد ودون الاربعين **عز**
ورحمه خمر دون سكر كذا ولا **الى ما يرد في السكر هذا** **بحد**

اشتمل البيان على ثلاث مسائل من الفقه **الاولى** روى فيها للعلاء الدار كذا قال وهو دفع
والصواب العلل التي جازي ولما جازي الدين اخي حاتم الدين الشهيد والنجم الامام الحارثي وهي سكران توجد
منه الزازيه لا يجد وكذا يعزير باقل من اربعين سوطا ثم روى الاول وقال لو وجد منه راحة الخمر
دون السكر يعزير هذه المسله **الثانية** فان قلت الذي في الفقه انه يعزير ولا حد له ومقتضى
النظر العقيد دون الاربعين **قلت** سلم كذا في الثاني دون الاربعين من باب اولي
وان لم ينص صاعليه والله اعلم **الثالثة** قال يعزير من الثاني منها ولا يؤخر التعزير حتى
يزول السكر ولو وجد محمل اينة فيها خمر يعزير والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب
والغالب في مثل هذه المسائل والفتوى يعزرون بناء على الظاهر انتهى **قلت**

وفي قناري قاضي خان ذكر مسألة الآية رجل يوجد في بيته احمرا وهو فاسق او يوجد القوم
 مجتمعين على الشر ولم يهر احد يشربونها غيرهم قد جلسوا مجلس من شربها يعزرون لانه
 قد ظهر منهم امارات العزم على الفساد فانه معصية لاحد فيها فيعزرون ومقتضى الاشارة
 النظم بهذا الذي لا يوجد هو صاحب المسئلة الثانية وليس كذلك لان المسئلة الثانية السكر
 فيها معدوم وهذه تامة المسئلة الاولى فبقية ذلك والله اعلم على انه وقع له عيب اخر عيوب
 الشعر وهو الاطراف في بيتين متوالين ولفظه يعزرون وتركه لاصلاح البيت على الوجه الذي
 قدناه والله اعلم **ولا احد في خرس ولا لعمري وليس كذا المعنى والمجد بجزء**
 الخرس كقول جمع اخرين وهو الذي مع الكلام والخراسان وفي بيتي على البيت شتم
 على شتمين من البداية وقاضي خان **الاولى** قال في الاشارة ولا يجد الاخر شتم عليه
 اليهود وانشاء هو بانه يكون ذلك اقرا في العلامات لان الحدود لا يثبت بالشهادتين
 وهذا الاطلاق يشمل حد الزنا والحد والسكر والقذف وقول البداية ولا يجد له قال
 المصنف لا يدخل فيه القذف المسئلة **الثانية** قال قاضي خان في الاشارة بعد ما قدناه
 عنه وكذا المعنى والاطراف يقتضي تنفره في جميع انواعه وقد ذكر المسائلتين في كتاب الحدود
 ايضا فقال وان اقر الخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كتبه او اشارة لا يجد ولا عني
 اذا اقر بالزنا فهو بمنزلة البصر حكم الاقرار ولو شهد عليه شهود بالزنا لا تقبل كذا في سحني
 والمصنف خص عدم قبول الشهادة في الاخرين فيما فعلها وعلمه بان يكون له شهرة لا تقدر على
 ابدانها بطقه فلا تقبل اشارة بها والله اعلم

وقد شرطوا في القذف لعشرين **ثانيا** **في حياة والنوازل المحذرة**
بلوغ واسلام وعقل وعفة **وليس لمحبوب ولا حد بظن**
علمه ولا رقيا ولم يبط فاسدا **وليس هو ابن ابن ولا ابنا يغفر**
 الصغر في شرطوا الاحبات ويقال خبر مبتدأ محذوف وما بعده عطية عليه والف
 في ليس عليه ولم يبط للمقدوف قال ولما خفت بظن جار حذف الالف بالجاء وذلك
 مسبوغ والابيات مشتبهة على شرط حد القذف وهو اربعة خصال في القذف ولا يوجد
 الا بعد وجودها وكلها من السيف وعددها خمس عشرة لا جعل الوصل الخامس قسمين تلك من ذلك
 نكاح وقد جعلها النظم واحدا لقوله ولم يبط فاسدا للشمولة القسمين وهذه عن صاحب السيف

ولا امر

ولا يضرب القاذف الا في حته عشر خصله تكون في المقدوف **أحدها** ان يكون مسلما
الثاني ان يكون حرا **الثالث** ان يكون بالغ **الرابع** ان يكون عاقل في قول ابي حنيفة
 واحكامه **الخامس** ان يكون عفيفا عن فعل الزنا وفسر هذه العفة بان لا يكون وطئ حراما
 قبل الزيف والمراد بالحرام هنا الزنا لانه لا يدخل فيه وطئ الزوجة في الحيض **السادس**
 ان يكون مسلما ولا يكون خرس **السابع** ان لا يكون محدودا من الزنا **الثامن** لم يكن وطئ
 نكاح فاسدا **قلت** وباعتبار هذا الشرط لجوي الخلاف بين الامام صاحبين في قذف
 مجوسي تزوج بامه ثم سلم لحد نقد فيه عنده دوها لان تزوج بالحرام له حكم الصحة فيما بينهم
 عنده لا عندنا والله اعلم **التاسع** لم يكن وطئ امراة مملوك فاسدا **العاشر** لا يكون مجنونا
الحادي عشر لا يكون رقيا ان كانت امراة **الثاني عشر** ان لا يكون ولد **الثالث عشر**
 ان لا يكون ولد ولد **الرابع عشر** لم يمت قبل الزحف القاذف فانه لا حد له لان الحد لا
 يثبت في قول ابي حنيفة واحكامه **الخامس عشر** في قول ابي يوسف **الخامس عشر**
 ان يطلب المقدوف لحد انتفى ولو ان المقدوف وطئ امراة في حيض او نفاس او امته
 وهي مجوسية محد لاجله قال ابو يوسف وطئ المكاتبة يسقط الاحصان وابعث
قلت وفي السقم مواخفات تذكرها بعد بيان خراة فنقول اراد النظم بقوله
 السقم وان لا يكون خرس ونقوله حياة لم لا يموت المقدوف قبل الحد حتى لو مات بعد قيام البعض
 سقط الباقي الا انه لا يقام حد القذف الا والمقدوف حي لانه معلوم ان المقدوف اذا كان ميتا
 يقام الحد بطلب ولد وولد ولده وجد اب ابيه عند الامام واحكامه وخالف في ذلك ابو يوسف
 فقال وطلب جميع عصابة ولا شك ان اطلاق الحيوة في السقم شامل للصودتين والحكم بينهما مختلف
 كما بيناه وكان اطلاقا في موضع التقيد ونقوله ولا حد يظهر عليه اي لا يكون محدودا وهذا ايضا
 ان كان شاهلا لا يرانواع الحى لانه يدعي تخصيص اقام له لحد القذف وعليه مناقشة اخرى
 تخصه بالان وان الابن والحال للزنا اعم من ان يكون ابنا او بنتا او ابن ابن او بنت ابن فهو تقيد
 لموضع اطلاق بصد ما قبله وهذا ما في السقم وفي عبارة ابي يوسف ما هو مستدرك لا في
 الكتاب من التنية عليه وهو ان قوله وان يكون عفيفا عن الحرام يعني عازا ذكر بعد عدم كونه
 محدودا في الزنا وهو ايضا لو اخذ به النظم لانه تنع فيه وقوله ان لا يكون ولد ثم عدل
 ان لا يكون ولد ولده شرطا اخر لانه كان يستغني عن ذلك بقوله ان يكون ولد وان سقط كان

والظاهر ان هذا شرط للمكان
 اذ انما هو شرط للمكان
 وانهما شرطان
 لا شرط واحد

رطل ضرب عاذا او بغيره او فاقا فاقا فاقا فاقا
نبا حارة قطع اليد المبرم المبرم المبرم المبرم
القطع رطل المبرم المبرم المبرم المبرم

يعيد العود ايضا وفاته من الشرط ان يكون ام ولد له الحرة الميتة وان لا يكون ام عبد
الحرة الميتة ولله اعلم
ومن ينضم اليه الشخص واحد واجب وان يف معها ولله الا يتقرر
وقيد حال الخطاب بعضهم واجابه حال النكاح اطهر
ومن شرطيه واحد الجواب ضم معها الدم وفي لا يقرر الحد في قيد بعين
وجوب الحد وفي الجاه للحد وقد اشتمل البيان على ما يلي من المبسوط **الاول**
والثاني من قاضي خان الغاية قال قاضي خان لو قال لست كما بوبك فليس يحد
وكذا لو قال لست كما بوبك اولست كما بوبك فلا حد عليه انتهى وعلمه في النهاية
ما فيه تقييده عن امه تقي وكادتها له وفي تقي وكادتها تقي الوطى عنها وفي تقي
الوطى تقي المزنا ولو قال من تقي واني وان ينضم للمحمول كان احسن وهذا ظاهر لكن رايته في
وسيط المحيط ما يخالفه فانه قال ولو قال لست ابن فلان او هو ليس بابيك فهذا قد
ان كانت محصنة تجوز العقاد لا لما في تقي تقي من امه فقد نسبته الى الزنا لان الولد اذا
لم يكن ثابت النسب يكون ولد الزنا ولو قال لست لابيك فانه قد لا يحد الا بذكر الالف في النسب
ولو قال لست لفلان ولا لفلانة او قال لست لابويه لم يحد لانه فاه عن امه فذكر نحو ما تقدم عن
النهاية ثم قال بخلاف ما لو فاه عن امه لان الف في تقي نسبته عنه وكافه قال تقي
الزنا وفي قاضي خان لو قال لست كما بوبك ولست كما بوبك ليس يحد وفي كذا قوله لست كما بوبك غير
وفي موضع اخر لو قال لست كما بوبك وامه حرة وابوه عبد وقد ماتت امه يضرب الحد لانه والله اعلم
الثالث وهي مسألة البيت الثاني عول فيها على فاض القضاء الطرسوسي فانه نقل عنه
انه قال ما معناه انه اذا كان هذا القول في حال الخطاب لا يحد ولو كان في حال الغيب والمثاقمة
يحد واليه اشار بقوله واجابه حال النكاح اطهر قال عزاء في الشرح الى البسيط وهو
ظاهر المذهب والاعتماد عليه دون ما يقع سواء حال الفاه **قلت** وفي وسيط المحيط
لو قال انت ابن فلان لغيره على وجه الكياف في حاله العصب خد استحسانا وفي غير
العصب لا يحد لان هذا الكلام في حاله الرخي بذكر التشبه بعلان مرجئ السير والمختلف
في حاله العصب بذكر التقي والتشبه بغير النسب على انه حقيقة وروي عن ابي يوسف
انه قال هذا ليس بابك في حاله الرخي ليس يحد وفي حاله العصب يحد وفي قاضي خان

لو قال لغيره لست لابيك عن ابي يوسف انه قد ف كان ذلك في غضب او رضى وان قال لست هذا اسك
لانه المعروف فان قال ذلك في حاله الرخي او على رهبه الاستفهام لا يكون وان قال ذلك في
غضب او على وجه التعسر كان قد ف والله اعلم واستطرد المؤلف بقوله بعضهم انه اذا قال
حال النكاح انا ابي لست بزاوية فانه يحد لان كل من سمعها في هذه الحالة يقول هو قد ف **قلت**
وفي فتاوي قاضي خان ولو ان جليلا استبنا فقال احدهما للاخر ما انا بزان ولا ابي بزاوية لمحد عليه وفي
في موضع اخر لو قال لغيره اما انا فلست بزان لاحد عليه عندنا وقال مالك علم الحد بوى القذف بالزنا او
لم يقول الثاني ان قال بوى القذف بالزنا واحد والا فلا والله اعلم
ومن قال ما ان النكاح مع يعزوه ويائس واجمع ضرب من تقصير
الصفير في يتعدى الوصول والواو في ويابغي او في الست ثلاث مايل **الاول** من قاضي خان
لو قال رجل ما ان النكاح فانه يعزوه لا يحد **الثاني** لو قال له يائس كذلك **قلت** في الكافي والقفا
وغيرهما انه يعزوه بقوله يائس والحواش وقيل والله لا يصل ان كان من الاشرف كالفقهاء والعلماء يعزوه
لاجل ان الزنا لو حقه لم يحد بذلك بخلاف العوام ذكره في الكافي **الثالث** ان ضرب التقدير يكون مستقما
غير متقوق ونسبها الى الرضى الناطقي **قلت** وفي فتاوي قاضي خان في الحد ودفع الضرب على الاعضاء
ما خلا الوجه والفرج والراس وقال ابو يوسف سعي الصدر والبطن ايضا وضرب التقدير لا يفرق على الاحتيا
ولا يبلغ في التقدير راجع سوطي في قول ابي خنيفة ونقل في الكافي عن حردود الماصل انه يفرق على الاعضاء
قال في المشرقة يضرب في موضع واحد وقال في الاختلاف لا اختلاف في الموضوع في الموايد فوضع المولود اذا لم يفرق
افشاء كان ضارب النكاح لا يحد في غير النكاح او اخذ المارق بوجاه المتاع قبل المخرج وموضع الباني اذا
لم يبلغ افشاء كان ضارب النكاح لا يحد في موضعين وفي فتاوي قاضي خان واسباب التقدير منقطة ان كان من
جنس ما يجب به حد القذف بلغ اقصى التقدير نحو ان يقول لامه او لام ولد الغريم ابيه وان كان من جنس ما
لا يجب به حد القذف نحو ان يقول يا صادق ما فاسق لا يجب فيه اقصى التقدير ويكون ذلك منقوضا لراي القفا
ويضرب في التقدير قانما على ثيابه ويتبرع عنه الحشو والفرد ولا يحد في التقدير وضرب التقدير واستد من
ضرب الزاني وضرب الزاني استد من ضرب الشارب وضرب الشارب استد من ضرب القاذف ونفوق الضرب
على الاعضاء الا الارس والوجه والصدر والبطن وضرب الارس والكعب والاربعين والعصدين وان
والقذفين وقال صلح لك ويجوز الرجل في الحد والتقدير في الزنا واحد وكذلك في حد الشرب في
ظاهر الرواية وعن محمد لا يحد في حد الشرب ولا يحد في حد القذف ولكن يتبرع عنه الحشو والفرد والله اعلم

ولو كان اذان ويوم لم يجب **ويا فاسق بالعكس والفقير**
 تنويع فاسق للضرورة كما في ما مضى وفي البيت مسلمان من القصة رقم لغير الدين
 البخاري ثم قال لو قال يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبدن ليدفع للتغريب عن نفسه
 لا يسمع بيته لان الشهادة على حد الفسق والجرح لا يقبل بخلاف ما لو قال يا اذن ثم اثبت
 زناه قبل لانه متعلق الحد ولو اراد اثبات فسقه ضمن المايص فيه الخصومة كجرح الشهود
 اذا قال اشترته بكذا فعليه رده وقبل البسه كذا هذا في فتاوى قاضي خان لو قال يا فاسق
 يا فاسق او قال للبر بالحق لا يجب شي وهو ظاهر فمن كان ظاهرا للفسق والموصية و
وعز عن التطير برب حامي **وبدخ لما يستمر بطير**
 قال في القصة بعد رده للعلل البرحاني والحامي له حمامات ملوكة بطيرها
 فوق السطح يطل على عورات المحلين وكسر زجرات الناس برميها تلك الحمامات
 بعز وجمع اسد المتع فان لم يمتنع دحها المحاسب انتهى وفي لفظه قاضي خان ويكلم
 امساك الحمامات ان كان بصير **قلت** النظم مطلق وكلام القصة مقيد بالاطلاع
 على عورات المحلين واذا امر بتكسر زجراتهم برميها تلك الحمامات ووجه به المصنف التغريب
 لانه فسق صريح مع ما في هذا الفعل من الدلالة على نقص المروءة وقلة المبالاة بما سواه الدين
 والاصرار على نوع لعب ولم ار اطلاق التغريب في غير النظم الا من المتقدم نعم قال هو في شرح
 وفي هذا الزمان انما نراها يتطاهر بالفسق ويتجاهر به وفيها نوع من الفحار فانهم يجالون
 فيها على صيد حمامات الناس وذلك من حالهم مشاهد مشهور فيجب على المحسبين روعهم عن ذلك
 وشعرهم منهم اسد المنع **قوله** منهم من النهاية وغيره فانما معناه ان من عسك الحمام في
 بيته لتبائس عدل مقبول الشهادة لان امساك الحمامات في البيوت مباح الا ترى ان الناس
 يتخذون برح الحمامات ولم يمنع ذلك احد كذا في المبسوط ثم نقل في الخبر عن كتابه شرح
 الاسلام ان كان لا يطيرهن ولكن يجلهن حتى يخرج من بيته لا يقبل شهادة وعمله بما ياتي
 به من حمام عنهن فتخرج عندها وهو يبيع او ياكل وهو لا يفرق حامي حمام غيره فيصير
 اكلاما يرام تكالما لا يحل فعلى هذا التقدير لا يقبل شهادة صاحب الحمام وان لم تقف على
 عورات الناس وصعود سطح وجمع من ذلك مطلقا يعني اذا كانت تاتي اليه حمامات عنده

٨٤
قلت والمنع والفسق المانع من الشهادة مخصوص بهذه الصور فلو لم يوجد ذلك لم يثبت الحكم
 المذكور والله اعلم **وراجع اي في دار الفسق** **مطلب** **اشغال الفسق** **واحب من جرح**
 الماعطف على محدوف ودل عليه الكلام تقديرنا فاذا الرجوع فيزجر بالضرر وسلة البيت من
 التحسين والواجبات والمخط **أظهر الفسق** في داره تقدم اليه ابلا للعدوان وان كفت عنه لم تعرض
 له وان لم يكف عنه فالامام بالخيار ان شاخصه فان شأنا اذ به يضرب سباط وان ارجمه عن داره
 وفي فتاوى الفسق تكسر الدنان ولو كان التي فيها مانع ولا يضمر الكاسر وفي شرح الجامع الصغير
 للظاهر وعن ايجاننا فيمن اعتاد في داره الفسق ما فواعة يهدر عليه داره وتكسر دنانة ولم يرد عنهم في الاطراف
 شي وان لم يعد لكن اظهر الفسق في داره تقدم اليه ابلا للعدوان الى اخره مقدم في الحديث وفي التمه
 روي ايجاننا انه يهدر على صاحب البيت الذي فيه الحمة فتمت ولم يرد عنهم شي في الحواشي وفي
 البوارية عن صاحب كتيبة جامع المصنف **وايقاع ايجاننا** **واحد** **قال** **لما من النجوم على**
بيت المقدس **وقد استخزرت الله تعالى** **والحققت** **ملاهدم الدار على المقادير** **وكسر الدنان**
قتلت **ومقتاده فيها عليه** **فقد** **فاداناه لومجوها تكسر**
 ضمير مقتاده على الفسق وفيها للدلالة وكذا اندها والله اعلم
ويقبل في التغريب قول النساء **ان يضم الى الشهادة المذكورة**
مسألة البيت **قاضي خان** قال التغريب حق العبد كسائر حقوقه ويجوز فيه الابدان
 والعقود والشهادة على الشهادة ويجري فيه اليتم قال رجل ادعي قبل رجل شتمه فاحشة
 او ادعي له ضربه وقال لي بيته حاضرة في المضر وطلب منه قبلا بنفسه فانه لو خذ من قبلا بنفسه
 الى ثلاثة ايام فان قام على ذلك شاهد من ارجل او شاهد من رجلين فخذ منه قبلا
 بنفسه حتى يسأل عن اليهود ولا يحس فاذا عدلوا اليهود ضرب اسواقا وفي المخط انه يقبل فيه
 شهادة النساء مع الرجال ايضا قال المصنف وهذا الفرع الذي استقر به صاحب الفوائد يخرج
 من اطلاق غالب كتب الاحكام فانهم لم يستثنوا عن الحدود والقصاص ثم قال وقد نقل سيف العصب
 عن شيخ القندوري عن رستم عن محمد بن محمد في التغريب الكيفي ولا يحس حتى يتألم عن اليهود
 ويقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال وقال لكن في السور وانه عن خلفه
 رجم الله من لا يقبل في التغريب والحس الذي وجب على التغريب اياما ونحلي سبيل ولا يضرب **ج**
 قول ابي خزيمة ان التغريب عقوبة فلا يستشهدا التا مع الرجال كل ذلك وقوله وفيها قول اخذ

حكمه
 هذه
 وترا

اراد بسد مذهب ففهم انه عادة الحسب قبل ثمان السنة ولم يفرق ولكنه محسب لان التقرير قد يكون محسبا
والحسب وقد يكون بالضرب وقد يكون سماعا لم يثبت بالضرب منها واشتد الحسب الذي هو اذني منه والبيت سماعا
ينظر القول الاول وهو قولهم انهم لم يشعروا به فاستخرج الله تعالى وغيره بيت جامع للافعال فقلت
والتقيل في التعرير ثمان واربعين سنة ولا عنه بالحسب والضرب **باب** في شرطه للاعمال العظمى

والمحسب مقطوع الحسب بغيره في توبة والتعظيم **باب** في شرطه للاعمال العظمى
من هنا اخذ في مسائل الشرقة ولهذا صرح البيت والمحسب مني لما لم يسم فاعلم ومقطوع
مفعوله وضميره للمقطوع وتوبه فاعلم يظهر وسط البيت لعلاه والحزن المكان الذي يحيط
فيه وقد اشتمل البيت على سلتين **الاولى** مخرجة الامكن قال اذا حد الزاني بالحسب وفي
الشارع محسب الى ان يتوب لتعدي ما اداة العينه في الشرقة انتهى وفي قباوي ما في خان وعن
ابي توفى الرجل اذا كان مع الحمر وشترى وترك الصلاة بالحسب ويؤدب ثم يخرج من تهم بالقتل
والشرقة وضرب الناس بحسب ويخلد في السجن الى ان يظهر التوبة انتهى وفي سبط الحيطانية
حسب بعد القطع ونقل المصنف عن الطرسوسي ما حصله من المراد بان يتوب ان يظهر اماما
التوبة اذ لا توقف لما على حقيقتها ولا سفي القول بحجته استدل بالقول التقدير في ملكه
لا يحصل الغرض اذ قد تحصل فيها التوبة ولا يحصل ولا يظهر امارات الحصول فكان التقدير
بما قلنا ادلا وايضا التقدير بالمدة سماعي لا دخل للرأي فيه واعترضه المواف فقال تغلب
ما به لا وقوف لنا على حقيقة التوبة فيه نظر فان حقت التوبة هي ترك الذنب على اجل الوجوه
وهي المبلغ ضربا الاعتدال وهي ثلاثة ان يقول لم افعل او فعلت لاجل كذا او فعلت
واسات وقد اقلعت ولا راج لذلك وهذا الاخر هو التوبة والتوبة في النوع ترك
الذنب لفتحة والندم على ما فرط منه والغفلة على ترك المعاونة وتدارك ما يمكنه ان
يتدارك في الاعمال بالاعانة فمضى اجتماع هذه الاربعة فقد حلت شرائط التوبة انتهى
قلت لا يخفى في هذا النظر اذ ثلاثة في شرائط التوبة قلبية ولا اطلاع لنا على
حنايق الاعمال القلبية الا بظهور الامارات الدالة عليها وهذا لا شك فيه ولما اقلية
النظر بان حقيقة التوبة كذا اقلية هذه الحقيقة المرادة في قول الطرسوسي لا اطلاع على
حقيقتها بل المراد حقيقة وجودها لا حقيقة مفهومها واسا علم **الثانية** ان النسخ حيز يوثق
في القطع حتى لو شق من سطح ما قيمته نصيب شرقة قطع به والمثل في المحيط والحامي

والتعجب

والتعجب والمريد والله اعلم
و وقد شرطوا للقطع باصاح سنة بلوغ وعقل مدع ثم **خضروا**
شهودا وقراروا واخرجوا لها **الحوز** ايضا والنصاب **المقرر**
اشتمل المثلث على شرائط القطع وهي ستة المثلث لانها خمسة لانه جعل العقد والبلوغ
واحد **الاول** البلوغ **الثاني** العقل ولا بد منهما لانها شرطان لاهلية العقوبة لا خصوص
للتوبة كما تقدم في المداين **الثالث** مدع بطل الشرقة ويحصر الاداء والقطع وهو الشرقة
نفسه لا من يقوم مقامه سواء في ذلك الاقرار والشهادة ذلك في كل في المبسوط **الرابع** الشهود والافواه
ولا يشترط حضور الشهود القطع على الصحيح الاخر في الامام وكذا عندنا وكذا لا بعد موت الشهود وتوفي
ان ياتوا اماما عن كيفية الشرقة وما هيتهن او ما بها وما كانا زادة الاحتياط ثم يسأل عن الشهود والتمه
بعد ان محسب الشارق وهل يشترط الاقرار اكثر من مرة فعند الامام ومحمد بن الحسن مرة واحدة وقال ابو يوسف
لا يقطع الا بالافواه مرتين وروي عنه انها في مجلسين مختلفين **الخامس** اخراج الشارق الشرقة من الحوز الذي
لا شبهة فيه وهو نوعان حوز لحن فيه كالدرور والبيوت والصندوق والحائوت وحوز الحافظ لمن حبس
في الطريق او المجد وعنده ساعة ولا فرق بين ان يكون مائما او متيقظا هو الصحيح ولما اقطع فيه كما اخذ
لنوال يد المالك لمجد الاخذ والحوز ما كان لا يبرط فيه الحافظ على الصحيح ولو لم يكن له باب او كان متوقفا يقطع
الا انه يجب العطف الى الجراح ولهم كلهم فيما بعد اخراجا وفيما لا يوجد مذکور في الكتابي متوفي وابنا
يصدده الى وزن النصاب المتدبر في الشرقة وهو عندنا عشرة دراهم او مائة نيفة عشرة دراهم مصرية حتى لو
كانت تيرا وهي انقصر من المصربة لا يقطع على اهو ظاهر الرواية والاصح من الذهب المعبر وزن سبعة مثاقيل ذكره
صاحب البداية وعن

و ولوجه قطلاع الصور وزيتمهم عليهم وكالزاني اذا هو ينفرد

واحدة مبتدأ وقطاع مضاف اليه وانه يتقدم الرفع عطفا على المضاف والضمير ان للصور وهو المجرور
وقد اشتمل البيت على سلتين **الاولى** من القصة في كتاب العقاب بعد ان دخل المحيط قبل اجرة
الشخص وللمراد المضمون في بيت المالك وقيل على الممدد كان ان اذا قطعت به فاجرة الجراح
والدفع الذي يطم به العروق على الشارق لانه المصيب الله اعلم **الثانية** اذا اقر الشارق ثم هرب
فحكم الزاني اذا اقر بالزنا ثم هرب فانه لا يقطع كالزاني ثم قال في المبسوط واذا اقر بالشرقة ثم هرب لم
يقطع وان كان في قوله ذلك كان هربه دليل رجوعه ولورجعه عن الاقرار لم يقطع وكذا اذا هرب

لكنه اذا اتى به بعد ذلك كان ضامنا للمالك كالودج عن اقراء فانه سقط به القطع دون الضمان
وقال صلى الله عليه وسلم ان كان شهادة الشهود ثم ادركوا ولم يحكم عليه حتى انقضى فخذ بعد زمان لم يقطع لان
حد الشرقة لا يقام بحج البسه بعد تقادم العهد والعارض في الحدود قبل الاستيفاء العارض قبل القضاء وان اتبعه
اهل الشرط فخذوه من شاعته قطع لانه يجد الهرب ليس بسقط للحد عنه وفي الظاهر انه في الاول لا يقطع وفي
الشهادة يقطع وللطوسي في معارضة المصنف حواش ليسا شرطنا فاعرضنا عنها احدى كبر فائدة منها
بعد نقول ان الميسر **تيسر** راس في شرح الهداية للبحر عارضا للحد في قولنا انما هو عند القاضي
اربع مرات بالزنا فاعرضنا بصرته ثم فو وانكر قبل الكار ونفوخه فزان ولو اقر بقرعة او قذف او فساد
ثم انكر او فساد فزان ولا تقبل اذ كان وفيه منافاه لما قد مناه الا ان يحل عدم نفعه على الناحي خاص
دون الحد فيستقيم

ولا قطع ان يرجع عن اقرار بقرعة، ولو اقر بقرعة ولم يقطع

الضمير في يرجع للمصنف وهو مجزوم بالشرط وهو المقتضى لمفعوله لعرض الضرر والشرقة لمجوزها
كثرتين واسكان العا المملتين ولحدوم عطف على الضمير يرجع وضم المضاف اليه للمصنف والمالك
لا يتغير مبتدأ وجزء والتمثيل على ثلاثين ابل وان كانت الاولى تفهم الست المتقدمة وقد اعتد
بانه نظما ما شيا من تقدم مما في ذلك **الاولى** اذا اقر اذ اقر بالقرعة ثم رجع عن اقراره سقط
عنه الحد وهذه المسامحة بها في غالب كتب المحاب ولذلك سقط الحد المرجوع عن القول في الزنا
والكفر شرب الخمر **الثانية** لو اقر بالقرعة جماعة او اثنان ثم رجع واحد سقط الحد عن الجميع
وعلمه في المحيط ان الحد سقط عن الواحد بعد ثبوت الشك منها في القرعة سقط عن الآخرين
الشركة تقتضي المساواة والله اعلم **قال** المصنف والبلغ من هذا الواو بالقرعة ثم قال احدها
هو ما لم يقطعوا عن **الثالثة** ان كان المال كايقر في المثلين ان سقوط الحد للشبهة
وهي احوال صدقة وقد علم هذا الحكم ما قد مناه في البيت قبل مكر الميسر وفي شرح الاسماي
يجرجوعه في حق المال ولا عن الرجوع في القذف ولا في القصاص ولا في حقوق العباد

وقد اقر في السكوت رجوعه كسنا من والعكس يعقوب يذكر

اشتمل البيت على اثنين **الاولى** قال في المحيط ولو كانت الشهادة على اقراره بالقرعة وهو مجزوم
لا يقطع لان الثابت بالبسة العادية كالثابت بالمعينة ولو ثبت اقراره بالمعينة ثم رجع عنه قبل
فذلك ان كانت بالبسة وكذا اذا سكوت ولم يكذبهم ولم يصدقهم لان السكوت عند الشهادة حوله

انكاد

انكار احكام الشايف قال في الميسر المستأمن في دار الاسلام اذا سرق لم يقطع وهو من الماعلى
قول ابي يوسف وان ابي ليلى فانهما يقولان يقطع ولا ضمان وهذا هو المختار اليه نعم البيت **قلت**
الست غير معرف بالمقصود مع ما فيه من التعقيد الظاهر في الشرط الاول فان المقصود ان السكوت عند
الشهادة على اقراره لا يقطع بالقرعة يمنع القطع والنظم قد اطلق فيه الاداء فتأمل المعانيه الشرقة والمقتضى
والحكم فيها مختلف وقد يجب تقديم ذكر الاقرار في البيت السابق واذا خاله كاف التشبيه على المتأمن منهم انه مثله
من جهة كون مجزوم عند الشهادة على اقراره ما عارض القطع وليس كذلك انما المراد التشبيه في عدم القطع فان حكم
المستأمن ان لا يقطع اذا سرق وان ثبت سرقته ما قرأ او بينه عليه او على المعينة وقوله والعكس يعقوب يذكر
تأمل ان يعود على المثل الاول وعلى الثانية وعليها وانما المراد انه لو كسرت في المستأمن فيقطع ولا يصحبه والحلاف
بين على اشتراط الاسلام وعدمه فلو حله المثلين في بيتي قال

ولو شهد بان قد اقر بقرعة، فيجوز ان يقطع بقرعة

ومستأمن لم يقطعوا وهو ضار، ويعقوب غير العكس فيه يسطر

كان اولى واخرج في المراد والبعدر لا يراى والله اعلم

ولا حد والمجنون معهم بواجب، عليهم ولا طفل ولا جرح المأكبر

الضمير في معهم وطهر للصوم والمالك لا يحد زايده في حين والمجنون معهم مبتدأ وجزء والمجمل
ولا الطفل معطوف عليه وفي الست مسائل من الخمس **الاولى** لو سرق من رجعة ومعه مجنون
لا يقطعون وللحمولة لضرره مساواة التمكن **الثانية** لو كان معهم طفل فذلك **الثالث** لو كان
معهم صبي ولحقه اللعاب المذكور في الدليل الا ان بعض البالغ فانه لا يقطع كذلك ولم ار هذا في نختي
بالتحسن والمزيد ذكر ايت في مختصر المحيط للحمولة عارضا للمنفعة فمورسوا منهم صبي ومجنون لا يقطع عليهم
وان دلي اخرج للباح كعند ابي حنبل ومحمد كالعصبي والمجنون والعاقلة اذا اشركا في القتل لا يحد العاصم
وعلمه وفي الوسيط بان الفعل واحد ولم يوجب القطع على الصبي فلم يوجب على الباقي المشبهة ولم يبين
مكوبه مذهب الامام ولا يحسن قوله والطفل ولو قال انما طفل كان احسن عندي ولو كان البتة عليه
الصنف ولا قطع والمجنون والطفل معهم **عليهم** وهذا الكيف شيخ قنور، كان احسن
ولو قال اني سارق اذ اظلم محب، وسارق واحد علم فيسبر

الضمير في قوله عليه السلام وفي مجزوم للحد وملة الست والتحسين والمزيد قال ولو قال
دخل انا سارق هذا التوب برفع العاق والمزينون وكسر التوب يقطع به ولو قال انا سارق هذا

التوب ورفع الناف ونونها ونصب التوب لا يقطع والفرق بينهما الاول محل على التوبة الما صيته
كافة قال سرت هذا التوب وفي الثانية على المتقبل كانه قال انا اسقته مثاله اذا قيل هذا بل رد
معناه انه قد قبله واذا قال هذا قبل رد معناه انه قد قبله واذا قيل هذا قبل رد معناه انه قد قبله
انتهى قال المصنف واعمال اسم الفاعل دل على انه لم يرد به المفعول به لا يرد اذا كان معناه الاعلى قول
الكاتب هشام ثم اورد انه لا يضاف الى المفعول الظاهر اذا كان معني المضي الى المضي الكافي هشام
فلا فرق واجاب بانه لما اضيف الى المفعول الظاهر كان استعماله تعني المضي وان لم يجز للجمهور
قلت والقطع للذكر بامر له وعدم رجوعه اما لو رجع قبل رجوعه كما تقدم وينبغي ان لا يجري
في هذا الاطلاق لان العوام لا يفقهون بين المركب يفقه فيه بين العام والخاص اللهم الا ان يقال
بمعنى هذا سرت في هذا الحد وفيه بعد والله اعلم

ولا حدي في القطع تابوا او اخرها ويقطع ذو حق والافطره
حركة هم اخروا متعوله الى واو اولدور البيت وحضر نظره للحد ولما نفع من التوبة
الصوري ذكر في هذا البيت احكاما للشرع الكبرى من السيف قال في طاع الطريق الى اللاحر
على ثلاثة اوجه **احد** ان تابوا غير تابيس فانه فقم عليهم الحد **الثاني**
ان تابوا الي الامام وقد تقدم ذلك فانه لا يقيم عليهم الحد ويدفعهم الى من وطعوا يتحول لهم
الثالث ان تابوا تابيس واحكم فيه كالحكم فحين تقدم امره انتهى والوجه الثاني والثالث
يشير اليهما قوله ولا حدي في القطع تابوا او اخرها البنا للجمهور كالمراذبة تقدم العهد ويقطع ذو حق
ويشبه هذا اذا الخذوا ولم يقتلوا ولم ياجدوا ولا وقد خرج بعضهم اقتصر منه ما فيه القصاص
واخذ منه الارش فما فيه الارش وان اخذوا بعد التوبة وقد قتلوا عدا فاما لو لم ياتوا فقتلوا
وان شاكوا لوجه الاول بغير الله قوله والافطره اي والافينا تابيس ولو اخذوا حتى تقدم
عندهم بغير الحد وقيامه عليهم ولم يتركوا احد التناكم في التوبة وفي المحيط في حد الزنا لم يقدور
للتقدم تقدم ربح وظاهر الاول والجامع الصغير يشير الى ستة اشهر فوفتها وفي غير رواية الاول
انه شهر وعن محمد بن ابي ايمن عن ابي جعفر رحمه الله فلم يبين منه وقال هو على رأي الامام هذا
حاصل ما ذكره هنا في فتاوي قاضي خان في حد الشرب لن التقدم بقدر شهر من يوم شرب في ظاهر
الرواية وفي حد الزنا بعد ما تقدم عن الامام انها قد مره فيه شهر فافوقه قال وعليه الاعتماد انتهى
قال واعلم انه لا فرق بين ان يكون القتل بعرض او سيف من عرضهم او كلامه ان كان كون في القطع صبي

او

او مجنون او ذو حرم محرم من المقتول عليه فان الحد سقط عنهم وان كان القتل بالسيف ولو
باسل القتل اخذوا دون الصبي والمجنون وقد تعرف المصنف هنا الكيفية فقتلهم وحكاية الحلا
والاستدلال فحذفناه لانه ليس من سائل الكتاب **باب** في الوسيط عشرة قطعوا
الطريق وفيهم امرأة فتولت المرأة القتال فقتلت واخذت المال بقتل الرجال دون المرأة
عند ابي يوسف وقال لا يدون عنهم الحد لانه لم يوجد من الرجال القتل واخذ المال فاشيع وجوب
الحد عليهم وقتل المرأة واخذت المال بسطاهن الرجال وقوتهم فاوردت شبهة في درء
الحد عنها والله اعلم بالصواب

فصل في كتاب السير

السير جمع سيرة وهي الفعل في السير وقد يباد به السنة والطريقة ومنها سيرة
الاباء ويقال لله مع الغزاة في الاصطلاح ومع العدا والكفار ومناسبة السير للحد
والان كلامنا حسي بمعنى في غيره وساذي الغزاة فصل المأثورة ولان المقصود منها اخلا العالم
والعاصي والفساد وتبطلان ايصا على تعال وعقوبة وتكفي الحدود خاصة بالمتبين فالبا والسير
بالكافي من فطره حبه تقدم الحد ودعيلها والله اعلم

ولو ان العيصية محمد متبادينه في الدين ليعبر

الصبر في بحر وتبادينه ويعبر عامدا على تقطيعه والعيصية طائفة من اليهود نسبوا الى
اليهودي الاصماني وهم من بيت اليهود يقولون يحضرون رساله نبيهم صلى الله عليه وسلم الى
العرب فقط ولم يسمهم عن ذلك الايمان به موافقتهم على عصمة وقد اخبر صلى الله عليه وسلم انه
رسول الى كافة الخلق واعلم ان المؤلف ذكر في شرحه ان في بيته هذا ثلاث مسائل **الاول**
لو اذن الكافر في غير وقت الصلاة صار به مسلما ولو لم يرد بعد ذلك كان كافرا وقرب
عنه ذكره في فتاوي الظهيرية والتمه هكذا اطلق وهو مخالف لما في التلميح حيث قيد بعد
العصوبة ثم نقل عن الغاية في فصل الاذان الكافرا اذا كان عند دخول وقت الصلاة
يصير مسلما وفي غير وقت الصلاة لا يصير مسلما لانه يتنزه به ونقل عن روضة البردوي
نحوه ثم نقل عن التمه يقتضي محمد رحمه الله من قال لليهود انه كان يؤذن في المسجد جنبه
لصبره مسلما حذ فان الاول مشعر بالاعان دون الثاني ثم نقل عن قاضي خان نحو الا انه
قال صبي يمولوا بورد المسجد ثم نزعنا قلا عن السد وجر عن النوري انه لو قيل له قل كذا وكذا

ما لا يتعدى يصير مسلما لا خلاف **الثاني** لو كان اذن الكافر في غير الوقت تقدم له لا
يصير مسلما لاحتمال الزكون متتمرا فلا بعد رجوعه **وهو** **المثل الثالث** لو كان الكافر
الذي اذن عيسويا لا يحكم بالسلامه ايضا لقوله الترمذي عن ابو حنيفة في الفصل المذكور
ثم قال وكذا عندنا ولا تقدم من اكرههم رسالة صل للسلام ولم يلبس غير العرب انتهى كلام المصنف
وقد علمت ان الذي استعمل على منعه هو المسئلة الاخيرة المعقده بعز العيسويه فقط وليس ذلك
الاطلاق هو اللدنه ولا يحتاج الى التقييد الذي ذكر فيه اما ان يكون قولين وكان يجب
التنبه على ذلك والتحقيق هنا الثاني في غير الوقت لا يكون اسلاما من شخص يهودي
صلى الله عليه وسلم لعرب فكون هذا من قبيل الاقوال التي لا يدخل بها الدين في الاسلام واسان
للمعنى المذكور بالشهاد بدون التبري من دينه والدخول في دين الاسلام لا يكون كافيا في
السلامه فالماذان في غير الوقت بمنزلة ذلك الاحتمال الزكوي لردت انه رسول الله الى العرب ونحو
ذلك واما اذا كان في الوقت فانه دليل على اعتقاده العموم اذ الفعل لا يحتمل ما ذكره في
ذلك منه اسلاما وشيا في ذلك من يدين وتوضح على البيت الذي يليه ولو كان نصفه
الاول هكذا **وتخص من الكفار ان كان محمدا** اشتد وانطبق على اطلاق المصنف الاول
ودل بمضمونه على المثل الثانيه ودخلت في عموم المثل الثالثه ومانعه من السوخي لا
يخالف ذلك لانه لم يقيد فيه بالوقت

ولو حج او زكى وصلى صلاة او طاف ولي مسلما قبل بغيره

قال المصنف في الامتثال السنه لعز العيسويه **قلت** لم يذكر في البيت
سوي حجه فانه لم يذكر الصوم واعلم ان الواو بمعنى او اذ لو صحت هذه الافعال كلها
منه حكما بالسلامه عيسويا كان وغيره وشيا في فيه اشكال ثم قال وفي البيت مفعول
اخلفت الواو بها قال في حاشيائه وان صام الكافر اوج او ادى الزكاة لا يحكم بالسلامه
في ظاهر الروايه وروى او دس سيدنا محمد على الوجه الذي يفعاله المسلمون بان يراه
تنبيا للاجر امر ولي وقد المناسك مع المسلمين يكون مسلما وان لم يتمد المناسك
او يتمد المناسك ولم يلبس لم يكن مسلما وذكر في نظم الفوائد انه يصير مسلما بالاجماع مع
الحواف وبإحدى زكاة الابل بنه **قال** المصنف قول لا خصوصيه فيما خصص
من زكاة الابل وما فعله عيسى طاهر الروايه كما نقلت واما صل الصلاة فقال في تمام الفتاوى

من نواد رزق رشيد ان محمد بن الحسن سئل عن رجل ذي يدين يهوديه صلى بمصلاه واحد
بجماعه لا يحمله مسلما ونصب عنقه اذا اخرج الى كعبه قال نعم واما قالوا صلى وحده فان قالوا
صلى صلاتا واستقبل قبلتنا فذلك كالكسوة قال اليهود كان اماما او غيره ذلك ونحوه في فتاوى
قاضي خان ثم نقل عن الطوسي عند البدائع اسلام الكافي بالفعل صح عندنا وحكم بالسلامه سبني اسلامنا
بطريق الدلاله وقال الثاني رحمه الله ابيح ذلك اذا صلى الكافر في جماعة او وحده عند محمد واستقبل
القبله بحكم بالسلامه ثم نقل عن الشيخين صلى الكافي وحده من اهل الشرك في جماعة بحكم بالسلامه عندنا فان صلى وحده
فقل قول ابي حنيفة لا يحكم بالسلامه ومن شايخنا قال لا خلاف في الاحتياط فان ما ذكره ابو حنيفة تاويله اذا
صلى وحده بعز اذان ولا اقامه وعند ذلك لا يحكم بالسلامه بالاتفاق وتأويل ما قاله ابو يوسف ومحمد هما
الله اذا صلى باذان واقامه وعند ذلك يحكم بالسلامه بالاحكام ثم نقل عن النعمه انه يكون مسلما بصلاته اجمع
معنا ولو صلى في غير وقت الصلاة لا يصير مسلما وفي المتن في النص في اذا صلى وحده واستقبل قبلتنا
فليس بالسلامه لانهم يتقبلون قبلتنا وان صلى في جماعة خلف امام وكبر ثم افسد لم يكن اسلاما قال
ونحوه في فاشيائه وفيها ما يغناه لو شهد اليهود على يده صلى شتموه دعوا في الجماعة فقال
صليت صلاتي لا تقبل ثباتهم حتى يقولوا صلى صلاتا واستقبل قبلتنا وانه اذا صلى صلاتا اماما لا يحكم
بالسلامه قال فقد ظهر لك ما نقلت لظاهر الروايه في جميع هذه المسائل انه لا يصير مسلما الا في مثله ما لو
صلى مؤمنا في جماعة فاطلاق صاحب الفوائد عن رشيد **قلت** انه لو صلى وحده استقبل القبلة
صار مسلما وان صلى بعز الكعبه لا يصير مسلما والله اعلم ثم قال تنبيه مع كونه غير طاهر الروايه ولا بد وان
يكون غير عيسوي على ما مر وان يكون فعله كفعلنا حتى يولي غير قبلتنا الا يكون مسلما فان الجاهليه كانوا يوليون
انتهى **قلت** التقييد بعز العيسويه لم اقف عليه في كلام علماءنا رحمهم الله تعالى في فتاوى الزاري
وغرها ان اليهود والمضاري الذي من اظهرنا اذا قال واحد منهم اناسلم لا يكون مسلما حتى يشرع دينه ولو
ان اليهود دين لا يكون مسلما بدون التبري من دينه وتعليل ذلك انهم يقولون اننا اردنا الاستسلام ولا
نحن علمه او انه رسول الله الى العرب خاصه ولغيره منكم في الشاه اصله يكون لكيف في اسلامه وهو طاهر اماما في
الافعال والتعليل للذكر لا يطرد بل نصح اعننا رحمهم الله تعالى فان الكافر اذا فعل كذا يكون مسلما بذلك
على التعميم في كل ما عيسى ياكنا وغيره الا انهم فصلوا في القول لما كان محل تشبيه واحتمال ولو كان في
القول كذلك يستنوه على ان ما في الفقه بحر الدين الطوسي صرح بان الاحتمال في القول منقود في النقل فانه لم
يقف على تحقيق الكلام في شمول ذلك او تخصيصه في كلام علماءنا ولز الذي تحرر بغيره الاسلام بالفعل ساير

الفرق عيسوي كان او غير فكيف يحصى العيسوية وكلامه لا يحجب فيه التصريح بان الذي بين ظاهري
الدين والعيسوية طائفة من اليهود اللهم الا ان يقال ويدخل فيهم من قال بقولهم من سار الملك واما
تخصيص مسألة التأذين في غير الوقت كالعيسوية ومن في حكمهم فظاهر لما الله من قسم الاقوال
لا الافعال وقياس هذا على اذ ان هو الذي وجب للمولف التقييد بعير العيسوية والفرق بينهما
قد صار نظاما وبه الحد وفي المتن واذا صلى كافر جماعة او اقرانه صلى في جماعة او اذن في بعض
المساجد حكمه باسلامه وكذا الوفا انما بعقته بحقيقة الصلاة جماعة بخلاف الصلاة وحده
لانه لا يختص بشركتنا وفي تعليقه ما نرشدك الى انه لو حصل فعلا لخصا بشركتنا يكون منه
اسلاما فان العيسوي لا يقول به ولو قال به لا يكون مختصا بشركتنا وقد صرح الكاشاني
في كتابه الذي صنفه في الفاظ الكفر بذلك فقال في الفصل العاشر اذا اذن في الصلاة
على اسلامه بان اتى بما يخص شرع الاسلام بصفة الحال ففرض بالجملة ان في التفرع ذكر
ما يصحبه العيسوي وغيره من الفاظ ثم ذكر ما تقدم من الفروع ثم قال فان لم يشهد للمسلم
او شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما لان العباد لم تكن ولا بد من وجود العباد على
اكمل الوجوه ليظهر الاختصاص به الشرع وحيث شهد هذا في الطريق مطابقة نظره
لما نقل في شرحه وقد علمت ما قد مناه انه ذكر في التلميح خمسة امور وقال في الشرح ان
الضبط في اليه يعود على غير العيسوية يعني في الست الذي قبله والذي ذكر في
النظم اتم والصلاة والركعة والطواف والتلبية واتى في الركعات وفي الباقي
بالواو فان قلنا انها معني لان كل واحد من الامور المذكورة وحده يكون اسلاما
وقضيه عدوها في الشرح بقضيه يد عليه انه لم يقل احدا بان التلبية وحده الاسلام
ولا الطواف وحده اسلام وان قلنا انها معني وقواعد يولي وفيه اجمع جميع الكلام
عن اسلوبه على انه لم ينقل ذلك لكن رأت في قباوي الزاير طواف ولي كما يطوف
للمسجد حارسا ولما وجد التلبية كما ذكر في غيرها وفي المتن ولو احرم ولي قلنا انما
كان مسلما وولي لم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما في
البيت حزان لا تخفى ونظير على ضعف الاسلام المعصية تقبل والي ان يصح انه
لا يكون اسلاما وقد علمت ما فيه على اني لم اقف لهم في الضوم على كلام سوكي
تقدم عن قباوي قاضي خان وهو ظاهر لانه ليس بما يخص الاسلام وقد يطلق

صومهم ايام رمضان وكذا الزكاة لم اقف عليها الا انها نقلت عن صاحب الفوائد والمنقول في البيت
ما قد مناه وذكر في البراري ان ما يصير به مسلما سجوده عند سماع اية الحمد وهذا لم يذكره المؤلف
واسه اعلم **وان يجتمع اسري لفك فقد نواه رجالا وجبالا وذو العلم اخره**
مسئلة الست من القينة من زلفتاوي العصر واي حامد وقال اراد في دار الحرب ليرتدي اساري
وفهم رجال ونساء وعلماء وجبال فالاولي ان يرتدي الرجال حتى لا يصيروا عونا لينا وجبال محافظة على
اعلانهم قال المؤلف قال الرازي رحمه الله حوايه ان كان منصوصا عن السف فسمحا وطاعة والافتقار
الدليل ان يكون شرا السنون اولى صيانة كايضاغ الملين والعلما احترام العلم وعلمه المؤلف بان
جبال الرجال ابعد عن الردة من النساء لتقص عقلمن ودينهن فعلى قول اي حامد يقدم على الرجال
مع ما فيه من تغليل الرازي ومع ما علم به العلم من استنصاه برأيهم والاعتماد على قولهم ومؤثرتهم
واما الجبال فان اسمها على الاسلام فان لم يكونوا عونا للمسلمين فلا يصحون علمهم بالاختيار وان ارتدوا
فقد لحقوا بهم **قلت** وفي قباوي حافظ الدين الزاوي واذا العلم وغار وجاهل الى دار الحرب
فارد رجل فداها من ماله لا يفي الا بلحدها نغدي الغاري والجاهل لانه لو ترك من يافت عن دينه ويكون
حريبا علينا والعالم مأمور على دينه فلا تخاف على ماله وربما يكون سببا له في طائفة من علماء السوء
فاهتدي به طائفة وجاهة الى بلاد المسلمين وبعض المتأخرين من علماء حوازم اقتادوا ان يقدموا العالم
في الفداء لشدة الحاجة فقدم على الرجل قال في الفتاوي تأخير العالم لفضله لانه لا تقدر على دونه
عنه والجاهل يتخذه **ومن قال اخذ المال واغزو ما نوى به صلة قال لا قضاء يصير**
من مبتدأ وقال صلته وخذ واهد محكي القول فالمال مبتدأ بان يصير للخصم والمصلحة من
التحسين والزيادة قال لودع شخص المحرم الفداء اخذ هذه الاية واغزوها ولم ينو بالدفع الصلوة
فانها نصير قضا في ذمته وليس في كلامه ما يقتضي الدفعة ولا الصدقة والاصل في قرض المال ان يكون
مضوقا قال ورايتها في النهاية مع حكاية اخري من جنسها وشذ عن مكانها **قلت** وفيه القوم من تقدم
ومن قال في الدنيا استاجها بكفر قالوا السخف المحمدي
الدنيا القنع وقوله استاجها في موضع نصب معمول القول الاول قال صون المسلم ما لو قال شخص
في الدنيا استاجها واريد بذلك الاستغفار بالنبي صلى الله عليه وسلم والاعتقاد به فانه يكفر لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم
ولم كان يتبع الدنيا هكذا قال ثم حكى عن الظاهر عن ابي يوسف انه كان جالسا مع هارون الرشيد على المائدة
فدوى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا انه كان يحب القزع فقال حاجب من حجابيه اما انقلنا الجبة فقال ابو يوسف

بأمر المؤمنين أنه قد كفر فإن تاب واسلم ولم يضر بعنقه فتاب واستغفر حتى أفلح القتل وإذا قد علمت ذلك فالتفت
على المستأثرين الفناوي الظنيرة وفي طحا في رايها في الجحيم المزيدي أيضا والله أعلم **قلت** قد ذكر
المرزوق في كتابه في يوسف ثم قال وهذا الجمل إلى أنه على سبيل الاستحفاف وفي كتاب الكراهية من الجحيم المزيدي
يجل قال الحب الفزع أما إن أراد لما كان يحبه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال قد لم يضر أصابه فالاول
كفر لأنه استخف رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني لم يستخف به وفي الجرح ولو قال لجل مع غيره كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا قال مثلاً كان يحب الفزع فقال ذلك الغير أنا لا احبه بكفر هكذا روي عن
ابي يوسف نصاً وبعض المفسرين قالوا ذلك على وجه الأمانة كذا انتهى وعلم من هذا عدم الخصوصية بالفزع بل كل ما
كان محباً لله صلى الله عليه وسلم وأما أقليلهم بقصد الأمانة فلم يظهر في حجة كونه حيث ما وجدت الأمانة كذا سواء في
هذه السلسلة والآثار كلها أو غير ذلك من روى أنواع الكلام وغيره نعم لو علموا بأنه فيه أمانة أو استخفاف
بما كان محبة لله صلى الله عليه وسلم لم يبعد ذلك وكان حسناً لأن الكلام قد يكون كذلك وقد يكون غير ذلك فيكون
أو أنه لا يوافق مزاجه فيحصل له الضرر بالكلية سيما وقد صرحوا بأن الاستخفاف بالسنة كفر في غير موضع فبما روى
فردع عن غير ثم قال في الدرجة إذا قال الجرح سوا شرك فانه سنة فقال لا فعل إن انكره
اصلاً بكفر وقد سطت في بيت كثير وقوعة تحد واده فقلت

والمقال سوا شرك سنة فان قال لا كفر ان كان ينكر
اللام في قوله سنة لقوله أي لجل السنة قيل لم ذا الظاهر سنة فقال لا فعل وإن كان سنة
اقول هذا الجرح في سواه فصل الثالث وقال في آخر الكلام والحاصل أنه إذا استخف منه أو حدث من
أجابته من أجادته عليه التلذذ كفر وتحت هذا الأصل فروع كثيرة ذكرها في الفتاوى نظمة فقلت
كذا أفلم يفر لو قيل لا وإن كان **هو السنة المنقول في الكتب بكفر**
بكفر مني للمحكوك وهذا البيت الثاني يشتمل على الحاصل الذي يحوي عليه الفروع وفي الفصول العادية
دخل قال لا فخر لخلق راسك وأفلم أطفاك فان هذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك الرجل لا فعل
وإن كان سنة فهذا كفر لأنه قال لك على سبيل الأمانة والرد وكذا في باب التخصيص ما في سنة في معرفة
وتبينها لتوازن كالأول ونحوه

وقيل له ما تنقي قال لا **كذا ما تخاف الله بالتقوى بكفر**
منكنا الله من القصة ومن للعباد وقال قيل له لا تنقي الله أو تخاف الله فقال لا كفر وفي غير خان
معناه أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك الغير لا تخاف الله قال لا ويمنع من أن يسئل عن ذلك قال

لا يكفر لأنه لما ان يقول بالتقوى فيما فعل وإن كان رآه على معصية فقال له أما تخاف الله فقال لا يصير
كافراً أو لا يمكنه التأويل وكذا إذا قيل لجل الاختصاصي الله فقال في حالة الخضوع لا يصير كافراً وفي العادية
قال عقب هذا وقيل ينبغي أن يقال ما أراد بقوله لا إن أراد به تقوى الخوف بكفر فإن أراد به شيئاً آخر
لا يكفر فقول الناجم بالنفي بكفر يحل على هذا ويكون التلذذ حقيقياً موضع اتفاق ويوجد من مذهب
أنه إذا لم يرد النبي بكفر وقال في خان قيل ما قد مناه فقلعه طالب المشاجرة بين الزوجين فقال أما
تخاف الله واتقته فقالت المرأة محبة له لا أخافة ولا اتقته قال أبو بكر محمد الفضل إن كان عاينها
بذلك على معصيته طاهره فاحسنة بهذا ارتدت والحياد ماله وقات منه وإن كان امرأه لا تخاف فيه لله
لا يكفر إلا أن يريد به الاستخفاف فيشتمل من زوجها **قلت** وفي فصول العادية سئل عن كرم
عمره لأمارة حال المعاشرة لها على الصلوات أما تخاف الله فقالت لا ينبغي لي أن تكفر بهذا القدر وإن
الظاهر من أدها حرك لا تخاف الله تعالى جنة الخوف والرهابة والخوف على كرم طيم ولا حكم بكفر قاله إلا
إذا كانت المعاشرة على وجه الاستخفاف والاستهزاء وهذا الخالف ما سبق لأن ترك الصلاة معصية فعلى ما سبق
والله أعلم

ومرحل رجل الله من شرب خمره وتكفيره بالجحد في الشرب بكفر
منكنا البيت من القصة رقم للقا في عبد الجبار وقال قال عند الشرب الجحد بكفر كان حكمه لجل الشرب
في حط من كرت أصحنا أنه لو سمي عند الشرب لجله بكفر ولو سمي عند فعل الزنا فكذلك وعلى هذا القول
محرم وفعل عن القصة قال لا حسيه بل سمي الزنا بكفر انتهى **قلت** ما ذكر الشيخ عن خطبه
منقول قال في الرأى شرب الخمر وقال بسم الله أو قال ذلك عند الزنا أو عند كل الحرام أو المقطوع بحرمته
أو عند أخذ الكفن للزنا بكفر لأنه استخف باسم الله وعلى هذا قال شيخنا في حوازم الكمال أو الوزان
بقوله العبد في معامره يقول ولحد بسم الله واحد كذا يقول كذا كل من يقتصر على قوله بسم الله بكفر
وإن قال عند الفزع الجحد لا يكفر عند بعض المشايخ لأن حمله وقع على الخلاء الحرام وقيل بكفر لأنه وقع
على اتحاد الحرام فإن نوى تعاقباً عليه ولم ينو شيئاً لا يكفر لما ذكرنا من تعاقب الحرام الذي لا يلزم به
الكفر انتهى وهذا يقتضي أن المسلم المنطوقه فيها خلاف ذلك اتفاقاً على التسمية التسمية أوله ولو لم يكن فعل
محرم فينبغي أن يفتقد النظم به لك ويفهم لا يتبدل وقد فعلت ذلك فقلت

وقد قيل لا والبعض نظرية وتسميته عند الحرام بكفر
قولك وتسميته مبتدأ خبر بكفر أي التسمية قال في العادية حتى الامانة المعروف بالمسلم
عن شيخنا أن من أكل طعاماً حراماً أو قال عند الأكل بسم الله بكفر لا يحسمه الله على الله تعالى

وفي الكلام اشعار ظاهر بمنع من انتاء البناء على بناء الملبين ويؤخذ عدم المساواة
من القياس على التفسير وما ذكره فارقام جواز انتقاءه ان العالمه وسكانه لا يدل
على جواز احداث ذلك كانه يغتفر في النقاء ما لا يغتفر في الايتاء وهو ما مور فيما عمن
في شأنه كله وهذا عنه فلا يكون له المساواة للملبين في البناء الذي يحدثه قدامه والسد
وما حظر الاصحاب كانه **ولكنه عند الثلاثة حنظ**
الحظر المنع قال وصون المسئلة ان اصحابنا اجمع اتفقوا على انه يجوز للكافر
ان يدخل مكة ولم يمنع من ذلك احد منهم وقال الثلاثة مالك والشافعي في احد جهات
للمنع منع ثم قال في الطرسوسي صاحب الفتاوى نظم في بيتين من كتاب الكراهية ان الكافر
يمنع من دخول مكة المشرفة حيا كان وميتا وليس هذا ناسا في المدينة المشرفة ونقله في الشرح عن
الغاية شرح الهداية وصور ما نقل عنه انه قال في اخراج الوجه الرابع والثلاثون
من الكافر من دخول مكة مقيما كان او مارا عند الجمور وانفقوا على منعهم الاستيطان بالبلاد
المدينة ولا يدفن بها مشركا انتهى قال واعلم ان الذي نقله لا يدل على ان مذهب الاصحاب
كذلك قال في هذا وهم وقع لصاحب الفتاوى وعلة ما كتبه اصحابه كلها ناطقة بالجموع
والسلة في الجمع وشرع في الكفر وشرع في الوافي بشرع قال وفي كلامه صاحب الغاية ما يعبر
بالاتفاق على عدم الاستيطان بمكة في بياني الفرق بين الاستيطان والدخول وكذا ذكره
صاحب المغني من كتابه عن اصحابه ولما اوقف عليها في كتاب الصحاح قال في محتمل لن
يكون مراد صاحب الغاية بالاتفاق اتفاق الجمور وهم الثلاثة كما مر والله اعلم
قلت اما ما ذكره من الوجه الذي رجم وقوعه للطرسوسي والعقلاء فليس كذلك
ففي الدخول بعد ذلك فقل على محله انه لا يحل دخول الكافر المسجد الحرام ولا يجب له ان يعلم
ان اهل الذمة لا يمنعون عن الدخول في سائر المساجد سوى المسجد الحرام عند علمائنا
رحمهم الله من المنع قول محمد الاخر وجهه قوله تعالى انما المشركون نجس ولا تقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم هذا اي بعد عام الفتح فقد خص المسجد الحرام بالتميز عن غيره
فيه فبذلك على معرفة الدخول في المسجد الحرام وعلى اقتصار احكامه على ما اخذ في وجه الفتوى
الاخر وذكر الجواب عن التعليق بالآية من ثلاث جهات ثم قال الجواب الثالث ما حكي
عن الفقيه بحق الكاتب بان المراد من المسجد الحرام الدكر الحرام لا المسجد عينه والمجد

الحرم

الحرام يدرك ويراد به الحرم قال الله تعالى في هم الذين كفروا وصدوا عن المسجد الحرام والمراد
هو الحرم فان الكفار منعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دخول الحرم ومكة لما عن دخول المسجد
الحرام عينه فكان تأويل الآية انهم يمكنون من توطئهم في الحرم بعد عام الفتح كما كانوا يتوطئون
قبل الفتح كبر لا يجمع في جزية العرب ديبا كان طبق به الحديث وقال صاحب التاويلات المراد من الآية
التي عن دخول مكة لا عن دخول المسجد الحرام وفي آخر الآية ما يدل عليه قال الله تعالى في الآية وان
وان ختمت عليه فسوف يغيبكم الله من فضله ولو كان النبي عن الدخول عنه في المسجد لا عن دخول مكة كما
لا يخافون الجبل لا يهولون مكة ويخرون فيها وروى ابن المازني هذه الآية قال للمؤمن انهم كانوا
بالبرق يتابعون لان تقطع المتاحرون ويضيق العيش في نزل الله تعالى وان ختمت عليه الله فهذا ما ذكره
في كتاب الاستحسان وذكره قبل في كتاب السير معنى كونه عمارته بعد دخول اي قضان للسجن فلما صلا ان
على قول علمائنا لا يمنعون عن الدخول في سائر المساجد سوى المسجد الحرام وهل يمنعون عن الدخول
في المسجد الحرام ذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عنه قال وهكذا ذكره الكرخي في مختصره و
ما ذكره في الجامع الصغير قول الامام والي يوسف ومحمد الاول ما ذكره في السير قول محمد الاخر ان السير الكبير
اخر مصنف صنفه في الفقه والظاهر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال من قوله ثم ذكر بعد ما قلناه فظهر لك
لك بهذا ان المسئلة في كتب الاصحاب وان القائل بذلك لعلم الله ان يوسف الما تروى رحم الله ولا وهم
للطرسوسي ولا فضل وكان لطلحة او غيره من اصحابنا ما ذكره من مسئلة الاستيطان وانه لو تقيع علمائنا في كلام الاصحاب
اعبر من الاول فانه وان كان فيهما قولناه اشارة اليها لكن قال في الدخول ايضا بعد ذكره جواز منعهم الجور
ولنقاء البع والكباب في ارض العرب ونحو ذلك لان هذه المسئلة ينبغي ان تكون في ارض العرب والاهل الذمة
لا يمكنون من السكن في ارض العرب قال في شرح السير الكبير كرامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه موضع
ومشاهد والمخالف اشار بقوله لا يجمع ديبا في ارض العرب الحديث قال الله في الآية فاطها في
شرحه **قلت** وهذا ما راجع في منعهم الاستيطان بالمدينة كالا ايضا من ارض العرب ونقله
باطها وشرقه صلى الله عليه وسلم ولم يقضيه بل هو فيه وبياني ما هو اوضح منه ثم قال في قوله لا يشك
ارض العرب ليجازي به ما خرج الى بلاده لا يمنع ذلك وانما منع من توطئ مكة في ارضها
مسكنا وفي شرح السير الكبير بعد ذلك ما ذكره قال حتى اذا اراد رجل من اهل الذمة ان يدخل ارض
العرب مثل مكة والمدينة والطائف والرياء وادي القدي فانه يمنع من ذلك لان هذه ارض
ارض العرب وقد بينا ان ارض العرب من عده الى مكة طولا وعرضا انتهى الى اقصى حوز بالبحر

وقد استحق الله تعالى ويستأن الوهم وقع له وإن منع منقول عندنا فقلت
 وذا هو الشيخ والمنع عندنا حكايته عنها الدخيلين **تسعين**
 ونهت على تسمية الكتاب للذي فيه ذلك وحاصل كلام المصنف توجيه جواز الدخول
 وإن منع الاستيطان لا يستلزم منع الدخول
 وتعليمك الذكر المطهر عاقله يجوز ومنه **الذكر حين يعطى**
 سئلنا البت من الطهره **الاولى** انه يجوز تعليم الكافر قال واذا قال الكافر
 من اهل الحرب او الذمة رجل من المسلمين على الفرض فلا بأس بانه يعلمه ونفعه في الدين بكنه المصحف
الثانية قال ولا يغسل ثم يمسح بلعل يعل عليه فيكون سببا لاسلامه ونقل عن القاضي
 الامام ركن الدين على السعدي من تعليمه الفقه كذلك
والليل او المال خذوا كفا **والليل** **الثانية** **الاولى** **الثانية**
 بحد من منى للجهنم وقد اشتمل البيت على ثلاث مابل **الاولى** اذا دخل بقدر
 الكافر هل يباح له ان يخدمه قال لا يخدمه طعاما في فلو سبه فلا بأس به **الثانية**
 بعد ذلك قال فان فعل ذلك تعظما له بظن ان فعل ذلك ليعمل قلبه الى الاسلام ولا بأس به وان
 فعل ذلك تعظما له من غير ان يخدمه شيئا ماد كراهه كره له ذلك انتهى **الثالثة** واذا دخل
 دمي على من قام له فان قام طعاما في مسله الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظما له من غير
 ان يخدمه ماد كراهه او قام تعظما لغيره كره له ذلك انتهى قال الطوسي ان قام تعظما لغيره وما هو عليه
 كره لان الرعي الكفر فكيف تعظم الكافر ثم انه يجوز الخدمة في غير الحمار قيا على مثل الحمار وهو ظاهر
 من كلامه **الرجوع** اقول قد فات لنا ذكر تعظيم المبل للاسلام والقيام بسببه كذلك
 ولن التعظيم بدونها مكره فانه انما تعرض لجواز الخدمة للمبل والقيام به لا مجرد اعين الشان الى
 التعظيم وعدمه والذي سئل عن الكراهة وعدمها فغيرت البيت للاشارة بذلك فقلت
ويخدم كمال المال ان كان **وتعظيمهم القوم للمبل**
 اي وان كان للخدمة وتعظيمهم والقوم لهم لاجل المبل للاسلام يعفرو ومنه انه
 ان كان لغير ذلك لا يعفرونكم
ولو قام للسلطان او للبري **وجاء تعظما لا يكفر**
 المراد بالبري هذا الكلام وقد اشتمل البيت على مبلتين **الاولى** قال لو قام للسلطان

اي

اي في خدمته على وجه الخيرة والتعظيم لا كفر وكذلك لو قبل الارض من يديه على هذا الوجه فلو
 كان على وجه العباد يكفر والمصنف لم يعين **الاولى** **الثانية** وهي في سجن الحمار لقبيل الارض
 بن يدى السلطان او بعض اعباده ليس كفر لانه تحية وليس عبادة ولو اكره على ان يسجد للملك لا يفضل
 ان يسجد لانه كفر ولو سجد عند السلطان على وجه التحية لا يصير كافرا انتهى وفي فتاوى قاضي خان
 لو قبل للملك احد الملك والافضل ان لا بأس به ان يسجد للملك سجود التحية والتعظيم لا سجود العباد
 لان السجود للتعظيم لا يكون كفر عرف ذلك بامانه على الملايكة بالسجود كما مر عليه السلام والله
 تعالى لا يباري احد بعباد غيره وكذلك اخوه يوسف انتهى **قلت** وفي الفتاوى الزارية
 والسجود لله تعالى الجبار كفر لقوله تعالى مخاطبا للعباده صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا
 اسلموا على رسولنا واتوا بالتحية على السلام ولا تخفوا الى الله في سجد السجود
 التحية بذلاله بعد اذ اسلمتمون وتعدا اعتقاد جبر سجد العباد لا يكون ملما فكيف
 يطلق علم بعد اذ اسلمتمون وقبل لا يكفر بفضية يوسف عليه السلام والقبيل الاول
 يدعى بسجدة تلك الامية وقوله تعالى فليز المساجد به فلا بد عوامع الله احدا وقيل ان اراد
 العبادة كفر وان لم اراد التحية لا وهذا يوافق ما في الاصل قبل له احد الملك والافضل ان لا
 الاصل ان يسجد لانه كفر ولا ياتي بالكفر ضرورة كما قلنا في الكلام الكفر وهذا علم ان
 يفعل به اجمالا لطواعيتهم وسمونه بالعبادة كغيره عن بعض المشايخ وكذا عبد الكمال ولو اعتقدا
 مساجد الشيخ هو كافر ولز امره بسجدة وصحة سجدة حسنة قال الشيخ الخدي ارضا كاد وان
 قد اسلم من غيره انتهى وفي وصول العمادي ان من قبل الارض بن يدى السلطان او
 لولا او سجد له قال لو اوجعوا لكان على وجه التحية لا كفر ولكن يصير كافرا بترك الكسبة ثم
 قال لير السجود على وجه التحية والاكلام لا دم عليه السلام فحدث لو امر احد ان يسجد
 لعدا لميت الملة لير يسجد لوجهها وانما المراد بالسجود على وجه التحية لانه انك ما هو
 محرم ومنه عني دلت على ذلك مثله ذكرنا الناطقي فذكر ما تقدم مرقا وفي الاصل
 ثم قال لير يسجد بنية العبادة للسلطان او لمحضه البتة كفر وهذا هو الكلام في السجود
 جسا الى الاثنا للسلطان او لعبه بذاته مكره لانه يشبه فعل الجور انتهى
 وفي الكلام وما يفعل اجمالا من قبل الارض بن يدى السلطان العالم فيهم والاعا على
 والواحي به اتمان لانه يشبه عبادة الوثن والله اعلم بالصواب

مطلب
الاشارة

ولا كفر من كان كافرا وهو مسلم وبها اثنا وقالوا يعززه

بأبها أي التزمها واحتملها وسلة البيت من خزانه الأجل قال من قال لا خيه المسلم با كافرا لا يكفر
قال المؤلف والتعريف من إبداء نطقه قال وهو مدكور في كتب كثير من الأبحاث قال في نفسه من لفتا
عبد الجبار قال لا تزجها كوت من الخواص أو قال كوت عند هؤلاء الكفار ولو قال لها ما كوت قالت
أنا كافرة أو قالت زجها يا كافرا فقال أنا كافر فليس بك كافرا شتم عاده ثم رجع لشف الأيمه التي وقال كافر
ثم رجع لشف الجاني مثل قبل له صار شتما في العرف **قلت** وفي حراة المقييد الصحيح كالكفر وفي الخبر
لو قال لي لم اجنبي كافرا ولم يقل الرجل شيئا وقال لامرأه ما كافرة ولم يقل المرأة شيئا أو قال لرجلها ما كافرا
ولم يقل لرجلها شيئا قال القليل من النسخ يقولون هذا القليل فقال العرف في الخ كالكفر بعدت هذه
لجاري فحارب بعض مجاري أنه كافر فرجع الجواب إلى الخ في خلاف النسخة في كرجع إلى قوله قال
وعلي قيار هذه المسألة الذي تقدم ذكرها ينبغي أن يكون هذا القليل على النسخة في البيت وبعض أمه مخاري
فالمختار للفتوى حس هذه المسألة أن القليل مثل هذه المقالات أن أراد الشتم ولم يعتقد ككفر لا يكفر وأن
كان يعتقد ككفر وحاطة هذا بناء على اعتقاده أنه كافر بكفره لا بما اعتقد المسلم كافرا فقد اعتقد بكفره
ومعتقد بكفره لا بكفره ككفره الله أعلم ثم قال المصنف تنبيه وقوله بأبها اثنا إشارة إلى ما ورد في
الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم لم تعد ما بها أحد حارها والماد بأبها **قلت** ومعناه قوله في الحديث
الأخر من عى تجلأيا كافرا وليس كذلك جاز عليه أي جرح عليه ما نسب إليه كذا في النهاية وقد مر
الحديث الأول في شرح المواضع سواء واجاب عنه بأنه أجاد وقد اجتمعت الآمه على أن آثار الأحاديث
ليس كذا مع ذلك يقول المراد مع اعتقاده أنه مسلم فإن من طن مسلم أو يودي ونصرتي قال المصنف
لم يكن بذلك كافرا انتهى ولا يخفى عليك من الجواب الثاني حاصل ما قدسنا أنه المختار للفتوى والله أعلم

كم قال لا اقبل يد بي شافعا فهو لو أنه ذاك الشفيع المظهر

الشبهة واجع إلى عدم الكفر مع وجود التعذر والمراد بالشفيع سيد رسول الله صلى الله عليه وسلم
والنسخة من الفتنة قال في مجمع البحار في قول لا اقبل فقال لا اقبل جماعة النبي صلى الله عليه وسلم في الملهة فليد
أقبلها منك بكفره لأنه لا يحب على الإمهال وترا حقه قال في كلام صلح الفتنة إشارة إلى ضعف عدم
التكفير حيث أتى فيه بقيل **قلت** وهذا قول صحيح وقد تقدم أن كلامه تنقيص النبي صلى الله عليه وسلم
أو استحفاة أو أهانة يكون كافرا قال وجد في الكلام ما يفهم من خلاف في أنه يكفر وإن لم يكن يوجد في
الطلاق هذا الكلام خشونة فحقه صلى الله عليه وسلم وقد كفر ساجنا فما هو دون هذا وسعي في لا يفي

بكذا

بهذا القول وليشدد على من يقع فيه غاية التشديد من الضرب والجرح والتكليف لا يكفر

ومن لعن الشيخين أو سب كافرا ومن قال لا يدي الجواب لكفر

الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفي البيتين مستلذان من الخلاصة **الاول** قال
الرافضي إذا سب الشيخين ولعنهما كافرا وإن كان بفضل عليا على أبي بكر وعمر لا يكون كافرا لكنه مبتدع
الثاني قال والمتبته مبتدع وإن أراد ما لا يد الحاحه فهو كافر والبديع كغيره انتهى
قلت مقتضاه أن مرتكب الكبر مبتدع وقد صرح البرازي بأن من قال لعن الله جسمه كالكافر
مبتدع ولا يظن أن بين هذا وما تقدم من تأييد هذا الطلاق الجسم غير شبيهة وذلك في الخمس
والشبهة وأما نهيت عليهما لئلا يظن التدافع بين القولين وفي فتاوى البرازي يجب إلقاء الكيسانية
في إطلاقهم اليد على الله سبحانه وتعالى **فدع** في الزائدة من أنكر خلافاً ليكرهني لله عنه
فهو كافر في الصحيح ومنكر خلافاً لغيره رضي الله عنه كافر في الأصح وقد تطلبت ذلك في بيت فقلت

صح كبره خلافة آل عتيق وفي الفاروق ذلك المظهر

دأب البيت نصف صحيح وآخر نصفه الأول الأمر من القيق والمراد به أبو بكر الصديق رضي الله عنه
والفاروق هو عمر الخطاب رضي الله عنه ولا يدور البيت إلا بتسهيل فهم المظهر والمراد المظهر
من القولين وفي المذهب إشارة إلى إشعره في قول البرازي والأصح والأشأن ذلك إلى التكفير
وقال الكاساني ومن أنكر إمامه أبي بكر فهو كافر وقال بعضهم هو مبتدع ضال وليس بكافر
والصحيح كافر وكذلك من أنكر خلافاً لغيره أي يكرهه في إجماع الأقوال ليس أعلم وقد استخرجت للفتوى
هنا أبحاثاً تشمل على فروع ذكرت في هذا الباب هي في الغريب الحقيقة فقلت مستعاضاً بالملل الوهاب

ويا حاطر يا ناظر ليس قولها عن الله كذا أحققوا وتحذروا

فالصبر في قولها أيا حاطر يا ناظر وفي حققوا وحذروا للعالم أمر اعتنا وملة الست من فتاوى
البرازي قال لجدان فقل عن أبي نصر الدري كلاماً بالفارسيه دل على أن هذا أن ما توارى في راسني
أدرحان أن قولهم الله لا ييا حاطر يا ناظر كذا ليس بصحيح فإن الحضور معنى العلم شامع وما يكون
من مخوى تلاه اليهود والنصارى والنظر معنى الدواية التي تعلم أن الله يري قد ورد فيكون المعنى يا عالم من
يوي فلا يكون كافرا وإن لم يبع قوله قال أن الله بكل أن بالعلم كاعرف في علم الكلام انتهى

بدر ولسن دروينا كبر بعضهم ومنح ان كافر وهو المحذر

مسألة الست البرازي أيضاً قال عقيب المسألة الأولى وقد استعاض أيضاً في راسني شروان أن من

قال دهر وبنو حمر وبنو بكر لان معناه جميع الاشياء مباحة فيلزم ان يدخل فيه بالاجور اباحة
فيكون بيع الحرام وانه كفر وهذا باطل فان معناه مسكنة المساكن او فقرا الفقراء كما عرفت
بمسكنة المساكن او فقرا الفقراء او دلالة فيه فقط على ذكر ما اخرج شيئا فضلا عن
اباحه الاشياء وبنو ادعي انه لازم فاللازم ملازمه وجوديه مثل ملازمه استغنى عن الدنيا والخروج
فلو نوى استغنى طامعا لا يقع باعتبار ان الملازمة اللغوية والعقلية والعادية صيغية وان
سلم انه يدل على الاباحه باجدي الدلالات فاستخصر لازم في هذا المقام كما لو ادى كل حل عليه
هرامه على الطعام والشراب في اصل الاستعمال وقالوا في قوله واوتيت من كل شيء ولها عرش
عظيم واستقر ايضا انه اذا قل حصلت كلما اوعد كلما انه طلاق ثلاث معلق وهذا ايضا
باطل وهذه بيانات العواول لانه لها والله اعلم

ومن قول شي بن بكفره ونحشى عليه الكفر لعرض بقدره

مسئلة هذا البيت في خطي قديما وسقطت من الذي شيخ الاسلام عيسى بن وهب ورايتها منقولة
والان شذني محلها وانظرت في اثنائها لعل عزوها وتكني ساجز متيقن انها منقولة لانه عني
فيه ولعل فجهها انه طلب شي به والله تعالى عني عن كل شيء والكل متفق ونحتاج اليه وبنو
يروج فاعدم التكفير لان لها ثابلا فانه يمكن ان يقول اردت طلب شي اكره الله تعالى وليس اعلم

ومن شغل الرقص والابكره وسبما اذا بالدف بلواويزمره

مسئلة البيت ايضا في فتاوي الزبيري قال وزهد في الغزو وفاته صلاه فقد لم تكن سبما به
كبر كداعي النجوى في طاعتك فاته صلاه مثل هذا الحضور يعني به حضور عند اعتاد المشركين
قالا ولاجل حجة شيطان يستمر في فلان او باي فلان او باجي فلان وعرضه لسمع اساء
الدف والمزمار واللعب بالرقص والدي احذ به او لا ان مري حتى اخرج له عجل
جدا الى خوار وقد نقل صاحب الهداية فيما ان المعنى للناس انما لا تقبل شهادته
لانه جمعهم على كبره والقرطبي على الرغنا وضرب القصب والرقص حرام بالجماع
عند مالك والثاني في احد في مواضع من سيد الطائفة شيخ سيدكم السعدي
صح حرمة وراي مورخ الامام سدي جلال الملوك والدين اللزالي رحمه الله
لم يستحل هذا الرقص كافر ولما علم ان حرمة بالاجماع لزم ان يكفر مستحله والشيخ
النجاشي في كشافه كلمات منها يقوم بها طهرهم الطامة الكبرى ولصاحب النهاية

والله

والامام المجتهد ايضا اشتد من ذلك انتهى وقد ائتمت بهذا عن فضل كلام من اشار اليهم

ومن لوى قال طيسافه **خود حمول** **نمر لعص بكفره**
وقد منعوا من كون كرامه **نحرة** **بما حل** **وبكسر**
كلها ميت **وانشفاق** **وبنع ما** **من اليد** **والاشباع** **للجوع** **كسر**
من القل **وطع** **وكالقب** **للحصى** **سبهد** **لعنانا لمن** **يتبدد**
واشباها في كل ما كان جارقا **عن النسي** **الجم** **بروي** **شدد**
وفي سعد المصري **ياخي** **امامه** **قد تحدى** **الى الاشياء** **لا يصور**

ما في هذه الامام من الفضول العادة وفتاوي الزبيري قال في الفضول وسيل ابو عبيد الزعفراني عما
روى عن ابيهم ان ادهم انصرف يوم التوبة وراي ذلك اليوم ايضا عكة قال ان من مقابل يذهب
الي ان من اعتقد جواز ذلك بكفر وكان يقول ليس لك من الكرامات واما هو من المعجزات واما انا فاستجابه فلا
لطلق عليه الكفر وقال محمد بن يوسف المعروف بابي جعفر بكفر انتهى وقال في فتاوي الزبيري بعد فعلنه عن
العمادي وعلى هذا ما حكى جليلهم ان فلانا كان يصلي الجهر خوفا من وفرضه كنه وقد ذكر علما وانا انما هو
من المعجزات الجبار كاحيا الموتى وقلب العصي حبه وانشقاق القمر واشباع الجوع من الطعام القليل وخروج
الماء من الارض لا يمكن احراقه بطريق الكرامة للولي وطيسافه من قبل المعجزات لقوله على السلام
رؤيت لي الارض فلو صار لعنه انصار يتقوا به التحصين اولاه كالاسرار الجتم ودكبر حاشه عليه
السلام ولكن كلام القاصي الاصل في كتاب الدعوي ما يدل على انه ليس بكفر انتهى **قلت**
ويمكن ان يتبدل للنع من التكفير بما قالوا فيمكن ان يشرق وتروج امرأة بالمغرب فانت بوليد فانه
يلحقه فتائله وفي الترخاينه ان هذه المثلثة تويد الجواز والله اعلم وقد قال العلامة النجاشي
بعد لرحي عن اكر المعجزات كرامات الاولياء وان الاستاد ابا اسحق جميل القوي
من مذهبهم وحكي رجله الاماويل ما قد عناه وان امام الحرمين قال الدعوي عندنا حرم الجواز
من العادات في معرض الكرامات ثم قال في غرر يشرح في بعض المعجزات نصر قاطع على ان
احدا لا ياتي بمثلها اصلا كالقران ثم ذكر بقية الاقوال وقال وانا العقب من بعض فتا
اهل السنة حيث قال في فتاوي عن ادهم انهم قد كرموا قد عناه عن مقابل ابي جعفر
محمد بن يوسف ثم قال والانصاف ما ذكره الامام السني حيث قيل عما يحكي من الكعبة كانت
تروز ولحداد اولياء اهل الجوز القول به فقال بعض الناس على سبيل الكرامة كاهل الكعبة

وخوذا احد اس الدين لعتنه عن زجورته فقلنا كذا كذا
مهم لا بد من التنبه عليها وهي حكم الواقع فما ذكرنا وفيما يقرب منه قال
 في وصول العادي ثم ما يكون كذا بالانفاق بوجوب احتياط العدل ويلزمه اعان الحج
 اذا كان قد حج وتكون وطى امرته زنا والولد المتولد في هذه الحالة ولد زنا وما كان
 في كونه كفر اختلاف فان قال يومئذ يحد للكاح والتوبة والرجوع عن ذلك احتياطا
 وما كان حطافا من اللفاظ ولا بوجوب الكفر فعلا به بقدر على حاله ولا يؤمر بتجديد
 الكاح ولكن يؤمر بالاستتقار والرجوع عن ذلك ثم اعلم انه اذا كان في الملة وجوب
 توحيد التكبير ووجه واحد مع التكفير فعلى المفق لم يعمل الى الوجه الذي منع التكبير
 تحيينا للظن بالمسلم ثم ان كانت نية القائل ذلك فهو مسلم وان كانت نيته الوجه
 الذي يوجب الكفر لا ينعقد حمل المقول على الوجه الذي لا يوجب الكفر ويؤمر
 بالتوبة والرجوع عن ذلك ويحد من الكاح بعد الاطلاق ثم ان قيل في الشهادة على وجه
 الاعاى لا يرتفع الكفر اهـ قال الكاساني وهو المختار وسعى للمسلم ان يتعود
 بالله من الشيطان الرجيم وشتر نفسه وصرف وسعى لتعود ذكر هذا المعاصحا ومساء
 فانه سب الحياه مرهه الوطى بوعده النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الدعاء اللهم اني اغوذ
 بك من ان اشرك بك واما اعلم واستغفر كعما لا اعلم انك انت علام الغيوب استغفر
 وفي قناري الزاري ويحكي عن بعض السلف انه كان يقول ما ذكر في القناري انه كفر بكذا وكذا فذكر ذلك
 للحنوف والهول لا يمتنع الكفر وهذا كلام طويل وحاشا ان يكون استأله اعنى علم الاحكام بالاحلال
 والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق وهذا الماس عن سيد الامام في افضل الصلاة والسلام
 وما ادى اليه اجتهاد الامم فقد اخذ عن بعض القرائن الذي ان له للكل العلامة وشرع لهذا الرسل اعظام
 او قال الصبا الكلام الذي حرره وهو فتح المشايخ الثامن للامام العظام جميعهم لم يفتل في دار
 الامر وكل ما بقي بعدهم من علم الامر والقيام ما بقي في الامام انتهى والمراد بالانفاق والمخالفة
 في كلام النقول للمبارك ما يخالفهم في الدين ولا خلاف في حمل الكلمة في كلمة يقع من المسلمين باذنه
 وكلمة واحدة او ما في حكمها اما في بعض المباحات والمواقف من الدين مروق السهم من الرمية من
 نصيب كذا او كتب تقتضيه لهدم عرى الدين وبخالقه ساير المثل ودعواه ان ذلك حق البين فانه
 لا يجوز تأويله ولا حمله على ما لا يوجب اخبارا قبليه والمسا في الرد عليه بتقريره عنده وضالته

٩٧
فان قلت الاول في مثل ذلك لا يكون الا في كلام المعصوم وقد نعتك في الدين وحسنه
فصل مكياب ١٣٥ **اللقط والقطه**
 اللقط لغة ما يلتقط من الارض فعمل بمعنى معكوك ثم غلب على الصبي المفقود كانه يرتفع عن
 الارض واللقطة اسم لما وجد على الطريق سميت بها اللقطا غالبا كما في اللقط الا ان ذلك
 استعمل في الادي وهدم عزم وجهه المصنف فان فعله صيغه مبالغه في الغافل فخص به
 المال لزيادة ميل الانسان الى رفعة فكانه رافع الى نفسه والمشهور لها فتح القاد يكونها
 لغة وان عدها بعض لحننا ومناسبتها لما قبلها فقلنا بالانفس والايوان وقد مر اللقط
 لتقديم النفس على المال او لوجوبه عند خوف الضياع كالحمال وايضا يشتركان في
 الاحكام والاهلاك لان الكفر هلاك وبحسب احكامه ويند الطفل هلاك وبحسب التقاط
 ولان كل واحد منهما فرض كفاية والله اعلم
فصل في لقط من الجامع واحد **ومرارة للمسلمين بقدر**
اذا لم نوا في قبل عقد خباية ولو قدر القاطع لصح التور
 استعملت على اربع مسائل **الاولى** من الهداية قال اخذ اللقط او الى مركه واليه
 انما يقول لجدوا لكن اخذ هلاكه يتقبل الوجوب **الثانية** منها اذا مات ميراثه
 لست بالمتبر اذا لم يكن وارثا اما لو كان له زوجة ورثت حصتها ولو كان له ذرورته ورثت جميع المال
 عندي **الثالثة** من قاضي خان قال لو ادرك اللقط ولا رجلا جاز ولا امره فان كان خفي خباية
 فعقلته في بيت المال ثم ولا رجلا لم يصح ولا امره ويخوف من البداع وصورة له يقول لجدوا للمسلمين
 انت موكلي ترثي اذا مات وتقبل عني اذا خنت وتقول اخر قبلت وكان لك بعد بلوغه قبل
 ان يخفي خباية وتقبل مرثى للمال صح الولا المذكور وورثه المولى ويدخل في هذا العقد اولا الصغار
 ورثه بول بعد الموت والمرد لكسا ثم يقول في الست الثاني اذا لم نوا في قبل عقد خباية اما لو كانت
 المولا بعد لرجني وعقل عنه بيت المال لا يصح المولا وللتام في الظاهر ايضا **الرابعة** لو قدر
 للتقاضي ولا اللقط لم لقطه مع تقريه وللتام في الظاهر والله اعلم
مهم وليس له حتى ينضم هلكه وقادفه لا الامر بالجد بخر
 استعمل الست على مسائل **الاولى** من القصة والذخيرة وقاضي خان وعرفها على اللقط
 ذكرها كان اللقط اواني بصر فانه مزج او شراء او كاح او غيره واماله وكاية الحفظ لا غير وليس له

ان تحسه فان قول ذلك وهلك منه كان ضامنا **الثاني** من في خان لقط قد فده انسان
بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه **الثالث** بها ولو قذف انسان امه لا يجب الحد على القاذف واللقطة
في حد القذف والقصاص حرر للاخبر واسه اعلم

وفيها وترك الاخذ اولى قيل في الاخذ اولى في الجمع اجدد

الصحيح الموت في فيها راجع الى اللقطة قال اختلف العلماء في وجوب لقطه فالمعتق
يقولون لا محل له ان يرفعها لانه اثبات اليد على مال الغير فغدا ذنبه وكان كشاوله ثم نقل
عن جماعة من التابعين محل له ليرفعها وترك افضل قال وهذا الذي اعتد عليه صاحب السيف
من اجابنا بذلك قد منته وذكر صاحب المسبوط وعرفها ما صورته والمذهب عند علمائنا وعامة الفقهاء
ان يرفعها افضل تركها وفي الدرجة اللقطة على نوعين نوع مردك يرفعها اخذها وهو اذا ما خاف
صياها ونوع مردك لا يرفعها وهو اذا لم يخف صياها وترك يرفعها اخذها اجمع على العلم
ثم اختلفوا فيما بينهم ان الاخذ افضل او الترك قد كرم تقدم عن النهاية والمسبوط وفي الخلاصة
والافضل الاخذ في ظاهر المذهب وصح المولى وصريح الشرح تقدم ما نقل من الكتب كذلك
غير قليل في معاليه فلو لم ينعقد والصح ما قاله في المسبوط والنهاية والخلاصة وغيره وحكي
عن صاحب القوائد انه جعل ذلك من اختلاف المصنفات واخذ المصنف في التوفيق
بان افضل له الاخذ مما اذا وحدها عصم وامر نفسه عليها وليس شر لانه لم يكون
فرضا بل لم تركها كما نفع علمه في الدرجة وغدا وقد صرح به الزاوي بحكاية محل الاخذ
وافضل له الترك بغيره قال الصحيح قول عامة العلماء يعني ليرفع افضل خصوصا
في ههنا وفي السر لوجه رفع اللقطة افضل ان كان يا من علمي فقه والله اعلم

وكلام في العبد اولى بالبق وفي جسي لنفسه بل ينصر

لا بدور البيت لا ينقل حركه ههنا ابنت الى نون ان والمثله في السيف
قال وفي اللقطة وفي قول اي حنيف واجماه رحمهم الله تعالى والافضل ان لا
يلحقها الا ان يكون في الجوز لا يمنع الساع عن فقهه او العبد الا بقره فابطلها
وردها على صاحبها انتهى قال المؤلف يقتضي ما ذكره ليركون الترك في البعير
والبق والفرس اولى لا مشافاه به ومن قول الاجام محل التقاطها لا لاقتصايل
فيما نقل صاحب السيف بين الصحاح والعبر والمنقول فكذلك صاحب انه اذا وجد

للبيع

البيع او البقرة في الصحاح كان الترك افضل قول صاحب السيف لا يمنع الساع عن نفسه
منه على ان ذلك في الصحاح لا يقتضي الساع في العوان كمن قنوا في البرازيه لقطه الجوز ان لو
كان في القرية والافضل الترك وفي الصحاح الافضل الاخذ ولم يفضل وهو خلاف ما نقله
المصنف عن كتب الاحكام الا ان محل افضلية الاخذ على ما لا يمنع نفسه والله اعلم فغنى الست
لن الكل من الاحكام على الاخذ في العبد الا بقره والحوان الذي لا ينصر نفسه ويمنعها اولى بالترك

ويضمنها كالبايع الطفل حيث لم يكن مشهدا عند اللقطة اجدد

الطفل قال بعض الضم للقطعة ومصلحة البيت من القصة قال وجد الصنع لقطه ولم يشهد
بضمير كالباع انقي بجدد اي يحد اخذها للبايع والطفل من غير انهاء لما فيه من التضمين ولو
لم يشهد واختلف الملقط قرب المال فقال اخذها للرد وكذا به رب المال ضمير عند اي خفيف
ويحد خلافا لابي يوسف رحمهم الله تعالى

وللاب والموصى التفرق بعد ما يهرج احوال ولا يبدخ

يقال ادخول البيت اذا تعدته لوقت الحاجة والموصى فتح الصاد الوصي قال وصون
المثله ما ذكر صاحب القصة جدي لقطه فاشهد ابو او وصيه وعرفها من تعرفها
فله ان يصدق بها الموصى الذي اخذ ما ذكره في القصة بالاشهاد ولا بد منه لانه يصير امانه
بالايقان وايضا قوله يهرج احوال شامل لصون التعريف والصون عدم وجدد والعرف والركن ذلك بعدد
مخارج يكن الكلا في اخذ من العلم ولو قال

وللاب والموصى التصديق بعد ما يهرج احوال ولا يبدخ

والاشارة للاشهاد المثار اليه في البيت الذي قبله لكان شاملا للاشهاد والتعريف والله اعلم ثم قال المؤلف
ثم ينبغي على قول اجابنا اذا تصدق به للاب او الوصي ثم ظهر صاحب القصة ومنها ان يكون الضامن في ما لها دون

مال الوصي له علم وصاحب برج والافان حمامه له الفرج اولى والعرب بكرة

اولي من الالوية ويقال وكذا الطائر بكرة بالشديد كما يقال وكذا بكرة بالخفيف اذا اخذ له وكذا وسلة
البيت من في خان قال لو كان له حمام فحام اخر وفتح فالفرج لصاحب البيت لا تتبع ملكه ثم قال بعد
ذلك واذا التسلط به حمام اخر لعنه لا ينبغي له ان يخذل فان اخذ فطاله صاحبه بكون لانه بمنزلة
اللقطة والضالة واذا لم يخذل وفتح فحده فاد اكانت له امر عربيه لا يتبعه ففقهه لانه ملك الغير واذا كانت
الام لصاحب الحج والغريب كرفان الفرج يكون له وكذا البيه وان لم يعلم ان في جبهه عينا والا شيء عليه

ان السحاب لا يملأ من الغرب وكذا في الخمس والمزيد والذي في النظم انما هو كون الفجر لما
البرج اذا كان له لونه ولا غلبه في هذا بل هو في الخط الصغير وكان الحسب بالنظم ما بعد المنظور وما قبل
سما كونه لا يتغير اذ لم يعلم الغرب فالحقته في بيت فقلت
وورد دة والخط يفي ولا شيء ان بالغرب ما هو يسعد
قال الضمير يفي برد دة للغرب في بيت والله اعلم
واخذت قفاط من النهر جارية مجرود وكثري وفي الجوز يشكر
وبت له هذا الست اضر الخمس والمزيد وقاضي خان التفاح اذا كان في نهر جاري فالجوز
اخذ وان كثر لان هذا ما يفسد لو ترك ولو وجد جون ثم اخرى حتى تبلغ عتق ولها قبة فان
وجد الكل في موضع واحد فهو نقطة لان لها قبة وان وجدها في موضع متفرقة تكون اربعة
انما منزلة النقطة خلاف النوا ادا وجدها مسفرة وتكون لها قبة فانه مجرود اخذها لان النوا
ما ترمي عن فنسب منزلة المباح وكذلك الجوز حتى لو ترك تحت الاشجار وتركها صاحبها فانها
يكون منزلة امي **قلت** لو نظم الملعون لكان اولى لانهم نضوا على الخط
والحسب ان يكون نقطة اذا كانت لها قبة لانه ليس مما يسرع اليه العناد ولا ما يري
عادة واسار الي الصبح مكنة نقطة ولو وجد في اما كن وقد نطت ذلك في شتر فقلت
والذي من شتر في سائر يكون سراجا ولو كان كثر
وما لا يعتد به مائة له نقطة حتى الفرق اظهر
فقل لو كان كثر الضيف للماخوذ من النهر وما لا اي وما لا يكون فسان سراجا ولا
يعتد رميا لا يخرج نحو النوا وقولي حتى الفرق اي الموجود منه مفرقا كونه نقطة
اظهر اشارة الى الخلاف فيه والصح منه والله اعلم
ومن زجر الاشجار ضيفا كما يطهر في شتر له الاكل انظر
اذا لم يكن يفي ولا شيء عان ولا هو تصرخ ولا منه بظهر
الحايط البستان والحق حوايط والثر من البستان جمع ثمر بالمثلثة وقع اليهم ومبه مضوم
لكن شكلها المصنف لضوء الشعر ولو كان **من زجر الاشجار ضيفا كما يطهر في شتر له الاكل انظر** الحكم عن ذلك
وعايرد عليه الانتقاد والله اعلم ومسله البت في قاضي خان عن **قال رجل موثق ايام**
الصيف شجار ساقط تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في الصيف لا يمنع لئلا ياول شيئا منها

واختلف

99
الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نضاد ودهالة لان في الامصار لا يكون ذلك مباحا عان وان
كان في الحايط فان الثمار ما لا يفي ولا تنفسد كلجوز واللوز لا يسعه ان ياخذها ما لم يعلم بالاذن
وان كان الثمار ما لا يفي اختلغا فانه الى الاختلاف واشراط كونها ما لا يفي اشارة لقوله في النظم انظر
اذ لم يكن يفي **قال قاضي خان** قال بعضهم لا يسعه ان ياخذها ما لم يعلم ان صاحبه اباح ذلك وقال
لعضم لا بأس به اذ لم يعلم النبي صرحا او دلاله او عان وعليه الاعتماد وهذه الشروط طاهر
من النظم **قال** وان كان ذلك في الرساتق الى بقايا الهياير اشته **قلت** لفي في السواد
والقوي فان كان ذلك في الثمار التي يفي اتفقوا على ابدية ان ياخذها ما لم يعلم النبي هذا
في الثمار التي اقطعت تحت الاشجار فان كانت على الاشجار فلا فضل لرا ياخذ في موضع ما لم يؤذن
له الا ان يكون في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يتحون بمثل ذلك فيسعه لرا ياخذها ما لم يعلم ان
يحمل واذا وجد في الطريق شجرا او فاني تنفع به خو ووقا لتوق وتكون ما يري الدود
دود الفز فان كان كثر له قبة لانه ان ياخذ وان اخذ كان ضمانا وان كان مرقا لا يسعه
به له لرا ياخذ انتهى **قلت** مثل النظم خاصة بالاكاف فقط والناوط تحت الاشجار
ومقتضي ما في قاضي خان انه اعم من ذلك حيث قال له ان ياخذ ولا يخذ نعم الاكل والحمل واما
مسله ما على الاشجار فانه قبل فيما جوار الاكل دون الحمل ولو كان معتد في الاحوال لنبه عليه في
النظم بقصد المطلق وما اصطالحناه به انما يزول ذلك حيث قلنا ما ياخذ كما هو عيان وقاضي
ويؤخذ من موهوم القيد بكونه في الارض انه لو لم يكن في الارض كان على الشجر لا ياخذ ويحظر ان ينظم
بما على الاشجار **قلت** **ومن زجر الاشجار ضيفا كما يطهر في شتر له الاكل انظر** في العلم ادهو يك شر
فمنع به مني للمفعول وصمير به للثمر من الضيف الذي اصطاحته وكذلك في هو وعلم من القيد بالكلية لئلا يخل
والعلم **نصل كتاب** **الاباق والمفقود**
الاباق كتاب يقال ابق العبد مرات لعث وضرب وعلى الثاني لا كثر ومن زجر في الا
وهو من سوء الاخلاق ورأه الاعراف بظهر العبد عن سيدنا فرار انصير بالنية منه خمار افزده الى مولاه لعتسا
وهل جز الاحسان الا الاحسان كذا في السوط والمفقود نقله الدخيرة عن محمد انه الرجل خرج في وجه ويفقد ولا
يعرف موضع ولا شئ حياته وموته او باسره العدو ولا شئ موته ولا قبله حكمة نسيت في حق غيره حتى لا يري
احد من قبايته اذا مات حتى في حق نفسه حتى لم يتسمر ماله ولا شئ روح امراته ولا يحكم القاضي في شئ من
حتى ثبت موته او قتل واللفظة واللفظ وهذا البابان كلما يحتاج ان كان في عرض الامر الى الله اعلم

على العبد مولى دفع جعل فدية مكانه **وإذا أخذ دار فاحضره**
 الصبر في دار كتاب الإتيان أي دار على هذه الأحكام وهذا من السيف فإر بويان هذا
 الكتاب يعني كتاب الإتيان على ثمان مسائل على الأحكام والأخذ والإتيان والالتحاق والمكان
 الذي أخذ منه والدفع والجعل المذكور الإتيان ثم إن المؤلف رتبها على ترتيب البيت فقال
 ما يحصله أما العبد الإتيان قال في السيف وهو على سبع أوجه **أولها** عير
 الرهن بق فدية فاجعل على المهرين وإن كان فيه فضل فاعطى الراهن بقدر الفضل
الثاني العبد الحافي فاجعل على ماله فإن لم يوجد منه فاجعل حتى دفعه لجنابته
 فاجعل على المدفوع فدية فإذا دفعه المولى فعليه **الثالث** عير الأمانة فاجعل على عير
الرابع أم الولد **الخامس** المدبر **السادس** العبد **السابع**
 الأمانة فاجعل على المولى في هذه الأربعة وأما المولى أي صاحب العبد الإتيان فعلى سبع أوجه **أولها**
 أوالة أو حرا أو عير أو مملوك أو ديني أو كبير أو صغير معتق أو مجنون مكابا أو مستعفي غني
 أو فقير وفي كل ما عليه فاجعل وأما الدفع فعلى أربعة أوجه **الأول** الذي جابه أن يكافئه
 إلى سيده حتى يأخذ الجعل **الثاني** له أن لا يدفع حتى يقيم البيعة أنه له **الثالث** أن يقر العبد أنه له فعليه
 دفعه والأبى للراهن دفعه الأمان **الرابع** أن يدفعه بغير القاي فاعطى في المدفوع إليه
 ثم طهره حتى لا يقر له أن يقر بأشياء المدفوع إليه فإن ضمن الدافع نظرا فإل كان حتى دفعه صدقة على
 أنه له فليس له الرجوع عليه ما ضمن فإن ذكره أو كتب أو صدقه وصمته رجوع عليه قال المؤلف وتبع عليه
 خامس وهو أن يدفعه إلى السلطان ذكر صاحب الهدية قال وهو اختيار الشيخ قال الحلواني هو بالحرارة أن يشا
 حفظه بنفسه وإن شاد دفعه إلى الأمان لم يجزه فإد اجسده وجأ رجل وأقام البيعة أنه عير استخذه بأه
 ما عتبه وما أهنته فريد دفعه إليه وهذا التكليف من غير خصصه لقضائيه أو نظر عاجز عن النظر لنفسه
 من شرا أو موهوب له فإخذ التكليف منه روايتان قال وإن لم يكن سنة وأقر العبد أنه عير يدفعه إليه
 ويلخذه منه كعبد كذا في اليسوط والله أعلم وأما الجعل فعلى جهتين **أولها** أن يكون فدية العبد أكثر من أربعين
 درهما فجعله ربحون درهما لا اتفاق والآخر أن يكون قيمته أربعون درهما أو دون الأربعين فجعله أقل من قيمته فله
 في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي عبد الله وهو أول قول أبي يوسف وفي قوله الآخر جعله ربحون درهما وإن كان
 قيمته درهما واحدا وأما المكان فعلى ثلاثة أوجه **أولها** أن يكون من ميسر بلالة أمار فاعاد فدية
الثاني أن يرد له أقل من ذلك والحاصل فدية على قدر ذلك **الثالث** أن يختص في المم وطلبه حتى وجد

فرده فله الجعل على قدر ما عير منه وأما أحد الإتيان فعلى ثلاثة أوجه أيضا **أولها** أن أخذ أفضل
 من تركه **ثانيها** أن يشهد عند المخدات أنه أخذ ليرده إلى صاحبه وإن لم يشهد ثم هلك فله أو هرب
 ضمن في قول الإمام ومحمد فلا ضمان على في قول الثاني وأبي عبد الله والقول له مع عيرته **ثالثها** أن يأخذ
 لنفسه كالأجل الرد على صاحبه فإن مات أو هلك أو هرب فدية بوجه من الوجوه فهو ضمان وأما أخذ
 فعلى أربعة أوجه **أولها** الذي أخذ الرد على صاحبه فله الجعل إذا رده **ثانيها** إذا أخذ لنفسه ضمن
 ولا جعل له **ثالثها** الوارث إذا وجد وأخذ بعد موت سيده فلا جعل له لأنه كماله أو بعضه فقد رده
 لنفسه **رابعها** اشتراه فحابه المشتري فاستحققه مولاه ولا جعل قال المؤلف لو كان الوارث
 أب المولى وأبنيه وهو في عياله أو أحد الزوجين على الآخر فلا جعل **كفائي** المداية قال وذكر في الدرر والحاج
 أن الأب له الجعل إذا رده قال في اليسوط التقييد بما إذا لم يكن الأب في عيال أبنته أما إذا كان
 في عياله فلا جعل ولا جعل له الجعل إلا الأب فلا جعل له مطلقا استخسا تأم ذكراته في عليه ما يدل
 أخرى وقال ستاني مضمونه **قلت** وتنسبه عليها هناك ثم قال وتقي عليه الجعل إذا أتى العبد
 من يده بعد أن شهد فلا جعل بمنزله البائع إذا هلك للمبيع في يده وكذلك لو مات في يده بمنزله البائع انتهى
قلت هذا يؤخذ من قوله إذا رده بالأمر غير حسن على أن صورته يجب فيها الجعل مع الاتفاق وهي ما إذا رده
 من المهر مائة ثلاثة أمار ثم اعتقه السيد ثم هرب فللمرء الجعل لأن العتق يفرح كما وسيا في النظم والله أعلم
ومن سخط الخزينة الجعل عند وصليته بعد الجعل مجبر
 قال هذه القاعدة بطريق القتاوى المظنية قال وإذا كان الإتيان خذ منته لوجله ودقيقه لا فاجعل
 على صاحب الخدمة فإذا انقضت خدمته وجع صاحب الخدمة على صاحب الرقبة أو بيع العبد فيه انتهى
 قال والفروع المتقدمه من السيف يؤخذ من هذه القاعدة قاعدة العبد المهرن قال والمرن وإن لم يسخن الخدمه
 بدون ذلك كمن سخط كرمه والرد فيه أحييا كالمس والمجمل بقايلها **قلت** هذا إذا كانت قيمته مثل الدين
 وإن كانت أكثر فتدبر الدين عليه والساقى على الراهن والله أعلم ثم أنه ذكر أن القاعدة في الخط أيضا وأنه قال
 قلما وإن جعل العبد الموهوب والأتى لصاحب على الغاصب قال قوله ينبغي أن لا يرجع على يد العبد
 لأن يده عادية وكذلك العبد الموهوب يجب لجعل منه على الموهوب له وإن رجع الواهب بهتته بعد ذلك كان
 المنفعة الواهب يحصل بالرد بل ترك الموهوب له الفرق فيه بعد الرد كذا ذكره في الهداية ثم ذكر وجه أخذ
 فدية الفروع من القاعدة **وأما الجعل ففدية** **ثانيها** أن يكون من ميسر بلالة أمار فاعاد فدية
 الصبر في محضر للراد أي محضر الراد الجعل دون الذي جابه ففدية منه ومثله البيت تؤخذ من التيسر والمزيد قال

رجل اخذ عبدا بغير ميسره واخذ له ماله ففرد الذي جاءه فاخذ اخذ دون ثلاثة ايام
فجاءه لم يرد له فاحل منها جعل لانه لم يرد واحد منها ميسره ثلاثة ايام وان جاءه الثاني ميسره ثلاثة ايام
وجب له الجعل هذه عبارته والذي ذكره في البيت هو ان الثاني جاءه ميسره ثلاثة ايام واستحق الجعل
والله انما يقول بعد الثلاثة محضر ويؤخذ من ميسره ما بقيت بعد الثلاثة انه لو رد دون
الثلاثة ما مثله **فدفع** في التمتع عن المنقضي جمل اخذ ابقا من ميسره ثلاثة ايام وجاءه يوما ثم ابقا منه
وسار يوما نحو البلد الذي فيه مولاه وهو لا يريد الرجوع الى المولى ثم ان ذلك الجعل اخذ ثانيا وجاءه
اليوم الثالث ودفعه الى المولى فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ملك الجعل وان كان العبد
حين ابق المولى اخذه ووجده المولى واخذه او بدله في الاباق فوجع الى مولاه فلا جعل للذي اخذ
ولو كان العبد فارق الذي اخذه وجا الى مولاه يتوجه لا يريد الاباق كان الذي اخذ جمل اليوم ولما
قلت فظهر ان هذه المسئلة هي عن ما لو بدله في الاباق ورجع الى مولاه وقد صرح انما انه لا
جعل هناك وهذا صرح بجعل اليوم ويمكن ان يفرق بان الصورة الاولى مخصوصة بما اذا
فر من اخذ ايضا بعد ذلك فربما باق فرجع الى مولاه فلا جعل لانه لا يصنع له في العود
الى المولى والثانية مخصوصة بما اذا لم يفر من اخذ بل عاد الى مولاه لا يرد ابقا كان لاخذ الآخر
في عود الى مولاه والله اعلم **وشرح من بعد الثلاثة عتقه** وقد لم يقبل الجعل بذكر
منه الست من الخمس والمزيد قال رجل اخذ عبدا بغير ميسره ثم فسار به ثلاثة ايام واكثر
ليرد على صاحبه فاعتقه صاحبه ثم ور بعد ما اعتق كان له الجعل لان العتاق قبض وفي النهاية
غير ان احيا العتق من المثلثي النظم وجب فيه عدا مولاه والله اعلم

وودين او ملك العبد منه لو جيب ثم اورد القصاص كاليوم **فدفع**
اشتمل البيت على سابل كلها من الخمس والمزيد **الاولى** قال في المزيد والخمس بعد
ذكر المسئلة التي في البيت الذي قبله ولو دبر والمسئلة تحالها فلا جعل له **الثانية** لو ملكه
لم ياتي به قبل القصاص لا يحل ايضا **الثالثة** لو قبض بعد التبر او قبله او قبل التملك
بجعله **الرابع** لو باعه قبل القبض ممن اتي به بجعل خلاف الذي **قلت** ظاهر
النظم ان التبر والتمليك من الابق قبل القبض لا يجبه الجعل فانه بعد القبض كالبيع يوم
يدفع الجعل وفي البيع يوم يدفع الجعل اذا كان البيع قبل القبض او بعده فمقتضى التشبيح
ان يكون المثلثه كذلك ليس حكمه كذلك انما يحل الجعل اذا كان التملك قبل القبض

كما علقه فان حصل معه قبض لعه او قبله بجعل وان لم يحصل معه قبض لاهل الجعل
والبيت انما فيه انه قبل القبض لا يجبه الجعل ولا بعده بجب فغايب كونه بجب ادا من القبض
ثم قبضه فاحل البيت الذي قبله فجعلته هكذا **فدفع**
فله الجعل من عتقه بعد رد اذا فارق قبل القبض لا ان يدبر

فالصبر في الجعل وصحة العتق للمولى والابق والمراد بالود الذي يجب به الجعل
وهو الذي ميسره ثلاثة ايام والطلاق الجعل يجع عليه وقولنا الا ان يدبر لم يجز الجعل
سد ر العبد بالنسبة الى المولى في هذه الصور فكان مطابقا لما في التحبس والمزيد حاميا
مما اردناه في بيته انما وردت بيتهين ذكرت فيهما ليقفه الصور المنقولة انما نقلت

فدفع من بعد اواصل القبض موجب ولو باعه قبل ميسره **كسر**
فدفع كما قبل عليك له من قبضه ولو قبل قبض كان منه **بدر**

والاشارة الى ان يدبر بجعل في بيعه المولى والابق وضمة قبله للقبض ومنه للرد
ويذكر الجعل والتشبيه في وجوب الجعل وضمة الابق ومنه للرد والاشارة بذلك للملك
وضمة الجعل على ان يت الصنف في غاية الحول لا يحار فجمعه للعاني الكثير ولو اخطأ له بتلك الصور
لم تعرض فيه الى التعبير بوجع جدا

وان كان مولاه الاباق يقدر اذا فر من رد العتق
من الست من الخمس والمزيد قال رجل اخذ ابنا ولتد عليه اخذه لونه فابو منه فامر المولى
الاباق كان القول قوله يعني رب العبد مع ميسره في عدم الاباق بخسر حسنة قيمته العبد ولم يسن
الاباق واراد بالعبد في النظم قيمته والمراد من قوله اذا فر من رد دعوى اخذه الرده لانه فونه والله اعلم
ولو زاد فوق الاربعين حلكا ولم يعلم المقدار ما زاد به

الصبر ووجهه ان زاد ولم يعلم له بالعبد والمقدار المراد به المقدار وهو الاربعون قال في
الطبري والمراد اذ صلح المولى على خمسين درهم وهو يعلم ان الجعل اربعون درهم كان قد اربعين
وبطل الفضل انتهى وفي العتق لم يعلم مذهب لي يوسف ولهذا يجوز الصلح على الرضا بخلاف
الصلح على الكفا لانه حط منه معنى الجعل المقدار انتهى واعلم ان هذا الحكم ثابت ولو طالت مدة الذي ربه
ولو اتفق عليه امعان فذكر غير القاصي نص في المسئلة والله اعلم

والمعت بالطفل مضمون رها جعل ولا يتكسر

مسألة الست من الطهارة قال اذا اعتل الام ولما جسي رضيع فودها رجل فله جعل واحد انبي واسفوا
الاجاب ان الصغير الذي يجعل برون في بول من هو الذي جعل المايق ويمنع ما يكون تقابل هذا
مع كرامة قال ومعنى قوله ولا يتكدر اي يجعل ولا يجعل بولها اجلان ومنه هو الكلام انه لو كان الصغير
عمره وجب الحولان اي غانوز دهرها وينبغي له شوط مع الطعام ان يكون لعقل المايق كما مر بعد المحيط

ولو قال لما نزل عدي فزده فقال نعم لا جعل حيث يحضر
مسألة الست على الكتب ومنها الدخيرة قال في النهاية ثم ذكرها معنى الدخيرة مسأله عجيبة اذا
لو طبع عدي قد اتق قال وحدته فخذ فقال الما نورنم ثم وحرر الما نور على مسيرة ثلاثة ايام فانه
ورن على المولى فلا جعل لانه استعان به ووعده الما نمة والعلى استحق شيئا والله اعلم

ولا جعل للسلطان لو رد انما وليت في الظهار والكفر
اشتمل الست على مسليتين الطهارة والخمس والمزيد **الاولى** للسلطان اذا رد الا ان
مستحق ثلاثة ايام ولا جعل له **قلت** وقال الفقهاء ابو الليث وبه نأخذ قالوا وكذلك الحكم
واخذوا من الظهار والوصي للستم وكذا كل من يعول صغيرا فلا بد ان اذا رد ابق الاب والاب
للجل اذا رد ابق الابن اذا لم يكن له غيلة وفي القالي روي ان لا يستحق الجعل ولا يستحق ولا يخ
يتحقق على الخنة او اخته استحقا اذا لم يكن الراد في غيلة المرد ودخل في الناحي وعلى هذا ما
اقره ودوي الارهاه واسرا علم **الثانية** على الابن حال الباقية عن كفارة الظهار صحح انبي
قلت ذكر في الراي انه صح في كانه البنت

ولو تعد للمولى ولا مال عند هذه فمشتى الى القاضي سبع ويوع
فقيل مني للمولى وفقد سابل المفقود من النظم والملى في القينة ثم المحيط ثم قال فقدت
مولا ولا تجد نفقة وخيف عليها الناجية فللقاضي ان يبيعها او يواجرها امرأة ثمة وليس له
تزوجها ثم رفر القاضي عبد الجبار عن الامية الكراسي وقال للقاضي مع عبد المفقود وارضه
اذا كان يبيع معي الا انما من المحيط وقال ما خيف عليه الفتا وحال المفقود والقاضي يبيعه
انما قرب المحفظ وفي جامع الكرخي القاضي سبع مال المفقود والاسير من المتابع والرفيق والعقار اذا
خيف على النساد وليس ان يبيعها ثم كان نفقة عيالها ولكن لا يبيعها خوف الضياع وصارت حرامهم
اودنا نير لعطى النفقة منها بطريقه والله اعلم

وفي نفقات الامل ليس يبيعها وان باع فقد مثل دين بقدره

الفقيه

الفقيه المستتر في بيعها للامة وفي باع للقاضي وفي ينفذ للبيع وتقدم بعض ما في الست في
الكلام على البيت الذي قبله وهو عدم البيع في النفقة وفيه انه لو باع النفقة الاقرب لعد البيع كما

لو باعها او باع العقار في ذوق الدين فانه ينفق سبعة لا فضل لمحمد فيه **قلت**
في الغنية لعدم ما تقدم من رقة المحجج العلوي وقال لا يبيعها للنفقة وان فعل نفذ ولو باع
لنقضه دينه جاز وكذا لو علم جبانته لانه لا يرجع منه شيئا وهذا هو معنى ما في البيت ثم ان المصنف
نقل عن المحيط وان كان المال نفقة ليس من خسرهم كالحادمو والدار ونحو ذلك اجمعوا على ان
غير الاب لا يملك البيع الا امر وعبرها في ذلك سواء ومن اده من القارب قال واما الاب فلا يملك
البيع قياسا وهو قولها وعلى قول اي جعده يملك وهو الا سحسان امي **فيسر**
اخر قال بعضهم هذا باصا على العايت وهو مختلف فيه فسوق على ايضا قاضا من احوالها وكان
القاضي محمدا في قدف وقال بعضهم لا يتوقف على ايضا قاضا من احوالها وكان القاضي مختلف
فيه واما المختلف فيه سبعة وهو قول البية بالقران في حال غيبته والله اعلم

وما لو كمل في العمان فعلمها مع العبد والقاضي اذا اشأ يفسر

مسألة الست في الخمس والمزيد قال رجل غاب وجعل دابته في يد رجل ليعملها ودفع البناء لا يحفظه
ثم بعد المانع فلا الملمحطة وليس له ان يبيع الدار الا باذن الحاكم لانه لعله ورمات ولا يكون الرجل وصيا المفقود
ممن حكم بموته وهو من المسوطة امي **قلت** وفي الدخيرة لم يعيد دفع المال بكونه للمفقد فظاهر
النظم فعلى اطلاق العمان للقاضي اذا اشأ وتكرار الاداء مناه والله اعلم

وهو موت كذات النخبة بنية مائة وقيل الى ما في الامام في بطنه

كذات جمع لينة وهو اثنان النخبة ولا دابة العلامة وممن ينظر للام والست تشمل على ما في المدة التي
تكم لها موت المفقود حتى تقسم تركته وتزوج امراته ولعلنا في ذلك طريقان التقدير وعدمه وفي عدم التقدير
قوله ان ذكرها في الست الاول وهو الذهب والذي عليه الجمهور وبضمير محم وظاهر الدواب موت اقله وفي
المحيط لا بد من موت جميعهم فان بقي منهم واحد لم يحل موته ولم يذكر موت جميع الاقران في ما في المدة لرا في بلد المفقود
فقط وقد اختلف المالح فيه فقال بعضهم يعتبر موت اقرانه من اهل بلده فقط وهذا القول رفق بالناس

قلت وقال شيخ الاسلام جواهر زاده اولاهنا صح والله اعلم وقال بعضهم لا بد من موت جميع الاقران في ما في
البلدان انبي وللله في عالم البيت وفي القديا ايضا والله اعلم والثاني انه مفقود له اي الامام في بطنه
وبفعل ما بولت على طنه ولا يقول يجب له ان يعمل بالتقدير ثم يرد به الشرع بل ينظر في الاقران في الزمان وفي الما

وكذلك نظر عند أصحابنا في البراءة من النجس سقوط بعينه او بعينين فانه مفوض الى الراي المبني عليه والذكر
حكى هذا القول من صاحبنا صاحب السماع وحكاها صاحب المغني من الخبائيل عن ابي ابي محمد الحسن بن محمد بن ابي
وهو التورع ما كان والى حنفية والى يوسف رحمه الله تعالى انتهى كلامه **قلت** وفي شرح الامام في الدين
الزبلي رحمه الله تعالى المخارطة مفوض الى الراي الامام لا يختلف باختلاف البلاد وكذا علمه الظن يختلف باختلاف
الانبياء من الله العظيم اذا انقطع خبره فخل على الظن في ادي منه انعمات ويؤتى النظم له بقدر تقدير
خلاف كونه الحمار لا شعاع بالضعف سيما فيما لا يستقر صفة فتنبه لذلك
وتع ما به عشر حكوا المجلد: وصاحب العقوب وعشر من بين كثر
ذكر في هذا البيت ثلاثة اقوال لمن يقول بالتقدير وقول من عن ابي العلا البخاري في
شرحه على الفرائض الرجعية قال وهما عريان احداهما عن محمد مائة وعشر سنين والاخر
عن ابي يوسف مائة وخمسة وستين **قلت** قال شيخ الاسلام حواهر زيادة انه اصح والله اعلم
وقال بعضهم لا بد من موت جميع الاقارب في سائر البلدان انتهى والهداية ايضا وهو مائة وعشرون
وهو رواية الحسن بن ابي حنيفة وفيه في الاجرة انه قول الحسن بن عيسى وهو لا يعلم
وقل ما به قالوا تسعون بعضهم: في سبعين او تسعين بعض يقدرون
وذكر في هذا البيت اربعة اقوال اخرين بها تسعوا للاول وهو السادس مائة
قال المصنف له يروي عن ابي يوسف ومحمد وحكاها صاحب الهداية والمجيب عن ابي
قال وحكاها صاحب البدائع والسابع عن محمد بن الحسن **قلت** الذي رايت في الدرر
هذا القول الى ابي يوسف دون محمد وقد قد مناه في البيت قبله عنها ان محمد لا يقول
بالتقدير والله اعلم ثم قال ان هذا القول به احد محمد بن محمد ثم رجعه عما سواه
الثاني وهو السابع تسعون منه حكاها صاحب الهداية وهو الفرق بالناس وهو اختيار
الامامين في كبر محمد الفضل والى محمد بن حنبل قال الصدوق في تهذيبه حكاها صاحب الدين وعليه القوي
وكذا في الدرر وحكاها في الشراعية عن المجيب وقال الصدوق في تهذيبه مائة قال محمد بن
الثالث وهو الثامن والرابع وهو التاسع تسعون منه حكاها صاحب البدائع عن
بعضهم وصاحب المغني حكى انه ولد عن عبد الله بن الحكم قال لم يسمع لقرانه صلى الله عليه
اعمار بن ابي الحسن بن الحسين او كما قال **قلت** وقد رآه قول
اخر وهو التقدير ثمانين ذكره في العيون ولم يفرغه الى الحد وقد عراه في الشراعية الى

الهداية

التهدية بزيادة ان الفتوى عليه والله تعالى اعلم
واحد عنه اربع نقده ثم ملكه والعين كالموت نصير
لولا الرأفة اختصار كتابه فتن من حذف هذا البيت والذي عليه كانه ليسا للحق بها حاجة
لمنخص ما ذكر في هذا البيت من احدى رحمه الله تعالى جعل المفقود على نوعين **الاول** ما قبل
على حالة الهلاك كالمفقود بهلاك كمن يودس الصفيين او في مركب قد انكسر او خرج كاحية
فليرجع ولم يعلم خبره وهذا ينتظر عنه ليرجع سنين فان لم يعلم له خبر فتماله واعتدت رضى
عنه الوفاء قال ولما ذكرنا في قول كالموت نصير النوع **الثاني** من ليس الغالب على حاله الهلاك
كالسافر للقاء او للسياحة وفيه روايتان التقويض الى الراي الامام او هي سبعين من يوم موطن
وعن مالك والشافعية قد يسه: كذا مطلقا في العرس وغيره
محصل كلامه ان مذهب مالك في الرجوع كما قلناه عن احمد بعد يحيى اربع سنين فتن
عنه الوفاء وهو القديم من مذهب ابي حنيفة كنهما لا يجعلان المفقود على نوعين بل نوع واحد قال واليه
اشترى يقول كذا مطلقا ويقول في العرس كغيره الا ان مذهبهما في الرجوع كدهننا في التقدير
بعض او الرجوع الى الحاكم والله اعلم
مصلح كتاب
الشركة
الشركة اختلاط المالين بضاعة تحت لا يحصل معرفة احدهما والاخر ومناسبتة لما قبله
كونه فليكا امانة في يده هو في يد هذه امانة في يد الشركة وخصوص مناسبتة بالمفقود واختلاط
ما للمفقود والحاصل من الارث ما لغيره من الوارث على تقدير الحيوة والشركة اختلاط المالكين
اذ انما شرك الارض شرك اليد اذ ان الشرك لا ينقطع
مسألة الست ما في قاضي خان والقينة ارض بين شركتين احدهما لشركه ان يزرع
الذصف ولو اداد ذلك في العام الثاني ويزرع ما كان يزرع قد كتب في القينة
ان القائي ليزاد في الزراعة كلها لا يلا يوضع الخراج والله اعلم
وفي العبد او في المداير قد يسه: وفي حيولة للشقا وشكر
مسألة الست على ثلاث مسائل لقاضي خان قال من طعن بهما دار غير مقسومة
غاب احدهما كان المداير ان يسكن مقدرا حصته في كل الدار وكذا الخادم اذا كان
شركا احدهما غائب فلما حضر استخرد الخادم مقدرا حصته وفي المداير المشتركة لم

الهداية

بركها لحدوها لان الناس يتفاوتون في الكوثر فلم يكن الغايب راضيا بركوب الشريك وفي
 الخادم والدليل في تفاوت الناس في السكنى والخدمة وكان الغايب ايضا يفعل الشراك
 والى ذلك اشار الناطق بقوله التفاوت ينكر والمثله في المسه ايضا **قلت**
 هذ الحكم خاص بالدلر غير المقسومة اما التي وهب وعرك لصب كل واحد منها فاعاها الا
 فليس للحاضر سكنى في نصيب الاخر لكن للقاضي ينظر في ذلك لرحا والخراب بوجع ويمد
 الاجر للغايب ولا استعار للنظم في هذا الشك وقوله وفي جمل التفاوت وكان يمكنه
 الخلو من ذلك كله باز يقول **ويسكن في دار مباح بحصة كحد من في الكوثر**
ولساعلم وفي امة يوم ويوم **لذا واداموا طلب الادعاء والقسم لحد** م
 مساله البيت من الدخلة امة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه فقال
 احدهما تكون عدي يوم وعدك يوم وقال الاخر لا بل اضعها لحد عدك قال
 مشاعنا **حناط** في باب الفروع في جميع المواضع الا في هذا الموضع فانه لا يحاط بحجمه
 ملكه وهو ينظر ما لو اخر القاي لرب فلا يابا في جملته في غير الماني ويستعمل في
 الفتاوي بطي في روجه في الجيز وامته غير استبركه كما يكون للقاضي عليه سبل لحجمه
 ملكه كذا انها فان شاعا في البداية بيد وباهما شا وان شاعا فزع بينهما قال السرحي
 سعي ان يفرع بينهما واليه مال الخواني وتعيير في النظم بالقسمه غير جيد على ان
 ظاهره لا يحصل منه تمام المعنى الذي نقله عن الدخلة الا في المشرع ولو قال هكذا
وفي امة ان ساع ادعاه في يربد بها ياه بحاب ينص
 لانهم تمام المعنى متوقف على الشروع وكان التعسير بالمهايات اولى من التعسير بالقسم
وان شرا عبد التحير وادعاه لا شركه في القبط من لحد نظر
 مساله البيت من الظن لو امر رجل رجلين ان يستبرا له جارية فاشترىهاها ونقدا لثن
 من لم يشرك بينهما او من مال متفرق لم يشركا فيها يقضان من الامر اسي والمصنف
 اشار الى ان فائدة ينظر فيما اذا اشترى به شيئا فانه لا يكون شركة ونظمه اذا هلك
وقا بنظر الدين ليس بحصة وحيلته التملك الشريك
 مساله البيت من التحير والمريد وغيره في القسمة بعد لرفع للقاضي الجواز بحكم الاله
 البخاري تفرد لحد الشريك نصيبه من المسلم او من الدين المشترك ورجي الاخر بقضه فله ان يجمع

عليه حصته بعد ذلك ثم رقم لحد اية فرد وقال ولا حد للشركه لاحد الورثة ان يطلق نفسه من الدين المشترك
 بينهم لسبب واحد كمال عيب المافين لصل عليه في دية الجاه الصغير وفي جامع الكرخي لو كان سها
 عن عبد من باعه من رجل او قتل لحد لحد او غصب او استمك او ورثا دنا عن رجل فقبض
 احدها نصيبه فهو حصه ملكه ولم ينفذ من حصه شركه شيئا لحد لحد ان شركه فيما قبض
 سواء كان المقتضى مثل الدين او اجد او اردي فان خرج القايض عن ملكه لم يكن لشركه على
 العكس سبل وضمن لشركه نصف ما قبض فان هلك ما قبض للشركه فلا مان عليه مما قبض ويكون
 مستوفيا وما بقي على العدم لشركه انتهى قال ولا اصل في ذلك ما ذكر في المحيط ان كل من ج
 لاشين بسببين مختلفين حقيق وحكا او حقيقه لا يكون مشترك حتى اذا قبض احدهما شيئا
 من الثمن ليس للاخر ان يشركه فيما قبض يات باع عبدانها من رجل ثم معلوم فقبض احدهما
 كان للاخر ان يشركه فيه ولو سمي كل واحد منهما نصيبه فمنا على من قبض احدهما شيئا من الثمن
 لم يكن للاخر ان يشركه في طاهر الرواية ثم ذكر الجدل في انقطاع مطالبة الشراك لقا خان وهو ان
 المديون منه مقدله حصته من الدين ويسلم له ثم يبرح في اخرج حصته من الدين ولا يكون لشركه
 حق للمشاركه بما اخذ بطريق الحصه وهذا منقول عن نصير ان الى كذا واليه اشار في النظم
 بقوله وحيلته التملك والشك اي لا يرا من الدين والله اعلم وفي التمه حيله اخرى
 وهي ان يبيع من الدين كمال الربب مثلا مقدله حصته من الدين ويسلم اليه الربب ثم يبرح
 عن نصفه بينه القدم وبطالته ثم الربب فلا يكون لشركه فيه شيء قال وبم حيله اخرى وهي احسن
 مرهاين بان يخل احد الطالبين وهو الشراك الذي يقصد اخذ حصته من المطلوب بظالم
 الذي يطلبه شخص اخر بعد ان يقبضه المطلوب ذلك فانه يبيع المعاصم سها ولا يكون لشركه
 عليه رجوع فان المال الذي يقبضه هو ما كمله لا مال الشراك ذكر ذلك في المنتقى غراي يوسف
ومفسد شي للدين بحصة قصاصا عن يعقوب ذلك بوتر
استكمل البيت على روع مخالف لما سبق من الظن وغيره قال في التمه المنتقى سماعه عن
 في الاملاء رحلان لها على رجل الف درهم فاضد حق رب الدين على المطلوب متاعا او قتل
 عبداله فضايله قصاصا لذلك فليس لشركه ان يرجع عليه شيء وفي المحيط نحو ونقل عن
 القذوري ما يخالفه ولو استهلك احد الطالبين على المطلوب لا فضايله فتمته قصاصا فلا
 ان يرجع عليه وفي الايضاح نحو **فرع** اذا اشترى شيئا دفع الله نصف الثوب او مثل

نصف حصته والذي لم يقض له الرجوع على من عليه الدين وسلم لشريكه ما قبضه فلو سلم ثم نوى الدين كان له الرجوع على شريكه والله اعلم

ويطلبها كالفسخ موت الدالة كذا وكذا **الاول** من البديع ان موت الشريك مسقط للشركة كما يطلب الفسخ سواء علم بموته او لا لانه عن حكمي لا يتوقف على العلم قال المؤلف وهو اوضح من ان يسطم واما ان يطهرها بغيرها لصاحبها كاصل **الثاني** قصار له اداة الفسخ ولا هت اشركا على ان يعلا اداة في بيت هذا على ان يكون القسم بينهما نصير كان جائزا قال كذا كل مرة كالمطاطة والصياغة ولكن قاضي خان وضع المصلحة في القضا فلذا طلت في اجز البيت فيقتصر ويحل صناعه القصار وقال قاضي خان وهذه الشركة جائز ان يحصا صنعا لان هذا لو كان خاصا كان اوامرا والله اعلم

وفي شركة القرا ليست صحيحة **الاول** في عمل الدال لا يتصور فيه مثلان في القصة **الاول** في نظرية الدين المعاش في ثم قال ولا يجوز شركة الدالين في علمهم **الثاني** من قاضي خان بعد فقال عطف على الملة الثانية ولا شركة في العارة الزميمة في الحار والتعاذي لا باع في صحة علمهم والمولف بالغ في النجس على اقرارهم على هذا في زمانه وعلى القراء بالتخطيط وضع مرجواها وجوارهاها وقال يوجب انكارها واطر في ذلك لجهلهم او ذلك فيما اذا لم يخططوا يودي الى زياد حرف ولحد ذلك اما القراء في الحان اذا سلم ذلك فانه مذروب اليها والله اعلم

وجازت على التعليم فعلى الذي **خبر الاشياخ وهو المحرر** مثل البيت على مسألة جواز الشركة في تعليم القرآن والفقهاء وغيرهما من المصارف والخمس والمرد وفي فرع القول بحول اخذ الاجر على القراءات والقصور على الجواز وهو قول المناظر واختبار متاح بلح والمفتدون على المنع من الجواز لان التزمه انما تقع على العامل ولهذا يعقل طهنته ونه الامد وكان التعليم بمعنى التعليم لا في العلم ولا في الاستيعار عليه وقبل الاختلاف علم لا اختلاف الاوقات فلا عسر المتقدم كانت الزعم فيه متواتر على التعليم حسنة والمفتدون في جازم الحسان بالاحسان فيعسر طوقا لعدم العيان فقلنا بالجواز لان لا يتعطل هذا الباب كما ان النساء يخرن الجماعات في منى صلى الله عليه وسلم ومنع من عمره محله عنه وشايخ بلح انما يجوز الاستجار اذا

مرب

اذ اضرب له مده واجبوا المسمى ولو لم يضرب مده ولا ستمه واوجبوا اجر المثل والمفتدون اما منعوا منه اهل القراء وجوب التعليم وليس كذلك زماننا وقال ابن العنبري الحاربي كان المتكلم من اصحابنا يجوز ذلك ويقولون انما كره المتقدمون لانه كان للعامل عطيات من مال المال وكانوا يستغنيون عما لا يلزم منه من امر معايشهم وقد كان في عجة في التعليم لطلب الحسنة والاك يجوز الاجارة ويجوز المتاجر على بيع الاجرة ويحسبونه نفق قال في النهاية وكذا نفق جواز المتجار على تعليم الفقه في زماننا وفي رضى الريدي كان تخا يقول في زماننا جواز الاخذ للامام والمودن والعلم كذا في الدرجة والله اعلم

وقال لشريكة العبد في اوامرا فان **الاجاز والخبر من يصدرك** في البيت مثلان من قاضي خان **الاول** رجل يطلان ان يشركه عبد بعينه فقال المأمور نعم واشترى ذلك العبد واشتد عليه اشتره لنفسه فشره لغيره لنفسه **الثاني** امر رجل ان يشركه عبد بعينه بيته وبنته فقال نعم فذهب المأمور فاشترى واشتد انه يشركه لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشدة لانه كل شراء نصف العبد بعينه له ثم ذكر في مال مولقته بان قال الشريك في بيتك فقال نعم فانه يكون بين امرين والشيء المشتري فلو لفته ثالث ورابع وهو جرد واجاب لكل نعم فان قال لا يخبر احد من تهم يكون العبد الاول والثاني ولا شيء بعدهم فان حصل احد اشهدوا من تهم سقط حقه وكان من الذي لم يخبر وللثالث وقدر على ذلك **قلت** ومفهوم الست انه اذا لم يعين العبد واشترى لنفسه كان لنفسه وان كت عند الامر وقال عند الشراء اشترته لنفسى يكون له ولو قال الى اشترته لعلان كما امر في ثم اشتره والا فلا ان صدقه الامر والله اعلم

وما اشترته اليوم منى وبين **ان قال نعم ثم اشترى بيتا** مثل البيت على مسألة من المخطوطات قال محمد بن احمد انه اذا اشترى كائنا ما كان على الزمان اشترى اليوم فهو لها وخصا صنعا او عللا او لم خصا فهو جاز وكذا قال هذا السهر واذا جازت هذه الشركة هل يتوقف بالوقت المذكور حتى لا يبقى بعد خصية لم يذكر محمد بن احمد في الاصل وروى غيره من الجدد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انها تتوقف وضعف الطحاوي هذه الرواية وقال في كاله ان من وكل رجل لشريكه عبد السبع له عبد اليوم ان الوكاله لا تتوقف باليوم وعزم من المباح محو هذه الرواية وقالوا ما ذكره في الوكاله بصر رواية في الشركة فاذا لم ير الشركة بصر رواية في الوكاله فيصير للمالك رواية ان على قول هو او هو الصحيح ولم يذكر محمد في الاصل

الامد

ما اذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال احدها الاخر ما اشترت اليوم من شي فهو مني وبينك ما علم
روى بشر الولد عن يوسف عن خبيث بن جهم لم يسمه لانه لا يصح الا اذا ذكر لفظ الشركة او ما يدل عليها بان
يقول ما اشترى اليوم وما اشترت فهو مني وبينك لا بد من ذلك لا يجوز ما لم يكن الراي مفضلا الى
الوكيل فان قال اذا اشترت ما دلت اليوم او ما سمعته فهو بيننا وروى ابو سليمان عن محمد انه
يجوز وثبتت الشركة بهذا القول لما ذكرنا من ان الشركة لا يجوز وان لم يذكر الشركة لما
ذكره كما قلنا وهذا عين ما تقدمت حكايته عن ثوبان عن ابي يوسف عن ابي امامة
والله اعلم ثم قال وكذلك اذا لم يذكر الشركة وقبلا ان اشترت على اسم الشركة فهو مني
عن الثوبان عن ابي يوسف عن ثوبان عن ابي امامة عن ابي يوسف عن ابي امامة
والا باطلا وفيه عن الحسن بن زياد عن ابي جهم في رجل قال لاخر ما اشترت من الرقيق فهو مني وبينك
ليس له ان يبيع حصة صاحبه ما اشترى الا اذا ثبت له في قولنا ان اشترت اليوم عبد فهو بيني وبينك فالشركة
باطلة ولو لم يثبت عند الخبيرات فهو جائز وكذلك ان وقت سهمه وان لم يثبت وقتا اما ان وقت من المشتري
مقدرا او قال ما اشترت من الرقيق الى كذا فهو مني وبينك فهذا جائز فان سمي صنعا من الفروع ولم يسم فيه
وقصار الحكم ولا من المقتدر قال ما اشترت من الرقيق قليل او كثير فهو مني وبينك ولم يثبت عندنا فان
هذا لا يجوز ذلك الا في الاشياء وكذلك اذا قال ما اشترت في كذا فهو مني وبينك وقد صرح
في غيره فهو قاصر على بعض ما في ذلك والله اعلم

ولو قال هدي اشترى بها خصى فليس يكون فيه اذن بغيره

اشتمل البيت على من القيس قال في شركة المعاوضة احد الشرك شرك معاوضة اذا قال لصاحبه
اني اريد ان اشترى هذه الجارية لنفسي وسكت شركا فاشترى ما لا يكون له مالم يقل شرك نعم انتهى وهذا
جلا في الوكيل في شركة بكذا فقبل رجاء الوكيل فقال اشترت تلك الجارية لنفسني
فسكت الموكل ثم اشترى ما لا يكون له والفرق بينهما ان هذا الوكيل المعنى بحصة
موكل لان شرطه العلم دون الرعي وهناك لا يدري الرعي لان احد التعاوضين
لا يوجب تفرغ موكل المعاوضة المبر في صاحبه وليس للسكوت حرجا فيه وان كان
محلا في العلم منه فقط لا يكفي

وقيد قوما شغلوا غير شركة فماداه منهم واحد فالمعسر
وله الثلث ان كانا في الفين وما بينهما ولا هو اكثري

اشتر

اشتمل البيت على من المحيط والمحسن قالوا لانه نفر ابيو ابنته فقبلا واعلام رجل ثم جاء واحد على
ذلك كله فله ثلث الاجرة ولا شيء للاخرى لانه لما يكونوا اشركا على كل واحد منهم ثلث العكس لثلث الاجرة
فاد اعلم احد الكل كان مسطوعا لثلاثين فلا يتحقق اجرا انتهى قوله ولا هو اكثري لانه لا اخذ الا للثلاث
معناه اي ولا هو اكثر الثلث وقوله المعسر فاعلم ان ذلك ان صاحب المحيط صورها في عمل
مكان وليس الصورة اختصاص والله اعلم قال المؤلف هذا الحكم من حيث التقاضي اما من حيث الولاية
فسعى ليرى بوفيه لغيره الاجرة اذا كان استغنى عن مياومة لان الظاهر من حال العامل انه انما عمل
المجمع على طرانه ليعطيه جميع الاجرة ولا يستغنى ان يحسن طنه والغالب من احوال العالين الفقر انتهى

فصل في كتاب الوقف

الوقف لغة الحبس وشرط حبس العين على ملك الواقف والصدق بالمنفعة غيره العارية عند
الامام وعندنا على حكم ملك الله تعالى في ذلك ملك الواقف عنه الى الله تعالى على وجه يعود منفعة
على العباد فيلزم ان لا يباع ولا يورث وهو الذي عليه الفتوى واهل من كان اهلا لثواب البرايات
وهو الحق البالغ العاقل بقا وقف واقف للمعسرين والوقف سمي للمصدر وفيه مناسبة ارادة
عقبة الشركة ان الاستغناء في كل منهما بما يزيد على المال او المقصود من ذلك الربح وفيه الربح قال
المؤلف ولا زكلا واحدا منها ادخل معه في ماله كلام غيره

في الوقف الاولاد للسير والاولاد للبر

اشتمل البيت على اربع مسائل **الاولى** من الحضاف وعنه قال وقف على عقي كادخله او كاد
البنات لان الوقف شرعا خاص بولد الذكر دون اولاد البنات ونحوه في المحيط وشرح الفتوى في
وصارته وعقب فلان وولد من الذكور والبنات فان لم يكن له ولد فولد له الذكور دون البنات
لان ولد ابنة من الذكور والبنات عقب له فاما ولد ابنة فليس بعقبه ورا في المحيط بعد ان قال
انه يرجع ما يابيه اليه ولا يدخل ولد البنات الا اذا كان انفاج البنات من ولد فلان وخالف فيه الناصر
رحمه الله تعالى ان الوقف في اللغة الذرية واولاد بنت ذرية في شيئا في كل اهل البيت الذي
يليه ان الله تعالى **الثانية** من وقف هلال والحضاف لوقا وقف على حسي كادخل فيه
اولاد بناته قال هلال في الحبس كادخله بناته الذكور الى الحال الواقف الى الله ابا
من الذكور والبنات وفي الحضاف الحبس والاكثري عن اهل البيت والحق منهم واحد ونحوه في المحيط
وعنه في شرح السير الكبير في حبس الانسان من حبس قوم ابنة لا حبس قوم امه وهذا الاصطلاح

عرفي ولا في اللغة الجنس العرب من كل شيء **الثالث** لو وقف على ولد يدخل اولاد البنات
 اذا كان لآهله من قوم اخرين وقد تقدم عن الخضاف ان الاكبر للجنس واهل البيت وسوى منه
 وبش اهل البيت هلال والخلف وشرح السير اكبر وقال بها في عود الخلف **الرابع**
 اذا وقف على اهل البيت في وقفة قال الخضاف وفي الخط يدخل تحت الوقف كل من سئل من
 قبل ابيه الى اقصاه في الامام يسوي فيه المسلم والكافر والذكي والاني والمحرم وغير المحرم والقريب
 والبعيد **فان** دخل تحت الوقف الاب الا يقضي لو كان حيا ويدخل تحت الوقف ولد الواقف وكذا ولد
 ولا يدخل اولاد البنات والاخوات **فان** يشاؤن من الاما ان اذا كان زهرا من عاقل الواقف وعمة محمد
 يدخلون وفي الترخاينة ذكره في الوقف على اهل البيت قال والحواب فما اذا وقف على جنسه كالحجاب
 فما اذا وقف على اهل البيت **فان** وقف لمرأة على اهل بيتها او على جنسها او على اهل بيتها تحت الوقف والارث والارث
 ولها لا يدخل من العلم نقل عن شيخ السير اكبر **فان** في ما وصي به اهل البيت ولا او وقف علم انه ان
 كل المراد من السكوت **فان** اهل بيته كل من يعول ويقتول في بيته من بيته ومنه قريبه ومن لا قريبه بيته
 وبه وان كان المراد من البيت بيت النسب **فان** اهل بيته جميع اولاد ابيه الذين يعرفون به ثم قال في
 ما رايته فيه ما قال انما على اهل بيتنا ان اهل البيت كل واحد قد دخل في الوقف وقال لانه ليس
 المراد من السكوت بالسكوت النسب **فان** يسوي في قومه وان من يناسبه الى اقصاه يعرفون
 فمهر اهل بيته فلا يدخل من اهل بيته ولا اخواته **فان** كانوا في عاقل قال وذكر في ذلك اهل
 الرجل امراته وولده الذين كانوا في عياله من الصغار والكبار من اهل البيت قال وفي العاقل اهل
 روضه فقط ولكن قد استحسن بقل اسم اهل بيت اول كل من يعول الرجال في داره ويقتول
 واستدل بقتله بوجوه علمه ان لا في الترخاينة لمر العاقل قول الخلف **فان** ذكر في الزيارات
 ولم يذكر قول الخلف **فان** ذكره في وقفه قول الخلف **فان** لم يذكر القياس في الاستحسان
 يدخل تحت الوقف كل من كان في عياله ونفقته هذا هو المختار **فان** يدخل تحت الوقف
 مما يليه وكذا العيال في الاستحسان **فان** لم يعرفه كان معزدا كسائر طينتهم والاهل من يكون
 في نفقته في داره سواء كان مرقا به او لم يكن ثم نقل عن صاحب الخط عن ركن الاسلام
 للحدوث انه اذا كان له بيت تملكه موت في العرب فاهل جميع اولاد ابيه الذين
 يعرفون به كانوا في عياله او لا وان لم يكن له بيت سببهم من يعول في بيته ويقتول على ولا
 يدخل فيه غيرهم وان كانوا ساهما **فان** صاحب الخط وهذا القول في غاية الحسن وفي

الترخاينة انه المختار ولم يذكر المصنف الجسم في الترخاينة عن هلال انه بمنزلة الاحياء
 وقيل لمر الجسم اعرف لسلطان جسم كبير **فان** الكتاب وضع الملم في اوساط الناس فلم يدنا
 سوى من العيال والجسم **نبيه** لو وقف على زيد وعلى عفته ولزيد اولاد وهو
 حي لا يكون اولاده شيء من الوقف لان ولد الرجل لا سمي عفته الا بعد موته ولو وقف
 على زيد واهل بيته دخل تحت الوقف الموجود منهم ومرابي بعدهم اولادهم واولاد اولادهم
فان ونسل اولادهم **فان** رواه **فان** اولادهم **فان** وقيل **فان**
 ونسل وما بعدهم بما عطف على ما تقدم ومفعول رواه واحد **فان** اي اخراج اولادهم
 البنات في روايه ويدخلون في اخرى وكذا هو في اوقاف هلال وفي خان واقفت اربابا
 على ان اولاد اولاد البنين يدخلون في النسل وفي اولاد البنات رواه ابن تيمية في اسم الولد
 ونقل في الخط لمر هذا لا يقبل الروايتين عن احبابنا وعن الناطق في النسل لا يكون الامر ولد
 الابن لا من ولد البيت **قلت** قال القاضي ابو محمد عبد الله الحسين الناصبي رحمه الله في كتابه
 الذي اختصره اوقاف الخضاف وهلال **فان** رجل قال لمر صدقة موقوفه على ولدي وبني
فان لو وقف صحيح ويدخل فيه الذكور والامانات مولد وولي ولديه الامانات **فان** قريب ولادته
 ومبعوث مولد البنين والبنات احرارا كالفوا او مملوكين ولم يحل خلافا ولم يغير رواية وفي اوقاف
 الخضاف في الوقف على الموالى ما نصه اريت ان قال لمر في هذه صدقة موقوفه على مولى
 وعلى اولادهم ونسلهم قال الغلة لمواليه واولادهم فاولاد بنات مواليه هل يدخلون في غلة هذا
 الوقف اذا لم يكن اباؤهم مواليه ولم يكن يرجع ولايه هؤلاء البنات اليه وكان هؤلاء هم لقوم اخرين
فان نعم قلت ولم ذلك واولادهم ليس له قال مرقب انه قال لموالى نسلهم واولادهم فالتل
 هم ولد الذكور والامانات وهذا ظاهر في الارس وحول اولاد البنات في النسل فتنه له ولهم
الثاني لو وقف على اولاده نقل عن القاضي خان كون كل من يوجد من اولاد صلبه الذكور والامانات
 فاذا انقضوا كان للفقرا ولا يدخل فيها اولادهم وان لم يكن وقت الوقف ولد الصلب ولم ولد ابن لا
 شاركه في ذلك مردونه والبطون ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا
 يدخل فيه ولا البيت في ظاهر الرواية **فان** اخذ هلال وذكر الخضاف في جمع انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا
 والصحح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينتمون الى ابيهم الا انهم خلاف ولد الابن وذكر في الخط
 الروايتين وفي السير اكبر في شروط الخضاف ان ولد البيت يدخل في هذا الوقف وصار في

ذلك لجداده وجداته وامي وامي قال في شرح السير لوقا المنونا على ابنا وامها شاع
 فهم الاصول جميعا لان اسم الابا يتناول الاما والامهات وليس خاف ان جمع الذكر عند الاما
 يتناول الذكر والموت **الثاني** لو وقف على ولادة دخل فيه الذكر والامهات لان
 الولد اسم للولود وانه يتناول الذكر والامهات قال الله تعالى توصيكم الله في اولادكم للذكر
 مثل حظ الانثيين لو وقف على قارية نقل قاضي خان عن هلال انه يصح الوقف ولا يفضل
 فيه الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والد الوافق ولا حبه ولا ولد ولا حرد عن ابن حنيفة
 وفي الزيادات يدخل فيه الجد والجدد وولد الولد الا ان عند الامام يكون استحقاق الوقف
 لذي الرحم المحرم من الوافق وتغير الاقرب فالاقرب وعلى قولها يجرى والرحم المحرم من الوافق
 ويدخل الجد والجدد من قبل الاما والامهات التي اقصى ابهامها في الاما **الثالث**
 لو وقف على خوة دخل فيه الذكر والانثى قال والحطاف للذكور والاناث من جهة
 جميعا سواء في الوقف في شئ ما اذ لم يكن له اخوة ذكور والصورة الصورة فيقضي ما في
 شرح السير انهم لا يفضلون له قال في مسلم المائتين اذ لم يكن له اخ ذكر فقال اسوي
 على اخوتي انه لا يدخل النساء لان الاناث المفردات لا يتناولن صبيح الذكور **قلت**
 وفي خلاف الاول ولا يستحقه البنات ولو لم يكن من ذكر كان القيدان العظيمين الاولاد
 بالبنات المفردات في قوله فان ذكرنا فوق اثنين واما مساله الابا فمسي ان تكون كلمة
 الاخوة وبنه على ذلك قوله في شرح السير الكبري وكذلك ان لم يكن الاب منهم الا انسان واحد
 فالامهات والاب معهم اسوي لان الاسم حقيقة الكل استعمل عند الخلط فتنبه له
وبما مر الان اجمع وان كان في شئ ما فقط والنصف والفقير يحكم
 ما موصولة ومرصتها وموصها ربع عظاما على الفاظ الاربعه التي في السيد
 وسلم والملاذع من العقب والجيش والاك والاهل والذرية والاسناعطف اخراج
 حال والنصف مفعول محصور ومعها الست انه يدخل الذكر والانثى فيما اذا وقف
 على ما مر من الفاظ الاربعه والخمس التي قبلها وفي السمسلمان **الاولى** اذا وقف
 على بنه وله بنون وبنات قال قاضي خان قال هذا ان العلة لهما بالسوية لان اسم
 السن والبنات وعن ابن حنيفة في رواية يكون الغلة للسن حصوا والصح الاول وفي المحرط
 قال هلال جميعا في الوقف سواء وهكذا ذكر الحطاف في وقفه وروى عن

حنيفة ويوسف حال الذئبة فمروى ثلث ماله الى بني فلان وله بنون وبنات
 قال الثلث لهم جميعا وهم فيه سواء وكذا في الوقف في قاضي خان انها رواية
 عن ابن حنيفة وفي المحط قال هلال وروى يعقوب عن ابن حنيفة ان ذلك للسن دون
 البنات وعلمه بانه لا يحسن ان يقال هذا المراه مري فلان وكذا ذكر قاضي خان قال
 بعضهم فيها عن روايتان ووقف على الدخول فيما اذا كان بالان بالقتاله وعدم
 الدخول فيما اذا كانوا ابواب محصون وهكذا روي عن ابن حنيفة في الوصية ان في
 كل اب حصة من ثلث هذه الملة مئة مئة فلان مثل فحين او قبيلة تستكون ولا تحقر
 بالسن ولو لم يكن له بنون وبنات كانت الغلة للفقراء وفي شرح السير لوقا المنونا
 على ابنا وله بنون وبنات فهم اصول جميعا لما سأل في الاخوة وهي الامهات من
 بقول حوايه في الفصلين قولها وقول حنيفة الاول واما على قوله الاخر
 فهو حاصر بالذكر ولكن لا يصح ان هذا قولهم جميعا لانه يتوسع في باب الامان
 بالان توسع في باب الوصية فابوا حنيفة اعتبر في باب الوصية الحنفية فقط وفي
 باب الامان اعتبرها وباطنها بطريق الاستعمال فاذا لم يكن له الاناث فمن
 في ذلك جميعا لان هذه الصيغة لا تتناول الاناث المفردات الا اذا كان
 المضاف اليه اما القسالة وان كان معن ذكر في الوقف والوصية كان ذلك
 بينهم **الثاني** ما في المحيط وقاضي خان انه لو كان له ابنا فقط صرف ذلك اليها
 لان المني حكم للجمع والوصية وكما في الوقف ولو لم يكن له الابن واحد كان له
 النصف والنصف للفقراء بخلاف ما لو قال على ولد فلان لان الولد حنيفة
 يجوز الجمع وهذه المتكاثرة اليها بقوله وان لم يكن غالا فقط والنصف
 ذوالالف فان النصف لا يكون للفقراء ولو قال على المحتاجين ولدي وليس
 بولد المحتاج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر الفضل لولد المحتاج نصف العلم والنصف للفقراء
 مثل انما اعطى الغنم نصف الغنم فقير واحد قال يجوز على قولنا في الفقراء لا يحصون فيكون
 للسن والاعلم ان من الفاظ التي تشمل فيها الذكر والانثى الحران والموالي والعسرة والفقراء والمكبر
 ولو شهدوا لعلم **وبما مر من قبل فقير اجرة** **يقول هذا احتمال لرجل قد ر**

اشتمل البيت على سلبتين هما التفصيل **الاولى** من القصة قال توههم ان يفتح الجان قبل قتل العبد وسعد فسمعه على الوقف ولعد القتل ولو ابرأ القتل المتاجر على الوجه لعد تمام الملك فتح البراءة عند احمه ومجره وصهره ولسا اعلم **الثانية** وهي في الذرية والدين وغيرها قديم الوقف اجن فله ان يخال بالغا اذ كان مليا يعني مديون المتاجر وكذا في قاضي خان وفي الفتاوى وصي التميمي حال اذ كانت له حصة وصهرها ان يكون مليا واصلح الفوائد قال ينبغي اعتبار الحرمة للمعبر في حواله الوصي حال التميمي ان الوطية نظرية فاذا لم يكن املا كان الاستيفاء يتجملها استغناء المالك فله قال المولى يحتمل ان يكون في الاحتمال على المساوي نظر الوقف بان يكون اقل مطلقا ولا يكون قدر في الستة يعني قدر **قلت** متحى كلامنا اعتبار المدة فقط وذلك كاف واحكام لير الظم الله كونه اولى او خيرا من المتاجر فناده حسن وتقوية للجواز ولا توجه الملاة وحدها محور والله اعلم

ويوجه العزم المعبر عنه وقد قيل بالاجماع بالعند **قلت** اشتمل البيت على الوقف لهلاك والحضانة وحكامه خلاف فها من الرخص فبها ان يتم الوقف اذ العبد يعرف معنى صحيح عند الامام ونقل عن صاحبين انما قال اعل قوله بعبه وحمل عنه في سبل الوقف وزاد هلاك وكذا اذ اجرها بعد امانة قال هذا كله سواء فعند الامام لا بالارهم والدنا يتر وهي مسئلة صدر البيت وفي الدين **قلت** بغير شائبة والواحد لا يجوز عند الامام في حصة فيها عارف بالاسرار الجرم وثماني الاجارات والساعات مثل الخطبة والشجرة فاما في العبيد ولا يجوز بالاجماع وفي قاضي خان المتولى اذ اجر الوقف من العروضة والحوان يعني قبل ايه يجوز بلا خلاف قال الفقيه ابو جعفر في زماننا لا الحان الاكون على الاختلاف لان الفقهاء اجماع بالدرهم والدنا يتر **قلت** ولو لم يضر الارض غرس في ارض المتاجر غير اذن **شجرة** **قلت** وليس له حفرة بلا اذن **يا كرم** **وجبت** يوجب خيرا **يا كرم**

اسم السان على سابل من الغيبة **الاولى** مستأجر ارض الوقف له ان يغرس فيها الاشجار اذ اذن الناظر اذ لم يضر الارض بالخرس **الثانية** احقر فيها السبل الا باذن الناظر لما فيه الضرر الغالب وله ليس بما دون فيه للمتاجر عاهد **الثالثة** لو خذ من مغمومه وهي لزم الحفر اذن الناظر **الرابعة** هل للناظر الاذن في ذلك ان علم فيه خيرا للوقف جاز له الاذن ولا فلا وهو لا معنى ما في القصة على ذكره المولى وعناية القصة

وبجوز

وبجوز للمتاجر غرس الاشجار والكرم في الارض الموقوفة اذ لم تضر الارض بدون صريح الاذن من المتولى فونت حصه الجياض وانما يجوز الحفر والغرس والحايطة ترابها الموجود الاذن في مثلها دالة ثم نقل عن فتاوى الفقيه الى المثلث عن ابي بكر لوني في ارض الوقف بنا او نصب ياما او نلما او نواه حتى فعلة انه ليوقف صار للوقف ولا فلا وقال ابو نصر لا يصير بوي او لم يوي كان وقف البناء يجوز ثم روى الى المثلث وقال يجوز تبعا وبه يعني ثم روى لروان صاحب المخطط وقال متولى الوقف لوني في عروة للوقف هو للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال نفسه ونواه للوقف فلم يوشيا وان بناه لنفسه واشهد عليه كانه والاخني اذ بناه ولم يوفه ذلك وكذا للغرب في حق الكل انتهى وفي المخطط لو غرس المتاجر في ارض الوقف اتحاز وطح السبل ثم مات والمتاجر ميراث وليس للورثة الرجوع بما زاد على السبل في الارض وليس اعلم

وما جاز لان عندك لا ولا اب **وبجوز** **دين الجان بغير** **ومن عبيد او نفسه او مكانت له باتفاق عندكم يتعذر** **قلت** ضمير جاز الاستحسان عند الامام ولا تأكيد لما واد عاطف على الاثنى الاثنى الى ان والاب وفي البيت مسائل ذكرها الحصان وغيره **الاولى** لو اجر القبر او الواقف من ابيه الكبير ولا بد منه كان الصغير يتعاله او من ابيه لم يجر عند أبي رحمه لغيره وعند أبي يوسف يجوز كما لا خلاف في الوكيل **الثانية** المحر لو اجر نفسه او عبيده او مكانته لا يجوز بالاتفاق وهذا اذا باشر بنفسه اما اذا ذهب الى القافي فاجرح كذا في قاضي خان وفي الدين ان من المتاجر من قال بحوان وقاسمه على المصار اذا اجره هو كانه يجوز بالخلاف وكذلك الوصي بخلاف الوكيل ومن المتاجر من قال لو فرق من المصارف والوصي ووالي الوقف في حصة ان ووالي الوقف ليس علم الولاية لانه لا يتجاوز امر الواقف بشرط لكان له حرم والله اعلم

وما جاز له ان يتقدم بغيره **ما اذا اذن القاضي كالوعم** **قلت** اشتمل البيت على سلبتين هما في الوقفات للناظر وفي خان والقصة وغيرها **الاولى** نقل في الدين عزوقات الناظر في المتولى اذ اراد ان يتقدم على الوقف لجواز ذلك في غير الدين ان اراد ذلك القاضي فله ذلك لان القاضي بملاك

الاستدانة على الوقف فيمكن القول في ذلك ما مر القاضى ايضا وان اراد ذلك بغير امر القاضى
ففيه روايتان **الثانية** اذا احتاج الوقف الى العارة هل لنا ان يستدين للعارة ففي
الدخول على هلال اذا احتاج الصدقة الى العارة وليس في يد القتم ما يبرها وليس له استد
عليها وعلاها هلال بان العارة لم يحصل منها سوى القلة و فرق بين القتم وولي التميم بان الوصي
يتدبر على تحصيل معين بخلاف الصدقة فانه لا يستدين بها على انساب بعته وفي الرجعة علة
بان الدين لا يجب ابتداء الا في الدفعة وليس للوقوف دفعة والفقراء وان كان لم دعة الا انهم
لكنهم لا يتصور مطالبتهم فلا تمت الدين باستدانة القتم الاجل ودين يجب عليه لا ملك قضاء مرغلة
هي القتم قال وعن النقيب ابي جعفر ان هذا القياس لكنه قول فمافيه ضرورة وخوان يكون فيله
الوقف نزاع ناكل الجراد وتحتاج الى جمعة وطالب السلطان بالخراج فيجوز الاستدانة لان
القياس ترك بالضرورة والمحوط في هذه ان يكون امر الحاكم لادولابته اعم في مصالح المسلمين من وديته
الا ان يكون بغير امر الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا ناسر يستدين بنفسه هذا اذا كان بغير امر الحاكم
ولا اما اذا كان بغيره وفوقها القتم على المالكين ولم يسكن للخراج شيئا فانه يصير حصة الخراج لان ذلك
والمحال اليه من العارة والمونة مستثنى عن حق الفقراء فاذا دفعه اليهم ضمن واستنه كل الجمع بين
اكل الجراد الرزق والخراج كان الرزق مال الفقراء واما يستدان كاجتهم اعمار من مالههم واما
في الخراج فلا يتصور لانه ان كان ثم علم ما ع ولا ضرورة الا الاستدانة وان لم يكن فليس الرقبة
الوقف وليس للفقراء ولا يشقيهم اعمار من ماله الفقراء في مال ليس لهم لان يكون
المال فيها اذا كان ثمنه على بيعه في الحال ويستدين وعدي انما يتوجه له كمال على
القياس واما اذا ترك للضرورة فلا إشكال ثم نقل عن فتاوى ابي الليث ابي جعفر ان امر الواقف
بلا استدانة فله ذلك ولا يقدح في ذلك في المتاح قال الصدر الشهيد والخيار ما قاله ابو الليث
انه اذا لم يكن من الاستدانة بد برفع الامر الى القاضي حتى يامر بالاستدانة ثم يرجع في العلة لان القاضي
هذه الولاية قال المصنف هذه الاطلاق فيها اما الخلاف فيما اذا استدان بغير امر القاضي ثم نقل عن
قاضي خان فانه ذكر في فتاواه حوايت قال بعضها الى بعض الاول وقف والفقراء والموقوف لا يحد
الوقف قال ابو العباس رحمه الله ان كان للوقف علة كان لا يحل اكلها الى التي هي ملك ان احد القتم ليس
احاطت المال من علم الوقف وان لم يكن الوقف في يد القتم علم رفعوا الامر الى القاضي لئلا ياتي
القتم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس للقتم ان يستدين بغير امر القاضي وفي العلة قال في

الله عنه اعني يد القتم الاستدانة على الوقف لضيق العارة لا يقسم ذلك على الموقوف عليهم ثم روى
الى الفضل الكرماني وقال ولو استقر في القتم لمصالح المجد فهو على نفسه وقال عن ابيه الكرماني
لا صدقة في زماننا وقال ابو حامد له ذلك وقال القاضي لا يستدين الا بامر القاضي وفي شرح
جواهر زاده ليس للموقوف ان يستدين على الوقف للعارة وقال رحمه الله يعني بولي يدع والخيار ما
اختار الصدر الشهيد و ابو الليث انه اذا لم يكن يد من الاستدانة مطلقا خوا اذن القاضي او لم ياذن
يستدين في ذلك الى تقليده من ارجع الماطي في دعواه احوال ياذن القاضي بخلاف الظاهر
ان منع هلال اما هو فبانه اذا لم يكن ذلك يامر القاضي وهو احد الروايتين لا يري الى قوله في
علة الاستدانة على الوقف فلا ملك ما ذكره لان القاضي نصب ناظر للمصالح وقد صرح المصنف في
الروايتين فينفذ بدون امر القاضي والله اعلم **قلت** وفي العادة عن فتاوى قاضي طبرستان
اذا كان القاضي بعيدا منه ولا يمكنه الحضور فيجوز يستدين ثم قال المتولي اذا اراد ان
يستدين على الوقف بمحل ذلك في امر البذر او اراد بامر القاضي فله ذلك بخلاف
وبغير امر القاضي ففنه روايتان وليس للقتم ان يخذ ما فضل من ربح عارة الميراث لغيرها
الى الفقهاء وان احتلوا اليه وقد فسروا في خان الاستدانة على الوقف بتفسير فقال في الملوك
ان لا يكون للوقف علة محتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف علة فانفق من مال
نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في الوقف وفي الثاني ليرثي للوقف شيئا
وليس في يد شي من علات الوقف يرجع بذلك مما عادت مرغلة الوقف انتهى وحمل صاحب
الفتاوى الجواز في علم البذر على ما اذا لم يكن اجازها لا بدفع الضرورة ما واستشهد له
بقول ابي الليث ادالم يكن له الاستدانة للبذر يجوز ان يكون الاستدانة لان في
الوقف من الجاه واستدك بما في في خان عن النقيب ابي جعفر اذا لم يذكر الواقف
في اصل الوقف احادته فعلى القتم ما هو ادر وانع للفقراء الا اجاره والمزارعة قال
وهذا اما على حوله المزارعة على قولها وهي مذهب احمد وبه يعني **قلت** ربما يوجد
كلام صاحب الفتاوى فانه ربما لا يطلع الارض ما في البذر تكون اهل الوقف وروايت
سواء من يكون الاجاره ما تدفع بالضرورة اما يجوز الاستدانة لصاحبا على ما تقدم في
قال المصنف ثم هل يجوز الاستدانة على وجه القرض بدون ربح او يربح ايضا هل
يكون القتم ضامنا للرجع او لا استدلت بالرجع اه لا الجواب عن المتاح فيها والظاهر انه لا يجوز

الوقف الى ما فيه روح الا ان لا يجد يستامر القاضى وفعل ولا ادى الى خراب الوقف
ولا سيما في زماننا لقله القرض فيه ولست نظره بقول قاضي خان المتقدم فيحتاج الى القرض
والاستدانة وحملها على الناس ثم قال ما يصلح لاهل هذا وقد وهى شرط في الشراء
في الوقف كلها موقوفه بالنسبة الى التاجيل لان الاجل تقابل قسطا من الترخيم فقدم القبط
بالنسبة الى ما يشترى بالنقد مسلم ومشتراه انما هو بالنسبة والقبط منها بالنسبة لاجل
نظاره **قلت** قال في القية بعد ان روى لوسف الرضا في الصغير قال ان
القيم ادا هم يهدم المسجد للعلم يكون ضرره في القابل اعم فله هدمه وان خاله اهل المحلة
وليس له التاجيل اذ الملكة العمان فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعامة في الحال واستقرض
القرض بسلامة في سنة واشترى من القرض بياض سنة ثلاثة دنانير خرج في غلته في
القرض وعليه الزيادة فهدا صرح في انه يصير الوجه فتأمل **وليس لنظار المتاحد بنفسه الوقف لا يراى في الوقف**
وال من البيت ما حوذا من كلام قاضي خان لو اوصى شي لعمان المسجد في اي شيء يصرف
ذلك المال قال ابو القاسم ما كان من البناء دون التبرع قبله ايصرف ذلك في المنارة
قال ذلك من المسجد وعي لى كرم الله ان المنارة ايا تبنى على ما وقف على المسجد اذا
كان يصلح للمجد نأ كان له سمع وان سمع ليجزى بدونها فلا ادى لهم فذلك وليس للقيم
ان يحد غلة الوقف على العمان سرفا او يفتقر المسجد ولو فعل يكون صامتا واسار
في البيع الى الغلو وهي الانوار قال المصنف وعندى في جولة الزخرفة والنفس اذا
شرط الواقف قال لى بما اذا لم يكن به شرط وفي قاضي خان هل للقيم ان يترى
مرغى الوقف للمجد ما شاء هنا او حصصا او شيئا او اخر او
او حصصا قالوا ان روح الوقف للقيم ذلك وقال لى لى ترى من يصلح المسجد كان
له ان يترى للمجد ما شاء وان لم يوصى بكونه وقف لبيتا المسجد فعمارة وليس للقيم ما
ذكرنا لان هذا البئر من البناء ولا العمان وان لم يعرف شرط الواقف سمع للقيم الذى
كان فيه وامامه السج والوقت ففي القية بعد الرمز لى الامه الحارى ان
الاكثر منه في السكك لى له البعده وكذا في المساجد وكفى الغنى وكذا اذا اراد
بمضان ولى القدر وحوز على باب المسجد في السكة او السوق ثم رزقه ولكمال

سعر

الى ان لو اشترى من هذا المسجد شىء في رمضان **قلت** هذا اذا لم يصير الواقف من لفتاؤ
العصر والواقفات وقال لو اوصى بثلث ماله ان يفتقر ست المقدس صار وقف في سراج حوزة
هشام يدل على انه يجوز ان يفتقر من مال المسجد وعلى قباديله وشرح والمط والربى وعزى
الى طر الدى لعناني ولتتوى العصر مثله

وان مسجد قد ضاق والامر من حوله بنقمة كرها يصاوم

اشتمل الست طي مثله من قاضي خان والمحيط قوم بنوا سجدا ولتاجرا الى مكان لى المسجد
فاخذوا من الطريق فادخلوا المسجد ان كان ذلك يصير بالطريق لا يجوز والا فلا بأس به ولو ضاق المسجد
على الناس وكثرت ارض لرجل يؤخذ لرضه كرها ما القية ولو كان حبه ارض وقف عليه فادوا وان
دخلوا شيئا من الارض في المسجد جاز ذلك ما لم يفتاى **قلت** ولنا مثله ضد هذه وهي اخذ الطريق
من المسجد عند الاحتياج وقد اوسعت الكلام في كمال الطريق الى سبيل الطريق فله فوا بدمه
ولو زاد في استجاره لعمان **بضم ما اعطاه منه ويحسب**

الضم يرد في زاد القيم ومثله الست من قاضي خان وهي غريبة حسنة المولى اذا استاجر رجلا
في عمان المسجد وهذا الامر من الوقف قالوا يكون صامتا بدمهم ودانق واجه مثله درهم
فاستعمل في عمارة المسجد وبعد الامر من الوقف قالوا يكون صامتا ما اعطاه اى من اجر
المثل والزادة لان الاستجار يقع لغيره حسنة وقوله منه اى من مال الوقف ويحسب
الناظر ذلك لانه يصرف لغير المصنف ولا يخفى ان البيت ساكن عن مقدار الارض ومقدر الزيادة وهو
اصل منهم في الباب مع كثرة الظاهر المختلفة فيه فقيرة شىء على ذلك يقولى

ولو زاد في استجاره لمع **دائما والدرهم الكلى حسنة**

فضم زاد القيم الحكم على ما سبق وفيه للمجد والكل على المزد والمزيد على من خسر القيم المتاركة
ويبطل الجار امرى وهو جود **لحق على القيين ان مات بوجره**

سأله الست عرضة الناطق قال في الجارات وقف على فقر قرابة ما سألوا ردوا الاقر
والاقرى جاورها الاقرى عشر سنين ثم مات المور قبل انقضاء المدة لم تبطل الجارة ولا يرد لغير ما بقي
بعد موته الى جوارها الاقرى ولا تبطل هذه الاماكان وفيما على قوم مسمين باعيانهم اذ ماتت فلان
فعلى فلان فمنما سطل موت من جوارها وغزاه الناطق لوقف هلاك قال الطرسوي انه لم يجد هاهنا
وفصل عن القية ثم ان رقم القاضى بدع اجر الوقف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل

الوقف الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ورجع ما بقي من الاجرة في تركه الميت ونقل عن الخلاصة
اجرة الوقف بنفسه ثم مات القياس ان تبطل الاجارة وبه اخذ ابو بكر الاسكاف كانه في معنى المالك
وفي الاجارة لا تبطل اسي ثم قال وفي الرضى غير ما تبطل بموت الموقوف على كانه ليس بمالك
الرقبة انما حق في الغلة قال في ذكره في الرضى والفتن كالف وهو عربي لم اقف على في غيره
الكاتب فتضمنه لغاية وبافسده المصنف فانه لا يخالف بينهما بما اصابه الرضى من السطون
موت الموقوف على فما اذا اجرها الناظر المستحق والمستحق بطريق النظر عنه وغيره اما اذا
اجره للموقوف على بطريق الاستحقاق لا النظر او بطريق التجر وهو مستحق جميع الربح ورجوعه على
معين لم يتعرض المصنف للذكر وقال وقد ذكر في الرضى والفتن انه يبطل الاجارة بموته
لان اجارته لم يجره المالك بل كان له المزايا لم يترجح مشايسته له على ما بهتته للوصي والوكيل
لان انتفاضا لاجارة بموت المالك لا تنقل الملك للوارث بالموت قلوا لم يبطل حصول استيفاء
المنافع على ملك المخذ وانما لا يجوز وما بعد ومضى حق الواقف كانه اجره وهم المهرام
وكذلك في حق الناظر والموقوف على اذا كان له ولاية الجارة على نفسه وعلى غيره وموجود فيها اذا
اجر الموقوف على وهو مستحق الربح كله وهو يرجع الى معين سواء اخذ بطريق النظر او لا لان الوقف
بموته ينتقل الى غيره معينا فصار بمنزلة المالك **اقول** ما جمع به المصنف يستقيم في كلام
الدين والفتن اما في كلام القسمة والرضى فلا لان في القسمة اطلق النقل المصروف وهو ثلثا ما
اذا انتقل لمعين او غيره وفي الرضى فصل والله اعلم واذا انا ملكت هذا التقليل على ان اطلاق
القسمة مقيد بتفصيل الرضى **قلت** وينبغي ان يجري لهذا التفصيل في اجارة الواقف
لنفسه وللساكن والطرطوسى احرى القياس والاحتسان في هذه المسئلة ايضا وحسن العمل
على الاحتسان واحدا لا سيما كاف اختيارا منه وليس كاف في اتباع كانه ليس على اتفاق ولا رواية
وان الذي تخلفه لا يبطل ما لم يوجد محال على القياس وفيه بعد انتك ونازع
في ذلك المصنف في فرق بين ماله اجارة الوقف وهذه المسئلة بان الجارة لو كانت لنفسه
واما هو لغيره اعنى الفقراء وغيرهم وفي هذه المسئلة الجارة لنفسه لعدم المزايا في الوقف اسي
اقول بقا لم ينع هذا الفرق فاما ان الجارة الوقف شامل ما اذا كان لنفسه خاصة
ومر بعده لمعين فيكون اجارة لنفسه لعدم المزايا ولما ذكره ولو فارق بان الواقف شبه المالك
فيه اقوى لكان اسلم من هذا والله اعلم **قال** المصنف والحاصل ان اجر الوقف موكلة او بدونها

اجارة

وهو مستحق لجميع الربح وهو من هذه المعنى تبطل الاجارة بموته وفي فتاوى البرازي وموت القسمة لا تبطل الاجارة
لانها انما تبطل بموت المالك لان الملك اسفل الى الوارث فذكر نحو ما تقدم قال وهذا المعنى بعد من قال
ولهذا لم تبطل بموت الوكيل تبطل بموت الموكيل ثم قال وان كان الواقف هو الاخر مات في القياس تبطل في الاخر
لانها اجرة العينة وهو الفقير فصار كالوكيل والقيمة اذا اجره مات والعامة اذا اجره لم يوقفه ثم
قال المدة لا تبطل لكونه منزله الموكيل من الفقير ولو اجره الوقف القسمة ثم مات الموقوف عليه لا تبطل الاجارة انه
لاملك الرقبة فلم يكن موته كموث المالك ثم ان الاجرة الواجب قبل موته يرد الى ورثته والاولاد
من يقي فذكر في كتاب الاجارة ان القسمة لا اجر لنفسه ثم مات القياس لم تبطل والاحتسان لا تبطل ونازع
الطرسوسى في قوله ان الجارة من الموقوف عليه لا ينع كانه ان يكون متوليا فاعلى قاضا ان كل موضع يكون
كل الاخر في الموقوف عليه بان لم يكن للوقف محتاجا الى الجارة ولم يكن معه ربا كان له ان
يوجر الدور والحواشي وان كان ارضا ان كان الواقف شرط البداية للخراج والعشر فافضل
من ذلك الموقوف لم يكن له ان يوجر لانه لو جازت لجارته كان جميع الجارة على العقد فيفوت شرط
الواقف ولو لم يكن الواقف شرط البداية ما ذكرنا فاجر الموقوف عليه الارض او ربحها لنفسه
ان يجوز ويكون الخراج والموت عليه اسي هذا جواب ابي جعفر وليس رواية وهو اتفاق المشايخ
والاعراض على الطرسوسى به غير حسن فتامله والذي في قال الكتب كتبت المذهب يقتضي بطلان
الاجارة في الوقف بموت المجرى سواء كان الواقف هو المجرى او غيره من القسمة والقاضي والوصي
ومقتضى تعليلهم ان المستحق اذا كان باطلا كذا لا يطابق قوله كماله في الرقبة وانما حق في الغلة
ولساكن **وهو في الوقف في آله النبي اختلافه** وبعضهم يوق الثلاثة **نوحس**
استدل الست على ما سبق من التمه **الاولى** اوقف على آله النبي على اللاحقة اختلاف
المشايخ وذكر شيخ الاسلام في اول شرح كتاب الوقف ان الوقف على آله النبي هو اجاز
وان كانت الصلوات على النبي في المستحق على نوسه فانه يجوز صرف صدقاته او فقا
الى الهاشمية اذا اسي في الوقف وهو دليل على جواز الوقف في الجامع الصغير ان الوقف
على اهل بيت النبي على السلام يجوز كالصدقة وحمل عمل الفضة والتطوع سواء
وقصر المنع في شرح القدر في الوجبة قال كذا في التطوع ويجاز في الوقف
روايات وفي الصدقة والتطوع روايات ولو قال ما الى اهل بيت النبي على الصلاة والسلام
وهو مخصوص بجوز ويصرف الى اولاد السيدة فاطمة رضي الله عنها وذكر في الخبر عن علي

الحق في ذلك في غير ذلك المدة على جواز الوقف على شيء كالموصية له ولا يجوز صرف الزكاة
اليهم وهكذا قاله أبو زيد الدبوسي **الثاني** أحاط الوقف إذا لم يعين الواقف مده فيها
ثلاثة أقوال **أحدها** يقيد في الجمع نسبة **ثانيها** يطلق في الجمع **ثالثها** وهو المختار
للقوي أنه يجوز في الضياع ثلاثين وفي الدور وأحوال سنة وجوز الثلاث في الكل
للقوي أبو الليث والقول الثاني هو مسألة البيت وقد أشار إلى ضعف قوله بعضهم لشبه
البيت على ما عرف في خان والطهر إذا شرط الواقف لربيع وقفه أو سنة والناس لا يرضون
في استحباب سنة أو كانت أجزائها أكثر سنة أو دل على الوقف وانفع الفقهاء وليس للقيم اختلاف
شرط الواقف إلا أنه يرفع للأمر في القايحي بغيره أكثر سنة لأن هذا النوع للوقف وللغاي
ولا به النظر للفقهاء وللغاي والميت فإن كان الواقف شرط لربيع أو سنة أو كان
ذلك النوع للوقف لربيع كان ذلك النوع للفقهاء وللقيم ذلك بدون إذن القاضي إذا راي **أقول**
وصدر الست طاهر في المقصود إلا أن يحسن قولنا أن الأثران بدل العاقل راحة إلى الغني فليس
المذكور سوى الحاكم وجعلها أنه ينفذ المعنى أو يكون المعنى ضد المراد وأرجحنا في الوقف أيضا
فد المعنى فماله ولو كان الست هكذا كان أدنى بالمقصود والظاهر

والمعنى التغير إن قيل راف
وقال شرط فوق العام

وغيره فاض شرط عام لجانه لنفع عنه ناطر الوقف **محظ**
ومر قال صدق في الرعي كماله **محظ** **أقول** **بضمير**

مشكك الست في خان قال في مرض موته اشتد وأمر غلة داره بعد موت كل شهر
لعهده درهم خمر أو فرق على المتأكلين بغير الدار وقفا وهذا محمول على ما إذا كانت
الدراهم من البيت أن اتصال المرض بالموت ولا يحفى ذكر الموت وعرف المراد
منه بدون الشرح ولو قال

ومن ربيح داري لو يقول صدق **كذلك** **أقول** **بضمير**
تخلص عن ذلك وأتبع طريق المقصود لك ولست الموفق للصواب

ولو أنزل في الوقف وأصله إلى بني زيد الأجر فما نفع
المستأجر في خان قال لو كانت أرض الوقف بمصلحة سبقت المصير فربما الناس
في استجار سبوتها بحبل لم يكون على ذلك الوقف فوق غلة الزرع والخار كان للقيم أن
بنى فيها سبوتها بغيرها لأن لا يرغب الناس في استجار البيوت بأجرة تركي منفعتها

عليه منفعة المزارعة وكذا ذكر في المحيط والمحيط أن البيت غير خال من التقيد اللغوي وقوت فقلت
ومنصل من ربيح وقف **وذا** **بضمير** **ويزاد ربيعا** **بضمير**
ولو زاد أرضا أصغر **بضمير** **بناها على ربح الزراعة** **بضمير**
ولو زاد أرضا ربيعا **بضمير** **بناها على ربح ذلك** **بضمير**

لهم الحقنة لكثرة وقوعه وبعده التلقية وهو وقف البناء من الأرض وقد وقع فيها كلام قدیم
في ٨٧٦ سنة مني من النسخ العلامة في سائر نسخهم كحرف في خط السلطان الملك الناصر خشم وهو
منع جوازنا القول العل على جواز وقف نصف المدة على مصنفه والحاصل من الزاهدي
ذكر في شرح القندوري عن السيرة الكبر ما لفظه وقف المنقول جائز عند محل حرى الوقف فيه
أو لم يحرى وعند أبي يوسف وقف المنقول باطل إلا ما حرى الوقف وفي وقفه لا
وقف البناء أو التجر في ملكه دون الأصل لا يجوز وهو المختار وفي الأرض الموقوفة إلى جهة أخرى
اختلاف المتأخر وإن وقف البناء على غير تلك الجهة التي أصله موقوف عليه جائز ما اتفق ثم رقم وقال
وقف البناء في أرض ملكه جائز عند البعض ومطهر فقلت

وتجوز إيقاف البناء دون أرضه **ولو ملك ذلك الغير بعض ثمره**

ثم علم أن عمل الناس من زمن قدیم نحو ما في سنة وإلى الآن على جواز والأحكام به من القضاء العليا
العاملين موجوده متواترة والفرق حاربه ولا ينبغي أن يتوقف فيه ولا يفر ما ذكره شيخنا من القول
وسادرك خلاصه ذلك وما فيه الحجة المقننه والله الموفق فأقول حاصل ما التمهيد فيجاءى رده على

ولو ضعف قال الإمام محمد **يبطلها القاضي كما هو معتد**

استدل البيت على ملكه المستبدال من المحيط وخان وعرفها ما بعد الملك المتقيد وروي
عن محمد رحمه الله ما هو فوقه فإنه قال إن ضعف الأرض المنقولة عن الاستقلال والقيم بجديتها
أرضا أخرى هي انفع للفقراء وأكثر ربحا كان له أن يبيع هذه الأرض ويشتري بها أرضا أخرى أكثر ربحا
فقد جرح رحمه الله استدلال الأرض بالأرض وفي التمهيد عن هشام عن الواقف إذا صار حبس لا يسق
المالكين فالتفاخي لربيع ويشترى ثمنه غيره وليس ذلك إلا للقاضي وفي السيرة الكبر أن استدلال الوقف
باطل إلا ما رواه عن أبي يوسف ذكر في المحيط سئل عن الأيم الخلو أي إذا انقطعت أوقاف المسجد
ولقد رأتها لها التو في لربيعها ويشترى مكانها أخرى قال نعم قبل أن لا يعطل ولكن
يجد بينهما ما هو غيرهما قال **ومن المتأخر** **لم يجوز بيع الوقف تعطل أو لم يعطل** **وإذا لم يجوز** **الاستبدال**

لانهم قالوا اذا شرط الواقف لغيره ان يكون العاقل او السلطان كلامه في الوقف انه شرط باطلا واللفظ
 الكلام لان نظره لعل وهو شرط ليس بموافق الشرح فلا يسمع كذا هذا وهو شرط منه تقويه
 المصالح للوقوف عليهم وتعطيل الوقف ويكون شرط الكافيه فيه للوقف ولا يصح ولا ينفذ ولا يسمع
وعم فقار لا العاميه ولا مطلقا في الوقف وليس يحصر
 الحاصل عند الامام في تحقق الشفعه وشرط هلال والحفاظ ان يكون بلا صفا لداره
 قالوا وليس شرط طواف الشروط بالشفعة في ظاهر هذا المام ان الشرط السكنى مالكا او عينه
 مروي عنه ان الشرط الملك دون السكنى في صحيح الاول في المحيط وعندنا هو كل من يحرم مسجد
 الحرام وهو سحران وقوله قياس كذا في شرح المصنف والذي في اوقاف الحفاظ ان الجواب
 في قولنا خديعهم الذين يلاصقون دار الوقف فاذا قال اوصيت بذلك مالي في دار
 هو حجره الملاصقين وكل من اراد ان يلاصق داره لا يوصيه لجمع من يلاصقها كان عرق
 عبدا كانوا او احدا كانا كانوا او جلا في حريمه كانوا او تسليحهم بالسوء قربت الابواب
 او لعيت وهو قول من يروى في الموقوفات والذين يجمعون محل واحد ولو نفر قوا في مسجد
 بعد ان يكون المسجد صحنين متقاربين فاد اتبعوا ما بينهما او كان مسجد جامع باهل كل
 مسجد جيران دون الاخرين وهذا مثل الست على ثلاث سايه **الاولى** من المحيط لوقف
 على فقر حجره او فقر الحجر عزم ذلك فقر حجره حتى لو من الغل الى بعضهم ضمن حصه المالك
 وفي ضربه الاكل مثله والطوسي نقل عن المحيط في باب الوصيه انه لو اوصى الى فقر حجره
 بقسم ما اوصى لهم من بعض فقر حجره دون بعض جاره وقال المصنف ليس مع الوقف والوصيه
 من المحيط فلم يحدد ذلك وانما وجد في الوقف ما تقدم ثم قال في صحيح ما نقل عن المحيط فيحتاج
 الى ذكر الفرق بين الوصيه والوقف ويحتمل ان يكون ثم فرق والمصر في ان يكون الوصيه
 والدار الى سكن فيها الواقف ملكا او اجاره وكذا الدار التي مات فيها ويحول الاستحقاق الى جيران
 التي تحول اليها ولو كانت في دار اخرى غير التي فيها الوقف لدار مات فيها وهو ما وفي حكمه كان
 يكون نقل لها ولده وهو صنف لاجل المار حتى خدمته ولو كانت له دارين في كل منهما
 ربيع وعمل هو حجره معا ولو كان في دارين ولو كانت الواقفه امرأة فانتقلت الى
 دار زوجها ثم حجره لزوجها لادارها **الثانيه** لو وقف على فقر حجره لم يعم
 والله اشار بقوله لا ال عاميه **الثالثه** لو اطلق الفقهاء كما يعم ايضا والله اشار بقوله

١٢٧
 ولا مطلقا وهو مقيد في غير عامه شرط وهو اذا كانا لا يحصون اما لو كانوا يحصون عزمهم
 والله اشار بقوله اوليس يحصر فانه حصيد يتعدى الصرف بتعدد الاحصاء فيبقى الصرف الى
 بعضهم وعلى عدم الاحصاء يحمل على قول خواجه الاكل لو اوصى لفقر حجره ثم قسمها او وصى به
 في بعض دون بعض جارت فيجوز له في فقر حجره لم يجر الاحلال في بعضهم وفقر اهل
 سته مثل فقر حجره لا يحصون وقد اطلق في العلم عدم الجوار **قلت** وفي عمدة
 المفتي وجد ما يحصى مائة دون مائة في البرازيه وقالوا يحصون عند محمد اربعه عشر وعشر
 مائة وهو المأخوذ عند البعض وقبل ان يعون وقبل ثمانون والفتوى على انه يقضى
 رأي الحاكم **تنبيه** اعلم ان ما احاج الى التمهيد بيان الضابط في حوله التعميم عليه
 المبني على الاحصاء وعدمه والذي في ذلك في شرح المصنف ان الوقف عليهم والموقوف لهم
 ان كانوا يحصون ولا بد من التعميم وان يملك احصاءهم وحصرهم فلا يحب التعميم ويجوز
 الاقتصار على البعض لكن لا بد من ذكر الفقر حتى لو اوصى للمسلمين او لبيعه وهم لا يحصون
 لا يجوز ان لا يذكر الفقر ويكون الاوصى عرا كاحه والفقر كما اذا اوصى لكتابي او للادامل
 من بني فلان وهم لا يحصون فان الوصيه صحيحة ويصرف الى فقرائهم لانه يكون وارثا لعلوم
 وليسما يصح كمالها وان كان الاوصى لا يسمي عرا كاحه لكانوا يحصون تحت اسم الغني
 والفقر ولو كانوا لا يحصون فينبى طلبة **قلت** قال الحفاظ في اوقافه في باب الوقف
 على التام والادامل ما حصله ان عدم الاحصاء في صورتين من الواجب في اول اولهم وذكر في
 التام انهم ان كانوا يحصون في الوقف والاعفاء وان كانوا لا يحصون فهو للفقرائهم دون الاعفاء
 انما قصد به اهل الحاجة البياضي فهو بمنزلة قوله على فقر البياضي وفي الارامل قال صاحبنا
 ان كانوا يحصون او لا يحصون فالله جازيهم وهو الفقراء دون الاعفاء ويحل بمنزلة قوله فقر
 الارامل ولذلك الوقف اعطى منهم احدا وصوه المصنف من صون البياضي والارامل وهو ما لا يحصى
وهو حلف مع ابيات قريب وحاجة ولا ينفي بعض من شايه
 ملكه الست من التمهيد والمحيط وغيرهما قال في المحيط وقف على فقر اقاربه فما رجل يدعي الغنا
 ويدعي فقره الوقف وانه فقير كلف اقاربه التمسك على القرانه وانه فقير يحتاج الى غل الوقف وليس له ان
 يتركه فقيره والعياض يلزمه وانه البسه على الوقف لانه الاصل في الاثنان لانه خلق وهو عديم المال وانما
 كلفناه لان الاستحقاق بالنظر الاصل في الظاهر والاستحقاق وانه لا يفيح في الاستحقاق فيه وتطوع ذلك

ليس باخر قط معلوم طالب **فقد رتبته لوفاء للعلماء**
استدلوا على صحة ما قبله من الرواية قال وقد علمنا ان الحديث لا يدخل فيه فقوى الحديث
اذ لم يكن في طلب الحديث ويدخل الخبر اذ كان في طلبه او لا ومثله في الخلاصة وفي خفي قليلا
يكون المعنى بطل بالمرسل ويقدم خبر الواحد على القاصر ولكن لم اظفره الان وهاتان مثلان
الوقف على الصوفية قال في الخلاصة وفي وقف الخفاف الوقف على الصوفية لا يجوز وفي نوادر
شي الامية المورصد الوقف على صوفية خانه لا يجوز وعن شمس الامام الحكيم انه يعني بالبحر
الوقف على الصوفية اخبر الامام القاضي على السعدى الرواية من وقف الخفاف انه لا يجوز على الصوفية
والقول ويحتمل الجواز انتهى وفي الفتاوى المطهرة بما لا يخفى من شيخ الاسلام الرافعي في
الحاوي العدي قال ابو حنيفة رحمه الله اذ وقف لاسماء القطار او صلاح الطرق او لانتاج
السقايات او لشد الاكمان للفقر او للمساكين لا يجوز ولا لاجل السلعة جاز لان العادة لا تجزى
هذا بخلاف ما اذا وقف لاجل المأجد فانه يجوز بحران العرف ثم قال ولو قال على الجهاد
او على الغزو وفي اتمان الموت اخيرا او غير ذلك فابتنها جاز كالوقف على المساكين قال
المصنف جاز الوقف على اتمان الموت او غير العتور خالف ما تقدم نفى هذا انه يجوز الى هذا
استرت بغيره واذا صح معنى الوقف على كثر الموتى اظهر الى كثر كمال الخفاف ما يورد في السليم
نقلها من الحز الثاني من التعليق في المسائل الدقيقة لان الصانع وهو كخط قال
وما باخذ الفقهاء المداير من الاحكام لعدم شروط الاحكام والصدق وان اختلفت في ذلك لانه
لهم على اجل انفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضر واسبب الاشتغال والتعلق جاز انهم لا يكرهون
بغير الاكمان **وهو خرج من عاين فقيهه** **ولا يسخى السهم ليس كصفر**
استدل البيت على سلتين قال لو غاب الفقيه عن الميراث من ثلاثة امار ليس له ان يطالب بوظيفته
مراجه وكذا ان راج الى سباق البلد واهلهم عتوب اما اذا اقام اقامه ذلك فسخى لكونه
عليها قال المصنف لانه هو المشا للباب من المظن الماد بقوله فاستحق السهم ليس كصفر
ولا يخفى عليك ان سطور النظم اقامه عدم الاستحقاق فاما كصفر مطلقا والذي تعلته عن الخزانة بعبد
لما لم يعدم المحصور من محضه وكان معاير ابد الاميار وفي في خان احد فذمنا عنه في شرح
قوله وساكن ست وان كان خارج المصيرى ساكن المدرسة من الطلبة ان خرج الى حرة ثلاثة امار فقام
هالكم عتوبه فصار لا ناخذ الوطية وان كان اقامه ذلك ان كان عتوبه منه بد كالحج للثقة

119
ولا ناخذ الوطية ايضا وان كان غرو حلالا منه كالحج لطلب القوت تكون ذلك عتوبا
وليس لعنه ان باخذت منه وانه كلام الخزانة ولا ماخذت منه ان غاب اقل من ثلاثة اشهر فاذا اراد على
ذلك جاز لا خسران باخذت منه وهذه هي المسألة الاولى لان السهم المطلق الغيبة وهي مقبولة في الخلاصة
بالزيادة على ثلاثة اشهر وفي فتاوى البرازي غاب المعلم عن البلد اياما ثم رجع وطلب وطاعة فخرج
من سفر ليس له طلب ما مضى وكذا اذا اخرج واقامه عتوبه وان اقامه اكثر من ذلك لا يرد له
كطلب القوت والوقف فهو عتوبه ولا لعنه ان باحد حجرته وسقى وطبوعه على طاهها اذا كانت عنه
مقدلة الى ثلاثة اشهر فاذا كان لعنه اخذ وطعته والذي في عتوبه الخزانة ان الخروج الى الغزو
ما منع له من اخذ المعلوم بما مضى ووافق في ذلك كل الكفاية لا خوف وانه يحلف به ما خرج الى سباق
البلد واقامه عتوبه مطلقا لا سادوا مطلقا وعتوبه في خان بعبد الميراث فاعلم عتوبه
مطلقا ايضا وانه وان اقامه اقل من ذلك سادوا مطلقا وان كان له منه لا يمنع من الخروج ولا يظهر
خروج بينه ويكون ذلك عتوبا وعتوبه البرازي لعنه من الخروج فلا بد منه لا يمنع من الخروج
بينه الا اذا اراد على ثلاثة اشهر وعتوبه الخزانة لعنه عتوبه عتوبه عتوبه عتوبه عتوبه
بلا بد منه والمظن مطلق عن كل قيد ذكره في كل من الكتب الثلاثة والمظهر عندي ما في المراتبة
فقط المسائل يتبرأ الى التمسك ما تقدم من عبارات في ايات حقها ان كتب بعد قوله وساكن ست
الست فقلت **وهو من غاب في الوفاق خمس اشهر فله سهم بخط**
وهو ليس بعتوبه ان لم يرد على ثلاثة اشهر وهو يفي ويقدر
وهو في الست ايضا واطلق بعضهم له اشرافه وبعض يقدر
وهو شرطها في دون عتوبه اذا كان بدسه مخرج يقدر
وهو قد اطبقوا الا ما هو السهم مطلقا لما قد مضى من كان في الشرع يسفر
فالف في قوله اشرافه الست واستعدنا من الاشرافه ثلاثة اشهر اقل الجمع والضم في اسقاطها كونه
في السهم والبيت والمراد بقوله في الشرع يسفر ان يفيده مسافرا وما في التيسر لادب هو ما في
البرازي وكذا قولنا واليك وفي الست ايضا وقته الست هو ما في الخزانة والبيت الرابع
هو المهور من في خان والحاسن ما انفوا عليه والمصنف قال في قوله ليس له ان يطالب بالوطية
اشارة الى انه لا يتبرأ عنها وفي قوله لا يؤخذ بيته ان غاب اقل من ثلاثة اشهر ان الى انه يؤخذ
ان غاب اكثر من ذلك وكذا ينبغي ان تؤخذ الوطية ايضا لاسما ان كان مديرا اذ المعصية لا يقيم

الامه بخلاف الطالب كان المدرس يقوم بعينه وهذا يدل على انه نعم من الوطئه ما هو المتعارف في زماننا
وليس هو المراد بل المراد بالوطئه ما يخصه من ربح وقف المدرسه فان اصل المدرسه في قاضي خان
في الوقف على ساكني دار الحمله فالمراد بقوطتهم معطى لذلك ثم انه قال ينبغي ان يكون الغنيه المقتطع
للمعلوم من المقتضه للعرف في غير ذلك كالحج وصدقه الرجم واما فيما لا يتحقق العرف ولا يؤخذ للعلوم
وهذا كل من هو من عيان قاضي خان لا يقال به ينبغي بل هو من عيان الاحكام وهذا كما اذا كان
الوقف على ساكني دار الحمله اما الوشرط الواقف في ذلك كل شرط ما انتعت ولما علم بالصواب
هو **ولو شرط الذي اخراج كل من شرف بالانكاح مع وينصره**

مسئله الست من الحيط والخفاف وقف نصاري على ولد وولد له ابدان تاتوا من بعدهم
على الساكنين وشرط ان كل من ولد له ولد له ابدان تاتوا من بعدهم في هذا الوقف من جابر
وهو على شرط وفي الحصار نحو وان من انتقل من ولد من النصارى الى الاسلام ينضم
الى الجوسه وبعض الى اليهوده ثم خارج من صدقة لاحقه له بها فانتقل بعض شرط في اسمي ذلك من قد
على ذلك وعلى ما حد من نقل عن الطوسي انه لم يبق عاين في الحصار وهو شكله شرط لا يقرب
منه وسعي من الحصار في هذا كما ذكره في وقف الذي بناه وهو ان وقفه لا يبيع الا فيما هو قربة
عندنا وعندهم وصرح بانه اذا اقتطع احد الارض لا يبيع وهذا ما قاله الطوسي فقد تقدم احدهما
بل هو شرط يجعل على عدم الميراث وهو بعضه ينبغي ان يبيع اطلاقا على ما قاله في اصل الوقف
بل بالاكويه الدخول ولا ينبغي الخيل الحكر ولا ينبغي لانه من الشراعه والبعث القواعد انتهى
ثم انقضت ما في الحيط وبلها الاشكال لاها على قول الامام ابي جعفر رحمه الله ونقل عن وصايا الحيط والبراد
ان وصية لاهل الدفنه فها هو قربة عندهم بعضه عندنا يبيع في هذا النسخ على قول ابي جعفر وقد جعل في الحيط
جواز وقف الذي لا يجعل لغيره لغير النصارى بل على قوله ونقل عن قاضي الى البيت ما يخلو وهو
عدم الجواز ان يجعل لغيره لغير النصارى في جرحه على قولهما وفي ما ذكره من موقوفه ولا يخلو
وجعل لغير النصارى لا يبيع ولو جعل لغير المسلمين في شرح الجامع الصغير لقاضي خان في باب
وصية اهل الذمة صرح فيها اذا وصي بما هو معصية عندنا ما طاعت عندهم كالوصية بشتا البعير والكسبه
وتحذرك فان كانت لغو ما عيانهم وهو يحسون تحت الاجاع ويكون غلبا كما هم وان كانوا لا يحسون فيجب
على المخلاف ان يبيع عند اهلها معصية ولا يبيع اولاد اجزى في اعتقادهم فيجوز فقد ابرأ بقا الاحكام
على اعتقادهم وهذا المحصر لك من كلام الحصار على ما ذكره الطوسي شافى لا علم بذكر خلافه والفرع

المذكور في النظر ما اصح على تقدير تسليم كونه معصية ولا شك فيه لان فيه تقدر المعصية
فالاصل في الصحة عند ابي جعفر كونه قربة عندهم فقط وفي الغنيه عن قناوي العصر واليكت
وقف المحوسى صنع على سائر اولاد الجوسه ففقا مؤيدا بطال لا اتفاق وكذا لو فعل به يودي
او نصاري كما به مريم لما هو معصية فلا يبيع عندهم ثم رفرق للعلا الغني وقال الجوسه وقف
صنع على فقر الجوسه لا يجوز ثم رفرق للحيط وقال الجوسه وقف ارضه على اولاده واوكاد اولاده
ابدان تاتوا من بعدهم على فقر اليهود والجوسه جوسه **ولو ان يبيع فندعي الجوسه على فقر الجوسه**
الجوسه ابتداء ووجه الفرع الاول ان ذلك معصية عند اليهود والنصارى فلا يبيع على قول
الملايه لكن لم يظهر كونه غيبا اذ كان الواقف محوسيا كونه قربة عندة لكن يقول الجوسه
ليسوا اهل كتاب ولا عبيد بطاعتهم وينقبون به ويشهد له الفرع الثاني والفرع الثالث
ينبغي ان يكون على قول الامام ونصحه من الجوسه يكون المضدق على الفقر اما يتقرب به عند الكل
وهو يتاخر الفرع الثاني كما اشار اليه القاضي السديع واسد اعلم بالصواب

مسئله ومن وقف دارا على ما له سوي الاجر والكنى ما يتقرر
مسئله الست من الخمس والخاص وقف دارا على ولديه واولادها ابدان تاتوا من بعدهم
ارادوا السكنى ليس لها حق في السكنى لان حقها في الغلة اسرى وفي الطرية في الوصية
بغلة داران لو جعل لغيره ويدفع غلها فان اراد التي بنفسه فان الاسكان رد ذلك على
القوي والوصية تحت الوقف مثل هذا يكون القوي في الوقف على هذا بل اولى
لانه لم يبق فيه اختلاف المباح اسرى وهذا من حيث الرواية مسلم واما حجة
الفقه فيظهر الفرق ما ذكره العبدان الوصية بما هي بالغلة والكنى مقدم لما رتب
مقصودا الوصية خلاف الوقف على ما رتب من كون الاستماع بالكنى وبما علم فندعي الجوسه
الحلا في الوقف من المصنف قال الامام الجوسه يسكني وما يبيع الدار بدم فان
اقصر ما خصله عليه الغلة وكانت الغلة مقدومة وهذا ما نصه لا يودي بالكنى بل يلزم
العمارة او نواحره ويجوز ما علم واسد اعلم

مسئله ومن وقف دارا على ما له سوي الاجر والكنى ما يتقرر
مسئله الست على ما في الوقف اصل وهو في الحيط والغنيه لعمه احافظ طه الدين
البيدي وولي الدين الصاعى قد كن الامه اكاف وعوهم وقال وقف من اخوي

مات احدهما ونفى في يدي الحي واولاد الميت ثم الحي اقام بينة مراد لاداخ الواقف
 بطنا بعد بطر والما في عدا الواقف واحد والوقف واحد بعد نصب
 خصما عن الما في ولو اقام اولاد الاح بينة ان الوقف مطلق عليك وعلىنا
 بنفسه يدعي الواقف بطنا بعد بطر اولى ثم رمز للركن الخراف وغيره وقال
 جمع وقف من جماعه فلو احدى منهم او وكيله او على واحد منهم او وكيله يصح الدعوي
 اذا كان الوقف ثانيا والا فالمستحق لا يثبت حصصا في اثبات الوقف وقد صرح بذلك
 في المحيط فانه ذكر مسلة وقال وظن بعض مستأخ ديارنا ان هذه المسلة دليل على
 ان دعوي الوقف على ان هذا وقف صحيح وليس الامر كما ظنوا او ذكر بعد ذلك ان
 الحضاف اثارت في وقفه في شايك الى لز دعواه صحيحة فذكر عدة مسائل
 على عدم صحة الدعوي فيها ما مر آخر عن بعد المدعي موقوف على واسد اعلم
ولو وقف السلطان حريته بالناس لمصلحة عت مجوز ويصح
 مثله السعدي في خان قال ولو وقف السلطان لرضا من بيت المال المسلمين
 على صلح عامة للمسلمين جاز الوقف قال المصنف اقول ويؤجر السلطان على ذلك
 لان بيت المال لم يعد لمصالح الميمل فاذا ابدى على مصره الشرعي ثاب كاسما اذا كان
 لحاف على امر الجوز الدين يصفون في بيت المال المستعصر في الشرع فيكون قد
 منع من حريتهم بغير ذلك التصرف ثم نقل عن فتاوى حاجي خان ايضا ولو ان سلطانا
 اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة خرابا بيت موقوفه على المسجد وامرهم
 ان يربوا وفي مسجدهم قالوا ان كانت البلدة تحت عتقة بغير ان البلدة اذا
 تحت عتقه نصير ملكا للفاعلين ويجوز والامر للسلطان فيها واذا فتحت صلحا
 تبقى على ملكها ورايت مسلة في التجنيس والمزيد وقد وقعت هذه المسلة
 في القاهرة في ارض الرضنة لمصر لعرف عبد ان السلطان
 امر بملك الظاهر جقوق حرم الله جرباها في اماكن بيت المال وسال في
 بيعها عليه فوقعها الملك الطاهر على اولاده وذريته وشبه عتقه ثم على عتقائه
 واولاده وذريتهم وسلم عتقهم ثم على الفقراء والمساكين وبيت عتقنا ما في الفقراء
 سعد الدين الدري جرباها في اماكن بيت المال حكم بموجب ذلك ولزمه كما هي

مستوفى

مستوفى شرائطه الشرعية هذا الفقه اجماله موضح **يدعي اولاد كرام** من جرباها في الموقوف
 عليهم وان المتكلم على وقف المدرسة المسكن التي كانت تعرف قديما مدار العزرا وكال العزرا وضع
 اليديها وطلبوا من ولد السلطان عقد مجلس في ذلك فعقد لهم مجلس اول ثم احضروه
 فعقد لهم مجلس ثانيا وطلبت لخصمونه محضرت فقضى ائساد المحكوم فيه مستحبا
 الدري وسال في القضاة المالكين الخفية عن وقف السلطان اراضي بيت المال فاجاب القاضي
 ولقبة الجماعة الخفية بالحق فقال بلغني من بعض المتأخر الخفية عن وقف السلطان اراضي بيت المال فاجاب القاضي
 ذلك فثبت بالمصلحة العامة فقالوا نعم فقالوا الوقف على امر من ما ذكر صلح عامة فبادر الخفي
 الي تعديله بالاعتقال حاربا ذلك الى علمنا وسيل الترخيص صلاح الدين فاجاب بوجه الحكم فيستل
 للعد الضعيف عن ذلك فاجاب بان ذلك وقف خاص ليس فيه صلح عامة للمسلمين فقبل ان اخذ على
 الفقراء والمساكين فهو عام وطلب من الجواب فقلت لان ما يظهر لي جواب غير ذلك لانه خاص
 الاول ولما اخذ لكون فيه عموم وهو موضع نظر احتاج فيه الى المراجعة فتشع الخفي على ذلك
 وصمم على القول بالصحة هو والصلاح فقلت يريدون صحة من حيث كون الحكم بطابق المنقول
 للذكر في المسلة المحكوم فيها او من حيث كونه وافق قول الخفية لا تتكلم في نصبت على طلب
 الجواب وقد يدل كلامه على ان الصحة من حيث موافقة مذهب الفقهاء موافقهم كقول
 مجتهد آخر وان كون الحاكم حاله الحكم عالما به خلاف مذهبه وقضيه واسهل الحال على هذا
 ثم قرئ مستند المال على الشرع الدسيسي يصحونه انه ثبت عنه جرباها في الارض المذكورة في اوقاف
 الدري عمر اربوب على المدرسة المسكن حكم بموجب ذلك والحال في الارض المذكورة لم يزل بيد اهل الدري
 المذكورة فالت في القضاة الثاني هل هذا رافع لما ثبت عند الدري لعدم ثبوت الملك الذي يملكه الملك
 فيما ثبت عند الدسيسي فاجاب لا وانفصل الحال على ذلك ثم راجعت كتب الذهب فلم اقف في شيء منها على
 عريها هو منقول هنا وبما ملك كلامهم في ارض الحراج ونصرتهم وقول قاضي خان صلح عامة للمسلمين
 سوى في الاسماع منهم كالتقاط والرباط والسقايات والحمائم المسيلة وسجود ذلك في الفناوي
 السريعة الحراج تصرف الى عمارة القنطرة والرباطات والمساجد وسدا للفقراء وروايات
 الامهار العظام الى اتملك لاجد كما يجوز في الدجلة والفرات والنيل والى منقلى الحرج والى اهل
 الحجرة ولصرف الى اوراق القضاة والولاء والمحبة والمفتين والمعلمين ويصرف الى اوراق
 للفتاة ورصد الطريق والى غرض ذلك ما يرجع الى عانة الدين وصلاح ذكر الميمل فان فصل شيء

مقال الصلاح

الى جميع الملين الغني والفقير فيه سواء
 تقطع حتى بقية الميراث دار الاسلام يتأيد على بعضه وليس له اسقاط حق البعض منه ولا سقط
 باسقاطه وهذا الوجه اظهر من التلبس بخلاف ما وضع على وجهه مصلحه علمه الملك في الحق
 وهذا الكلام ما رواه يوسف في كتاب الجراح مخرج بان الاراضي المفتوحة عنه يشترط فيها
 سائر الملوك والوجه الذي يوجب حمله اخصه فقره على ان احد من احد وانما كذلك فيما
 اخرج به ابو الويثي عن الخطاب رضي الله عنه لما طلبت قسمة السواد بين الخاضعين من قوله يقال
 ما افاض الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركائب ثم قال لو فرض منكم حتى قال للفقراء
 والمهاجرين الاية ثم قال ثم لم يرض حتى حلت به غيرهم فقالوا والذين بنوا الدار والامان
 الاية ثم لم يرض حتى حلت بهم غيرهم فقالوا والذين بنوا الدار والامان الاية ثم لم يرض حتى حلت
 لهم ما كان لهم من قبل من غيرهم فقالوا ما كان في كتابه من شأن ذلك توفيقا
 من الله كان له فما صنع وقسمه كانت الخيعة لجمع الميراث والحاصل انه لا يجوز وقف السلطان ارض
 بيت المال على جهات فيها خصوص وما هو مفهوم كلامه القائل ان يقتضي ما ذكره هو
 والتجسس والمزيد حيث خص ذلك بالبحر الذي هو مصلحة عامة المسلمين وقد ظهر الوجه فيه مسغى
 ان احتاط في ذلك وتنبيه له الغشاة الخفية ثم باعني انهم اظهروا في كلامه ان الملقن والرفعة
 الله كي فتوى ابن ابي عمير من جملة من اوجب حوز وقف السلطان ارض بيت المال على واحد
 وانما انتم على ذلك عند الدخول محمود الغزنوي الخفي واداء المصالح بذلك على ما نقله
 فاضل خان ولا يخفى انه لا حجة لهم فيه ولا نقول على هذا الكلام وعبد الرحمن هذا اول ما يعرف
 له حال ولا يترجمه ولا هو ناقل ذلك عن احد من ائمة المذهب ولا يبرهن على قبحه ولا نقل
 عنه ذلك احد من علمائنا ولا وجهه ولو لم يكن في حوز قد نقل ما خالفه عن موهبة فكيف
 ونقل في حوز صحيح مشهور وعند وهو من تدعى علماء باعظه ومحمد بن يحيى صرح المتأخرون
 بان العمل بقوله واختياره في غير مسلم وليس اطم وقد وقف البناء دون الارض والعقود
 به عامة والتقليد في رتبة ما كتبه في بيت فقلت
 ١٤٢ **في تجويز النكاح والنساء دون ارضه** **ولو يك ملك الغير يقتضي بقره**
 الصبر ارضه للنساء وفيه يك للامم وماله البيت ما في شرح القدر ويجوز للزاهدي
 في كتاب الوقف من الشواكيب وقف المنقول جائز عند مجزى العرفه اولم يجوز

وعند

وعند ابي يوسف وقف المنقول باطل الا ما جرى للعرفه في وقفه لان وقف البناء دون الارض
 لا يجوز وهو المختار وفي الارض الموقوفة على جهة اخرى اخلاو الشايع وان وقف البناء على عين
 تلك الجهة التي اصل موقوف عليها جاز بالاتفاق ثم رفر حيث وقف البناء في ارض تلك الجهة جاز عند
 البعض انتهى وهذا ما قد عمت به البلوي والله اعلم
 ١٤٣ **وان وقف الموهون فقتله جزيه** **لو مات عن غير بني لا يعزبه**
 اشتمل البيت على ثلثين من المحيط **الاول** قال لوان جلا ره صغر رجل ثم انه
 وقعهما وقفا صحا فان اشتهرهما الراهن فالوقف باو وان لم يكنهما حتى يمضي سنتان
 لا يبطل الوقف حتى لو اشتهرهما الراهن فالوقف جائز بعد ذلك كانت وقفا **الثانية**
 لو مات الراهن قبل الامتلاك وله مال غير الضيق ادى الدين من ماله وكانت الضيعة
 وقفا وان لم يكن له مال غير ما بيعت في الدين وبطل الوقف ولو قال عن مالي في
 لكان احسن لفظ الغير واسهل لانه مما يؤهل الاختصاص في العبد دون غيره من العود
 والاملاك موافقا للمنقول وليس اعلم بالصواب
 ١٤٤ **وفي ضعف موت اهلكك مبلغا** **لو وقف من ثلث وذات ثلث**
 من الست من مخرجان قال مريض قال اني كنت متوليا ما توفى وقف علي
 الفقراء كت استهلك من غلته اوقال لم اذكر كاه ما لي فاداد لك عني ما لي بعد
 موتي قالوا ان صدقة الوارثه في ذلك ففعل الوقف بحظي جميع ماله وفي
 الركاه من الثلثان في الوقف لو ثبت ذلك لينة اخذ جميع المال من غير اقرار
 ولا يكون الاخذ مضافا الى الاقرار ولو ثبت في الركاه لا يؤخذ من جميع المال فلا يكون
 مضافا الى اقراره فان كونه الوارثه والكل من الثلث والموصى ان يملك الوارثه على
 العلم بالله ما يعلمون انما هو اوقبه الميراث حق لانهم لو اقرروا سبيل منهم وان
 انكروا حلفوا يسبحوا لبيت مسبق من الثلث فان نكروا الركاه من الثلث
 والوقف من جميعه كما لو اقر الموارث والله اعلم
 ١٤٥ **فصل في بيع** **البيع**
 المبيع لغة عباد له المال بامان شرعا ريدقه الرضا والتحقيق
 هنا ان ركبه الفعل المتعلق باليدلين العاقد من او مبيع ومقامهما

مطلب

الدال على الرضى بالتبادل منها وهو مفهومه الشرعي وقد يكون قولا وقد يكون
فعلا كما في النكاح ليس بخر مفهوم بل شرط بثبوت حكمه لان بيعت واشترت ليس عليه الثبوت
الرضي لتحقيقه بدونه كما في بيع الكره ولو به المصنف من الغوى والنشر في البقيده بالراجح غلط وسنا
البيع فالوقف لا يشتركها في ازالة العين عن ملك الواقع والبيع لكن يرد دخوله في ملك المشتري فهو مركب
بالسنة الله فلذلك قد وقع من الحقوق التي بها حق الله تعالى بديا الحقوق التي هي حق العباد خلاص
سقطيل سوي به الحال بصدقة وجب الذي يحال ما زال اظهره
اشتمل الست على سلسل من القنة بلفظ سقيلين ثم ذكر صحتها ما حاور ربه والاراء الجا
سعي ان يجوز ثم رفر المحيط وقال لا يصدق في شرح القندوري والتجديد مثله قال البيع لكن جواب
شرف الامة صواب فقد اطلق في جميع المقاريق والكتابة قال وقوله ايكون مثل قوله لت وفي
الكتابة لا يصدق اللفظين يبينان عن القليل والملك على صيغة الماضي او الحال ما زان يقول
احدما بيعت او ابيع ويقول الاخر اشترت في البيع والقول من القولين انه ان اراد بالمضارع
الحال يتعقد وان اراد بالماضي لا يتعقد والوعد لا يتعقد لان المضارع يحال ولا يصدق ولا يصح
هذا في شرح الحاروي وفي الحق لا يصدق في المضارع يحال ولا يصدق ولا يصح
لا يصدق في الماضي ان يقول البائع ابيع منك هذا العبد بالفاء او ابليه او اعطيتك فقال المشتري اشترته
منك واخذته ونوبا الجواب بان كان اخره اللفظ الماضي ولا يجوز ان يتعقد مع بنية الحال
الحال فانه يتعقد وان لم ينو لا يتعقد قال صاحب القينة فقلت هذا الفقه وهو ان الشرع
جعل المكاتب والقول علامه الرضى والاحبار عن الحال ادل على الرضى وقت العقد من الماضي
وفي الحق اذ كانا لفظين بعين المستقبل اما على سبيل اخر الجبر او باجدها من غير الحال
فانه لا يتعقد عند يادك ان تقول للبائع اشترت مني هذا بالفاء فقال اشترت او قال المشتري
بيع هذا مني بالفاء فقال بيعت او قال ابيع هذا منك بالفاء فقال اشترت امي ثم ان المصنف اشتمل
على هذا قوله في الجوابه ولا يتعقد بلفظ من غير ما لفظ المستقبل فحملنا دافلا عن السنة انتهى
اقول لا شك ان لفظ المستقبل الذي لا يحمل غيره دافلا هو ما صدر بالسن او سوب على امر
في موضع وحيد لا يتعقد ولو جازم نفسه وكلامه صاحب المهرانية لا بد عليه شي على الوجه
فقد حررنا هذا البحث في كتابي المرسوم بالاشارة والرمز **الثانية** من الغزوة قال
البائع اذا خال غير ماله على المشتري لا سقي للبائع حق الجبر ولو حال المشتري للمشتري البائع

آية

على غير ماله كان للبائع حق الجبر في ظاهر الرواية وهي مسألة النظر وذكر في كتاب الطلاق والملا
اذ حال الزوج امره بصدقه على الزوج ان يدخل بها في قول حنفية ولو حال المرأة
على زوجها ماله غير ماله فان لها ان تمنع نفسها لان غير ماله وكيلها **قلت** وفي البديع
لو حال البائع عر ماله غير ماله على المشتري حواله معده بالتمن بطل حقه في الجبر هكذا ذكر
المسألة في الزوائد ثم اخذ في توجيهه ثم قال واذا حال المشتري البائع على غير ماله لم
يسقط حق البائع في الجبر لانه لم يسقط حقه على الطالبه بالتمن قال وفي القندوري اذا حال
البائع بالتمن على اتان والحال البائع رجلا على المشتري سقط حق البائع في الجبر في قول ابي
وقال محمد اذا حال المشتري البائع بالتمن على انسان لا يسقط حق البائع في الجبر ولو حال
البائع رجلا على سقط حقه قال وسن ما ذكر القندوري انما ذكر في الزوائد فوك ثم قال وفي
التمنقي رواه مجهولة لو حال البائع عر ماله غير ماله على المشتري بالتمن يسقط حق البائع في الجبر
قال المصنف والمخالف الا ان كان بغير التمس فقول في ان هو جبر المضاف الي الذي يحال
يعني البائع الذي يحال بتم البيع وقول اخر بتمت لا محذور في اي اظهر انتهى اقول
لهذا العجز تعقيد يورث على غير العلم بدون شرحه فلو قال **كذا** ، ، ، ،
وللبائع الحال الجبر لاسلم عليه مع ظهور ارادته في الاشارة الى ان هذا بظاهر الرواية وعن
ظاهر الرواية خلاف ولما علم ، ، ، ، **ومرابع بالتأجيل عاما ودفعه باخر مرجع يدفع نقد** ، ، ، ،
مسألة البيت من القينة قال بعد ان رفر الجبر الامة البخاري اشترته بثلثة سنة فاجل موقت
التليم فقوله مرجع يدفع يقدر اي يقدر اذ اول العام الذي وقع التأجيل الى المرجع مرجع
يدفع البائع المبيع الى المشتري والله اعلم **قلت** وفي الزيادة اشترى بثلثة سنة منكره ولم
يلزمه حتى مضت المدة في الاجل سنة عند المام بخلاف ما لو امله الى موقت ونقصه عن البعض حتى
دخل رمضان حل المالك عليه وقالها سوا ولو بعد التأجيل لا يملك الجبر لا سقي البائع لا قبل الاجل
ولا بعده وكوفي السبع خايله او لم يحددها والتأجيل مطلق فمن وقت لزوم العقد والنظم اشعاره
بالخلاف وربما اوهم الاتفاق فغيره مصحح بالخلاف وعلم من كون العلوم ففكر اقلت
اول تأجيل عام منك من التيقن الاول من العقد نقد ، ، ، ،
والتمن في الا لصاحبين ويظهر منه ان الاول قول المام ويؤيد تحقيق نقد وضرب الحق لا
القول تأجيل والله اعلم ، ، ، ، **وشار ولم يقف ويلتزم ببيع** ، ، ، ، **بمسألة اخرى ليس بالتأجيل** ، ، ، ،

الاجل

رضل باع عتار او سله او براده او قبا او حاضرو لم نقل شيئا من ابدى على المستردي كان حاضرا وقت البيع ان
العتار لم يملكه المشتري فيه وقال مستردي لا يبيع دعوا وقال اننا كنا نبيع دعوا فنظر المشتري في ذلك ان كان في ذاته
ان لا يبيع هذه الدعوى فاقضى بتركها كان حاضرا لم يملكه المستردي ان لم يكن في ذاته دعوى فاقضى بتركها
العتار او اذ باع مال الغير وصاحب المال حاضرا لم يملكه المستردي ان لم يكن في ذاته دعوى فاقضى بتركها

و في سنة الفقه في البيع المستردي في اثناء الرهن اشترى بطلعه ولم يقضها ولا سلم الثمن الى البائع
غير يبيع حروفه او ثوبه او سائر الثمن الذي وقع فيه العقد وطلب البائع الثمن لم يجز له دفعه ما لم يحدد
يقضها المستردي في ثمنه في النهاية عن المعنى في الفقه ان صاحب المخط اشترى شيئا لم يملكه فليس للبائع
ان يطلبه بالثمن قبل وان الله اعلم

ومن باع ارضا وفيها مقابر يبيع ولم تدخل ارض وانظر

سلم المستردي الفقه قال بعد ان يقرر لغيره لايه الحار وبيع ارضا فيها مقابر يبيع
فيما وراء المقابر يبيع في البيت وقال اشار الى انه يدخل ارض الفقيه في البيع قال فلما كان في ثمنه
غير مضمون بطريق الاشارة وانما في بعض بطريق العيان على المصوك ثم رجع للقاضي خان
وقال يرجع على المصوك مثل الثمن ثم رجع الى ان صاحب المخط قال رجع عليه شي ثم رجع الى ان
المعنا في ذلك ان علم انه فصول في وقت ادائه الثمن فليكن له ان يملكه في البيع وهو الاصح
ان يملكه في البيع في وقت ادائه الثمن فليكن له ان يملكه في البيع وهو الاصح
جعل المثل في سنة

وقبض فصول حق باع على الما به شتر والى والملك بقدر

ويظهر عند القبض والقبض محو اما الله اذ قال لو اكل يصبير
كان اذ يبيع واشتبه مع اتياله على قليل يبيع كونه امنا لان الدفع البيع العلم كونه فصولا يصبير
والمحدد الجواب يبيع في ما يبيع وهو في بيع وقف يبيع

القبض في قوله وهو تحديد الجواز وهو مستند والملا ببيع يبيع مع العن الوحي لا مطلق البيع
الموقوف وبغير خبر المسند والمراد ان التحديد مما اجاره البيع بعد ان كان موقفاً وشبه
الست من الفقه قال بعد ان يقرر لعاض خان باع الدكر الموحون بغير من المتنازع ثم اذ
التنازع في الجوز وحدد المصد بعد البيع الموقوف لان تحديد الجواز يفسد الموقوف
فقد البيع ولا يخفى ان بعد اقباضه فيصور فحوي البيت عن اقاله المله الست بغيره

ويجوز باع الجوز لا يبيع سواها يبيع فسخا بفقد البيع بقدر

وما شتر طوافي رد عيب ببقية نصا بالمال رده وهي احقر
مثله الست من النهاية قال وللسرة وان كانت اقل من عشرة دراهم التي هي نصا القطع في السرة
عيب فيادون الدرهم نحو العلى والعلى يكون عيبا سواء كانت السرة من الولي عيب فان رقتا

يوكل

يوكل لا لاجل الاكل بل للبيع وكذلك المولى غيره وفي ان ترقه ما دون النصاب في العبد عيب
يؤديه ثم هذا يعيد ما اذا كان مبيع اما اذا كان دون النصاب فلا والست غشمل على ذلك ولو

وسرقة عبد حر ممان مبيع فغيبا كذا الما كوال للبيع سطر

لا يملك على البيع بيان اقل ما يكون رفته عينا وحكم الما كوال بتفصلها من العبد بقولنا
البيع والاطلاق يعيد استواء الحكم في كونها من المولى غيره فتأمل

ولو وهب المتنازع اسقط خياره وان لم يري اوباع او هو يبيع

اشتمل الست على ثلاث مسائل من الطهارة بيطل خيار الوهب الاول لو وهب
المسح المنزلي قبل الرويه وسلم للموهوب **الثانية** لو باع **الثالثة** لو اجر وعارة
الطهارة ولو باعه او وهبه وسلم او اجر قبل الرويه بطل خياره فالتبليغ في الفقه فتد في
سقوط الخيار والست خال منه مع عدم ظهور ان لم يري **قلت** وفي الزاوية ههنا
المنزوي او اجر او باعه على انه بالخيار بطل خيار البيع قبل الرويه تصرف المالك بهذا
على حسن ان كان تصرفا لا على فسخه ولود وقوعه ونفاذه بالاعتناق والتدليل في البيع

وبطل خياره لان ذلك المستر قبل الرويه ففقدت هذه التصرفات فتعذر الفسخ وبطل الخيار
صرون ولذلك لو علق بالبيع حق الغرضان لجراد وبيع شرط الحار للشري

لا يفسد الحق وانما هو الفسخ فيبطل الخيار صرون حتى لو انك الموهون او قضت مدة الجاز
اورد المستر على خيار الشرط ثم لم يملكه الا يكون له الرد واذا كان تصرفا لم يتعلق به حق الغرض

بان باعه بشرط الخيار بنفسه او وهب ولم يسلم او عرض على البيع كما يطل خياره ثم قال
بعد قليل وروي الحسن عن ابي جعفر ان المستر اذا باع بشرط الخيار ليقضه بسقط

خياره وقيل بل لا الرواية اصح وذكر شيخ الاسلام ومسن الامم السرخسي في ان هذا الخيار
بطل بالوض على البيع وذكر القاضي الامام الغوري لا يبطل كذا ذكر القدر وروي واب
سنة ان على قول اي يفسد لا يبطل هذا الخيار بالعرض على البيع ولا قول بطل

وروي لزهنا الخيار بطل وسعد الثم لا اشعار للظم ولا شتر في هذه الخلافات
فاستحسنت له قال في عام الاميات بحملات للفايلة فقلت
و يسقط للرويه الخيار تصرف تعذر في الفسخ او ما تقر
تعلق حق الغرض بالعين عندنا القبول وتبديل الجواز نور

والا الهاد بالاسلم والافقعة ولو كان للشرايح والفقير
كدامان قول وطح لا وتو بوضه للبيع فاكلف سطره
وقد قبل لا ويعقوب قالوا ان يقول نعم والتقدير اكثر

وقد علم من الامات بما قد مناه من كلام الدجيم والله الموفق وقد نقل المصنف
عن الدجيم عن الدجيم في الستة ولا بعد هذا البيت وذكر بعض اصحاب المباح
اختلفوا في خيار الردية قال بعضهم بطلانها كون له الخيار في جميع خيار الردية
وان لم يوجد من الاجارة والردى صرحا ودلالة فالحق في بيت اسطر قد علمنا
على الاميات الخمسة **فكر دياه مع امكان نسخ وتركه** **والبعض حتى سقط منه بظهوره**
فالمسقط للبطالان المذكور من اوجه البيت الخامس والبعض سطل ويظهر منه اي الذي
لم يمسقط للخيار والله الموفق للصواب

ولاد ان شرب من الدرعنة يعيب واد ان العيب من ارجح

قوله يعيب يتعلق بقوله ولاد وقوله وارث العيب مفعول محض ومسألة
البيت من المحيط وغيره وقال اشترى كرميا واكل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد وكذا
اذا اشترى بقره واكل لبنها ونقل قلبه عن ابى يوسف فيمن اشترى جارية لها لبن فوصفت
صبيها واشترى ثم جدها عيبا فله ان ردّها ولو انه طبل لبنها فاسكه او شربه ثم جدها عيبا
لم ردّها قال في هذا لو واشترى شاه فوضعا ولها وا اطلع على عيب بعد ذلك فله ان ردّها كما اذا
طبلها فانما لم يكن للمشتري العيب اذ اطلع عليه بعد ذلك قال في المبتغي اذا اشترى شاه وشرب
من لبنها قال ابو يوسف له ان ردّها بالعيب ومنه عن محمد اذا اشترى شاه وطبلها ثم وجد
لعيبا يلزمه ويرجع منه بالعيب ومنه في الزارة اشترى مضعاً ثم اطلع على عيب
ثم لزمه بالانصاع له الرد ولاه استحقاقه ولو حلب اللبن واكله وما عدا الرد لان اللبن جزء منها فاستحقاقا
دليل الردى وفي التلوي للباب لا اكل او بيع كالمكون مرضى وحلب لبن انسان مرضى فالحق
اي **قلت** **والبيت مطلق ولم تعرض للخلاف ولا فصل بين ذلك والامة فاحترت**
الله تعالى وذكر ذلك في بيتين فقلت

وياخذ من العيب شارب ديه ويعقوب عن الرد في الشرايح
وفي امة فالبيع والاكل مانع **وفان خلك عن محمد بن بوشير**

وهذا

وهذا ما اشار اليه البراري في الفتوى وهو الف لما نقل المصنف عن المحيط ثم مررت في الدجيم عن فواد
بشر عن ابى يوسف اذا اشترى شاه وطبلها ثم وجد بها عيبا فاني اقسم التمر على قيمتها وقيمة اللبن ورددناها
من التمر فان هذا اولى بالنظم لغرابته ورايت مما نظره اخلاصا كايه الخلاف عن محمد بن بوشير فطمي ورت
فيه رواه بشر ويثبت حكم الاجارة في مستقبل فقلت

لمستهلك للبر لرب يعيب **ويعقوب في شرب له الرد ذكر**
وقولان في حلب فقطع عن **وبشر عن الثاني رد من خيسر**
وفي امة قد ارضعت ابنه ولو **بامر له رد والا فينك**

قولي **ويحترعني فيه اللبن والصغير المشتري والا اي وللأحد بعل سها ساسوي خلك**
مادكر انفا ويترك والله الموفق

ونسخ قبل القبض يعيب وحله **والاجمراورضي وهو محضر**

مسألة **البيت** **ق** **في خان رجل اشترى شاة فاعلم يعيب قبل القبض فقال بطلت البيع بطل**
ان كان محض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك غيبة البائع لا يبطل البيع الا بقضاء او حتى
اسهى وقوله محض اي البائع محض في النسخ وهو قيد في مسألة القبض وعدمه فهو يرجع الى الجمع ما
تقدم وقوله حله اي وان لم يرض البائع فالنسخ لا معنى له تنقذه به عن حصر البائع والله اعلم

وقل يجوز النسخ من قبل روية وليس رضاه قبل ما يوثق

اشتمالك **عل** **سلسل من الدرهم والهداية** **عها** **الاولى** **قال** **في الدجيم** **الاكل من خيار الردية له**
ان رد قبل الردية وينسخ العقد بقوله رد دق وفي شرح الاسماء انه يجوز الرد قبل الردية
لاه نسخ **وقل الردية اقرب الى النسخ والرضى قبل الردية لا يجوز له الخيار لان اقله على الشرايح**
رضي منه **ومع ذلك يشترط الرد في الخيار فله ان رد اذا رضي قبل الردية وهذه هي المسألة الثانية**
وقد نقله في شرح الهداية للسعنا في اختلاف المباح في الاول وقال الرواية فيه وقال انه لا وقال
بعض المتأخرين لا يملك النسخ لانه ملك الاجارة قبل الردية وبعضهم قالوا يملك النسخ لاستحقاق الخيار له عن تاييد
وكفى شرا ما لم يرض المشتري غير ذلك وما كان غير ذلك من يجوز نسخه كالعارية والوديعة كذا في النسخ
وقوله **وقل يجوز النسخ من روية** **يعني منه انه تم قول اقوى منه مع الجواز والظاهر ان الجواز اقوى**
ولو قال **وقل نسخ النسخ من رد من له كان احسن لا شعارة بذلك والله اعلم**

وياخذ نقص الارض عند محمد **من اتياع لما استقل ويظهر**

قال العلامة القدسي وهذا اذا اتفقا على التزكيا اذا اخذ شيئا على سوم الشراء وقال
له البائع ان يملك فلا ضمان عليك بخلاف هذا الذي اما لو لم يتقيد المتزكي بيمين اذا كان
بالاذن والبر ونقل لكان لا يري الا ما لغره لا يضمن لزم كما ورد ذكره في اخر كتاب الاجار
اراه درهما لسطر فغمره فانكسر الاضامن عليه ان لم يجاوز ما سعله الناكل والقول فيه
للغايين وان كان يري الاغمر فغمره وكسر نص في الناقذ يضمنه اذا كسر بالغمر
الا اذا قال له اغمره والضمان انما يقع اذا دخل على سوم الشراء وذكر المتزكي والمضغ
بعد ذكر كلام القتيبة قال لزم المضغ المثلثة الاجرة لان شرط الضمان كونه على
سوم الشراء لا يكون مضغنا الا بعد بيان التزك في طاهر الرواية فاصححت البيت بذكر
القيد المذكور فقلت من اجل ذلك **ولو قال قلت لاجل ان يضمنه اذا الهالك بعد**
والله اعلم **وقد صرح ان النقد في المال اوجب على المشتري والشراء يشترط** **م**
سلكه السوم الواقعات والتمكية قال في الواقعات اجرة المناقذ على من يبيع فهو على جهنم
اما ان قال المشتري من اجم جيا د او غير متقون ففي الاول على البائع لزم له بالناقذ
والاجرة وفي الثاني على المشتري مطلقا وفي فتوى الصمد الشهيد والحاض وهو المقتضى
في المذهب القول الآخر وفق او الشرط ليس بغير ارادة اشتراط المشتري ان
الدارم جيا د وان هذا لا يغير فلا يجعل النقد على البائع كما هو القول المرجح وذكر في النهاية
انه روى عن محمد انه جعل اجرة المناقذ على من علم الدين الى رقبته بالدين ثم يدعي
انه غرر فبعد سلف الاجر على الدين وفي واقعات على من علم القدوي انما على المشتري الا اذا فطن
البائع التزك في جواره بعيب الزافة **م**

فصل مكرام الكفالة والحوالة

الكفالة لغة الضم وشرعا عندنا ضم ذمة اخرى في حق المطالبة فقط على الصحيح
والحوالة اسم بمعنى الاحالة والاصل في الزوال وشرعا نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى
ولنه رجوعنا سبها للكفالة وسبها الكفالة بالبيع الاحتياج للجهالة لما نصارت كثر من آثاره
موت تكفيل النفس والتزك يندرج في موت رب الحق قبل ويندرج
فالتزك عطف على قوله وموت وقد اشتمل البيت على الراجح من الهداية والسف **الاق**
لومات التكفيل النفس بطلت الكفالة **الثانية** قالوا توخذ من ماله قوله وموت تكفيل النفس

في توخذ من النفس ان لم يمت كفيل المالك لا تندرج الكفالة ورجع المكفول له في تركه التكفيل
فلو كان المكفول موجبا في المسوطة انه كل يموت التكفيل ويؤخذ من تركته ولا يرجع الورثة على
المكفول حتى يحل الاجل وفي الجمع ان زفر يقول ان ورثة التكفيل رجعون في الحال ويستقطب
اعتبار الاجل **الثالثة** لومات المكفول بنفسه تندرج الكفالة والماله انما رقبته والنفس
اي وموت النفس المكفولة تندرج الكفالة اي يبطل لها **الرابعة** لو مات رب الحق وهو
المكفول له هل يبطل الكفالة في السعة اها تبطل وهو عيب لا يعرف من عرف والعرف من
المذهب انما يبطل وتسقط المطالبة الى الوصي والوارث فادرا ما هو في الكفالة بالنفس والى غيره
انما رقبته قبل ويندرج اي يندرج في قوله وانما رقبته وانما رقبته وانما رقبته وانما رقبته
هو لمجرد الزاوة والله اعلم **وان يدعي تسليمه في كيلة على العلم يتكلم اذا هو يشكر**
القبول يدعي التكفيل ويسلم المكفول نفسه ومن كيلة ويتكلم المكفول له وسلم الست من
المسوطة او ادعى التكفيل بالنفس انه دفع الى وكيل الطالب وانكر الطالب حلف على كيلة استحل على فعل الغير
كلاهما اذا اتفق الدخ اليه فانه يحلف على كيلة وهذا مطلق في كل حلف والله اعلم **م**

ودون الماشر وعائنا بدلت في سافر التكفيل قبل تجب

القبول في سافر وجبوا الى من علم الدين وسلم الست من الغيبة رمز للعامة عند الحبار كسافر السابلي
وقال الدان يطالب المديون بالتكفيل قبل حلول الاجل لسره ذلك قال الدان وهو الظاهر وفي
رواية المنقولة ذلك ثم روى لقنادي العصر والعلل الداني وقال له دين مؤجل الى شهر وثبت
عند التماس المديون بذهب سم الى كان بعيد وبطل الدان كيلة ما لزم بعضه
اذا حل الاجل فان عرف المديون بالمطل والتشويق ماخذ كيلة ولا فلا وهكذا في جميع
التقارير وقال الاسحاك ليس له احد التكفيل مطلقا وقد اشار الى القولين مع تصحيح القول
ماخذ الضيد قوله وقد قيل تجوز في التهمة عن اي حبي في البراءة اذا طلبت كيلة لا بد من الرجوع
للسفارة لا باخذ من كيلة وانما حسن ابو يوسف ذلك في لغة من دفعها الناس فعلى ما سبه لو فعل العاوي
في المديون كما ذكره في كتاب الماين لا يبعد انتهى وفي مديات القيس من الشرح للطحاوي وشرح طحاوي
وقال للمديون السفر قبل حلول الدين قرب حلوله او بعد وليس للمدين منع وكفى سافر مع الى حل
الاجل فممنوع للسفر حينئذ الى ان يوفيه حق وفي الزاوية ضمن رجل عن حل ماله او نفسا واراد
المطلوب اخرج الى تجارة ومنع الجبل ان كان غائبا الى اجل ولا سبيل له عليه وان كان الى اجل ان

[illegible]

الحكماء

لا اله الا الله
لا اله الا الله
لا اله الا الله

1

147

ولوعاد ان متفرق الدرس منه فاعاد لهم يلزم الى ما يجد

الضرب في عاد الملوك وما فيه فأنصوه وضم يلزم لما عاد من الكمال من البيت الميسر

وعبد ابنه كالطفل ليس مالك له الاذن فيها والوصي المصدّر

اشتمل الست على مائة الف نسوة قال واذا كان سوي العبد صبيًا فاذن هو ذممه للعبد

وولي صي والوصي والد باذنهم ليست يصح المحرر

لکازامح من التفتيد واصل ما يريد

وتأجل هذه الحوالة للمحنة، وإن كان أمل فالحوالة انظر،

الارواح التي في النار والارواح التي في الجنة

المنازل الهدى لابن توماس بن راجع الى محلات بيت الله الحرام

هنا شروع في ما يلي الحواله وفي البيت الثاني ثلثان من الميسوط واهداه **الادبي** ثوكان

لأنه الصبر على كل شيء إلى أجل لمجزؤ ذلك القاصي كان الحوامه ابراهيم الاصل والاب والوصي على كل شيء

الاية آية الصم **الثانية** من الهداية اذ قال الوصي ع ما لا يشرف ان كان الحال علم املي

الحمد لله الذي جعل في كل شيء دليلا على قدرته وقدرته على كل شيء

مرحله جابلا اوله نظره وان له اجد ايلي الحوره وانه يصنع مال كبير على سبيل وجوهه

كان ذلك المصداق ابا دوي ثم اهل على غير الطرسوسي ثم قوله الى اجل لا يصرح ان يكون ايضا في الجبلان

العلماء والارباب والآباء والكراماء لان تعلم الهدى يعني علمكم الامم فادرج اليه

أما وحى الأنبياء لا تعرفه إلا من كان من قبيل محمد بن عبد الله عليه السلام

العلم ما به في كتاب الخلافات الواقعة في الصفاة والصفحة الأولى من الكتاب

الساحل ومع البدام على الحلول وان معنوه تحليل بسوط ان حواله ابو الوفاء الاسدي

انه لا علم الا بالحق لان له مات الخالق اغناها رحم على الكف والاذا كان حاله فاحواله ليست

فقل المال مدفة الى ذمة قال في الجواب انه ما قض قوله حيث لم يجعل التاجيل قيدا وحديث
اشبه والمختلفا فانما هي **قلت** لا تنافض لانه ذكر اوله او كونه الى اجل لا يصلح قيدا
قصد التوقيف وانما لا اختلاف كما هو ظاهر الكلامين من الاطلاق والتقييد وكلام المصنف والملا
لكي يتم لا يساعد على ذلك وان ظاهر كلامه يقتضي الجواز ان كان املاح تاجيل الحوالة وبقدرها فاما
على ان يجازي كون الحوالة ليست بركة لا اصل منع او يلزم من قوله انها فعل للمال من ذمة الى ذمة
اخرى حله المتقول بغير الرهن ولا معنى للراه سواء ولحق ان كلام كل واحد من المبسوط والمعد
جائز على الطائفة وقد اطلقوا على الحوالة تفع اذا كان الحال على املاح لكنه مقيد بما اذا كان
السداد ماسا بمحل ائنه ليس باملاح كما هو مقتضى الوجه في الحوالة وان كان سوا ذلك ونحو الوجه
عند ابي حنيفة ويجوز لا يجوز عند ابي يوسف وكلام المبسوط صحيح والقيود تقتضي وهي في
صوت الثانية مدانة الميت حالا وقد مضى في خان في فتاواه على ان الوجه في كل واحد
ما لميت الميت لتثبت بقاء الميت وفيه صوت ما اذا اصاب في الملاءة ففي الخبر حتى
فيه اختلاف الخراج وفيه خان جزم بعدم الجواب والوجه له لعدم بيان كونه خراج الاول
وقد اخذ النظم والشرح يقيد كون الدين ثابتا على الميت فلا بد فيه من كون الجواب
مقيد في سائر المقامات فيقول الميت وصفت ذلك فيقول **قلت**

مورد وثدين احتياهما اجرة اذا كان دلي والوجه يحظر
نفسير العدة في احتياهما للاب والوصي وفي قولنا بموردت اذ اشار به الى الخصص
حكم ما كان بعد الميت لان الدين الموروث لم يلق الموطن يصح احتياهما يحظر ونعم والله اعلم
ورد وان يوصي المحل صحته **وشرط** في الحال **المرحطة**
اشتمل الست على سلس العدة وقا في خان **الاول** قال في الهداية يصح الحوالة برمي
المحل والحال على علم على اما المحل فالحوالة تصح دون رضاه وصورة في خان
ما قال فيقول رجل لصاحب الدين لك على فلان الف فاحمل يا علي وصي الطالب بذلك فجارحت
الحوالة حتى لا يكون ان يرجع بعد ذلك **الثانية** انه لا شرط في صحة الحوالة حتى لو اقاله على
رجل غايب ثم علم الغايب وقبل تحت الحوالة وقد علم ذلك من حصر اشراط الاصول
في المحتال قال وهو مذهب الامام ومحمد حتى لو قال رجل للمدين ان فلان عليك الف
دعهم فقال المدين لعلت ثم باع الطالب فاجاز لا يجوز كذا في ما في خان

وان يقل المحتال مالي نوي اذا اتوني يصح القول ونعم منك

الضم في نوي للمحال علم ومراعاة من قوله صح القول لان يكون القول قول رب المال وسما البيت
من المستفاد ان المحتال على فقال المحتال للمدين مالي نوي فقلت عليك بموتة مفلسا فارجع
عليك وقال المحتال ما اتوني في القول قول المحتال لانه متمسك بالاصل داسا علم

ولو دفع السمسار من نفسه في خطه ممررا ثم عسر
بجوز له ان يترد من الذي يباع من الاستحسان هذا مقدر

مسألة الست من العدة قال بعد ان يقول لها ان صاحب المحيط والعود الاليه المنفرد في دفع
السادد راجع نفسه الى الرضا في من حسن او وطن او خطه لما حد ذلك عن المتري فلم يكن
احدها منه كاد لاسه يستودها من الجذا استحسانا انه حرمت العادة في بلادنا ان السمسار يدفع
رباله حتى يرجع على المتري فصار كالحوالة الباع على المتري قال مولانا ما يدع رحمه الله والسمسار
في بخاري قوم لهم حوائث معه للسمسرة يصنع اهل الرضا يتق ما يريد من بيع من الجواب والفتاوى
فتبركونها ليسى السمسار ثم قد تجل الرضا في الرجوع فبذل السمسار للمدين من ماله لياخذه من
وهو صوتته وقد اراد الامام بدفع هذا كخصيص الحكم بهذه الصورة وكلام الرضا يستعد
باعتبار كون ذلك هو العرف وقد اشار النظم الى هذا بالاستحسان لان الرجوع بشي والله اعلم

ويلزم من صحة الحوالة نقضها وذلك فيما لو تقي المال بقر

مسألة الست من في خان قال رجل عليه دين لرجل فاحال صاحب الدين جميع ماله وهو
الف على رجل وقبل المحال على الحوالة ثم ان المحل اقال الطالب على رجل اخر جميع ماله وقل
المحال على الثاني في الاصل ان الحوالة الثانية تكون نقضا للحوالة الاولى لانه لا يصح الثانية
الا بعد نقض الاولى والمحل والمحال ملكا ذلك فيجوز ان يري المحتال على الاول خلافا للقول
اذا اعطى قبلا اخر حيث لا يبطل الاولى لكن المقصود من اقاله الوفاء والله اعلم اشار بقوله
ذلك فما اذا اتوني المال فان الحوالة الثانية تبطل ويعود المال على المحل ولو قلنا ببقاء الحوالة
الاولى لما رجع على المحل بل كان يرجع عليه والله اعلم

فصل في كتاب ادب القضاء

الادب اسم دبا صفة محمودة يتحج بها الامسان من فضله من الفضائل والافاضة اسم فاعل
ما حوذا من قضي بين اثنين وعلمها حكمه والقضاء الامانة ومنه سمي الحاكم فاضلا لانه يوزن الناس

الادب اسم دبا صفة محمودة يتحج بها الامسان من فضله من الفضائل والافاضة اسم فاعل ما حوذا من قضي بين اثنين وعلمها حكمه والقضاء الامانة ومنه سمي الحاكم فاضلا لانه يوزن الناس

وشرعوا بفضله الخصومات وقطع المنازعات وعرفه بعض ائمتنا ما نه قول بليرم ويصد عن
عن وكاية عامة ونسبته ما تقدم ذكره الاحتجاج اليه في كثر المنازعات والمخاضات والتنازعات
والدين ونوايها والله تعالى اعلم

في اخذ العفي الزرق او في نظرته وتأخذ في يوم البطا النظر

اشتمل البيت على ملحق من الدواعي والهداية والمسته قال وفي كل منها رويان **الاول**
قال في الدواعي رجل العافي لم يأخذ الرقيق قال لركن فقير له ان يأخذ وان كان غنيا
اختلفوا فيه قال بعضهم يأخذ والافضل لم يأخذ وقال صاحب الهداية وان كان غنيا
فالافضل لا يساع على ما قيل وبابيت المال وقيل لا يأخذ وهو الاصح **الثاني** قال في المسته
القاضي سخر الكفاة من المال في يوم البطالة في الاصح ولم يحرك المصنف عن احد خلافا
فالظاهر انه اراد ما ارد ما منهم من الاصح وهو مضاف الى قد اشار العلم الى ذلك **تكميل**
هل سخر العافي الاجرة او لا قال الكذا هدي في شرح المدة وري القاضي لا يستحق الاجر
وقيل اما يحكي اذا لم يكن في بيت المال شي وفي القصة روي لظهر الدين المرغني وشرف المايه
الملك قال العافي اذا اتى في نفسه التركة لا اجر له وان لم يكن له ثوبه في بيت المال لكن المختار
لا يقعون باجر المثل واخيبت لكافة في بيتي فقلت

في ليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن في بيت مال بقدر

في رخص بعض الاجر لغيره وفي عينا قال القول **الاول** **في نظر**
واما المقي هو يجوز له اخذ الاجر على ذنب الجواب كذا في القصة واقوال شرح ظهر المولى له يجوز له اخذ
الاجر على ذنب الجواب بقدره فان الكتابه ليست عليه لان الجواب علمه اما باللسان او بالكتابة والحقيقة في بيت مال
في وجود الفقي على خطه على قدره ان ليس **في الكتب** **في محضر**
والضمير في قوله العافي وان في الموضعين للوصل في محضر المبنى للمحل الى بطا
الايمان والصبر وقد قدره كتبه الخط وفي ليس للجواب الواحد على المقي المعروف قوله كتب
خطي وفي قياوي الرادي في كتاب الاجارات ذكر ما تقدم في ان قلت اذا كان الواحد على الجواب
فقد حصل الكتابه ووقع عن الواجب قلنا علم الجواب الكتابه زاده عليه خلاف الحاصل لان الواجب
بما هو واحد غير تعين بالفعل ولا سبق التعيين الوجوب وهذا التعين قبل الوجود حاصل فاما

مطل
ازواج العاص
جائز اذا لم يكن له
شي من بيت المال

في توليه الطرش الاحج جوازها وقيل يستحق الميراث العزل اشهر

الطرش جمع اطرش مثل عمر باخر وقيل له ليس ميراثي صح ما يولد في الصحيح انه ليهون الضم قال هو
الذي يسمع ما قويت من الاموات والماتى اسرق على من الوشي اذا اخذ من ثوبه بالكنس مع بيان الاصح **الاول**
قال في الاختيار وكل من كان من اهل الشهادة كان من اهل القضاء ولا يجوز ولا له البصير والمجنون والعبد لانه لا ولاية
لهم ولا اقامي لانه ليس من اهل الشهادة لوجود التباس عليه في الشط وغيره والاطروش يجوز له ان يفرق بين المدعي
والمدعى عليه ويميز بين الخصوم وقيل لا يجوز لانه لا يسمع الاقرار بما يملك اذا استعاد فتضيع حقوق الناس واخذ
الضيف في التفصيل والقول من الجواب في لا يسمع البتة وهو مذهب صميم او قد روي عن بعض من المدعي والمدعى
خلاف الاطروش لانه يسمع الصوت القوي فيمكنه ان يفرق ولا يخفى ان ظاهر كلام المختار ان اذا وسمي سمع كما سمع غيره
الثاني قال في الهداية لو كان عدلا ففسق باخذ الرشوة او غيره لا يغرر بسخر العزل وهذا هو ظاهر الحديث
وعليه سخرنا وليس جازما باخذ الرشوة بل كل ما سبق وقال بعضهم يتغير لان المقدار عند عدالة فلم يرض بغيره
وقد اشار الى رجم الاول بقوله اشهر والله اعلم

في تقضي الام الغرس بعد وفاتها وغرس اسمه بعد ما هو يقبر

اشتمل البيت على اربع مسائل من القاضيان منطوقتان ومفهومتان **الاول** منطوقه وهو قال
ونحوه تقضا القاضي لامرأته بعد وفاتها ثلثه **الثاني** مفهومه ايضا قال وان كان الاب جديا لجوز
قال المصنف في شرح اري العاصي لم يأت في ذلك قال في كفاية الامارة او لاها وهما حال جاز كالوئد
لها وان كانا مائتا لم يجز اذا كانت امرأته ثلثه في كل ثلث لانه لوئد لها في هذه الصور ان توت امرأته
ليس شرط في صحة قضائه والله اعلم

في وعند ما جاز القضاء بعلمه الذي قبله وقبل ما المصخر

اشتمل البيت على ملحق من الامام والصاحبين من شرح ادب العافي لو قضي باعلم قبل
القضاء هل يجوز قضائه او لا قضائه بورد توليه قبل حصوله الى المصخر الذي هو محل ولا يشهد هل يجوز
ام لا مذهب ابو يوسف وظاهر مذهب محمد بن حنبل في قضائه في الموديق **قلت** في الخبر ذكر
ان الامام محمد ولسه علم وقال ابو جعفر لا يحكم الا بعلم الذي علم بعد كونه في محله وهذا في حقوق
العباد واثبت مع الشهادة ولا يسقط موما كالتصا في حوز العتق والديون والمعاملات
واما الحد والخاصة لله تعالى كحر الزنا والسرقه وسر لا يحكم ولا يقضي فيها بعلم مطلقا الا انه اذا وجد
سكرا او رجلا به امارات السكر تعزير للتمه ولا يكون كحد وفي الايضاح عن محمد لا يحكم

والمحقق لا يفتقر الى دليل على ان النكاح لا يفسد بالطلاق
والمحقق لا يفتقر الى دليل على ان النكاح لا يفسد بالطلاق

يعلم مطلقا في الحجج والبراهين فقه حينئذ ثلاث روايات **الاولى** موافقة مدله
الى ضعفه **قلت** وفي البراهين لا يجد راجع عن هذا وقال لا يقتضي عمله **وفي الثاني**
والثالث الجواز مطلقا لم يخرج بعد اولا به الى شيعه جازنه معلوم بقوت حق اختلاف المتابع
على قول ابي حنيفة فقال بعضهم يحكم اذا كان نقلا على القول واليه في الجواز وقال بعضهم لا يجوز
وان كان نقلا على القول اذ لا شرط للنقل مطلقا فلا يقتضي مله العلم لانه استقاده في موضع
لا يمكن من القضاء واليه في الشرعي وقال انه ظاهر الرواية فانقد مر روايه التواتر **قلت**
في فصول العباديه وكثير من شيوخنا رحمهم الله تعالى اخذوا بروايه التواتر ووجدوا اثارا الى ان المص
شرط للنقل وهو كذا ذكره الخفاف وابو يوسف في الاملا في الامور ان علم القاضي في الطلاق
والعاق والعضب شبه احكامه فقط على وجه احسبه لا القضاء ولذا علم
وفيما بالضر والاحار والقيود جاز في المحرم ديني قبل يعقوب يوجز
استدل الست على ما يلي من العبد ورضه الناطقي قال في الرضه لا يقرب المحرم بالدين فلا يقيد
ولا يجزى وكذا في المنيه وخرانه الاكل وفي جامع البرازي لا يقرب المديون ولا يقيد ولا يقول ولا
يواجر ولا يقام بين يدي صاحب الحر اهانه واما الاجاره ففي لغز سوع الاحرم عاريا الى المتقي عن ابي يوسف
ان المديون اذا ابي ان تفي حصه عليه ان كان ممن يعمل بده او له عمل معروف فانه يواجر من رجل
ويخذل الاجر وتفي به ديونه **قلت** وفي الزاويه عن المتقي اذا اخاف فراره قتيده وفي الزاويه
وعن محمد بن عيسى بحق وجعل محال الخروج والهرب قال لوديه شيئا يطمع مرد ذلك
وفي ان من يضرب دون قيد تأدياه وحكم نكول عن طلاقه منكر
استدل الست على ما يلي من العبد والاحكام قال ولوف من الحبس يودبه القاضي
بسياط ولا يقيد قد علم ان العبد من الحبس يعطى على البيت السابق **قلت** وهذا فرع غريب
كره في البرازيه عن الامام الارصاده اذا كان المحرم متعنتا لا يودي المال يطعن على الباب
وترك كونه صغيره يلقي له بها الحجر والماء **الثاني** من الخلاصه لو حلف القاضي اخضم بالطلاق
فكأنه يقتضي مال لا ينفذ وضاع وهذا ينبغي على ما حوله الخلفين بالطلاق والعاق وظاهر الروايه
انه لا يستلزم وقال المناهرون يجوز في زنا اذا اطلبه الخضم في لقله المملات بالنكاح في
من قال بالمجوز لم يقل بالقضاء اذا انكر منه ولو قضيه لا ينفذ والله اشار بقوله وحكم نكول اي
حكم نشأ نكول طلاق ينكر اي لا يجوز فلا يخفى ان افهامه المراد لا يجوز الاستبعاد وكذا

اد اقال المدعي لا ينفذ
طلب عين ضمه لا يحلف القاضي
لا ينفذ من يبيع البنيه عليه
بالستر وقد لا لم ان حكم
من الامام الخلواني ان
وان شاع مال الودع
كما قالوا في الودع
ناصر على القولين شاع

اللايقر

ولو من في الحبس
واقتضاه ولم يجد راجع
عن هذا وقال لا يقتضي عمله
المحقق لا يفتقر الى دليل
على ان النكاح لا يفسد بالطلاق

الا يقر ان يذكره او لا مسلمه الخليف بالطلاق ثم يذكر هذا النوع فانه ينبغي علمها ان كان
ينهم ما طريق اللزوم وقد استمرت الله تعالى واكملت شرطيه الاول بالفرع الغريب اي
قدمته وهو نطس باب حبس على المتعنت وجعلت مكان عروسا يتفر الخليف والطلاق
والنكاح منه فقلت **وتطمين باب الحبس في التبع بذكره**
وفي خليف بالطلاق بعضه **بالحكم ان يتكلم عليه بقره**
ويولى قتل اثاره الى ضعفه وقد قال قاضي خان لن ظاهر الروايه انه لا يجوز وجهه ولذا لو
وفي الدين لم الحبس اب ومكاتب وفي غير قول ولا يتعسف
وعاقا الاخوان خذ عطايتهم ولا العبد للمولي وفي العكس اجد
في غير هاتين الكتابه اللذين تضمنه قوله ومكاتب العبد عطف عن مكاتب اشقت الشبان على المكاتب
التي لا حبس فيها **الاولى** قال قاضي خان الحر والعبد والمالك والصبي والمادون في الحبس سواء
وكذا الما قارب والمكاتب الا العالدين والاحداد فانهم لا يحسون في ديون فمدتهم الى النفقة
وغيرهم يحسون بعضهم في دين بعض والمكاتب يحس مولاه اما ما كان من حبس الكتابه **الثاني**
قال والمولى لا يحس المكاتب في دين كتابه وغيرها في روايه اس سماع حبس في مال عر الكتابه
والصحيح هو الاول فتولى قاضي خان الما في النفقة يعني فانه حبس والمولى ليس ذلك احبس الا تعزير
له لاحبس بالدين قد خرجت هذه الصور من تعزيره في النظم بالدين وقد في الزاويه لود
الصغير وفاته مسلمه حبس المولي في دين المكاتب الذي هو من حبس مال الكتابه **الثالث**
المديون المفلس لا يجزى وهو التي اشار اليها قوله ولا يتعسف وصاحب المداع قد ناع الدن
الوجع حبس لا حبس فيما قال المصنف وهي معروفه ولما انظرها الاها ترجع الى الدائم لان
التاجين برضا **الرابع** عاقا الاخوان قال في المحط لا حبس العاقا يعني في دينه
ان كانت لهم اعطيه وان كانوا من غير الاعطيه يحسون يعني اذا لم يعطوا لان القسامه
حق يتحقق علم لولي القتيل وفي الخلاصه كذلك بقوله عاقله الاخوان يواجر من عطايتهم
اي ولا حبسهم **الخامس** لا حبس العبد للمولي في دينه وان كان ماذونا وعلما في الدين
مان المولى لا يستوجب على غيره دين **السادس** المكاتب والمالك يقول وفي العكس اجد
اي لا حبس في العكس وهو ان المولى يواجر العبد اجد وقد ذكرها في الجزء مقتيد
عما اذا لم يكن على العبد دين لان كسبه المولى ان يمد يونا حبس ولا اكسابه حق غير ما يه

المحقق لا يفتقر الى دليل
على ان النكاح لا يفسد بالطلاق

وانما جبر المولى بحكمه حتى يصل اليه بغيره مما عليه وجوز جبر المولى بحق الجانب
وكان اطلاق النظر غير محتاج الى التقييد لان الجبر ليس بحق ما بعد ولا خفي ان الماد
بالجبر المادون كاتيد به في البرازيه قالوا انظر بالاعتناء بل كجها فاما مشهوره
الكتب **ووجيزه دين على الطفل والذئبه وهي وللناديه بعضه**

استل الت على ما يلحقه من المسوط والمحيط قال في الخلاصه التصي الجبر عليه
الجبر في دين الاستهلاك ولكن الوحي وان لم يكن له اب ولا وحي بل للقياس
وجلا ببع ما له في الدين وفي المحيط جبر الاب والوحي بد ين على الصعي الا ان يظهر
ان لا مال للصوت لان اتقاه وحب علمهم وهذا اهم ما في الخلاصه كانه اطلق في الدين وهو
مساوي للنظر وفي المسوط من الاستهلاك وان الصحيح جبر عليه وان بعضهم قال الجبر
الصي بطريق الناديه حتى لا يتجا سركه والى ذلك لاشان ببقية غير البيت واما في الطريق
بانه لو خسر كلام الخلاصه انه ليس للعاصي عليه مع عقاب ولا ما له من وجوده لانه لو
كان كذلك لم يبيع قبل جبرها قال المصنف وهي فانه حثه **و**

وطلب المدبون اهل جبره **ثلاثه ايام عتي يتيه**
من البيت قال في شرح الهدايه اذا ادعى رجل على اخر مال وانتهى فقال المدعي على ايماني
يوما او ثلثه ايام او دفعه اليك فانه يملك اثني عشر مدين من الفول ممتعا من الاداء او
لا جبر في اختم بهل لا بد للام والكاتب للتجمل لان اللان مد ضربت من علامه الاغذار

وطلب المحوسح ليقطال على انه لم يعرف العشر يومه
من الست من التمه قال اذا اطلب المحوسح من الطالب انه لا يعرف انه معد فورا ان كان
يملك فان تكل اطلق المحوسح وان خلف ابد الجبر وهذا يفهم اه ليس للعاصي جبر هذا
لغير طلب المدبون وان ذلك يقبل بعد القضاء بالجبر وفي القصة من روى ان صاحب المحيطة
وقال قضا العاصي على المال فقال انا معشر المدعي يعلم عساري وهو مكرم للقاضي يحلف

على ذلك قال استاذنا وهو اختار حتى ثم من المحيطة وقال في خلاف ان القول قول المدعي
واستأجره او قول رب الدين وهذا يفهم ان القاضي يحلف بدون طلب الخليف لكن هذه لم يتأكد
والجبر خلاف الاول وفي شرح ادب القاضي في الاول ينبغي ان لا يقبل منه
ولا يختلف بعد فأكبر حبه بالقضاء كما في قول للطلب عن التميز والقضا عليه بالنكول

سألت القاضي عن الجبر
بعد ما قال في التمه
انما هو من كلفه وفلا
وان كان جبره لم يغير
من ان الحكم

فان كان امر المدفوع فاما
خبره انما من القاضي
بسته الا ان القاضي
فعل المدفوع ان يكون وان
كان مستظرا من قبل يقبل
الينة قبل الجبر رواه
افاد الامام العبد القبول
وعامه المشاع عند القبول
والصلة الروا بالمشاع
معدر الى سأل القاضي عن الجبر
او سلمه في رواه الجبر ما روى
رواه الطحاوي في بيان الجبر
يعرفه ان رأي القاضي لانه لا

حيث

حيث لا يقبل منه الحلف بعد ذلك لان الحق باكد بالقضاء وان شرعاً وقع له نظير ذلك والحوار
ان القضاء في مسله الجبر فما وقع للجبر وكفى فيه ادنى من ان الحكم لم يقع تأييده ولا جبره معيشه ولسا علم
ولو غاب رب الدين والمدى انقضت فيطلق بالتكفيل ليس بوجوب

من الست من قواي الحام قال حسنا عما يدري ثم غاب فلما مضى زمان قال القاضي عنه ان
المحوسح محتاج والذئبه غاي استولى منه بالتكفيل بالنفس وحلاته لان الطالب بما تقبضه
تطويل عليه واضرار لكن اخذ منه كعلاحي ولا حاجة اليه الطالب يتوصل اليه بالتكفيل بالنفس
لان فيه نظر من الجانين وفي القصة من جميع القاريين فقال ان كان احذر القاضي ثقة حاج المحوسح
حلاه لكن خصم اخضم ولم ينع لروحه في الروايه الطاهره مان غاب وظهر اعسان اخذ منه كعلا
وحلاه اطلع ابو يوسف في رواه ابن سماع وفي ادب القاضي ما روى ومضت مدة الاولاس فاقام
المحوسح البسة على افلاسه وسأل القاضي عنه فوجهه مفلسا حلاه بكفيل ولا يتطرح حضور المحوسح من رمل شرح
طبر الدرس قال ولم يغير في انه اذ المريت قبل تيط حضوره فاطهر الدرس المعساوي لا يتطرحون
وفي المحيط واذا قامت البسة على افلاس المحوسح لا يتطرسا معا حصة رب الدين ككفان كان حاضرا
او وكيله والعاصي بطلقة محضه وان لم يكن حاضرا بطلقة بكفيل شيل بحر الامه الطخري اذ لم يجد المحوسح كعلا
هل يخلي القاضي شيل فاليدون كعيل والمصنف قيد معنى المدى وما في التمه مطلق عنها وكنا
اول كلام القصة والتقييد بالمدى اما هو في كلام ادب القاضي وكان عليه التسهل القول
المطلق لكنه لم يثبت على لانه في شرح ادب القاضي يحل اطلاق المال على بصل المدى فاعتمد
المصنف واطول التكفيل في النظم وقال في التمه انه قصد به الشهير يعلم التكفيل
بالنفس والمال وقال انه اولى وقد اختلف في المدى الى فصل وما بينه لا عسار فقيان لانه اشهر
وفل ما بين اربعة الى سنة قبل تزار وقبل تزار في الخلو اى وهو وفق الاقوال وفي شرح
ادب القضا ان النقد ليس بلان فروانه معوض لا يرى القاضي فان وقع عند ايه منفعت
اواه الجبر والايصال عن حاله وتقبل السنة قبل الجبر لا يقبل على الاصح الرواين
وكان يفتي بالسؤال ابو بكر محمد الفضل

ومن عليه الحق احب سجنه **وفي عقر قد قبل والحق خيسر**
من الست من القضا الطرسوسي عن القصة لهن سجان مجي القاضي يحب على المحوسح
وقيل في زماننا اجرة السجان على رب الدين لانه يعمل له استج **قلت**

وكذلك هو في شقي ورفق لغير الامه الحادي وفي البراريه الوصي انفق في حصة الصبي
على اب القاصي فما كان على وجه الاجاره كاحق البجان والمسرور والكاتب لا يضمن وما كان على وجه
الرسوخ يضمن وهذا يفيد انها ليست على المحسوس قال المصنف والاستحسان يقتضي ان يكون
على وجه الظلم بالامتناع اذ لو كان في وجه القاطع في السارق وان كونه على وجه الحق وما سـ **قلت**
وفي شرح البراءة ولم يدر الفكر في وجه البجان على مرقلة ومما يحل لكونه على رب الذي وليه العلم
واجر وكيل **هناك مجلس** **ولجر رسول الشوع** **بصف** **فاكثر**
الى درهمين **المصر** **ثلاثة** **تجاره** **في فوج** **يتقزر**
واربعة **بمنه** **الحق** **كل** **دا** **ان** **يمنع** **منه** **تقزر**

قال المصنف تمتع للمرسل اليه رسول الشوع وهو المطلوب وهو المراد بقوله من عليه يقدر وهو
تركب بركته لمن يعناه وان سمع من الحضور من عليه الحق والجر يقدر على عليه الحق وقد اشبهت الامليات
على سائر القسمة قال بعد ان ذكر في الجمل الامية السجاني في ادب القاضي لما في خان وبسفي ان يضمن انسانا
حتى يقعد الناس من يدي القاضي ويضمنهم ويقصد فهم النود وضمنهم ويرجع من يسي الادب وبني
صاحب المجلس واظهار ايضا وتخذ من المدين شيئا لانه يعمل به بالعاد السهولة على الرشد وغيره لكنه لا يأخذ
اكثر من العدل الى اربع من الدار في راسا وللوكلا ان يأخذوا من يعملون له ويأخذون في المص
من نصف درهم الحد ثم اذا خرجوا الى الرسا يبقون ما اخذوا من كل فرع اكثر من ثلاثة ابرار واربع هكذا
العلم الاقنيا الكار وهو ابرار انما هو ثم بعد قليل من لست الامية لادب القاضي وقال القاضي اذا
لعب المدعي على معلوم تعرضت عليه فمتنع واشتد عليه المدعي على ذلك وتبنته كانه قد نكث
اليه ثانيا ويكون موته الرجال على المدعي عليه ويكون على المدعي في بعد ذلك وقال بعد الامية الرجاء
فكامل لزمونه الرجال على المدعي على في الامية المال اليه من الامية للزجر ان القياس ان يكون على المدعي
في الحال ثم رفق للحيطة وقال قبل لجر الشخص في بيت المال وقبل على الممتد كما رفق اذا قطعت يد واحد
الحلاد والدي يحسم به العروق على ان رفق لانه السيت وظاهر قوله من له الحق كذا اسدد ران
اجر الكيل المدعي مطلقا وقد علمت انه ممن يعملون له للمدعي او مدعي عليه ولو كان الست الاخر هكذا
واربع **مردع** **ثم خصه** **بثمن** **بها** **ان** **يمنع** **منه** **مواظبه**

لست **هذا** **البيت** **ما** **قد** **منه** **ثم** **دك** **صاحب** **القبه** **في** **تمته** **ما** **نفله** **عن** **القاضي** **صدر** **علم** **اخر** **اكتا**
واما على من يكون له بعد العك وان كان منه رفق فلا يأخذون اكثر من الجرد الذي يأخذ الناس مثل وان سفي

سفي

للقاضي ان يقيم بما يدخل الناس او لا فاول ومنعهم من الاذحام على اوجه على القاضي
والوكلا ولا يأخذون من الغنم شيئا لان الدخول على القاضي مباح وولح على القاضي الذي
لهم بالدخول وانما يعمل القاضي والوكلا بالمنع من الاذحام ولو امر القاضي بجلالة لزمته
المدعي على ما سخر المالك وسمى سو كلا خمنته على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو لا يح
وفي شرح السر اس وفي مجمع برهان موته الشخص الذي امر القاضي بجلالة المدعي
عليه واجراج المالك ذكر ابو السرجه الله انها على المدعي عليه واليه مال بعض القضاة
من شجائنا قالوا على المدعي على وهو الاصح ولم ينظر المصنف هذه المسألة واكتفى ذلك
بمنه **قلت** **ومثل** **كل** **الجر** **طال** **في** **وقيل** **للنواية** **توسر**
ومونه **من** **سفي** **الوكلا** **على** **طال** **بها** **واو** **يخرز**

قوله **للجاء** **اي** **باجر** **البوايه** **يؤخر** **والمركب** **سفي** **الكاف** **وهو** **الملاذم** **للمطلوب** **لا** **سخر** **المالك**
وقوي **بجوا** **بشعر** **بما** **يقال** **وهو** **الصفيف** **انما** **هو** **على** **المطلوب**

ومر **لزم** **الانفاق** **بالقول** **قوله** **ومر** **بما** **يجل** **اذا** **قال** **مفسر**
او **العق** **صلح** **العدل** **بشركانه** **فخلع** **ضمان** **المقتلقات** **المقترنة**

قوله **اذا** **قال** **اي** **معسر** **متعلق** **بقوله** **فالقول** **قوله** **وقوله** **ومر** **اي** **عرف** **باجل** **يعطوف** **علي**
قوله **ومر** **لزمه** **الانفاق** **وكذا** **ما** **بعد** **اشتمل** **البيان** **على** **ثان** **صور** **وكون** **القول** **فيما** **قول** **المديون**
ومع **يمنع** **بالاعسار** **والاصل** **فيما** **قاله** **في** **المدايه** **ان** **كل** **من** **لزمه** **بدلا** **عن** **ما** **حصل** **في** **يد** **من**
السع **اوله** **يرجع** **كامل** **المحل** **والكفالة** **اذا** **سمع** **عن** **ادايه** **حسبه** **الحاكم** **وعلاه** **فراق** **ولا** **يحيه**
فيما **سوي** **ذلك** **الى** **بقوله** **ان** **تبنت** **ان** **له** **الامانة** **لم** **يوجد** **دلالة** **البسار** **فيكون** **القول** **قوله** **من** **عليه**
وعلى **المدعي** **منبت** **حما** **ويروى** **لر** **القول** **قوله** **من** **عليه** **جميع** **ذلك** **من** **الاصل** **العسر** **وروي** **ان**
القول **قوله** **الافما** **بده** **قال** **في** **القبه** **القول** **قوله** **الزوج** **ايه** **معوا** **ابتدا** **ان** **يعمل** **المدي** **نفقة**
معسر **ايها** **ان** **انكسر** **على** **نفقه** **مفروضة** **وكذا** **لك** **نفقة** **الزجر** **ولو** **امر** **بالاستدانة** **علم** **كامل** **المحل** **صحا**
او **مرفا** **ذم** **عليه** **والكافي** **فا** **حاصل** **ان** **لزمه** **النفقة** **والمر** **المعروف** **بما** **يجل** **اذا** **قال** **اي** **بعد**
بالقول **قوله** **وكذا** **لزمه** **النفقة** **ان** **اعتق** **بان** **اعتق** **عبد** **اشتركا** **فضمنه** **شركه** **فالقول** **قوله** **في** **الاعسار** **هذه**
ثلاث **صور** **وقوله** **صلح** **العدل** **في** **الزجر** **وصورتها** **اذا** **صاح** **على** **دم** **العد** **ببيع** **وطلبه** **في** **الاعسار**
في **القول** **قوله** **الحاث** **قوله** **ارثت** **بان** **حي** **جناية** **توجب** **عليه** **الا** **وطلبه** **فادعي** **العق** **فالقول** **قوله**

التاسعة قوله في كتابه اي بدل الكتابه يعني لا يحبس المكاتب منه في القول قوله في
الاعزاز وقد مررت السابعة قوله وخلع المراد به الخلع على ذلك قال اذا طلب
منه بدل الخلع فادعت الاعزاز كان القول قولها يمينها

ولو رجع القاضي عن كلامه رجع اذا ما بالشهود الثمور

ملكه البيت من يداوي في يده فان قال لو حكم الحكم بغير ايراد ان رجع عنه لا يصح كالا يصح
رجوع القاضي عن حكمه في موضع اجتهاد وقبده في الخلاصة ما اذا كان القضاء بالبينة فلو قال
رجوع عن قضاي او بدلي غيره او وقتت على تلبس الشهود او قال اطلب حكمي لا يعتبر ذلك
والقضاء ما اذا كان بشرايط الصحة في المصنف العقيد انه اذا كان قضاة بغيره
له الرجوع كما يعرف عنده تحضر المحضر في غيب ثم جاءه اثنان تداعيا عنه فحكم لاحدهما طائفا
على انه العرف ثم استأنف عنه فانه ينبغي له ان يعطى حكمه وينقضه ويؤديه ما في الفتنة عن ابي جابر
قضى في حادثة فطره له قضاء حكمه ان ينقض قضاءه انتهى قال وهذا الخلاف ما لو قضى
في مجتهده ثم رآى حلاله ليس له ان يرجع عن حكمه فلا غير من ينقضه ما لم يخالف الكتاب والاولى

ومد يونه في الحبس بقى الى القاية على ما له المودوث او بل يستبرأ

ملكه البيت من يداوي في يده فان قال اذا قضى القاضي بحق لرجل على رجل فحبسه بذلك
الحكم فان صاحب الحق فودبه القاضي الذي اعقل المحسن هل يجب على ارساله للحبس في بعض
الحلي سبله نفيا للثمة عن نفسه وبعضهم قالوا بتركه في الحبس حتى يعفى او يموت كانه ليس
ابتدأ حبس حتى يتم القضاء على هذا وفيه في النظم المقصود بتركه مصاب من قوله ومد يونه
مع عدم بصره فان الفتوى على البقاء ما لم يشعر به بعد ثم كانه غير فحيرة فقلت

في حبسه الرضا للمال وارثا محلي عن الحق وقيل بسيرة

فما الى الحبس لقوله وجوبه والصحة للقاضي في المست السابق مع التصريح ما هو
ويأخذ قهره الى الطفل ما له ويحفظ بالعدل من يدينه

الصبر في قوله ما له يرجع الى الطفل والمثل في الفتنة ناقلا عن تمة الصغري الاب
اذا كان مسرفا منذر المالك فلقاضي ان ماخذها الى ابيهم مبدع وضو على يد عدل
الى وقت حاجه الصغير او بلوغه **قلت** وفي تقسيمه هذا شيئا مجوز ثم رجع الى
قال وعلى الدوابه الذي يجبر مع الاب الذي هو فاسد عند الناس مقول وكذا الصغير

يؤخذ

يؤخذ الثمرة منه ويوضع على يدي عدل وهذه والتي قبلها هي مثل النظم ولو جعل مكان
قوله من حيث كان احسن والله اعلم ثم رجع القاضي خان وقال الاب والقاضي باع عقارا
لصبي فزاي القاضي ينقض البيع اصل للصغير ان ينقضه قال استاذنا اطلاق الحواب
في كتاب المادون في الاولى والوصي وان كان مصليا والمقاضي نقض بعد اذ ارأى المصلحة فيه
ايه وقد نطقت هذه المسئلة بالفايدة فقلت

وينقض بيعا رب او وصيه ولو مصليا والاصل النقض بطور

موله مصليا يعني الاب او وصيه وقد فهم المراد من البيت ما ذكره الله علم

ورنصف دايد على كل ما يجوز على طيف تجرد

ملك البيت من الفتنة قال مراد على ربح دار فله ان يدعي بملكها او يدعي لصنها فله ان
يدعي كلها وهو احسار ثم كانه يريد صاحب المخطط فله ان يعرضه كانه يريد من الله
الاورحدى قال والي ذلك اشرت فتولى على خلفه بغيره وقال في المخطط عن الاورحدى
الروادعي نصف دار معين في يدي رجل ثم ادعى لغيره كانه لا يسمع دعواه ولو كان على العكس
والصواب السماع في الوجهين الان يقول قتلة دعوى لا حق فيها سوى النصف **قلت** وفي العبادية
حكى قول الاورحدى والصواب عن يداوي في طهر ثم نقل عن فتاوي سيد الدين مثل قول الاورحدى
معللان دعواه النصف اقرارا له لملكه في الكل فاذا ادعى الثلثي تسع دعواه ولو ادعى الثلث وقال
لا حق لي فادرك الثلث ثم ادعى الثلثي لكان التناقض انتهى قال الرازي وهذا هو الحق لان في الملك
عن وجود المنازع والمثل المائل التي كلامه الامة والسبب ما يحل مظهره **قلت** وهذه الما كتاب
الدعوى اولى منها كتاب ادب القضاء والله اعلم

ويقتضي على غاب بعد الشهور عشت او بالاشهاد يعقوب بنكر

ملك البيت من كراهه غيره قال اذا اقر عند القاضي بحق على لرجل ثم غاب المقر قبل الحكم عليه ما اقر
فانه يجوز له ان عليه في غيبته اجاما ولو قامت عليه بينة بالحق وهو غير فقيه ان يفتى عليه القاضي غايبا ومات
ثم ركنت السيرة لا تقض عليه بذلك وقال ابو يوسف موقوف على وهو اختيار الخفاف وقال الجلوابي هو ارفق
بالناس ثم نقل عن ابي حنيفة لو عدل ونقض القضاة حلفوا لا تقضي على وان قابلم بقرعة في الروايات عن
ابي يوسف اذا انتفت الدعوى على المصداق على باب داره فاذا استأنف حاض سمع على البينة ونقضت على
وسمه محمد قال يداوي عليها ان حضر والا فبينة عليه فاذا قيل ذلك ثلاثة ايام مرات فقد اعد

يصدق قضاؤه لو قضى بنفسه بحوزة قنوصة وبه نفى دليلا الاشارة بصدر البيت الثاني وقد اجرى بعضهم
في الخلاف السابق في البيتين قبله قال المصنف وهذا ايضا اذا كان التتويض مخصوصا بتلك الاشياء لبعض
العلماء دون餘 حوزة التتويض المفيد مطلقا اما لو كان التتويض المطلقا مانا به حكم فيما رواه الحكم
في نسخة خاصة وفي غير النسخة ايضا واما الاختيار فاما ان اثار اليه قوة وليست من اثار التتويض وان صح حكم
وقبل ذلك من وقوع منه ما لو اجاب القتل ثم تاب واسلم فانه لا يجوز تتويض حكمه الى ما لا يرى قبله وللشك
الى ان الحكم للشهادة على الخطا انه يسأله عنها في وقت الحاجة بعود الحوائج واحدا من الزايف يسعه ان
لعب عن الاداء عند حاكم يري الحكم هذه ان هذا العزم باعتقده الشاهد تروقه على ما نقل في النسخة
وعندي هذا اسداه حركه نظر الفرق بين العاوي والشاهد لانه نصب نظر المصالح العامة فيجب عليه بالرجوع
على الشاهد وصار ما ذكر في سلب الشاهد عدم الاتم بالملف عن الشهادة وهو لا يصدق الاتم بغيرها من
لوط عدم حوزة التتويض واقضى ما يمكن ان يقال لو صح التخرج انه لا تتبع الام لا نفوذ فيما له والله اعلم
وقد قيل في حكم بفرقة عاجلة يجوز ذلك لا يحل ذلك

شافعی

و يدخل ثمر الارض من دون ذلك فلو شئد واما الملك في الارض يعبد

١٩
 ١٩
 ١٩

نصا و کتاب ۱۹ الشهادات

وهي جمع شهادة وعرفها المصنف بالخبر عن محبة التي عن شاهدة وهو تعريف لغوي
والشهود في الأصل مصدر بمعنى اهتز و هو جمع شاهد ايضاً واصطلاحاً اخبار صدق لاثبات حق
بلفظ الشهادة في مجلس القضاء فتح شهادة الرور وقول للوحد في مجلس القضاء ائتمن بكذا البعض
العرفيات والخبر بدور لفظ الشهادة ومناسبتها القضاء لاحتياجه اليها وقد مر الفضل بها وهو المقتضى
منها تقدم للمقتضى على الواسيلة

وَلَوْ يَشَاءُ اَنْ يَدْعُلْ مِنْ هُوَ يَدْعُرُكَ شَهْدُ عَرَسِ يَتَكِي وَ سَقَرُ

ووردی ورد الجنب ثم معدل علانیة والغیر فی البئر نظیر

وعدوى ورد الطير بمعدن علانية والغير في السر والعلانية
المداد بالغير غير نهود تركه العلانية وهو المذكور في الالفة معنى الغير المذكور في السر يظهر حال السؤال

سنة

اللام في الهند يعني الى، والمسلمة من الغنية قال بعد ان رفق لظهر الدين المرعشي
ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادب القاضى كتاب الامم الكندي اسباب
المرج كثير **منها** الركوب في البحر للندكانه اذا ركب البحر الى الهند فقد خاط بنفسه ودينه
ومنها سكنى دار الحرب وبكسر سوادهم وعددهم وتشبيده لهم لئلا يهلك الا ورجع
الى اهل عنيما فاذا كان لاسالى ليرحط بنفسه ودينه فلا يامن ان يلحقه عرض الدنيا ويشهد
بالزور **ومنها** التجارة في قوي فاقربهم يطعمونهم الربا وهم لا يعلمون ان اكله يكون من
اسباب الحج **ومنها** انها لا يقبل شهادته الاشراف من اهل العراق لانهم قوم بليغ صواب
واذا باب احدهم نائية اتي سيد قوم فيشهد او يشفع فلا يؤمن له تشهد بالزور ونقل
مثل هذا انه ذكر محمد بن عبد الرحمن التوفلي انه قال فقلت لانا من معاونة ان كنت لا احر
شهاده الاشراف بالعراق ولا التجار ولا الدين بركوب البحر قال اجل ثم قال فعلم ان
اسباب الحج الى الحج وصاحب الغنية نقل هذا الكلام عن شرح ادب القاضى فاختصره
اختصارا اخل بعنايه وافهم خلاف مقتضاه ولا نقله فانى راجعت الاصل ونقلت عبارته
بنصها والمصنف ذكر ان قوله قل تشير الى الاختلاف ثم انه اشار الى انه ممكن حمل ما
نسب الى الطائفة على البحر الهند وان الدليل القوي اياه ركوب البحر مطلقا لا بعد طر الحلاك
وما زال السلف يركبون البحار من غير مله ونصر القرآن اعظم دليل على الحول والذى يظهر للعبد
الفقير المانع من قبول الشهادة ليس مطلق ركوبه الى الهند بل مع ما اقترن به من طاهر كلام
الحامم الهند وان هذا كان حتى كان الصند كله كذا كما مرشد اليه التوفيل وكلام النظر
في ركوب البحر المحرر عن ذلك ولم يتوارد الكلامان على محل واحد ولا يكون قوله صل مقبلا
شما ما ذكرنا فاما مله **ثم** وقد قيل لابن العم والرجح لم تجزوا اذا لحاصا مع سنيين واخر

مسألة الست من الغنّة قال بعد ان روي في الخبر الامية البخاري اميركم ادعي تشهد له عماله ودواوينه
ونوابه ورعاياه لا تقبل منها درهم وهذا كله في سبحة الكوارر منه فلم اعرف منه شيئا وقال
بعده عنه من سبحة في احادث الرعية وفيه الثواب والضرب لا تقبل منها درهم وكتب
تحتها البعض الا فاضل اي تهاده الرعية له للثمة ثم قال وعنه يعني بحمالة لا تقبل منها درهم الواقع
لرب الافق ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الامية الاسعدي
وقيل ركوب الجمل للهند مانع يمكن في قوي له من بغايتي خبره
اللام في الهند يعني الى والمسلمة من الغنّة قال بعد ان روي في الخبر الامية البخاري اميركم ادعي تشهد له عماله ودواوينه
ونوابه ورعاياه لا تقبل منها درهم وهذا كله في سبحة الكوارر منه فلم اعرف منه شيئا وقال
بعده عنه من سبحة في احادث الرعية وفيه الثواب والضرب لا تقبل منها درهم وكتب
تحتها البعض الا فاضل اي تهاده الرعية له للثمة ثم قال وعنه يعني بحمالة لا تقبل منها درهم الواقع
لرب الافق ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الامية الاسعدي
وقيل ركوب الجمل للهند مانع يمكن في قوي له من بغايتي خبره
اللام في الهند يعني الى والمسلمة من الغنّة قال بعد ان روي في الخبر الامية البخاري اميركم ادعي تشهد له عماله ودواوينه
ونوابه ورعاياه لا تقبل منها درهم وهذا كله في سبحة الكوارر منه فلم اعرف منه شيئا وقال
بعده عنه من سبحة في احادث الرعية وفيه الثواب والضرب لا تقبل منها درهم وكتب
تحتها البعض الا فاضل اي تهاده الرعية له للثمة ثم قال وعنه يعني بحمالة لا تقبل منها درهم الواقع
لرب الافق ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الامية الاسعدي

الصحيح في لم يجوز الشهادة والمسلم القنينة ومن الكمال الباع والاعلا الخياطي ثم قال امتدت
الخصومة سنيين ومع المدعي اخ وامي عم تخاضا نل ربع المدعي على شهدي في هذه الحادثة بعد هذه
الخصومة لا يقبل بها دلتها **ان** في اللصيف وقباس ذلك ليزبط في كل قرانه وصاحب تردد
في المحامه سنيين في الوان بطول الزود صا خصاص ما بين الاقارب والاعجاب من
الحزب المعصية **لو** شهد الموقوف بعد مرة **لو** روي فقبل المنع الى حين يقبر
اختلف في العدل واحسن ما قيل ان الحبيب الكباري غر مصر على الصغير صالح وصوابه اكثر
من سادة وخطابه مستملا بتصدق في محند الكذب ديانة وهو مروي عن ابي يوسف
رحم الله وكنه البيت الى في خان الموقوف بالاعلام اذا شهد من روي عن ابي يوسف انه
لا يقبل اذ لا لا تفرق بينه وروي الفقيه ابو جعفر انما يقبل وعليه الاعتقاد غير العدل اذا شهد
بزوج مات جازت شهادته انتهى الى قول ابي يوسف اشار بقوله قيل ومعناه ان يوافق وهو الحق
هو الصحيح ومعنوم التقييد بالمعروف بالعدل ان غيره لم يجوز خلاف بل يقبل شهادته في اول حله **فروع**
بلغ نقول في القنينة عن الوري في حادثة لا يجوز حاكم لو ان يقبله في تلك الحادثة وان
اعتقد عدلا وقد اختلفا في بيت فقلت

ولا يقبل القاضي العدل عنده بحادثة فيها رد آخر

ولا يقبل القناد شتما لاهله ولو كان قد اختلفا في كونه

الصحيح في قوله فيذكر الخلاف والشم السب والمسلم في في خان قال ان كان اهله وارلا
وجبانة ذكر في بعض الروايات انه لا يقبل شهادته وقيل ان اغتاد ذلك بطلب عدالة وان
تعد ذلك احيا انما القند بطل العدل في شيوخ ادب العمى انه مرسب واحد من
المسلمين لا يكون عدلا ولا ساعدا وقوله ولو كان قد اختلفا في اشارة الى الخلاف انما يجوز في السب
الذي ليس بقند اما اذا كان قد اختلفا في بطلان

ويقدح في العدل للخروج للثقة امير ولو يصلح وهو محرم

الصحيح في لم يصلح للاخير وفي هو العدل والمسلم في خان قال اذا قدم الامر بلك فخرج الناس
وجلسوا في الطريق سطور **قلت** ولو يصلح في الاجر العظيم بالخروج اليه ثم قال ينبغي ذلك
على ما اعتاده اهل البلد فان كان عادتهم ذلك ولا يندمونه ولا يستفجونه فليس ان لا يقدح **قلت**

وفي واقعات عمر بن زه تعليل على قبول شهادتهم بان الطريق حق للعامة ولم يعمل للصوص فاذا بطرس
فقد شغل حق العامة مرتكباً للارام فسقطت عدالته وفي الفتاوي الصوري لا يقبل شهادته من وقف على
الطريق لانه شغل الطريق وهذا تعليل يفيد ان الخروج اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادراً مطلقاً
الامانة فتقدمه اذا نامت نقول المصنف سعي الى اخره ليس كما ينبغي

ولو شهد الانسان لابن ابنه علي اب جان كالانساب فيما يصور

اشتمل البت على سلبين المختلفتين **الاولى** قال في خان واذا شهد الرجل لابن ابنه على اربعة
شهادته **الثانية** قال امره ولدت ولدا وادعت انه من جهة هذا في حجة النج ذلك فتدلل الزوج
ابوه وابنه ان الزوج اقران هذا ولد من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادته ولو ادعى الزوج ذلك
والمرأة تحذف شهادتهما ولدها او ابوها انها ولدت وانما الوقت بذلك لاختلاف في الرواية قال في الملل
لا يقبل شهادتهما في روايه هشاف وتقبل في روايه ابي سلمان قوله كل انسان يريد ان يشهد بان الانسان على
بعض الملل الثانية **قلت** في فهم ذلك مرهون العيان تعسر او تحذر فلو قال هكذا

ولا من ابنه جازت حتى على ابنه كما في الاب وان عمل بقصوده

كان اوضح في مقصوده واولي من تعقيد ولا يخفى ان ضمير جازت وتصور الشهادته

حواله ايراضان وصية وكاله القذف الرهان المختار

طلاق بيع القرض في اختلاف المكان الوقت ليس يؤخذ

اشتمل السان على ثلاثة عشر حكماً اذا شهد الشاهدان منها واختلفا في مكان الشهادة وقيل لا يؤخذ
ذلك في شهادتهما وتقبل فيكون في الكافي **ثالث** ان يدعي شخص شاة تالف على الاخص فيكون
فيحضر المدعي شاهدان فيشهد احدهما انه باع ثياب يدعي واشهد للآخر انه باع ثياب بمصر فيجوز كما
لو قال احدهما يوم الاحد والآخر يوم السبت او قال في اللحم والآخر في صفرا وقت الظهر والآخر وقت
العصر او شهد احدهما انه باع ولا على اخره انه باع جازت الشهادة مع الاختلاف المذكور في الثلاثة
المذكورة في السطر وهي الحالة والراء والطان والوصية والوكالة والقذف وفيه اختلاف بين ابي حنيفة
وصاحبه فهو يقول باختلاف لا يصر وعيسى في السطر رها بقوله لا يصر والره والعق
المثار اليها بالرهان والخمر والطلاق والسداء والبيع والقرض والدين والضابط
ان المشهود به ان كان قوله محضاً ما اختلف للمدعي لا يمنع قبول الشهادة لا مكان الاعان والتدبر
في القول ولز كان فخلا محضاً او قولاً رافعا كما لعصب والكاح فان اقتصرت شرط فيه

قلت ويسعى ان يفيد الشهادة في البيع والشراء والرهن يكون
دفاعه اوسه على ان القول قول الامار والثاني قول الثالث فقد قال في خان
وان اختلفا في عهده لا ينسب حكمه الا بفعل القبط كالمهبة والصدقة والرهن فان تنبأ على
معاينة القبط واختلف في الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف
مرهما بالسنة والقياس لم ينعى بقتل وهو قول محمد وروى قال لو شهدا على اقرار الراجح
والواهب والمصدق بالقبط جازت الشهادة وقولهم ولو شهدا على الرهن فشهدا احدهما
معاشه الرهن والا فاعل اقرار الراجح بقتل ويكون الرهن هذا عمل المصنف فيسعى
ان نعم الى الثلاثة عند المذكور السنة والصدقة فتصح عهده

وفي الغصب والقتل الكناح جناية فاد اختلفا في واحد منهما
اشتمل الست على اربع مسائل الصنف فيها للاختلاف المذكور ومع من القول بعند
المسائل الباقية وهي من الكناح الغصب والقتل والكناح والجنابة فاذا اختلف اليهود
في احد منها في الوقت والزمان والمكان لا تقبل شهادتهم لانها ما عدا الكناح افعال محض
والكناح وان كان فولا لكن شرط حضور الشاهدين وهو قول

وبالوصي الطفل يشهد بالدي ولو له والعكس باهون منكر
اشتمل على مسلت في خان **الاول** فاذا شهد الوصي بدين الميت والورثة
صغاراً وبعضهم صغاراً لا تقبل شهادتهم لانه يثبت حق نفسه يعني حق المطالبة ولو كان
الورثة كباراً جازت شهادته **الثانية** المنار لها بقوله والعكس باهون منكر يعني ما ذكر
قاضي طائفة حاكم ولو شهد على الميت دين على كماله ولو كان الورثة كباراً اذا
كان في الوكيل ثلث موصى به لا تقبل شهادته الوصي لسوء حق الاستيفاء هذه الشهادة
والعلم **ولو علم العبدان دعوى وادبالة جاز والقاضي لم يثبت**

علم بتشديد الامر والعبدان فاعلم ويدعي مفعولهم الاول محذوف ودعوى مفعول
فان وفي البيت متلثان في خان قال رجل لا يحسن الدعوى والحضومة فامر القاضي
حظن بقاء الدعوى وكهوه وتهداه على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لان
علماء بامر القاضي ولا بأس للقاضي بذلك بل هو جائز لا قدر على الحضومة ولا يجنبها خصوصاً على
قول ابي يوسف لان القاضي نصب ناظر وهذا من النظر واجب الحقوق ان يقال

ما لا

فلا ولي وهو تعلم الشاهدين العدلين ثم شهادتهما **الثانية** انه لم يعلم واحض شاهدين ليس
للعامى لم يعلم ونفى امر شاهده تعلمه ثم قبلها لقول عانه فافض خان لا يعطى ما ذكره اماما هوها الله ليس
للتأهدين تعليم بدون امر العامى الامر في قوله في العلم لا يعلمه ما امر العامى والمذنب من العلم مطابق
للقول في عمن واما اشكل شرح فاعلم نعم ذكره في كل ان عرفهم ان يجي اليه في كتاب العامى فيجيبه بكيفية دعواه
ويعرضه صورة الدعوى فيكتب الكتاب ذلك ثم يجي العامى مع حصه فيدعي عليه كعنه فيصمته الورقة فان
اقر حصه اثبت العامى اقوان في الكتاب واما بقضا الحق فان انكر الحق في اقامته السبينة فان جاء بشهود تشهدوا
عنده على الرتبة يكتب العامى بهاد كل شاهد فيكتب اسمه وامر به وجبه وترك ساخطا من كل خطين سبانا لانه
كل واحد منهم ليس له علم **ولا يعمل العامى وراومه شاهد بخط فقط لا بد ان تذكر**

اشتمل الست على ثلاث مسائل الكافي **الاول** القاضي اذا وجد في دعواه اقرار رجل لرجل
بحق الحقوق او شهادته شهود شاهد والرجل يحق الحقوق وهو لا يكره ذلك اذ لم يكن يوافق عند
شوقه حكمه بل كماله لو لم يكن لانه لا يدري من عند احد **الثانية** الراوى مثله ثواب **الثالثة**
الشاهد مسلم ولو اعلم برعته بذلك كل هذا عند ابي حنيفة **قلت** وفي الزاوية راي خطه ولم يذكر احدا
او تذكر كفاية الشهادة ولم يذكر المالك يسمع من شهد وعنده يسمع من شهد **قلت** وفي شرح ادب الشجر
للمصدر للشهيد اماراوه اي رسم عهده في قواعد ذكر الخفاف من النبط عند الام ان يذكر الحادثة والقاضي
وسيلع المال وصفته حتى لو لم تذكر شهادتها وسوان خطه واطاعة لا يشهد وان شهدوا ان شهدوا وشاهد
دور وعن الثاني ان قطع اية خطه وخاتمة شهد بوط ان يكون مسودة لم تتناول الايدي فلم تكن في يد
صاحب الصك من الوقت الذي كتب اسمه والا لا تشهد واذا شهد عند القاضي فقبله لكن يسل عنه
ان يدعي علم او عن الخط ان قال عن علم قبل وان قال عن الخط لا قال الخلو اني يعني يقول من اذا عرف
خطه او كان الخط في حوزة عند هاله ان تشهد قال الفقه ابو الليث وبه ما ذكره في التواريخ
ورأت في بعض كتب ادب القاضي منقولاً عن الامام راي خطه لا يشهد حتى يحقق الشهادة قبل هذا
اتفاق ولعل على **ولا يعمل المحذور عند ما ولو على الحكم للبيان لا يجب منكر**

الصنف في عمل لمن ذكر في الست للمصنف والمراد بالبيان محذوف ولو الموصلي ويعمل بالزيادة ولو
كانت على الحكم بالبيان ولا يعمل به الشهادة حيث ينكر الحاكم الحكم وقد اشار بهذا الست الى قول
المصنف في السبل الاول في مسائل البيت السابق فانها مفعولان ان كل واحد من ذكره بول ما كان محذورا عند

في قطره محتوما غايته والى فرعون اولها اختلفت عبارات الامم فيه وهو المتعارف بقوله ولو علم
الحكمه للشبان قال في حراة الاكل ولو شهد بقتاله لكانت ولو شهد في العاقي لا قبل ذلك ولا
سعى الى ما حفظ وقال لسبوسيف بقتله اما لو قال اما قضي عليه بشي لم يقبل هذه الشهادة
بالاتفاق قال المصنف وسعى لرجل كلام الحزانة على ما اذا كانت سجلت في حوزة في قسط الحكم
وشهادة فانه تحت حتمه قال ويجمع الى يوسف اما ان صاحب الحزانة سكت عنه والى ذلك
اثر بصدر الميت وقد ورد الفرع عن ابي يوسف فما اذا لم يكن الشهادة في قسط
العاقي انه لا يملك في ادب العاقي مخرج التكاليفه قال واذا وجد العاقي في ديوانه
صحيحا شهاده شهود لا يحفظ اثم شهد واعده فانه يسمع بما وجد من ذلك واحد في قسطه
وحاشا عند ابي يوسف في كل من الظاهر صحته كنهاده او قال لو حدثوا بقتله حتى يتذكر
لان الذكر في الشهادة شرط لقوله عليه الصلاة والسلام اذا علمت مثل الشتر شهد وقوله
نعمالي فتذكر احاديث الاخرى في القضاة **اولي قلت** المراد اذا وجد شهادتهم عنده
او على علم ونقل عن شيخ التكميل ايضا روي على قاضيه قضيته بشي وهو لا يذكر فاما المديح على
ذلك بنبه يسبحا عند ابي يوسف لا ينفق بالهمة ولا تهمه اكثر شهادتهم على مثله وهو لا يذكر
ولهذا لم يقبل عمر بن الخطاب قول عمار بن ابي لهيعة في قضية النعم للحزانة لان عمر بن الخطاب
غير الواحد في شيعه كانه لم يذكر ما ادعى عليه عمار ثم قال في رواية يوسف بن عمار بن ناجية
في ديوانه فان لم يذكره وهذا العبد من الهمه وقال محمد بن قيس السبيعي في قضية كانه يملكها على
قضاة غيره وكذا على قضاة نفسه لاحتمال السبيان والسبيان ليس بياهم روايات المصنف
الى الفرق بين قضاة وقضاة غيرهم الى التمه في قضاة غيرهم قال **سنة** اخرون دليل على يوسف
المستوفى من شيعه التكميل عمر بن الخطاب لم يرجع الى قول راجحه بيمينه وقد ذكر السديحي
وخرج عنه عمر بن الخطاب عن ابن مسعود الى ابيه بيمينه ثم استدله بالحديث ليس نظر المتكلم
لكر سماع عمر بن الخطاب عن ابي لهيعة واما ذكر عمار بن ابي لهيعة في قضية كانه يملكها
ولم يشهد بهم فلم يشهدوا بالهمه ان هذا العاقي وهو كلام حسن الا ان موضع الاستدلال في كلام
شيخ التكميل اياه في كون عمر بن الخطاب لم يرجع عن قوله ولم يخذل نقول عمار بن ابي لهيعة في قضية كانه
عمار بن ابي لهيعة ويقصر حكايه الرجوع ظاهر لكن قد يقال انه راجح لقوي اخبار عمار

وصلى الله عليه وسلم ارام الله كرسى عمر بن الخطاب عن ابي لهيعة في قضية كانه يملكها
قد ثبت لصواب وهو غير منكر للحكم اما هو بناس له غير ذكر صدور عنه ومقتضى على اذ كذا ظاهر
ثم لا يخفى ان في البتة حذر الا في الصور التي فيها الخلاف ما استند عند حكم وهو لا يذكره ولم يشهد
وليس هو محرم عند وطاهرتك التست شعرا في الشبان يقول بعمل المحروز ولو كانت
الشهادة على الحكم وهذا لا يحسن الشبان بل يقول به الا بصاري ايضا فينبه كذلك باسماء
انه لو شهد واعلم بالقضاة هو ينكر لا يقبل بالاتفاق والله الما شان بقوله ما تحت سكر وقد تقدم
عن خزانة الحكم حكاية الاتفاق في انهما لا يقبل ودان في جامع الزاوي شهد انه قضى بذلك
وقال لما قضى بشي لا يقبل نهاده حلافا للمجدد اساعلم

وقد جرد في النكاح بسبعة ومن دانيه في الخصومة وسنة
استدل الست على ما يد من القصة الاولى قال بعد ان دقتم لقناوى العصر وعن الامه الكراسي نكاح
حضر رجلان ثم اخبراهما جماعة ان فلانا تزوج بولادة ما ذن ولها ثم الاب كحد هذا الشاهد مجوز
للسامعين لم تشهدوا على ذلك وفي فتاوى قاضي خان مثله ثم ذكر في جوانها تعنى بالتسامع على السهر
عن محمد بن ابيان اجمعا الجواز لان المرء مع النكاح ولو قال سمعنا من الذين حضر والعقد من المهر كذا
لا يقبل ما دهم **قلت** وفي العاوية وكذا يجوز الشهادة بالسمع والتسامع في النكاح حتى لو راي
رجلا يدخل على امرأة ويسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسع ان شهد انها زوجة وان لم يراها عقد
النكاح لم نقل عن فتاوى رشيد الدين شهدا على النكاح فسا لها القاضي هل كتمانها في العقد
فقالوا لا يقبل بطلانها لا يعلل لها اشهاره على النكاح بناء على التسامع او بناء على ان اليهود ولوها سكتان
في موضع وقيل لا يقبل ما دهم لانها لما قال لم يباين العقد بين القاضي انها تشهدان بناء على التسامع
ولو شهدا وقالوا سمعنا فقبل ما دهم كذا هذا ونقل عن فتاوى قاضي خان انها اذا اقروا قالوا سمعنا ثم
لا يمكن لجماعهم على الكذب لا يقبل في السب والنكاح وقيل يقبل ثم قال **قلت** وفي العاوية
الى لراي الامم القبول على ما يتبادر من السماع والمصنف اقتصر على هذا المنه فقط وقد ذكرها في الجواب
عامة في الباب فاختلافه وبالسمع عمار الى ادب القاضي للمصنف **الاولي** للسب وعزي الى
شهادات المحيط حتى لو سمع الناس ان هذا فلان ابن فلان العاقي وسع ان شهد وان لم يباين العاقي
على فواشه بطريق يعرفه ان سمع جماعة لا ينفقوا عليهم على الكذب عند ابي لهيعة وعندها اذا احسن
بذلك كان يكفي ودان من الفتوى على قولها **الثانية** مثله النكاح التي ذكرها المصنف **الثالثة**

الشهادة على القضاء حتى لو راي رجلا قتي لرجل الحق من الحقوق وتسمع من الناس انه في هذه البلدة
تسمع له شهد ان فاضي بلده كذا قضي لفلان بكذا او ان لم يعاين فقلد الامام اياه **الرابع** الشهاد
على الموت حتى لو سمع من الناس ان فلانا مات وراه صنفوا به ما صدقوا بالموت حتى لو سمع من الناس ان
موت وان لم يعاين ذلك وقال ان سمع من فلان ان فلان مات فلو لم يسمع من غيره ان فلان مات فلو لم يسمع من غيره
السبب فلا اله الا ان يشهد عندك عندك وهذا عندنا عندنا حتى يجمع على ما يقع في البيت وروي
بشران الولد عن ابيه ان يشهد حتى يسمع من العامة والخواص في القضاء والمكاح نظير
الجواب في النسب فقد فتوا جميعا من الموت والاشياء الثلاثة فان كانوا اولا في الموت دونها
الوارثات الموت قد سبق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا انه لا يسمع اثباتا باخبار صان
الحقوق صاعدا بخلاف الثلاثة لان الثالث كونها من جماعة من المتابعين من لم يعرف جمل
الاختلاف لا طلاق الموضوع لكنه الموت فوضع في احوال للموت والموت ولو ذكره الثالث
حتى لو كان مما اضاحل ان يشهد ونقل عن فتاوى غير الدين الصحيح ان الموت عنده التكاليف
وعمره لا يكفي فيه الواحد واذا انت في الثلاثة الشهادة فيجوز ان يشترط كونه بلفظ الشهادة
ذكر الحصاص في صحيح الاسلام جواهر زادة وبه اخذ الصدر الشهيد بهان الامم الحصاص
وبعض المتابعين في لا يقبل فيه اخذ الصدر الشهيد وذكر القاضي طهر الدين في الشهادة
عدينا ورجل وامرأتين بلفظ الشهادتين في قوله في قلبه من الامر كذلك وفي المحيط
ان قال اخبرنا بذلك من شهد بموته من يتق به جازت شهادتها وفي العمدة انه الاصح ولو قال
لاي رايته يد يتصرف فيه تصرف الملاك لا يقبل شهادته كذا هذا قال وقد عن اعلى
الرواية في القضية المحوز ان يقبل وكذلك اذا قال ادعناه وشهدنا باخباره يقبل فيهما
تكون شهادته على الموت فاذا لم يعاينه الا واحد فالواجب فيه فحل له ان يشهد مع فيقتضي شهادتهما
والاول لا روايه بهما وفي السير الكبر استدا ان لا يكون الخبير بهما ان لا يكون وارثا فيكون
ونقل عن فتاوى شيخنا الدين انها محوزة في قد في السوان او العبد اذا كان
الصدق ظاهر او لا حاجة اليه ولا يجوز بالسماح من الصبيان اذا ائتمروا لا يقبل قال في
فتاواه ايضا ورايت حط الاستدلال المحوز على الموت بالسماح اذا كان الرجل مشهورا معروفا
ان كان عالمك او من اما اذا كان تاجرا او من هو مثل لا يجوز الشهادة على موته الا بالعلمية
هكذا ذكره شيخنا الدين ولا يظفر هذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه وغرنا الى المحيط

الشهاد

الشهادة على الدخول مقبولة لان تعلقها احكام معروفة من البيت والمنز والعدة والاحصان
الشهادة على موته وقد مر بطاهر كلام تجميع قبولها الشهادة على
الوقت قال ولا رواية لها وقد اختلف فيها المتابعين فبعضهم قالوا اجل وبعضهم قالوا لا
كل وبعضهم قالوا اجل على اصل دون شرائط واليه قال شمس الامم الترخي وهو
الاصح لان اصل الشهادة بخلاف شرائط وفي التخييس والمزبدانه الماخوذ والخبر انه المحضار
وان ظهر الدين المعسبي كان يقول لا بد من بيان الجملة فان شهد والله وقف على المجد
والفقير وما اشبه ذلك حتى لو لم يذكر واذك لا يقبل شهادته ومعنى قول المتابعين
لا يقبل على شرائط اي بعد بيان الجملة والواضح ان لا يقبل شهادته لان شهادته
مغلطة فيصرفوا الى كذا ثم الى كذا لا يقبل شهادته ثم الشهادة على الولد لا يحل
عندنا حنيف ما لم يعاين اعناق المولى وهو قول ابو يوسف الاول وعلى قوله لا يحل
وقول محمد بن طرب الشهادة على العتق قال لا يحل عندنا خلافا للحنفي
فقل عن شمس الامم الحلواني انها تختلف بها كالمسألة على الولد الشهادة على المملوك
لا يجوز عندنا الا في فصل واحد ذكره الحافظ في ادب المعصية في شرح ادب
القاضي للصدر الشهيد حسام الدين وان عاين المملوك دون المالك بان عاين ملكا محذوف
منسب الا ان فلان فلان العلاء وهو لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بنسبة القياس فيه
ان لا يحل والمختار ان لا يحل لان النسب ربما ثبت بالشامع والسماع فيصير المالك معروفا
بالسماح والمالك معروفا بغيره اجماله لكن انما يقبل الشهادة على المملوك في الموضع الذي يعمل
اذا لم يفسر الشاهد اما اذا فسره فلا قال واذا شهد مرادك المالك لم يعاين المالك والمالك
امرأة لا تراها الاحوال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس والشهادة على ذلك جائز
يريد به اذا عاين المالك ووقع في قلبه ان لا يكون له ولد لا يشهد لان هذا هو صومر عاين المالك
ولم يعاين المالك الذي اشترى باليه في صدر الباب يريد انما يصح في المملوك في
صورة هذا حاصل كلامها ولخصه محطولي ان انظرها في اسباب اتمام التكميل الفايدة جعلت
مكانها النصف الثاني من بيت المصنف وهو وقد جاوزوها في السكاح

وان تبادرت وتقبل اطمئنا
كذا نسب ثم الطريق ساعده من الجمع فالكذب لهم يتصور

هل يقبل امره. اجاب الشيخ في شهود شهدوا الحرم الخ لزم بعد الخ واستند بقوله خمسة ايام
 مرغ عد ربه لا يقبل ان كانوا على ما فيها بعثان على الزوج على الحامي والخطيب اللطيف وقال
 الامة الساعية ثم رقم للمامى عند الجواز وتوفى الامة وكن لولده ان عي ودكر الحق قال ولا يشر الشيخ
 اجابوا لذلك في حشر هذا وان اخبرهم بعد رقبيل ثم نقل عن شرح الزيارات محق وعلم انهم لما
 سكنوا منقوا وشهادة القياس لا يقبل ثم رقم لجم الامة ثم قال بعض الورثة ما عتاق المورث جاريته وانكر
 البعض ثم شهد شهود ان المتوفى اعتقها ما خيرا الشهادة لا يكون طوعا بل كان لعذر او ما ولى قال
 استادنا هذه اشارة الى التاخير لو كان بعد رقبيل وما ولى لا يقبل في عتق الجارية وان كان حسن كونه شهادة
 في باب الزوج في موضعين ثم نقل عنه انه لو كان شاهدا لاعتاق واحد او يعلم انه لا يقبل في قوله
 لا سقط عدلته بالناظر اما لو علم القاضي بحوزة ما اخبره فيسقط بالتاخير ادعى رجل امرأة
 فقالت خالتي وبكك فقال عزت لزوجي قبل الخلع وعلمه به واقام سنة وقضى القاضي بالخلع
 مد بها بعثا على الزوج فشهد جماعة ان الزوج اقر عندنا منذ كانا ابانا محرم عليه ثلاثا
 وهم عالمون في تلك المدة ما جرى من الدعوى والاكثار والحضمة واخروا عنها وهم في رهبان
 الامة الركاكي لا يقبل وبكك تلك الفتوى بعلمها بجم الامة فقبل لعدم تبين شهادتهم باظهار
 الحزمة لا تكارها الخ والى استادنا وهذا حسن ثم رقم لقنا وى العصة ثم شمس الامة الخ لوى
 فقال انحصر القاضي الى التاخير فاحضه للشهادة فشهد فان كان امتناعا عن غير تاويل
 يكون جرحا وفي البرائة اذا اطلت ان هذا المدعى لا ادأ الشهادة فاخبر لا عذرا طاهرا
 ثم ادعى لا يقبل والى ذلك اشارة النظر بقوله فردة يعني ردة شهادته ولا يقبلها بعد ذلك
 وهذا مطلق غير ان الزوج والظاهر ان هذا البطر في كل حرمه لا يجوز منها تاويل ولا يعلم
الثاني قال في القباوى الكبرى للحامى ما قلنا عن النوازك لو كان الشاهد يعلم
 ان الحاكم لا يقبل شهادته بان لم يكن معروفا بالعدالة عند القاضي فيسمع من شهادته صونا لغير
 نفسه وفي فتاوى قاضيخان وعندنا انه انما يلزم ان الشاهد الحضور لاداء الشهادة اذا ادعى ان
 قاضي لا يقبل شهادته ولو حضر ولو شهد يصنع حق المدعى فاما اذا ادعى لاداء الشهادة الى
 قاضي لا يعرفه بالعدالة ولم يقض شهادته ولو لم يكن القاضي عدلا يلزمه الحضور وكذا اذا كان المدعى
 يهود عدول سواء يقبل القاضي شهادته ام لا يلزمه ان يحضر لاداء الشهادة لان امتناعه
 في هذه الصورة لا يسلخ حق المدعى فان كان شهادته مسمع قبوله لا يبرأه لا يسمع لرعيه عن الحضور

ومن

ومن ليس يدري حذرا للطالب ادعى يدرك كتاب الشهادته

مسألة الست من القصة قال بعد ان رقم للخطيب اذا اراد القاضي كتم الحاضر والسجلات بنفسه وان
 ياخذ على ذلك الجواز فاذك **قلت** ونقل في العادة عن مجموع النوازك عن شيخ الاسلام
 ابي الحسن عطا الرحمن العدي نقل الاخذ بان الكتب ليس بواجبة عليه وانما الواجب عليه القضاء
 واتصال الحق الى المستحق قال وان ياخذ بقدر ما يجوز اخذة لغيره ثم قال قلت ولم يرد
 في احد الصكاكين قد روي عن علي بن الحادي وبعض المتقدمين ان
 غير مفهوم المعنى وهو ان الوصف بال اذ كانت تبلغ الفافها حجة دراهم والاربعين عشرين
 دراهم الى عشرين تلاف فقها حنون خرها وان كانت ضعفا فعشر وان كانت نصفها فدرهما
 ونصف وفي الرواية النقصان على اعتبار ذلك وفي العادة عا هذا الى السيد الامام ابي حنيفة
 وانه قال كان يروي عن ابي حنيفة او بعض شاخنا المتقدمين قال قلت هذه القدرتان عن موهبه
 المراد لاسم الكسبة يختلف بقدر المال كثرته ولا شك ان مسم كسبه القدر درهم دون
 له ثمانية عشر حسا الا ان يريد كسبه الجاسوس العوض المخلو بضاها وتتمها قال المصنف
 حكى هذا في شرحه القدوري ومن غيرهم من زله في القصة وقال انه روي عن ابي حنيفة ثم روي
 لبعضهم وقال هذا يختلف باختلاف الارضين والخط والسعة قال قلت والاصح انه لا يقدر
 بقدر المشقة وقد يرد ثم الوتبع في اجاس مخلو ثمانية على عشرة الف الف في الفتوى
قلت وفي العادة عن الملتقط وما قيل في كل الف درهم لا يقول ولا يلتزم
 بقصده احبنا اى فتق الكاتب في كسبه التقي والماله اجره بقدر مشقة وقد روى في صنغته
 كانتا جرحا والمقارنا جرحا كسبه فمستق قتلها وليس على اهل اصول

شهادة اكد القضاء بحكمهم عليهم اجاز ولا يعقوب ينكر

مسألة الست من الظهيرة وفي حان قال رجل شهد على قضاة ابيه ويجوز شهادته على
 شهادته ابيه وقال الحسن بن زياد اذا شهد انا القاضي لرجل على رجل ان اباهما قضي
 لهذا على القتل شهادتهما عند ابي حنيفة على قضاء ابيهما قال وفيها انها قبل مطلقا
 وهي رواية سمع عن محمد قال وبه ناخذ ثم ذكر في موضع اخر ان زهرا وابيها والصحيح
 هو الجواز ودد لك قد منه في التطهر في قوله اجزا وفي الزاوية نقل عن المسقي عدم القبول
 قال الملوذ ان الالب لو كان قاضيا فوم شهد الابن على ذلك يقبل وهذا قول مفصل

لوسوف له النظر لكنه قال في باب الشهادة شهادته لا يخرج من كونه شهادة ولا ينافيها لا رواية
 فيقول الصحيح الجواز وفي الطهر عن ابي يوسف لا يجوز قوله واحدا والله استار بقوله يعقوب بن
ولا قبح قالوا بالعداوة مطلقا وقد قيل في الدنيا ما يثبت
س الست من القسمة والعداوة في قولنا هذا الدين صاحب الخط من اهلهم ما حرم رجل حتى اخذ
 منه الخنجر بالامر الذي يثبت في روح المراه مع اخيه على ذلك الرجل لا يقبل ثم روي عن ابي عبد
 عن ابيه الكراسي وقال رجل حاصر رجلا فقتله ثم شهد الضارب على المصروب و منهم في شهادته ما
 لم يظفر فيه ما يضره مباشرة ثم روي في طريق الجور في شهادته رجل على رجل سماعا في بني مروان الدنيا
 فاذا كان شهادته من اهل الدين لا يقبل في الاستاذنا وجواب عن ابيه يثبت في نفس العدوان بسبب المذنب
 قول الشهادة بالانفس سببا او بحسب تلك شفعه او يدعي عن نفسه مضره وهو الصحيح وعليه الاعتماد
 وما في الجبيل والواقعات لاختبار المتأخرين واما الروايات الموضوعة في كتابها في كسر الدرس شهادة العدو
 على عدوه لا يقبل وقال الكافي لا يقبل لما ان العدوان ان كانت قاذرة في الشهادة وجب ان يكون
 قاذرة في حق الكل كالقتول لا يقبل وهذا الطلق في خزانة الفقه وذكر في شرح السنه في عالم
 الست على يد هب الشافعي لا يقبل شهادة العدو ولا يثبتهم وقال ابو حنيفة لا يقبل ان كان عدوا قال
 استاذنا وهو الصحيح وعليه الاعتماد وفي المبسوط اذا كانت العدوان بسبب من الدنيا فانه يصح على بعض
 لا يقبل كقولهم ان الكذب وان من يعادي عنده لمجاور تصح الدق مع من الشهادة بالزور وان
 كان عاديه بسبب من امر الدنيا فهذا يوجب في شقة فلا يقبل شهادته اذا لم يكن استي وقدر
 من كلامه في القسمة ان العدوان بسبب القسمة لا يوجب في شقة فلا يقبل شهادته اذا لم يكن استي وقدر
 فاستقوا بالبلدي حرم من اهل الدنيا فاقول اذا كانت العدوان في امر الدنيا ولم يكن في خلافها ولا اشورية
 ولعل احد يقول للملاحين والله علم من المصنف فرع على ما تقدم من قضا القاض في شهادة العدو
 على عدوه فقال ان كان العلم للعدوان وان كان من اهل الدين لا يصح في حق العدو ودون غيره قال
 وقد يوثق بعض النفع من الشهود ان من حاصم خصما في حق اذا ادعى عليه يصح عدوه في شهادته ومن يثبتها
 بالعدوان وليس كذلك وانما بسبب الخصومة وقيل المولى والرحم لعم الخاصه تمنع الشهادة فيها
 وقت في الخاصة كنهان الوكيل فما وكل فيه والوحي والشرك وقد ذكر المصنف ههنا
 قضا القاضي على عدوه وان لم يكن لها خصوصية عندنا قال وسعي ان يقبل ما كان لعله
 ومن ما كان شهادة العدو لم يحضر من الناس يجوز في الثاني دون الاول **قلت** هل ينبغي

القول

القول بالنفاذ مطلقا اذا كان القاضي عدلا والله اعلم ثم نقل عن الرازي الماوردي جواز القضاء
 على العدو في الشهادة فاذا كان يظهر اسباب الحكم وجواب سائر الشك في والله اعلم بالصواب
١٠ **ولقبيل عدل واحد في تقوئه وخرج وتعديل وارثه فقدر**
١١ **وتوجه في التلوه هو جيد** **١٢** **واقلاسه الارسل والعبد نظره**
١٣ **وصوم على ما تر وعند عله** **١٤** **وموت اذا التا هدين بخير**
١٥ **اشتمل الست على احد عشر مثله** **١٦** **يقول الواحد الاول** **١٧** **التقوم لو اكل الخمر**
 لسمعتنا وادعى ان قسمة مسلما فذكر المدعي عليه ان يكون ذلك القول كفي في اتيان قسمة قول الواحد
الثانية والثالثة الجرح والتعديل فقبل فيها عدل ولحد وهذا في ركة التروك في حله لا يثبت
الرابعة تعدد راس الشك **الخامسة** الترجيم العدل على لا يعرف القاضي لغته عن الاحكام وهذا
 محله لا يكتفي به ما دل على اس **السادس** ادعى المثل المذخور المدفع وانكر المثل لم يكتفي به
 قول العدل الواحد **السابعة** اذا اختلف القاضي عدل بالافلاس الجور بعد من الملة اطلع به بكتيابه
الثامنة الرسالة القاضي الى الزكي **التاسعة** تكفي القول الواحد في اثبات العيب الذي
 يختلف به الناع والمثري **الفصل** الصور ورويه هلال رمضان وقوله على ما روي في كتاب
 الصور فريداية ان يقبل العدل الواحد في صورة بلا علة او على طاهر المذهب في قول عدل وجود
 محله من غير اعتبار ووجه **الحادية عشر** اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسهوا ان
 يشهدا على موته ويقال ان صاحب الفوائد تطر منها تسعة ولم يغزها الى السخ وراي هو في
 الكافي في التركة والرسالة والترجمة وفي خزانة ابي الليث نهران هلال رمضان والاولان
 ومثل الشهادة على الموت والممايل مذكرة في غالب الكتب والله اعلم
١٨ **وفي غير جرح والقصاص شهادة** **١٩** **وعقل جميع الناس قالوا الجرح**
٢٠ **استتم الست على قاعدة** **٢١** **تتقي صور وهي ان اصل في الناس الجرح الملة الصور الاربع**
 المذكورة في العلم وفي خلاص النعمان للكاوي قال اجماعنا الناس احرار الا في اربعة الشهادة
 والقصاص والحدود والعقل وبيته في المبسوط بقوله في الشهادة ان المشهود عليه
 اذا قال هاهنا عدلان لا يثبت شهادتهما حتى يعلم انهما احوان **الحمد** **٢٢** **ددا اذا ائذ انسانا**
 ثم زعم ان المقدوف عبد الاحب القاذق حتى يشرح به ما **قلت** وفي العاديه
 وكذا لو قال القاذق اي عبدا وعلى حد العبد صدق ويحدار بعض لان قيمة المقدوف

بسم الله الرحمن الرحيم وفي القصاص اذا قطع يدا ان قمر عمر ان القصاص يد عبد لا يقضي
بالقصاص حتى يشترط فيه بالحق والقتل اذا قتل انا خطا ووعيت العاقلة ان عبد لا يقضي
عليهم حتى تقوم اليه على حرة وفي فتاوى قاضي خان ان القاصي اذا عوفى اليهود بالحرية لم يلق
الى الطغ وقال اليهود القاصي لا يملك ان يقبله لكنهم قالوا في آخره فقبل
تهادهم جاز ولا يستجيز فقبل ذلك اليهود الامنية قال ذلك لوقال المشهود عليه هـ
محدد ان في قدق او شر كان فما شهد ما قبل الامنية اسي لمصداق الله اعلم
ولو شهد اولاد تطلق ايمهم اذا انكرت تحت والايتك
مسألة الست من الجامع الكبر قال في شرح المنتمى بالبحر وكان مجازا في ان شهدا شان على اسيما
بطلاق اسيما وان كان محذ فان كانت الامنية في ان شهدا في ان كان في جانبها ان كانت
يدي وهم شهدون لها انهم يصدقونها ويصدقون البضع الى ملكها فيخرج جانب النفع لها وهو عود
ذلك البضع وان كانت محذ عنهم يترددون على ايمهم بزوال ملك النكاح وعلى ايمهم يتكذبهم ياها فيطو
عليها ما استحق من الحقوق فتركتهم ونفعه والحاصل من نفعه عود بضرها الى ملكها بفعه فحرم
يشواها من نفع قول الشهادة وهذا على ما عرف من ان تردد بين النفع والضرر يحصل ضابط الدعوى
والانكار والطلاق وان كان حقا لله تعالى في وجود دعوى الادع وعقبا حقا هو مستل على جميعها فبقاها
تتروا الدعوى اسي ينعى لمخفى **في عقبة بالمال باصلاح مثله** **ولو شهدا ما قدرت ويقرر**
ومسألة البيت ايضا من الجامع الكبر قال في الخطابة شهدا لها وهما ان يولدا اعتقها على الفرح
وللوي كجرح فان كانت الحارة يدعي بقبول شهادته لانها شهدا له بها على كبرتها وان كانت
تحتي بقبول شهادتها على مالها بالمال وادعية المنفعة محرم مشوبه بالضرر فقبل لان الزمان قبل
على غنى الامة سدد دعوى واذا قبلت حكم بعقبا ووجوب المال عليها ولو كانا اسيما للوي
وهو يدعي ذلك لا قبل ويعتق هي باقوان لغرضي وان حشد فقبل حكم تهادتها وان كانا ظالما
وتهدا بها فان ادعي فكار وان حشد فعند الامة لا قبل ايضا لان دعوى العبد شرط القبول
للزمان على غنى عنده وعندها قبل وفي تهادها اسي اعني المولى لا قبل مع عواه ومع حرج
ودعوى العلام قبل ويقضي لها ولو اكد العلام المولى لم يجز تهادتها في قولها لعلها اني لمحضوا
وان خالف القاصي اعتقاد شهود **بما شهدوا فالحق ان يستودر**
الشهود راحة قال في القاموس يودر في الحكم فورطة وهذا ينافي ما اراده المصنف كالاجني

وقال وقد ودر ماله وليس فيه يتودر ولو قال كان قوله بالحق ان يتودر ما لم يكن اولى مسطر
لكان احسن واقر باللفظ المفقول وسله الست من الرضه الناطق قال الطوسي فان اشع الثا
مراد ان الشهادة وهناك تودر كبرن مجبونه الى ذلك لا اثر عليه فان القاصي يقضي تلك الشهادة كلا
مذهب الشاهد اريد بانها وان شهد به اولى قال المصنف والذي يظهر لي من هذه المسألة ان الزمان
اذا دلت الى خلاف نفس اوك لا يعتد بالشاهد صحة الحكم ماله في ينبغي ان لا يودي كما لو كانت
بكفارتان فتركت وطلب منه الاداء عند من لا يقبل ثبوته او باقوان لو اوردت في من الموت وطلبت
الاداء عند من رى كحتمه لمحضوا والذي يظهر لي ان هذا ما يقوى منه الاستماع الى ظاهر كلامه المتأخر
ان هذا لينة وكل ما اعتقد خلافه وليس له علم
وربته خذ بالشهادة اشدت **تقول الان للسلطان او من يومر**
الاول من يومر السلطان ويجوز ان يكون منبها للمحك والبيت شمل على بيتين من اقبية
السلطان في بعد ان يقرر ان الدرس ملعب الحيط الاصل في الشهادة اذ كانت امارة
محدد ويجوز الشهادة على تهادها والمراه التي تخرج من البيت لقصاصها والحكم يكون محذ
بت شرط ان لا تحالط الرجال **القاصي** قال وقال الصدر حكام الدين لا يجوز التهان على
الشهادة من امر السلطان اذ اكان في البلد اسي **قلت** ورايت مسوبا الى الاجناس ان
يجوز وان كان شاهد الاصل في المضر من مضر فكيف لا يجوز في السلطان والامير ولعل هذا القول
يحد قال في الزمان لا يجوز الشهادة على التهادة حتى يكون الاصل في سافة القضا وموضع
على وجه لا يمكنه الحضور الى المجلس وعن الثاني لا يصلح لو كان في مكان او على المجلس فمكنه ان
يبيت في منزله يجوز وعن غير الجوز بطلت بنة على يد مخرج التوكيل بالاجل الخصم ذكره
في الاقبية وكذا ذكره السرخسي في لوا وهذا اعظم ظاهر فلا ينبغي ان يحد علم
وجع بايضا لا وهمهم **ولم ينعوا كالحاكم البيت في كبر**
وحازت على وقفه لهم **وفي مكتب الايام قد قبل اظنر**
وحازت الشهادة وهم للشهود منهم الاول ولم ينعوا للشهود وفي الست خمس مسائل
مرحرا به الاكل والحيط وقاضي خان **الاول** قال في الخزانة لوا وصي ثلث ماله لفقير غني تيم وهما
مريم فقيرات قلت لكن لا يعطيان شيئا ما لو شهدا اوصي ثلث ماله للفقير اهل بيته وهما اهل بيته
لم يقبل باقيا اصلا ولو كانا غنيين فقلت لا ترى انه لو شهدا اوصي به في بعض تيم دون بعض حازت

ومثله في فقر أهل سنة لم يخرج الأصل بعضهم وهو السلم الثانيه المثار لها بقوله لا البيت
فان النفي راجع الى القول للرجوع بالصحة الى الدخول فقط افوت في هذا الكلام لئلا
لا بد من التخصيص وان الله وهو انه تقدم في اول كتاب الوقف عن الحضاف وعينه ان المال
والجنس واهل البيت سواء وفي نظر المؤلف هذا ما يشعر بحال ذلك لانه اراد بالاول ما سوي
بهم مثلا واهل البيت وغيره وكذلك هو اراد ايضا على كلام الحرافة لانه لا فرق بين اهل
البيت وبين غيرهم الجواب ان حال اهل البيت هنا على غير اهل البيت فيكون المراد بهم من يونه
في سنة وينفوق على ولا يدخل فيه غيرهم وان كان بينهما قرابة وهذا لحسن صاحب المحيط لئلا
ذكر هذا اما اذا لم يكن له نسب وليس له طهر فمراد البيت بخلاف ما ذكره لا بد منه وهو
وصف الفقر في ذلك لانه تقدم مرافقا ان الوصية لغيرهم اذا كانوا الا لخصون لا يجوز اذا لم
نذكر الفقرا او وصفا بديل على الفقر فمراد هذا الحكم ايضا بكل مما قبله الزاري عن الخاص
ان التهادية على الوصية للفقراء واهل البيت لا تلهي في الاقل مطلقا ونسفي ما تقدم من التخليد
ان الفتوى على انه نقل عن المحاس في فقر اي يتم ما تقدم من المحيط واولا المله بها
اختلاف الشارع وليس له في المحيط عن هذا او في فقر اجليته منه على ذلك فيقول من
جمله منها ما جاز به وذلك موافق للشبهة في قوله كالجواب وقد ذكرنا اهل البيت وفوق ما تقدم
نقول ان اهل البيت في سلم الجواب انه لو كان اليهود من حيلته او لا يحتاجون ان التهاد باطله
في جمع الجيران وعلل بانها تارة الاب كارجع الى ولده فاذا بطلت في حق اولادها بطلت في حق
الباقيين لان التهاد واحد والاب المصنف هذا مخالف لما ذكره في المحيط عن جرح وقال
سعي ارضع التهاد ولا يرد ولا يرد ولا يرد في الاول لم يرد خلا تحت التهاد كعدم دخول
الخطاب في عموم خطابه والثانيه دخل الاولاد فيكون تهادتهم فمرا ودرهمه في اهل البيت واجاب
بالفرق بالنسبة لكونهم محصورين وكذلك لا يجوز تخصيص بعضهم اذا تحت الوصية **قلت**
لعمري ما تقدم له في كتاب الوقف قوله دعم فقر الجار الا ان المال من له لا يجوز في الوقف على فقرا
جبلته كخصر بعضهم حتى لو خص جنس الباقيين فلا يتصور هذا الفرق ثم قال في جواب آخر ذكره
في محط لو وقف لخصومه في الوقف تهادها موقوفه على فقر اجليته وان كان له من فقر اجليته
حارت تهادها ولم تهاد في هذه في صنعها موقوفه على فقر قرابته وهاهنا فرق بين
قرابته لا قبل قال الساطي في في القرابة لا رول والحجاب دل على ان تهاد الجار تهاد لنفسه

قال واذا كانت العلة هي الزوال على منه فاهل بيت التحمل لا ينفك عنهم لانه اقارب
الذي في عياله ولكن هذا يتكامل في القبل فان الاسم عنهم لا ينفك مع ان التهاد بقوله
ولكن لا بد ان **اقول** ان الحق في الوصية منها فوق مان في الوصية سعي الى اهد
ما كان لا يحقق خلاف الوقف قال الامام الحافظ ان تهادة قول الجيران على الوقف
على فقرا الجيران وفق المداير من قبل الفقرا الجيران ليس لهم موقوفات خصوص الجاري ان
اما بطر في فقر الجيران ثم قسم الفقرا فاذا ابا ملت هذا فقرا لك ما قبل اشكاله ويوضح الفرق بالفرق
في فقر القبل هو عدم الاحصاء فلم يرد من تهادتها صرف اليها للعموم فبطلت جونا لئلا يكون تهاد
جرت تقعا مع ان الوصف لا يرد وفي سلم هذا البيت لم يسلم عدم الوصف فالعلم
المحصاة تسعين كل واحد منهم فكانت التهادة خاصة بان تهادها لم يقبل واما الجار فانه ساو به في
المحصاة والنفس والفارق بدل الوصف وهذا في الوقف ظاهر واما في الوصية فان الاشكال في ان الله
وقع للحضاف في اول كلامه الذي نقلناه عنه لو تهادتة وقف على حيلته وهاهنا حيلته تهادتها ما قبله
لكن على ما اذا اقتصر على ذلك ولو يدكر انها للفقراء بعد ذلك لان الجيران يمكن ان ينفك عنهم ولا ينفك عارضة
لما قد بنا واهل ما قبل اهل البيت رواه من روايات النوار عن جرح فقد قال في البراءة ولو تهادا
انه اوصي لفقرا حيلته وللمسودا ودرجنا حيلته في جوار الوصية في محل ما قبل في حق اولادهم وقبل
حق الباقيين **قلت** وهذا أقوى ما يحسن المصنف في الوقف على فقر حيلته على هذا
وذكره لانه نقل تهاد الجيران على الوقف انتهى ولا يخفى اشكال قوله في الوقف على فقر حيلته
على هذا الما ينسأه في الفرق من الوقف والوصية على ان في سلم الآية ما يوضح الفرق وما يمكن ان يقال
في توصية الفرق من الروايتين عن جرح انه في صور ما اذا كان موقوف حيلته لا يقبل موقوفها لا يرد بها
فبطلت تهادها لهما على ما كان عندنا في الوصية تهادها لا اذا كان لهما اولاد يحتاجون في الجوان كانه لا
يقبل قول الوالد ان لا اخذ اولادنا تهادا اذا كانوا بالعين ويمكن ان يقال على قول الاولاد لا يقبل
شبا ودرهم الوصية بقوله ايضا فاذا قال ذلك سعي ان يقبل التهادة والموقع لا يجوز على ما كان لعل العلم
الرابعة من صحان قال بعد ما تهاد تهاد اهل المدره اذا تهاد او وقف المدره جاز به
وذكره في موضع آخر ما نقله سلم الجيران وكذا لو تهاد الله وقفها على فقرا ذلك المجد حازت تهادها
وعلة في الملاحاب بان تهاد التهاد لله تعالى في قوله عوفي حان وكذا لو تهاد اهل المدره
لوقف المدره جازت تهادتهم ونقل عنه المصنف انه قال في موضع آخر واما احباب المدره

اذا شهدوا بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان ات هـ نطلب لنفسه حقاً ذلك
 لا قبل شهادة وان كان لا يطلب يقبل ويؤا على مثل الشفع فيما اذا كان للدلالة شفيعاً
 واكثر الناس في شهد بعض الشفعة ان كان لا يطلب للشفيع قبل عباد ثم تفرق اعني في حقان
 من قبل نفسه ان حق الشفع مما حمل الاطال فاذا قال ابطال شفيعي بطل عطف الوقف على المدرسة
 فان كان مرفقاً بامحاب المدرسة بحق الوقف استحقاقاً لا سطل بابطاله فاذا قال ابطال
 حقى كان له ان يطل ويأخذ منه ذلك وكان شاهد لنفسه يحسب ان لا يقبل ولا يفرق في
 الطرسوسى ان الفقيه اهل المدرسة لا يعمل لنفسه فلا يقبل له ولا يفرق اصله ودره المصنف
 بما حاصل ان كلام القاضي هو استحقاق شرايط الوقف فلا يفرق بغيره نفسه كما لو وقف
 على ابيه اقول لا يحق ان هذا الحصيد يصور بصورة ويكن تصور المسئلة في مسلة مدر
 قررنا فيها شفعين بصفة كذا بعد محصوره ثار كما فهمنا غم هو السور البديل والغير
 وخرج احد هـ ان يحق ان يفرق في انوار وصف مراه صاف الاستحقاق فهو كونه
 صاحب وطبع في المدرسة تكون مثل الشفع على ان ما حمل على ذلك في حقان فاعلم في تصور
 ابطال حق لو تبدل احد وصفته من العطف فكونه مراه بامحاب المدرسة بقطر حق نوعه
 يعرف اليه **قلت** **الحاكم** لو شهدا بوقف مكتوب واوداه هو فيه قال في الطريقة
 لا قبل قال المصنف وقيل لا قبل لان يكون او ادهر في المكتبة غير ما ذكرنا في
 ادهر كنهاده اهل المدرسة في الطريقة قبل وهذه المسئلة كلها قبل وهو الصحيح
قلت وفي البرارية عن الفتاوى انها في المكتبة يقبل على الصحيح وان كان له فيه
 اولاد قال وكذا لو شهد بعض اهل الخلق شئاً انه وقف للمسجد قال وكذا شهداه القضاة
 على وقفه وقف على مدرته كذا وهو اهل تلك المدرسة وكذا لو شهدا على وقف المسجد
 الجامع وكذا ان السبل اذا شهدوا انه وقف لابنه السبل وقيل ان كان الشاهد بطل
 لنفسه حقاً ذلك ولا يقبل قال في بعضهم ومنهم الامام الفضل لا يقبل بها اهل
 المسجد وقال ابو بكر بن حامد يقبل قال في غيري صمد الامام قال سدى في هذه
 المسائل يقبل على كل حال لان كون الفقيه في المدرسة والرجل في الخلق واليه في
 المكتبة غير لازم بل يعمل **تليق** وهذا العطف على قضاء القاضي في وقف
 تحت نظره او هو متحقق فيه وقد تقدمت في كتاب القضاء



في خط السارية وبما يفي به مال الشخص لولا هو يقبره

المصنف اي وجازت الشهادة على خط السمار ومعه البلد ثم مات
 بما فيه بطلب من الوتة وعرض خط الميت في عرف الناس خط حكمه في تركته
 ان يتب له خطه وقد مر من الناس على ان **قلت** واستشكله الطرسوسى
 ونقل شكاه عن والده ايضا ان الاحباب انكروا على ذلك وقبول الشهادة على الخط ولو ان
 الخط بية الخط وهما لم يعترفوا به وان وجهه لا ينفذ وقرى المصنف بما حاصله انه لا يلزم
 دركها بالشاهد خطه بقاؤه في حال الرجوع ولا يملك ما لم يود لم يكن الخط ملزماً حتى لو قال هذا
 خطي ولا لثمة به لا يلزمه خلاف انصرف لانه لو اعترف بالخط وانكر لا يقبل منه لا سيما
 والعاد وضع التجار اموالهم عند الصرافين لا اسماؤهم بل يفتي بخطه والخط والدرهم
 عند الصراف يحفظ بهم فيمن التزوير لانه لا يقبل ان يصح خط في درهم عند اهل العينة او
 خلاصة التفت وهذا الفرق فيه ما يقبل ما يرد لانه لو انكر الصراف كونه مستغولاً لثمة
 او الشاهد ما كتبه خطه لم لا يقبل منه سيما وقد جرت العادة بالحياة قبل القبول
 على ما تقدم وقد ائت في مثل الشهادة كراهية منه بحال اعتبارها لتقبل على
 تحرير الذهب في المال والله اعلم وفي فاضل خان ما لم يحضه لوارثي المال انكر ما فتح
 المدعي خطا باقاره به وقال هذا خطه فانكر المدعي عليه كونه خطه استكتبه بكتب
 وبين الخطين شاهدة ظاهرة اختلفوا فقال بعضهم يقبل بالمال وقال بعضهم لا هو الصحيح
 ولو اقر به المدعي على ذلك في ليس المال على وصل السمار بحج عفا وفي السارية
 واكتسابه على حق مستعين من صور لكهانة على القطار من لمداد معنوية على حيلت
 على الغايه ان كتب طلاقاً او اموتاً او مصرى على غيرة قلنا ثم قال المراجع به ترتيب
 حكمه عليه ديناً بية وبين ربه لا قضا حتى جاز للشاهد ان شهد عليه بما فيه سراً قال
 اشهد على ما فيه اولا ولوراه قوم كتب على ذكر حق لنفسه ولم يشهد هو به على نفسه لم يكن
 ذلك لانها ولا ينبغي لمن علم ان شهد بان الكتابة قد يكون للخرقة بخلاف الكتابة المرسومة ثم ذكر
 مساله السمار والعارف وذلك في موضع اخر فانه ان كان السامح كالألف في السمار ولفظ
 في وجبت في كتابي ان له على الف درهم او عطي او كسدي ان له على الف درهم كله بطل واجبة بل
 ما وان كان السامح خط اسامع حجر لا يرتفعه فاذا قال السامح وجبت على الف درهم

قال الشيخ وكذا خط السمسار والرافع الشافعي

ومن يروي عن جابر بن عبد الله بن رباح عن
عن بعض من الصحابة قال

استعمل الشافعي على ثلاث مسائل من مخارج الصلاة والحكمة المحكية والكافي الأول في مخارج
وهذا ما تترك الزكاة بعد التيمم ذكر الكافي انه ياتر وهذا ذكر الحاكم الشهيد وفي المتن عن محمد
مراخ الزكاة من غير عذر افضل من ادايته وقرئ محمد بن الحنفية والركاء وقال في ما تروى من ان لا يركب
خالص حق الله في الزكاة حق الفقراء في ما تروى من ان لا يركب في وقت الصلاة ولا في وقت الصوم والصلاة
الركاء وما تروى من ان لا يركب في وقت الصلاة ولا في وقت الصوم والصلاة
غير موقوفة وقال في الشهادة والديان الوصف بعد جوده ان كان له وقت كالصوم والصلاة
نظمت عليه الا ان يكون العذر وان لم يكن له وقت معزك كركاء واجد كركاء الطور واهتمت عن
به لا يتركه الله وبه اخذ محمد بن قنبل وقال بعضهم اخذوا من غير سلطان الله وبه اخذ ابو
وفي الباقي عن ابي يوسف ان يكون على الفجر والصبح والجمع من ركاء لا يتركه الله وذكر
الحاكم عن في خان ان القوي على سقوط العدة لغيره في حق الفقراء دون الخ خصوصاً
في زماننا **قلت** وفي الموازنة الموسر اذ لم يجز وهو موجود الشريعة ولم ترك ماله اصل شهادة كذا
عن محمد وبه اخذ ابو الليث وهذا خلاف ما في في خان ولا يتركه الله وبه اخذ ابو
والله اعلم وفي حرمانه الاجل ذكر السقوط بما جازها كالصلاة قال وبه اخذ وهذا ما استعمل على
البيت الاول قال المصنف الذي صححه في خان وهو المروي عن ابي يوسف من السقوط بما جازها
الحج دون الركاء وهو المثار اليه بصدور البيت الثاني وليس كذلك في صدر البيت الثاني
ان الصحيح قولهم في وقت الصلاة وليس المنقول كذلك فلو قال **ومح في حج وانما بعكس**
كان جمع للاختلاف واضح في هذا الصحيح والقوي في كل القولين كاهتمت في
الثاني قال الكافي في بيان يقول يعني المكي هو عبد جابر الشهادة اذ العبد
والحدود اذ امانات بل بعد ذلك والاصح ان يكتفى بقوله هو عبد للشركاء لغيره والي
الصحيح في الحديث ان يقول انظر في قباوي في خان اذا قال هو عبد جابر الشهادة يكون
تعديلاً عليه الاعتماد وهو ظاهر في الاعتقاد لا يرد قوله جابر الشهادة وهما متفقان على انه
لا يترك لفظ الشهادة ولا اللفظ على ذلك ولان الاحتقاق يعني دفع الاستحقاق ورون بانه لا يترك

المورد

المشهد عليه ان الشهود عبيد وقد مرت المسئلة قريبا والاستصحاب بها وقع طان
للمصنف ان لا اصل هو الحرية والله اعلم

ولم يقبلوا من ارضعت في ضاعها ولا اخرا فيما يشي وبطرس

اشتمل الست على سلبين **الاول** قال في السقف المصنوع اذا اشتمت على الاضاع فان
شهادتها لا تقبل عند ابي حنيفة واصحابه **الثاني** قال ايضا عن الآخر
لا يجوز بالامانة في قول ابي حنيفة واصحابه وهي في المسوط ايضا والله اعلم **فروع**
نقل من الزانية قال لا اعز المضاب عن الامانة شهادة الخيل لا تقبل كانه لخله يفسد
بما يقدح من الناس في اخذ زياده على حقه فلا يكون عدلا بالحقيقة في بيت فقلت
سروا الى نهدي الكتاب الذي عزي المله الله حرم الله مصنف

ولم يقبل السعيان من هذه **بجلا وهذا في البيان شرط**

و مدينة الاطلاق كاحمل زدها ما ادا في الترتيب في الدعوى

حملت الشرح لا اذا جفت وضرة المسئلة ذكر صاحب القسمة في الاختلاف
الواقع بين الشهادة والدعوى قال ما نصه ادعى المدعيون الاصل الى الدائن
متفقا وتقدم ثبوته بالايداع مطلقا او حمله لا يقبل ومن لم يرض الكتب قال في عنه
ادعي على الآخر دينا لموردته فاقرب الدين وقال اخذوا بذلك يعني ان يونا عن هذا الدين
له احد الشاهدين على وفوقه عا **قلت** المصنف الذي اخذ الملبت باخذ الثاني من المدين
ولو لم تقول عن الدين لا تقبل اي كلامه وجه عدم القول في الملبت الاول في الشهادة
غير موافق للدعوى فان الدعوى حمله عن الدين متفقا والاطلاق لا يقبل يكون علم الصا
فكان المدي يصر بكذب الشهود كانه يدعي شيئا وهم يشهدون بما كماله وفي الثانية لا منافاه
بين شهادة الشاهدين فان معنى ثبوتها للمورد مستوفى حقه احدها معاينة والاخر
باتفاق صاحب الحق والله اعلم

ومرر في كذا ما خفي **اد اينما فالطوخ اولى احذر**

البيت من القسمة من القاضي عبد الحارث في الامانة المكي قال ادعي عليه انه اكرهه بالحق
بحسب الوالي والصرف على ان يتاجر منها ثوبا واكثر مدينة والله الذي بينه ان كان

طاعة بينة الطاعة اولى ولو تضي القاضى بينة الاكراه بفقد قضاء اعراف الخلاف
 فتقضى بنا على الفتوى بمرضى للعاجى عبد الجبار والاولا الكراهى في غير الاكراه استي قال
 اقام المشرى بينة انه باع منه بيعا صحيا واقام المبيع بينة انه باعه مكرها فبينه
 الوجه اولى بمرضى ما مد وقال بينة الاكراه اولى بمرضى المبيع ط قال ادعى
 بيقا بانا والباع مع الرضا والقول للبائع وان اقام البينة فبينه مدعى الوفاق قال
 وكذا اذا ادعى احد الباع والبايع طوع والافرادى عركه فبينه مدعى الكرم اولى وكذا اذا ادعى
 المولى طوع والافرادى عركه فبينه الكرم اولى انتهى قال المصنف وبما تمت هذه الرواية
 من قول ولخذ فيكون قولى والطوع مبتدأ والخبر محذوف وقد مر مقدم وجه
 الاولى ان الاصل في عود الناس وما يصدر عنهم ان يكون عن اختيار فان الاصل فيها ان
 يد صحبة واد اتراض الصحيح والفايد كان العمل بالصحة وفي كلامنا نظر اما الاول فلان
 مقتضاها تقدم بينة الاكراه استبان على الاصل في مقدمه واما الثاني
 فالمنقول اذ اختلف للتبايعان احدهما يدعى الصحة والبينة بينه مدعى الصحة والبينة
 يدعى الفتوى اتفاق الروايات ومها ادعى احدها السع طوع والمخر عن اكراه اختلفوا فيه
 والصحيح ان القول قول من يدعى الطوع والسع بسببه الا هو الصحيح من الجواب وقال بعضهم بسببه
 الطوع اولى انتهى وفي فصول العادة ولو اثبتت الاقرار انسان شئ طاعا فامر المدعى على
 بينه اني كنت مكرها في ذلك فبينه الاكراه اولى بالقول لانها مستحالة خلاف الطاهر انتهى
 وقد علم ما ذكرناه انه الصحيح ان سببه الاكراه اولى والوجه له ولعل المصنف اعتمد بعض ما في القينة
 فتغيرت المصنف بينة الصحيح شعرا بالخلاف فقل

ويستأكره وطوع اقبنتاه فتقدم ذات الكرم مع الاكراه

ولله تعالى اعلم

فصل كتاب الوكالة

الوكالة فتح الواو وكثرها اسم للتوكيل من وكلتك كذا اذا فوضته اليك ومنه اطهار الجرح
 والاعمال على الغير وترا هي اقامة الانسان غير معارفته في تصرف معلوم ولو حمل
 ادنى الصرافة وهو الخطط ووجه مناسبتها الشهادة ما في كل من افعال النفع
 الى الغير بالامانة في اصله الحق والله اعلم

اذا ارادت والافتقار بدون قبول قل ولا بالفتوى

كراهية الدين دينيا وقيل لا ووقف وقيل الرد ليس بوشى

الضمير في رد هالوكاله وفي الستين خمس سبيل تقوم السكوت فيها مقام الفتوى فيفهم ذلك
 من قوله بقررد بدون فتوى اي مع السكوت بدون الرد وفي بعضها اختلاف فقال في
 الخلاصة الاقل والابرر الاحتاجون الى القول ويرتدان بالرد وهذا ان الملبان هما الثانية والثالثة
 من الظم فان مراده بالفتوى الاقل وليس هذا على الطلاقة فانه اذا قال لاحرا ما عديك فزن المقله
 ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الاقل بالرق بالرد كما لا يتطرح بحود المولى بخلاف الاقرار
 بالدين والعين حيث بطل بالرد والطلاق والعتاق لا سلطان بالرد لانه اسقاط بغير السقوط
 وجده كما في جامع الفتاوى فيحمل على ارادة الاول بالدين والدين والله اعلم قال وذكر الوفاق
 احر وكله مع هذا وكنت بصيرا وكذا ولو اقبل سقط وبطل وهذا المثل الاول
 قال في الوقف على لانه اذا سكت جاز ولو اقبل بطل وقال في وقف المصل لا يبطل وفي
 المثل الخامس من الظم والى في الاصل اثنان بقوله وقيل الرد ليس بوشى ولو صدقه في
 هذا كما ثم روى لا يوشى والرابعة مذكورة في النية قال هبة الدين مر عليه الدين لا يصح عز فتوى
 عبدا خلا لفر وهذا اختيار شمس اليمه السخى وقيل الخلاف على العكس وفي صحيحان مثله
 قال وذكر ابو الليث انها تصح مع فتوى الماها بطل الرد وعن ابو يوسف انها تصح مع
 فتوى كافي السخى وفي النسخة والواقعة فان عام المباح على ان هبة الدين مع على الدين وابرار
 سم مع فتوى طه وفي العادة الركعت في اكثر الكتب والدوخ لم يقول ليس
 شرط عندنا وهو الصحيح ثم ذكر في الفتوى انه حرر رد بالرد وهل شرط لصحة الرد
 مجلس لا يبرأ الحلو المسامحة ولو قال لا يبرأني مالك على في لا يبرأنيك فقال لا اقبل فتوى
 وفي بعض هبة الدين مر عليه لا يبرأ من الفتوى ولا يبرأهم لكن للدين حق الرد فتوى تمانا وفي الفتوى
 عوم المنة اذ اوهب الدين من الوارث صح لانه وهبه مع على يعنى ولو رد الوارث برده عند ابو يوسف
 خلافا لمحمد وقيل خلاف في هذا واما الخلاف فيما لو وهبه من الميت مرده الوارث استى وفي فتوى
 الربوى الصدقة بالواجب في الدين اسقاط كصدقة الدين على الغريم وهبه الدين له قسم
 بغير قبول وكذا سائر الاقطاعات يتم بغير قبول الا ان فيه تمليك لم يرجع قبل الارتداد
 بالرد والسبب فيه تمليك قال لو قبل كاد طال حتى الشفعة والطلاق فهدا طحسند فندسه عليه

وبالتسليم الوكيل لا يقوله يجوز كما في قيمه الوقف يظهر

اشتمل الست على اربع مسائل من الهداية والنهاية والميسرة **الاول** التسليم بالاسم
 جازم كالبيع والشر وهو معروف **الثاني** لا يجوز التوكيل بقبول عقد التسليم ثم قال
 في الميسرة واذ اوكله ان ياخذ الدار في طعام شي فاحذها الوكيل ثم دفعها للوكيل لا يطعم
 على الوكيل والوكيل على الموكل الدار ثم قرر ان الاصل بالتوكيل باطل فان سلم الله امره
 ان يبيع طعاما في ذمته الى ان قال وقبول التسليم من صنع المالك ليس بالوكيل به بل بالقبول وهذا
 ما اشار اليه بقوله قال فالتسليم **الثالث** ان قيمة الوقف كالوكيل على ما عرف في غير موضع من
 كلامنا قال في التتمه الواقف اذ اخرج القيمة الذي اقامه حج وعمل بان القيام وكاله
 والوكاله مطلقه وبيع ابو الليث حيث قال لان القيمة وكيله قال ثم المقصود من قيم هذا
 الست هو هذه المسئلة التي في قيم الوقف لما انفرد ذلك مما يفعل من رفع الامانة اعني وكاله
 القوم في الوقف ليجوز لهم حفظ زرعها وبورز له ذلك جعل امانة لما اسهر ان ذلك
 لا يبيع جعلوا هذه الحيلة الباطلة وصاروا يستعملون من اوكلا على ما هو فقر لهم باطنا وادعي
 بعض منهم ان انضيل حول هذه الحيلة فقلت هذا لا يجوز بغير الوقف بحجاء على التسليم
 التابع وقد مر تعليله فلو فعله ثبت العلة في ذمته ولو صرفنا غلة الوقف استغنى عليه
 ولو صرفنا السلم على المتخير لم يرجع عليه في الوقف وكان يتصرف كأنه من مال نفسه في غير
 ما اخذ له فيه ولا يبيع قياسته على الاستدانة لعدم الجامع **الرابع** يحول له ان يسلم
 من ريعه في زنته وحصره الحفظ لكانت مشروطة فيه لا حذ عنه الوكيل بوجوه ذلك
 من قوله كذا في قيم الوقف يظهر قال فانه قيل لها ثبت التمسك في ذمة القيمة لمطالبة به
 والمسلم في حقه الوقف بل حاز في هذه المسئلة دون تلك وهذا له سواء عام والخاص
 والوكيل فان التسليم ثبت على خلاف القياس انه بيع ما ليس عندك على ورده فيه
 وكان من حوله واكمل الامر بخلاف التوكيل بالاسم حيث يصح وان لم يكن التمسك
 من ملكه قال والى ذلك اشار في الدعوى لان ذلك من حكم البيع بخلاف التمسك
قلت وفي قوله هاهنا شبه التمسك في ذمة القيمة فيه نظير لان التسليم شرط
 فيه بغير التمسك فكيف شبه التمسك في ذمة القيمة اذ هو بيع دين بعينه
وفي المدعي قال قول الوكيل تقدم كذا قول رب الدين والحكم

من البيت من البداع دفعه لا الفدية قال اقتضى ادعى اطلاق قال الماور فقلت وقضيت بها
 دينك اوف لصاحب الحق لم تقض شيئا قال قول الوكيل في ذمة نفسه عن الضمان قال وهذا
 مغفوق في وفي المدعي قال قول الوكيل مقدم يعني على قول الموكل انه ما دفع وعلى قول الدين
 انه ما تقض في حق الراية فقط لا في حق المطالبة حتى كان القول قوله انه ما قبض فلا سقط دسه عن
 الموكل وهذا معنى قوي كذا قول رب الدين يعني تقدم على قول الموكل والوكيل الموكل في عدم قوط
 حقه واخصم في الموكل على المدعي قلت ولو قال **صاحب دين هو القرض** كان الحق
 واضح ثم الموكل ان كذب الطالب يصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان تكلم ظهر
 وسقط حقه وان عكس حلف الوكيل وكذا الواويع رجل رجلا لا وامره ان يدفع الى فلان فقال
 المودع دفعته وكذب به فلان فهو على هذا التفصيل ولو كان المالك مضمويا على رجل كالغصب
 في يد الغاصب لعدا الدين على الغريم فقال الطالب والمغصوب منه ادفعه الى فلان وقال الماور
 قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضته قال قول فلان انه لم يقض ولا يصدق الوكيل
 على المدعي الميسرة او يصدق الوكيل فان صدقه الوكيل فانه يبرأ عن الضمان ولكنها لا يصدق
 على القابض ويكون القول قوله انه لم يقض مع من كذا نقل عن البدائع وليس اعلم
في ولو دفع المدين عينا للدين وقال له يبيعها بكذا
في فان هذا كالمالك لا يصدق قبضه **في المشتري من ليردي الدين بكذا**
في وبالعكس في بعه وحقق منه خذ **في بينهما فرق دقيق**
 اشتمل الايات على سلتين فرق دقيق بينهما والماله في القينة وفي حبان غيرها قال في حبان
 المدين اذا دفع الى صاحب الدين عينا وقال له وخذ حقتك منه فباعه وقبض التمسك في ذلك
 يبرأ من ذلك المدين ما لم يحدث فيه قبضا لنفسه ولو قال له حقتك فلما قبض التمسك
 بقضا حقه حتى لو حال له ذلك يبرأ من القابض ويخبر في القينة وعزاه الى الاصل وشرح
 حوله زيادة وفي التتمه نحوه والفرق انه وكيل في البيع والقبض في صورة المادى وهو اذن فيما يقض
 للموكل وحقه لم يقدح في حق الموكل وفي التتمه لجوز القبض استيعابا لحقه في ملكه
في بيع في عيني عيني او عتق فلم يخرجه على القوي او بل جاز قل والتاخر
 اشتمل الست على ما يل بينه على اصل وهو توقيت الوكالة قال في الدعوى ولو قال
 بيع عيني او طلق امرائي عند افعل اليوم حتى عن الموعود اني اسف قال في رواية قال

والمخبر بأمره عدم الجواز في باب الوكالة لا لعقود كاله الأصل ولم يظفر بروايه الجواز
وإذا وكله ببيع عبده عند كذا وكذا غدا وفيما بعد ولا يكون كذا وكذا ذلك والى الرواية
أشار بقوله فلم يجز على الفور أو بجل جاز وفي كاله المسمى إذا قال ببيع عبدي اليوم أو بطلت
أمر في فعله كذا في غدا جاز منه أشار إلى كاله لا سوق انتهى وفي فصول العادي عزاء
نقله عن المسمى إلى الصغرى وقال قل ذلك إذا وكل بجل في قص الوديع في اليوم فله أن يصفه غدا
ولو وكله أن يصفه غدا ليس له أن يصفه اليوم لأن ذكر اليوم للتجديد فكانه قال أنت وبكالي القفل الآن
فإذا ثبت الوكالة الشاعه فلان يقبضها بعد الساعة انتهى وظاهره يقضي قبولها الوقت والى أنه
يكون بجل فيما بعده أشار بقوله قل والتاخر في الغد وهو معطوف على جاز قلته
وفي الخبر أنه لو وكل ببيع عبدي اليوم أو غدا أو شرأه ففعل ذلك عند ذكره الملام في لغز
شرح الصلابة لا يجوز قال فما أشار إلى أن الوكالة تسيل الوقت انتهى وقد نقل الأسري
عن بعض القادري وضح العادي بأنها فتوى سرقته ولو وكلت بجل في غدا أو بجل في يوم كذا
فردحها يوم الخميس لا يجوز لأن القبول يتناول زمانا محضها قال في تحليله أشار إلى أنه لا يجوز
بعده أيضا سلم على ما قلنا من الدجعة كونه أن يكون قوله قل والتاخر متعلعا بالجل وعده في المصنف
صح بأن مراده جواز التاخر قوله واحد فإنه قال ولو أخرجه عبد العود جاز اتفاقا والى ذلك الترت
بتقوي والتاخر أي جاز التاخر عن الغد باتفاق الروايات وقد علمت ما فيه والله أعلم

في دفع البيع بالنقد أو بجل في الغد في الوكالة

اشتمل الست على ملتبس من العيون وفيه ما كان ولو قال لخذ عبدي هذا وبعه بالنقد كان
البيع بالنسيئة في قول أبي حنيفة وكذا لو قال بوجع فلان كانه ان يبيع من غيره ولو قال له بوجع فلان
فباعه من غيره لا يجوز ويقضي ما نقل المصنف عن العيون كاله للبيته قال عن محمد بن بوعين لنقد
أو بوجع فلان أن يبيع بالنسيئة ومنه فلان ويجعل على المشهور لا تزي أنه لو دفع إلى رجل
مضاربة قال لخذ هذا المال مضاربة فاشترى به البزوبع فلان يشترى به البزوبع هذا الكلام مشهور
ورده على شرح الفوائد حيث جعل الحكم كذا إذا قال ببيع عبدي بالنقد فباعه بالنسيئة أنه يجوز
وقال أنه الصواب أن يجوز ما إذا قال لخذ هذا العبد وبيع بالنقد فذلك قبل النظم لقوله ولغة
وبع بالنقد لأن قوله ببيع بالنقد يقتضي ثبوت خلاف قوله ببيع بالنقد فإنه يقتضي ثبوت الجواز ببيع
بالنسيئة كالكال لا يتبع إلا بالنقد ولو باع بالنسيئة أنه لا يجوز نص على خلافه في المتن

عما تقدم عن قاضي خان أنه لو قال له بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز وفي المبسوط الأوكل
بالبيع من فلان لا يبيع من غيره كان المصنف الثمن فاما رضي بكونه في ذمته من ماله أن الناس يتعاضدوا
في ماله الدم فلا يجوز بعه من غيره ثم نقل عن صاحب الفوائد أنه قال في بيع كلام المباحين لا يختلف
الحكم فيما إذا باع من الذي سماه الموكل أو مثله وقض الثمن وبارعه المصنف قال الفاعل غير
مستعمل الملاءة لجواز كونه ماله المسمى واسطره مسلم ما لو أوجي ببيع عبده من فلان ولو فرض الموصلي به
فهو بمن المثل كط عه منه فظاهر كلام المبسوط المطر إلى الملاءة كاله في الذي نقل في الرار من العيون
هو عن ماله صاحب الفوائد وليس فيه القيد الذي ذكره المصنف لكن الذي نقل في خزانة الأكل
عن الفتوى موافق لما ذكره المؤلف وكذا ما نقل في آخر لا يجوز ببيع من فلان فباعه من غيره جاز وفي
الكافي من فلان فباعه من غيره لا يجوز ثم قال وكذا لو بعه من غيره في ماله كاله لو سلم في غير
ما سمي بملك انتهى وليس فيه العبد الذي ذكره المصنف وراى في سبط المحيط في
باب الوكالة لا يبيع شرط صا بطاحنا ومن شرطه بعت ما لفظ المبسوط أصله لشرط الوكالة على
الوكيل في بيعه فإذا كان مقيدا فلا يقبل إذا لم يكن مقيدا وإن كان مقيدا بأمر من وجه مقيدا صار
مروجه أن أكد بالبيع بغيره وإن لم يوكه لا يقبل أن يكره ذلك على زيادة المبالغ في الجاه ولو قال
لوجه بخيار من غير خيار لا يجوز لأنه شرط مقيد ولو قال ببيع نسيئة أو قال لا يتبع إلا بالنسيئة
فباعه بالنقد لا يجوز لأن هذا شرط مقيد قال ولو قال ببيع في سوق كذا فباعه في غيره ذلك
السوق جاز ولو قال لا يتبع في سوق كذا فباعه في غيره لا يجوز لأن هذا شرط مقيد وقد لا ينفق
من كده ما لشرط بجله وانه لا ولو قال ببيع من رجل بعينه فباعه من غيره لا يجوز لأن هذا شرط
مقيد من كل وجه كان الدم متناوتا في الملاءة وقد ذكر في الزاوية نحو هذا الضابط وهو المنة أن كان
مقيدا من غير ذكره فلو قدر إذا ما لم يكن مقيدا لم يكن مقيدا في الجواز في بيع من فلان فباعه من غيره
راى أن هذا مقيد من وجه مبطل ولم يوجد التأكيد بالنقد في مقادير الجواز ببيع من غيره لم يقيد بملك
وجه وقد ظهر ذلك قد شاء أنما في كلام المصنف وحبته مع صاحب الفوائد

في دفع البيع عند بطلان الوكالة

الضمان المرفوع وكذا في الجوز ومنه النسيئة في عنها للقائف والامر ومنه ضاع للمالك
المودع ومنه السنين من قاضي خان قال رجل أودع رجلا ثوبا قال في عينه المودع أمرت
فلانا بقبض المالك التي هو دعيعة عند فلان فلم يعلم المأمور بذلك المودع المالك

انما هو في البيع بالنقد أو بجل في الغد في الوكالة

لأنه قضى لألف من المودع فضا عت فليبر الوديعه للخيار ان شاء الدافع وان
شأه القاض ولو كان المودع بالتوكيل ولم يعلمه المأمور قد مع المودع المال لا الظاهر
به فهو جازي والمان على احدى وعلا في الزايرة فان المستودع على الدافع بالاذن قال
والله اشئت بقولي لا يحسن لي احد منهما **قلت** طاهر الطاهر نعم ان صغير
لا يحسن ان يد العالم بالادق فقام له والله اعلم وتتمه كلامه قال ولو لم يعلم احد منهما بالوقف
المأمور للمودع ادفع الي وديعه فلان ادفع الي صاحبها او قال ادفعها الي تكون عندي
فلان وضاعت فليبر الوديعه ان يضمن ايها شأني قول اني يوسف بن قار
المصنف والظاهر انه لا رواية لها عن اهل البيت في ذلك كلامه في
حصتها ثم ان المصنف احد في توجيهه مسئلتين علم عليهما وعلم المودع فقط
وقال بقي ما لو لم يعلم المودع وعلم القابض وقال ينبغي عدم الضمان ايضا كما علم
المودع ولو قيل بضمن الدافع كان له وجه ونظر لها بما الموقال ادفع مالي الي
قابض فله وجه الي قابض ولم يعلم بالامر حيث لا بأس **قلت** بل الطاهر
ان الوجه هذا دون ذلك كانه دفع عا لما بانه متخير في الدفع لانه لو لم
يعلم بالامر وقد علمت ما في بيت المولى من الخزانة مما في قوله باير عن غائب الحضر من الرد فغيرها
حال الكتابه فقلت **نقص سعيد من زياد وديعه شاموت وكل ليس بالامر لسعد**
نقص انما شئت بالدفع ان تضع وعلم زياد امرك العزم بدره
له ان يضع بضم شائهما ولا يخفى انها اوضح من بيت المصنف واخسن لاعلم
وعزل وكل قبل ان في شرطه مع بعض لا يعقد نكح
مسألة الست من النكاح قال التوكيل اذا كان معلقا بالشرط يصح عزله بضم عليه وباب
الحكم من الربادات ان المراه اذا قالت لزوجها اذا عاغد وطلعتي بالفتح هذا التوكيل
وكذا العبد اذا قال لمولاه اذا عاغد فاعتقني على الف جاز فلو ريت المراه او هي العبد
مولاه قبل محي العت فطلعتها بالالف لا يصح وكذا الواعقة المولى في عقد بالالف بعد النهي
لا يصح وهذا نص على وجه العزل عن الوكالة المعلقة قبل فعود للشرط وذكر في
وكاله سمح الاسلام اذا وكل وكالة معلقة بالشرط فزعه قبل وجود الشرط عند مدبره
نصير عن ابي يوسف لا يصح وبه اخذ من مسأله قال الصدق الشهيد بقوله بعد ونصير في

قلت وفي البراءة انه لا يصح فالقول الصحيح ان العزل عن الوكالة المعلقة لا يصح كانه اخراج
ولا يحق قبل الدخول واعتد من على الربادات انه ليس بعزل لان العزل ابطال الوكالة بلفظ العزل
ولا بد من موت الوكالة حتى سطل بلفظ العزل وهو محمول على قول محمد ومحمد في الربادات كنه في جواب
على قوله ولم يذكر قول ابي يوسف ثم قل عنها كذا طويلا في بطلان الوكالة على العدل ونحو القول فيها وبينه
الاختلاف في وجهها والحاصل في لفظه ان يقول كل امرئ انك فانت وكل وقدرتك عن ذلك كله من الوكالة المعلقة
والمعلق بالشرط فانه ينحل عن ذلك كله ويجوز ان يكون هذه المسألة على الاختلاف ان نفس الوكالات
معلقا بالعزل وقيل بعزل من الوكالة المعلقة بالشرط قبل وجوده فقدم الخلاف في هذا وهذا وان
لا يجوز تعليق الوكالة بالشرط وانما يجوزها في العقد ابو جعفر ان عدا احكامهم باختلافهم في
مهم تفريد الشرط وان سلمه فمما في معنى الكلام كما اخرجت من الوكالات فان قيل هذه الوكالة هو
مخالف للشرع لان مرجع الوكالة ان يرد عليها الحق سطل بابطال الموكول ويزد الشرط كانه
له ذلك وهذا ابطال حكم الشرع من ارادة بضم الميم او شرط ان المبيع يصحبه على
الدافع قبل العقد وتصرفه ما يتي احرجه منها يكون وكيله بوكاله متقبله ولو افسح ذلك لفظا
ولا يخفى ان هذا الاختلاف حسد محقق بلفظ متى ما اخرجت من الوكالة كنت وكل في دون ذكر
الوكالة المتقبل وفي البراءة ان سلمه نظري الى الوضو نصير نظري الى لفظه وكل عن شرط
سلام محمود العزل الا وحده اختلاف الشارع في كسب العزل عن هذه الوكالة في بعض
سوق عزلتك عن الوكالات كلها وعزلتك عن ذلك كله وهو احصاء الشخص في استنكاه في
ما تقدم من عدم وجوب الشرط وفي ظهير الدين عن والده ينبغي ان يقول او لا رجعت لا الا
المعلقة بقول عزلتك عن الوكالة المصدة ولا تفكس وهكذا ذكر الفقهاء ابو جعفر في خص بلفظ
الرجوع اخبرني عن خلافا في يوسف فانه لا يصح العزل عن الوكالة المعلقة بلفظ العزل
قلت وفي الخبر ان محمد بن الحسن في كانه لا ينحل بهذا الطريق وانما ينحل
بقوله عزلتك ثم عزلتك وفي البراءة وعن ابي بصير سلام نقصد حوان الشرط متبعة
التوكيل كان يكون له دين فامره ببيع ما له ليستوفي دينه فلا يجوز اخراجه وان
ابا جعفر ياي ابطالها احتيازا على ارجاء الوقف من ان الواقف وكل في
احاره هذه الضمير مرفوع لان كل شئ مكر او اخرج من الوكالة فهو كماله نقصد
نقا الوقف في ذلك المتأخرين لان ابطالها اصل الوقف والبقية وحكي ابو جعفر

عن الجامع الاصغر ان بعض اصحابنا جوز هذه الوكالة مطلقا وعصمه لم يجوزها وان بعض
المشايع قال ان الاصل ما يصح لا يحضر الوكيل الا في الطلاق والعاق والوكيل المنسوب بسؤال
للخصم في بضعه لخاصة عنه فانه لا يمكنه اخراجه الا يحضر من الخصم ومن الوكيل فرق بين الطلاق
والعاق وغيرهما ما هنا يعلم ان الاصل انما هو الرجوع في المهر اسي لخبر ما في التمهيد
قلت وفي الزنا ان هذا هو الصحيح لكنه على ما عليه حق الغير وفي الدخول عامه المشايخ
تجوز هذه الوكالة كيف ما كان وبه كان يقول ابو زيد الشيرازي وفي فاني خان الفتوي على
قولهم وفي سماع الاستحسان ان القول بالرجوع قبل وجود الشرط اصح **قلت**
وفي الدخول لغير المشايخ بل ما ساقوا فتوى في يوسف وهو الاشبه

وكيل على ان يحضر الحق قايما وعم له في الحلاقه ليس تقصير

لشتم البيت على اثنين قال في الطبري ولو وكل يتقاضى كل من له او وكله بطلب
كل حق له على الناس او بطلب كل حق له في مصلحته انصرف التوكيل القايمة والحادث مستحبا
وهو نظير وكل رجل بقبض غلامه كان ويحمله بالواجب فيما حدث وهذه الثانية
النظم واليه اشار بقوله وعم له في الحلاقه ليس تقصير اي تقصير على التمسك فقط والاولى
ما قال ولو وكله بقبض كل من له على ان لا ينصرف الى القايمة الى الحادث قياسا وقال
شيخ الاسلام جواهره اذ اوكل بكل حق له قبل فلا يتناول القايمة وفي فاني خان ايضا
واليها اشار بصدر البيت وذكر في جامع الفتاوى للشيخ ابي عبد الله ما سبق عن شيخ الاسلام
انه اذا وكله بقبض كل حق له على فلان يدخل الحادث ايضا فاما ما في الفتوي
وفي المسقى وكل يقبض كل دين له يدخل الحادث ايضا قال عز الهمام انت وكل في قبض
ما لي على الناس لا يقع على الحادث اسي ونقل هذا على القياس والاستحسان ايضا فامله

وان جدد للعيب الوكيل بده وهو لا قبض المولى وما هو باخر

مسئلة البيت من الميسوط وحده الوكيل بالعبد عينا فان رده ولا يسافر لامر فيه
لان الردا لعيب من حقوق العبد وهو مقيد بما هو من حقوقه لان العبد مادام في يده
فالوكالة غير شريفة وهو مكي رده سله ولا حاجة الى اقسام الامر وان كان قد دفع الى الامر
فليس له ان يحضر في غيبه الا بامر الامر وليس له ان يحضر لان الوكالة انتهت بالتسليم الى الامر
وكيل تضيي المال بين النفسه فضرر ما يقضه عنه ويهدر

مسئلة

مسئلة البيت من التقنية قال الوكيل سب الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه
ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل
واليه اشار بقوله ويصدر **قلت** وفي المبرر عن العيون امره بصديق الف
واعطاه وانفق وقصدت له من عند لا يجوز ويضمن وان كانت باقية عنه ولو
نقدت له في ماله جاز استحسانا هكذا في فاني خان

ومر في اعطى المال قابض خصة فاعطاه لم يري وبما لا يحسد

مسئلة البيت من التقنية قال في فاني خان العلامة كذا ومن اخذ اصبعك وقال لك كذا فادع
اليه ما لي عليك لا يصح التوكيل له لا في المهر ولا في غيرها ان كان ذلك الخلد بين واحد والآخر
لخرج عن القصد ما لم يكن امرا سائنا بعينه ما يقبض وبايت خط بعض العلماء انظم
القصة في هذا الموضع هذا الجواب ما يستقيم على قولها

ولو دفع المدين مال الاخره لتضي عنه الدين فالرد ينك

مسئلة البيت منها ايضا قال بعد ان دفع المدين الى المدين دفع المال الى الآخر
لتضي عنه دينه ليس له ان اخذ منه قال المصنف في هذا المطلق بطلان
ما حصله انه لا يدرى علم الطالب بالدفع دفعا لما فيه من الضرر الطالب واستبدل ما في
الطبري في مسئلة العزل عن الوكالة في المطلوب اذا كان مال الامام الطالب اياه لا تنفع الا
محضه برضى امر سخط ما من الضرر والغرض للطالب اسي **قلت** والذي
يظهر لي انه على اطلاقه لان الدافع ساع في قبض ما في حقيقته كما لو دفعه لادعي
انه وكيل رب الدين في القبض وتضيي في الدعوى اما لو دفع المدين الدين
الى رب الدين له فطلبته هذا او اخذ منه ومثله او قبضه ان كان هذا كما نقلنا
او به فتامله والله اعلم

فصل في كتاب الدعوى

هي الخ اسم للدعا الذي هو مصدر ادعى زيد على عمرو مالا ولا غنى للثابت
ولا نقول قيل هو قول يقصد به احاد حق على غيره ويرجع على عادي بكسر
الواو على الاصول ونقها عما قل على الفا للثابت وبه لشعر كلام من
قال اول شعر كلام شيمويه وقيل في اضافة المدعى الى نفسه في حالة
المتايله والمنازعة جميعا وشرعا خاصة بحالة المنازعة

والله اعلم

ونائب ذكرها بعد الوكالة لان المقصود الاعظم من شرعه الوكالة الدعوي وهذا يصدر
غالباً عنه الوكالة بالخصومة وما كانت سبباً للدعوي قد ما عليه تقديم السبب على السبب
واسع السبب والله اعلم

على الحاصل استخلف ورفع من صورته والا وكال الثاني على السبب اقصر

اد المر يعرض خصمه بتفسير وقيل الى ما ينكر الخصم بنظر

لشتم السبب على صاحب الخلف فيه الخلاف قال في الهداية ما لم يضمنه ان ابا حنيفة رحمه الله بان الاستخلاف على الحاصل اذا كان العقد يقبل الفسخ واليه اشار بقوله ورفع من صورته
كالمع يستخلف بالله ما سمي مع قايمة ولا يستخلف على السبب فان يقال له ما بيعت لاحتمال الاقالة
قلت في العادة من الدعوي على حدين اما ان يدعي مطلقاً او بناء على سبب ففي الاول
خلف على الحاصل باسمه لا فلك هذا الذي ادعاه ولا يفي فيه وفي الثاني ايضا خلاف على الحاصل
في ظاهر الرواية عن اصحابنا ولا يستخلف على السبب انتهى وان كان لا يبيع كما عتق وجوز تخلف على
السبب فيقال بالله ما اعتقت كانه لا يعود الى الرق بعد العتق لان يكون كافراً يستخلف
على الحاصل كانه يمكن عوده الى الرق بالجملة دليل الحبيب وابو يوسف خلف على الكل على السبب لان
يرفع المدعي عليه بالتغير فيقول في الصدر الثاني وبين ذلك في البراءة فان يقول لا تخلفني
هذا كانه مدعي عن انسان ثم يكون ذلك المال عليه وبه اخذ بعض المتأخرين وفي العادة
ان الصدر الشهيد ذكر هذه الرواية مطلقاً ولم ينسبها الى ابو يوسف وفي الخلاصة والبرازة ان
مدعي الثاني خلف فيها الخلف على الحاصل وانه الصحيح وما روي عنه انه خلف على السبب فقد ظاهراً
مذهبهم وقيل بنظر الينا ينكر الخصم فان انكر السبب خلف عليه وان انكر الحاصل خلف عليه
قلت في العادة ان شتم الامم الخلوabi ذكر هذه الرواية عن ابو يوسف وقال

في الامم الردوي سعي ان يعرض لهم القاضي ان لا يخلصه على الخلف على السبب خلف عليه
وان راى المصلحة والتخلف على الحاصل خلفه على الحاصل انتهى قال شتم الامم وفيه خلاف هذا
احسن الاقوال يعني النظر الى ما ينكر الخصم وعليه آراء القضاء والاصح عندها التخلف
على الحاصل اذا كان سبباً ورفع الى ان يكون فيه امر المدعي وان يدعي مسووس
والنوع نفسه كذا في اراها خلفه على السبب لا اتفاق وكذا الوكالات في شفعه الجور والمدعي عليه
ثاني ابراهيم خلفه على السبب وهو الشا قبله من المدعي عليه لاحتمال انما اشترى

وصفة

وستقطت الشفعة اما بالعلم او بالسكون او غيره ولجب لا بد للقاضي بالحق الضد
لا حدها ورعاها جانب المدعي اولى لان السبب الذي هو الشرا ادا شتمت الحق له
انما يكون بانبات عارضة فيجوز التمسك بالكل حتى تقوم الدليل على العارض والله اعلم

وتخلفه بالعتق او بالطلاق لا يجوز وذا في العصر بعض يقرر

مسألة البيت من الهداية قال في محققان وان اراد المدعي تخلفه بالطلاق والعتا
في ظاهر الرواية لا يجبه القاضي الى ذلك لان الخلف بالعتاق والطلاق وحدها حرام وبعضهم
حوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية وفي الهداية وقيل في زماننا اذا لم يضمن ساع للفتق
ان خلفه بذلك لقول المبالاة باليمين بالله تعالى وفي الخلاصة والبرازة ان الخلف بالطلاق والعتاق
والامان الغليظ لم يجوز اكثر من اثنان من سبب الصومعة على الهادي للمعاني فلو طرفة بالطلاق
فكل فتضي المال لا ينفذ قضاء وقد قدمت مسألة السكون في كتاب القضاء وهي تنظم
لجوز الخلف وهو الاثر وقد عرفت نظم المصنف هناك وتكلمت على المسألة ايضا فارجع اليه
فتبع خلف المدعي على الطلاق لم يرفع المدعي على المال ان شهدوا على الاقرار لا يعرفون
وان شهدوا على قيام الدين فان قالوا له عليه كذا وقضى القاضي بغيره بين امره كذا اورد

هذا النوع المصنف وفيه اختلاف ابو يوسف ومحمد قال في العادة المدعيون اذا خلفوا ان لا دين
عليه ثم اقامه للمدعي سنة على الدين عند محمد الحسن الشيباني لا يظن كذبه في عينه والله الفتوي
في مسأله الدين انه اذا ادعى المال غير السبب خلف ثم اقامه السنة بغير كذبه وان ادعى الدين بناء على
السبب تخلف عنه كذا في عليه ثم اقامه السنة على السبب لا يظن كذبه بالسنة لجواز ان لا يحد العوض
ثم وجد الا برأيه ولا انما ترقتل على الواقعات والجامع وفي الفتاوى هشام عن محمد بن
ادعي على اخو الف درهم خلف المدعي على الطلاق او عتاق ان ماله شيء عليه فيشهد عنه شاهدان
بالت والزعم القاضي بها وهو منكر قال ابو يوسف وخلف وقال في لا ادري له اصدق
قال الفقهاء قول ابو يوسف موافق رواية الجامع في ذلك محمد في ما اذا كان الجامع ثم ما تقدم
انه الفتوي في مسأله الدين والله اعلم

ويحكم في ارضه ليس يحكمه وقد قيل لا الحكم بها مقدر

مسألة البيت والكافي في محققان قال لا يحد ادعي على جلد دار في بلدة والدار في غير
تلك البلدة واما المدعي السنة فقبلت سنة وقضاها المدعي جاز قضاؤه وان لم تكن الدار

في ولاية هذا القاضي ثم نقل عن الكافي والقضاة في ولاية القاضي لا يصح قضاءه فيه ورجح
الحكم الطبرسي ما في قاضي خان ونظرهما في الكافي والمصنف رد النظر وقال الله لو يفوض اليه
لكل ذلك طاعة محله البلد الذي لم يفوض اليه الحكم فلا يصح قضاءه ولا يمكن تسليم
القضاة الى محله بل لا يصح قضاءه في غيره **قلت** كلام المصنف يقتضي ترجيح ما في قاضي خان وفي فتاوى الميرزا
اختص بهان في ولاية اخرى عن قاضي وقضى به لا بما لو افقعه ما رجع كما لو كان الدعوى في
عين احدى تهر حكمة وان كان في عقار لا في ولاية كذا لا يقتضي التسليم لا يصح اعدوا الولاية فان دفع
الدين العيني للولاية ما حصل الصبح ان الحكم في الحدود يصح وشك في ان القاضي في تلك الناحية
حتى يامر بالتسليم اسي والله اعلم

ومن قال في دافع غير ما يرد في خلافه فاختلاف محذور

مسألة الست من القبة والمحذور في قول الدافع رواه سنن ولم يرد **قلت** وفي العادة نقل
عن الخيرة ان المدعي اذا قال لاسي لي حلف المدعى عليه فكل المدعي ثم جاب المدعي عنه فروي
الحسن بن زهادر عن ابي حنيفة انه يقبل منه عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
وهو لو قال للمعتود لا شهادة لنا فشهدوا في رواية عن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
آتيها في رواية عن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
عن مائة قاضي خان اذا قال للمدعي عليه لا دافع لي ثم جاب الدافع فقد قيل يكون على الخلاف
فيما اذا قال لا دافع لي واختلف المدعي عليه ثم رآي بالنسبة تقبل عدل حنيفة وعند محمد لا
تقبل وهو كذا ذكر في عامة الفتوى

وملك من رخصه في عين حدة وعندها ليس المستأنة تجزئه

المستأنة رخصتها وكونها في الاول ملك وهو المجري الواضع فوق الحد ولحدود البحر
والحد الحاضر بين النهرين وهي النهر وهو في النظم مبنى للفقهاء ايجاد الملك بالنهر
والمستأنة رخص الميم وفيه السنين بعد ما نزلت من العدة وقبل حياطيني على وجه
الماء سبي السد في العرب انما سبي للسبيل لرد الماء قال المصنف والظاهر انها
جرمة وكراهة التي تمنع ماءه ويحصر فيه والماء في مئة المقي قال جعل النهر حد ذلك ان كان
معدن الماء عن النهر هو حد وعندها يجب ان يكون الحد هو المستأنة وفي الهداه ان هذه
الملاينة على احوالها في الرواية باذن الامام لا مفتح احرم عنه وعندها يستحق وفي

شرح

مسألة انما السد
عند الخيرة

شرح الطحاوي في نزاع بالاجماع ولو لم يكن قال ابو حنيفة لصاحب الميرزا في هذا
مسألة الست فما اذا لم يكن له حائل وفي كشف الغوام ان الاختلاف في تركيز الحاجة الى
كثيره في كل حين اما الانهار الصغار التي تحتاج الى ذلك منها كل حين وكما حرم بالاعتقاد
قال ولا نزاع فيما استمسك الماء انما النزاع في شتاء ليس له حد عليها طين ولا غير
والاصحاب المتعللون ولو جعل صاحب العين فهو على الخلاف وبعضهم اثنى به ونفوها
فيه واختلف في بقوله احرم نعم اني يوسف بعد اوصاف بطن النهر كل جانب
وعن محمد بن قيس بن مهران كاتبة قال الزاهدي وقيل انه ارفق بالناس وقيل بقدر
الحاجة ومن الخلافة في رخصه الا ان احرم ما غرنا وبناعة عنده عندها والاعلام

وعند اختلاف التابعين تحت الفاء حتى ان قيل القبر او بعد ينكر

مسألة الست من الكافي والهداه وغيرهما قال وانما ذكرتها تنقلا للطر سوي وقال ان سبب
نظمي لها غلط بعضهم منها ودعوا بكثرة الخالف او كان بعد القبر لانه على خلاف القياس
والظاهر ان للتابعين اذ اختلفوا في عمر المسع كثر قوله اولى عند ذلك ولا يفرقوا بين
صل للمع اما ان قيل ما ادعاه للشعري في المسع والافخنا البيع وقيل للشعري اما ان يروي
بالمر الذي لعله الباع والافخنا البيع فان تراصنا ولا اختلف الحاكم كل واحد منهما على
دعوى الاخر وفتح البيع وهذا الخالف وان كان قبل القبر او بعد وهو على القياس ثبت
بالنقل فيديد بين المتري اولى لانه اشد انكارا وهو الصحيح وحسنه تباخر المطالبة سلم
المسع الى زمان استيفاء الثمن

وتروى نعم بالراس اخبر حالفاء وعندها وميثاق من الله يذكر

الايمان هو الاشارة ومسألة الست من قاضي خان قال المدعي علم اذا كان اخبر فطلب المدعي
الست فانه حلفه وصورة التخليف لنقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه اذا كان كذا وكذا
فاذا اومأ برأيه ان نعم يكون بصير حالفاء ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذا كذا لو اشار
برأيه اي نعم فهذا الوجه نصير بقوله الله ولا يكون حالفاء في القصة من الحيط وفي اللز علم
القاضي ان المدعي علم اخبر نعم لم يخلع بالاثار وعلى اشارة فان اشار بالاثار نعم ثم وان اشار
بالانكار عرض عليه العنة فان اشار بالاحاطة كان عينا وان اشار بالانكار كان نكوة ويقضي عليه
وان عذ القاضي انما هو كما يثبت له بالاثار وان لم يعرفها ولا اشارة معروفة وتروى

بالجانب لحيته ويطلب على الآخر ان كان مع ذلك اعني فللقاضي ان يجنب عنه وصيا ويأمر
المدعي بالخصومة مع اذ الوكيل له اب او جد او وصي وقد يطرح لك في مستنبط كمالا للعلم
قلت **و لو لم هذا الكتاب جوابه** **ولا اثار له عنه يوسف**
ولو هو اعني فاذا اصوله **وموصي فاعني عنه بالنصب**
فقول في هذا اشارة الى المختار والا اي وان لم يعرف الكتابة فحواه اشارة معروفة
ولو هو يعني الاطر من الامم اعني مخبره وصمته فخذ المأجور للاب والجد ومفوض عنها
او عن احد ما فاعني عنه بالنصب لوصي خاص عنه بامر والله اعلم
ومن لم يكن اصل الوكالة مكررا تخلف على يدعي حيث شكر
وودد شهود يشهدون اعني الى ما يجي الخصم او يقتضونه
الخصم في تخلف للمقر بالوكالة وفي يدعي الوكيل والذي يدعي هو الدين وفي يدعي المقر
بالوكالة يعني اذا انكر الدين وقوله ما ادعي يعني الوكيل والمدعي به هو الدين ويشتمل
البيت على ميسر شرح ادب القاضي للخصم وقتاوي فاعني خان قال فكل رجل لا يقضي
ديونه من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل للمدين فاقول للمدين بالوكالة وانكر الدين
فاقوله الوكيل ليس على الدين لا يقبل يستبان السبب على الدين لا يقبل الام خصم وبما قرر للمدين
لم يثبت الوكالة فلو كان خصم الاتري ان المدين لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انما استأجر الوكيل
بالسنة لم اقم ان خصم الطالب ويكر الوكيل بقبول سنة وان كانت فاعني على المقر وكذلك لو
اقر المدين بالوصاية وانكر الدين فاستأجر القاضي الوصاية بالسنة فقبلت سنة وكذا الرجل
اذا ادعي دس على بيت واحضر وارثا فاقول بالدين فقال للمدعي انا اثبت للدين بالسنة
واقامت السنة فقبلت وهذا ما اشار اليه قوله ما يجي الخصم يعني ان يشبه لا يقبل الا ان يجي
الطالب فيؤكده او يتصور ان يقيم السنة على الوكالة فقبلت سنة ما ادعي له صا خصما
وذكر في شرح ادب القاضي لكل تمت المسألة الى ثلاثة اقسام **الاول** اقرا جميعا الحكم
انه يؤمر بالدفع الى الوكيل يجبر على قايما الطالب وانكر الوكالة كان للدافع المدينون تخلف
على الوكيل فان حلف هل جمع نعم ان كان قائما وبقيته ان استهلكه وان هلك لا يرجع شيء
الثاني اقرا بالدين او حجب الوكالة فقال الوكيل حلفه انه ما علم ان الطالب وكل من فلف ذلك
منه عند اخنوخه حلف وعند اي يوسف فمجد حلف ثم عللا بان الوكيل يدعي عليه معنى

لو اقر له فاذ انكر وحلف رجلا النكول او اخنوخه يقول الميسر في شرح ادب القاضي
فلا يتوجه اليه وبينه والثالث ما قد مناه عنه عن قاضي خان وهذا ما لمسته منقول عن هذه الكتب
في شرح المصنف ولم يذكره المصنف على المال فلاحظت شرح ادب القاضي فوجدته ذكره في باب
في باب الميسر المسألة وصرح بانه في صورة الاقرار بالوكالة يكون خصما في الاختلاف على المال كما
في اشارة وكذا في المحيط وقد عبرت البيهقي جعلتها هكذا
وشكرها لا المال خلف عنها وفي العكس خلف والبيان يوسف
الى ما يجي الخصم او اثبتها وان فيها التصديق بالدفع بحسب
جميع الاقسام الثلاثة فالصحة في قولنا وشكرها الوكالة وفي عنما لم ييوسف في حلف علم منه
ان الامام لا يقول به والعكس هو الاقرار بالمال دون الوكالة حلف اي حلف للمدعي عليه على المال
والبيان اي اقام السنة يعني الوكالة الوكيل فحسد لوم بالدفع وان منها معنى في الوكالة والمالك
التصديق فاعني بحسب بالدفع وقد من ذلك مبيتا
ولو طالب التكفل بالنفس طالب لثبت دعواه بجان يومر
اذا ادعي عن الشهود بصلح ومردونه في اختلاف منظر
الخصم في قوله ومردونه راجع الى الطلب وفي البيهقي شرح قاضي خان قال واذا احتج
الدعوى وطلب المدعي قبل ان يقرر البيهقي ان ماخذ للقاضي من المدعي عليه كقوله بغيره كان
كان القاضي يقول للمدعي انك سبنة ان قال لا تفعل خصم وان قال نعم لكننا نأبى ذلك الا بكذا
فان قال في سنة حاصره في المصنف كقوله للقاضي بطلب الخصم والله الاشارة بتفسيره بقوله ادلعي
ان الشهود بصلحهم وعن محمد ان طلب المدعي ليس شرط وهو شرط عند اي يوسف وقيل ان المصنف
رحلا يجوز لا يتوارى مثله عالما طوع القاضي من طلب فان كان به لا يابى ان يرضى القاضي
الى طلب التكفل فيكفل خصمه انتهى وفيه الواضحة كقوله ثلاثة امارت فمضت لا يابى خروج التكفل
من الكفالة واشار بقوله ومردونه يعني مردون طلب الطالب فيه اختلاف منظر الى ما مر من
خلاف مجل وفي قاضي خان من غير يكون يعرف الدار والحان وبعض شرط ان يكون يعرف
بالخصوص لمحو حان من يكون اهل المصنف وان يكفل به معرفته وتكلف الرواية في المدعي فقبل
الى المجلس الثاني ولو كان الى الكفر ثلاثة امار هو الصحيح وقال الحلواني هو من اراي القاضي هذا
لو كان المدعي على مقبلا اما لو كان شاور لا يجزئ في نظر القاضي الى المجلس الثاني فان اقام بيته

والا خلاصه و لو ادعى المطلوب بانفسه مسافر وانكره الطالب القول قول الطالب لان المقامه
في الامصار امل وقيل مع يمينه على علمه وقيل قول المطلوب لانه ينكر اعطاء الكفيل وقال
السفوف معروف مرفقاً فان كان معاً ولم يتفق لازم الطالب نفسه واعوانه ولو كان المدعي
وكيلاً او وصلاً ما خذ الكفيل حتى يثبت الوكالة والله اعلم

ولو طلب الابداع والكسب فاستحق بحاجب منقول الا يقر

مسئله الشتر التمه قال قال اذا كان المدعي به منقولاً وطلب المدعي به منقولاً
او يصح على ذلك ولم يكف باعطاء الكفيل بغير المدعي والمدعي به فان كان المدعي به منقولاً لم يجبه
القاضي وقد علم ذلك من النظم حين قد بالفاسق قال وان كان فاسقاً جبه وفي القضاة الاجتهاد واليه
المشاره في العلم بقوله منقول والاي يقرر يعني في المدعي عليه قال الذي لا يخفى على من كان الشتر
سئل اني قل للصف وقد ذكر في التمه بغير ذلك عن باب الشهادة من عتاق الاصل
اذا ادعى العبد الامة العتق ولم يذكر له يمينه حاضر ولا حال يمينه ومنها وكذا لو اقام شاهدًا
واحد وان اقام مستودع حل قال الحاكم هذا جواب في العبد اما في الامة على ما مضى في الجامع انه
بحال شاهده امرأة واحدة والله اعلم

وما باعترف حق حلف ينكره سوى مشتري للغير والعيب نظر
فيقصد رد ادعاء القول بالرضى وبالعكس كالأمر المقتدر

حق في القول اي ما وجب الاعتراف والقول يتعلق برد المبنى للقول وبالرضى
يتعلق بالقول اي رد قصد الرد بالقول بالرضى من الموكل بالعيب لو اقر به الموكل وبالعكس
عكس الاولى وسأني ما فيه كالأمر يعني في نفي الحلف ثم المقتدر اي انتهى المقتدر من القواعد والاشتراط
وفي التبيين بط ما يجري فيه الحليف واستثنى ذلك وهو من كون في الخلاصه قال
وكل موضع لو اقر بيمينه فاذا انكره حلف على ذلك الا في ثلاث مسائل **الاولى** الموكل بالشراء
اذا وجد المشتري عيباً واودان يرد بالعيبه واراد الباع بالله ما علم ان الكمال رضى
بالعيب ولو اقر به الموكل بذلك لم يسطر حق الرد **الثانية** لو ادعى على الامر برضاه
لاخلف وان اقر بيمينه **الثالثة** لو ادعى المدعي ان الموكل اقر به من الرضى وطلب من الموكل
على العلم لاخلف وان اقر بيمينه اني قال المؤلف صاحب الفوائد في الصون الثانية في النظم
حيث قال اذا اشترى لنفسه ثم ادعى برضاه لا يغير فاسماً وانه طر برضاه في كلامه

للخلاصه عابداً على الامر وليس كذلك الضمير يدل على الوكيل وفي عكس المسألة الاولى كما مر والله
مرانه قال في تصوير الثانية لاخلف ولو اعترف الموكل اطلع على العيب ورضي به
وانكرى الامر فانه لاخلف ولو اعترف ان الموكل اطلع على العيب ورضي به استنع ردة قوله
قد وهما الشارح في هذا التوهم والمسلمة منقولة كما فهمه صاحب الفوائد وقال في خان شرح
الزيادات بعد ان ذكر المسألة الاولى وكذا الوادي الباع على الامر ان الامر رضى به واراد
بمن الامر لا يستخلف الامر وان ادعى عليه امر الواقع بيمينه ان النكول اقرار بيمينه شبهة
ولا يجعل حجه تنعدي الى العيب وفي هذه المسائل ان النكول تنعدي الى العيب ولا تستخلف
قلت وجه التنعدي ان الرد بالعيب للموكل وعليه ما دام حياً ما قلنا اهل الحق
العهد فان لم يكن كان الى الموكل فان كان مات ولم يرد وارثاً ولا وصياً كان الرد الى الموكل
كذا في قاضي خان وحينئذ فلا فائدة للطوسي بل المنقول عن ما فهمه وفي دعوى المصنف انه
لو اقر بالامر رضى الموكل بيمينه قال نعم رضى الموكل من القرض بيمينه كما اذا كان
العيب سيراً وليست المسألة وفي كلام قاضي خان بعض يقصد المتكلمون الرد
قبل التليم الى الموكل بان قال الموكل بالشراء اذا اشترى جارية للموكل في سبيلها
الى الموكل حتى وجد بها عيباً كان له ان يردّها كان الموكل خاطراً او عيباً وبعد
التليم الى الموكل لا يملك الرد اليها فلو اقر الموكل فان الباع في الوجه الاول للموكل
رضي لعيب فطلب من الموكل ان يرد الموكل ليس له ذلك فان اقام الباع يمينه
على ما ادعى قلت بيمينه وان اقر الوكيل ان الموكل رضى به لعيبه صح اقراره
حي لا يفتي حق اخضعة والله اعلم

ورد الذي اقره قال كاذب ويعقبه الكخطف ينص

مسئله البتير الكافي قال اقر بيمينه لاسنان ثم قال كاذباً في اقراره حلف المقر
على ان المقر لم يكن كاذباً في اقراره وليس يطل فيما دعيه علمه عند اي يوسف وعند
كون من المقره الى المقره والقوي على انه حلفه المقره بحجبان العاده بين النا
انهم يكتنون الاقرار على العقب ثم بعد ذلك يقضي المقر ما اقر به **قلت** وفي العاده
ذكر هذه المسألة وان الخلاف يجري ايضا في انكار الباع بعد الاقرار به والواهب
قبض الهبة بعد الاقرار به والداين قرض الدين والمشتري قبض البيع والباع قرض

وعلى قول الشيخ بان الخليف سرتب على دعوى صحيحة والدعوى لم تنجح هنا كان
التناقض وقال ابو يوسف لو كان الناقص ما تعاضه الدعوى والاسلاف سطل حقوق
الناس فمستلزم ما في خان الخلاف وصم الى ابي يوسف التافعي ثم قال وان كان في المسار
خلاف ابي يوسف وان التافعي يفوز في ذلك الى القاضي والقاضي اعلم ومعنى البيت رد قول
الذي قال انه كاذب في اقاربه وهو قولها واسار بقوله سطر الى ان الفتوى على قول يعقوب
والظم الخواص عبارة وعدم تصححه بذهب الامام محمد فلو غير المصنف الاول هكذا
ودعواه في اقاربه الكذب اهدر خلاص التعقيد وحكي بالصريح المفيد فان صيبر
الملة اهدر الامام ومحمد والله الموفق

وفي سوق يرمع القرن خبثه كذا ال الذي قد علم منه التضرر
خبثه بدل من القرن كماله والقرن الرفع مفعول مع البني للمرسم فاعلمه في مثل
الستر الكافي قال خبار اخذ جانوما في سطر البراذن منع منه وكذا كل من
عالمات في والو سطر وقع اساقنا والحامل ان اعلمه الفز العام وكذا الطباح
والحداد وخبث وكلمة اهل السوق الحاصه فيه ولا يخفى عقاده صدر البيت فكان سلم منها
المرحوم **وخبر السوق اليرمع خبثه** وخبر فاعلم من خبر وفي هذه المسألة في بيان الاشارة
اليه وتحرير الكلام فيه وفي اجناسه في كتاب الخطا ونقل البرازي عن الحارثي هذه
المسألة قال ان ضررهم دخانه لهم منفعه استحسانا وعلم الفتوى

واقصر احدي المدينين مقدمه اذا شددت سنان باليد يرب
مسألة الست مرقوي القاضي قال تنازعنا في فاقم احدها البيه انه كان في يده سند مشرورا
والاخر اقام السند انه في يده سند الكاعة اقراه القاضي في يده في الباعه لان اليد المقضية لا تقية
وكذا ان اقام احدها الست انه في يده سند مشرور والاخر اقام البيه انه في يده سند جمعة بحمل للذي في يده
سند جمعة لما قلنا ان اليد المقضية لا تقصر مع وجود اليد المناقضة قال صاحب الفوائد وفي
نسخي ومع المقضية وكان صوابه المقضية بتقديم الغاف بعد ما تماشى فوق من الاصل الا ان
لان المعنى في اليد المقضية لا تقارن اليد الثابتة فان السند التي قلت باليد من لا تقارن اليه
التي قامت الساعة فان بيته الشرا ما دلت على ثبوت لان الاطراف الاقتصار والاشكاف بيته

الاعه دلت على ثبوت اليد لان بطريق صريح ولا شك ان يد دل بالصريح او يد دل بالاعتصاف
والاشكاف ثم اخذ يستدل على ذلك بقول الميسوط في التعليل لانهم شهدوا وبيد عرف القاضي زوالها
فالمعد الظاهر في الحال ولم يبينوا سبب الزوال وقبل هذه الشهادة لا يكون مقبولة لان الشهادة على
ما كان في الرقوال الى ما نقل بطريق عرف ثبوتها بالاعوان واستجاب المال بما يجوز العمل به ما لم يقرب
زواله **قلت** الصواب ما قاله الطوطي من ان اليد المقضية بتقديم التوثيق لانها لا تعارض النافية
او لانه لا ما انقضت وذلك والله مستدل كلام الميسوط وكذا ريت وضعها بالمقضية في موضع
مفهرست يحيى الفصول العمانية وذكر في اخر الكتاب عند دعوى فتاوى ظهر الدرس مثله انما اذا الكره
اهل القوى التي في علاه واقام الاسفلون بيته انه كان يجري عليهم والاعوان هم الذي حبسوا امرؤا
بازاله الكرهتهم وذكر انه في رواية فقام عن محمد وقال قال كخنا هذه المسألة دليل
على ان الشرا على يد مفضة صحيحة وهذا ما لا شك فيه وانا استحي ان استدست
الى الطية والله اعلم نقل في المصنف عن قاضي خان بغير تعليل وقال انه ذكر بعد هذا
مسألة اخبرنا وهي عبد بن بدر جلا قام البيته انه عبده منذ عشرين سنة واقام الآخر
البيته انه عبده وكان في يده سند سنة حتى اعتقه الذي هو في يده فويل من هو في يده قال
والعرف في المسألة ان ابقه قامت كل واحد من البيتين باليد فقط وهناك بات بالملك واليد ومنها
لخلاف ذكره في محاجات

ومشهدت ادني الحق بقبته وقيل التي تاتي ما كره اجد
من موصولة وادني اقل وفي الكلام تقدم وبما تقدم من مسجلات بقبته
الذي الحق بالعمل بها وقيل الست من القبة ومن لجدا لاله الترحامي قد ذكر مسألة
ثم قال ادعي عليه محمد ودعا في يده لثام ابيه واقام ذواليد البيته انه اشترى من صبيته
بمثل القيمة واقام المدعي البيته ان القيمة زائدة على ما اشترى ذواليد فقبول البيته
المثبتة للزيادة اولى وقال كثير منهم ان البيته لعله الزيادة اولى انتهى **قلت** وفي
العلية لو ادعي الان بعد البلوغ ان والدي باع منك في حال صغري بغير فاض
فانه كان قيمته يوم باع مائة وقد باع منك خمسين فخذ الخمسين وزد على
ما لي وقال المدعي ان كانت قيمته خمسين فانه حكم الحال اذ هو ترك الملة قل
ما يتبعين فيها الاسعار فان كانت له تبدل فيها الاسعار فالقول قول المشتري

وان اقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة اولى وذكر في القنية فصل ذلك وادعى
بعد ان روى القضاة بالبيع وروى النضر السمرقندي بانه ادعى عتارا
للصغير فقال دوا البينة باعده من وجه القاضي قبل ان يثبت المثل حاجته الى القضاء
الدين فقال الوصي نعم ولكن البيع وقع باطلا لانه باع لعين فاحش او ترك البينة
منقول لا يفي بالدين فلم يكن بيع العار محتاجا اليه واقام بينة يوجب انتهى
قال المصنف وهذه المسألة وقعت في عتار بقرته ان يحضار من قدي
طلب اشتراها من مرت المال واشتت الكتاب على بعض قضاة حلب واثبت
القنية ثم اترعها منه لبعض العريان واشتت له بعض القضاة ان قيمتها وقت البيع
كانت اكثر مما يثبت به نحو الثلث وابطل البيع الاول وخالفه فيه بعض الذين
التكبي وعارضه صاحب الفوائد ونظم المثل في حجة آيات وقال
في الشرح انه ظهر في فتاوى ابن الصلاح منظر المثل فانه قال ان حكم بالبيع
اولا بنا على ان القنية الثامنة اولا لا تسع البينة الزائدة لان وقت ما ذكر
في القنية ليس موافقا لما نقله عن فتاوى ابن الصلاح ولا يملكه ارجحالات فيما تقرر
البينة بعد الحكم وليس ذلك في القنية ليس موافقا لما نقله عن فتاوى ابن الصلاح
ولا يملك ارجحالات فيما تقرر البينة بعد الحكم وليس ذلك في القنية والفرق
ان الحكم يعقوب الضعيف واستدل علم بسود القضاة في الزور في الفكاك والطلاق
قلبا وقال ان صاحب الفوائد نظم شيئا ونقل خلافا عن القنية فانه نظم القول في المثل
ان البينة الاولى وليس كذلك في القنية انتهى **اقول** كلام المصنف في هذا الوجه غير
محرر وقد رجعت فان بيعه على يمينه فقامت بينة بان قيمته ما بين خمسة
السؤال في ملكه احتج الى بيعه على يمينه فقامت بينة بان قيمته ما بين خمسة
فباع القيمة على يمينه بذلك وحكم الحاكم على البينة المذكورة ثم قامت اخرى
بان قيمته حشيد ما بينان فهل ينفذ الحكم ويحكم بفساد البيع وانه اجاب بعد
بعد المثل اياما والاشحان انه ينقض الحكم ويمنعه انه انما حكم بتأنيبه
على البينة السالمة عن المعارضة بالبينة التي هي مثلهما اوضح وقد بان بطلان
ذلك من استنادنا بمنع من الحكم الى حالة الحكم غير استظهاره بغيره على

فوق نقول عند هذا ما اني به ان الصلاح موافقا لما قدمه صاحب القنية ولما نقله عن العاديه لكي
ما فرق به المصنف من يعقوب البينة السابقة حكم مسلم في بيان العاديه واما عبارة القنية فانها
فيها ايضا ذلك وهو فرق مسلم فيما اذا كانت البينة الثانية لم يعمل بها فصار يعقوب بها والفروض
في مسلم ارجح والصالح ايضا الحكم بكل البينتين مساو سائل الثانية ارجح لما اقتضاه من
زيادة العلم نهى لها سوى لان كلامها والعاديه فيما اذا جرد ما عن الحكم ونظم يتاوهما في
ايصال الحكم بكل منهما فاماله واما كونه نقل عن القنية فانه خلافا فلم ينظر لي بما في لما نقل
على نظيره من قوله انه نظير ان احد قول في المثل ان بينة الاولى اولى وليس ذلك في القنية
مردود لان القنية حكمت ذلك عن اكثر من تراجع في اول الكلام ونقل هذا الموضع مما افسده
الناس وطارب ولا يخفى عليك ما في صدر البينة من العلاقة فلو قال **وتنشر راد في المدين مقد**
لكان الحسن واسلمت ونظم في المراء على ان الظاهر عندى رجحان قول بينة الزائدة لان
خبره في العاديه وروى الله كلام القنية والنظم مشعر لخلافه فاماله والله اعلم
وهو نقى على من غاب منقطا وفي يد المدعي كانه ليس بحضر
مسلم المست من في خان قال وللغاي ان نقل البينة بدى غاب لقضاء دين
الغاي من ماله في السران وصورته اذا باع الرجل عبدا فغاب المشتري قبل نقد الثمن وكما يري
مكانه فاقام الناصر بينته على ذلك عند القاضي قبل البينة وسبع العبد ونفى عن الغاي من ثمنه
فان فصل شيء الثمن وضع على يد عبد الله وهذا من الصور الذي نفى فيها على الغاي وقد صور
في المسنة في صور اخرى وهو ما لو غاب رب الدابة في الطريق وقد ادوى الى مكانه ان يركبها على
الركبي فان اتى مكانه رفع الامر الى القاضي فان راى القاضي مع الدابة وقد كان المتاجر دفع الركبي
ويعود الى مكانه اهما وطايبا فادعى ذلك عند القاضي واراد ان يسترد بعض الحزم كلفه القاضي
اقامه البينة على الغاي لكن رأت عنه جوابا ان احدهما ان القاضي سبب وصياحي البينة حتى
خاصه والثاني ان حضرت الحكم انما تروط اذا اراد ان ياخذ شيئا من الغاي لما في يده فلا كمالا لغاي
المشتري عينه منقطع قبل نقد الثمن ونفى العبد وثبت بالبينة عند القاضي ببيعه وبوته **مسلم**
ولم تسع الدعوى على عاصم فقطه ومع مالك لا بد ذوالرئيس حضر
ومتناجروا المستعير ومسودع مع المالك الدعوى عليهم نقض
اشتمل البينان على ما يشايل لا تسع فيها الدعوى واضع اليد اذا كان قصده بل لا بد ان يكون مع

الاولى من التهمة قال واجمعوا على انه لو قال عصيت منى والخنزير واقام
الدعي عليه التهمة انه ودعيه في يدى من فلان فيدفع عنه الخصومة وكذلك لو اقام
دعا التهمة ان فلانا اودعها وقال اعصها ذوا الدن فلان او قال سرها منه ولا يدري
اهو فلان ام لا فلا خصومة بينهما حتى يحضر فلان وقال ابو يوسف اذا التهمة حاملة حصا وما
يخفى ان المراد بالغاصب العاصم من غصب الدعي لانه لو ادعى على دى الغصب منه سماع دعواه الى ان
يبرهن انه ودعيه في يد فلان والطم اطلق الغاصب فيشمل الصورتين وليس الحكم بتحمل دعوى
بعض الخصوم **الثانية** **والثالثة** قال في قاضي خان ادعى دانا اودعها في حانة العير
لاقبل بيته المدعى الاور والمناجر جميعا وكذا الوهن ولو كان متزوجة فان كان الدر من
مقبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان مرقبا صاحب الارض اخلفوا منه والصح انه لا يشترط
حضره العايل انتهى **الرابعة** قال في قاضي خان استاجر رجل ثلاث دواب وان رتب
الدواب لاجرة منها من عمن واعان اخري وذهب لخرى او باعها فوجد المستكري الدواب
في ايديهم فان تعدد حار السبع والعصف والجان وفي رواية الاجارات وان كان باع بغير عذر
فالمسح مردود والمستكري الحق بالدواب لتقدم عقده وما وجد في يد المستعير فلا خصومة بينهما
حتى يحضر صاحب الدابة لان يد المستعير ليست بد خصومة وان وجد في يد الموهوب له فهو خصم
فما للتاجر لان الموهوب له يدعى بكل الرقعة فيما في يده فيكون حقا كمن يدعى حقا فملك وان كان
للمدعى يدعى الاجارة قال في الكتاب المتاجر الحق باحى يتوفى الجارة هكذا ذكر في الكتاب
ولم يسن اي المتاجر حتى الاول ام الثاني او لختلف المتاجرون منه فقال شمس الاله النسخي الصحيح
ان المتاجر الثاني لا يكون خضا للمتاجر الاول حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المتعير لانه لا يدعى
بذلك العير فلا يكون خصما للاول وللخامس ان المتاجر يكون صامنا يدعى الاجارة ولا لمن يدعى الاجارة
ولا لمن يدعى الشرا والتعدي يكون خصما لكل ذلك الموهوب له انتهى **قلت** وفي العادة
ان قبل البيع الا لم يعد الطرسي ونحو الاسلمة الردول الى ان المتاجر الثاني نصب خصما للمتاجر الاول
واما ما صححه الرخسي فهو فتوى طبر الدر المرعاني وان الامام جواهر زاده قال في استنزال الحامل
ونقل عن الصغرى ان المتكبري يكون خصما الا اذا ادعى الفعل علم وليس العلم ومعنى التبيين ان الدعوى
لا تنبع على الغاصب الواقع اليد وحده اذا ادعى ان العين لغيره وانه غاصب لها او يدعيه
وحدوده من علم ولا بد من حضور من هو مالك لها حتى تنجح الدعوى فانه هو الخصم فيكون القضا

على ذي اليد في عينه قضا على الغاي وفي التهمة اقام المدعى التهمة انها لم ترق منه واقام الذي
في يده التهمة ان فلانا اودعها اليه فهو حصير وتعي بها المدعى في قول في جنبة واي خوف وليس
يخصم في قول محمد وفيه منافاة لبعض المتقدم لان على اختيار قول محمد هناك او يكون
قول الامام والثاني عند التهمة كما تقدمت الاشارة اليه عن الثاني ولو كان المدعى على المهر شيئا
من الوهن لا تسع الدعوى حتى يحضر المهر واليه انما رقبته لا يد ذوا الوهن كخصم فان خصمها شرط
وكذا اذا كان المدعى في الجارة العير لا يد من خصم المهر والمتعير وقد انشأ شرط ذلك في
السبت الثاني والاكدرت مل لملك العير ولما لا النسخة ولما كان النظم شاملا لما تقدمناه غير ذلك
ولا تسع الدعوى على غاصب الدعوى كمن اودع وهو انظر
وتتجاوز للتعير ومحت **اذا ملك اودعها من بعده خصم**
قصدا لبيان المراد ورفعا لما تقدم من الاراد فان الشد شدي المدعى ولا يخفى من قولنا
انظر في المودع وقولنا مفتحت تعني الدعوى اذا ملك اودعها من بعده خصم وليس في الاشارة
فصل في كتاب **اللاقرا**
هو افعه افعال من قوا اثبت وشرا هو افعال على عليه من حقوق وهو صند المجوز وشرطه صحة
التكليف وليس له حرية شطافيه ولذا صح اقرار العبد المجوز بملك وينافى الى ما بعد العتق ومنها
بالدعوى كان حال المدعى على دار من الارض ولا يملكها ولا يورثها ولا يورثها لان الحال في حال المسلم الصدق
لقط وبعول يورثون **اذا لم يكن حكمهم التقدر**
قال التفرق محان قال اذا ادرك اللقيط فافترقه عبد فلان فادعاه والذبح اقراره فيصير
عبد المولى وهذا اذا اقر بذلك قبل ان يباكره منه بالقبض اما بعد فضا القاي على حد كمال او
بالقبض في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق قبل ذلك فله حكمه كالمعذوك
في الجانيات فلا بد له كالمعذوك من اقراره بالرق او اقراره تحت روج وبها نصيحة للمقلد بالصدق
كن لا يقبل قولها في ابطال الكاح بخلاف ما اقرت باهنا ابرار الروح فانه يثبت للسب ويبطل
الكاح لان الاجنبية تنافيها ابتدئا ونقبا بالرق لا ساق فان اعتقها المقلد وهي تحت روج لم يكن لها اختيار
العتق ولو كان الروح طلقها واحدة ففرت بالرق يصير طلقا اثنتان لان ملكا الروح عليها بعد ذلك الا
طلقا واحدة ولو كان طلقها اثنتان ثم اقرت بالرق كان له ان يرجعها وكذلك في حكم العود اذا اقرت
بالرق كان له ان يرجعها وكذلك في حكم العبد اذا اقرت بالرق بعد ما مضت خيستان كان له ان يرجعها

في الحصة الثانية واذا ادرك اللقط فتزوج امرأة فماتت بعد فلان ولا يرثه عليه
صدق تصدقها لازم ولا يصدق على ابطال ولو استدان دين لوباع انسان او كل كمال
او ذهب هبة او تصدق بصدقة ولم او كاس عبد او دين او اعتق فماتت بعد فلان
لا يصدق على ابطال شيء من ذلك ثم فصل عنه في كتاب الاقرار رجل مجهول البتة قال انا فني فلان
قال ابو يوسف يكون اقراره بالرق لما روي عن اي هرون رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا يقول احدكم عبيدي وامتي فان كلكم عبد لله وكل سبيكم امان الله وتكفي بقول علي بن ابي طالب
وفتيان وفتيان وقال القتيبي ابو الليث في بلادنا اذا قال الرجل ايا فني فلان لا يكون اقراره
بالرق واما بقوله منه انه استقر اعترض صاحب العوايد ما به نظم المثل ولم ينفذها بعد الحكم
ثم فصل المثل عن الحوائج والمحيط مطلقا فمركونه لقطا او مجهول النسب وغيره من الخواص بالحكم
قال وسعي بقوله بذلك انتهى اقول النظم غير معروف فاني في خان بل نفى منه شرطان
اخوان النظم حال عنهما وهما يصدق المقر له على ذلك والله اشارة في خان فلان مع اقراره يكون
المقر بالغا ولا يدرى التقييد بهما وقوله اذا لم يكن حكم فيه ايها وما المصلحة الثانية التي تعلها
في مجهول النسب فليست معنونه في النظم لانها تارة اخرى الخلاف فيها جازي فان اقرار
بلفظ انا فني فلان هل هو كالاقرار بالرق وان كانت مستخدمة تحت اقرار مجهول النسب بالرق
فلو جعلها ناسرا فماتت بعد الشرط الاول فنظم **مع تصديق ولا حكم يصدر**
بما كذب تحسروا وكان مكلفا به يعقوب في لوط الف ذائق
لكان اوضح في الاول ويستغنى للثانية مع اعتبار ما ذكرنا من شرط التصديق بشرط
البلوغ وكذا هو الياسنت ثالث فقال
ولكنه ابطال حق ارجحة ورجوع غير ليس ما فوش
لا تشمل على نفسه ما تقدم من كلامه في خان وعتت القاية وعمت العايدة والله اعلم
وليس باقراره ما لا يمكن شهيدا ولا خبره قال فينظر
اشتمل الست على سلسل احدها اتفاقية والآخرى خلافة قال في خان ولو قال لا تشهد ما ان
فلان على الف درهم لم يكون اقرارا ولو قال ستادك ولوان رجلا في العينة اخبر فلانا ان له على
الف درهم كان اقرارا ولو قال لا خبر فلانا له على الف درهم حكم او حقه كان ذلك اقرارا وفي التهمة
لو قال فلان ان له على الف درهم واخبره او اعلمه بهذا اقراره وكذا لو قال له عينة اخبر فلانا او اعلمه

او ابشر

او ابشر او اقول له ان له عليك الف او ابشره فقال له نعم ايا اذ قال لا تخبر فلانا ان له على الف او لا
تشهد فلان على الف ذكروا من قوله لا تخبر اقرارا وقوله لا تشهد ليس باقرارا قال
وذكر في اخر الباب ان قوله لا تخبر استدا ليس باقرارا كقوله لا تشهد قال الكوفي وعلمه ما
بلغ على ان الصحيح ما ذكر في اخر الباب وما ذكر هنا انه اقرار غلط وقع مع الكاتب وقال
شاخ بخاري لا بل هو الصواب قال في القنية وهو الصحيح **قال** ولعمري كونه اقرارا
في منية الغنية وزعم شمس الامنة ان فيه روايات وفي التبريز مر اجابا قال انه في الخبر كذا
اقرارا وقد ذكر المصنف الفرق فقال في الشهادة سبب الوجوب بقوله لا تشهد نهى عن
عن اثبات سبب الوجوب بالزور فاما ما ذكره فليس سببا بقوله لا تخبر استحكاما كانه قال
وجوب المال على نفسي وبنيك فلا نظره باخبارك كذا قال في جيب الابهنيش
والفرق ان قوله لا تشهد ليس نهيا عن إقامة الشهادة لان النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحل ولا يباح
فلا يحل كذابه عليه ولا يجعل نهيا فصار نهيا وصار كانه قال لا شهادة فلان على الف درهم
ولو قال هكذا لكون اقرارا بدليل قوله تعالى وادعهم الى الحق او الحق اذا عاونه قد هم على
الاخبار مع وجود الخبر عنه وليس كذلك قوله لا تخبر فلان النبي صلى الله عليه وسلم وجود
الخبر عنه وبدليل انه لو نهاه عن الاخبار رتب لا يباح ولا يباح بحل لفظه على النبي صلى الله عليه وسلم
شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه في الامنيات وكذلك في النفي وكانه استخبر وكانه قال
فلان على الف درهم فلا تخبره بانه على ذلك ولو قال ذلك كان اقرارا وهذا ذكره حماد بن اسلم
في الفروق وسوي بغير الخبر ولا نقل وذكر ان القول المذكور يكون اقرارا في بعض الروايات فمران
المصنف ذكر ما اوقال ما اعلان على سبب لا تخبره انه على الف فليس باقرارا وذكر في المنتقى اذا
لا تشهد وان عبد يجرثم اعترفه وقال لا تشهد فاعلى يفتو عدي هذا كان خيرا ولو قال
اكتبوها طلاقا ياها فمات اقراره بخلاف قوله لا تخبره وانطلقها ولو قال اكتبوها طلاقا لم يكن
طلاقا انتهى وسادح الفرق بينهما ان الله تعالى وشي يفتو عدي في الفروق ثم لا تخبر ان
ان قوله تعالى فتطير ليس صريحا في الخلاف مع استعان الصنف ولو قال
وليس بلا تشهد نقل قوله ولو لا لا تخبر فقلت طر
اكارا جميع الصحح بالخلاف والخلوع المشعار المذكور ولو علمت من التخيير من الخائض والله اعلم
ومر في ملكي اكدان من شيا في هذا ملكه اخبر

الاحتمال والقول عليه اولى بما ذكره للصنف فزدت مسنا منها على ذلك فقلت

وفي جامع البرزخ الارباح كما في الالباب وهو العالم المتخبر

وعلى كسح من الكلايين يحمل على ان القينة على كون الابراء من المروق في مرض الموت معاويا للامر انفس
الاحتمال التقدير مسعفين كونه وصلة للوارث وانها غير صحيحة وما في البرزخية على قيام الميت بالابراء في
حال الصحة قبل حدوث الصنف في مرض محتمل المطلق والله اعلم

واسناد بيع فيه للجهة اقبل وفي القبر مثلث الرات بقدر

استناد مقول اقبل وصنفه لمرض الموت والمات له بقوله مستقرا ومن البيت والخاصة
قال في المنقح لواق في المص الذي كانت فيه باع هذا العبد من فلان في حجة وقبض الثمن وادعى ذلك
المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن لا بعد الرات وهذا من النظم المأثرا
فما قبل يصدق المشتري وفي العادة انه على يصدق استنبط الثمن المأثرا ان يكون العبد قد مات قبل
رضه وقال في الشرح لمن صاحب الخلاصة ذكر احواله كما فيها وفتق سها قال ولواق في المص
ان هذا العبد فلان كان يصدق ولا يصدق هذا المأثرا لان المشتري قد اقر ان العبد كان في ذلك المص
ولا يقر ان العبد كان في المص والوديع في المص ولواق يقبض ذلك كان له في المص صدق في ذلك انتهى
ثم الجاب عما استشكل في المص الاول لمر الوات في مرض الموت حار ولو اخطأ بتركته بعد الرات في الحظ
اذ اناع المص شارحني واقر باستيفاء الثمن وهو يبيع بغيره جميع المالك المفقور اشار اليه في الخلاصة
من لمر طاصدة في اضافة العبد الى نفسه كان يصدق على ملكية حال الاقرار فيكون انك عليك
فبغير ملك لا يمتنع محض وانما اقران بالبيع لا يمتنع عليه لان يكون فيه عناية لا يخرج من الملك
اما لو كان القبر يبيع منه ثمن الاقرار ولو كان في الدين قال الطاهر ان المخطط متى على باع الاقرار
للاجنبي ولم يقبض صدر البيع في الصحة والمص وان شمله الخلاصة يقبض بصدق المشتري انتهى
قلت وفي العادة اذ اناع في مرضه ثمن الاقرار في شفعه الثمن لم يصدق وقبل
للمشتري اذ الثمن اخري او يبيع في قول اذ يوسف وفي قول محمد يودي مقدار القية او يبيع
البيع وهذا ما سلكه الناس في المخطط ولا في البرزخية كانت عدة فيه بعض من الموت والمالك له عين فاقتر
لغرضه لها في حار من الملك وسعى في بلى قيمته بخلاف ما لو باع صناعا له من اجني منه ثم اقر يقبض
منه في حجب نعم من المالك انتهى وهذا ما يقوى به الاشكال

وادرار بالوقف منه نظير كالحلاقة او من سواه وينكر

الصح

الصح في منه الموقوف في نظير الاقرار بالقبض في المسألة ان يوفى في طلاقه لسواه الموقوف في ينكر لسواه
وقد استدل السيد على ما سلك في خان قال رجل اقر في مرضه بارس في يده انها وقعت ان اقر بوقف موقوف
نفسه كان من الملك كالموقوف الموقوف لعنه او اقرانه يصدق به على فلان وهو الموقوف قال وان اقر
بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث الا ان تجزئ الورثة او يصدق في الاسناد الى حال الصحة
قلت وعلى هذا لو كان لم يشر على ما لوقف في حال الصحة لم يكن هذا الموقوف في الارض ولا يحتاج الى
تصدق الورثة ويكون جميع المال وفي مثلتي اقبلت في سهم حسن فاني وقوله كاطلاقه اي كالموقوف
بالوقفية ولم يبين المنة او من غيره في الثلث ايضا وقوله او من سواه وسكر المتدالة الموقوف فهو
من الثلث ولو صدقة المتدالة او اجازة ورثته او صدقة فهو جميع المال كانه ينظر باقرير لا يبيع
ولو كان للسند اليه مجهولا او يعرف ولا يصدق ولو يكتب او مات ولا وارثه المالك فالظاهر
ان يكون من الثلث لان المصدق منه او الورثة شرط موكنة جميع المال لان الطاهر اشكال
المصدق اليهم يكون شرط وكما في خان حله ان يجعل ميراثه راجعا الى العز وذا منه
صاحب الفوائد ووقع عليه انه لم يكن له وارث المالك لا يبيع تصديق السلطان **قلت**
وهذا مستقول من كلام سخاوان قاله الطرسوسي سيدنا وسيدنا

وهي في الدعوى الى اليوم عند اداء في دعوى من بعد ما تنكر

سلك البيت من المنية على ما نقل صاحب الفوائد عنها قال لا بد من الدعوى عليك اليوم لئلا
يدعي بعد اليوم انتهى قال المؤلف محني سب متقدم على ذلك اليوم او سب دعوى
ذلك اليوم قال في العداية نقول في هذا **قلت** الذي مرسته في القينة انه رقت في الامية المكي
وقال اقر على ترك الدعوى على فلان سمع دعواه ولو قال لا دعوى على لا تسع ثم ردت للقاضي
خلال الدين الحار وقال لا تسع في الفصلين ولما اذنت على انقل صاحب الفوائد وقد رقتا في الفصل
وعلا الامية الرجائي وقال ادعي على شيئا فامر القاضي بالصلحة فقال لا ارضى بهذه الصلحة
وتركه اصلا فلو انقل لما يرد عليه وتفضل عن عسى الامية الكراسية انه قال اذا ركن اصلا فلو ركن
وعنه لو قال تركت دعواي على فلان وسحب امرى الى الحق لا تسع دعواه بعد والله اعلم

ومن ادعى سدا في حضية له السيد ادرع فذلك بقدر

سلك البيت من القينة في لظهير الدار المرسى وقال ادعي عليه سدا في سدا في ادعي سدا في ادعي
فهو اقر بانها ما انتهى وهو طاهر لان التردد اما سعي الاقر فلو اقر بالاقول قطع الله العلم

وقول الوحي لا يفيد في الوحدانية من الوادئ لئلا يخلو بعد ذلك

منه البتة من المبسوط وإذا قال الوحي إن أحد الورثة غيره ميراثه كذا كذا درهما فإن أراد بقية الورثة
أن يرجعوا على الوحي حصصهم كما لو أقر من ذلك الورثة ميراثه ولكن ما أقره بهذا فهو منهم على الميراث
لأن الوحي بين ما بين من التركة والقول قول لا بين في تركته نفسه لكن لا يقبل قوله في وصول المال
إلى غيره كما لو دعى إذا ادعى الوحي فنهنا أيضا قول الوحي هنا يرجع إلى ميراثه موصول سواء ذكر
أنه سلم نصيب الكبار منهم وإن ذلك لم يصل إلى غيره ولكن لا يقبل قوله في إسقاط حق الكبار عما أقره
الصحيح لأن ذلك جزؤ من التركة وهو متترك منهم **قلت** وفي محضر المحيط بعد أن ذكر ما تقدم
عن المبسوط في أن في رواية الوصايا في آخرها وكان هذا الوحي بالنظر لعرضه فخطه فقلت
وهو الغاشم لما لا يخفى **وهو كذلك بروي في الوصايا وبسط**

ومن قال لا شيء من الورثة عندنا **لنا من عبد ادعي ليس ينكر**

الضرب في قال يرجع إلى الواحد من الوارثين والميراث في خان قال وحملت إذا دفع ما كان
في ميراثه إلى الورثة وأشهد الولد على نفسه أنه تفرغ تركته والد له ولم يبق له حق تركته والد له
قليل لا كمال الاستوفاء في يد الوحي بناء على هذا تركته والذي وأقام السنة قبل سنة وكذا
لو أقر الوارث أنه تفرغ جميعا على الناس من تركته فإنه لو ادعى على جرحه ما له أن يسمع دعواه **وهو**
المصنف عن صاحب الفوائد أن قولهم التفرغ في ساق التفرغ نعم استعفى عن تركته ولم يبق له شيء في ساق
نفي نفي تفرغ الظاهر لا يفتح دعواه بعد ذلك لتناقض المتناقض لا يقبل دعواه ولا سنة وأجاز المصنف
بأنه لا يتناقض فإن عثر أنه لم يبق له حق على ما قبضه يعني لم يبق له حق فيما قبضه إلا ترى
أن جرح الميراث ما لو ادعى ميراثه والد له في يده فإذا ادعى ميراثه والد له في يده وصيه وكف عن ساقه
طلبه ولم يخش عاقره بأن توفي كأمه **قلت** وقد ذكر الميراث في العادة نقل في المتن
قال ولله أن يفرق بين ميراثه ميراث ميراث الحقوق وجعل الميراث الثانيه مقسما عليها وبسط
لي ليس بها فرق فإن الميراث مخلو به ودمته في الميراث الثانيه عن ميراث ميراث ميراث ميراث
الميراث وقد نقل ذلك في المتن ونقل عن الثاني والثالث نحو إذا ما بد من التفرغ حتى يخرج
الطلب ثم أنه يظهر في الوصل الميراث الأولي أنه إنما يسمع دعواه استحقاقا لا قياسا لقوة
شبه عدم معرفته ما استحقوقه في الميراث لقيام الجمل بعرفه ما لو ادعى على جرحه التفصيل

والنحو

والنحو بخلافه إذا كان مثل هذا الميراث محمدا عن سابقه المذكور فاستحسنوا سماع دعواه
هنا فتأمل ورايت في الزاوية في تاج لاسلامه ومخطط صدره لاسلامه بحال صالح
أحد الورثة وأبنا إبراهيم في تركته ميراثه في وقت الصلح لا يراد به ميراث الوحي
ولعل أن يقول يجوز حصته منه وهو المصحح وقاله في المحيط لو أبنا الميراث
الورثة الباقي في ادعي التركة وأبنا لا تشع فقد مر النظر في ذلك وأما الميراث الثانيه

ولم يتصور لها وليس كذلك **أقربا في مكانين مشددا** **للعبد في دين الإمام نكر**
وان تكرر العبد في اختلافهم ولز غير أقول **قلت** **الظن**

لشتم الميراث على مسله من غي خان قال رجل أقر على نفسه بماله درهم
ولم يثبت شاهد فيقال المقهر له بأنه وقيل لا الطالب هي التي قال شتم الإمام
الميراث في هذه المسئلة ذكرها في الأصل وذكرها الخلاف في أدب القاضي وإذا دعي
ما ذكر في الأصل وجعلها على جرحه لم يقبل ذلك والحامل أن يقول في هذه المسئلة على
جرحه أما أن أضافه أقره إلى سبب والسبب واحد أو خلف أو لا نصف فإن أضاف
إلى سبب فإن قال له على الف درهم من هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في المجلس أو في مجلس آخر
أن عليه لفلان الف درهم من هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه يلزمه المال واحد
في قولهم جميعا وإن كان السبب مختلفا فإن قال على الف درهم لفلان من هذه الحارة ثم قال
فلان على الف درهم من هذا العبد في هذا الوجه يلزمه الميراث في قولهم هو أقرب ذلك
في موطن أسوطيين وإن لم يصف الميراث السبب لكن عقد على نفسه صكاً فإن قال الصك واحد
كان المال واحد عندنا وإن عقد على نفسه صكاً على الف درهم وأشهد على ذلك يلزمه الميراث على
كل حال ولخلاف الصك عن عدة اختلاف السبب وإن لم يعقد صكاً لكنه أقر مطلقاً فإن كان لا قدر
الأول عند غير القاضي يحضر شاهدان وأقره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد قال
وكذا الواقع ولا عند القاضي بالف وأنت القاضي ذلك في دوانه ثم أعاده إلى القاضي فيجلس
وأقربا في ادعي الطالب الميراث والمطلوب يدعي مال واحد كان القول قول المطلوب فإن
كان لا قدر عند القاضي أو كان لا قدر إلا ولا عند القاضي والثاني عند غيره فإن كان شهد على
كل لا شاهد بالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أسوطيين وإن شهد على قوله الأول شاهدان

واحد وعلى الباقي شاهدين او اكثر في مجلس اخر على قول ابي يوسف ويهدى يكون المال
ولحد واحد والخالف المتأخر على قول الخفيف والظاهر ان عند يكون المال واحد ايضا وانما
يقدر المال عند اذ اتت الحجة على الاقرار الاول بان قال عند القاضي ارتهاده شاهدين اما
اذا لم يتم فلا وان شهد على كل اقرار شاهدين عند غير القاضي ذكر الخصاص لقول ابي حنيفة
يلزم الملائم اشهد في المجلس الثاني الشاهد من الاول فان شهد غيرها كان المال واحدا والعرف
المتأخر قالوا اذا كان ذلك في موطن واحد على كل اقرار شاهدين عند ابي حنيفة يلزمه الملائم
جميعا وان شهد على اكثر من الاول ان شهد من اولي اوعرها قال في نسخة الشيخ هكذا ذكر
الخصاص والظاهر ان الخلاف بينهم ما اذا كان للمقر في موطن واحد اما اذا كان في موطن واحد يكون
المال واحدا وروى عن حماد بن عمار عن ابي حنيفة قال لو كان للمقر في موطن واحد وكان له
على كل اقرار شاهدين غير ابي حنيفة قال لو كان للمقر في موطن واحد وكان له على كل اقرار شاهدين
في الموطن الواحد يلزمه ما كان واحد عند الكل وان جاز شاهدين على اكثر من موطن واحد وذكر الشيخ
على اقراره فلفظهم ولم يذكر ان ذلك كان في موطن او موطنين شي الشهود فيما مالا ان
الا ان يعلم انه كان في موطن واحد وقال ابو بكر البرزنجي في هذه الصورة يلزمه ما كان واحد وان شهد
شاهدين على الف سود وشاهد من على الف يفيق فيما مالا ان ولو اقر بالف درهم وما به دينار
في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلافه فزاد يعقوب انه يلزمه
الف درهم وما به دينار في قول ابي حنيفة وابي يوسف واقتصر في الشرح على كتابة هذا فقط

ولو عطي في المال ما دون درهم ووصف عظم النصاب **بقدر**
اشتمل البيت على مئتين من الدراهم **الاول** قال لو قال لعلاف علي بن كلاب والمرجع اليه في بيانه ثلاثة
هو الكل وقيل قوله في القليل وان كان ذلك قال وهو اسم لما يتولى به ولا يصدق في اقل من درهم
لانما بعد العفا **الثانية** لو قال علي بن كلاب عظم لم يصدق في اقل من نصاب لانه اقرب الى موصوف
فلا يجوز اخذ الوصف والنصاب عظم في اعتباره عيبه والغني عظم بدليل عايشة رضي الله عنها
دانت في المال ما دون ذلك فثبت انما لا يصدق في دون مائة درهم على قياس مائة درهم عند الوصف
ما اكثر واختلف في غير ابي حنيفة فنقل عنه ما نقله من قولها وقيل لا يصدق في دون النصاب الركوة وقيل
لا يصدق في ما دون عشرة دراهم التي هي صارت الركوة لانه عظم حيث تقطع به اليد المحترمة قال في
النهاية والاح ان قوله يعني على حال المقر والغني والعرفان القليل عند الفقر عظم واضاف ذلك عند

الغني

الغني ليس بعظيم وكان المائتين عظمه وحكم الركوة والعشرة مال عظم في حق الفقير وتقدره
معارض فيرجع الى حال الرجل وعلى حاله من مائة مائة انتهى وقد علمت ان السطيم فامر على القولين
بإطلاق التقدير بالنصاب وهو واحد لما قاله الامان بان قال راده بالنصاب ما اشتمل نصاب الركوة
ونصاب الشربة وانما يلزمه الدرهم اذا ثبت ان راده المال العظيم الدرهم اما اذا سعى عنها فجب
النصاب من جنس ذلك حتى لو بينه من الذهب قدر عشرين او من المال من عشرين وفي عمال
الركوة تحت قيمة النصاب ولو قال حنطه كثره على حنطه او سقى عند حنطه او عند الكفاية لاصاب الحنطه
فيرجع الى بيان المقر ولو قال بالركوة امرى على حنطه عشرين ولو قال له على اموال عظمه ثم قال اريدت
على اموال الدرهم كان عليه ستمائة درهم فان اقل الجمع ثلاثة تحمل على ثلاثة اموال ذلك كل حنطه يرد
ولو قال مال نفسي او كرم او خيل او جمل قال الناطق لم احده مضوما وكان الجواب يقول
يلزمه مئتين قال في ذلك اشار اليه صاحب النهاية ومثل في الايضاح والحرمة والله اعلم

ومن اراد اقرار الدرهم قوله مصاعفة **قالت** المتقديرون
ولو اراد اضاافا مائتي عشر وعشرا واضافا ثمانون **تخصر**

اشتمل البتة على مائتي عشر **الاول** قال لو قال له على درهم مضاعفة
روى عبيد بن يوسف انه يلزمه ستة دراهم ولو قال اضاافا مضاعفة او مضاعفة
اضافا لزمه ثمانية عشر **الثاني** ولو قال له على عشرة دراهم واضاف
لزمه اربعون انتهى قلت في البيت حذف تقديره وعشرا واضاف مضاعفة
والاول قال عشرة واضاف لزمه اربعون

ومن قال دني داكن دفعه **الذي اذا اوجب التخصير**

من البيت من التهمة وغيرها قال المقر له بالدين اذا اقر ان الدين لفلان صدقة
فلان صح وحق القرض الاول دون الثاني لكن مع هذا لو ادى الى الثاني جعل
الاول كالوكيل والثاني كالوكيل انتهى **قلت** ونقل عن الغني في الشرح في
مستحق للنظم وقوله في الفضل الكرماني قال لو قال الصدوق الذي
لي على ربحي ذلك فلا يلزم لاحق اذ فيه صدقها المقر له ثم ابرأت ربحي عنه برأه
وقال ابو حامد لا يبرأ من ربحي لغير الدين المعساني ونقل عنه انه لو قال
المهر الذي علي ربحي لو ادى لا يبرأ اقراره انه انتهى فالحقته في بيت فقلت

ولو كان ذلك من بعد ابراهيم قيسر اولي البراءة اظهر
وقول البراءة اظهر ترحم قول الكرماني لما اشار اليه للمعاني من عدم صحة الاقتدار
فكان الامر بالبراءة الجاهل والله اعلم

وما اشتهوا بالموافاة سايه اصح وطلق النكاح بقدره
استتم الست على سلتين **الاولى** قال في المنة الاستتمام او اقرارها بالملكه ذلك في
الاصح وقد علم من قوله اصح ان من اقره لاخر فقام له وهو ان يكون اقرارها بالملكه
الثانيه لو قالت امرأة لرجل طلقني كان اقرارها بانه زوجها ايضا وجو
المصنف الفسق بما حاصله ان الطلاق فرع صحة النكاح وهي ملكه ولا يشك عليها بدون
ارها وجبه متوجهه على معرفتها بخلاف السوم فان البيع يحمل ان يكون في يد الباع عادية
او غصباً او يكون وجلاً او فضولاً فلم تنفث بثبوت الملك للبائع ولا يتوقف حصول المثل
له على معرفة المثل نعم يمكن ان يكون سطلا لدعوى المام الملكه بدون بيعه اذ بعد السوم
والى اشترى بانه للثبوت حيث يعي الاقرار بثبوت الملكه للبائع ولم يوافق له لعدم ثبوتها
السام فلما اسرها بعد من غرضه فيها وادعى انه للمالك صح لقيام الاحتمالات المتقدمة
فمن كان يبيده او لا يجز المساومه وعلى القول الآخر لا يصح **قلت** قد صرح في وسط
المحيط بالقول الاخر على وجه الحزم ولحقك منه قوة اخر فانه قال ولو قال اخرج مرهه الدار
بالف او ارفها او سلمها الي واغطها لي فبدا قوله بالملك ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر
نكاحاً لم يكون اقراراً لان هذه الالفاظ مع ذكر البذل تستعمل المساومه في الوفاء العادة
لانه طلب تسليم ملكته بيده والمث ومه وطلب التملك من الغير اقراراً بالملكه ومن غير ذكر
البذل له فلا تستعمل المثاومه عرفاً لان المات قد يطلبه غيره تسلمه داه الله وتك
عن المحيط قال اشترى من عبدي الذي في يدك واشتاجه او افترج باب داري او خطا
او سرح دابتي او اعطني كما هو دابتي قال نعم يكون اقراراً بالحاصل ان رواية الجامع ان
الاستيفار والمساومة والاستعانة ونحوها اقرار بالملك للمساومه منه والمتنازع منه
ودوايه الزمادات انه لا يكون ذلك اقراراً بالملكه هو الصحيح كذا في العاديه حكي في العاديه
اتفاق الروايات على ان اقراره بانه لا يملك للمث وم ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف تبسني صحة
دعواه لما ساومه فيه بنفسه او امره ولا يخفى ان قوله في العلم اقرار سام صادق باقراره

ملكه

ملكه الباع واقاره بعدم ملكه ثمة والثاني ثبت بذلك دون الملوك ولو قال
ما اقول **وما السوم اقرار ملك للبائع** سلم عن ذلك المخال مع المحلل لما قد مناه عن التو
وطالب له الف به غير عارف ويعقوب ما كالعالم بالكتب يذكر
الغمر في له للمقره وفيه للاقرار وغير عارف حال من المقره وفي المنة سلتان من
من القته **الاولى** قال بعد ان من المنتقى عن ابي يوسف قال لك على الف درهم ولا يعلم
المقره ولا مخططة ولا معامل بينهما لا يسع اخذ الا اذا علم دسياه عليه الا اذا كان اقر
اصغر بما ذكره ان لطفه وان لم يعرف اصله وقال محمد بن حنبله اخذ في الوضوء العمل ارس
مرقبة او وجه له سب املاف شي لم يعلم المقره به انتهى **قلت** وفي المحيط حكي
ما عزي لابي يوسف فبط ولحقه الى الحد والله اعلم **الثانيه** ما هنا ايضا قال العذر في الغامض عند
والاستحسان في الاقرار الكاذب لا يكون ناقلاً للملك ثم رد في لفظه الذي سماه قال حكم الاقرار شاعظ مور
المقره لا يثبت له ابتداء ولهذا الواقر لغيره ملك والمقره يعلم انه كاذب في اقراره فله ان يملكه لا ان يملكه
من قبته فكون هبة منه ابتداء كذا ذكره المصنف الرموز والذي في سبني الرمز الاول لفتاوى العصر
وتسمى الامه للكلولي والماني للخط ولو جعل الخلف البيت هكذا **وطالب الف جاهل من ها** والفرق
للاقرار كان احسن واسلم من التعقيد الذي تملكه لخصه

وجب شي الاقرار صدقة به فأكبره قالوا الشهاد تندر
قوله شني اي كره والغمر في صدقة المقره وفيه للاقرار وقوله فأكبره اي كره المقر الاقرار بعد
ان ادعاه وتكلمت القته فأكبره الاقرار لو قال فلان على الف درهم قال فلان مالي عليك شي
بري المقر ما اقر به لانه كذب منه حتى لو عاد الى الصدق لا يستحق عليه شي فان عادة الاول بعد ذلك فقال
تلك على الف درهم فقال المقر اجل هي له اخذ ما لانه اقر لآخر وصدقة منه بغيره وكذا لو كان المقر
جارية واعداً على هذا فلو اقر المقر الثاني وادعاه المقره واقامته على ما تسع ولو اراد تخليف
الملك للمثاقر من هذه الدعوى ومن يدينه للاقرار الملوك وعدم على الثاني ما رجع السائق
وهو وجوب المقر الى اقراره قال استاذنا يعني القاضي السبع سعي لا قبل سنة المقره على المقر بعد
ما رد اقراره على اقراره له ثانياً وهو الاثبات لصوابه لانه لما اقر ان يجل اخذ وعطاً كذا
فتقى احد ما حق صاحبه فاقراه لا حق له عليه ثم ادانه صاحب الحق وتبث اقراره لم يدع الاخذ
الاشهاد فان احسده لا سمح منه دعوى المقر بعد اقراره ان يقره لا حق له وان بعد سعي انتهى

قلت نعم من كلامه انه لو كان القاضي المأبى الرجوع الى الاثر اذ اتى مع الدعوى وقيل بالنسبة **وقرئ** الشرح بين المثلين فان الاول في خصه ما اذا كان المقرب او كما وثانيا ولحاذا وان العرف بينهما وبين المصونة الثانية واضح لا يسع احد انكاره والذي يظهر لي في وجه كلام القاضي البديع ان الاثر بعد البراء وهو وراثة مسئلة الاصل لا يتناقض ولا يلزم عند القاضي بما يرجح الشافعي في المداينة الثانية بعد البراء الاول لا فرق بين كون المال متحدا او متفردا ان النظران هما هو الدعوى لا يتحققان في نفس الامر بل في كماله وايضا في كلام الاصل ما يشعر بالمغايرة لانه قال لانه اقر بالصدق فيه فليزم وجعل كلام الاصل عندي انما هو فيما اذا لم يعلم القاضي ما يرجع المتناقص لما اذا علم به فثبت البينة وتوجه الخلاف لا ارتفاع المتناقص ببيان الاثر بعد البراء السابق والآن هذا يرشد مفهوم كلامه في المحرم الكافي للحاكم التمهيد فان قال بعد ذكر المسئلة في اثنائه عما ولو اقر ان هذه الحاربة لفلان غصبها اياه فقال ليس هو لي فقد انتقض الاثر فان اعاد الاختار فادعاه المقر له دفعت اليه ولو قال هذا العبد لك فقال ليس هو لي ثم قال كفى لم يكن له ولم يقبل بيشة عليه ان اقام البينة والبيت انما اشتمل على ما نسب اليه الاصل دون ما صورته في التوبة وقد استجرت لتغير الحجة في بيت تكميلا للمغايرة فقلت

وقد صوب القاضي البديع قوله وعند ربه الوجه الصحيح المنسوبة

ومن قال لم انكر ما يدعي ولا اقر فلا اقر والعنف يظهر

مسئلة البيت من الغيبة ايضا قال العدل رقم لثاوي العزم والاسماي ولو قال المدعي لا اقر ولا انكر وفي خلاف ابي حنيفة وراي ليلى لو قال الخصم للقاضي لا اقر ولا انكر قال ابو حنيفة لا تجزى القاضي كى يدعوا المدعي لشهوده وقال اني ليلى لا يدعيه حتى يقر او ينكر لا يحل له ان يحلف بالبركات كما اصل انما اتفقوا على انه ليس اقرارا بكن ابو حنيفة جعل انكارا وان ابي ليلى جعل غزلة السكوت قال استاذنا وهكذا استتم في الاسماي وادفع في بعض نسخه انه اقرار عند ابي حنيفة ان كان عند صاحبه هذا المعنى المسئل وهم وظن وانهم وفي نظم الردى والنوازل في قول ابي حنيفة لا يحلف لانه يظهر من الانكار وعنده هو منكر حيث قال اقر وانني **قلت** والذي في نسخي بشرح الاسماي ان هذا صورة الانكار وهو قول له يوسف ومجل لانه قال لا اقر وفي قول له حنيفة هذا اقرار بحسبه

والخلفه لانه لم يظهر من الانكار حيث قال وعلمها الى الحيون **قلت** وفي شرح المماي وقال الخلف فان حلف بتحقيق انكار فيسأل المدعي البينة وفي الاسماي عن السمع هنا اقرار وفي الثاني اذ المدعي ولا ينكر بل المدعي البينة ان السكوت اقرار للمدعي وذكر قبل ذلك عاريا الى حي اذ عني على حل مالا فلم يفتو ولم يسكن بل قال اراي عرشد المهر على مخرج البينة وعلى مخرج البينة ان كان المدعي اقام البينة استخلف على البراء وان لم يكن له بينة يستخلف المدعي عليه وان حلف برى وان نكل استخلف المدعي على البراء وهذا قول المتقدمين والفتن في ذلك بعض المناظر وقول المتقدمين احسن وهو فرع حسن على قوله والحق يظهر في زوايد المصنف استبان الى ان هذا الحق واذا ظهر للقاضي بحججه العتاجين وهو خلاف للقول في المسئلة بل هو قول ابي ليلى كى مر ولو حلف قوله كالتعت يظهر وجعل مكانه وهو منكر كان يتضمنا القول امامه والصاحبين كان في الاثر هو قول الامام واساب الانكار قولها على ما مر والمصنف ذكره صورة ما لو عكس وقال انه لم يرها من قوله وان القياس بعضي الاثر قوله ولو اقر بعد قوله ولا انكر ولا يخفى ان بعضي ان يكون مثل الاول فان حكم المصنف كما حكم الاول ولا **فشرح** كبر الوقوع حداسها في زمانها الحقة ليعظم النفع به زفر في المنة لعلا الذي الامام القاضي المروزي وقال يقع عند كثير ان يقول عليه بالخير كقول هذا ثم يدعي البعض المال فيمن وبعضه ربا على وجه يقع ان قام على ذلك بينة قبل وان كان ساقضا لا نأخذوا انه مضط الى هذا الاثر وقد بینه فقلت

اقر وبعد القبر قرر وبعضه ربا **قال** البينتين **يقبل** **حذر** والله الموفق

فصل كتاب **المصلح**

المصلح لغاير المصالح وهو المسألة ضد المصالحه وشرعا عقد وضع لرفع المنازعة بين الطرفين وعقبه الاقرار لان انكار المقر بغيره وهي سلب المصلح

ومن بعد صلح بعد ان كان بكرة اقر ذلك المصلح لا يتغير

مسئلة البيت المستوط قال وان انكر في المصالحه صلاح ثم اقر كان محقا ودعواه والصلح ماض وهو ثم في الجود كونه كان كاد باينه طالما وبكى المصلح من الدعوى سقاها كقوة دعوى وقد بينا ان محو الحكم لا يمنع صحة الاستقاط المستقط بعوض الا ترى ان الطالب لو اقر المدين وهو واحد كان ابراء صحها فذلك محوده لا مع صحة الاستقاط بعوض وهذا لان الاستقاط مر لقط ان في حق نفسه خاصة فله سبط تلاي ولا يدخل في ملك احد وانما بعوضه بجهة ظهور في حقه الا ترى ان انكار المبراة النجاس لا يمنع صحة السكاج من الذبح لعوض كان او بعوض وكذا انكار القابل

لا يمنع صحة العفو عن المولى هذا المعنى انتهى **وذكر في تقريب الاجل الامام الشافعي في المحقق**
 من البتة من قاضي خان. الرأي الحام او المشترك اذا قال مات شاه من الغنم اهلكها
 سع او سقة وصالح من الغنم على ما لم يعلو له لا يجوز في قول المحقق لان عند الامير المشترك
 فاهل في يده لا يصح منزه المودع مع المودع لا يجوز هذا الصانع عند محققه فكذا هذا وعلي
 قول محمد رحمه الله يجوز الصلح مع الراعي حاصلا كان او مشتركاً لان غرض الصلح مع المودع جابر رفع الراعي او
 وقال ابو يوسف ان كان الراعي مشتركاً يجوز الصلح لان عند الامير المشترك فاهل في يده لا يصح منزه المودع مع المودع لا يجوز هذا الصانع عند محققه فكذا هذا وعلي
 وان لم يكن يصح فحيز الصلح مع كاجوز الغائب والآخر الخاص بمنزله المودع وعنده الصلح
 مع المودع لا يجوز فكذا الامير الخاص امري وقد علمت ان البتة كمثل على قول الامام وقول
 ابو يوسف. ولحد يقول بطلان قلت النظر هوهم لان ابو يوسف انما يحسم مع الامر
 اذا لم يكن فيه تقييد وليس كذلك بل هو قوله وط او لوط او لوط فوطا كما **قلت**
 لا ايهام فيه لان معلوم قوله محض انه انما لا يجوز عند صلح الامر الحام فقط واطلاق الجوز في المشترك
 وذلك معلوم خارج حيث كان مذهبهم بضميمة جلاو الحام فان المصنف بعد ذكره شكه لا يخلو من
 وتختلف باختلافها فقيده قال بعضهم نفي نقول او صعب وقال بعضهم نفي بقوله ما وقال بعضهم
 نفي بالصلح يجري على قولها والله اعلم.

ولو صلح اللطائف مثل ظلمة على السكة العظمى مع فقهاء
 الظلم بضم الظا المشابه للجنة قال في الصحاح كنه العفة وفي التوابع اهل السدة التي فوق
 الباب وعرض صاحب كحمر في التي احد حذر عنها على هذا الدلالة وط في الامر على حائط اكار المعالي
 وسيل البتة من قاضي خان. رجل له ظلم او كسيف شارب في الطريق فخاصمه انسان في دفع الظلم
 او طعنه او لا نقول او اراد الرجل ان يحل على الطريق الا عظمى او ما اشبه ذلك كان لكل احد
 ان يمنع ذلك وان خاصمه في دفعها بوجه وضعه كانت الظلمة العامة او لا تضر الجان قال فلو خاصمه
 انسان في دفعها فصالح صاحب الظلم على درهم معلوم لترك الظلمة في موضعها فهو على حيز
 كانت الظلمة الطريق الا عظمى لا يجوز هذا الصلح وكانت كنه المصالح وتغير لخاصمه في دفعها سواء
 كانت الظلمة قدومه او حديثه او لا يورثها لان من صاحب الظلم والمخاصم الطريق العاود شركة وفي الشركة
 للعامة لحد الشك لا يملك الاختصاص وانما لكل احد حق في الخصومة في الدفع والنزع وطريق الحصة وقال
 بعض قاض خ. انما المالك الخصم اذ لم يفعل هو مثل ذلك اما اذا فعل ليس له ان يحاكم ثم بطلان الصلح ظاهر

فما اذا كانت الظلمة حديثة وان كانت الظلمة قديمة كان اصحابها حق التزك قبل الصلح ولا يصح اعطاء
 العفو على التزك في بطل اعطاء العفو وان لا بد من حالها لا يصح الصلح لها ان كانت حديثة لا يصح
 وان كانت قديمة فكذا ذلك هذا اذا خاصمه احد من العامة فان خاصمه الامام فصالح على ان يعطي صاحب
 ما لا يعلو على ان تركه فخصمها فان كانت قديمة ورأي الامام مصلح التمسك فان اخذها لا وضعت في بيت
 المال جاز ذلك اذا كانت الظلمة العامة لان الامام مالك الاعتناء بما يكون للعامة اذا كان
 اخذ العفو مصلح لهم هذا اذا جري الصلح على ان ترك الظلمة لها وان اصطلح ان يعطي المصالح لصاحب
 الظلم لا مطلقا لان الظلمة جارية فيمنه فبمنفعة العامة سرفخ المودع كما في خان ما لو كانت على طريق
 غيبه اية يصح صلح المخاصم في دفعها عن تركها على حالها ان اضافته الى جميع الظلم في حصته وشوق
 على حصته الشك ان اجاز ان جاز في الكسك ويكون بدل الصلح بينهم وان لم يجزوه ورفعو الظلم
 بطل الصلح في حصته الشك وله استرداد حصته من البدك وهل تبطل في حصته المصالح لاختلاف
 المصالح فبعضهم قال تبطل لصاحب الظلم الرجوع حصته من البدك وقال بعضهم لا يرجع لا يصح في
 حق حتى لو نسي ثانيا لم يكن له المخاصمة ثم قال هذا اذا كانت حديثة ولو كانت قديمة فهو باطل لانه حو سنو
 فلم يبق الصلح ثانيا ثم قال ولو صلح صاحب الظلم على ان يعلو من دفعها ان كانت المصالح من
 اهل النكح والظلمة حديثة اختلف فيه المصالح فالبعض اجازها كما لو كانت قديمة لان قد تفرغ
 الهوي وصلح لا يجوز والتصحيح الاول لا يفيده منفع اهل الطريق ولو فعل ذلك ليجري هذا الاول
 وقيل استوفيت الكلام في هذه المسئلة بعد ما في كتابي حصل الطريق الى تهليل الطريق فبطر فان
 فيه فوايد منه لا يوجد في غير.

وفي سبغ مع جاره ليس حاراً وفي قلة او نحوها الفرق شتيرة
 السبغة اعصار الخيل مادامت باحوص وسور يسكون النون على وزن يجرى مضى
 والمبايعان في خان. قال نقلوا ان صاحب الحمام جاره على درهم معلوم لترك السبغ
 على حاله ولم يقطع لا يجوز هذا الصلح خلاف الظلم اذا كانت على سكة في دفعها فاهل السكة في
 ذلك فصالحهم على درهم معلوم لتركوا الظلمة على حالها فانه يجوز ذلك في حق المخاصم بعد
 ذلك ولو كانت على طريق العامة فصالح صاحب الظلم مع الامام على درهم معلوم لترك الظلم على حالها
 فانه يجوز ذلك لان السبغ يزداد ويشتد كالمساحة ولم يدر له لم يوطر الهوي بخلاف الظلم التي
وفي قلة طفل بالشو لم يجز وايضا خصم ولا ينس نوز.

الصبي في علم يجوز راجع الى الصلح اي اذا كان لطفل مال يهودي ولم يجر الصلح فيه وما يدعي
والجور في يد دعي حرم المال على الطفل ولا يتنورس له ما احدثه ومفهومه انه يجوز الصلح
حيث لا يثبت للطفل وحسب كان اللحم يثبت فيه ان يجر صور واثار المصنف الى الزاد يجر
بحري مع الاب والجد والوصي حصة الاب والجد ومن حصة الوصي او حصة اجدها او اجد
او وصي القاصي فسلخ اشترى ثلثين او سواها كان الصلح في عقار او عبد او غيرها ابتلع تسعاً
وتسعين من او سواها كان منه الجمع او العوض فسلخ ما به واشترى تسعين حكام كان ذلك
ما ذكره صاحب المسوط **قلت** بقي طلبة وهي الامر في تركها ووصيه والاخ قال
في المسوط وصلاح وهي الامر والاخ على الصبي مثل صلح وهي الامر في غير العقار فسلخ
اصفاً ذلك والله اعلم ثم انه نقل عن عثمان المسبوط والمحيط ما سألني عليك محضه
فقلت عن الاول اذا كان للصغير دار او عبد فادعي رجل فيه دعوى بصلحه ابر
شيء على الصبي بنظر في ذلك فان كان للدعي في ذلك سنة وكان ما اعطى من ملك الصبي
مثل حق المدعي واكثر مما تسع فيه حاز لان السيل استحقاق المدعي طاهر شرعاً فالاب
بمن الصلح يصير كالمشترى لذلك العيب لولده بما له والاب غير متم في حق ولده فعند
ظهور حق المدعي بالثبوت انما يقصد الاب التطل للصبي وربما يكون له في العين شفعه لا يحصل
لعمته وان لم يكن له سنة لم يجر الصلح في مال الصبي لان المدعي مع استحقاقه على الصبي
لجود دعواه سوى الاستحلاف ولا يتخلف الاب ولا الصبي في حال صفة وانما سئل اذا
كان صلح فالاب يدعي هذا البين مال الصغير واليمين ليست بمقومه وليس للاب
ولاية دفع مال الصبي باذنه ما ليس بمقوم فان صالح لغيره مال نفسه فهو جائز بمصلحة اجبي اخر
صالح على مال نفسه ولو ادعى الاب حقاً للصبي في مثل ذلك لم يجر الصلح على نفسه وهو مثله
او اقل منه ما سأل الناس فيه حاز كالوفاة ما هو في يده وان كان ما قبل منه شيء لم يجر ان كانت
له سنة لان السيل استحقاق المعنى ظاهر انما يجر في يده الصلح كانه يبيع ماله بعين فاحترق وان لم يكن
بينه على حقه فالصلح جائز لان الصبي ما استحق قبل ذي اليد شيء سوى المهر ولا ينفعه
للصبي في المهر فان حصل له ماله ما ليس بمالك وهو غير متم في هذا بل يجر للصبي بصلح
ماله في ذلك في حق الاول وهو الاب في هذا لعدم ثبوت الاب كالأب وكله الجدة وهي الجدة نقل
عن المسبوط انه لا يجوز صلح غيره ولا كالأب والاخ على الصبي ولا لعمته لانه لا ولاية له عليه فهو في الصلح في حق

كالاخي والمعمون من الصبي لانه يولي علم ولو كان للصبي دس على رجل فباعه ابر على بعضه
وحط عنه بعضه فان كان الاب هو الذي يولي ما بعته صار الخط في يولي خبير وهو
ضامن لما حط ولا يجوز في قوله يوسف وهو بطر اصلاهم في التوكل ان لم يكن يولي ما بعته لم
يجز حطه وكذلك الوصي لان ثبوت الولاية لها بعد شرط التطل للصبي وليس من شرط
استقاط طر حقه بالخط بها في ذلك كالاخي للاخر وقد لخصت له في تبين غلت
ولو حط ابو موسى بن الدين ما يولي ما بعته فيه **في صحيح بخبر**
وخالف يعقوب بن دحيوار **في خبره** **اختلاف في الوكيل**
والصبي في خط للاب وموسى بن نفع الصادق في خند للخط وفي جليزه للخط ولقد علم
في جواز عن ايضا خيرة خاديم **في صحيح** **ولحد من وارثين يعقد**
الصبي في جواز المسمى للمعول للصلح وكذلك معذرة وقد اتممت البيت على سلتين من المسبوط
الاول قال واذا ادعى الرجل عذرة بعد من لوطه وهو يخرج من الثلث وما كان الواث والخدمة
على دفع او على كسبي بيت او على ضعة خادم اخر او على كسب دابة او على السرقة ثم هو جاز استحسانا وفي
السائر لا يجوز لان التبعير لا ينافي في الخدمة مع المعبر وكذلك الوصي ووجه الاحتياط ان الصلح يجر
بطريق الاسقاط اذا اتقذد يصح بطريق المباداة كما لو صالح من الف على حصة الى ان قال وكذلك لو نقل
وهي الصغر او قد يكون فيه نظر للصغير **فصل** في لومات العبد بعد الصلح والقصر حاز لانه اسقاط عوته
وحياة في حق الصلح في ان الذي حاز به اسقاط فيتم بنفسه لان السقط يكون متلاشياً والواث
بعد ذلك يتوفى خدمته بملكه لا ما تملك على الموصي بعوض ولو طهر فما صوح به عيت كان له
رده وينسخ الصلح ويرجع في الخدمة لان ما وقع عليه الصلح غنزه البيع وان كان ما تقابل اسقاط
الحق كما في الصلح على النكار وله النقص في بدل الصلح قبل القصر ولو اشترى من الخدمة بما ذكر
لم يجر لان السع فقط خاض بملكه مال مال لا يحل وان لفظ الهبة اما يصح وكذا الاحان
ولو قال اعطيتك هذا مكان حد متاك او عوضا عنها او بدلا او قاصمة بها او على امرها
كان جائزا لان مكان صححه بطريق الاسقاط وكذا الوفاة اهـ كذا هذه الدار على ان يربط
خدمته كان جائزا لان لفظ الهبة يستعمل في الاسقاط وكذا الوفاة بشرط العوض فيكون
عند البعض غير الصلح بل يجر البيع وكون البيع ايضا مات تعمل في الاسقاطات محان الكه
كل من بيع العبد بنفسه وهو اسقاط بلفظ البيع من جوده ان المانع هو مسقط البيع لانه خاص

بملكك مال مال لا حكم وان لقط الهبة اما يصح تبعا للقبض من الجانبين وذلك سبب هنا
ان القبض من الارث لا يرد كالحق هنا كمال ولا فائدة ويصح بطريقا قاطع بلا تنقيح
المشقة مع لقول القبض **الثاني** لو كان الوارث اس فقصر احداهما على عن درهم
على ان جعل له خذ من هذا الخادم خاصة دون شريك لم يجز ذلك واليه الاشارة بغير البيت
وان صلح المان للبت والبت فارتداء بشي والموصي فحققت **بنظر**
وان صلح المان للبت والبت فارتداء بشي والموصي فحققت **بنظر**
وان صلح المان للبت والبت فارتداء بشي والموصي فحققت **بنظر**

البت يكون الحق والموصي صح الصادق الموصي والضم في البت وفي له الابن وفي قال يعقوب
والمرتب **بنظر** قال وللمبت يدور الاستقلال كمن لا يملك قلت فلو نكر المان استراح من هذا
ودار البت ومن الماميات من قال رجل اوصى رجل بعبد او درهم وركب ابنا
واشبه فصالح المان والامانة الموصي له بالعبد على ما به درهم قال ابو يوسف ان كانت الماية من المان غير
الميراث وكان العبد سهما نصفين وان صلح المان الذي يملكه عن سهما كان العبد سهما ثلثا كان المان
بهما اثلثا **قلت** يعني قبل وقوع القسمة اما بعد وقوع القسمة وكما لو كان من المان وفد
فهم من العقيد اذا كان من المان اذ كان من المان يكون كذلك فاستغن عن المصنف وذكر
الحصاة في الخيل الصلح ان كان اقل من العبد الموصي به سهما فان كان انكار فعلى قدر الميراث
وعلى هذا اعلم المتأخر والذي تضمنه هذا البيت الثالث والمراد اقراهم بالوصية وانكارهم لها
وكذلك في الصلح عن الميراث انتهى والوجه للحصاة انها لا تقدر بكونها مشتركة في المصنف سهما وفي
الانكار مدعى العن للتركة فيكون سهما على قدر نصيبها واحاط به البعض واستعلم

وجوز عن عيب محسن مؤجل وما حل من مال اقر واكر واكر

ضم بوجوب الصلح وما حل عطف على مؤجل ومن البت من البسوط قال واذا اشترى عبدا بالقيم
حاله وتعاين في وجده به عيبا فانكر البائع ان يكون باع وذلك العيب فيه فصالح على ان يرد عليه درهم
سماه حاله الى اجل مؤجل انتهى وددكر المصنف في التلميح محسن مؤجل لان الصلح مؤجل لو كان
من غير محسن التفرق كان التردد اتم فصالح من العيب على دينار مؤجل لم ينع وقد الصلح وكما في العبد
قبل التفرق كان الدينار يصير عوضا وصحة العيب من التردد درهم ومبادله الدرهم بالدينار يكون
صرا لا يكتفه يعني على شرط آخر وهو ما لو صلح على شي ما يكال او يوزن لعينه فقام

قبل القبض بطل كانه دين دين وان كان لعينه جاز وان بارقة قبل القبض كانهما افرقا عن دين دين
وفي عيب الصف ولو اشترى لم يطعم موصوف وتعاين في وجده به عيبا فصالح على طعام موصوف
محسنة وفارقة قبل ان يقبضه جاز لان الثمن محسن ما وقع على الصلح وكان هذا راجعا خاصة
العيب معاوضة فلا يتوط القبط في المجلس فيه ولو صلح على درهم وفارقة قبل ان يقبضها استقر
الصلح لان الدرهم بدل عن حصه البعير الطعام وذلك كان ديناً قايماً افرقا عن دين دين ولو كان
التميز معينا فبشي الكيل فترقا ايضا فوجد به عيبا فصالح على زيت سمي الى اهل او بعينه صح
ان كان الرتب الماخوذ عوضا متساويا لان الواجب قد حصه العيب من ثلثا ديناً في ذمته فيكون
هذا باجيلا لما استوجبه معاوضة فان كان قايما بعينه لم يجز الصلح عن رتب مؤجل وجاز ان
كان حالا واوفاه قبل ان يتفرقا او كان بعينه لان حق من الرجوع عن اداء الرتب متعين للقبض
في المقدر فيكون الواقع على الصلح عوضا عما استوجبه عليه ومبادله الرتب الرتب مؤجلا لا يجوز
بخلاف المولود ونما الرتب استحق العقد ديناً واذا رجح حصه العيب من ذلك لا يبرهن
المقبوض ولهذا جاز الصلح على مثل مؤجلا وكما فرق في ذلك من المولود والعيب وان كان كالمصنف

ولو شرط المان عيبا **صلح بياض العين لوزن اليه**

استلم البيت على ملتين **المولى** يتعلق ما تقدم وهو ما لو صلح على عيب في شرط في
الصلح المبراه من كل عيب قال في المبسوط اذا اشترى الرجل من الرجل عبدا ثم صلح على كل عيب لود
في اصل العقد جاز وقد بيناه في البيوع وكذلك المان عيب بعد البيع صح سواء وجد العيب
اولو يوجد لان سبب حقه في المان ما لعيب البيع واستعاط الحق بعد وجود سبب الوجوب صح
فاذا جاز ابراهه مع عيب فذلك عوض كالموصي في عيب مسمى معلوم على مال ولو كان
ذلك بلفظ الشراء بان قال اشتريت منك العيوب بكذا المبيع **الثاني** قال في البيوع
ولو صلح من العيب ثم ان العيب كان بياضا في عيب العبد فاحل بطل الصلح ويردها اخذ
لان العوض عنه وهو صفة ان لا قد عادت بعود العوض في بطل الصلح والمال في الخلاصة
والتخفيف وعندها **قلت** وظاهر النظم يقتضي تخصيص هذا الكلام بالساق وفيه صورها
في الخلاصة ولما بات ما يشعر بالعموم والواقع انه اتم وقد مرح بذلك في الزاوية في عدة فروع
قال بعد ذلك في الساق وكذا الصلح في دعوى حل المسح اذا بان له الصلح عدم احكام
يرد اليك وكذا اذا ادعى على انسان مالا صلح على مال فترقا عن الحق على انسان اخذ

غير ان النظر لم يستوفى التفصيل في قوله لان الميراث لا ياتي عند غيبة القاطن فلا يقطع الخصم
فالهم اهلها لو كانت عند القاطن يقطع الخصم وذلك لان الدعوى مسموعة والميراث متوقع وان
كان الصلح فاسدا والله اعلم قال ولن اصطلح على ان يحلف المدعي على دعواه على انه ان حلف فالمدعي على
يكون ضامنا لما يدعي فردد الصلح باطلا ولو حلف المدعي لاحكام المال على المدعي عليه وهي المنة
الثانية المشار اليها بقوله ولو مدع ولو للوصل والافسد المعنى فانه ربما يفهم ان قوله
يصور صحة الصلح لو حلف مدع قال وكذا ان قال المدعي على ان حلف فلا يرعى الطالب فاما
عليه كان باطلا وهي الثالثة المشار اليه بقوله كالا حلفي بصورة قال المصنف وكذا ينبغي
ان يكون لو قال الطالب حلف فلان على المطلوب قال ولو قال الطالب لا المطلوب اتت برى من
مدعوى هذه على ان حلف مالي فذلك شيء حلف لا يبرئ منه كلف الزاه كالحط وكذا باطل والله اعلم

فصل في كتاب المضاربة والعارية

المضاربة ما خوله من الرب في الارض وهو الفدية التي يتحصل الرب فيها بالمال وتسمى الرب
من الرب وهو القطع اما كونه يقطع الارض بالسياسة واما ان صاحب المال يقطع ذلك القدر من
المال عن نفسه وجعل المصروف في العالم بهذا العقد واخذ الاول لموافقة قوله تعالى
واخرون يظنون في الارض وشرا هو دفع المال الى الغير ليعتبر فيه ويكون الرب بينهما
على ما شرط والوديعة من الوجع وهو التزك لا ياترك عند الكمين وشرا هو يلفظ الخبز على
حفظ ماله والمساوية بينهما وبين الصلح لان المال اذا حصل له فلا يخلو اما ان يبيع فيه بنفسه
وقدر او غيره وهو المضاربة او يحفظ بنفسه ولا حكم له او لعنه وهو الوديعة والله اعلم

وكل من ابتاع العين بخبر وما وجرت عيننا فديننا نصيبه سوى متولى الوقف ثم مقارنه ومودع مال الغنم وهو المودع

العين مفعول بخبر اي بخبر وجرت وتصير للعين ومودع بالكثر اسم فاعل
راودع وفي البيت فاعله استثنى منها ثلاث مسائل قال في البدع لومات المضارب ولم
يوجد مال المضاربة فيما خلف المضارب وانه يعود ديننا فما خلف المضارب والوجع
والاستعير وكل من كان المال في يده امانة اذ امانات قبل البيان ولا يعرف الامانة بعينها
فانه يكون علم ديننا في تركه لانه صار بالتمليك مستهلكا للوديعة فلا تصدق ورثته
على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميث المال في حال الحيث او

علم ذلك تكون تلك الامانة في يد وصيه او يد وارثه كما كان في يد يصد قول على الهلاك والدفع الى
صاحبه كما يصدق الميت في حال حيوته والمسائل الثلاث المستثناة ذكرها بعد القاعدة في التمهات
عن واقعات الناطق الامانات سلب مضمونه بالموت اذ الوثيقين الاولى ثلاث مسائل **الاحدا**
متولى الاوقاف اذ امانات لم يعلم حالها الى ائمتها ولم يرس لامن عليه **الثانية** اذ اخرج المال
الى الغزو وعموا فادع بعض الغنيمه عن بعض الغنم فمات ولم يرس عند من ادع لامن عليه
الثالثة احد المتعاضدين امانات وفي يده مال الشريك ولم يرس لامن عليه انتهى الى المتظومه
في البيت الثاني والله اعلم **قلت** وفي عمل المصنف عن نفسه مانصة مات ومال الشريك
ديون على الناس ولم يرس ذلك بل مات مجعلا ولم يرس عند من ادعها فانه لا يرضى لامن اذا فقه
وقضه في منزله ولا يدرك ان يضع مات حيا ومنه وذكر الطوسي في اتبع الوسائل
وقال ان يقضي حصرا في خان ليعمل المتعاضدين ويقضي حصرا التمهات وعز الى التجسس ايضا
فما ان القاطن وهو من كل اجمع ثم قال في مثل الوقف انه ينبغي ان يكون الفصل بها
انه ان حصل طلب المستحق من المال واخذ منه ثم مات مجعلا انه يضمن وان لم يحصل طلب
منه فيبغى ان يقال ايضا ان كان يحوي اهل الناس معروفا بالديانة والامانة لا يضمن وان لم يكن
كذلك ونحوه من المال في يده ولم يفرقه ولم ينعنه ذلك مانع شرعا انه يضمن **تنبيه**
خاص لم يست اما الوباة او استدانه يضمن وهو في قاضي خان والله اعلم

وجاز يشري كل من اخراست مع واخذ لوى المال فانه نصيبه

ضممتها للمضاربة وفي البيت مثلان **الاول** من البدائع قال يجوز شرب المال
من المضارب ورا المضارب حرب المال في قول اصحابنا الثلاثة وقال في لا يجوز الشرب
في مال المضاربة وفي الملك المضارب اشترى ثوبا بعشرة فباعه حرب المال خمسة عشر جاز
الثاني من البدائع قال ادفع القاطن مال الصغير الى نفسه فيضاربه فهو حارب والطوسي
في هذا فقال ينبغي ان يراد بالمال ان القاطن لا يحل لنفسه اكثر مما يحل لابنائه
لو كان القاطن يعقد من المضاربة والمصنف عقد لها هو لنفسه في مال اخر لا يجوز
له ذلك وقال انه ما زاد على ذلك الا بما اتوهه عن الدخلة لا للتقليل بالاسماء
وعدم التحقيق في مال الصغير واما هو الرب الحاصل للمضارب وقال انه لم يقف
على هذا التحقيق في كلام الاصحاب وكنت ينبغي ان يكون كذلك نظر المصنف ويجوز المصنف

من يوسع المطلق المصالح براه من قيام الدليل على الإطلاق كانه بيع صرف ولم يوصي بنفسه
ليس كونه يوسع نعم لو جعله من باب الديانة والمروءة كان حسنا ولكن لو عهد باقل من حوائج
قلت لا طر عندي ما قال الطرسوسي من تصرف الصبي بما هو بالولاية النظرية ولا يطر للتصبي
في المضاربة في ماله قال ما يعلم الوصي من الصواب بل النظرية كانه الوصي فانه يحصل بنفسه به وحي
يتعدر حصوله بدون مال يتيم مع الحيف على التيمم وان كان سحلا حيث يحصل الربح في
الجملة اللهم الا ان يقال كفى حصول المصلحة في الجملة وان لم يكن ما هو اولى بها والله اعلم

ودائع الفمقضا ومقارضا وروح القراض الشرط جاز وجب

مسئلة الستعير البديع قال وانما اخذ هذه المالك على ان يصحبها عليك فمضى على ان
تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح في هذه المالك شرط لنفسه متعدي في مقابل
العوض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرض حرج ففعل فان عمل هذا روح او وضعه
والربح بينهما نصيب وكذا الوصع اما الربح فلان المضارب يملك نصف المال بالقراض
وكان نصف الربح له والنصف الاخر بصاعه في يد فربح الربح المالك ثم وجه الوصع ايضا
بانها حروها كمر على مشترك وكانت الموضع على قدمه وفي الطريقة ذكر هذا النوع
مطلقا عن الكراهية وقلت والمصنف في الكراهية بقوله جاز وجب وروح الكراهية
الطرسوسي ونظر في القول بعد ذلك لان القرض حرج ففعل اذ لولا لما كان روح النصف
يختص به بل يسهل وبين المضارب ويعقبه المصنف بان حرج النفع ليس بتجها حرج القرض
وبيع كون اختصاصه بالربح سبب القرض وانما هو بشرط لا بالقرض كان المضاربة لما
سندت بشرط جميع الربح لصاحب المال في المالك في المضارب اقول ولا يخفى ما
فيه على المعامل في ولو كان القراض اكثر النصف واولا لا تخلف الحكم في كل وجه حجه
مشروط الربح المالك قال في ذلك الماشان بقولي روح القراض الشرط يعني سواء
كان النصف او اقل او اكثر في الطريقة مثل ما ذكره

وان يدعي خيرا المال فرضا ونقصه مقارضا فرب المال قد قبل الجدة

وفي العكس بعد الربح والقول قوله كذلك في الاضاع ما يتبعه

النص في قوله الرب المالك وقلت تشمل السان على ثلاث ميايل **الاولى** من النظرية
لوقال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المالك دفعته اليك فراضا والقول قول

رب المالك في ذلك المالك في المضارب بعد هذا ان هلك بعد العمل فلا ضمان على ان اقاما جميعا
على ما ادعاه سنة فالبينة سنة رب المالك في الوجه جميعا ويكون المضارب ضامنا لصانع المالك
قبل العمل او بعد انتهى قال في النهاية شرح الترمذ عكسه فانهم يضا على ان القول قول
المضارب والبينة على المالك قال في الاختلاف ان يقر في قوله **الثانية** من النظرية
وهي عكس الاولى اذ قال المضارب بعد دفع روح اقضى هذا المال والربح كله في وقال رب المالك
دفعته اليك مضاربة بالمثل او قال دفعته اليك بصاعه او قال مضاربة ولم يسم ربها او روح ما
دفعه والقول في ذلك قول رب المالك وعلى المضارب السنة ثم ان ادعي رب المال بصاعه كان الربح
مع راس المال لرب المال ولا شيء على رب المال وفيما اذا قال دفع اليه المال مضاربة مع رخصه او روح
ماية في المالك لرب المالك والمضارب اجرم مثله وان اقاما جميعا البينة والسنة بينه العاقل وان هلك المالك
في يد المضارب بعد ما احلف العاقل ورب المالك قالوا انما من جمع ما في يده لرب المال عمل او لم يعمل
انتهى الى اثار في المظن بقوله وفي العكس وقد يما بعد الربح لا حرج ما قبل الربح كانه لا شئ له لعل الحق
ليس يلزم **الثالث** لو ادعي رب المالك دفعه بصاعه او ودفعه في المضارب ان اخذ المال
قرضا كان القول قول رب المالك كما نقل في الطريقة غير ان قد ذكرنا وهو ما لو ادعي المضارب في المال
الغصب وصاح المالك قبل العمل فلا ضمان على المضارب وان يكون العمل فوضا من اذ اقاما البينة
على ما ادعيا فالبينة سنة المضارب في الوجه وعنه الى الطريقة

ولو كان من القراض معاملة فاهونه في التحيل ثوب

ما في قوله فانانية وهو المضارب وفيه مال المضاربة والضم في موب المضارب والمعنى انه ليس
اذا عامل في تحيل ان يكون في المضاربة وتاييس التحيل بل تحية والمال في الطريقة قال في الاستاخر
ارضا بفساد ثوب بعض المال طعاما ورعا وكذلك اذا قبلها النوع في تحيلا او تحيلا او تحيلا على ان
يسوى بل تحيلا وتاييس في المال لم يحرج رب المالك وان قال له اعمل بآيك والله اعلم

ومردي في توكيد قرض ودفعه وصدقه مستودع ليس بوجه

اشتمل الست على ملام الطريقة قال المودع اذا صدق من ادعاه وتقبل منه الودعة والى ذلك اشار
بقوله ليس بوجه قلت هذا هو المشهور وهو في الهدية غير ان في شرح الحاج الصغير لقاضي
وروي عن ابي يوسف انه يوجب دفع الوديعه ونقل في العارضة عن كابر العرب الواوابة رجل في يد
متاع فقال هذا فلان وهذا وقبله لقبض بحبل على الدفع في العين والدين كذا عن ابي يوسف ونقل

عن بعض الجملات القديمة وروي سماع عن محمد ان الوكيل يقضي العين اذا صدقة صلح
اليد بحسب تسليم اليه كالدين والله اعلم **قصر** فالوداع المودعة ولو لم يكن مأمورا
ثم اراد الاسترداد لسره ذلك **قلت** نقل في العارضة عن شرح الطحاوي لو ادعى
الوكاله تقضي المودعة وصدقه لا يحل على التسليم وكذا لو كذبه او سكت لا يحل على التسليم
ايضا ولو لم يكن مأمورا فادع فان حضر المالك وكذبه في الوكالة ففي وجه واحد لا يرجع
المودع على الوكيل وهو ما اذا صدقه ولو بشرط على الضمان وفي ما يراي الوجه يرجع عليه بعينه
ان كان قائما وبضئته ان كان هالكا وفي الفوائد الظاهرة عن شيخ الاسلام علا الدين انه
لا يملك الاسترداد بعد الدفع بدون امر له ساع في بعض ما اوجبه وكان يحكي عن شيخ طبرستان
المعصاني انه كان يتردد في جواب هذه المسئلة وكان يقول لا رواة لها وفي شرح الهداية
للكافي انه ان دفع بتصدق بنى الوكالة له لم يرجع شي ولو دفعه بالسكوت او انكار
الوكالة او صدقه ضمنه كانه ان ضمنه لما هلكا كذا في المبسوط ولو دفعها في
الوجه كلها يملك الاسترداد لما ذكرنا به ساع في بعض ما تم فرجته وفي متن الحاشي
الاشارة لذلك وانما اطلق فيها لاني اقيت في سنة ست وثمانين في ما يمانية فانه استوى في عدم
الاسترداد الرفع مع التصديق او السكوت او التكذيب فكتبته في حاشيتي صاحبنا الفقيه
العلامة الطائفي ابي القاسم في الجواب ما افاد به من كلامه واضع حظه علاه اعز
الله الدين حسد دفع اليه مع التصديق فاسلت اليه بالمنقول فلم يرجع وكتب لي بخطه
انه اعتمد ما في الرار من قوله وفي المتن علم عدم وكالته لقضيه ومع ذلك لعل في المتن
امانه عند الدافع ان اراد الاسترداد قبل قدوم الغائب ولعله ولا يخفى على العاقل
ان هذه المسئلة معار لتلك المسئلة صوة وحكما لان الدافع في هذه مع العلم بعدم
الوكالة فهو وديع محض ولهذا لا يضمن القايض بالصيانة وفي صورته لا حيل لرفع
الوكالة وانما دفع على انه وكيل فقد دفع بوجه ثم رجعت فلا يستد وتيق عليه الضمان
والله اعلم بقرائن ولو لم يدفعها وكان مأمورا بالدين فمكنت في يده قبل ان يضمن وكان
يسعى ان يضمن لان وكيل المودع بمنزلة وفي المتن المودع يضمن وكذا وكيله **اقول**
لم يضمن في النظم الا الى مسئلة عدم الامر بالدفع عند التصديق ولم يضمن
الي ما حكينا لان الخلاف فيها ولا الى صوره في السكوت والانكار والدفع فيها وطلب

الاسترداد وتوجه الضمان فتطقت ذلك في ابيات كحسب الفوائد **قلت**
ويؤمن في قول يعقوب **قصر** محمد مثل الدين بالدفع **قصر**
وان يعطيه الاسترداد وان كان بصدق او سكت ولو كان بغير
ويرجع بالتصديق في دين مطلقا وان قال في التصديق بغير
فالضم في يعطيه المودعة وفي الاسترداد للمودع الدافع وكذا في صدق وسكت وبنيك
ويرجع والاشارة بدين السكوت والانكار وضمن اي ان قال الوكيل عند الدافع بغير
بخلافه بقدر الضمان وقد تقدم الكلام فيها
خط قال رب المال بالدفع امره فانكر استحلفه لم يخبر
تستحلفه بجزء من جواب الشرط وتسلم البيت من الغزو والمتقدمة وان كانت اعز وهي في الدافع
وغيرها قال ولو دفع المودع المودعة الى رجل وادعى الاخر وادعى انه قد دفعها اليه بامر صاحب الودعة
وانكر الاخر لقول قوله مع يمينه انه لم يأمه بذلك لان المودع يدعي علم الامر وهو سكر والقول قول المنكر
مع يمينه ولم يصرح بالضمان وصرح به في المبسوط وغيره واليه اشار بقوله لم يخبر وكذلك الحكم في الدين
وبينه بالرد قبل بعضه من قبل او بعد قد كان يكره
قال المصنف صوره المالك لو ادعى المتدفع رد المودعة الي صاحبه ثم انكر المودعة البتة
وانكرها او لا ثم ادعى ردّها واقام البينة هل يقبل منه او لا يقبل ذكر ما في حاشيتي
المودع من قناواه انه يضمن المالك ولا يقبل منه ثم ذكر رواه المسقي انه لا يقبل وهما اذ كذا عبار
في حاشيتي بنيتها ثم اذكر كل بقية كلام المصنف ما يريد على قال في حاشيتي ان صاحب المودعة اذا ادعى
المودع بالرد فخذ فاقام صاحب المودعة البينة انه استودع كذا واقام المودع البينة بانها
عنده لا تقبل منه ويكون ضامنا وكذا الوفاء المودع البينة انما كانت صاعقة قبل الحجب وذكر في المتن
انه اذا اخذ المودع المودعة ثم ادعى انه ردّها بعد ذلك واقام البينة قبلت منه وكذا الوفاء
البينة انه ردّها قبل الحجب وقال لما غلطت في الحجب او نسيت او ظننت اني ردّدت حين دفعها الي
وانا صادق في مولي هذا قبلت منه وفي قياس قول ابي حنيفة واي يوسف قال للمصنف صاحب الفوائد
نظروا في المسئلة ولم يشر الى الخلاف وكذا في الشرح غير ايضا ولم يذكر ان قاضي خان عز المالى
المتفق ولا انه ذكر انه لا يقبل منه ولم يذكر لو كان المالك بعد المسئلة كان الحكم كذلك والمسئلة هي مسئلة
فيه الاشارة الى ذلك كما روي عدم القول بان المسئلة تقوي لعمال صدقه في دعوى الغلط والسيان

حيث وجد فهو محتمل لانه اذا حصل الرد بما انسى اصل الوديعه لانه اذا طالت المدة ثم رجع الاول
التاخر انتهى **قلت** الصواب مع صادر الفوائد لانهما مسلمان مختلفان لا ملام واحد
فهما روايان كما هو المصنف ولا اختلاف بينهما وبين المصنف يمكن ان يحل على ما نقله المسقي وفي
سما دعوى الرد بعد الجحد ولما نقله في خان الالف عليها وهي سما دعوى الضياع بعد الجحد
الانه ذكر فيها اختلاف وليس الامر كذلك واخل بها بشرط وهو دعوى الوديعه الغلط او السنيان
ولا بد منه اذ لا يحصل التوفيق ويندفع التاخر حتى يصح سماع البينة الاعلى القول بان
يكفي مكان التوفيق وظاهر قوله وتقبل او بعد قد كان ينكر انه من قبل البينة او بعدها
وليس هذا المراد بل المراد انه اقام البينة على الرد قبل الجحد بعد عوايه انه ما جحد شيئا
او غلطا او انه اقام البينة على الرد بعد الجحد ونصونه الذي ذكرنا في انما لنا لذلك فحصل
هذا من المظهر بعد ما منع ذلك وايضا مفهوم قوله وبعضهم انه يشير الى الخلاف الذي مر
بقصده وليس بوجوده وسنذكر كل استواء الحكم في مسلي دعوى الضياع بعد الجحد ودعوى
الرد بعد او قيام البينة عليها قبل وبعد كما مر وليس الامر كما توهمه والفرق بين الملتزم بظهر
بالتمليل في تعليل البينة علمنا انه في مثله الضياع اما لا تقبل بينة كيف ما قامت لانه بالجحد
الى الاول لا يرتفع الفان ولا يبرأ عنه الا بالامر بالرد ولم يوجد واحد منهما واشتات لعل ذلك
بعد سقوط الضمان لا يكون معيدا فلا تقبل البينة على واما مسلي المسقي اما تقبل البينة
لانه وان صدر الفان بالجحد ولم يرتفع الاول لان ما ادعاه وهو الرد بميلانية على الفان بتقبل
بينة على ما لو ادعى انه ابراه عنه لانها بينة قامت على قطب الفان المتقور فقام له وليس اعلم
ثم اعلم ان المصنف كتاب على الطرسى لم يرتفع فيه ووقع فيما هو فوقه رحمه الله تعالى
وقد بطت لك المستر في بيئته ارجوا ان يكونا وافين بالمقصود

رد بعد جحد مطالب ولو قبله او بعده قال يوبر
اذا قال اني صادق بنية ولو بضياع تلك كانت بخسر

فادري بحجة ردا البينة القائمة برد الوديعه وبطال فتح اللام اي الجاحد بعد الطلب
فهو قيد لا بد منه لانه لو جحد قبل الطلب لا يفتي على الصحيح كما اشار الى في الرد لانه وهو المرو
عن ابي يوسف وحكا عنه في الخلاصة وقولي ولو قبل الخصم للجحد وبعد بقطع عن
الامانة والمعنى ولو قال اخجه انه رد قبل الجحد او بعد الجحد فهو مرادها براه المتنوع

اذا قال اني صادق في قولي وانا غلطت او نيت وقولي ولو بضياع هو الملم الاخرى يعني
لو بضياع الوديعه بعد الجحد كانت تلك الحقة او قبل الجحد اري لا تقبل ويستمر الضمان بخسر ولا
يخفى ان ظاهره عن المستفي ان ذلك يخرج على اصولها وقد صرح في البراه به قوله ما راسه اعلم

ولو قال ضاعت ثم قال ردتها **قلت** قد قال **قالوا فخير**
قال هذه المسألة جنس الماتة وهي في البائع وفي خان وعبارته لو طالب المودع برد الوديعه
فقال لم توجد شي ثم قال بل او دعيت ولكنما هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا قال
قال المودع اولا وقد اعطيتكما ثم قال بعد ايام ولكنما ضاعت لا تقبل قوله بكون ضامنا وقال
عيسى امان الصحيح ذكر في الكتاب بريد الخصم فقل ذلك رد كما لو قال هلك الوديعه عندي
ثم قال ردتها عليك انه يكون ضامنا ولا تقبل قوله في الرد لانه يتناقض وقوله فخير اري على دفع الوديعه
وهو اشارة الى الفان **وان قال قد ضاعت من البيت حدة** **يخسر ويخلفه فقد يتصور**
قال البيت من الوقعات قال المودع اذا قال قد ضاعت الوديعه من منزلي ولم يضع مني شي
قبل قوله مع بينة خلافا لما لك وفي قول النظم قد يتصور اشارة الى التوجه ذلك لان وقوع ذلك
ممكن بان يجعل الارق او يكون هو المقصود فيصالح مع بينه لانه ايسر وليس اعلم

وان يدع الوراث قول يوبر **رددت فخصم الى جين بظهر**
وان انكره وادعى مات محملا **وقالوا نوي بعد الامح بخسر**

الوراث جمع وارث والصم في قوله بظهر الى قول المودع رددت يعني حين تقوم
البينة على قوله رددت وفي انكره وادعى مات محملا وفي دعواه لم يرد الوديعه ومات
بمحملا فهو رد دعواه وفي نوي للشي المودع والمراد به هلاكه بعد موت المودع وفي يوبر
لقول الوارث اي يقدم قول مدعي الوديعه في القول ويؤخر قول الوارث فيه وفي
البيت مسلمان **الاول** من الوقعات قال المودع اذا مات قال ورثته قد رد
الوديعه في جنونه لم تقبل قوله وانما واجبه في مال الميت لانه مات بمحملا فان قام
الورثة البينة على اقرار الميت المودع انه قال في جنونه رددت الوديعه فقال لان الشا
قال لست كالنات معانية اسي **قلت** في عاداته الضم في قوله تضمنه الى
الوارث ما ساهل لان الضمان انما هو في مال الميت حقيقة لان الوارث لم يكن
اذا مات بمحملا والعين في يد نصيبنا في تركته الاما استقي وهي ثلاث تايل واربع

تقدمت حتى لو لم يكن في التركة ما بقي ذلك لاشي على الوارث **الثاني** من قضاوي من حيا
والواقعات قال اذا اختلف الطال وتورته المودع في المودعة فقال الطال
قد مات ولم يسن وضاردين في ماله وقال الورثة كانت قائمة يوم قام المودع
وكانت معروفة ثم هلك بعد موته قال قول الطال وجب الضامن في ملك
الميت وعلى قاسم قول ابي يوسف ليجوز ان يكون القول قول الورثة مع البئر لانه
يقدر الوارث مقام المودع

ومن خاف موت العضو ليس بضامن اذا اخذ السلطان لا يمسره
اشتمل البيت على ثلثين مرق صفي خان **الاولي** قال في كتاب الغصب السلطان
الحار اذا هدد المودع بحبس او ضرب لا يتلف عضوه ليدفع اليه المودع فخرج
يضمن **الثاني** قال فان خوف يتلف عضوه لا يضمن ولا يضمن له المودع بان لا
العضو اشار في النظم بقوله لا يمسره ورغم التقييد بالحار في عمان فاصفي خان
اشاره الى انه لو كان عرا حار يضمن فانه يقول ولا يفعل اقول فعلى هذا النظم غير
موافق لما في صفي خان لقوات الشرط الذي هو الجوز فاصحته فقلت

وسلطان جور لو بائنا لعضو خوف لا يضمن **والا يمسره** والله اعلم
واودعه عشر اعيان خمسة هبة فاستهلك الخمس **الخمس**
له سبعة قالوا ونصف ادانته له الخمسة الاخرى في السج يشتره

حذف التام العشرة بخلاف التمسر كما في قوله تعالى له ربع اشهر وعشرا **ومثل**
السنين مرق صفي خان قال رجل دفع الى غيره عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك خمسة
وديعه عندك فاستهلك القايض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القايض سبعة
ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القايض لاها هبة فاسدة والخمسة التي استهلكها
نصفها من الهبة ونصفها من الامانة يضمن هذه الخمسة والخمسة الاخرى التي ضاعت نصفها
من الهبة يضمن نصفها فليد انصف سبعة ونصف انتهى وانما كانت الهبة فاسدة لاها هبة
مشاع لحمل القسمة

وتارك في قوم لا يرحم فراحوا وراحت يضمن المتأخر
الصحيفة قطعة من خيل او قرطاس كتبه فيه والروح الذهاب وسله البيت مرق صفي خان

قال قوم جلوس في مكان تقام واحد منهم وترك مكانه فقام الباقيون جميعا فلك الكتاب
ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استحققتهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا
الحفظ الملتزم فقد ضمنوا جميعا وان قام المقوم واحدا بعد واحد كان الضامن على اخرهم لان
الضمير كلفه تنعير الضمان قال المصنف وهذا ليس خافا بالصحة بل بطرد في غيره ايضا
فان تعلم ان المناظر صرح في الوجه الثاني من قيس فاصفي خان واما الاول فهو ما لو اجمعوا جميعا
لا تصح به فيه بغيره كيشعر مع مرق قوله يضمن المتأخر فانه اذا لم يكن متأخرا ضمنوا جميعا فلو عثر
البيت لم يحمله هكذا **وفي القوم ان يترك كتابا وديعه** مضوا ضمنوا ان ضاع اولا **والا لخير**

يشمل الوجهين وضمان الكتاب وان لا يضمنوا ديعه بل واحد بعد واحد ضمنوا اخر وهذا
تحصيل بصورة فاصفي خان وان اردت التعميم اجعل مكان قولنا كتابا متاعا والله اعلم
وتارك نشر الصوف ضياعا لور يضمن وقض الفار **بالعسل يوثق**
اذا السيد النقب لم يعد علمه ولم يعلم المالك ما هي تنفسه

العت بالمثلثة السون والارضة وهي دوسه فاكل الصوف والاديرة وقد اشمل البستان على سلتين
من الظن قال في كتاب الوديعه اذا افسدها الفار وقد اطلع المودع على نقب معروف ان كان
اخر صاحب الوديعه ان صهنا نقب الفار فلا ضمان وان لم يخبره لعدا اطلع على ولم يسد ضمته وهي
الملة الثانية من النظم والواو في قوله ولم يعلم المالك معنى او فقد قال في الواقات الوديعه
اذا افسدها الفار وقد اطلع على نقب معروف بهذا على حين امانا اخر صاحب النظم ان
هذا نقب الفار او لم يخبر فان اخبر فلا ضمان على من كان صاحب الوديعه رحيته وان لم يخبر لعدا
اطلع على ذلك النقب ولم يسد يضمن لانه صفة ثم نقل عن الطرسوي ما لو سد من ثم فتح
الفار وافسد الوديعه انها لم تذكر وينبغي ان يكون فيها التفصيل لان الامر دارس من المظالم والسد
بدونه وهو موجود هنا ايضا وناقش في المصنف بان السد لا ينعين لان الامر دارس من السد
والاعلام غير متعين في احداهما واسجنان هذا الاطلاق قوله بالتفصيل انما يتوهم لو قال
يتعين لحد الامر والاولى قال في الظن عن السيد الامام ابي القاسم ان الانسان اذا استودع
عده ما يقع فيه السون في زمان الصيف فلم يرد لها ما الهوى حتى وقع فيه السون ونسب لا يضمن
وهذا عم مصور النظم الا انه يعلم ذلك الحكم من طرعه والله اعلم
وما لك امه يملكه بدول اقشير معي **متغير ونوجر**

ركوباً وليس فيها مضارب. ومنه أيضاً قاض يومه.

ومن تودع متبضع ومراعى. إذا لم يكن من يدينه البدر يدر.

اعرب المصنف قوله وما كان من متبذراً ومضاف إليه وذكر الخبر وما بعد خبر بعد خبر
او عطف على وجوز عن الموضع لفتح الخبير اي المتنازع ودراسم الايات على تسع مسائل فيما عكس
الخبر وليس له ان يملك لعنه بدون ان يملك قبل الفرض ولا بعده وقد ذكرها في حاشية قاضي خان **الاول**
الوكل ليس ان يوكل ليس ان يوكل فيما وكرهه لانه فرض على التصرف دون التوكيل والناس
يتعاونون في الامار وقد روي براه دون راي غيره فلو اذن له في ذلك جاز **الثانية والثالثة**
المعير والمتاجر ذلك ذكره صورتين فالمستعير اذا استعار دابة ابركها ليس له ان يعيرها الا ان
يكون له من ذلك اياما حرة ولو استعار قباء او قميصا ليلبسه ليس له ان يعيرها لغيره من
امر ولا اصل في ذلك ان العارية اذا كانت مما تختلف باختلاف المستعير ليس للمستعير
ان يعيد دون امر المعير وان كانت لا تختلف يجوز والمتاجر لو استأجر دابة فليبيعها بنفسه
ليس له ان يبيعها لغيره **والرابعة** في ذلك اشار بقوله ركباً وليست فيها اي في العارية **والخامسة**
المضارب فتح الرأى ليس ان يضارب غيره بغير اذن **السادسة** المهر من لا يملك
ان يهرز الزهر بغير اذن الزهر فاذن رضى بحسبه لا بحسب غيره فان فعل فذلك عند الثاني كان ملكا
ان يضر بهما شائمة الزهر فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان غر الثاني وجع على الاول **السابعة**
القاضي ليس له ان يحلف بدون اذن الامام ولم يذكره في حاشية قاضي خان فانها ودرها في المداين
وغيره وهي مقيتة على الوكل **الثامنة** المستودع لا يملك الاضاع عند اخيه الا ان ياذن
له لان الملك لا يملك ان يرضى بدينه بدون يد غيره ولا يدى مختلف في الامانة وايضا التي لا
يضمن كالمستعير **الثانية** المستبضع لا يملك الاضاع فان اضاع وهلك كان لرب المال ان
يضمنه وان سلم وحصل الربح كان لرب المال **الثالثة** رجل اخذ ارضا وزاد البناء
ولم يقل له رب الارض اعل فبناها لا بدع الى غيره فاعية فان كان البدر قبل الاخر كان له ان يدع
الغير مزاد على كل حال وقد عدها المصنف في شرح احدى عشرة فانه جعل الركوب واللبس
مستلزمين متعلقين ولا يخفى انها صورتان بك الامانة والاجارة.

فصل في كتاب العارية والهبة.

العارية مستقر قاعا والقوم المني واعتوره اذا تداولوا وقيل غير ذلك وهو هو وجوز

وشر ما في عليك منفع بلا عوض والهبة لغة العطية بغير عوض ووهبت ان يديني للام
وقيل انه لا يديني بنفسه وما وقع في كلام الفقهاء من غير اعطى وقالوا انه لم يسمع في كلام صحيح
وشر عليك العن بلا عوض والثانية في هذه الابواب لان الوديع امانة لا عليك وفي
العارية ضم اليها عليك منفع بلا عوض والهبة عليك عن بلا عوض والله اعلم.

على مستقر العدل طعم مقدر. وكسوة من اعار ثقب له.

اشتمل البيت على كلام من الهبات والكسوة للحاضر رجل عار من رجل عبد انفقته العبد على المستعير
وكسوة على المعير وهذا خلاف ما اذا قال المولى خذ عدي واتخذ منه واستعمله ان يستعمله للمدح
اليه لان نفقته على المولى لانه وديعه والله اعلم.

ورسفر راي اصلاحه مستعير. يجوز اذا ائتمناه لا يثابره.

اشتمل البيت من الكتابين المذكرين لاجل استعارتهما بالبقاء فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان
صاحب الكتاب ذكر اصلاحه سخي له ان لا يطلع لانه تصرف في ملك الغير فاذنه وان علم انه لا يملكه
اصلاحه فان اصلاحه جاز لانه ما دون له دلاله فلو لم يفعل لا اثم عليه لان اصلاحه غير واجب على المصنف
وقد العلم ما حرم من قولي راي اصلاحه والظاهر ان حرمه انه لا يري اصلاحه الا اذا علم ان صاحبه
لا يملكه ذلك وفي اخذ من ذلك بعد ثم قال ولا شك ان خط ان كان يثاب خط الكتاب وهو سخي فان
الصواب فيما يصلح واصح لا يملكه صاحب الكتاب ذلك ان كان عاملا وسخي للمستعير لو كان خطه سائيا
ان كتبت اصلاحه في مرقه ويصنعها في الكتاب ويعلم علم ليعلم به صاحبه فيعلم ان اصلاحه كتب العلم من
القرات والافلا سفل فلو فعل سخي ان يفرغ ان لا يقطع بالغلط راص اعلم منه او سخي اصح
قلت هذا في غير القرآن اما في القرآن فواجب اصلاحه ويأثم في الترك قال وسخي ان يكون
المتاجر والودع والمهر كذلك ثم اورد انه ليس للاجر الاستعانة وفي الحديث من نظر في كتاب
اخيه فغرامة نكاحا ينظر في النار ولان الحديث محمول عند اهل العلم على كل الرسالة
لما كتب العلم فسخي لرجوز الطرفا اذا كانت لا تنظر بالخط والنقطة ويكون الاستطلاع بالحائط
والاستصاة بالنار لا سيما اذا كان مودعا وعادة الناس في ذلك المشاهدة والمساخرة والمصاحبة
عدم النظر الا بالامر **قلت** لا يثيبه من النظر في المهر على ما ذكره ولا يخفى عدم الجواز
وانه ليس كالحج عليه ماله. ومنه في جهاز البيت العرقاه بصدق والاشهاد يشترط اظهر.

اشتمل البيت على كلام كثير الوقوع لحتاج البهادرها فاحي خان في كتاب الوديع وراي

المصنف هذا اسطفا قال قاضي خان وجل من البت ما يحتملها ثم قال كتب اعترفا المصلحة
 قال الشيخ الامام محمد الفضل لا يصدق في العارية لما ان شهد عند التجرة اعاره وقد
 اشار المصنف الى ان هذا راجح بقوله والاشهاد شرط اظهر وقال القاضي الامام علي السعدي
 يصدق مع ذلك لانه هو الدافع ما يقرب بالتمليك يكون الصولة قوله قال قاضي خان وعندي
 ان كان المبرك اكرام الناس واشرفهم لا يقبل قوله في العارية وان كان مرادنا ان الناس كان القول
 قوله بالمصل بدون شرط اشهاد لكن في الكري للحاضر مما لو ماتت البت فادعى الزوج
 الهبة والاب العارية القول قول الزوج وعلى الاب البسكان الظاهر شاهد للزوج لان
 الظاهر ان الاب اذا زوج ابنته يدفع اليها المال بطريق التملك فلا يصدق الاستدعاء
 ثوبا الى قصار ليقصر ولم يذكره اجبا على الحمل على الجاه متزاده الظاهر كذا فينا والله الصحيح
 ان شهد عند التسليم الى الست انه انما سلم اليها هذه الاشياء بطريق العارية وبكت نسخة معلومة
 وشهد الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخ ملك والدي عارية في يدي منه لكن هذا يصلح للعضا
 لا للاصطاط بحول انه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا لا يصدق الاب فيها
 بنية ومن اشترى في خالصها لا يصح ان يصرى منها جميع ما في النسخ ثم معلوم ان الست ترضى عن
 الثمن والخمار للفتوي انه ان كان العرف يرمي ان الاب يدع ذلك ايجاز ملكا لا ايجاز كادما في تلك النسخ
 وان كان العرف يصرى في القول قول الاب وفي شرح السير للشيخ في رسم الموت والاختلاف والواجب
 ان القول قول الاب وقد فهم قول قاضي خان ما يحتملها ان كان اكثر ما يحتملها الاختلاف في القول
 قوله وقد علمت ان الست قال قول قاضي خان الفصل في معامر الجاهل العرو الذي ذكر انه الخمار
 الفتوي قال المصنف وسعي ان يكون الحكم بما دعه الامم وولي الصغير واذا ارجعها لم يحرم ان العرف
 في ذلك كذلك وما دعه المحض بعد الموت لا قبل الاستس قلنا وفي الولي عندي نظر
 فليس له وقد لحقت بنية بسلامة ما استدل عليه في قوله الاقوال فقلت

اقول هذا
 قول الست
 سلم له
 كثره
 على الاحكام
 الظاهر

وما شرط في الاوساط بل في كرايه لبعض وبعض قال للعرف نظر
 فان بالتمليك شرط مطلقا وشتر كالوكان ملك بظفر
 وفي الموت قول الزوج بعض بعض وقول اب عن بعض الاشياء بظفر

واختصت المصنف بذكر ما فيه كلام قاضي خان في ايجاز ما يحتملها محطت شرط الاول
 هكذا ومن ايجاز المثل في العريته وما يشتمل حون الامام ايضا على هذا الوجه وشرح النظم

هذا علم ما تقدم والله اعلم **ولا بد من الرجوع مطلقا كالايا وان رد ليس بظفر**
 رده فاعل فعل مقدر وفعله ما فعله وله البيت من السقوط قال واذا رده فاعلم عليه
 فقبله لم يكن له ان يرجع فيه لانه يسقط عنه فانه فاعلم للدين بدنه فملك ليقول ومن تلك ما على شرط
 عنه والساقط يكون شيئا فلا يتحقق الرجوع فيه كالوكان عينا فملكه عند قال فان قال الموهوب له
 فكما لا اقبلها فالدين عليه بحاله والحاصل ان هبة الدين تسمى على الدين لا يقر بالما القول والما براسم من
 غير قول ولكن المديون حق الرد قبل موته ان شاء وعن زفرانه سوى سبها وقال ثم الهبة والما اقبل
 القول بناء على اصله انه يعين ما هو المقصود والمقصود في الرجوع اسقاط دون التملك لان ما في
 الدفعة ليس محل التملك ولكنه محرم مطاله لاسقاط وكن عند زفران رده المديون
 صح رده في الرجوع وكان تجاع يقول لا يعمل رده لان الاسقاط يتم بالقط والسقط يكون
 متلاشيا فلا يتصور فيه الرد وقاس ذلك بالطلاق والعناق والعقود القضاة وكقول
 الدين في ذمة المديون فتكون بلا التملك من الاتري انه ملك ليس به يجوز وانه عند الفرض
 في ذمة المديون فيكون بلا التملك ملك العن ويجعل ذلك في الحكم كانه ذلك الدين خصوصا
 في السلم والصرف فاداسته قال التملك الهبة عقد تملك واذا ذكر سقط الهبة اعني معنى
 التملك فيه والملك لا يتم بالملك قبل قبول الاخر لان احدا لا يملك ادخال الشيء في ملك غيره قصدا
 من غير قوله وهو محتمل الاسقاط ايضا لانه في الحقيقة ليس الاخر حق الطالب والما اسقاط ما ذكر
 لوط الامر ان كان ترضه اسقاطا والاسقاط يضر من المصطفى في خالصه فلهذا لم يفسد في نفسه ولكنه
 يصح معنى التملك حتى ان المبر لو كان اسقاطا محض لم يرد بالرد ايضا وهو امر الكفيل فانه
 اسقاط محقق لان الدين سقى على المصل على حاله فلا يرد رد الكفيل والهبة من الكفيل تملك
 منه حتى يرجع على المكفول عنه فلا يتم الا بقبوله فقوله فان كان الموهوب له غايبا ولم يعلم بالهبة
 حتى ماتت الهبة ويبرى ما علم وهذا استحسان فاما في القبا من لا يبر او اصل في الموصي اذا مات
 بعد موت الموصي قبل قبوله في القبا من تطل الوصية لانه قبل القول لم يملك حله وارثه في ملك
 بعد موته وفي الاستحسان جعل موته من القول وكذا كرهاها فان رفته وسمي بركت حتى
 افتقر جازت الهبة استحسانا لان السكوت عن الدليل دليل الرضى فهو كصريح كما في سكوت المتكلم حيث
 كان لجازة للعقد الولي ومن استأجر من الجواب على الظاهر وقال الهبة الدين تسمى على الدين غير الهبة
 ثم بنفسه غير قبول وان كان له حق الرد في الهبة بامة ولكن الفرق من الهبة والمبر ان حيث العرف

ويستخرج الفرق من ابراهيم القليل وهذه الدين منه وذكر في التمهيد عن الصمد الشهيد خلاف من فزعكس
ما مر ونقل عن ابي يوسف انه شرط قبول الدين كما نقل الشيخ وعزاه الى شيوخ الوافق
للتا طي ونقل عن اقرانه انه لا يشترط القول قال المصنف والى الخلاف اشترط بالاطلاق
والرد ما وفي علم ذلك معنى قولنا قبل ولم يقبل وان المدين ردد ذلك ليس بغير اثر وهو
سقوط الدين والله اعلم بالصواب

اعطاذي نصف صحيح ومطلقا الى نصف امر او الى الكل الجدل

البيت من النصف وقاصي خان قال اذا كان الدين من شركين فهو باحد النصفين
المدون حاز وان ذهب نصف الدين مطلقا سفي في الربع كالموهر العبد المترك والى ذلك اشار
بقوله واعطاذي نصف صحيح يعني اذا ذهب صاحب النصف نصيب صحيح ومطلقا معنى
اذا ذهب نصف الدين مطلقا الى النصف يعني نصف النصف وهو الربع من النصف وقوله
الى الكل الجدل اشار الى التمهيد والدرجة بلفظ واحد وهو انما تقدم خلاف الظاهر
الرواية في ظاهر الرواية ان هبة جزء من الغير المشترك يقع تصرفه الى نصيب البايع والواهب
فليست الى اولر الجامع والله اعلم

وفي بيع ليس الرجوع جائز ومجموع في مع خرقه بشرط زيادة الموت اعتبارا في وجها وقراب والهلاك للمعد

اشتمل البيت على سبع احكام مع الرجوع في الهبة وقد مر لها اعتبارا بخرق ومع خرقه
وقد اشار الى ذلك في البيت الاول وهو في الشعر سكون يمين ومع واصافة الى خرقه يسكن
الراي للوزن ثم وصلها في الست الثاني في الزيادة يعني زيادة الموهوب عند الموهوب له زيادة
مصلحة يريد بها قيمة كمن وسأ وغرر وقصاره كغسل فاسلام عبيد كان كافرا وفيه خلاف بين
خلاف ما سعى ما كطو القلام المصنف قيمة لا كبر وطول وبعض مروج وراد مروج وزيادة
الاصح ونحو ذلك والفرق بين ذلك وبين الرد ما عيب مذكور في منطوقه في الفروق ولو كان والفرق
صغيرا حقيقا لانه لا ينع الرجوع كزيادة سعر الموهوب والزيادة المنفصلة عن الوهب
انه لو كانت كان له الرجوع في الهبة دون الولد كان كان الرجوع في الموهوب دون الزيادة والميم
في الموت يعني لو مات الواهب او الموهوب له لاسقط الحق للورثة وليس هذا بخلاف العيب
لان هذا لا يورس كخيار الشرط وقيل ان حناه في الفروق والصر في العيوب يعني ان يكون الواهب اعين

الموهوب له شيئا عن الهبة بان يقول خذ هذا عوضا عن هبتك ونحو ذلك ففقد الرجوع
لسقوط الضرر وكان العوض يحصل من الاجنبي ويصح منه كبد الخلع والصلح عن جمل العبد ولو لم يعرف
انه عوض عن هبة كان كل منهما الرجوع ولو اشترط نصف الموهوب رجع بنصف العوض ولو لم يشرط
نصف العوض لا يرجع الا ان يرد ما بقي في الخيار وقال في مروج بالصف والحاس الرجوع
يعني خروج الموهوب عن ملك الموهوب له سبع او غيره لان بدل الملك كبد العجز والراي من الرجوع
يعني اذا كان الواهب والموهوب له زوجان حال الهبة لانه نظر الرجوع من القرابة والقرابة من القرابة
المحرمه للمدني اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لا يرجع فيها ولا ان المقود الصلة الواجبه في
الحامه والما لو كانت الهبة لغيره او لغيره لغيره رجع عند اخذها لان الهبة تقع للعبد من
حمه والما لو كان مروج موهوبه باعتبار ولا يلزم ما في فصل التملك فلا يكون باعنا الرجوع عن
لا يرجع في الصورة الاولى والى الهبة من الهبة كقولنا في الموهوب في يد الموهوب له ليعذر الرجوع
ولا يرجع الرجوع الماتر اض او حكم فاض ويجوز ان يكون سحرا الاصل حتى لا يشترط فيه قصر الواهب والسلام

وان قبض الانسان ما لبيعه فابا يوجب منه كالدين يذكروا

اشتمل البيت على سلتين في النهاية والمبسوط **الاول** ما ع متاعا وقبض الثمن المشتري
ثم اراد بالبيع ثم اراد بالبيع المشتري من الثمن بعد القبض يعني ابراهم ورجع المشتري على البايع
ما كان دفعه اليه من الثمن **الثاني** من التمسسه في قوله كالدين يذكروا يعني لو اراد الدائن
المدون بعد ايفاء الدين وقبضه صح ورجع المدون على كاهم والاصل فيه ان الدين يعتبر بشا الما
لا باعيا بها فاذا ابراهم في الدية بقي ما قبضه كافي معاين في مسحق المطالبة ويلزمه حده اذا طالب به

ومن وهبت للزوج دارا لهابه متاع وهو منها فقوان يتركه

الضم في الما من وفيها للدار متاع متاعا والحقوقه وبه التمس التمس التمس
وفي فتاوى ابي الليث اذا وهبت لراه دارا من زوجها وهي ساكنة فيها ولها امتعة والزوج
مها ساكن يعني لان المراه مع الدار والمتاع في يد الزوج وكانت الدار في يد الموهوب له
يعني وصحت الهبة وفي المسقى عن ابي يوسف لا تخور الرجل لزوج امراته وان
رب لزوجها ولا حن في دارها ساكنة فيها وكذلك الهبة للواهب الكس لان الواهب
نات على الدار التي في المصنف الذي في فتاوى ابي الليث عزاه الى ابي بكر وهو لا يعارض
قول ابي يوسف نصلا سيما وجوز المشك وتفع في معارضة وهذا نص ما ذكره ابو الليث

وسئل ابي بكر عن رجل له دار فيها امتعة له فوهبها لرجل قال لا يجوز **قلت** اذ انت ان كان المنة
دار تحكي ما تقدم عن الدجينة ونقلت عن شرح الواقات للحام المتقدم من ان لم يفرق بالحد ولم
تفر ما لما في السقي والدار لا يفرق للظنوي قال في السقي هو الامور من جهة الدليل لا انه لا يفرق بالحد
معى القنف الذي هو شرط في الهبة لا ما في يد معى في يدها حقيقة اني لمخاضا اقول جعلها في
الظنوي قولين مطلقين غير جدي لان مقتضى عبارات الواقات وكلام ابي بكر والعقد وتعليله بان
هنا وهي عياله وانقصه في الزارة على الجواز ان المذهب الصحة ولا ينافيه كون يذهب
ابي يوسف ما ذكره في المني او هو زوجه عنه ولنا ان لا نسلم الا رجعية من جهة الدليل لا يفرق انهم قالوا
في هبة الوالد لولده الصغار لا صحته مع عدم وجب القنف الذي شرط صحة الهبة حقيقة لكن الموهوب
في يده لم يجعل ما مقام القنف والواو عليه الفتوى وقد اوردوها له وبها ساكن لا الجرم ويجوز ان يكون الهبة
للشمار اياها لا يوقف على القنف لكونها في يده وكذلك الوالد في المودع والمنعبر ولا يبعد ان يكون يد الروح على الدار كيد
المتغير بل الظاهر ذلك في العدة للصحة الشرعية من سبلها الواجبات ووجهها اراوحي سكن مع ولا يجب
لها ما سلمت الله الدار لان الدار في يدها لا يصح ان يكون الوفق شرها والله اعلم

ومر على ما جاز فاجتمع مع لا اظلم الفرق في خبره

اشتمل الست على سكتين اوضحهما في الفروق من الجزية وشرح الواقات اذا قالت لندجها
وهبت مري منك على ان لا يطلم فصل في الهبة فلو طلمها بعد ذلك فالهبة ماضية ونسبه الى ابي بكر
الاسكاف وابي العاسم الصغار وعلمه في خان بانه تحليل الهبة لقول فاذا سلمت تمت الهبة ولا يبعد
المهر بعد ذلك ونظره فيما اذا قال لامرأته ان طالق علي دخول الدار فقلت وقع الطلاق وانه جزم المصدر
للمشهد في العدة منها وفي انما ساء وان تعانك قال في يده على حاله لم يحلها الا بالمهر من الهبة الا بعد الشرط
فاذا قالت لندجها فالتزمي اما الطلاق فالوجه ليس بشرط استدلال على الجح لا يثبت في الفتوى
على هذا القول اني وهذه الملهة المنة التاسعة من الظن والها الاشارة بعقده ومع لا اظلم الفرق
من ثم قال وقد ذكرنا في كتاب النكاح ان الرجل اذا قال لامرأته اني حتى اهبطك كذا فاباينة ثم ان اذ فرج
لم يسهها قال يصح لعود المهر طلمه كما كان كذا ذكر في كتاب احوال مريكة من المهر على ان يحلها لم يحل
قال محمد بن قيس انه يجوز ان يهب الرجل الهبة لغيره فاذ انعدم العود انعم الرجل والهبة
لا يصح بدون الرضى والله ما ذكره في مواضع اخر وهبت مري لزوجها حمة بقوله ان قطع لها ثوبا
كلوا من بعدها وقد انقضى حوله ولم يغفل فدا على وجهين اما ان لم يكن شرط في الهبة او قال

ففي المهر ما يعود مريها وفي الثاني يعود وعلى حصول الهبة شرط العود ولم يجعل قال
وكذلك اذا وهبت مريها لزوجها بشرط ان يحسن المهر لم يحسن كانت الهبة باطل لما قلنا وهذا
يؤيد ما اخبرنا من القول في خبر هذه المسائل في الباب للعلم بولاية الزوج وقا في خان
ويمكن الفرق بين سبل الح و سبل الظنوي كذا ما حصل انها في الح شرطت على نفسها وكانت هبة بشرط
العود فاذا لم يحصل كذا يترتب سبل ترك الظنوي لا يطع عوضا في بعض السبل عن سبل اذا
شرطت على علي ان لا يطلمها فمستكتم فلو يعود وعندي اذا ضارها انها لا تستقط المهر اذا
ضرع يعود كما اذا ضار الماد ب سبلها لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون طلمها اني
فاكمل ان يافق على علم الفتوى من سلة الظنوي سلة الج كاصح به في خان فاشارة
في الواقات وكان على العصف السبل على ذلك على ان معنى البت لا يفسح لعود شرط لا مدرة
ولا محرم ولو جعل ذلك في بيتين فقال

على جها او تركه طلمها اذا وهبت مريها ولم يعرف خبره

لها المهر في الحار والعرفان نقول ان المهر في الظنوي سلة

لا يفسح عن المني و اشار الى الخلاف مع الرجوع والله ل في الوفاق

موت مريض واهب قبل فمهاه ومصدق قبل الوهاب مدرة

الفهر في قعها للهبة يعني الموهوب ومصدق مجرد راي وموت مصدق قبل القم في خبر
مات المصدق في يده راي يلقى ولا ينعين متعلق بالهبة والصدقة وقد اشتمل البيت على
سلبتين من الدجينة قال لا يجوز هبة المريض ولا صدقة الا اذا قبضت جازت الملت واداما
الواهب قبل التسليم بطلت فلو ان يعلم ان هبة المريض عقد وليست وصية وقد ترفع بالهبة
فلزمه فقد جعل الشئ له وهو الملت واذا كان هذا المصدق هبة بشرط سائر شروط
الهبة ودرجتها قبض الموهوب قبل الموت الواهب ولم يوجد فيطلب صرفه اني وفي التمه
خون ولا يخفى تركه ترك الملت فلو قال

مات مريض والصدق ان يموت ولا يقبل الموت لرجل مدرة

ورجوع في البت صححه وحق رجوع تركه لا يفسد

الفهر في قوله صححه للهبة وفي تركه حق الرجوع وفي البت سلبتان اولها من الرجوع والمنية
والتمه وهي ان هبة البناء دون الماد خارج واستدل في التمه ما في كتاب الشفعة من الشري

اذا قال اشترت والبائع وهب البناء وقال الشفع لا بل اشترتها فالقول قول الشفع
 انتهى وعند في الاستبداد نظرا لانه قد يدل على ان الصحة هنا انما جاز من قبل
 تقدم ملكه للأرض وينبغي ان يصح هبة البناء بدون الأرض لان القف شرط في
 الهبة وهذا منزلة المشاع الا ترى هم قالوا ان هبة الفحل بدون الأرض بمنزلة
 هبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرهن بان البناء بدون الأرض وعكسه لا يصح لانه
 بمنزلة الباع فتأمل **الثانية** من الفرية رجل وهب لآخر شيئا ثم قال الوار
 اسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقة ولو قال لا يورث عوصي لا يغير لكان
وذلك بالطلاق جواز مجازا لا يعقوب الثاني فيما يصور
 اي يصدر الثاني الجواز قضا وسله البيت من الدخيل قال لو قال لا يخرجني
 من حق لك تفعل من غير ان يعلم ماله عليه قال ابو يوسف يرى ما عليه
 وقال محمد في الحكم كذلك وفي الدية لا تطب ما لم يقر عليه انتهى وفي
 الوقعات تحوم وقال ان الفتوى على قول ابو يوسف فمثله في العدة وجهه
 بالقياس على المشتري اذا ابرأ الباع عن العيوب وقال المصنف انه اشار
 بقوله مجازا الى عدم العلم واراد بالثاني مجازا بعبارة ذكر يعقوب مسلم والا
 فيحتمل اطلاق الثاني عندنا فالمراد به ان يوسف وكلام الدخيل انه طاهر لا شر
 فيه ذكر الابرار بل يكفي قوله حاله لان الحكم له في العارة وفي عارة
 الوقعات تفعل ما ابرأ قال المصنف وسعي ان يفيد بعصم من عليه
 يعرف ما عليه اما اذا كان لا يعلم فهو غير مكلف به وفيه نظرا لان الاعتبار بعلم
 صاحب الحق المبني ولا عبرة بعلم طالب الكرامة اللهم الا ان يكون عالما بالظلم
 عليه فيذكره او ما يعلم به وفي البراءة له على الاخرين والداين لا يعلم بكل الدين
 فقال للدينون ابرأني مما لك على فقال الدين ابرأني فقال الصخر حمله لا يبرأ
 الا عن مقدار ما يتوهم انه عليه وقال ابن تيمية عن الحسن قال العفة هذا
 قضا واما ديانة فما قاله نص لان العضا على الظاهر وظاهر اللفظ عام واما
 الاخر فيبقى على الرضى فلا يبرأ عما توهم انه عليه والله اعلم
وصحت وابتدأ بشرط الجواز لا يضرب ابطل فلا يجزى

ضم

ضمحت الهبة وضرب ابطله شرط الجواز ولا تجزى الواهب والمشتري الذي يضمنها صحة
 الهبة والابرأ وسله البيت الوقعات قال الحق على رجل فابراه على انه بالجواز صحة
 الابرأ وبطل الجواز لان الهبة دون الهبة في كونه عليك ولو وهب عينا على انه بالجواز
 صحت الهبة وبطل الجواز فهذا اولى ولسا علم بالصواب
فصل من كتاب **الاجاز**
 يقال آجرت من آجور باب ضرب وقيل المدافع وقال الرخشي آجرت اموت فانما هو وسو
 خط او قيل آجرا لا لمرافعة وموجرات الاخر فاعل كعامل معاملة فلا يتعدى الى المعقود
 واحد وقيل بهما معا وقال آجرت من فلان للتاكيد ومناسبتها مما قبلها كون كل منهما ملكا
 الاول في كل الاعيان بعير عوض والثاني للمنافع بعوض وقد مر ذلك لوجود الصب وعدم
 العوض وهو مقدر على المنفعة مع العوض كان العدم سابقا على الوجود
ما اضافتها صحت ولو تمز الاشارة وتلزم في الاولي كما امر يصدر
 الضمير في اصنافها للاجاز وكذا في تلزم ويصدر اي صرف لعل صحت الشيء اذا اصرفته
 ففي احكامه من المبسوط والدخيل غيرها اذا اضاف الاجاز الى وقت مستقبل فانه جائز
 على العمل الذي ذكرنا ان الاجاز يتعقد ساعته على حد صدور المنفعة وهذا
 هو الحكم الاول فلو اراد بقضا قبل مجي الوقت فغير محل روايتان والاصح انقص
 وفي روايته يصح وعلم بما سلك الاجاز بالتعادل وعدمه وسع الموجود قبل مجي الوقت
 ذكر الخواص فيه روايتان بقا الاجاز وعدمه فساد السع وصد وذكر شمس الامية
 الترخي لزم الاصح انها لانه ملو بها وذكر القذوري هذه الرواية عن محمد وقال
 ان الموعر لو اراد السع قبل حضور وقت الاجاز فليكن ان منعه وهذا هو الحكم
 الثاني اعني لزوم الاجاز وهو المشار اليه بقوله ويلزم في الاولي لعله مشي في
 النظر على الصحيح الترخي وبها ان قول نصير لو قال آجرتك ابي هذه عدا دهم ثم
 آجرتها من آخر اليوم رهيبة اذا آجرا غدا فليمتا حرا الاول بعض الاجاز وقال ابو الليث
 لسله البعض وهو رواية عن ابينا وعليه الفتوى وقال في خان بعد فعل فيصح للشيء
 لانه مقتضيات علم الزوم قال وذكر ان القيمة اذا احتاج الى فعل الاجاز بعقد ودا
 مترادفة فالو اجمعوا على الاجاز ما كان الاجاز المضافة ناشرا لا يجزى وكان يقال نظر من الوجه

قلت وجه النظر ان الاجرة اذا لم تملك بالتخييل فكيف يصح قولهم لعقد عقود استراثة
اذ الخصال الى تخيل الاجرة وهذا هو الحكم البالي المتعارف بقوله فلا يصدر كذا
حكمه فاني خان اعمامهم بطريق قد تقدم الخلاف في ذلك على الروايتي فما يخصنا من كلامهم
وفي الزاوية عن الصدوق في الاولى في الاحارة الطويلة ان جعل عقود الامة من الحمار على الثلاث
في العقد الواحد وانه بعد على قول الامام ويلزم ايضا دخول هذه الحمار في العقد او يودي الى تنويع
الحمار في الله كلها واخذ في توجيهه بقرينة في جعل عقود الكهنة اذ جعلت عقود المزمعان
لا يملك الاجرة لان الاجرة لا يملك بالتخييل لان شرطه ايضا في العقد جعل عقود الامة في هذا
الحكم للحاج وقال عن جعل عقود في كل الاحكام لان ملك الاجرة لتجديك او شرط على الروايتي
بغير واسم ملك الحاجة **وقد يجوزها في القدر تعاطيا** **وقد قيل نسخ البيع بملك تجوز**
الصمت في جوازها للاجانب وموجر كسبي للفقهاء وقد اشتمل البيت على سلكين
الاول من الظن قال اذا اسام رجل اخر قد ورثا بغيرها لاجوز للتفاوت
بين القدر من حيث الصغير والكبير وان جاز قد ورثا قبلها المتنازع على الكري الاول جاز
وتكون هذه اجارة بسدها بالتعاطي بدلك على جواز التعاطي في الاجارة وهو المنطوق بمحصر
في العلم بالقدرة لتناع للفقهاء ولا يفسد كذا فخص بك بذكر في غيرها ايضا في الزاوية
الاجارة الطويلة بل عقد بالتعاطي لا الطويلة لان الاجرة منها غير معلومة لا ياتون في سنة
او اقل او اكثر **الثاني** من التهمة قال اذا نسخ المتنازع البيع في مدة الاجارة قال
نفس الامة الحلواني في ردها ان ظاهر الرواية بنسخ وفي رواية الطحاوي لا يفسخ ذكر
القاضي السجاني على كل هذا وفي مختصر الطحاوي بنسخ على قول الكلام ومحمد وهو قول السجاني
اولا وقال السجاني في شرحه ان البيع جاز بين البايع والمشتري فلو انقضت المدة وليس
للمشتري ان يفسخ البيع الا اذا طالب البايع بالتبليغ قبل انقضاء المدة فكيف بنسخ القاضي العقد لا يعود
حار المضي المدة ولو اجارة المتنازع جاز وبطلت الاجارة مما بقي المدة ولو نسخ في مدة يفسخ البيع
سواء حتى لو انقضت المدة كان للمشتري ان يفسخ هذا هو ظاهر الرواية وروى الطحاوي ان عبد
ابن حنبل ومحمد للمتنازع بنسخ البيع فلا يعود بعد جازا وعن علي بن يوسف لم يفسخ البيع
ما كالعيب ان كان المشتري عالما وقت الشراء بعقد الاجارة فليس له مطالبة البايع بالتسليم الى ان يفسخ
المدة والافله الخبار في السقف والافضا **قلت** قال البراءة هذه الرواية اجازها الشيخ وقال

في موضع اخر باع بغير اذن المستاجر اختلف فيه الفاظهم قال في الاصل بطل البيع
وفي المار جاز البيع وفي البوع موقوف وهو المختار ويمكن صرف اللفظين المختار
وهذا اذا باع في مدة الفسخ وقال شمس الامية انه على الروايتي والظاهر انه يفسد بالاجماع
ولو باع في غير ايام الفسخ ثم امت على الروايتي والاصح ان الالعاب الى الجواز ثم قال
اجرد ارغدا ثم باعها اليوم بطلت الاجارة فلورده عليه لعيب بفساد رجعت الاجارة
وقدم عليه ذلك بانه لو باع باذن المتاجر حتى انقضت الاجارة ثم ان المشتري رد البيع
بغيره ليس بفسخ لا تقود البراءة بلا اشكال وان رد بطريق هو فسخ امي العامي الزمري
بعدم العود واتي صاحب المداية بالعود كحصر الرس كحصر ثم محلل وله نظره وفيه
ثم قال لو باع بغير اذن المتاجر في غير ايام الفسخ ليس للمتاجر الفسخ في الاستحسان والمشتري كذلك
وعليه الفتوى وفي رواية للمتاجر ايضا وهو القياس وقال في احكام العرب ولحق بان بيع
المتاجر والمهون صحيح لكنه غير بائد وفي بعض المواضع انه فاسد ففسدها غير بائد في حق المتاجر
والمهون لا في حق البائع حتى اذا فسخ البائع اقيمت الاجارة لزم البيع واذا علم المشتري بكونه مهونا
او متاجرا عند ما يملك التفرقة **الثاني** وبه اخذ الشيخ انه يملك البعوض اذا لم يكن عالما كالعيب
كم اشتري امه وان بكل وهو يعلم به وجوز ان لا يحقق والعلم انه لا يمنع الرجوع واجازنا من المتاجر
بان الرجوع لا يمنع التسليم واسماع المسافر منع وفي العمادة نقل عن الزاوية ان ظاهر الرواية
قولها وليس لعلم **ج** **الثاني** من التهمة قال اذا نسخ المتنازع البيع في مدة الاجارة قال
لفلان بعد اجازها ولا يفسخ للمقر له بالاجارة وفي فتاوى قاضي خان الامور ابايع
المتاجر فارد المتاجر ان يفسخ بعبه اختلفت الرواية فيه والصحح انه لا يملك الفسخ ولو
باع الواهن الرهن بغير اذن الرهن كان للرهن ان يفسخ بعبه انتهى **قيل** في البراءة هي
بحوار بيع المتاجر والمهون بعد لان عند الامام الثاني يجوز البيع وبه المصنف على ما روجه
وما يشير اليه بظاهر الرواية في النظم لا يفسد وان الطوسي اعتمد قول الحلواني انه لا يفسخ ثم
قال يسعى ان يكون الاعتماد على ما رجع من حيث الدليل ولم يرجح شيئا وقد علم ان قاضي خان قال ان
الصحح انه لا يملك الفسخ فلا يعود عنه وقد صرح في موضع اخر انه ام الروايتي لا يملك الفسخ في حكا
بل الفسخ فلا يملك البيع بانه لا يفسد في المدة والفرق بين المهون والمتاجر ظاهر لا رجم اما طبق النسخة
كلان الرهن لعلق جميع بالعلم ولا علم وفي العمادة عن المعري يعني بان بيع المهون بائد في حق المشتري

وليس للراهن والمرفوض حق الفسخ لموله بيع المتاجر ثم نقل عن الرخين ان الله الصبح فنادى البيع
في حق المشتري والبايع وان الصدر الشهيد ذكر في الصغير ان المتاجر فسخ البيع في ظاهر
الرواية وفي رواية الطحاوي ليس له ذلك واحاله الى مذهب الكاظم وهو لا يفسد ثمن الامنة للحلواني
والقاضي الاسحاق وشمس الامية وهكذا ذكر الخمر الدين رحمه الله في شرح الشافعي والشيخ الامام
ابي شعاع في شيوخ الجامع وذكر شيخ الاسلام جواهر زاده ان فيه روايتين والقوي على انه ليس
ذلك ثم قال وان كان الامر شرط التجديد على المتاجر ودفع الاجرة الى المالك المانع وعلم
بذلك المشتري ينبغي ان لا يستحقها ولا شيئا منها لعلمه بفسادها وان لم يشرط فمضى ان لا يكون مستحق
المشتري على القول بفساد البيع ويحق البايع المطالبة على المتاجر عند استيفاء المئونة ثم يستحق
المشتري عليها وهذا بناء على ما عذر اصلنا من الاخره بنحو ما باستيفاء المئونة او مباشرة التجديد
والغير قليل عندنا ذلك ضعيفا وان الصحيح خلافه على ما عذر من اصطلاحه والله اعلم

باب في الجارية للرخصة لم يجز ولو شغل الدار المتاع فيذكر

اشتمل الست على سلبين **الاول** من الدخول استأجره ليرضعها جديا او صبيها لم
يجز وليس هذا كالمهدي في الهبة وعرفها بعلها **الثاني** اذا اجر شعوله
بالمناخ اشار في النظر الى انه يذكر فيها عدم الجواز او الصغر في قوله فيذكر راجع اليه وهو
يقضي بريح الصحة واطال في الشرح الكلام منه وبين الطرسوسي بما اذا كمل محصله باجر
عبارة وذكر ان الطرسوسي قطع بعدم الجواز بمقتضى ما في الدخول وغيرها عن ابي علي السنفي
فيما اذا استأجر بيتا مستغولا بامتنع الموجه كما نطق ان الاجارة جائزه والتسليم لا يفسد وكذا في
به حتى وجدت رواية عن محمد بن الاجارة لا يجوز وجعلها كارض فيما ذكره وعن ابي جعفر ما ذكره لا يجوز
فان فرغها وسلمها تفسد ايضا بخلاف ما اذا ابيع جديا في سقف ثم ان يمدنصر على فساد هذا العقد وهكذا
حكى عن شمس الامية الحلواني انه فاسد وبعض متاخرنا قالوا انه موقوف الى تقرير الارض وقاسوا هذه
للملك على ملكه بيع الجديع في السقف والحاكم الشهيد ما الى ظاهر ما ذكره محمد وافرقت هذه المسألة
وبين الجديع في السقف وفي شرح مختصر الكوفي للقدوري ان اجارة الارض وانها رطبة فاسدة فان قطع
رب الارض وسلمها ايضا فهو جائز وقاسه على الجديع ثم قال وان اختصا ذلك فابطل الكلام الاجارة
ثم وقع في الحار للمساكن من ان يمدنصر على تلك الاجارة ويطلع عنه احراما لم يفسد وبين تركها وفي
البلد والمحيط مثله قال الطرسوسي ولم يذكر وافرقت الحاكم وقالوا انه طهر لفسادها معاملة

الى التسليم اكثر من البيع لتحديد المتاع المحقق مع العقد عليها شيئا فشيئا ولا كذلك البيع لو توقعه على
الرقبة ولهذا فرقوا بين البيع بلا طريق وبين عدم صحة الاجارة وكان مع الشغل فوات بعض المطالبين
ينتصر بخلاف بيع الجديع هذا محصلة ثم قال ان الظاهر ان القدوري ومن وافقه قالوا بانها لا اعتبار
على الجديع لاروائه واعتمد على كلام السنفي وانه مل من البيع ثم نقل عن المصنف انه اذا كان اصرارضا فيها
زرع لم يدرك او شجر او غيره مما يمنع الزرع فسد وان ادرك الزرع بحب ان يجوز ويومر بالمحصاد
والتسليم وبه يعني قال المصنف وطاهر كلام الطرسوسي الميل الى كلام السنفي وجعله المذهب
وانما هو رواية عن محمد بن محمد فقد صرح في التمهيد والمحيط بصحة الاجارة وانما ذلك لثبوت اجارة السنفي وقد
نقل عن محمد بن في الجامع الصغير روايه الصحة وصرح في التمهيد ان الفتوى على الجواز ثم ذكر دعاء التمهيد
وهي ان الاجارة فاسدة اذا كان الزرع لم يدرك بحيث يضر المحصاد وقال شيخ الاسلام في كتاب
الاجارة الفاسدة يجب ان يحوز ويومر بالمحصاد والتسليم ثم ذكر مسلمة البيت المشغول
اصلا مقتضا على ملكه الزرع بعد المحصاد ثم ذكر كلام السنفي في رواية محمد وهو ان الاجارة
لا يجوز وان جعله كارض بسبب زرع لا يجوز فان فرغها وسلمها لا يفسد لان الاجارة لما وقعت فسد
وان لم لا يجوز لا بالاستيفاء قال فيذكر الكرخي في الجامع الصغير انها تفسد ثم نقل عن محمد بن المشغول
بالزرع انها فاسدة وان المراد بالزرع الذي لم يدرك وما تقدم وجوب التفرغ في الدرك وحكام
عن الصدر الشهيد ثم جعله مقتضا على ملكه الدار ونقل يفر على فساد هذا العقد فانه يجب
عن الحلواني وبعض المتأخرين قالوا انه موقوف الى ان يفرغ وقاسوا ذلك على الجديع والحاكم
الشهيد ما الى ظاهر ما ذكره محمد بن ابي **قلت** وهذا صريح منه ان الرواية عن
محمد بالفساد ومقال بالصحى تاويله ويظهر ذلك بالتأمل فيما قبله فلهذا ايضا وقد صرح
قاضي خان بان ظاهر الرواية عدم جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع وان جواهر زاده
فضل من المدر كعبية قال في هذا البيت المشغول كجوز الاجارة ويومر بالتفرغ
والتسليم الا ان يكون فيه ضرر فاحش وكان له ان يفسد الاجارة وهذا ذكر الكرخي في
مختصره رواه عن محمد بن محمد انه يجوز ويومر بالتفرغ والتسليم وعليه الفتوى وقبل للقاضي
الامام وهذا في المشغول من السوت لوفرغ وسلم هل يصح تلك الاجارة قال لا لاها وتقف
فاسدة فلا يجوز الا بالاستيفاء وفيه يوى الزاري استأجر ارضا فيها زرع او ما يمنع الزرع
لا يجوز قال وان اجرتها فسد الزرع فلهذا اعلب جازا وهذا اذا لم يكن الزرع مدركا

وان ادرك لصدا جازت الاجارة وتومر بالمصاد والتليم وعليه الفتوى

والجار ما استاجر من قبل قبضه في شريك الشاع

الست معطوف على الست السابق على عدم حوار الاجارة وقوله غير محذور عطفاً على المحذور بالاضافة وفي البيت شلتان اولاهما من الاجارة وقاضي خان وغيرهما هي اجارة الشجر ما استاجره قبل قبضه فاما لا تصح قبل الاجارة قبل وقد حكى قاضي خان فيها الخلاف فانه قال اشترى عقاراً فاجره قبل القبض لا يجوز وقبل هو على الخلاف في العقار قبل القبض ولو استاجر عقاراً فاجره قبل القبض لا يجوز وقبل هو على الخلاف في المصنف ان عطف المثل على غير الست السابق كان مشعر الخلاف قال وجرا لاولي كانه عطف على اوله فلا خلاف انتهى **قلت** به كل علم ان يصعد بعض تخرج الصحة في الست ان ابق كما مر هذا خلافاً لان الراجح فيه عدم الصحة فيعكر عليه ما ذكره في الاولوية فان قلت يرفع في قوله في اخر هذا الست السابق كما مر وهذا خلافاً لان الراجح فيه عدم بصره على اختصاصه بملئ المشاع كما ساقى نقله عنه والله اعلم **قلت** وبمفهوم من المقتيد

بقبض القبض والجواز قبل القبض **وهنا فرع حسن** منه عليه الشاع وهو ان المستاجر اذا اجار ما كان له من الاجارة لا يطب له الفضل ويتصدق به الا ان يكون الاجاره الثانية فرع حسن الاولى **الثانية** قال هي معروفة تصد بينهما تعريف ان الفتوى بقولي ونصف وهي مسألة اجارة المشاع فرع للشرك مما يقسم وتما لا يقسم فانه في قوله في جنيف وعلى الفتوى انتهى ولو اجره من شريكه في اظهر الروايتين عنه وعندهما جواز على حال **تنبيه** طريق جواز اجارة المشاع ان يخلق به القضا او يعقد على الكل ثم يبيع في بعض ذكره في الزاوية وعرفها والله اعلم

وفي الكلب البازي قوله ان الغناء كما في القرى اولها ليس بوجه

استعمل الست على شلتين **قال اولي** من قاضي خان قال رجل استاجر كلباً معلماً ليصيد به لا يحب الا جاز وقد البازي ثم قال وفي بعض الروايات استاجر الكلب او البازي وليس له ذلك وقتما معلوماً يجوز وانما لا يجوز اذا لم يتسكنه وقتاً معلوماً ولو استاجر سنوراً لياخذ الفار فهو من ذكر

في السقي انه لا يجوز كانه هذا فعل السنور وليس حال الكلب والبازي لان المشاع من الكلب والبازي وقد بارسالة فيصيد ولا لذلك السنور ولو استاجر كلباً ليحرس له داره قالوا لا يجوز ذلك ولو استاجر قرداً ليكنس البيت قال رحمه الله سعيه لا يجوز لان القرد يضرب ويعمل بالصب بخلاف السنور ونقل في نسخة القصة الخلاف في الكلب وعدمها الكلب للحراسة **الثاني** قال في المحيط ولا يجوز اجارة البناء

في الفتوى على ان المشاع من الكلب والبازي

دون الارض هكذا ذكر في الاصل وذكر عن محمد في البازي انه يجوز وقال ابو علي النسفي وبه كان لغني شخبنا ونسب باجارة العسقاط واحكامه وذكر في المحصر فيه روايتان في النوع النسفي كان ابو علي نصراً لا يجوز البناء دون الارض ووردت عليه اجارة العسقاط وان كان ذلك طارفاً لم يثبت له الا في وفي قاضي خان عن الامام ابي علي السعدي انه ذكر عن محمد ما يدل على جوازها قال رجل استاجر ارضاً فاجرها لصاحبها كانت الاجارة الثانية باطله فان بناها المستاجر ثم اجرها لصاحبها كان له حصص البناء من الاجرة ولو لم يبيع اجرة البناء حين لا يوجب حصص البناء من الاجرة ذكر في الاصل ان اجارة العسقاط جائزة ثم قال في الزيارات ما يدل على انه لا يجوز الاجارة للبناء من اجارة المشاع وبه المصنف على ان اختلاف الرواية ينبغي ان يكون على قول الامام كانه هو الذي لا يجوز المشاع لا على قوله وان الفتوى على الجواز لا يعم كونه قولها بقوى برواه محمد وانظر الطرسوسي انها على المنع لان ظاهر الرواية فقد قال في الفتنة ونقي محمول استجار البناء اذا كان ينتفع به كالحجران والسقف قال في ظاهر الرواية لا يجوز كانه لا ينتفع بالبناء وجه وفي الزاوية قال ان الجواز في البناء المرتفع مع القف احسن الملمر التجاري الحوازمي وانه اذا لم يكن كذلك لا يجوز قال في علم هذه انه لو كان فيه دكان او غيره لم يطبق لا في محله الاجارة وما يوجب من الاجرة حرام ثم ذكر الرواية عن محمد في الجواز وفي البوط نص على جواز استجار بيت في علودان ومنزل على طلبة على طر الطريق والله ما نه من بعد للاستقلال مرحباً السكني وفي الخلاصة عن احمد عن الامامة لو كان البناء الرجل والعرضه لاخر دون البناء وفي الزاوية لو كان البناء ملكاً فاجر صاحب البناء لا يصح العرضه اخلاف المشاع فيه قال والفتوى على انه لا يجوز ولو اجر صاحب العرضه محرم وذكر لو استاجر العرضه دون البناء وفي الزاوية لو كان البناء ملكاً والعرضه وقفاً فاجر المولى يادن المالك للبناء والماهر ينقسم على البناء والعرضه وينظر بكمية كل واحد اصاب البناء هو ملكاً قال المصنف **الثالث** لو اجر صاحباً من شريكه في عطفه ينبغي ان يخرج على الخلاف المتقدم والافاق الروايتين يدل عليه وانما نصت عليه بخلافه ان يترجمه لا يجوز كالجوز مع الارض ويدل على الجواز ما ذكره صاحب الجيزة عن المسوط قال روي ابو يوسف عن ابي حنيفة

انه قال اكرا اجاره سوبكه في ايام الواسر وكذلك روي هشام عن محمد بن عمار وكان
يقول ينزل عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا القاف فيه والبيادي قال في الدنيا ثم هذه المنه
دليل على حوله اجاره البناء في الارض لان الاجاره هنا على سبيل الارض عند ما خفف كالبيع
واما روي على البناء وانما روي في ايام الواسر وما يدل على ذلك قول صاحب الهداية في الاستقلال
على يده في الامر في عدم حواش سوبكه استدل في خفف روجه لسبق لقوله على السلام
مكة طرقة لا سماع وبها ولا تورث ولا ناهية محرمه كانا انما الكعبة وقد ظهر العظم فيها حتى
لا يتقصدوها ولا يحل حلالها ولا يسمع شوكها فذلك في حق البيع بخلاف البناء لانه خالف
ملك الناني واستدل لها بانها ملوكة لهم لظهور الاختصاص للشيء بها فصار كالبناء **الرابعة**
قال في حواء الاكل لو اجار أرض ملوكة لا يجوز فان رقبته الأرض غير ملوكة قال في موهبة يدل على
جواز اجار البناء والحق على انه محرم على ما مر من الخلاف يعني بين الامام والصاحبين وفي البداية
ومكة اجاره لرفق مكة لقوله صلى الله عليه وسلم في اجاره مكة فكانما اكل الربا وكان اراخي مكة
كانت سمي السواب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجتناب اليها سكنها من استغنى عنها
اسكنها عنه انتهى **قلت** اما الحديث الاول فافرح الحاكم في المستدرک بلفظ
سماح لا سماع رابعها ولا يوجب سوبها وقال حدث مسلم واحمد الحاكم والدارقطني باختلاف
لفظ سوب فانه قال مكة حرام من حرام سوب رابعها وحرام اخر سوبها وسكت عند الحاكم وظهر فيه
الدارقطني وصوبوا وقفه على عبد الله بن عمر ورواها في نسخة في نصف من سوب الثاني
ورد في بعض طرق الاول بلفظ انما اكل نارا واخر في الامار والدارقطني والثالث اخرجه
ابن ماجه بلفظ بوي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانكره وماده في رابع مكة الا السوايب
مرافح سكن من استغنى سكن واحمد بن حنبل في نسخة في نصف من سوب طريق الطبراني
والدارقطني في نسخة وفي مختارات النوازك لابن سبغ بنات مكة واجاره بها ويكره مع انها عند
دعنها لانه سبغ لرضاها وهو رابعها والله اعلم

وخالف في قد لا العارة آخر بقدر ما قوله لا المعسر
خالف بفعله آخر وضمن في العارة وضمن قوله الآخر وملة الست حرامه الاكل
اخر رب الست بالنبا ليجسه الاجرة والعبا على البناء واختلف في مقدار السقة
قال قول الدار والسنه بنه المتاجر وفي الامنه روي لغير الامه البخاري هو قال

السنه

المتاجر اذا عمر في الدار المتاجر عماره باذن الاجر رجع بما انفق وان لم يشرط الرجوع مرجا
وكذلك القم **قلت** ويحل هذا على ما اذا لم يقع فيها الخلاف ثم روي قاض خان وقال
في السور والبالوعة لا يرجع لغيره الا بغير الاذن لان العمان لا صلاح ملكه وصيانته
داره عن الاحلاف وحي بالانفاق بخلاف السور والبالوعة والله اعلم

ومتاجر شرقي سكن ضعفة قبله من الشرع وفيه نقص

ضمير سكن للمتاجر وضعف الشرع ويلزم للمتاجر وفيه الشرع ومثله الست من
الحيطة استأجر من اخذ اداة فكتما به فغلبه الاجر الشرع الاول وليس على الشرع
الثاني اجره هكذا في علامات الروايات في كتاب الجاه وذكروا في بعض الروايات
انه يجب عليه الاجر في الشرع الثاني قال مشايخنا ما ذكر في عامه الروايات محمول على ما اذا
لم يكن معه للاستقلال وما في بعض الروايات محمول على ما اذا كانت معه انتهى
قال المصنف ولما حمل المتاجر رواه التفتي على التحلل للاستقلال ورواه عدم التفتي على
عدمه وكان الجار يرب الدار لها نوذن فانه اعدها للجار فذمت رواه المصنف انتهى
قلت فنهج وساق لاجاره الحامه الاسقي كونه بعد الاستقلال فلا بد
ان يقيد الاجار بالدل بكونها معه للاستقلال فبما له والله اعلم ونقل عن محمد بن حازم
الحامه ادا استأجر حمالا ليعمل فيه ثم روي على لزم بالناني قال الحلواني هذه المسئلة دليل على
سلب الدار لاجرة الاجرة بدون العقد ان كانت معه للاستقلال والكره في حواء روي
اخبار في الحامه كالجواب في الدواب وما ذكره محمول على ان لا يمكن معه الدار والاسان
قد سبى الحامه للكره وقد سبى كاحه نفسه ثم روي عن العارض يعني هذا في الفقهنا

قلت وفي الزارة ان يكره في الجواب في الزارة الماي عن متاجنا في الدار قال
روي الاخرى في سلب التوفيق بين الروايتين فالحل على العمل وغير مرغ فضل من الدار والكام
قال القاضي في نهج **قلت** يعني هنا ما يكره في الشرع الثاني هل هو المسمى او جهة للثب
في له القسمة ولو استأجر دارا معه للاستقلال سنة باجر معلومة دون اجر المثل او فوته مالا
فيتم كتمانها سنتين بلزمه اجرة المثل فيما واثق السنة منه الى ان يوسف ثم قال عنه استأجره
بعشرة ووعده ان لا يأخذ منه الا ثمانية فيه واخذ الثمانية وباعه بالدهين شيئا قليلا ثم سلكه
سنتين بغير عقد جديد يلزم لكل سنة ثمانية قال بولان بديع وفيه نظر في قياس الاول

يلزمه اجره المثل ثم بعد قليل رد فمحل حش الحاشية الكرايسية الله تعالى وفي الاستاذة سبهاجر معلومة فسكنها ثم سكتها سنة اخرى ودفع الحاشية له ان ستردها الا ان يكون له ما يدفعه والتخ على الاصول يعني ان يكون له ولاية الاسترداد اذ لم يكن معه للاجارة الا ان يصير معه للاجارة بالاجارة سنة فودع شيئا ليس بواجب له استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة ابتداء واستكمل الموجود في غايه الاصل استاخر رضائه وفتح سنين فمحل اجاره السنة الاولى ولحقان الارض فيما عدها ويصرف الفضل عند اي خضوع ومحل جهه الكسوة وقال ابن ابي ليلى عليه اجره مثله في السنة الثالثة قال القاضي الصدر وهذا اذا لم يكن الارض معروفة بالاجارة فان كانت لا تاجر كل سنة اما اذا كانت معروفة يجب اجر السنين المستقبلة للاجل المعروف هذا ان عند ايجبه ويجد لا يصير له معونة للاجارة بالاجارة سنة او سنين وكما في المحيطة اسي وفيها ولا يصير معونة للاستقلال بالاجارة سنة او سنين او اكثر الا اذا بناها كذلك واشتراكها في حمار الدار الحاري ان اعداد الباي لا يصير معونة للاستقلال في حق المشتري بهذا القصر بعينه نقله من الفتا وعراه اليه يوسف وقال ان ابا اليسر اورد عنه انه بالاجارة كمرشيت لا يصير معونة للاستقلال ونقل عن حمار الدار الحاري اذا اجره بك سنين واليات يصير معونة للاجارة فمحل هذا او مما تقدم اتفاق ائمة الثلاثة على هذا ولو سكر دار عينه من غير عقد ان كانت معونة للاستقلال الحاشية الاجرة والا الا ان يعاها صاحب الدار بالاجارة فيكون بعد ذلك ونقل في المحرط عن فتاوى قاضي خان في رجل يترك زوجه باجره ولا يصدق انه راجع فمحل هذا انما على الخات يكون الباعد للكرى فكناه يكون الاجرة كان نفق محرم على ما انصرف لسلام والفقهاء ابو بكر والفقهاء اللبث وكان نصيب يقول لا يحل الاجرة زوجه الا ان يعاها صاحب الخات واجابة فاداباها ولم يحرم الا ان يحل الاجرة في كل من زل ولحقه مشايخ زماننا قالوا الفتوى على لزوم الاجرة الا اذا عرف بخلافه بان مرجح بانه راجع كراهة من الطهر او العصبية كانه راجع بالشرط في ثاكن الناس لا يطرأ الاجارة بحسب الاجرة ثم ذكر رجل له خواتم متعولة حباثان وكنت واحد منها يلزم اجر المثل ولو كانت عاصبا لا يصدق وهو كمن يخل الحمار غرا من يجر له صاحب كاهم لاذن وقال دخلت على رجل العصبية لا يصدق انتهى حاصل ما في المحرط ولما علم

وما ضمنوا بالشرط عند الامام في اجر اشتراك وهو ما قد خبر

الضم

الصمت ضمنوا المشاكتا ضمير وهو يعود على التضمين بالشرط المعنى وما موصوله وفي البيت سلتان **الاولى** من الصغرى والظاهرة الاجرة المشتركة قال النضاع مالك معي او في يدي فانما ضمن لا يصح لا يصح لانه اشتراط الضمان في الامانة انتهى وقال في الدخيرة اذا شرط على التراضي ضمان ما عطف منه حانز ولا يفتر به العقد قال والذي يظهر لي ان هذا المخرج على قولها والاول على قول الامام ما عرف انها ضمان الاجرة المشتركة دون **الثانية** قال ابن قول الامام ان الاجرة المشتركة لا يصير وهو خيار المشايخ وعلم الفتوى في قول اكثرهم نقل من الفتوى على قول الامام في عدم تضمن الاجرة المشتركة عن الحاضر والدخيرة وقاضي خان وقال انه المختار وانه قول محذور ايضا وقال في موضع اخر فاما عن لي اللبث انه ياخذ بقول من جده في الاجرة المشتركة وعلم الفتوى قال الصنف لذلك التطر على ثم جعل النظم مشتملا على سلتين رط لان الصنف في قوله وهو ما قد خبرنا ما رجح الى تضمن الاجرة المشتركة بالشرط والواقع انه كمن يفعل عن احد ان الفتوى على ذلك وانما المفقود ان الفتوى على عدم التضمين مع عدم الشرط فلا يكون قوله خبر راجحا اليها الا بطريق اللزوم فتأمل له ولما علم

ورجع ما لم يشترط فيه عرفه ورد على شحم حط ونقص

صير فيه الى الاجرة المشتركة يعني المخرج بما لا يشترط من المعروف والثاني قوله ورد والفرع اي ورد القرب وقد استعمل البت على اصل صحيح على فروع كثيرة ذكر في المحرط وغيره وهو ان الاجارة اذا وقعت على عمل كان كان من رواج العمل ولم يشترط في الاجارة على الاجرة فالمرجع فيه العرف وعلى من يرد عنه

الفرع الاول نقل عن الفتوى الحسامية الاجرة المشتركة كالحصا ط كمن حبت ان يكون مونه الود عليه لا على رب التوب **الثاني** نقل عن المحرط واذا التناهم رجلا ليقصر الف توب فحملها على القصار الا ان لا أن شرط القصار حملها على رب التوب ثم ذكر فروعها ان التوب والدر على اللبان ان حوت به العادة لكن رايت في محتمر المحرط للحاى اخراج

الآخر من الآتون والخبر من التور على الآخر وسرع الله على الآخر عند حنفية
 والزبل والس على اللز دون اللبان وأن شرط الزبل وأنه الماء
 على البقل فهو عليه قرآن المصنف ذكر في عا فيها في مختصر المحظ فاجبت
 نقلها مختصر المحظ وقال على الطباح اجماع المرقان كان في عرس وان كان قدرا
 لصاحبه فليس له قال ولللول على الخابط والرقنوع على الويت فان كان اهل
 بلد يعملون على غير هذا فهو على ما علموا في الاما والشرح على رب الداه والحمل والحق
 والجار على اهل الحولة وذكر احرار كان يحمل على دار الكاري فالجمل على الحول على
 وان كان على عمه او دوايل المتاجر فهو على رب الحمل ولو كان حمله فهو على الكاري
 وان يدخلها منزله قال انوا حنفية هذا على ما علم الناس عليه وقال ابو يوسف
 هذا احسن وكذا نرجا الماء على المواق الا ان يشترط على المتجر حمل الثياب
 المقصود على القصار الا ان يشترط رب المالك قال ابو حنيفة كل شيء له حله وموته
 لر الركون على اللفر مونه الرد والاحل له وموته كالثياب والذواب على المتجر انتهى
 ومن بعد هذا البيت **مشاهير** **فصح** ولكن **الصحيح** **تقدم** **٢٠**
ولسقط في وقت الاعادة قبل ما لو انهم لم يبعن الثلث فالدم
 ومقتضاها معنى الجارة وفي سائر اللوح والمشافر سفي لم يكون صفة المتاجر فصح
 جواب لو اى ما استعان فصح وصح مقتدر للاخر وكذا في سقط والمهد المهدوم وفي
 الست سليمان **الاول** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠**
 الاخر كان كالمقتضا للاخا وكذا الواستاد دارا رضى منها في اخرها والاخر كان ذلك
 مقتضا للجارة الاولى والصح ان الجارة والامانة لا يكون في خا لكن يحال على
 المتجر مادام في يد الجارة ومثل في النظر **قلت** ونقل في الرارية
 عز الى البيت قال ابو بكر البجلي لا يقط الاخر عن المتجر وذكر في المنق لى المتاجر
 اذا اعار من الآخر كان ذلك موافقة أى بكر البجلي ولما علم **الثانية** في الدخ
 استاجر دارا فبقيها فانهدمت منها ربع عن غير الجارة حصته واليه اثار بقوله
 فالهدم جرح فبقي ربع حصته والآخر بالتقدير والحق وتقط بقدرة وكذا لو
 اهدم جميعها لسقط الاجر منه المهدوم ولا يفسخ الجارة ما لم يفسخ المتاجر

وفي الفخرة استاجر دارا فبقيها فسقط منها حايط او اهدم بيت من الدار كان للمتاجر ان يفسخ
 الاجارة فصح الآخر ولا يفسخ نسخة عند غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب فاذا اهدم
 كل الدار كان للمتاجر ان يفسخ عند حضرته وغيبته ويسقط الاجر عند اكله ولا يفسخ
 الاجارة ما لم يفسخ اسمى **قلت** وفي مختصر المحظ لو استوفى المتاجر مع العيب
 يلزمه جميع البدل فان بنى ما سقط من الدار لا خيار للمتاجر واختلف المتأخر في الانقاص
 بدون نسخة اذا اهدمت الدار واقطع ما ارجى والشرب عن الارض قبل يفسخ بهذه
 وقبل لا يفسخ بدون وجه وهو الصحيح ثم نقل عن محمد في القصة اذا انقضت حارة
 الواحاة ركبها لم يجر على تسليمها الى المتاجر والحامل اليه اذا اهدمت الدار وكانت
 العرصه لا يجر الاخر ولو اهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الاجر ثم نقل
 عن المسقي ما قدمناه من الاجرة وعقبه بقوله لكنه خلاف ظاهر الرواية اسمى ونقل في الزاوية
 عن الصعري لزوم السمي قبل الفسخ في صورته اهدم حايط الدار وست منها وكذا كسا وراق
 نحو ما في ناضي خان ثم ذكر في اثنائها يكون فسخا استاجر دارا وسلمها الى المتاجر لا يفسخها كان يشعروا
 بمتاع الا قوله ان يحط اجر هذا البيت من الاجرة فان **قلت** القاصص ولا يفسخها حتى
 لو استاجر دارا على اثنائها ثلاث بيوت فاذا انها بيتان جالمتا ولا يحط في من الاجر **قلت** نعم
لكذلك لان الفوات اذا كان يعمل البائع لقابل القسط بخلاف اهدم بيت او سقط
 حايط لعدم كونه مقصودا بالسوا وهذا القوي ما ذكر في الحط انة ظاهر الرواية في
 والله اعلم ولا يخفى ما في تركيب البيت من البعد على الدلالة على المراد فلو قال
 ولو عارها من سواها كان فاسخا لا جارة منه **والاكثر** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠**
 نقا واسقاط **لاخر** **ما** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠**
 وعقب هذا في المحظ **بانه** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠**
 كان اظهروا فند لسؤله قبل الاجارة وما ذكره صاحب المحظ والضمير ان في الجارة
 للغير الموجه والمتاجر وبما ضا الاكثر والصفحة في زمانها للاجارة والاجارة وفي خص
 للاجر والاسان بهذا المهدوم البعض واعلم ان الجارة كلاما معتمدا فلو لم يكن وحصل ما ذكر
 في الزاوية انه قال على السعدى الاولى تبطل الثانية وان لم يفسخ فقد روي عن الامام الثاني
 ان المشتري اذا باع المبيع من البائع قبل القبض بطل بيعه الاول وان لم يفسخ الثاني هذا كذا وذكر

الطواف انه قبل يفسخ الاول وانه صحيح لان الثاني فاسد والفاسد لا يقدر على رفع الصحيح
والعامه على انه لا يفسخ بالثاني الا انها اذا ادا على تلك حي نقصت المدة بطلت الاولى لان
الاولى فائده لان المتابع يحدث شئ فاسد وعلى حسب حدوثها يقع التسليم الى المتتابع
فاذا استأجره المالك منه ثانيا واستدمنه فذلك عنه من التسليم المنفرد الحاربه الى المتتابع فاذا ادا
على ذلك فقد مضى قبل التكرار من استيفاء المنفعة فبفسخ الاول ضرورة حتى لو اراد المتابع الاول
ان يبرده بعد فسخ بعض المدة فلا ذلك لان العقد الاول اما انفسخ في قدر المنفعة التي بلغت وهو
على حاله فيما بقي وفي المسقى عن محمد بن الاولي تبطل بالثانيه وكان الامام ابو على السفيح يحكي عن
استاذ ان المتتابع ان اجبر من المجرع لا يفسخ وان اجبره من غيره ثم ان العبد اجبر من المجرع يفسخ وقال
الطوافي روى عن محمد بن الايمان لا يجوز من المالك مطلقا تخطا الثالث اذ قال عامه المتابع وهو الصحيح
عليه القوي وان اعاده المتابع من المالك ذكر في الحاربه انه لا يبطل الاجاره لان المستعير لا يفسخ
شيئا ثم قال بعد قليل وذكر القاضى ان الاجاره الثانيه ولو لم يكن الاجار موقوله لم يفسخ الاجاره
الثانيه وبسقط الاجر عن الاول ان قبض المجرع الاول الدارعه عن المتتابع فلو اجاره
الثانيه وان لم يقبضه وان قبض الاول الدارعه عن المتتابع فلو اجاره
تبطل الاجاره الاولى وللمساجر استرجاع الدارعه من المجرع والله اعلم

وما يلوغ الطفل يفسخ مراب وصي جد وهو فيه خير
في البيت مسئلتان من فضيخان **الاولى** الاب والجد او وصيهما اذا اخرج
ذاتا او عبدا للصغير يستتر معلومه ثم يلوغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجاره
والصبي اذا اخرج حصه ثم يلوغ لم يكن له ان يفسخ الاجاره **الثانيه** هو المثار
الهما بقوله وهو فيه خير فان جعل الصغير وهو فيه للطفل و اراد اجاره
الاب والجد او وصيهما بشي للطفل قبل بلوغه فبطلت فسخها اذا ابلغ وهذا
التركيب لا يفسخ على هذا الوجه الامر الشرح كما لا يخفى بل الظاهر رجوع ضميره
الى الفسخ فان الاب والجد اب الاب او وصيهما اذا اجبر الصغير في عمل من الاعمال التي تفقد
عليها الصغير حارسه لا به تجعل بالنسب مال مالا للصغير فلا ولاية للجد مع قيام ولاية الاب
وصي الاب مقدم على الجد ولو لم يكن للصغير اب وكذا اب الاب ولا وصيهما فاجره ذو وجه
محرم وهو في حرمه جاز له ان يملك تاديه بفك اجارته فان كان الصغير في حجر ذي حجر محرم

فاجره ذو وجه محرم اخر هو اقرب من الذي هو في حجره ليجوز ان يكون في حجره فاجره
امه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله ولا يجوز في قول محمد وان اخره ذو وجه محرم منه
وهو في حجره ليس له ان يفسق الاجره على الصغير اذا لم يكن له ولاية الصف في ماله كما لو هو
للصغير مال كان لصاحب الحجر ان يقضي الهبة وليس له ان ينفقها على الصغير فاذا ابلغ بعد ما
اجره من له ولاية الاجاره ان شاء امضى الاجاره وان شافى سواء اجره الاب والجد او
وصيهما او غيره وليس لمالك الصغير في حق ان يبرعه الى حاكم يستعلم تلك الحرفه ان لم يكن
ابواه حايضا لان الصغير يضر من ذلك انتهى لمخاض لو كان النظر هكذا

ولا يفسخ في المحاربه وادعيه يحكم وفي نفس الصبي خير
ولكن اذا جحد الاختلاف وعلم الحكم في الاب بالاولويه وكذا وطيه والله اعلم
ويستأصل فيه من مسلم يوجب اجره كالدخول في النظر
وطيبا يشترط الخيل كجانبه ووكيله وزن قبل بعده

استل البيت على تاييل من فضيخان رجل استأجر كتابا ليقرا به من شعره و فقهه كما
لحق عليه الاجره **وهي الثالثه** قال وقد المصنف **وهي الثانيه**
ولو استأجر طبيا يشبهه لا يجب الاجره **الرابعه** قال وكذا اذا استأجر شيئا
من مسلم لم يفسخ فيه **وهي الاولى** قال المصنف فلو كان حركا فوجبت الاجره
دل عليه القليل بالمسلم **قلت** اخذ المصنف من معوم عيانة فضيخان
وسعى ان يكون هذا المفهوم محجورا وان لا يختلف الحكم لان الفساد انما حارم قبل
جهد من الاقتطاع حتى لو دفنها تحت الاجاره وذلك لا يختلف بالنسبة الى المسلم والكافر
وكذا اذا انظرنا الى كونه منفعه غير مقصود من العرف فماله والله اعلم **والخامسه**

الاجاره استأجر مكيلا لا وموز ونا المعينه ذكر في الاجل انه يجوز
وذكر الكرخي انه لا يجوز الا المنفعة بقصوده بالعير وهي هذه المايك غير مقصوده
بالعير فلا يجوز كما لو استأجر ثوبا ليلبسها في سنة ولا جلس عليها ولا سافر بانه لا يجوز
وهذا النمط ما يفعل في الزسه في الجلاء فلا يجوز فيه الاجاره ونظر المصنف في
هذا العلم وقال ينبغي لرفقائه في بعضها ان الاجاره سعي خلاف القياس فلا تجوز

ان كان لا يجوز الا لغيره

في المورد ولا يتعارف لجان مثل هذه الاشياء والورد بها للشرع اقول لا يخفى قول الموجه الاول
على ما ذكره المصنف اذ يلزم على الثاني جوارها على قدر التعارف ولا يخفى ان اجارة الدار
ما معروف والحي يسكن به بعد عليه مع تعليل حمل المدة في البعض الآخر ولا يخرج شيء
منها عن هذه التعليلين يظهر ذلك كالتامل

ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر فقبله لوراج ليس بجبر
الصبر في قبله تاجر وفي راج للتوب وفي فسخ الدلال ومثله البيت من قاضي
الدلال في التوب اذ ادفع الي رجل يريد الشر ينظر فتم ليت تري فاخذ التوب وذهب
ولم ينظر به الدلال لا يفتن كانه ما دون اذ ادفع التوب ولم يفارقه فاذا فارقته
صنعت كالمواودة الدلال عندا جنى وتركه عند من يريد الشري اسحق ولا يخفى
ان الظاهر لا استغاره باخبار قاضي خان

وقيل تزوج لها اجر مثلها وليس بفسخ البيع اجر غير
بالتساقط في حال اختلاف المتاع في الدلالة في الكاح قلت هي المساء
في زماننا بالكلية هل يكون لها اجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل كاجر لها يعني
لا يحل لها اجر المثال كانه كاشف للزوج من كلامها بعين عقول وانما منعته بالعقد ولم يقرها قال
غيره من المتأخرين يعني شاخ زمانها اجر مثلها لان معظم الامر في الكاح يقوم بالدلالة لان الكاح
لا يقوم الا بمقدمات تكون من الدلالة وكان له اجر المثل عن له الدلال في البيع فانه يستحق المجر
وان كان البيع يكون من صاحب المتاع انتهى قال المصنف ولم يتكلموا على تركها وكم مقدارها
نقل في العادة عن فوايد صاحب المحيط المعبر في مقدار العرف وفي كلام قاضي خان ما يشهر
ان الان امر على الروحة في تعليل كلام محمد الفضل وجبته بتوجه البحث في كليمه في موضعين
ولا شك ان العمل في ذلك للدفع بجر الامر عليه فاما ومقتضى عيان النظر اصعب وجوب
الاجر والظاهر ان الراجح وجوبه لانه الذي عليه المتأخر وقد نقل في العادة عن الرجحان ان
المتأخر كانوا يفتنون بوجوبه قال ويهنيق ويهنيق ان يفضل من ان يكون العمل للزوج وان يكون ترسله
من قبلها الى الزوج وان يكون الزوج فان يكون من سلف قبله للزوج فيكون المجر على من حاله وقد رأت
في شرح الزاوي في الحديث كذا الى ان قال وفيها ما اخذه الغنية على الغنا والتأخر والكاظمة
والواشيه والواشيه والمعاير والموطر لعقد الكاح والعادة والمصلحة من المتأخرين

هذا الدلال

وتمن الحرج والسكر وعشب النين وتمر جميع هذه الميتة والسباع قبل الدباغ حرام ومن السعي
واجره الكاحر واحدا جميع المعارف ثم رقم وقال بطر جميع ما لا يباح له ان كان يغش
والافلا وفي اجار المتوسطة للزكاح اختلاف **الثانية** منها ايضا الدلال في البيع
اذ اخذ دلالته ثم انفسح البيع بسبب من الاسباب سلمت اليه الدلالة لان الاجر عرض
مقابل ما عمل وقد تم ولا يستحق الرجوع عليه قلت علة في العادة عن الصغرى
بان البيع وان انفسح لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يطل عمله ثم نقل من فوايد صاحب المحيط
ولوتبين ان البيع كان حرا او موقفا يسترد لان العقد غير منعقد ولا يخفى ان هذا لا يرد
على النظر ولا عياره الفخمة لان الذكورية بالانتفاع وهو يستدعي سبق البيع وفيما ذكر
لا يصح اصلا **فاب** نقل في العادة عن فوايد صاحب المحيط لو سعى الدلال سعيها وبيع
الملك بنفسه ينظر الى العرف ان كان على الباع الدلالة فعلية وان كانت على المشتري فعلية
ولن كانت عليها فعليا وقد مر عنه قبل ذلك ان الدلال لو باع العين بنفسه باذن صاحبها
ليس له ان يخذ شيئا من الثمن كانه هو العاقد حقيقة ويجب الاجر على الباع كانه فعليا
فدع قال للدلال اجر ضيعي فعرى ولم يقدر على اتمام العمل فباعها لغيره قال
ابو القاسم اذا كان الاول تعب ودار على الناس فله اجر مثله فقد رعايته ونغبه قال ابو البشير
وهو القياس في الاستحسان لا اجاره لان العادة انه لا يخذ المجر بدون البيع قال قاضي خان
وهو موافق قول ابى يوسف انتهى ووجهه ابو يوسف ان هذا لا يستحق فيه المجر بدون
تمام العمل وله نظائر كثيرة ولا حصر له بدلالة الضاع بل هي غيرها كذا **تكميل**
بذكر اجاره الماسطة لترتيب العرف قال في البراريه استاجر ماسطة لترتيب العرف من لاجل
الاجر لعدم صحة الاجارة الاعلى وجم الهدي والصواب انه ذكر العمل والمدة يجوز فالحكم
فيست فقلت **وما جاجر الماسطة او نعم اذ اعمل في الوقت بذكر جرد** وليس علم
ومر قصد ان اسافر فافتح **فخذ او قائل** فاقاليد كذا

والبيت مسلم الرجحان اذا استاجر دارا يسكنها ثم عزم على السفر فان ذلك عذر في فسخ
الاجارة فان قال الموجه للقاضي انه لا يريد السفر ولكن يريد فسخ الاجارة وقال المتأخر
ان يريد السفر والقاضي يقول للمتأخر مع مخرج فان قال مع فلا فلا في سياهم
ان فلا يهل لخرج معكم وهل استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر وبعض المتأخرين قالوا

بحكم رتبة ثباته وان كانت ثبات النفس جعل متافرا وبعضهم قال اذا انكر الاحراك فز
قال قول قوله وبعضهم قال القاضى خلف المتاجر بالله انك عرفت على السمع اشار اليه
الكرخي والغدوري انتهى والست لم يذكر منه سوى الحليف وسوى الرنقة وفي التمازيه
والاستقال من المبلد عذر الا ان الخروج يحمل ان يكون خيله للتوصل الى فتح الامارة بحلف
وبنه المصنف على ان يكون السفر عذر الا بشرط فيه المكث بصر عليه في القبة ولو
خرج ثم عاد حلف بالله انك خرجت قاصدا الى الموضع الذي ذكرت كذا يكون عذر المصنف
ان ساجد للخدم في المقربا اذا بطلت الخدمة ولم يقيد بالمصنف في سنة على ما لو استاجر
عبد ابا الكوفة فيستجده ولم يكن مكانا للخدمة كان له ان يستجده بالكونه وليس له ان
يستجده خارج الكوفة وان سافر ضمن هكذا ذكر محمد رحمه الله في احكام المالك
وذكر في صحيحه من ادعي دارا فضاكم المدعي عليه على خدمه عند سنة له ان يخرج بالعبد الى اهله
وجمل الكواني في شرح الخروج الى اهله الى القدي واقضية المبلد واذن له ان يسافر به وله ان
يخرج الى اهله في القدي واقضية المبلد وكان السخري رحمه الله يفرق بين مثله الصلح والمجان
ويقول له الفرق في الصلح والمجان في حكي عن القية ان شجاع الحافظ لا رواية
عن محمد في مثله المجان وكما قال في سوي ولما كان يفرق اسمي لمحضنا

في نفي مترك النكاح ما اكثري ولو منع الزنا ضعيف فبعد
في البيت متلبان من السوط **الاول** قال لو اباد المتاجر ان لا يخرج عامه ذلك كان له
النفي للعقد ولو كان اكثري املا الحمل الطعام الى كذا قبله كساد او خوف او بدله في التجارة
في الطعام فهذا **تكميل** ذكر الشارح موعده **الاول** عن قاضي خان استبان
جمالا ليدل بحمله الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان
له ذلك ولا يرد بعد **الثاني** المجارة اذا وقعت على دون معينها حمل المتاع فأتا بفتح
خلاف ما اذا وقعت على دون معينها حملها الاجر الى المتاجر فأتا لا تنفع لان العقد لم يقع عليها
وعلى الاجران باي نوع كان عن يوسف بن المصنف حق النفي ايضا **الثالث** لو مرض الاجر قال الغدوري
له حق النفي وهو خلاف ظاهر الرواية **الرابع** عن ابي يوسف يوم ولدت يوم الفخر قبل طواف الزمان
واي الحال ان يقيم معها بكده النفاس فهذا عذر للحال في نفي المجارة ولو ولدت قبل يوم الحد
وقد بقي منه ثمانية من الحنف عن ايام او قبل اجبر الحال على العام بها وعرض ذلك الى الحيطة والحكم

ذلك نظرا حال الكتابة فقلت بعد قوله ما اكثري
ولو كان في بعض الطرق وموجر له فتحتها لومات منها مقبر
واطلو يعقوب وبالضعف بذكره ولو ولدت في الجراد لم تنطف

وكل يصف منه الا في الكلام عليه المثل على المثل الثانية نقولنا لو كان الضمير منه المتأخر
وقولنا وموجر كثر الخيم وهو الجمال وفي قولنا لومات منها اي من الدواب الموجه للجمال
التجارة معين يعني وقع العقد على عينه للجمال واطلق يعقوب شفع الفسخ ولم يكن معه كاسر
وقولنا بالضعف يعني ضعف للاجر بذكر ثبوت الفسخ له وفي العتق بذكر اشارته الى انها
خلاف رواية الاصل الثانية من باب استمر النظرية اذ امر من المتأخر وعجز عن الزاغة
فان كان ممن يروع بنفسه فهو عذر وان كان ممن لا يروع بنفسه لا يكون عذرا وفي
تفسير الزاغة استعار بذلك والله اعلم

والجارد في ضعف من الكل جاره ولو ان اجر المثل من ذلك اكثر
سلكه البيت من صحنان مريض مجرد اده باقل مراحمة المثل فالواحات الجارة
من جميع ماله ولا يعتبر من العتق لولا عارها وهو مريض من انسان جازت فالاجارة
باقل من اجر المثل اولى قال الطرسوسي وهذه خلاف القاعدة فان الاصل ان المنافع
بحري باحري الايمان وفي بعض البيع تعتبر البلك فكذلكها ينبغي ليعتبر من البلك اعتبار
الفن من الاصل ووفق المصنف بان ذلك عقد لازم لا يحتمل التغيير من الوارث في جميع
المال صريحا بخلاف الاجارة فاما تفسر بالموت وكذا ثبت ذلك مع عدم الموت فانه لا فرق للاجارة
فصار كالاجارة قلت نقل في العادة عن بعض الحكماء مع عدم الموت فانه لا فرق للاجارة
ثم قال بعد ذلك المرفع انما يحجر عن التفرع فيما يتعلق بحول العرما والورثة وحق العرما انما يتعلق
بايمان امواله لا بما فيها الا ان يبقى بعد الموت حتى ينصوا للعقل عند ذلك والله اعلم

ومن مات مدبونا واجر عقاره بوفاء للمستاجر الجبر اجدر
صغير عقاره من مات مدبونا وصغر وفاء للاجر ومثله الست من الخلاصة وقا في خان لومات
الاجر وعليه يوزن المستاجر الحق المستاجر من غير ما لا الله لا يسقط الدين بلاكه بخلاف الرهن وهذا
اذا كان المستاجر يقبوضا اما اذا لم يقبض حتى مات الاجر ليس للمستاجر حق الجبر ونقل
عن سوع الجامع لو فسخ من الشراء والاجارة فالذي في هذه العين احق من سائر الغرما شاع في دينه

فان

فان فصل اخذت لفظة الغرما وفيها اذ امارات الاجر اجارة طويلة وعليه ديون كان
المتاجر تمنى المستاجر احق به من سائر الغرما كالرهن بالرهن والتفصيل بالطويلة خرج
مخرج الغالب واستشكك الطرسوسي اصل المسئلة بان المفلس اذا كان عنده متاع ابتاعه
منه بعينه فان صاحب المتاع اسوة الغرما فيه ولا يعتصر به وان كان ثمنه باقيا على
المفلس واجاب المصنفان الدين اخلق بدينه والعين استهلكها ولم يبق لها بيت
فيها حق بخلاف الاجارة فان المستاجر على الموجه حق فكان له حق الجبر كما في الرهن فلا اشكال

فصل في كتاب ٢٧ الحجر والاكراه

الحجر لغة المنع يقال حجر عليه القاي اذ منعه من التفرع فهو محجور عليه ويحذف الصلة
تخفيفا يقال هو محجور وشرا هو منع عن التفرع وهو الصغير والرقبي والمحجور
بالاتفاق والحق الامار والمضي الماحض والطبيب الكاهل والمكاري المفلس وهذا ايضا
لما لاقا على حكمي عنه واما حجر المديون والسفيه بعد بلوغه فعلى قولها واما الاكراه لغة قصد
اكرهته على الامر اكرهاه اخلته عليه كرها قهرا وهو كرهية وشرا اخلافت العبارات في تعريفه في
الاصح انه فعل قصد حر المكرة فيحدث في المحل معنى بصيرته مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه
وفي الكره وفعل فعل الانسان لغرض فينبول به الرضي والمناشئة بينهما سلب الولاية عن التفرع
يخرج ويعقب بها الاجارة كما قد يكونان عما وعليها كما قال في ذنبه ضعف لعدم الاختصاص

وكا لطفل محجور ولا يذكركه زوج طلاق والعتاق التقرر
بما فيه رد عجة ثم عسرة قران يهدي ام ولد تصير
ولا يبق للابا عليه ولا لاية ولا لحي في عشر شرط

اشتمل الاسات على عشر احكام مخالفة فيها المحجور عليه السفيه على قول صاحب الطفل
والعتق ورويه فيما عداها نية عليه قوله وكا لطفل محجور ولا يذكركه غير انه اطلق اسم المحجور ولم
يسم اي محجور هل هو محجور للسفيه او الدين وعراها بالاصل شرح مختصر الخاوي ولا خوصية
له باهذه العمان التي كما عتق اذ اصاب محجورا عليه للسفيه عند ابي يوسف ومحمد يصح حكمه حكم الطفل
الذي لم يبلغ او بلغ وهو معتق الا في احكام معدودة فاحكم فيها حكم العاقل البالغ وهو التزويج والطلاق
والعتاق وهذه الثلاثة الذي اشتمل عليها الشطر الثاني من الست المحجور وله منه المثل كما لمسي
الزاد عليه ولو طلقها قبل الدخول وجب المسمى قال واذا استولامة صارت ام ولد وفي الثانية

من النظر المتأثر إليه بقوله أم ولد نصير قال وجب في ماله الزكوة ويدفعها القاضى إليه
 مائة كاد من سنة كونه عيان لكن تمت مفعه أيضا ليلابص منها في غير حياها
 لم يذكرها الصنف في نظمه وحج عليه الحج إذا كان قادرا على الزاد والراح وإذا عجز
 لم يمنع ذلك وإذا أراد أن يقرب ويسوق الهدى لم يمنع ذلك ولكن العامي يضع مقبل
 النفقة والكراء والهدى على يداين يتفق عليهم في الطريق **وهي الخامسة والسابعة**
والسابعة من النظر وقبل العزم في شرح الكثر كونه واحد ومتفق عبارته أنه لا يمكن من
 عز حجه الإسلام أيضا من حياته أنه أيضا أن كانت مما جرى فيه الصوم لا يمكن من التكفير ثلثا
 ولا لزمه الدم ولكن كفى من التكفير في الحال بل يوجب إلى أن يصير مسلما ولا الواجب بعد كونه
 بلزمه بدنه ويوجب إلى الأصل وفي المبسوط التصريح بعدم التكفير عن حجه الإسلام بعد واحد
 فله هو في الصبر استحقاق أخذ بالخطا في الدين لا خلافا للعلماء في وجوبها كإسباي
رجم إلى كلام شرح الطحاوي قال وتروى عليه أبيه ووصيه وجه **وهي**
الثامنة والحياس من النظر قال وجوب إقراره على نفسه بالعقوبة كالواقعة على
 نفسه بوجوب التصاميم نفس أو فساد النفس **وهي الرابعة** من النظرات أثارها بقوله
 التقدير بما فيه ردع قال وأما بيعه في شراء وهبته وإقراره بالمال وإجازته واستمه
 ذلك من الصفات التي يلحقها الفسخ والتفريق والخروج ذلك المحذور عليه من غير البايع ومن العتق
 قال وفي المدايع مثله وزاد حوله وصاياه من قريب من ماله وهذه أيضا من نظرها وفي
 الهداية والأصل عندنا أن لا يقرب بوثيقه المهرل بوثيقه المحر والافلا وقيد أن لا يكون
 يحمل الفسخ ويبيع أن لا يقدرا أن أبو يوسف يوجب الغاء على العبد ومحل لا يوجب
 كذا في الهداية وقد حوله في المبسوط هذا القول قول أبي يوسف الآخر وأما قول محمد
 وهو قول أبي يوسف الأول عليه أن سعي في قيمة قال ولو در عبده جاز بدين
وهي الثالثة بعد العتق المنصومة فإنها المتولي فعلها سعي في قيمته مبدرا وكذلك
 لو قال غزائته فهدام ولدي وليس معها ولد ليس له حد بينها وسعي في قيمتها بعد موته
 وينفق على نفسه على ولده ورؤيته ومن حب عليه بعتقه فزوى إقراره ماله والنفق
 قد نظر التدبر أيضا وصحها التكفير بالصوم لا بالمال فقال
وقد بين أصاوغ جاز بدين بالصوم لا بالمال قالوا يكفر

ونقل

ونقل المصنف المتلذذ الأولين عن المبسوط وجه حوله بأنه لو حبس حتى العتق للمدبر فيغير
 حقيقة العتق إلا أن هذا أحب السعاه في قيمته وهما لا يجب أن يحدت المدبر مال بلول له
 ولا يمكن الحد بمصان التدبر عليه لأن المولى لا يتوفى على عبده شيئا فإن مات المولى قبل
 أن يونس منه الرشد يسعي في قيمته مبدرا إلا أن يموت المولى عتق وكانه اعتقه في حياته
 فعليه السعاه في قيمة **قلت** هذا الكلام إنما سعي على قول محمد أنه بوجوب
 السعاه في العتق وهو قول أبي يوسف الأول وأما على قول محمد لا يوجبها فتجرح إلى بيان
 الوصية والله أعلم وجه الوصايا بأنها استحقاق لها موافقة الحق بتقربها إلى الله ليس
 فيه سرف ولا ما يسحق المسلمون فيفقد من الثلث لأن الحجر يطرأ له حتى لا يتلف ماله
 فيبلى بالفقر الذي هو الموت الأحمر وهذا معنى لا يوجب من الوصايا لأن حقها
 بعد موته وقد استغنى عن المال في أمر دينه وفي إقراره نظر لأم آخرته واكتساب
 الشا الجمل بعد موته وكان سعي أن لا يجعل على المدر سحارة ولكنه أوجب السعاه
 لما فيه من معنى إبطال الماله استي سعي ما يحسن فصاحا الغوايد قال سكر على
 جوازها من إيجاب السعاه على المدر قالوا وهي من عبده فلان بعد موته فانه إعتق
 بعه ولا يستسعي وإن كان فيه إبطال الماله في استغنايه عنها والتدبر إبطالها مطلقا
 في حاله الاستغناء وغيره **المسئلة الثانية** لو نذر صدقة أو هديا أو ظهرا
 أو حلف لا يدعه القاضى أن يكفر بالمال بل يصوم لكل يوم ثلاثة أيام وكذا يصوم في
 كفارة الظهار والعتق ولو اعتق عبده في كفارة ظهار سعي في قيمته ولو لم يخرج من
 تكفيره ولا يجوز مرفه كذا في خزانة المال غيره وقد استخرج الله تعالى في نظره جامع لما
 أشمل عليه هذا التت ومافاته فقلت عاطفا على إنباته الثلاثة
 ١. زكاة وتدين وسعي لموته ٢. وإيصامه والمصام المكفر ٣.
 ٤. ولو يعطه بالآخ سفل ٥. ومن تدعى أو كره قبل بحجر ٦.
 ٧. أو السع والمحرر قالوا بوقته ٨. فمدعى الناحير ليس بخير ٩.
 الصم في إقراره المحذور وفي بوقته للحر والتاخر المراد عما قبل الحجر أو بعده وفي بخر
 للقول المضموم قوله قال وقد أشمل الكيت على مسلمة **الآن** في المبسوط لو أراد
 أن يحج الإسلام لم يمنع منها كذا لزمه شاعر عن منع من حجه فلا يؤم معنى التدبر فيه فلا يمنع

من اداه بالزمن شرعا ويعطى ما يحتاج اليه كالزاد والراحلة لان ذلك من اجزائها وان اراد
عمرة واحدة لم يمنع منها ايضا استحسانا وفي القياس لا يعطى ثمنه كذلك لان العمرة عند التطوع
كالواراد الخروج الى حج التطوع بعد حج الاسلام ولكنه استحسنة لا اختلافا لعلما في ربه العمرة وتعارف
الاجار في ذلك فهذا احتياط في الدين والطرسوي يحب ان الاحتياط العن محج التطوع لا خال
عدم السقوط اخذ بالاحتياط وهذا واحد وقدره المصنف مع استغناء عن الرد بان الحج
لا قابل بوجود نكران خلاف العمرة بالاختلاف في فضيلتها ثابت لعدم **الثانية**
منه ايضا لو قال بعد صلح ان كنت قد اقررت وانا محجور على ان تستملك لك
دراهم وقارب المال اقررت لي بذلك حال صلحك او قال اقررت لي بذلك حال
فساد ذلك ولكنه حق وقال الملتزم كمن ذلك حقا والقول قول المقر لانه
اضاف الاقل الى الحالة معهوده تنافي حجة اقران فيكون في الحقيقة مثل
الصغر فيجعل القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قال
بعد ما صلح قد كنت اقررت لك بذلك في حال الفساد وكان ذلك حقا فانه
يفضي عليه بذلك اسيء والخوف فيه المصنف البيع اما لو اوقفه على نقيل في
عليه قال والي ان القول قول المحجور اشترت بقولي فممن يدعي التأخير ليس يوخر
قوله هو المقدم على خصمه **دواعي والقاضي اجازة فقال له تعد فماداه من بعد تجزئة**
ضمياع المحجور وقال القاضي واداه بخسر المشتري المدلول عليه ميثاق
ومثل البيت من البسوط انفسد لوباع متاعه ثم صلح ولم يقض
حين دفع ذلك الى القاضي فانه لم يجز البيع ونفي المشتري عن دفع الثمن الى
المحجور عليه فملكه وقال فان دفعه بعد ما بناه فضاء على المحجور لم يبرأ
منه المشتري ويجب ان يدفع من ارض القاضي لا زهبه لما حاز حق المصنف
للقاضي ودفع المحجور على بعد ذلك كدفعه الى المحجور ولا صار للمشتري في ذلك
البيع لانه مقبوع بالدفع اليه بعد ما بناه القاضي ولا يحق بسبه تخصيصا ولا
خيارا فلو كان القاضي حيزا لجاز البيع له بغيره عن دفع الثمن اليه فذفعه اليه
فهو حاز وكان في اجارته البيع اشارة لدفع الثمن كالكيل في البيع وكيل في قبض الثمن

واما

فصل في صحة رشده بدون صلاحه ويعقوب بالاثبات الاخبار تذكر

يقال ادرك الغلام اذا بلغ الحلم ويجزئ من الفعل من الاخبار وفي البيت مسلمان
الاول من شرح الاسحاني والرشد المذكور في القرآن يريد في قوله تعالى فان
استقم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم هو الصلاح في المال دون الصلاح في الدين
والاعتقاد **قلت** وهو قول ابي عباس وهو المثار اليه بقوله في التظهير واصله
في المال وارادنا بالصلاح اصلاح الدين **الثانية** هل يكون ادراك الصبي كالجاء
بأبناات الشعر الحسن الذي يحق الخدم بالمرز حول الذكر والفرج فغيره يوسف انه
حرم الادراك به نقله في فصول الاسرى **قلت** وفي فصول العادي وفي بعض الروايات عن
ابي يوسف انه اعتبر بنات الشعر وهو قول مالك ذكره شمس الائمة السرخسي وذهب الى ما مرانه لا اعتبار
به ولا اختيارا واما محصل البلوغ لخروج المني فقط او بالجماع او بالجماع والجماع في الطار
والجبل والحيض والاختلاف في الملاء وسياق الكلام في تفسير السن عند قوله

وتسع لها الاواني قد تلتها له وقيل في الامكان والحال ينظر

في البيت ادني سن يمكن فيه بلوغ الغلام والحاربة واسار بقوله وتسع لها ادني اي الحاربية
وهذا في العادة غير لها وهو ظاهر الرواية واحسار الرعرا في قول الرازي صح في العادة
بانه الخمار وهو واحد قولي اي بصر وعنه في ابنة ست انه يمكن ان تزي الدرع في شرح المحج
واجمعوا ان ابنة خمس سنين فماد وبها اذارات الدرع تكون حيا وان تسع سنين فافوقها
تكون حيا وان تسع سنين فافوقها تكون حيا والخلاف في سبع وست وكان وفي الكافي
عن بعضهم ان ادناه احد عشر واما العلامة فتسعا عشرة سنة والي ذلك اشار بقوله وزد ثلثها
يعني ثلث التسعة له يعني الغلام وثلثها مائة وقوله وقيل وفي الامكان والحال ينظر
اشارة لما في العادة عن فسمه فتاوى الفضلي صبي اقرانه باع وقسم القاضي فان كان
مراهقا جازت فسمته ولم يقبل قوله انه بالغ قال الصدر الشهيد وبين المسلم بين ان بعد
شي عشرة سنة بشرط شرط اخر لصي لا يقر بالبلوغ وهو ان يكون حاله لا يحتمل مثله وان
يكون حاله يحتمل مثله وفي فتاوى قاضي طبرستان في هذه المسئلة ان لم يكن مراهقا كان له
يحتمل مثله عادة يصح اقراره بالبلوغ وقبل شي عشرة سنة ولعن شي عن سمن ان مثله يحتمل
عادة يصح وفي البداية لقبل اذا لم يكن كذبه الطاهر ونقل في العادة عن فتاوى الشافعي

القول قول الصبي في البلوغ بشرط ان يكون ارسى عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر
وفي قاضي خان صي سبع وبتتري وقال المبالغة في البلوغ كذلك يستبالي فان كان جنس احد
على البلوغ فحمل البلوغ فان كان سنة اثني عشر او اكثر لا يعتد بحجوده بلورد لك
وان كان سنة دوز ذلك لا يصح احبانه بالبلوغ ويصح حجوده وفي العارضة عن فتاوى
اهل سمرقند قال هاشم سالت محمد بن محمد عن غلام او جارية هي اقل ثنت اقل من خمسة عشر سنة
وهي في صلوهم وهو قد اخضر شاربه ونبت عانة قال قد احتلت قال لا صدقها فيه وذكر
في الفتوى انه يقتل قولها وفي المسقى انه محمول انه يصدق الحاربه ولا يصدق الغلام
وفي فتاوى قاضي خان رجل له امراه ابنة اربع عشرة سنة وغلام ابن اربع عشرة سنة فقال
للراة اذ حضرت فانت طالق وقال للغلام اذ احتلت فانت حر فالت قد حضرت وقال
قد احتلت تصدق المرأة ولا يصدق الغلام اسي ولعل هذه الاقاويل منه على اذا لم يكن
حال حكم مثله واماهذه الصور الاجتزاع ولعل الوجه فيها الاحتياط في امر الفروع
مع انهم اتفقوا على تقدير الامل وعلوه بان الحادة سارع التمس والله اعلم

في حبس والكتب النجاس المحرمة على الدين اذ لا كتب ما هو غير
من الست من القبة وقر للفاقي عبد الجبار واي حاتم ثم قال فغيبه لحقه دين وله كتب
على بعضا عن اسان ويصح بعضها بنفسه فهو موسر في حق قضاء الدين حتى حقه الحبس
وان كان فقيرا في حق الصدقة وجوب الركن ولو كان له قوت شرع عليه وهو ليس وان
لا يباع عليه قوت يوم اسي

في غير مغز ما جاز اهل شرط مكار صدق ليس بحج
اشهر الست على ذكر الثلاثة الذي اري الامام المحر عليهم اعلو غرهم واليه الاسانة بقوله صدرنا
وهو المعنى الماخر قبل هو الذي يعلم الناس الجبل وذو الحارح مثل ان يعلم المائة الردة حتى
تتبرج روجها وقبل الذي لا يبالى باصنع وميل والطبيب الجاهل وهو الذي يسقي الناس السم وعنده
انه دواء والمكارى المغلس الذي يتقبل الكري ولا حلاله لان الاول يفسد بالذنن والثاني يفسد
البدن والثالث يفسد المال وضربهم فاحش علم وهذا استقول في طام الكتب قال المصنف وبعض
المتاخرين جعل هذه رواية عن الثلاثة وان الظاهر ان لا حجر على البالغ الحرا العاقل عده مطلقا وعند
صاحبيه محرابا بثلثة اصر بالدين والتف والتدبر والصلاح فان يكون سليم العقل لا يدي

لي التفرقات ولا يصبرها وليس علم

في معنى اكراه الزوج عنده **في عقوبته** **في تهنيد ما الدم يهدر**
في موضع لم يمتنع عن محله **في الضرب او الجبرس والتقيدي**

صحة عنده الجبرس رحمه الله والعقوب معطوف على عده اي ويمكن عند العقوب في صورة تهنيد
ويمكن موضع متنع عند محمد ومن هنا **شرح في مسائل الاكراه** فذكر في الست تسلسل الاول
من الستة قال اذا خاوم السلطان فهو اكراه صحيح شرعا وفي اكراه الزوج امراته عن ابي حنيفة واثبات
رواية قال هو اكراه معتبر لان الزوج سلطانها وامرها هذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام وقال
ابوتوفيق اذا هدها ما يحل به الدم فهو اكراه معتبر وقال محمد اذا خلاها في موضع لا يمنع عنه فكلها
وقد اشار اليه لست الاول وصدور الثاني الى الاحوال الثلاثة غير انه اخل بالاشان اي احدى الروايتين
عن الامام **الثانية** فيها ايضا ان الاكراه يحصل بالضرب او الجبرس او القيد قال وعلم ان احبنا
احموا على ان الاكراه بوجوب تلف النفس او عضو او اعضاء الاكراه معتبر شرعا وان حصل على فعل
او ترك وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد فان كان على فعل فليس معتبرا ويجعل كان الكره
فعل ذلك بغير اكراه وان كان على قول لا يستوفى كفنة الفزل والجبرك ليس والشراء والوقف والهبة والها
والبراءة والهدية فيعتبر شرعا كما ياتي في البيت الذي يورده وان كان على ما استبان فيه كالطلاق
والعتاق فيغير معتبرا وكذلك كما اشار اليه في الستة ثم نقل ما فيه كذا لو اراد الضرب
ما به سوط وما اشبهه مما يخاف منه تلف نفس او عضو او اعضاءه ولو قدر رجل مقدار ما ينفق
الى اكل الكره على الضرب من المشايخ من قديم بادي الحد وارب سوطا وقالوا ان هذه الامور
سوطا حل له التناول بمعنى ما لو اكره على فعل محرم وان كان باقلا من ذلك لا يحل له التناول ثم
قال ما حاصلا ان الفهم قوله محمد ليعارض بالناس في افعال الضرب وان هدره سوطا او طين
لا يحل له التناول الا ان يقول لا يضر بك على نفسك او على المذاكر حتى عوضه الفوائد
ان الاكراه يحصل بضربة واحدة قال ولا اعلم من ان نقله قال وهو محمول على رؤسا الناس
وكبرائهم لان فيه قوه خوف الحرمة **قلت** واليه يرشد ما في الفتنة من قوله انه رقم لقناد
العصر واي حاتم هدد رجلا بضرب حتى باع ماله او ابراه ما عليه فهذا يختلف باختلاف
دوي المروآت ورب اسان تكون القول السديد في حق الاكراه ورب اسان لا يكون الف
في حق الاكراه وليس علم فمرا اشار الى الصارح بقوله

كعب واشترق فرب آخر ابر تصدقن اذا ما استوي جد هزل فخير
ادخل كاذب الشبهة ليعلم بعد الحضر وما في قوله اذا ما استوي ثابته كاذبه وقد علمنا ان استمد
علم البيت مما تقدم واعلم ان الاكراه على الكهنة لا يكون اكرها على التسليم فلو اكرهه فيها
والكهنة فاسدة ولو على الكهنة فلم يحصر الكرم فالقياس حوازها لا ما هي بطائع والاستحسان
لا يجوز لان حصول الكرم وقت التسليم يكون اكرها على الاكراه على البيع ليس باكره على
التسليم ولو سلم طاعة يكون اجازة البيع والله اعلم

وصح في الاستحسان اسلام مكره ولا يقتل ان يرتد بعد حجة
البيت من القينة لوان نصنا الكرم على الاسلام فالقياس لا يصح اسلامه وفي الاستحسان
يصح فلوارتد بعد ذلك فالقياس ان يقتل وفي الاستحسان لا يقتل ولا يقتل
وهو نظير القياس والاستحسان في الولد الذي ولدته الممثلة من المسلمين اذ بلغ مرتد
حين يحرق على الاسلام ولا يقتل ان استجانا ان انتهى

ومن قوله بعد او ان فعل محرما فلم يجز البيع الذي منه يصدقه
ملكه الست من القينة قال بعد ان رفرق قاضي خان او القاضي جلال قيل لرجل
اما ان تشرب هذا الشراب او تباع كرمك فباع فهو اكره اذ كان شرابا لا يخلط
والا فلا قال مولانا بديع الرومان فعلى هذا اذا قيل له اما ان تبني هذا الكبر او تباع
كروايع لم ينفذ وكذا في غيره من المحاب انتهى

وان قيل المديون ان يبيع نفعه لئلا يكرهه معنى يصور
ملكه الست من القينة ايضا قال بعد ان رفرق لجم الامية البخاري قال للمديون
لدينا ادفع الى العمالة واقراه لاشي لك على ولا اقول ان في يدك ذهب سمى
الملك فدفع العمالة اليه او اقراه لاشي له فهداني معنى الاكره وله ان يبيع
دينه وكان جواب لجم الامية عقيب لجم الملك ويصاد به ومسل وكان
خبايا له عند الناس وقل مرجعه الغارون ان عذر حاله يوجد ولو دي
ويطلب منه ذلك مجرد اخباره من غير محبة فكل ذلك الزمان زمان الخوف
التيدي قال المصنف قلت فعلى هذا نحو فهو بالعم انه وجد مال الغائب
عند السر ونحوه بعد القينة العامة في معنى الاكره ايضا الى تبيين هذه العسة

ويعود

ويعود الامن في الاموال والارواح انتهى وهذا يدلك على ان اطلاق النظم
غير حسن لاحتياجه الى التقيد بمثل كل الزمان وقد نبه على ذلك الناطق في
قوله ويبيح ان يقتل اذا قال للسلطان فعلى مثل ذلك وسلط بيبه ففاته
في النظم ما استدركه في الشرح فثالثه له

ويجوز ان يقتل ولم يزن مكرهه به ان يفعل في الشرب يوزر
في الست مثلان عرفنا ويخير مطلوب غير لو قال لا تقتل او يقتل هذا المسلم
او ترني هذه المرأة لم يسعه ان يصنع شيئا من ذلك فان صنع ياتمه كان كل واحد من
الامر ان يخل به ان يعمل وان اكرهه عليه فان ابي حتى قتل كان مأخوذا وان ربي فغلب
المهر استحسانا لانه اقد عليه للفعل عن نفسه ولو اكرهه على شرب الخمر بالقتل
فلم يشرب حتى قتل ياتمه اذ كان يعلم ان ذلك يشبعه واذ لم يعلم بالحد لا ياتمه لان حقا
عليه فيقتل بالجهل فعوله في الشرب يوزر اي اذا قتل ولم يفعل ثم انه لا حد علم
الا في قول الامام اهله ووجوب المهر واذ كانت مكرهه اوطايع ولا ربح ما ضمن
على الكرهه لان منفعة الزني حصلت للزاني واذ اكرهت لاجل علمها لان لو جرد التكن
ومع الاكرهه لا يكون مكينا وهل ياتمه ذكر الشيخ الامام انها ان كرهت على التكن فكتسه
ياتمه وان لم يكن لا ياتمه وكذا في باب الحيار في الاكرهه انها اذا اكرهت على الزنا فكتبت
من نفسها لا اتم عليها والله اعلم

فصل في كراهية المأذون
يقال اذنت له في كذا اذا اطلقت له قوله فهو ما دون له والفقه ياحد ثول الصلة
تخفقا ووجه المناسبة ترتيب الاذن بالجم فاسيب تعقيد به ولا كراهه حرا ايضا لانه
على المنع مراما اوله اعلم

وبالنسبة لبيع الشاة الوترية اجازة افارقة اخبر
بازرع خاتم مثل الشاة اقل الم وكل وخذ واذع ووزع ومنتز
بواذن لعبد دفع جائز له شاة مزاج الاملا العبد يعقوب
الشيخ ايمد ويقصر فحكاية الرشيد مع الترمذي والكسائي فيه مشهورة وشاهل
الامات على ملكه حاصلها الماذون عند فلا يتوقف ولا يتجوز فلو اذن له يوما
كان ما دون ابد ولو اذن له في شيء مخصوص كان عاما في جميع الخيارات او في مكان

كان اذا ناسر الامكنة كالوقال ادنت لك في الخارات وكذا الوقال اذ الى الغله كل
يكذا او اذ الى الفاوات خرا واعل صباغا كان اذبا في جميع الخارات بخلاف ما اذا امر بتر
نوب الكسوة او طعام الاهله لانه استخلم وكذا اذا اذناه بيع وبشري وسكت يكون اذبا
وعند المصنف من الافعال التي يصلح منه ويصير بكل ما لا يؤخذ وتاعتد في فاعلا ويمكن زيادتها
الاول العبد المادون لحوز له ان سلم **الثاني** حوز البيع بالعين التي راعا لانه
عمول تعدد الاحرار عنه وبالفاحش عند الامام ومعناه ولو حيا في مرضه يعتبر جميع الما
حت لا دين والامر جمع ما بقي فان كان محطاما في دين قيل للشري ارجع الحماة والافراد
البيع كما في الحول المديون وله ان يحيط من التمسك لا يفيد له كونه محض بيع وله
ان يخل في دين وجب له **الثالث** الترافة في البرية والعامل من ما يصير مائة
ومن ما لا يصير مائة اذا اذن لعقد تكرار يعلم به انه قصد البيع يكون مائة وان
اذله لعقد واحد يعلم به قصد البيع لا يصير مائة بل يكون استخدا ما يقوله له
استرقا وبوجه يصير مائة **الرابع** الرهن وله ان يرهن بغيره **الخامس** المجان فلا ان
يستاجر بغيره ياراب بغيره فمع منفعة لا ينش كالف رهن نفسه لانه انما حرجه
فيظلم الاذن فلا يصح طلاقها لانه لا يجر لها وحصل المفقود وفي الزاوية ان الاذن في
المجان اما يكون اذا اذنت بكونه بان قال اجر نفسك من كمالين او من التكاليف اما اذا مال
اجر فلا يكون اذا **السادس** الاقرار فلا ان يقر بدين لانه لو بيع اقراره لاسع الناس عن
مقابلته ويجري الخلاف في اقراره لاب وام وام ولد وروح وبيع الكمال والصالحين فهو باطل
عنده صحيح عندها كخلاف الجاري في بيع العبد منهم ويصح ما لغت والودع كطلاق اقراره
حماة على صلواته وحب على شكا حار او فاسد او شبهة فانه باطل لا يؤخذ به حتى يجرى لانها
لا يلزم سبب النكاح وفي الزاوية واقراره بالدين والعصوة وانتهاك الودائع والعمارة والحيات
في الموال الجارية **السابع** الزاوية وهو الضارة فلا ان يبيع للمال بغيره وانه بضاعة كانه جار
نفسه او استجار عنه **الثامن** الخاذاي ملك الخاذاي للفقراء في السوط خاذاي الشرط وعلته اقنع
الطوسي كذا في المصنف والظاهر الخاذاي في جميع الخاذاي لانها من اموال الخاذاي **التاسع**
الدعوى لانها ما يوصل به الخاذاي الى اسحق الحق وقهره وكانت من اموال الخاذاي **العاشر**
الخاصة وهو كالدعوى **الحادي عشر** الشكر والملاذرة كالعنان لا العاضة لانها تنقص للفقراء

ولا عاينا ولا يحسن اطلاق النظم الا ان يقال انه لو شارك معاوضة تنقلب عينا وهذا
حكم المعاضة اذ افسدت لا خصوصية له وهذا لا يكفي في دفع هذا اليراد **الثاني عشر**
العصاة لها شرا بمعنى **الثالث عشر** الامانة لانها من ثواب الختان **الرابع عشر** الاعيان
لا يامر صنع الخاذاي ومنها اسحق العلو من غرض لتقار العين وعدم اللزوم وكذا الاستحقاق
بل ادنى لانها تقع محض وفي الزاوية صح المبالغة في دفع المادون اعان حوايه والادنى
وبعلها **الخامس عشر** التوكيل فلا ان يوكل في البيع والشرا لانه قد لا يتفرغ لذلك
بنفسه فتحتاج اليه **السادس عشر** لوان ياخذ الارض فاعه يشتري طعاما ويبيع منها
والله الاشارة بقائه الست الثاني وكذا انه ان يبيعها بغيره كذا في الكافي والتمه
الثاني عشر ملك لوان يبيع من العبد قد تمت المنة فلو اذن لعبد في الخاذاي ثم يبي المولى
الاسفل عن بيع شي من ثمن نفسه او لا على دين على واحد منها فانه ليس بشيء كونه في التمه
الثامن عشر لو حيز عبد المادون فلا ان يذفعه في جنايته **التاسع عشر** لو ائتمه او عبده
دين لم يرض جنابة في ادفعها **العشرون** له ان يزوج امته عند ابي يوسف خلافا للامام
وليس ان يزوج عبده اتفاقا وقد اشار الى الخلاف في النظم لقوله يعقوب يذكر والله اعلم
وله وليس هذا ببيع نفس ورهنها وفرض وتزوج وعقبت **يسطر**
وله ولا هبة الا بصدق **الحادي عشر** فادونه ثم الضيافة **تقدير**
لما تقدم في الامارات السابقة ذكر ما يجوز للعبد المادون فعمل ذكره في هذين
ما لا يجوز فعلة قال وليس هذا كما تقدم من كراهكنا **الاول** بيع نفسه يعني
ليس له ان يبيع نفسه لانه ابطال الاذن اصلا وقد تمت الاشارة اليه **الثاني** رهن نفسه لانه
انما وقدمته وهما في الكافي والتمه **الثالث** القرض وكما في الكافي لانه يبيع محض
كالهبة **الرابع** التزوج فله ان يتزوج كما لا يزوج عبيده لانه ليس بخاذاي **الخامس** العتق مجانا
لانه يبيع محض ولا عمل له كما انه ليس له ان يكتب وهي حكمه **السادس** المثار في قوله
يسطر فانه يقال شرط الكتاب اذا كتبه لانه ليس بخاذاي وان كانت مائة مائة
بما لا ان البدل تقابل بثلث الخاذاي لان الخاذاي المولى ولا دين عليه لانه قد ملكه
وبصر العبد باساقته ويرجع الحقوق الى المولى لان الودع في الكتابة يعتبر **الثاني**
الهبة فلا يبيع بعوض ولا بغيره في الهبة نقل عن الامام في الهبة وكان شيئا

سوي الطعام وقد بلغت درهما فصاعدا لا يجوز ثم قال وان اجاز المولى هبته
ان لم يكن عليه دين لعل اجازته والا فلا وذكر لا يتصدق الابن بدينه فادونه **الثامن**
ان يملك الصيانة بما لا تعد الخار شرفا والى ذلك اشار بقوله ثم الصيانة تقدر ان
يرجع فيها الى تقديرهم وهذا كله في الهداية والكافي والتمتة **قلت** عن النبي
المأذون بملك السرقات اليسير حتى يملك التصديق بما دون الدرهم ولا يملك التصديق
بالدرهم ويملك اتخاذ الصيانة وهذا ليس بقدر بل ما تعد الخار شرفا فاملك الا
بعدونه شرفا وكذا في المأكولات حتى لا يملك هذا في غير المأكولات واتخاذ الصيانة
اليت من جوار الكثرة لا يجوز وانما يفرق بمقدار ما في يد من مال الختان حتى توى
روي عن ابي سلمة اذا كان في يد مال الختان غش الا ودهم فاختار صيانة بغيره
يكون شيئا فاذا كان مال الختان غش مثلا ثم اخذ ذلك كان كمثل فينظر في العرف
ويقدر مال الختان واما المتصدق بالفلس والعنف والصحة بما دون الدرهم
محذور في غيرها بما دون العشر ثم محذور ان لا يحسن ان النظر اطلق حول التصديق
بالدرهم ولعله لم ير المتعامين في زمنه وبلد كفي في البرية موافق ما في النظر فاقبال
وفيما دون ان يطعم ويتصدق بالدرهم وفي شرع الجامع قال لا يراه في الصدقة
فان لا يملك وقيل بملكه في فلس لا حائز قال الفقهاء بملكه او دانق او حاكم
لم ذكر في ايات الكرامة لا يتصدق بما يزيد من درهم ولا به بل بما دونه واما صاحب
الهداية فانه منعه من التصديق

ولا بأس ان يهدي بلطف لصاحبه يشترطه لا كثيرا يسير

في البيت سلمه ما يستفي من الرعات للمأذون قال انما لصيقه لا بأس للمأذون ان
يهدي لصدقة وصاحبه ويهديه بلطف يسير وفي الهداية وقد لا يتصدق ثم قال
الا ان يهدي اليسير من الطعام او نصف من بطيخة وفي الزاوية انه يملك اهداها لاول
ما زاد على درهم بالهدية شرفا وفي النهاية انه يملك اهداها ما سوى المأكولات من الدار والذائبة
وان المصحح في مقدار ما يهدي من الدعوى وفي الهداية عن يوسف المولى
اذا اعطى المحجور قوت يومه قدعي بعض قوته على ذلك الطعام فلا بأس به بحال ما
اذا اعطاه قوت شرا لا فهو لو اكله قبل الشهر تضرره قال المصنف واطلق في المنتقى

عن ابي يوسف انه لا بأس بالرجل ان يهدي دعوة المحجور وقد علمت تعدد هدايا ملكه من
الهداية المأكولات فيجوز الى التينة عليه في النظر لانه اطلق فيه فخير شرطه
الثاني فقلت بعد قوله يسير **ولا بأس ان يهدي بلطف ولا شرا ولا هويا**
ويجارية والعروس من طهر بيته بلطف ولا شرا ولا هويا
صبيته وسبي وبائى الرجل المديون عليه يعني له وجارية والعروس ومثل
البيت من التينة قال في الزوجه وقتاة البيت وهي الامة اذا تصدقت في الطعام
لا بأس بذلك اذا كان على الرسم وان لم يكن يادى الزوج والمولى وقد روي
في الهداية بالعرف والعرف قال المصنف حتى لو علم فيه عدم الرضى لا يجوز
قال ولو كان في شتم في مقامها كخضه وعلام لم اره في كلام الصحاح وسعي
ان يجوز لها ان عليها ولو كانت الرفيع ممنوعة بالتصديق فيه فكل مع بالعرف
لا يمكنها طعامه ولا من المهر لشيء مما له شتم ليركها لخير لها الصدقة شيء
منع له لعدم العي في حقها **قلت** الذي ينبغي حكم العرف والعاد في
ذلك وقد حول العرف بالتصدق بذلك مطلقا سواء كانت كل بالعرف
او لا وعلى المصنف لقتل اخر وهو انه عطف هذا البيت على السابق والدكود
فه الهدية لا الصدقة وبينهما فرق

ولو اذن العاقل لطفل وقد ارى ابو يعلى الاذن منه فيجوز

سلم البيت من فسخان قال القدر المأذون العاقل اذا اذن للغير بالختان وابو
يحيى ح الاذن ولا يبيع جبالا والجدة ذلك ولو مات العاقل كان ذلك
حكم من الحاكم ولا يبطل بموته ولا يتقضى احد الا ان مر قول فافى خان في خطبه
واقوله والعين لا الدين جائز لمولاه والاحت ما الدين بغيره

سلم البيت من فسخان قال القدر المأذون اذا اقر لمولاه مدين على بيع اقره
كان عليه دين او لا وان اقر بعينه مدين لمولاه ان لم يكن عليه دين صح اقراه وان
كان عليه دين لا يبيع والى ذلك اشار بقوله الاحت ما الدين بغيره يعني الاحت
بغيره عليه الدين بانه لا يبيع وفرق بين الدين والعين لانه فيها تعلقا حتى لو كان يتوعد
لا يملك المولى قبضها ويضمن المودع بدونها كما قال في نظر لما يتاين في البيت بعد

وليس اخذ الوديعه مطلقا مع دينه ودائع بالملاحة
 الضم له للمولى في البيت من فضي خان العقد اذا اودع عنده انسان
 شيئا لا يملك المولى الوديعه اخذ الوديعه كان العبد ماذونا او محجورا او الى ذلك
 انما في النظر بقوله مطلقا قال فلان المودع دفع الوديعه الى مولاه ان لم
 على العبد من جاز اى قال المصنف فهو موه اذا كان على دين ودفع كالحوز
 دفعه ونصت **قلت** وهذا سبيل في المصدق في البيت مثله كونه اطلق
 بما ذكره الفرقان المودع بالبيع الى المولى وفي الزاوية نقل الحاشية لو ادعى على
 مودع العبد ووديعه العبد لا يصح منع ان قال العبد لمولاه لكن كاصل الوديعه
 للمودع العبد سمع دعواه **ولو من المحور او باع وشي وجوز المولى بالبيع**
 سلم السهم في خان العبد المحور اذا اشترى شيئا فخر اذن موكه فخره
 موصوف وكذا اذا باع شيئا موكه او ما وهبه له او اقاربه رهن او ارضه
 او اقرضه جميع ذلك موقوف وكذا الطفل الذي يعقل البيع والشراء اذا
 قال انقل ما اردت برحمة يتوقف على ايجاز موكه فان اجاز المولى فقد بان
 له تجز حتى اذن له في التجاره فاجاز العبد ما يشاء وقيل لا اذن تحت اجازته
 استحسانا ولو لم يكن اذن له المولى في التجاره وكيفية اعتقه فاجاز بعد العتق
 لا يقع اجازته فتم المصنف بعد نفاذ الكلام الفخرية وهو نفاذ بعد الشرفان الموكه
 فاجازته المولى ولا يتغير ولو استطرذ ذكره فروع لسانه صدرها نحو
 عن الشرح **ومن يعقوب الصغير وديعه** وتخليف يعني **بمحتسب**
 في الستين **لا فلي** من القصة قال اعدان رقم للاصل استودع عصبيا
 فاستهلكا لم يضمن عندهما وقال ابو يوسف هو ضامن له في ماله وان استودعها
 عند المحور على فاستهلكا ضمه لعود العتق عندهما والفرق بين العبد وقال
 ابو يوسف باع بها وان هلك له الف عند الصبي والمحور فالايمان علمها وان
 كانت الوديعه عند ائقنته الصبي او العبد فهو كقتلها عند البين يودع
 عندها والفرق بين العبد وبين ان المولى لا يملك تزويجها ولا ملك تسليم خلاف
 المتاع والدابة وان كان ماذونا له في قفس الوديعه او التجاره او بكتا فاستهلكا

فعليه ضمانا قال مولانا بدع ورايت في نسخ عتيقة من شروح المتقدم لو اودع عند الاب مالا فاستهلك
 ابنه الصغير وهو في عماله ضمن الصبي لان التسليم حصل للمجور فلم يضر الوديع ولو كان ماله
 فتركها الصبي المودع حتى عطبت فعلى الخلاف ولو استودع امر ولد الرجل او المحرم من بعض
 الخلاف ولو اقرض صبي محجورا او عبدا صغيرا محجورا الفاقا منها كما كان في الحال ولا في الثاني
 بالاحلاف وتعمل ان القصر على هذا الخلاف وهكذا اطلق الذي في طريقة ولم يقتضه بالعبد
الثانية من فضي خان ادعى رجل على صبي ماذون شيئا فذكره اختلفوا في تخليفه ذكر في كتاب
 الاقرار كلف عليه الفتوى اى **قلت** الخلف خام بالصبي الماذون والاحلاف في
 الضمان بالاستهلاك اما هو في المحور فالظن يحتاج الى التمسك على ذلك ولو قال
وحلفه ماذونا اذا هو ينكر كان اشبه والله اعلم

فصل في كتاب الغصب والشفع
 الغصب شبه بالمصدر قال غصبته غصبا اذا اخذته قهرا او طمعا ويتعدى الى منفعته
 وشروطه اربعة اولى بد محرم واساتيد بسطط عند باح لا يحق في العقار وعمرته في العارية
 وعقارها انفع العمل فيما يلي فعل بغا اذن ماله على وجه يتعلق به الضمان اما غصبه في الكفر
 لا يصح عاصيا اى **والشفع** ما خذوه من الشفع ضد العتق وهو الضم لما بينهما من
 ضمته الى اخرى شدة عا هي ما يملك المرء على المسترى حال حرة العقار بشرط اوجان قبل
 ملك منفعه جبر على شتر ما قام عليه ومناسية الغصب بالماذون استواها في الضرر
 بصر المالك مع عدم ملك المرفقة مادامت العين الغضوبه قائمه والشفع بالغصب
 كون كل شي يملكه الغير اعل وان اختلفا في الطريق وقد مر عليها شدة الاحتياج اليه
 لكثرة وقوع كثر اسبابه والله اعلم

وهي ملك صك قيمة الصك بحسنه وقيل على قدر انتفاع **بحسنه**
 الصك الكتاب مكتوب في المعاملات والافان وقيل بغية وبسببه البشير
 قال قال صاحب الجامع الاصغر فان شتر رحمه الله من استهلك لا خوصكا ضمنه فقهه
 صكا وقال غيره يضمن بقدر ما يستفيع به صاحبه وهذا غير مذكور في النوارك
 انتهى قال المصنف وهذا ينبغي ان يكون عند عدم معرفه شهود الصك او فاق
 ثبت عليه اللهم اذا كان الغايي والسنود يستعون عن العمل باستدفاحي حضر الملك

كما في عادة بعضهم فادكان ثم من اليهود من يعرض الكتور وشهد به فانه لا يجب على
المكلف الاقرار بالصك او صك اسمن نظره ليلتزم فيه اليهود اهي **قلت** في هذا يجب
لا يفتوت عليه اجرة الكتابة اذ الحضرة صكوا بعض الكتب له اليهود فيه فان قيمة الصك
الولحة انما هي قيمته مكتوبه لا يفتوت عليه وقد نص على ذلك في البراءة فقال في صك
انسان ان المختار به نظرا لقيمة الصك مكتوبا ولا يفتوت على المال فانه اعلم

وامر عبد الغير من ثمان **تجميع الاموال بمات تجبر**
الصفي في لجهما للكرم وقوله لا العبد في ان يكون الامر لجهما العبد ويجبر على دفع قيمة
لولا ان تقر الصان عليه وسلم الست من قاضي خان قال جل الى العبد الغير ان يرق
هذا الشجر والزم المشيش لهما كما ان تفعل ووقع من الشجر فانه لا يضمن الاخرى ولا يتعلل
في عمل نفسه انتهى لكن باضافة القار الى الامر بما يشعر بخصوص الحكم وليس كذلك
وقد شبه عليه في الشرح فلو قال

وامر عبد الغير ان يرق دجة لياكل المامور لوما تجبر
لسلم عن ذلك وكان اقرب الى النظر الملفظ للذكر ثم قال فالحال
الشخص اذا امر عبد الغير بفعل ان كان يعود لنفعه على الامر فضمن بوجود التقدي
ولو صار ما لفق بين البائع وغيره كان له وجه يدل عليه ما في قاضي خان **جاء**
لعت على ما صغر اوجحة العبد ان مالكا الغلام فرائعنا ما يلبعون فاشي الهم
وارتقى السطح فوقع فانه ضمن الذي بعته في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال
قلت وليس هذا ما يقضي الفرق فاعلم ولا يخفى ليعتوم النظر لفقد عدم
الصان فما لو كان له بذلك لياكله المامور وفي العاجية هذا اذا لم يستعمل
في عمل نفسه اما اذا استعمل في عمل غيره لا يضمن لانه يضمنه غاصبا كما اذا قال
عبد الغير فذكر منك ما تقدم ثم قال ولو قال ليناكل انت وانا افق القاصي فوالله
شفي ان يضمن مستهلكا لانه استعمل كل في منفعة كذا في حاشية كتاب الكرم وفي
موضع اخر نقل انه لو قال لصبي محو اصدق هذه الشجرة والفضل في ثمارها ففقد
فستط يجب دية على قائل الامر اذا مات قال وكذا اذا امر به بغير شيء له
وكبر طبر غراذ من قبله تلفه الصبي ولو لم نقل انفس في ثمارها وانما

قال اصدق هذه الشجرة او قال اصدق هذه الشجرة وانتظر ما في نفسك فسقط ومات
اخلف الماخ رحمهم الله في جوب المضان والمخار في الملتين الضان فصاح الى الفرق بينهما
ومن سلة للعبد وقد استقرت له في ان نظمت له الصبي في بيت فقلت
ولو كان محو اصبافا فاضم **قد اختلفوا فيه** **فتم تجبر**
وله اعلم

ومتلف لصدي فودس سلم البقية والمجموع منه حفز
وما ذكر التسليم بعض وبعض **للعقوب ما ادري فقط لا اكثر**

يقال اودي اذ اهلك والبيان تملان على خلاف عبارة الاجاز في سلا الاوا احد التبين
لا سبع صاحبا الاسماع المقصود الا بما قال قاضي خان **جاء** ابلغ على رجل احدى مصراي
بات او احدى رخي خف او مكنت لكان للمالك سلم المصراع ويضمن قيمتها والى ذلك اشارت
الاولك ومثله في الدين واثار في الست الثاني لقيمة الاقوال واجمع كلامها كلف التهمة
قال اذا المفاحدى مصراي باب فذكر مثل ما تقدم ثم نقل عن يوع الجامع عن الفتية ابو جعفر
من غصب من اخر اذ اذكر وضع عند يضمن قيمتها جميعا لانه نعمت احد ما صار غاصبا لهما
ولم يقل ان للمالك ان سلم الاخر اليه ويضمنه قيمتها واليه اشار بقوله وما ذكر التسليم
بعض واعتمد ذلك الطرسوسي في فوائد ثم نقل عن غضب المبيع من استهلك فزدة فقل
لم يضمن الا التي استهلك وكاد دفع اليه الاخرى ويضمنها جميعا قال القاضي في جواب
خلاف الاصل وكذلك لو اخذ احد مصراي الباب واخذ خفيه ارات لو كسب
حلقة حاتم فيها وصي ما به دينار اذ كنت تضمنه الغف والمخار لا يضمن الا ما استهلك
اما ذلك في السع لو اشترى مصراعين او صعر فوجد باحدهما عيبا لم يردده لكن يرددهما
جميعا انما الرد اهي **قال** ونقل في الجامع عن المتنفي نفسه هذا النقل عن ابي
والى ذلك اشار بقوله ويعضهم الى اخر البيت **قلت** وفي البراءة ذكر في خط كتاب
الفص نظر ما قد مناه عن قاضي خان وعقبة نقوله والمخار خلافه وسأى فذكر في واحد
ما قد مناه عن غضب المبيع والتطير كما في اخر الكلام والمصنف خرج على ذلك خلاف احدى
حدوي كتابيا وكلاهما اذا كان للناس غير موجود والله اعلم بالصواب
واجن عبد الغص لوالفاص **وبعد ان قالوا بالصدق نؤمن**

احق به ان يخذ ولا يعطى العاصي **قلت** فلو استهلكه العاصي بعد ذلك ضمن قيمته
من قواعده اعلم ثم ذكر المثل **الثاني** فقال وان بيع شيء له قيمة كالشئ والعصر والعصف
وما استهته والله الاشارة في النظم بقوله بالمالك لان ما ذكره متقوم من ذلك قال فلصاحب الجدران
ياخذ جلده ويضمن ما زاد الدباغ فيه والله اشارة بقوله ما زاد يقدّر مقدار نصيبه صاحب الجدران
والذي لم يدر ان يدفع الجلد للعاصي ويضمنه قيمة غيره يدبوع لان جلد الميتة قبل الدباغ لم يكن يتفق
قال المصنف وذكر في القصة عن يوسف ما جاز ذلك قال فها هم سمعت ابو يوسف يقول
اذ احبل الجلد او ما ينقطع حق المالك **قلت** وفي شرح الجامع الصوري لما مضى ان قتل هذا
قول ابي حنيفة لامل قوله ان يتركه عليه ويضمنه قبل نصه وهو جلد ابيه غير مدبوع وقيل
تمه جلد مدبوع ويعطيه ما زاد الدباغ فيه وان استهلك العاصي لا يضمنه قول ابي حنيفة وقال لا يضمن
تمه جلد مدبوع ويحط عنه ما زاد الدباغ فيه ويعطيه لما لكانه فيه جلد غير مدبوع والله اعلم
في بيان احوال الخلفاء **باب** **الذي** **المكسر** **فقد** **مخبر**

في الستة ما يلزم العبد **الاول** قال في القصة الحارثي لخصر الطلحة ان الخلاب
حظ في مطونه فاخذها منه فله ان يرجع لامل الخبر وكذا اذا علمها الطالمة لكرامه الساعي بالخذ
الثاني قال في القصة الحارثي لخصر الطلحة ان الخلاب
الثالث قال في القصة الحارثي لخصر الطلحة ان الخلاب
انسان فاحضها الخاسية يضمنه قال يضمن القيمة **قلت** وهو واقعي برمانا وديار فافان
الطلحة ياخذ من الدباغ من جميع السلع من اخبرهم سبع او ثري حتى احدثوا الدباغ او الحمايه منه
ضموا للطلحة وان يرجع عليه اشئ وقال المصنف ان الطرسوسي خرج من الكاسبين من قبل نفسه
فكان يضمن العواني الذي يخرجه الكاسبين بالساعات حتى ياخذوا المكس واعلم بقوله على ما قلناه
عن القصة ثم ذكر المصنف فيها **في** **رواية** **من** **القيمة** **احبت** **اتباعه** **في** **اشياء** **تأخر** **للقاضي** **على** **الادب**
المروي وقال في الخلفاء **سبع** **رجل** **الى** **السلطان** **فاخذ** **منه** **مالا** **اطلما** **يضمن** **السائر** **وقد** **عن**
وقول الخلفاء من مشايخنا المصلحة العامة ثم روي شرح الصافي ثم قال ان كاس السعاه بحكم
لو ادها انسان او دام على العفو ولا يسطر فاحض السلطان نغمة الا لا يضمن وان اخبره انه قد
قرا او لم يقرأ وكذب منه نغمة بقوله يضمن بالخلاف كشاهد الزور اذ يرجع اما اذا اخبره ان فلانا
ياخذ لمة سحت او لوداسه فيطأ ما كذب في قوله في نغمة للسلطان فيقبل بغير الساعي على قياس

قول محمد حيث قال ان كان السلطان جارا يعرف منه انه يغرمه لا محالة يضمن واما اذا كان قد
يعوم وقد لا يغرمه لا يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية **قلت** نقل في
العامة عن العدة ولو وقع في قلبه ان فلانا يبيع لي امرأته او الحارثية فربح الى السلطان فربح
ثم طرد بغيره لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن والفتوى على قول محمد لعلته السعاه في ضمانها
وروي في القصة لخصر الطلحة الحارثي وقال في شئ عبد الوالي يفرق واسطر يعاد بغيره المستكبر
فكسره او يدع بغيره ان كسره كالمالك وقيل ان من حبس سعابه فربح وورجدار البحر
فاصاب يدينه فتلف بغيره ان يبيع فلان فقبل بغيره الصمان فقال لا ولو مات المستكبر عليه بغير
العامة لا يضمن الساعي لان الوقت فيه نادر وسعابه لا يضمن له غالبا

في روى علم الدال قيمة سلعة فيقوم للسلطان انقص حكر

من الستة من القيمة قال في القصة الحارثي لخصر الطلحة ان الخلاب
او الامر بما لا يعاين فيه فاخذ منه من ذلك القدر يضمن الدال اذا علم تمام قيمته انتهى والطرسوسي خرج
على هذا فيقوم شهود القيمة من اهل بيت المالك واموال الاسماء والاقارب والامراء والنواب
كما هو المعتاد في بلادنا ونظير عدد ذلك انه انقص من قيمته العادة بغيره فاحضر لاسانين في مشاويح
ان يقال في حقهم بالقيمة قياسا على قيمة الدال ونافسه المصنف بما حصله الفرق بينهما ان
او ليك يارن وما يستدون به ثبات عند الحاكم وحصل المعاداة بعد التوثق وليس لنا مصل
يضمن فيما لا يهد يدون رجوع عن شهادة ومان الباع من بيت المال للسلطان او وكلمة وهو اقوي
جاها من المتري **قلت** فماد كره نظر لان عداله شهود القيمة ليس بمطرد في المعاداة وان
حصلت بعد التوثق الا ان التوثق والقيمة مسند الى شهادته او لملك التي اطهر الشمس في الغنا
الواقع غالبا والحال انه يعلمون ان القيمة اكثر وانهم لو ذكروها لاعطى ذلك القدر ولو شاهد
رمانا سمع من ذلك العجب العجيب اذا الاعتماد في ذلك على شهادة القوام الذي لا يوفقهم
في الاشياء ويعلم القاضي بان ما يستدون به خلاف الواقع ويضمن مع ذلك شهادة ونفقيها
في الاستدلال من جهة السوء والقيمة وحيد ينبغي القول بغيره ايضا وقوله بان الباع
من بيت المال لا اخذ غير مطرد ايضا فان المشتري قد يكون يشتري بالسلطان او بغيره من الخلفاء
ولا يستطيع وكيله استلام في لفته في بي الله اعلم

في روى علم الانسان من يطلب عناية فله غيرة ولكن يحذر

ط

سأل البيت من التهمة قال وذكر في عصب النواز من اخرج الغزير من طلبة لا يقدر لكن بعد
 الامام حتى يعود الى مثله قال في التفسير والميراث ما التقدر فلا يحق ولا عدم العار فلا يرد
 المالا والله اعلم **في الرد على المخروق في الثوب خارق** **في غزو ارض النقيض فيه فيفتد**
 يقال رفوت ورفيت الثوب وبعض العرب يهمن فيقول رفات او اطلت والماء من الرجوع
 قال في خرق طيلان رجل ثوبه قال اقومه صحيا واقومه مرفوا فخره فضل ما بهما واليه
 اشار بقوله لغزير ارض النقيض فيفتد والله اعلم **في** ولو استعار من اشارة
 فانقطع في النثر فند عند الحداد ووصله بغزير ما لكانه سقط حقه وعلى المستور تمة منكسدا
في طلب قول الشفع مقدمه اذ الميراث وقته **والمصو**
 مثله البيت فشرح اذ بالقاضي للحضرة والمشتري قد اشترى هذه الدار منكم وقد علم
 الشفع بشراي ولم يطلب فاسكنه عن ذلك فان القاضي يملك الميراث في اشترت هذه الدار فان
 قال الشفع طلبت الشفع حتى علمت فان القاضي كيف منه هذا الميراث فانه لا يمكن ان يقول اشترى لها مني
 سنة لانه يحتاج الى الاثبات فهذا الرجل من محرم حتى لا يحتاج الى اثبات فان في المشتري ما طلبت
 حتى علمت كان القول قول الشفع فرق بينهما اذ اقال الشفع علمت منذ كانا وطلبت في المشتري ما طلبت
 المشتري ما طلبت لكان القول قول المشتري ثم مشى في الميراث والميراث فيقول النظم
 اذ الميراث وقته اي اذ الميراث للسبع وقتا بل يقتصر على ذلك الطلب وقت العلم لان
 علم عند القاضي حاله اذ اظهر الحال فصار بالطلب وكان القول قوله وفي ذلك الوجه
 علمه منذ كان الميراث فحاج الى الاثبات قال في نظره اليك اذ اوجت لكي رأت في
 العمادية وذكر صدر الاسلام ابو اليسر في باب دكاخ البكر من شرح الصعبة اذ ابلغت في
 بكر قالت مرددت كما بلغت والزوج يقول لا يملك قال في قول الزوج وكذا الشفع
 قال طلبت الشفعة كما سوت وقال المشتري سكت فالقول قول المشتري وهذا اذا
 وقع الاختلاف حاله البلوغ وقال مرددت وقالت سكت فالقول قولها وهذا انفسه
 لما اطلق في شرح ادب القاضي وظاهر كلام الادب في حاله فانه يعلم ان القول
 قوله وان وقع الاختلاف بعد بلوغه وسلك البيع وليس له العاصي والميراث
في باخذ فيما يترى لصغيره **باب وصي للبلوغ في خروجه**
 فاعل الخراب والمأخوذ ان يشتري وذا وصي وفراوا الاسماء ان يملك

وصل من كتاب الشفعة

خلاص

خلاص حكم الاب لانه بوحده الاحد الى بلوغ الصغير ومثله البيت في خزان
الاول اشترى الاب لولده الصغير دارا وهو شفع لها كان له ان ياخذها
 لنفسه عند اولى الاثبات لصدر البيت اي وباخذ الشفعة ان فيما يشتري
 لصغيره قال ولو اشترى القاضي لليتيم دارا يملك اخذها لنفسه بالشفعة وفي خزانة
 الاجل انه لا يقضي للوصي بالشفعة حتى يترك اليتيم ولكن يطلب حرمه على يوم الشراء
 وهذا هو الذي اشار اليه بخر البيت بقوله وصي للبلوغ في خزانة المحاصاة الطرد
 ووفق الطوسي في كلامه قاض خان وخزانة الاكل عمل الامر على الاخذ في الحال
 وقد فصل السفاني في النهاية في المسألة تفصلا اخر فقيد مسألة الاب ما اذا كان
 للوصي في الاخذ صرطا ظهر كما لو اشترى الاب ما لال ان لنفسه ثم يقول اشترت واخذت
 بالشفعة وقال في مسألة الصبي انه لو كان لليتيم منفعة في الاخذ بان وقع ثرا الدار
 بعين شرا كان كانت قيمتها عشرة وقد وقع اشترها الوصي باخذ عشرين كان للوصي
 ان ياخذها بالشفعة على قياس قول ابي حنيفة واحدا الرواية عن يوسف كما في ثرا
 الوصي شياما الصغير لنفسه وان لا شفيع للصغير ياخذ الوصي لها بان كان ثراها
 بالقيمة وليس للقاضي ان يشتري شياما لال السهم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق انتهى لمخا
 وفي المسألة اشترى دارا لانه الصغير فهو شفيعها فله الشفعة كثر ايمان انه لنفسه
 ويقول المشتري واحدا بالشفعة والحواب في الوصي كالحواب في الاب على قول مري
 ثرا الوصي لال السهم لنفسه وعلى قول مري ذلك فله الشفع ايضا لكن يقول اشترت
 وطلبت للشفعة ثم يرجع الى القاضي فينصب فيما على الصبي فباخذ الوصي منه وسلم الثمن
 اليه ثم سلمه الغنم الى الوصي وهذا اساس في كلام السفاني في ظاهر والله اعلم
في ربح ربحه في ذات شفعية **في قدر ثمن او معا تخيير**
 مسألة البيت من التهمة وغيرها نقل عن الجامع الصغير اذ ادركت الصغير ووجب لها الخيار
 والشفعة وخافت ان تبدا باخذها بطل المأخوذ فانها تقول انهما جميعا الشفعة
 ونقشي لو جرت جميعا نقشي شفعتي فركبا وحكي عن الامام العاصي ابو زيد الدبوسي
 عن ابيه القاضي الامام ابي حنيفة السري عن استاده الفضل انه قال ياها يدا
 بطل الاخر لا سكت عنه **قلت** وكذا في تناوي قاضي خان وان الجملة ان تقول

طلبت حتى في الشفعة والخيار فتح كلاهما والى ذلك اشار بقوله او معا يخير قال في التتمة
وهذا القاضي الامام ابو جعفر الاسدي سد الحمار بالبيع والى ذلك اشار بقوله يقدم
فتح الا ان عبادته ربما اوجبت ترجيح القول بتقديم طلب الفسخ والظاهر خلافه ولو قال
فتطلب معا او تفع شاعر تعلم ذلك والله اعلم وفي العادة كوسب للمكسر خيار البيع
والشفعة لقول طلب الحقير ثم تفسر وتهدد بالخيار وقيل بالشفعة وقيل بطلب
الشفعة وسكنى مراخفا يكون الكاسر الصفة رد النكاح مع طلب الشفعة على قول من
يجعل الكاسر الصفة رد النكاح ولو كانت شيئا تبدا بالشفعة لان خيار البيع للشيء
لا يتطاول السكون وان قامت مجلسها فينبغي فتيدها في المطر بالبر على هو المذكور
عن محمد واما على قول الحنفية في حكمه عند الى اخر المجلس مساوي المست وقد نظمت
جميع الاقوال حال كتابته في ينشر فقلت متعينا بالله تعالى

وللمكسر ان يثبت خيار الشفعة بطلب حقها والفسخ يقدر
وقيل بها او يترك معها بصفة ولو شيا فافسخ حينما توخى

وبه المصنف على عدم اختصاص الحكم بالصفحة وان الصغير ايضا كذلك ومرة ذلك
فيما اذا وجه غير الالب والجهد وقد كان القاضي اشترى دارا هو صغيرها او باعها او المالك
وفيها اذا سلم الوصي للصغير في الشفعة عند زفروهم على الخلاف الموقوف في الميراث والفقهاء
للكو في التسليم والسكون انتهى ملخصا قلت في الصغير يتعين تقديم طلب الشفعة كما
قدناه عن العادة فقد ذكرنا ان خيار البيع للشيء والظاهر عندنا الى ماوراء المجلس والعرف
لذلك لا يتطاول الا بالاطال رضى اما على الرضى وهذا الخيار ليس هو في خيار قول
العقد هو معنى سائر الخيارات كخيار الردية والعيب لا تقتصر على المجلس بغيره على المصنف
فيما حرج التمسك على هذا

واللحار في بيت من الدار شفعة وليس لصيقا كالحايت يذكر

في الستة ثلثان **الاولى** من عيون المشايخ وعبره روى الحسن ابن ابي كلد عن ابي يوسف
عن اخيه في دار كبر فيها سور فباع صاحب الدار بقصون منها او قطعه معلومة فلما اراد من
اي التواحي كالشفعة فيه فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المتصورة لم يكن للشفعة الا اجار القطعة
المبيوع وهذا روى عنهما عن ابي انتهى قلت وفي القينة روى للعيون وذكرنا تقدم

علاه بان المبيع مرحلة الدار فجار الدار بالبيع يعني ان لم يكن متصلا به انتهى لكن في
العيون ايضا اشترى عشرة افرجه متلاصقة فاباد الشفعة ان باخذ الفراج الذي
يليه قال محمد ذلك وليس له في يفتيها شفعة فكذلك القرية وروى الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة ان شفعتة في الافرجه كلها وروى الحسن بن علي قال عن ابي يوسف عن
عن ابي حنيفة انه لا يأخذ الا الذي هو ملاصق وهذا الاخير هو الذي نقله في
القينة عن العيون قال وكذلك القرية والاراضى بالسبب كخضوان كان فيه ثوبين الصنف
على المشتري بخلاف ما اذا اشترى حمارين لجرهما بالثام والآخرى بالعدا وشفعتها
واحد يأخذها او يتركها لان فيه تغير في الصفقة على المشتري مع شمول الثمن لهما
وفي البراريه رحان باع ارضين ورجل ارض ملاصقة لهما لا يصح الشفعة
ان يخذ الارض الذي تلاصق ارضه دون الاخرى وعليه الفتوى ثم ذكر مساله الا فرج
عن محمد واقصر على ان قد مناه عنه ثم قال لرجل فريه خالصة باعها بدور وارضها واراضها
وناحية فيها ثلث ارض انسان فلتوقع ان يأخذ الناحية التي يليه قال عن الثاني اثنتان
عليه حاريط وناحية بستانه وارض له خلف البستان ورجل ارض الجانب البستان فله
الشفعة في البستان والارض المتصلة به وكذا اذا كانت اثنتان من عليه حاريط متصلة ورجل
الارض الى جانب بستان بها فباع البستانين فله الشفعة في كلهما ثم نقل عن الثاني ان
قوة شترها من حمار فندعت بها افرجه مجتمعة ومتفرقة ورجل ارض متلاصقة ببعض هذه
الاراضى وهذه الاراضى فلهذا الحمار المتلاصق الشفعة في جميعها وان لم يكن كذلك
لانها رضى واحدة قال وكذلك اذا ابيع قومه وروى عن اسم فافترسوا واحدا كل
قطعة معلومة بكن الطريق واحدة فارجل ارض متلاصقة ببعض هذه القطع باع واحد
حصه ولم يباقيون فلهذا الحمار الشفعة وان لم يكن له لعله **الثاني** وهي الدار
المشار اليها بقوله كالحوايت يذكر قال في الدرر ولو كانت حوايت ثلاثه فباعها
بلي بعضا وناحية كل واحدة الى الطريق الاعظم ورجل الى جانب حوايت بها حوايت
فبيع الاوسط والحوايت الثلاثة وهو لا يلي حوايت هذا الرجل فله فيه الشفعة
انتهى قال الطوسي وسعى ان يكون البات الذي لا يلي حوايت الرجل لذلك لم
لم يذكره ذكر في فتاوي البرازي هذا الفرع عاريا الى محمد وقال هي كاليستوتة

في دار واحد وظله بالشركة في الطريق فلو بيعت جميعها في هذه الصورة فليس له ان يخلعها
تحت الشركة خاصة لان السبب يشمل الكل وفيه تفريق الصفقة وان اخلع حكم الجوار بخله
لان السبب كونه ذكر ذلك في القسمة ناقلا عن الصورة واذا انا ملت ستول السبب في حوصه
وسمع الجمع وبيع فرد منها ظهر لك الوجه في جميع الفروع المتقدمة واهلها تنفع في الحقيقة وان
كانت مخالفة في رادى النظر لما هو فيها الخلف فيه الرواية والله اعلم

أي شئت النعمة بعد قسمة دار وارض بيع نصفها واقتسمها البايع والمشتري وخلص
النصف للبع قبل القسمة في غير حجة الدليل المطلوب بها للشفعة على الاصح سواء كانت القسمة نقضا
او اقال في شرح مختصر الطحاوي لو اشترى نصف دار شاعرا فباعها البايع ثم جاء الشفيع يطلب
الشفعة واسأها فان القاضي يقضي له بنصف المشتري مفسوما وليس له ان يبطل قسمة سواء
كانت قسمة نقضا قاضا او غير قضا قاضا وليس للمشتري وقع مراتب الشفيع او مراتب
اخر انتهى **قلت** وفي الهداية ان هذا هو الروي عن يوسف قال وهو الذي
يدل على اطلاق الكتاب وهذا ما استدل عليه الناطق من الاصح والاطهر المثار اليها في قوله في الاصح وقوله
والاطلاق اظهر قال في القسمة بعد ان رقب العيون اشترى نصف دار وقسم البايع ثم اخذها الشفيع
لاستحق القسمة نقضا وكما يغير قضا على الاصح في التجسس والزيد في الوجه الثاني رواه عن الامام
والمختار الا لا يفسق الا يخلع الى الاطراف ثانيا ومعها يعنى غير الاصح او غير الاطراف ما في الدرر وذكر
القوي وري ان الشفيع انما يخلع النصف الذي اصاب المشتري اذا وقع في جانب الدليل المشفوع
لانه اذا وقع في غير جانبه ليس له بعض القسمة فلا يكون جارا فلا تحق الشفعة وقال في الهداية
ان هذا عن حنفية ورواية النقص اذا كان بيع قضا لا يبطل وان كانت فصا للشفيع ان يخلعها
وبطل القسمة هكذا روي الحسن بن ابي حنيفة وفي رواية محمد بن الحسن بن سويها انتهى
والمصنف يذهب على ان كلام العيون نعم ما لو كان المشتري اجنبا ولا شرك فيها سوى البايع ولو
كان بها شرك البايع واسقط حقه الشفيع وقسم المشتري قال وهو بناء على ظاهر اللفظ
فيما لو اجمع شفعا فسلم الشريك حبل الشريك في الطريق فان سلمها للجار لوجود السبب
في حقه وروي عن الثاني انه اذا سلم الشريك ولا شفيع لغيره لم يفسد العقد عر سبب لها
لجار ونقل ذلك الحد والزيد في صهرها في الوجه الخاص اراد الامام واصلح العيون

على المذهب هذا حاصل كلامه وفيه نظران الذي في الهداية صرح في ان حكم القسمة مع الشريك الذي لم يبيع
خلاف القسمة مع البايع فانه في القسمة مع البايع ليس للشفيع بعض القسمة لا امر بما في القصر وليس
للمتق بعض القصر وكذا ما هو متنازع وفي القسمة مع الشريك الذي لم يبيع يكون للشفيع النصف لان العقد
ما وقع مع الذي قسم فلم يكن القسمة مع البايع الذي هو حكم العقد بل هو حكم الملك فيقسم النصف
كما بعد قسم بعد بيع وان كان حكمه فلا ينفق والاطلاق اظهر

مسألة المست من القسمة قال بعد ان رقب العيون فيما قد بناه في شرح المست قبله ولو اشترى اثنان
دارا شفعان ثم اشفع ثالث بعد اقتسامها نقضا او غير قضا فان ينقض القسمة وذكر في الجرح
وعنه وقول الباهر حلت الصف بغير اثنان الى علم النقص لان مرضه النصف من بعض القسمة

وان ثالث واثنان قبل تقاسمها ومصر حيث النصف ثلثا **يقدر**

مسألة المست من الخيرة اصاب بعضا فوق بعض وبار كل واحد الى الطريق مع الست لانه كان
والا فاحصا للشفعة وان سعى الى طيها لم يملكها ولو اشترى في كتاب الجحطان لو باع الجار
كان لصاحب العلوان باخذها بالشفعة حتى لا تتركه في سائر الجيران انتهى قال ولا ينعى النقص كون
البايع بالى الطريق للشفعة اذا اشركى الله بل يكون اذا كانت الى السفار وقد نهى سائر ما ينفع جمل
لا ينعى ولو كانت الطاق لم ينعى فباعت الدالة كانت الشفعة للرايع والثانية دون الاولى وعلى الجري
المعرب **قلت** قوله بل يكون اذا كانت الانوار الى الشغل سلم لكن يختلف الحكم في استحقاتها
فقد قال في القسمة عن العيون اثنان ثلاثة في دار كل واحد منها فوق الآخر لارباب ثلاثة فادرك كل
طريق الكل في الدلة فلباقيين لم يتركوا في الشفعة اذا بيع احدها والافلا مع الاصل فذكر ما تقدم في
فدع ذكره المصنف فصحى جميع الشفع كما في قوله فنفذ بيع فلم له المصنف له بائع لا يخلع القدر
الا المصنفان في باقي الحام قطع حق الغايين عن النصف خلاف ما قبل القضا فظهرت بطلت

وان يقض فيها ما لم يملك **قال** **لادى على النصف بقصد**

ما اي يقض السلم على النصف ويقضى ويقض مينا بان للمول والله اعلم

وما في ساقشفه لا اياه **واما القرى بالعكس قبل يقدر**

في الست ثلاث مسائل **الاولى الثانية** من المسئلة رجل له دار في ارض وبعها لاشفعه ولو
باع هو عايرها لاشفعها ايضا قال المصنف ولا غراه فيها في الهداية التفرع فانه لا شفيع له في الرباع
والحل اذا سعى من العرص وهو محج مذكور في الاصل لانه لا اثر له وكان قبلها انتهى وهذا الاطلاق

نقصي النسوية من ما كانت الارض وقفا او ملكا وفي النهاية علمه بان الشفعة اما على الارض التي يملك
رأبها ما في القصة رقم المحرري لا شفعة في سلع النسا في الارض المملوكة في المنية واورد المصنف
على هذا ما تقدم في الست قبله كان العلوية لا غير واحدا في الطول حتى لا يعقار ما في حق القدر الذي
وهذا الجواب هو لعل الهداية **الثالث** لو كان البناء بكثرته لله في وهي امر القوي جاز ان
يوجد الشفع ولو وجد الشفع كما روي عن ابي يوسف وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ولم يعزها
في نسخة الشرح التي وقعت عليها الكتاب ولا قيم عليها في المتن الذي وقعت عليه رقم شري من الكتب
ولعل الوجه ما مر من ان ارض مكة لا يساع ولا يوهب وقد وقعت على المملوك في الخمس والمزيد
قال شري دار مكة هل يصح للشفيع الشفع عن ابي حنيفة في رواية ذكر في الجامع الصغير ان
بيع امر من لا حوزا وانما يجوز بيع البناء لا للشفيع الشفع وروي الحسن عن ابي حنيفة ان
للشفيع ارضه وهو قول ابي يوسف ومن علمه الفتوى لا يباع المملوك ارضه ولا يخفى ان
مفاد هذا الكلام ان الشفع هنا انما نسب بناء على القول بان لرضا مملوكه لان مجرد البناء هنا
لوجب ثبوت حوال الشفع فيكون حكمه بخلاف حكم غيره من ارضه كما توهمه عبارة المصنف والله اعلم

ومن شري دارا شفعها غيره سفع على عدل دون نقدر
سلم الست من الاسماء والقصة قال بعد ان روي لجد الامه البرجاني وعسى الامه الداني
لو اشترى الجار الدار ولها جارا اخر فطلب الشفع له وكذا المشتري فيهما يفتان كما في شفعان
قوله وكذا المشتري يعني اذا اطلب ولم يسلم للشفيع الاخر وعلى هذا الوجه انك فقسمت اثلاثا
او اربع فتمت ارباعا والله اسأري النظم بقوله على عدل دون يقرر ويحذر هذا في شرح الجاني
والجرح يظهر هذا الفرع وهو مست من الخط است حيث قالوا انه اذا اجمعوا الشفعة فالشفعة بينهم
على عدل بينهم والله اعلم فمقتضى الفتاوى الظهرية حل اشترى دارا وهو يبيعها بالكلية وطلب جارا
لها فالشفعة في المثل المشتري لدار كلها والله كان نصف الدار له بالشفعة والنصف للمشتري انتهى فمفهومه
انه لو لم يملك الدار كانت بينهما حصص **قلت** وقد ذكر هذا الفرع في القصة رقمها في المتن
محمود شرف المكي والله اعلم

وقوله في البيع شرط مقدم وقول شفيع ليس فيه محذور
الخير في وقوله للمتابعين ومقدم خير فوله وفي الست من المحيط قال وان اتفق البايع
ان الشفع كان خيارا للبايع وانكر الشفع فالقول قولها لانه انما استوفى حوال الشفع كان العقد بينهما

فكانا

فكانا اعرف بعقد جارا وكان القول لها في كيمسوه صفة كما كان القول لها في كيمسوه الشرف فلما وافق
المشتري للشفيع على انه لا خيار وادعى البايع الخيار ولم تحصل الثلاثة فالقول للمشتري وروى عن
ابي حنيفة في النوادر ان القول قول البايع وهذا جواب الجاني والله اعلم في الجامع الصغير
الاستحسان وهذا اما خلاصته النظم فلو جعل المصنف البايع هكذا **قوله شفيع من شري يترك**
يجمع الى المملوك الاول جواب الاستحسان المذکور في الجامع في السلم الثانية والله اعلم في الجواب

وليس له تقرب دارين بيعتهما ولو جارا فالشقوق اجدر
الشفيع للشفيع وفي الست لثان من البدع **الاول** اشترى دارين صفقة واحدة فطلب الشفع تقرب
الصفعة فان باعها احداهما بالشفعة دون الاخرى وتكون باعها جميعا وقال في باعها باعها من الشفع
وتتوي في ذلك المصنفان والنفوس في مصر ومصر **الثاني** لو كان الشفع شفعا لدار
دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة روي عن الامام ليس له اخذ الكل بل ياخذ
الذي يلبية وكذا قال محمد في الاخرجه المتداخلة وولده منها يلبى ارض انسان وليس بين
الاخرى طريق وانما بينهما مساهة الله لا شفع له الا في التراجع الذي يلبية واما قال
في القصة والى ذلك اشار بقوله ولو عجز جارا يعني لو كان الشفع عجزا لدار
وقوله اجدر منه اشارة الى ترجيح القول في تقرب دارين فان النور في قال في شرح المنظوم
حصل عليه الفتوى ونقله في يوسف وهو قول ابي حنيفة اخر انك يبيع عليه قول الكفر
في رواية الحسن عن الامام ان الشفع ان ياخذ الكل في ذلك بالشفعة فهاهنا على قول
ابي حنيفة كان مثل قول محمد رحم عن ذلك فجعل كالدليل الواحد في المصنف ان ذلك مما
اشار اليه في البدع وفي ان المصنف في الفتاوى نقله عن ابي حنيفة الكرامى والله اعلم

ودا البيع لم يشهد وغاب ومثري اقر ببيعها الى جرح حضر
سلم الست من خلاف الفتاوى الظاهرية قال اذا اقر رجل في دارة او اشترى دارا فطلب الشفع
لخلفها مع غيبة البايع فان حضر البايع وحدها لم يملك الشفع اذا لم يملك الشفع فاما
المصنف في جوابه على الطوسي ولا خصوصية هذه المسألة هذا الكتاب فقد ذكر صاحب الهداية
والكافي وغيرهما في ضمن مسألة اخرى في او اخر **قوله** لا يملك الشفعة في الخصومة والله اعلم
وليس له رد وجه تقابل وياخذ ميا وما مر يعكس
قال الشفع في ما يملك الشفع وذا ميا نصب على الحال وفي الست مسائل **الاول** من المحظ

واذا اقصى بالشفعة الشفيع ليس له ان يتركاها لانه مملوكا بالشراء لان الصفعة تحل
 نصار كانه اشترا حقيقته انتهى وللذم في المحيط المذكور وفي النظر الرد ومراجه
 مع التزك والافله الرد بالخيار ونحوه **الثاني** فواضح ان قال لو طلق المشتري
 من الصفعة بعد ما قضى الوافي له بالشفعة ان يرد الدار على البايغ بزيادة في الثمن فقول
 كانت اقاله والافاله كالمكسور من البايغ والمشتري يحق له البايغ والشفيع لان الصفيع
 بعد ما قضى له قام مقام المشتري ويصير المشتري كالمكسور والشفيع يصح اقاله الصفيع
 مع البايغ ويكون له حق الحبس حتى يستوي الثمن وفي المحيط ولو حكم القاضي للشفيع
 على البايغ والدار في يد البايغ فاقاله جاز له اقاله وهي للبايغ لان الصفيع صار مملوكا
 للدائم من البايغ لان بالقضاء على الصفيع السبع من المشتري وكانه اشتري منه وان
 كانت في يد المشتري بقضى عليه ثم ردها للشفيع على البايغ جاز عندها والمشتري
 والشفيع عن الثمن وان قال في محله يجوز **الثالث** من البايغ قال
 واما اسلام للشفيع فليس بشرط فوجوب الصفعة بحسب كاهل الدينة فيها سهم والذي
 علي الملم انتهى والتجرب من نظره في الملم وهو مذکور في عالم المختصرات
 والله الموفق قال ويتفرع على ذلك في صور كون البايغ مملوكا او ذميا والمشتري كذلك
 قال المصنف وفي الملم نظر اثره اليه بقولي وما من يعكس وهو ما من نقله في كتاب
 السير من فتاوى قاضي خان والسهم والخبر من انه لا ينبغي ان يتبع دار الملم الذي ولو
 بيعت بحسب على الصفعة لا ينافي الثبوت انتهى **قلت** مجيبا لما ذكره

وماض اقل التحيل مسقطا **وهو تخليف في المذكر لا شك انكره**

سلكه الست الواقعات رجل اشترى مريضعة عشرها ثمن كسز ونسج اعنا وهاش
 قليل فلتقع الصفعة في البيع الاول ولا شفعة له في البيع الثاني فلو اراد الصفيع حلف المشتري
 ما بعد ما اردت ابطال شفيعي بذلك لم يكن له ذلك كانه ادعى عليه معنى لواقعه لا يلزمه ان يني
 وقال فاضل خان بعد ذكر جملة من الجمل المطلق للشفيع ففي هذه الفصول لا يرد للشفيع
 ان يحلف البايغ او المشتري باسمه فاعل هذا اقل من اقل الصفعة ان لا يحلف البايغ لو كان ذلك
 لان لا يكون لا يكون حجة على المشتري وان اراد تخليو المشتري فكذلك كانه لا يدعي عليه شيئا لواق

والتي هي في الصفعة لا ينافي الثبوت انتهى قلت مجيبا لما ذكره

به لا يلزمه انتهى وفي الحبس والمزيد لو اراد الصفيع ان يحلف المشتري بالله ان البيع
 الاول ما كان له حجة كان له ذلك كانه ادعى عليه معنى لواقعه لزمه وهو خصم قال وسو
 ما ذكر في كتاب الصفعة انه ليراد الاختلاف انه لم يرد به ابطال الصفعة كان له ذلك اذا ادعى
 ان البيع لم يحس وفيه ايضا دار حجة اخرى فنصدق صاحب احدى الدارين بالخيار الذي
 ياتي لرجاه مما حجه ومضة ثمر باع منه ما بقي فليس للجار شفعة لانه لم يتجرا قال
 فان طلب الجار عن المشتري بالله ما فعل الاول فله ان يرضى الصفعة على وجه التحية كان له
 ذلك لانه يدعي عليه معنى لواقعه لزمه وهو خصم فان حلف فلا شفعة له وان لم يكن
 له الصفعة لانه كونه جارا ملامضا والله اعلم والطم اما تنعز للاول دون الثاني فمحو از
 الصفعة لا سقطا للشفيع لعمركم قول ابو يوسف وقال محمد يكره واتفقوا على سقوطها
 مما قرأ المصنف اطال في ذكر الجمل المقط للشفعة واضرب عن ذكرها لانه لا بأسطوية في
 غالب الكتب مشهور وقد افرد القياس اجمالا بالصفعة والله اعلم بالامواب

فصل من كان في القسمة والحيطان

القسمة لغة اسم للاقساما كما لا سم اسر للاستواء وشرعا هو جمع النصيب
 الشايغ في مكان معين والحيطان جمع حايط مرصاط القوم بالليل اذا استداروا للحوائط
 لدورانهم حول المكان وبما سته القسمة بالشفعة كان اقوى اسباب الشفعة
 للشركة وهي من البايغ النصيب الشايغ لان احدا اشركين اذا اراد الاقراض اما البايغ
 في الصفعة او ما قبل نصيبه فيحقق القسمة والحيطان فربوع القسمة لا ينافي عنها
 ونشا بعد لها **عن صاحبين الوقت جمع انظر بدلين في مصرع الطلاق تقصير**
 سلكه الشفعة في خان قال دود من اثنين اراض وقف لهما نصف كل حصة الب
 ثم اراد القسمة فقسما القاني جمع الوقف كله في دار واحدة او ارض واحدة جاز في
 قول هلال وقول ابي يوسف ومن كالمكان بينهما داران فطالب بالقسمة فجمع
 القاضي نصيب احدهما في دار ونصفه الاخرى في دار جاز ذلك وكذلك هذا الا ان تخرج
 سواء كان في قصر واحد او في مصرين وهما في المصالح فقسما القاني وفي المصالح فقسما
 وعلى قول الخنف فقسما كل دار على حدة وارض على حدة الا ان يرى القاضي المصالح
 فيجمع الوقف كل في ارض واحدة ودار واحدة ونصير عدد جمع القاني في الحكم كان السبيل اقتسما

وذلك جابر انتهى وهذا التقسيم مبني على جواز وقف المشاع فمن لا يرى به كيف يقع عليه
الملك ان يحكمه من صفقاته وهو محل تأمل والله اعلم

ولا يقسم البناء جبراً وبالرعي يجوز ورث الارض ليس بحضر
ملك البيت من الميسرة بناء من رخص قد بناه في ارض رجل ياذنه ثم اراد قسمة البناء
الارض غايب فلما ذلك بالتراضي وان استع احدها لم يجز عليه ان يرضى في البناء وعلى هذا اذا
بنى برطان في ارض رجل ياذنه وطلب احد قسمة البناء والآخر وصاح له لا رضى غايب لم يقسم
لما قال لو اقسما بالتراضي جازت وكذا لو هدياه فكانت الالة بينهما انتهى

ومن بعض اهل القطع الغرض بالالة على الجار لا اولى وقد قيل جزم
والضم في دورها للقبلة والجزر القطع وملك البيت من التمة اذ وقع الشئ في رصيف احد رصيفيها
يعني رصيف احد المقاسمين والاعضاء معد في رصيف الاخر هل له ان يجبر على القطع ولم يذكر
في القسمة شيئا منه روايتان روى ابن رستم عن محمد بن له دلك وروى ابن سماع عن محمد
ابن ليس له دلك وبه يفتي واليه اشار في النظم بقوله لا اولى والصحيح كذا الرواية اشارة بقوله
يجزى والله اعلم **وان جملوا قدر السهام فطرقهم على عدد الملاك لا الملك جزم**
ملك البيت من التمة قال الطريق يقسم على عدد الارض لا قدر مساحة الملاك اذ لو علم قدر
الارض انتهى قال المصنف ثم ذكر ذلك يظهر على قول الامام فيما لو رضى في الطريق ان جازا او حدث
مما منع في ما تكون على عدد رصيفيها ولا يتبع ولا يقسم عدد

وفي شريعتهم ايضا على قدر ملكهم وليس على الملاك منه فقيد
ملك البيت ايضا من التمة قال يعرف الملاك ان اذ في الشئ متى جهل قدر الارض يقسم
على قدر الملاك او لو علم قدر الارض يقسم على قدر الملاك في مقدم القسمة وبيان في كتاب الشرب
امرى **ولو قسمت دارا لغير بعضهم طريق وفتح الباب فيها فقيد**
ولو يرد وقت القسم ان طريقه تحذر في الحيا بالفساد وقيد

ملك البيت من التمة ايضا اقساما اذ اوقع البعض في رصيف احد رصيفيها والآخر في رصيف
جازت القسمة وان لم يكن ان علم القسمة جازت القسمة وهذه تؤخذ من مفهوم البيت قال وان
لم يعلم وقت القسم ان الطريق له فسدت القسمة في اخر مدونة شرح القسمة قال وكذا في شرح
الحاوي اذ اقسمت الدار بين اهلها واصاب بعضهم موضعاً بطريق ان ذكروا الطريق في حق كل

واحد في الطريق وان لم يذكر وان كان لذلك الرجل مفتح فيما اصابه بفتح سواذ كروا بفتح قوله اوله
يذكره وان لم يكن له مفتح فيما اصابه ان ذكره اكل حق هؤلاء لقسمة جابر وهم حق في الطريق وان
لم يذكره وان القسمة باطله والله اعلم

الحيطان
ولا حيط له اهل فحل واحد ولا حيل فيه قيل ليس بغير
وشركته من شاحل مثله ولو طلب الاد في المساواة بغير
وحيط مجهر هو ادب وصحة فيه له وفي معنى على والمساواة المائلة والعاذلة من اوصاف
وفي البيت ملتان **الاولى** من الارض في اياها كان الحائط من حيطان وليس لواحد
منها عليه حيت فاراد احدها ان يضع خشياله ذلك ولا يكون لصاحبه ان يمنع عن ذلك
يقال له ضع انت مثلك ان ست هكذا احكى الشيخ الامام صاعد النيسابوري وكان يفرق بين
هذا وبين ما اذا كان لهما حيت فاراد احدهما ان يرضى على حيت صاحبه او اراد ان يرضى
او يفتح كوة او بابا حيت يكون له ذلك الاما من صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والنفق ان التبا
لا يكون له ولاية وضع الحيت من غير اذن شريكه لان صور في الحائط المشرك الا ان كان القياس لفرد
انا لو منعاه عن وضع الحيت من غير اذن شريكه وبما لا ياذن له شريكه في ذلك فيستعمل على منع كاي
وهذه الصورة معدومة في وضع الحيت وفتح الكوة والباب فردا الى القياس امري **قلت**

وفي الزيادة قيد ما اذا كان الحائط يحمي ذلك وانه قيد لا بد منه والظن مطلقا بغير المائلة
عن الكون والله اعلم **الثانية** ما ايضا سئل العدة ابو بكر عن حدار من حيطان لهما حوله
وحوله احدهما اسفل وحوله الاخر فاراد حوله برفع حوله ويضع باذن حوله صاحبه فله ذلك وليس
لصاحبه منع ولو كان حوله احدهما في حيط الحدار وحوله الاخر في حيطه فاراد صاحبه الا حيط ان يضع
حوله في حيط الحدار فان كان الحدار اسفله الى حيطه ولا يدخل على صاحبه الا حيطه فله
ذلك امري وضح بالمعروف في الزيادة فان كان يدخله مضرة فليس له ان يفعل ثم قال

وذكر في النوازك في موضع اخر انه ليس له ان يرفع مطلقا لانه يضرب الحائط ولو اراد ان يرفع الجردع
مراعاة الحائط الى التماسه باسبه ولو اراد ان يرفع الحائط الى التماسه الى الجردع او يعكسها لم يكن له ذلك **قلت**
في كتاب الحيطان للصد الشهد خام الدين واذا كانت جردع احدهما برفع
وجردع الاخر متسفل فاراد ان يرفعها باذن جردع صاحبه فلا بد ذلك للمساواة على الحائط تعني
المساواة في المنفعة هذا اذا اهدر الحائط او تقصاه لبنائه عند الحوق فاما اذا امر بكيه فاراد ان

يبقى الحايط لينزل فيه الحشله ذلك خلف المتأخرون ذلك كان ابو كمال في نفي بانه ليس
 ذلك لان فيه ضرر الحايط وكان ابو عبد الله الجرجاني نفي بان ذلك لان الحشله في الحايط يعجز
 ولا يدخل فيه ضرر ولا يخرجها بنظر ان كان ذلك مما يصير الحايط ويدخل فيه وهذا لو كان كذلك
 وان كان مما لا يصير فيه ذلك فهو حكمه ارادته التفرق من الاعلى الى الاسفل وقال انه
 اذا لم ينهدم الحايط فهو كما مر في العقلية وان انهدم وعاده فله ذلك لانه اقل
 ضرر الحايط وفي الجماديه عن الجرجاني فيما اذا كان كاحدها عليه حشله فادان يسفله جاز وان
 اراد ان يرفعه ليس له ذلك ولو كان لكل منهما جود فادان صاحب الاسفل ان يعلى
 بل لا وجب صاحبه فله ذلك حيث لا ضرر وذكر في الدرجه جواز الفعلية ونقل
 عن ابي بكر المنع من التحول مطلقا لان تغل الاعلى كان الاساس يحتمل بالاحتمال راس الحايط
 واطلاق الناطقه الامر بالمساواه غير تفيد لعدم النظر في نظر على تقدير ما تفعله وكانت
 ينبغي ان ينسب على ما نقلت من اطلاق المنع ولا يخفى ايضا قوله وشركته من شاحل مثل
 فان الصور اخري لم تعرض لها المصنف وفي ما لو كان كاحد الشريك عليه حمله وليس
 للاخر عليه فانه اذا شاحل عليه مثله اي مثل شركه وقد ذكرها بالزايه فقال بالاشركي كذا
 وذكر المله التي نظرها بطر السائلين ولو كان كاحدها على حمله لا يجوز ان يصير عليه
 مثل حمله ان كانت حمله عليه محدده ايضا كذلك وان كانت حمله الاولى فزعمه لنسب الثاني
 الوضع مطلقا **فاما اذا كان** وقال النعمان كان الحايط يحتمل الوضع كل الثاني ايضا الوضع
 مطلقا لا ذكر احدها ان جود احدها ان كانت كثر جود اخر له ان يتساوى مع صاحبه الاخر
 ان كان كاحدها كذا فلم يشطوا فدا ولا حدثا **قلت** مكي الصد الشهد في هذه الصور كلامه
 وج التائب للبحر بالعرف يجوز ان يكون هذا مستحلا لاصل الملك وذلك حال القسمه بان تقع
 الحايط في نصيب احدها فتكون للاخر حقه وضع الحشله اما في تلك الملك كذا واجل منها عليه حشله
 ذلك على ان التفرق في الابتدائيه كما قال ابو القاسم في حايط لهما احدهما عليه جود اراد الاخر
 ان ينصب عليه ايضا جودا والحد لا يحتمل فان كان مقرن بان الحايط بينهما فقال صاحب الجود
 ان شئت خطفك لتسوى مع صاحبك وان شئت خطفك ما يترك صاحبك الحشله لان الشا
 الذي طلب ان يملكه لا اذن صاحبه فهو ظالم وان كان باذنه معارضة اراد ان يملكه
 احدهما ان كان فادان الاخر ان يملكه والدليل استوعاها فانهما بينهما في كماله وهذا

ابي القاسم واحد انتهى ويحتمل الطلاقه التحال مثله المحتمل لا على غير ما كان مثله يكون مراد
 عند الاطلاق ولا يرد على النظر شي سوى عدم الاشارة الى الاختلاف وفي تعميل القام
 ما مرشد الى فرع احدهم وهو ما لو اذن احدهما صاحبه ان يستقيط على حايطه ثم يملكه وقال
 ان سقفاك عني فان ظاهر كلامه ان له ذلك لانه جعل وجود ذلك بآذنه عارضا فله الرجوع
 وذكر الحسام الشهيد فيما في كتاب الحيطان اختلاف المتأخرين وقال ان القاضي ابا عبد الله
 الصغيري كان نفي بان له ذلك وان الشيخ ابي بكر الجرجاني كان نفي بانه ليس له ذلك وفيه
 الاول بان ملك الاذن لا يردل بالاذن فلو نفي السقف ادى الى ابطال ملكه نفي بخرجه
 عن ان يكون شفعابه اذا لا يجوز الهباه في سقفا الحايط ولا يمكن شفعته ووجه الثاني بان
 الوضع على ملك مشترك فمصلحة ملك مشترك كان لشريكه النقص ومرتبه انه ملكه
 لا يكون له النقص فلا يكون له حق النقص بالملك والاحكام كما لو كانت الارض مشتركين فخرج
 احدهما بعضا ما دون شريكه ليس له ان يبيع وكما لو كانت الدار مشتركين سلكها احدها باذن
 شريكه ولما جاب عن هذا القياس بالفرق بان حق الشريك في الامر لا يتقبل بل يحمل بالعمه
 فان التوك يقول نقاسم كل حرج الربع في نصيب وفي الدار يتوصل الشريك الى حقه
 بالملهايه وظاهر كلامه ترجيح ما انفي به الصغيري لانه اورد الجواب عما احتج به الجواز في
 وسكت عليه وكافه هو الذي عند

وبالشريك من علي حيطه وقيل التعلي جاز فيتعذر

مثله البيت من الدخيه ايضا نقل عن فتاوى الفضلي اذا اراد ان يزيد في الجدر
 وهو مشترك لم يملك الاخر بعه قال القاضي الامام في الاما السعدي له ان يبعه
 لان بعد التفرق في شئ مشترك محتاج الى رضى الشريك وهذا روي عن علي في واقع
 الناطق وصوره ذلك حايط بن جليل قد قامه واراد واحد الشريك ان يزيد في طول
 وار الاخر له بعه والمسلم في الستمه ايضا يجوز ذلك الى ترجيح المنع لكونه زيادة عن الحد
 سدعه والنقص عن اقل وتقل عن الستمه ولو وقع الشريك الجدر الذي بينهما
 واراد احدهما ان يرفعه اطول كان ليش للشريك بمنع الا ان يرفع شيئا خارجا عن الرسم
قلت وعلى البراريه بان اسفل الحايط والاس مشترك ولله حكم ثم نقل عن القاضي
 على السعدي ان له ان يبعه كما مر نقله عنه ثم نقل عن صاحب الصور المتقدمه عن محمد

وعزاها الى صلح الواقعات للباطني ووقع في كلام المصنف ان الفرق بين الاعادة والزيادة
ظاهر فان الزيادة قد نص بالاسم وقد بين الرسم في الزيادة فعال لكان قد درج
او درجين لا غير ولكن كان اكثر من ذلك ولا يخفى ان النظر مطلق في حوزة العلي تعالى كما
نقل عن الدرر من فتاوى كاشاني وقد علمت بفساد ما اذا لم يكن شيئا خارجا عن
العادة وسعى لئلا يكون هو المعتمد فتسعى التنبه له وقد استخرت الله تعالى وعيرت
الست سبب جامع للاقوال فقلت

تعليق على ما يعتاد جابط شركة وهو يطلق مثل المنع اي هو اخذ
في عادي للمعركة وهو اشارة الى ما هو المعتمد فيما ظهر لي ولهذا قد منه وقولي
ويطلق اي التعليل اشارة الى ما في الدرر عن الفضلي وقولي مثل اطلاق المنع
سواء كان مقتدا او غير منبأ وقولي اي هو اخذ اي المنع كما انه مروي عن علي
قدت اشارة المصنف اليه وايضا فيها واشعار انتصيف هذا الترخيم عندي لان
الاطلاق في صورتين محمول على التقصير فيكون جامع بين القولين لا الخلاف
ليس لهم قال الامام تقاسم بدمر ولم ينفذ كذا البيع بذكره
مسألة الست من النية قال ذكر في نوادر رستم قال ابو حنيفة في شركة
عن ياقوت ليس لها ان يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا ان يبيعوها فيما بينهم
لان الطريق لا عظم اذ اكثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه الشركة حتى
خفف الرخام قال المناطقي سوع واقعاته هذا كل لفظ ان رستم وقال
شدد وري حجة احد من نصيبه الطريق فالسبع جاز وليس للثري
ان يبيع في هذا الطريق الا ان يشتري في البائع الذي كان له الطريق اسي قال
وذكر من ذلك ما يقويه فقال لعل الشركة اذا ارادوا ان يبيعوا على راس سلمهم
درجا او سيدوا راس الشركة ليس لهم ذلك لان مثل هذه الشركة وان كانت ملكا لاهلها
ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق وهو انه اذا زد حرم الناس في الطريق كان لهم ان
يدخلوها حتى خفف الرخام اسي ثم ان المصنف قال عن الطريق اسي انه لم يشر الى الخلاف
الذي نقل في البيع كالم شدد قال ولا نقله في شجرة اسي **اقول** ما ذكره
وتوجه خلافنا فاعلم ان رستم ليس كما توجهه واما هي مثله اخري غير الاولى لان

تلك سلمه بيع جميع الشركة وما ذكر عن شدد بيع واحد نصيبه والفرق بين صورتين
اظهر الشرح لان الثاني لا يفتي الى سقاط حق العامة بخلاف الاول فتنبه له

وما الشريك في فتح باب وليس للشركاء باب فيه وهو المخير
مسألة الست من الخلاصة اذا كان لرجل دار ظهرها الى شركة عن ياقوت مثله سنة
وسنة اراد ان يفتح بابا للمخارطة لئلا ذلك اسي وانه زاد في الزيادة واجعلها
محبذ لان كان الحد للبرق الا عظم جاز والافوضي سجد من ثمر بعد ذلك بعليل
نقل مثل ذلك من المنع ثم قال في الفتاوى شركة غير هذه بين عشرة اكل منهم دار غير
ان لمعدهم دار في شركة اخري لا طريق لها في هذه الشركة وليست بحال دار
التي في هذه الشركة غير ان جابطها في هذه الشركة قال ابو انصر له فتح باب في هذه الشركة
لان اهل الشركة شركاء فيها من اعلاها الى اسفلها دليل السقعة فلو دفع كل الجدل لذلك
محمد اولى ان يجوز ولما لم يمنع من الخرق بوضع الباب لا يمنع من الدخول كما انه يدخل في شركة
وقال ابو القاسم ليس له ان يبيع من هذه الشركة الى ملك الدار وبه اتي ابو جعفر وبه فاجد
وذكر ذلك في المنية وراى انه يقول ابو الليث ايضا وهذا فيه التصريح بالمنع المذكور دون
الفتح ولها في بوضع اخر لو اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرفق قبل له ذلك وقيل
كما وبه يفتي وفي الستة رفاق غير ياقوت اشتري رجل في العضوى دارا فاداد اهلها
وجعلها لغيرهم فاداد لغيرهم ذلك اسي وقد نظرت هذا النوع في ست حال الكتابة فقلت

ولا يهدم دار قد شراها جابطا بقاء بتمهوى وقد ابل في حصة
وقد ذكر هذا الفرع الولدي فاعلم ان الفتاوى رفاق لا ينفذ اشتري فيه رجل دار وفي
ظهرها لغيره فاداد اهلها طريقا ليس له ذلك وان اراد ان يجعلها سجد اهلها
وطر شان دخله وصلي فيه وليس لهم ان يتحدوه طريقا بمرور فيه وفي الغاية ذكر في الحان
الذي ينزل فيه الناس فطريقا قد مر في المسجد وبسبب المنع من الهدم والتخادها طريقا الى
مخارجها الى العضوى فذكر في ذلك اشتري الرجل حجر في شركة غير هذه واراد ان يجعلها
طريقا كاجرة زهر الشركة فاداد في العقبة اتوا العاسم ورفع اهل الشركة الامر الى القاضي
حتى يوقع عدلين يصورون الامر على باعده فان كان راضا فليست حاله منه ومن ذلك وان
لم يكن راضا واسوى ذلك الباب ما يمنع الضرر ويقوم مقام الجابط لم يمنع من ذلك

وعناه الى الدخلة وهذه الصورة اخضر من الاولى لانه جعلها طريقا خاصا لنفسه فتنبه
الفرق اما لو كانت دار في محلة عامه وان كان تخيلا فالقياس له ذلك وانتي الكرخي فانه
ليس له ذلك وهو استحسان وقال الصمد الشهيد القوي لا يرم على القياس وادانته
لغيره ذلك هل لهم حرم على السابى عصمتنا وسمى قنديلهم ذلك وقال الصمد الشهيد
الحارث انه ليس له ذلك

وقال ابن ابي في الامم بنان الدنيا الدار المال الاخضر

مسألة البتة من الدخلة لو ان رجلا نى على القف الاعلى في دار امراته بامرها
فمراد ان يرفع النافان البناء للماء وليس له رفع وان كان يغيرها فله رفعه
انما يوجب ضرا في غير ما يبي والاصل ان من نى في دار غيره بنا واتفق ذلك
ما صاحب الدار كان البناء لصاحب الدار وللثاني ان يرجع على صاحب الدار بما
اتفق وفي بعض الكتب ان في هذا الفصل اختلاف المطابع لبعضهم قال البناء لصاحب
الدار وللثاني ان يرجع على صلب العلم بما اتفق اذ اني باذن صاحب الدار واستدلوا
بما روي عن محمد في كتاب العارية ان من ارجح ما ما وقال زوما استوفى العارية تكون
لصاحب الكمار وهل بعضهم البناء يكون للثاني ولو نى باذن رب الدار واستدلوا بما
ذكر عن محمد في كتاب العارية ان من استعار مرفعا دارا ونى فيها بنا باذن رب
الدار فان البناء يكون للثاني وهذا الخلاف فيما اذا لم يقل رب الدار للثاني اني فيها علي
اعطيت ما تنفق اما اذا قال المالك هذا البناء لصاحب الدار وللثاني ان يرجع علي ما اتفق
اسي وقد اشار المصنف الخلاف بقوله فلما اطلع بناؤه لدى الدار مع بيان الاصح
واستظهر الرجوع على المالك على ما لو نى ان يرفع في ارضه وكنه ولم يقل فارجع
به على ذلك الاحتجاج ان يقول علي ان اعطيتك ما تنفق فان هذا الخلاف ما جري
عليه اصطلاح زماننا في ارضنا ارضنا واذن رب الارض له في البناء فانه يكون
للمالك فاني لعقد وقع معقودا للثاني يكون البناء للثاني انما اسي

ولو منع الدور للثاني فاحكم **واجر في الحمار** **تويعر**
الزم الاصطلاح فقال رمت الحائط ورمته بالشديد اذا اطلته في

البيتين من قاضي خان حمار من بطرس عاب يمان اوجوه او شئ منه واحتاج الى المنة فاراد احد هما
المنة واتسع الاخر اختلفوا فيه قال بعضهم لو اجره العاني لها وبها الاخر اولى من احدهما في الحمار
والمنة من الاخر قبل هذا قول محمد وابو يوسف لمن عندهما حمار احدهما على الحمار والقوي على قولهما ونسب
الحمار الشهيد هذا القول الى الامام ابي بكر الخوارزمي وقال بعضهم العاني باذن غير الابي المتفق
ثم منع حاجته من الاقتناع به حتى يودي حصته والقوي على هذا القول اسي **قلت** وكذا اصح
بان القوي على قول الحمار الشهيد وفي الزاوية الحمار او الطاحونة التي تنزل اندم في حماره الحمار
على العارية وان انهدم البعض بحماره العاني على العارية وان كان الشريك معصرا يقال للشريك انفق حتى يكون
دسا على الاخر وهذا خلاف ما في النظم وقاضي خان ثم نقل عن محمد بن حمار بن اشتر انه حاطب منه
واي شريكه المنة لا يحجر ويقال للشريك الاخر ان شئت فاتفق في المنة فارجع في النصف من الحمار ثم
تساووا وفي الدار المستتر كبحر كل واحد منهما على رقبته اذا خرب اسي وفي حيطار الحمار
الشهيد اذا استمر الدواب او انهدم في المصوبه الاولى اذا طلب لغيره العمان لا يحجر الاخر على ذلك
لكن باذن العاني الطالب في العمان لم يمنع شريكه من رقبته والامتناع به حتى يودي النصف حصته وفي الثاني
لا يحجر المستتر كل ولا في مرفعا حمارا في الحمار في المساس على فاسر قال ابو بكر الخوارزمي في الحمار وفي النظم
في حماره انه اضطر على ان يبيع عنه تقبل او يرحم يكون مرفعا وفما نقله عن قاضي خان التصح
بان القوي على القول الاخر في المطوحه ولم يقل الدار كل رقبته على الضعيف مع ظهور ذكر
منع صاحبه عن الامتناع به حتى يودي حصته وهو مرفع التقيد بالرم انه لو انهدم جميعه حتى
صار حمارا اخرى ما ذكر في الاختلاف كما صرح به في الزاوية واما التقيد بالحمار فليس له خصوصيه
بل الحكم في المكان والدواب وفي كلام الامام في قسمته لعدم حصول منفعة المقصود به بالنسبة
لكذلك الحائط ونحوه وكان التقيد بمثل الجميع اولى وسيله الدواب اذا خرب انما يحجر عليه
اذا خرب مع قواعينه لتعذر النسبة له اما اذا خربت صاحبه فلا ساني ذلك لان الفحص بها تقسم
كالخمار اذا خرب فتيه له وقد استخرجت لغيره ونظمت الجمل على البيع الشامل مع اتصال الحقوال
وتعني المختار والقوي فعلت

وشوع تسوع عند مع مشارك **من الدور فاض** **مجر فيعبر**
ويلاذن في هذا المن شانه **وقولها اذا اذ على الحمار**
وسوق المختار راض باذنه **ومنع لفعان من ابي قبل تحجر**

والمراد بالتراضي التراضي بالمرء والعمان يظهر ذلك من مقابلة بالآتي وضمة اذنه للقاضي وقيل
خير اي قيل ان خير الثاني ما يحضه ماهرة وهو المختار والله تعالى اعلم بالصواب
وهذا العلم بلزوم صاحب الفل بناء على ما تقدم من انه يصدر

عند اللزوم في المظهر الى مفعولين بالمرء من بناء وهو الاول وبالامر في الثاني وهو
لصاحبه ونقال هذا البناء اذا هدمه وبسلة الست من الدرجة قال الثالث
اذا هدم صاحب الفل على بناء الفل لانه لو اجبر اما ان يحركه كحقه او لحق صاحبه
ولا وجه لان يحركه لانه مالك الفل والمالك لا يجبر على بناء ملكه اذا هدمه كما اذا لم يكن
لاحد على هذا السفلى علوه ولا وجه لان يحركه لصاحبه كان حق صاحب العلوى في القزار فان
مزعزع بعد وجد من صاحب الفل ولا يحرك بعد كحقه كما لو كان الحق ملكا له واذا لم يجبر
بعد ذلك فنقال لصاحب العلوى ليس له في الوصول الى الحق في العلوى طريق سوى ان يبنى
السفل بنفسه فان شئت فان السفلى ملكك واذا انبنى السفلى واراد صاحب الفل
ان يبني فيه كان لصاحب الفل منع من ذلك حتى يوفي قيمة البناء الى صاحب العلوى اذا ادعى
اليه قيمة بناء ملك البناء وكان له الانتفاع بارضه وانما جاز له ذلك اي ملك البناء على صاحب
لغيره كانه لا يسبيل الى نقص هذا البناء لان الثاني غير مقيد في البناء بعد هذا اما ان يملك
صاحب الفل البناء او صاحب البناء ومن ملك البناء فهو له ان يبايعه والارض اصل
ولهذا املك البناء القيمة فقد اوجب على صاحب الفل قيمة البناء وانما جواب ظاهر الرواية
وذكر الحنفية هذه المذاهب في نقابة واجب على صاحب الفل ما انتفع صاحب العلوى في بناء صاحب
السفل انتهى فنقول الناظر في هذه هي معنى السفلى منه يصدر فتضمن السئلة بالمرء
ان يهدم بنفسه وانه لا يلزم بالعمارة وملكه لو هدمه صاحب السفلى لانه يلزم بالبناء كما مر وقائه
التفصيل المذكور في الاثر وهو من شرطه حاله الكتاب في بيت نقلت

وهذا العلم بتبنيته ومنع مالك كرقمة او مستقافيه بحضر

والضر في سبيل الفل وقول كرقمة او مستقافيه يعني في البناء بحضر صاحب الفل لصاحب العلوى
وحسبيلة الاسماع سفله كمرجهته واشترت الله تعالى او موقعا الى انقله عن نفقات الخفاف
فان القيمة والنفقة لا يتفقان فقد كمل القيمة فبما دون ما انتفع عليه فتكون في ذلك قولان سمي
الاثنان اليهما فاما **قلت** في البناء في الجدار المشترك اذا هدمه واي اخر البناء ان كان

س

اس الحايطة يمكن ان يبنى عليه حايطة في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن جبر
وعليه الفتوى ومعنى الجبر اذا كان اس الحايطة لا يقبل القسمة ولم يوافق الشريك في العمارة وان
ينفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق فمدامنه بيان كيفية الجبر ثم قال
وفي فتاوى الفضلي لو هدم الجبر ولو انهدم الجبر ولكن منع من الانتفاع ما لم يستوف نصف ما
انفق وان فعله حكم الحاكم وان فعله لا حكم يرجع بنصف قيمة البناء فهل هذا التفصيل
يجري في مثله السفلى والعلوى وبغير اذن الحاكم وعدمه في اجاب القيمة والمتفق
انه لا او قيل يكون اذن صاحب الفل والشريك في الجدار باذن الحاكم كما توضع نظر
وتأمل ينبغي ان تحاط به عند الفتوى ثم رتبته فيما قد ذكرته الجدار في موضع اخر
اذا كان على حوله ان الثاني المنع عن وضع الحولة حتى يادي نصف ما انفق ولا يكون متطوعا
وعزاه لان سلمه ونسب الى الامام التفصيل الباقي في احتمال الاس حايطين ان اكل
يكون متطوعا والامر بنصف ما انفق ان اراد وضع الجردوع وعن ابن سماع يرجع
في الحائرين لان له وضع حق الجردوع في الحائرين ثم يعمل على بكم التفصيل في الاحتمال
وانه ان احتمال لا يمنع من الوضع قال الفقيه هذا لو كان البناء باذن الحاكم ولو لم يكن
رجوع كالعلوى والسفل انهدم مسمى صاحب العلوى لا اخر قال السيد راي ان بناء بلا
اذن صاحبه له المنع حتى يعطيه نصف قيمته مبنيا وان مادته لا يمنع ولكن يرجع عليه
بنصف القيمة التي حقت في البناء قال هذا الجواب اذا كان لا يحمل القسمة بعد الهدم
اي فيما لا يصح كل واحد ما يحمل بناء الجردوع وان كان لا يحمل ان يبني يادنه والجواب
كالمذكور والاله منع من البناء حتى يضطج على شئ انتهى بهذا الكلام فيه ما يشعر باعتبار
الاذن من صاحبه واذن القاضي وفنه ما يشعر بالقياس على ملك العلوى والسفل وانه ان
كان بلا امر لا يرجع والموضع يحتاج بعد التحري يسر الله ذلك لمنه وكرمه ثم قد طفت بالقرع
بما يحسن في كتاب الحيطان للحام الشهيد فانه ذكر عن القاضي الاسماوي يرجع قيمة الفل مبنيا لهما
انفق بمالك وذكر في كتاب الفضل في الحايطة المشترك وفي العلوى والسفل يرجع بحصة ما انفق ويجوز
بعض المتأخرين من تسليمنا وقالوا لان بني بامر القاضي يرجع ما انفق وان بني بامر القاضي يرجع قيمة البناء
ودكر القاضي ابو عبد الله الامعاني في شرح هذا الكتاب انه ان بني بامر القاضي يرجع ما انفق وان بني بامر
امر القاضي ففيه روايتان في اصحاب الروايتين يرجع ما انفق وفي رواية يرجع قيمة المبنى في تلك الرواية

ان العاصي لا يملك الحق العاقل البالغ ليقوم اذنه مقام اذنه واماسفل الحارط اليه في الحال التي يريد
ان يتفقد به فنظر القصة تلك الحالة والهي ما ذكره المختار للفتوي ثم في الوضع الذي يرجع فيه نصرتهم
وقت البناء وقت الرجوع فعلى ما اشار اليه القاضي ابو عبد الله وقت الرجوع والهي ان وقت البناء
وهذا بناء على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اولى ملك الشافعي ثم ينقل اليه اذا اراد الانتفاع وينقل من ذلك
عن الرضا في مسألة الحارط ان القاضي لا يجزئ الشك على ادعائه اذ المختار الانتفاع في حال الرجوع
تلك المراتم المذكورة في الكتاب حكيت احدها انه يرجع عليه والماليه منع عن وضع الجملة حتى يودي ما يرجع
عليه فانه ذكره في الفضل اذا مال شركه اما لا اضع الجملة عليه كان للمالي ان يرجع عليه وقد استخرجت الله
والحق يتناحر في التمسك على التمسك في وقوع البناء لا بد وودونه قلنا

وهو منتقل اذنه كالماء وخفقه ان لا وهذا المحذور

والله اعلم

وطبق وقف والموازي جديده **هـ اذنه رب التعل للكل**

الموازي بالمعنى قال الطرسوسي بالوضع فوق السقف اما من قبل ومن العرس قبل الموازي وفي
المغرب انها قضبان ملونة بطايف من الخوص يرسل عليها قضبان الكرم وقال ابو السلب هو الجديري
والقال هو دكي قال المصنف في حواشي بعض المتأخر ان ما سمي في لادنا بالكل **قلت**
وفي الماموس اليهودية الجديري وقال في حرد والجودي بصها حياصة احصه تشد على حارط القصب
ثم قال والجودي لعطرت منه حراد بالوصف وماله البيت من الدرجة السبل اذا كان لرجل
وعلمه اخر فار سقف السفل وجردع وهو اديه وبواربه وطسه صاحب السفل غران صاحب العلو
سكاه في ذلك والى ذلك ان يقول رب السفل للكل حصر اي حوزة في ملكه وحصرها

وهو لم يضر الجار بدهوان **هـ ونصب فيها ما يتا ونش**

مسألة الست من الخلاصة وهي في غير ايت اذا اراد ان يحدد ان ساء ليس كان لمنه عز ذلك
اذا كانت الارض صلبة لا تادى ضرر الماء حارة وان كان رصوف وشادي فزره الى جداره ان
منع وعلى هذا اذا جعله طاحونا او جعلها للقضبان وعلى هذا اذا اراد ان يحد ان حاما او اصطلا
امى **قلت** في هذه المسائل اختلاف فقدها كما توسعان البراري في كتاب الامتحان الدلر
اذا كانت محارة لدفع راد صحتها ان سنيها يوسن للخر الدائم كما يكون للكل كذا في اللحن او يدقات
للقضبان لم يجوز ان ذلك يضر حيزه فافحشا لا على الاختلاف عن ان تنور الجار شاقبه الكرجان

الكل

الكل الشديد وحي الطير ودق القصارين بموجب ضعف البناء وان اراد ان يعمل في دار حاما
جاءه ان ذلك لا يضر الا بالنداء والخرز عنه ممكن من ان سني نفسه وجار حايطة تنور
وان اراد ان يعمل في داره تنورا صغيرا على حوت العادة ثم قال الحتام الشهيد وكان
ابو عبد الله الصفي تان يعني بان من اراد ان سني في ملكه تنور الخبز في وسط الزاوية لم
يكن له ذلك وفي بعض المواقف يعني ان له ذلك والحمل في هذا القياس ان القياس ان له ذلك
كله لان يعرف في ملكه كمن كل القياس واخذ بالاسم ان لاجل المصلحة واختلف احماسا في ذلك
فمنهم من فضل فيهم من لم يفضل على حسب الحال وكان الشيخ الامام برهان الائمة نفي بانه ان
كان ضررا يمتنع وبه نفي قلنا هذا كتاب الحيطان للحام الشهيد والظاهر ان ركان الائمة
هو والله نقله لخدمة الزاوية لئلا كان نفي به وعليه الفتوي قال نفي جواب
المتأخر وحوار الرواية عدم المنع ثم قال اصالة ساحة في القصة فادان سني علمها في
البناء ومنع الاخر فقال سبل على الرجوع والتمسك الرفع كما شاوله ان يتخذ حاما او تنورا وان
كف عما يؤد كحاره فواحسن فقد جاني احداث مراد في جاره ورتما الله دان ونجرب في
ذلك وقال نصير الصغار له المنع ولو لم يضر صاحب البناء في علونه باما اذ كونه لا يضر صاحب
الساحة منعه بل له ان سني ما يسترحمة ولو اتخذ في ملكه بيرا او بالوعة فنزل الى حايطة
جاره وطلب منه تحويله ليس له ان يجبر على ولا يضر الحايطة اذا اهدم من النزل والامام ظم الذين
كان نفي حواري الرواية ونقل فيما في موضع اخر عن النوازل اتخذ في غير الماونة خطية
غني وتنادى الجيران بين الشقن ولا يمانون من الرعا له ليس لهم المنع في الحكم وعن الثاني
اتخذ دار حاما وتنادى الجيران وهذا الدكان اكثر من حاتم منع وعلى هذا حل اول
الامام في النوازل اراد في ذلك ان يتخذ في دار حراسا ودورانه يوهن حدله الجيران
منع واراد في ذلك ان يتخذ في دار حارة وهذا على خلاف اصل الامام في النوازل لان عند
لا يمنع من الفرق في ملكه وان اضر لعمري قال ابو القاسم منع وبه اخذت شاع بلخ ونجادي
قال في الفتاوي عن اسنادنا انه نفي بقول الامام من نقل عن السني انه قال في شرح
في الحام فانه ان كان المراد فاحشا الصفي اتمنع والا لا والحال ان الذي على غالب
المتأخر من المتأخر الاستحسان في احسان هذه المسائل وحوار الرواية القياس
ويبقى طابع في العادة وانه اشار اذا كان الضر شيئا وظاهر الرواية خلافه في

حفظي ان المقول عن ائمة الخمسة المحضين والي يوسف ومحمد زفر والحسن زيادة انه
لا يمنع عن التصرف في ملكه وان اضر حجان وهو اميل اليه واعتمده ونفقي به تبعوا لوالدي
سبح الاسلام **ولو زرع الانسان ارضا بداره فليس كاجر منه ويضر**
الارض كغفل وقد تضرر به وتشد الزاي لذلك وبعضهم سبغ الفهم وبعضهم عد
والمسلم من الخمس والمزيد لو زرع الرجل دان من الدود ارضا فليس كاجر منه وذلك
وان تضرر واليه انما يقول لو تضرر في الفقه لو تضرر الجوز بالشرع ابينا ليس
لهم المنع منه انتهى واستشكله المصنف بما من من القيد لعدم الاصل **قلت**
في الزاوية عن النوازل ان ارضا في لرضه وتقدر في صر وطفا الى جانب كان
ان كان علمانه ليس له صر مستظرا لما منع من زرع لا يحمل الماء الذي يسقي به وان كان لا في
ارضه حرج الخ من منه الماء او يجرى الدون الى ارض جارة لا يمنع من زراعته والاسكان في اجرة
لانه مسمى على ارضه عدمه على ما قد بيناه في شرح الست الذي قبله ثم سبغ المصنف في
الفرق بينه وبين الارض بصره والسمط طوله واختفر في القيمة لا تختفر في الطولة وهذا السبغ
لان الصر الحاصل بالبحر وان طال مدة دون بعض الحاصل بالارض وان قصرت مدة لكنه الماء
في فاك وقلته في البحر وهذا ظاهر وان الاول معدوم بالهدوم والبص وهو ليس في الهدوم
بل في الدراية على حالها وهذا ايضا ليس في الهدوم ليس في عانة الخلاصة وينسب
هنا كله عدمه تأمله لكلام المتأخر وتعليلاته وقد مر من العنق ما يوجب الوجه في ذلك والوقوف
للمواب **فصل من كتاب المزارعة والساقاة**
هما معا طر من الزرع والسقي والمزارعة شي الماعل على الارض ببعض ما يخرج منها والساقاة
المعاودة على دفع الاموال الى فاعل في الثمر بينهما ووجه مناسبتها في العتمة ان الخارج
فيها ما يقع فيه العتمة فذكر عتمة وقدر المزارعة وان كان القابل بالمفاة اكثر ووردت
فيها الاحاديث الصحيحة لكثرة وقوع المزارعة وحسب احتياج الناس اليها في سائر البلاد وكثرة
تفريع سبلها بالنسبة الى المفاة والله اعلم بالصواب **فصل**
في الماعل الارض وبذر البقرة وادجها في سنة تقسيم
فاربعة صحا اذا كان خيلا او البذر معها او بصر الوجه
في الذين بعدوا الارض جانب وفي الجانب الثاني البقية في سنة

والفقير

ويعقوب في هذا الاخر افراد ونعمنا اصل الجوز **فصل**
الصغر في لها وادجها للمزارعة وبقر جمع قلة البقر وحاصل المياث ان المزارعة لها اربعة ان
كان العك والارض والبذر والبقر في يتصور بها ستة اوجه والحواسب سبع وهن اما البذر
عليه البيت لذلك فلهذه الوجه الستة التي ذكرها يجوز منها اربعة على ما يقول جوارها وهما
الصاحبان بالاتفاق في ثلاثة واختلاف في الرابع واثنان غير جائزان **الاول المزارعة**
ان يكون الارض لواحد والماء في لآخر فانه يجوز له استجار الارض لواحد بعضه بغير الخارج
يجوز كالمواستاجرهما من معلومه وهذا هو الثالث والله يقول اذ الارض بحدوها **الثاني**
ان يكون الارض والبذر لواحد والماء في لآخر فانه يجوز له ان يستجار العمل وكان كالمواستاجر
حيثما يخط باين الحياط وهو الثالث والله يقول او البذر بها **الثالث** ان يكون الارض والبذر
والبقر لواحد والعمل من مزارع يجوز ايضا لانه استاجر العمل باله المستاجر وكان كالمواستاجر حيثما
لخط بآبته والله الاثنان يقول او ضم المجر وهو البقر الى دين بعض الارض والبذر **الرابع**
ان يكون الارض والبقر لواحد والبذر والماء في لآخر والى ذلك الاشارة ببقية البيت الثالث
وهذه ظاهرة في ظاهر الرواية وعن لي يوصفها يجوز لانه اشترط البذر والبقر عليه جاز
فكذلك اذا شرط البقر وحده وفي فتاوى الامام الزاوي القوي على ظاهر الرواية لعدم الخمس
من مع البقر والارض فلا يكون سعا فضا وكما كانت البقرة ارضا فقط واستجار البقر على
بعض الخارج في ذلك تاريقه ويعقوب في هذا الاخر افراد واما الجوز الذي
لا يصح المزارعة بها **فالاول** ان يكون البذر لواحد والارض والبقر لآخر فانه لا يجوز
لانه يتم حركه من البذر والعمل ولم يرد به الدع **والثاني** ان يجمع من البذر والبقر فانه لا
يجوز ايضا لانه لا يجوز عند المزارعة فكذا عند الاختراع والخارج في الوجهين اصل البذر
مثل اجر الارض واية اعتبارها في المنازعات القاسية وفي رواية لصاحب الارض وبصر
مستقر البذر في فصل له ما يباله ماض في المصنف وتصوره سابق وهو ان يكون
البقر وحده في جانب وكما رواه في القياس فسادها **قلت** قد ذكر الصور السبع في
البرازية ونقص على الفساد في الثلاثة في شرح الجامع الصغير لقاضي خان انه روي عن
ابي يوسف جواز المزارعة في الوجه الاول والوجهين الذي لعدم انه لا يجوز فيها المزارعة
وعلا كان العالم وان استجار العالم والارض بعض الخارج وكل واحد منهما جائز عند

لانه هذا التعداد الاقوال وفي القصة فمخبره الحارثي الزارع من الربع لا يستحق من الس
شيا واليه اشار بقوله وقيل لرب الارض ان كان زرعها رابعة والزارع بالثلث
يحق المصنف لكان التقادف بمخرج لفتاوى العزم وعنى الامة الكراسي السراويل
بس الزارع ومن صاحبه ارباعا في شروط الحاكم التي لصاحب الارض في ظاهر الرواية
الا اذا كان شرط الشك فيه قال استاذنا يعني البدع والمخارفة وما يتاخر جواب بحمل الامة
الحارثي انه كاشي للزارع بالربع من التبر لكان العرف وظاهر الرواية **اقول**
ربما يفهم من ظاهر كلام القصة مخالف ما سبق وليس كذلك كل كلام القصة بما اذا كان العمل
خاصة من المزارع والبدع والبقول لصاحب الارض والوجه في القياس على المعاملات
شركة في الفزع وهو المردون الاصل وهو العارفين وعلى هذا ما اشارت شتمل على
ثلاث مسائل **١** **ان ينقضي ما في القضا للزارع من كرايه اخر والديانة او قد**
الضم في سقفي للمزارع اي من كرايه وما نافية والمراد بالقضا ما ينقل للديانة قال
المصنف وقد تعان ذكر المدة في المزارع لا بد منه فلما انقضت المدة والزارع في الارض
كرات هل يعطى اجر او يقوله والحواب انه ليس كذلك في القضا وفي الديانة سقفي
ان يعطى له مثل علم وبقية **٢** **ان ينقضي ما في القضا للزارع من كرايه اخر والديانة او قد**
لانه مرحلت من البدع قبل ورحلت من علم البدع لا زمر قبل البذر
والارض وبعد ذلك تصير كرامة حتى كان البذر في قبة لا ملك الفسخ الا بعد ذلك
وان لم يكن البذر من الارض فالعذر مخرجهم ان علم من لا وقالة الامر من الارض
ويستند لصحة الفسخ القضا والرضي على رواية الزيادات وعلى رواية المزارع
لا يشترط شيء ذلك فان طلب من القاضي ان يفسق المزارع والقاضي لا يجبه الى ذلك
وتكرس لى صاحب الارض ان يسع الارض فمخبره للزارع عند القاضي فيبقى القاضي
السق ويقتض المزارع حكما على هذا في كتاب المزارع قال اذا الحق صاحب الارض
الارض فان كان المزارع لم يزرع كان لرب الارض ان ياخذها منه وبيعها بالدين
وهذا على رواية كتاب المزارع لا على رواية الزيادات وان كان زرع وثبت
ليس له ذلك ثم اذا لم يزرع المزارع حتى اذا كان لرب الارض ان ياخذها منه
وبيعها على رايه المزارع فان كان المزارع قد كسب الارض وسوى المستاه

ملين

فليس اه ان يروح على الارض ما انفق في الكراب واصلاح السناه هكذا ذكره شيخ الاسلام في
كتاب المزارعة وقد ذكر الشيخ في تفسيره في كتاب المزارعة في شرحه في كتاب المزارعة في كتابه
اما في ما يشبهه من السق في سقفي ليعطى العامل اجره مثل علم ويطلب رضاه انتهى قال
وسبب نظم المسألة كون الفتوى على الديانة قال في صاحب الهداية انما ذكر جواب القضا
ولم يذكر جواب الديانة ولا يخفى انما نقله لم يذكره مسأله انتهى المدة وذلك هو المتطور
دون من العذر وقد نص عليها في الزاوية فان كان بعد ان ذكر ما تقدم وما وجز عبارة وقال
في كتاب المزارعة اذا الحق بها دين فان كان المزارع لم يزرعها ياخذها منه وبيعها
بدينه على تلك الرواية وان كان زرع وثبت ليس له ذلك وان كان زرع ولم يثبت انقلوا
فيه فان كان المزارع كرها واحل مسانها لا يرجع على رايه ما انفق دل على هذا ان من
المزارع اذا انقضت واختار ديب الارض لا حراج من يد المزارع لانه لا يرجع على
رأيها ما انفق في الكراب واصلاح المسان في الحكم وفي الديانة برصيه اجر المثل ولا ينقص في
ذلك ولا ينقص على الفتوى على الديانة وليس اعلم

١ **ولو قال لرب الارض مني مزارع فله القول بعد الحصد والخمس مكرره**

الحصد مخرج حصد وماله الست من الحامي وفي مخان قال رجل يزرع ارض غيره
وقال له حصد الزرع كنت احصى زرعه سدي كنت اكارا او دعت بهدي في القول
قول المزارع لانها على المبدل كانه يدين فكون القول قول ذي اليد ام في الطوسي
بحث انه لا فائدة في التقييد بكونه بعد الحصاد بل الحكم كذلك لو وقعت المزارعة بعد
الزرع وقد رطبه بعد الزرع ونارعه المصنف زاعما ان لا فائدة الا بهذا التقييد لان
المقصود التمر ولا يحق الا بعد الحصاد كماله عدم النيات وما ذكره المتعجبون
العامة في مخرجها لو كثر من الارض من لا وقالة الارض منها وبنيت البذر فباعها
قال المزارع كنت احصى زرعه سدي في المزارع كتب اكارا او دعت بهدي فيكون القول
قول المزارع ويمنع البيع بكونه في القيد المدة كونه اعلم في متنا ذلك وقد ذكر
المسألة في السراجيه بل في القيد المذكور وعزاها في الفتاوى ما سأل عن قول ولونيل
فيها بالقبض ان كان زرع وسط في المزارع ان كان زرع عاده المزارع انه يعمل المزارع
في القول قوله وان كان عاده ان يسلم نفسه اجبر ان يكون القول لصاحب الارض قال

وقد مر جود لك في مثل الامارة قال وذكر في الفتاوى الكرى على ناسها وحك
عز على حافة نهره في المساه الوقت وفي كالمدر الخارج كذا في العرف وعلقت والقاد
خادم رجل وفي عياله فقال السجل لا ما طرد في عمالي فان كان المالك للعارف فالج
له وان كانت الرجل فان كان العارس في عماله جعل هذا المالك فالج لاصحاب البالة
لان الظاهر شرط وان لم يكن جعل عماله كالمالك ولم يحرم ما ذنبه في العارس وعليه
نعمه البالة لانه ملك عليه البالة انتهى **قلت** وعلى الفرق بان العارس في صورة المزارع
ويجوز على كون المزارع في يد المزارع والابق في صورة المالك وقع على كونه ملك الرجل دون
العارس وتكون الظاهرها مودة كونه في عماره وهو جعل هذا المالك في يد المزارع انتهى
في شرط حصاد الدباس في عهده ونسفه عليه حازر وهو انظر
الحصاد حصد وهو فتح الحار وكسرها والدباس وهو المسمى بالبدن والحر والنف
تخلص الى مفرقة وتسمى بسدره ايضا والنف في علم المزارع وعلى شرط المصارف
في اول السنة اي في شرط هذه على المزارع دون صاحب الارض حازر وهو انظر وان كان
ظاهر الرواية مخالفة في السنة اذا شرط على المزارع في المزارع الحصاد والدباس
والبدن ودفع الى السيد حازر المزارع هكذا روي عن ابي يوسف وهو اختيار شيخنا
يلح وتقولون بالحازر ايضا شرط التقية والحال الى رب الارض في ذكر شيخ الاسلام هذه
الحكاية في باب ما يفسد المزارع من الشروط اما اذا شرط ذلك على الرجل لا يجوز الاتفاق
فقد ذكر شيخنا في هذه وعلى هذا القول اذا شرط مودة الماحل المزارع في عقد المزارعة
يسمى ان حازر في وفي الهدية من الرضى ان قول ابي يوسف الاصح وفي المزارع عن
الثاني اذا شرط على المزارع ان يحصد ويحجز حازر وكوعلى اجماع ابي سلمة و
اجازها لوعلى المزارع ولا عرف احد من مائنا ما فيها من ذلك العقبة وفيه حذ
وعلى قول الثاني لسبق الفتوى من الامم حازر وفي الماحل في بعض هذه الشروط
ونفي في موارد ابي رستم ان الماخوذ قول الامام الثاني لا قول غيره في هذه والسقفة بلكل
الى سنة الماحل في شرط الحصاد وحجزه في الماحل وفي السنة ان الفتوى على قول الشيخ
لانه المتعارف **في شرطه في السنة حازر ان كان ما هو شرطه**
ما نافية فيه وهو للقيم ومثل السنة في الاجرة قال الوصي اذا اخذ من القيم مزارعة

لنته

لنفسه ذكر الفقهاء ابو الليثانه لا روايه هذه المسئلة عن اصحابنا وانما الرواية في الضا
الما يجوز في الجواب عندي في المزارع على التفصيل كما رواه هذه المسئلة عن اصحابنا وانما
الرواية في الضا به اها حوز قال والجواب عندي في المزارع على التفصيل ان كان المزارع
الوصي حوز وان كانت حوزة المزارع حوز وعليه الفتوى انتهى وفي حازر في الماحل في كونه
المقتل ان شرط المزارع على التيمم لا يجوز لان الوصي يكون بولي النفس من التيمم في قول
الامام لان يكون غير التيمم وان المزارع الوصي كان مزارع يعنى صحابة على قولها والنظم
اشتمل على علمه الفتوى في هذا المصنف ينبغي ان يكون العطف فيما شرط للتيمم على المزارع
في سائر التفقات التي للتيمم وعلى هذا ينبغي ان يجوز الوصي الماحل في استجار التيمم ولناظر
الوقف المزارع في لرضه اذا كان المزارع حصة والماحل في استجاره حازر **قلت**
لعل هذا هو عاقد في اول الباب فما اذا كانت الارض لواحد والبدن والنف والعمال لآخره
يجوز عهدها لان استجار الماحل لواحد يعنى معلوم في الخارج فاذا كان استجارا مكلفا بحوز التيمم
في السنة **وما لنا في لسياتي غيبه وان اذن المولى له لست ينكر**
سلم الست من الداع والمنته العامل كالمالك ان يدفع ال عنه مع انه الان قال له الماحل
اعمال ما يكفيتها لان الدفع الى غيره اثبات الشكر في لغيره بغير اذنه فلا يصح انتهى وقد مر في كتاب
الوديع فيما ملك الشخص وكما ملك يعونصة المزارع الماحل ان يكون المزارع حصة ولو قال وان اطلق
مكان اذن لكان اولى لما هو لفظ الماحل من خصوص اذنه لانه دفعها لغيره في سنة
ولا يه في الجانيه في سنة لعدن كلص او كوت بحسنه
الضمير لانه المساقاة الى نصها الست السابق وفي الست سلطان الداع وغيرها **الاول**
قال المساقاة عقد لا زمر من الجانيه حتى لا يملك اجورها النسخ مزارع في صاحب المزارع بخلاف
المزارع في غير هذه في جانب صاحب المزارع انتهى يعني انه لا يجبر الذي المزارع قبل على عمل المزارع
اذا اشترط لانه لا يمكنه المضي في العمل الا بغير بلز في خلاف ما اذا لم يكن المزارع حصة **الثاني**
وهي المثار الما بقوله ونسب لحدن كلص قال في الماحل التي تنسخ في المساقاة والمزارع
هي الماحل التي تنسخ في الماحل لكونه الماحل قد راعى اياها حازر وكذا كل معنى تجز
عن الفتي في موجب العقد لا يتخلل حازر ايد لم يتحقق وهذا معنى العقد
فصل مكرات الصيود والذبايح

الكاتب والتج عبد الواحد مردوب الحديد والسبع ابو الحسن الموهدي والحاكم ابو النعمان
يقولون بكون ولما اتوا الكراهه اشتد الكراهه ولا اكفره لا بالاسي الظن بالمسلم سقوب لا الهادي
هذا الخوضم البراري لا العرس السفكري والي اسعد الزاهد الفضلي فاحق هذا في سنة
وفاء لجهودهم في الكاف **ونقل واسم عيل السيك**
وقد اشار في البرانية الى ان الفارق بين هذا وبين الدج الضيف والعتيق والوليمة والور
ان هذا لا يقد من يد تكلان الذكورات وقد قد من القصة فعلى هذا ما قد لا يكون
منه ولا يكره فاعلم

وفي البدن والشاه العبد عيسى بن يحيى بن يعقوب

البدن جمع بدنة وفي لغة الهن من الابل وشرا يطلق على الابل والبقر والعقد جمع
الخروج وفي البيت اشارة الى سلة تغلب من المباح والمال وهي عرها والحاصل ان
تسمي الذكاه الى اختياره واضطرابه في ايام الاضطرابه من ذكاهها الحق وهو
في اي موضع كان ذلك من الصيد وهو في معنى الصيد ثم اخذ في التليل انه افهم
فيه السبب مقام السبب عند العذر وهو اصل جهود في الشد ثم قال كذلك عائد
من البقر والغنم اي ما نفعت شرا دأبل وجهه حيث لا يقدر عليها صاحبها لانها في معنى الصيد
ثم ذكر حديث البعير الذي ندد على عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رجلا مناه ففعلت
صلى الله عليه وسلم اذ انت علمت شيئا فاصنعوا به هكذا وسواء البعير والبق في الصلوات
المصرية كانت العقوبة وكذا روى عن محمد بن ابي بكر عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام
ان من ندد في الصلوات كانت العقوبة لا يقدر عليها وان ندد في الصلوات كانت العقوبة
لانه لا يقدر على اخذها اذ هي لا تقع عن نفسه فكان الدج مقدور عليه فلا يخفى العقوبة
عن الدج والعدو على الاصل عن المصير الى الكلف وكذا اما وقع في قلبه فلم يقدر على
اخره ولا على دج ولا على خمره فان ذكاه ذكاه الصيد لكونه في معنى لغز الدج والخمر
انتهى هذه الصلوة اخلت النظم لا فواء العبد عيسى بن يحيى بن يعقوب في مال له لا وكان
في الخمس والمزيد وكثير في المختصر للحيط هذا اذا لم يتوهم به بالما وفي
الزارة بعد ان ذكر ان ذكاهها بالخمر وفي الحسن لا لاهلها نذرتي تالذكه الاختياره وذكر
الفاحي انه لا يلاذك طلاق

الجنت اسم للولد مادام في بطن امه والمسلم كبري الحاحي قال بقية نفسه عليها الولان
فادخل رجل به ودج الولد حل وانكح وان خرج موضع الدج ان لا يقدر على دج حل
ايضا لا يخرج عن الاختياره **قلت** ولو قلنا ان هذه الصلوة اخلت في البيت السابق
يصح لنا ذلك لعمول قوله المقدور دجها لها ولكن اراد التضمن عليها لغزها وليست
بغيره فقد ذكرها غير واحد **وحج جنس حاز في بطن امه** **وحل واما الوضوء في النجس**
الضوء غير للصيد والمسلم في الغنم وقوله ان صاحب الحيط قال ولورماه في الهوى
فلم يصبه فلما عاد السهم الى الارض اصاب صيدا حل لبقا صلا ولهذا الواجب حالة العود
اسانا او لا لا يصح اسى فلو قال

ومن لم يصب صيدا رماه وعنه ما صار على الصيد لا يتضرر

كان اقرب للمقول وصورت مع الاشارة والتقليل لان قولنا هو رايه الى ربي
ولا يخفى انه لم يرد هذا بطريق الاموية انه لو اصاب غير الصيد الذي قصد في سبه حل
فاصحان ولو روي في الصيد في سنة فصار ذلك للصيد او غيره او اصاب ذلك للصيد
ونفذ الى غيره حل جميع ذلك ولا فرق بين ان يصيب سهمه صيدا او صيدنا اذا لم يسم
في سنة **قلت** وفي الخمس والمزيد حل في اسد او اديا فاصيد الكمل كانه
رعي في الصيد وان كان غير المالك وان زعم الجاهل او سكة فاصاب في سنة
روايات والمختاراه بوجوه وثلاثة اخرى **اسى** **قلت** وفي الزارية
حكى في الصورة الاولى خلاف زعمي وصورة الثانية مما اذا ترك التسمية وحكي
عن الثاني انه لا حل لان المصا لا يحل لانتهم والمختاراه بوجوه ولما مثله
اخرجه ذكرها فاصحان فقال بعد ما نقلنا عنه فان اصاب السهم رعي فزده
الحجرا به فاصاب صيدا لم يوكف وان ردها الدج عنه وسرق واصاب لا يحل وان لم
يرده عن حننه حل صيده فاما دج الصيد في سنة يكون بضافا الى الراي اما اذا روي الدج
عنه وسرق سقط الاضاف الى الراي وعن لا يوسف اذا رده عنه وتسرق حل ايضا لانه
لا يمكن الاخر له عنه اذا كان لصيده يورد دج ولو اصاب جايطا او صخرة او شيئا اخر فزده
وتورد الدج سوا لان فضوه لا ورا اصابه النحر والحائط لا الفرقه التي اصبحت
وفي مختصر الحيط ولو روي السهم على سنة لكن انخر عنه او سرق بالدج او اصاب الحائط و

على وجهه فلا بأس به كالوهاب الذي قد اذن في ذهابه فاصاب الصيد فلا بأس باكله وقد استخرج
لله الحق هذا كله في سنن كمال القايده فقلت

• ولودد ربح سهمه لو رآه • او الحيط او الخبز فما اصاب بخطه •
• وطلب ان لو جئت ويسمى • رده وليس الاخراف • يوثق •

والسنة الاولى ونصف السنة الثاني اشتمل على اذنه في خان وقولي ليس الاخراف
يؤثر الى الحرمة اشارة الى ما ذكر في مختصر الحيط

• ولو اصاب من سهم وثيقاته • لا يحل وحضر الصيد من سهمه •

وثي اي الرمي ولخص والحسن المنع وهو سني للجهل وضمنه راجع الى الصيد وقد
اشتمل البيت على سلبق **الاولى** من المسبوط ولو اصاب الصائد للصيد
سهم فوقع في الارض جياحت لا يقدر على العدو ولو تقي على الرمي ان يراه مرة ثانية
بسم آخر فاصابه مات لا يحل اكله لان هذا قد صار اهليا فتدعي ما فعل الاول عن
الاستحاش والبطان قد كان بعد ذلك كالتدخيل لا بالرمي بل بالرمي في مثل يوجب الحرمة
وصار كالمواخنة ثم رآه فقتله لم يملك او الحسنه وفي الظاهر عن الخلو في الحرمة ما اذا
علم موته من الثانية او جهل انه اخبر بها اما اذا علم انه من الاول في حل في العتق في قولك
لوقت الرمي الى صوره واحد وهي ما ذكره من ان الحلال اذا رمى صيدا اوها في الحلق
فما به السهم في الحرمة او في الحل لا يملك اعتبار الوقت الاما به **الثانية**
من صيد جان لو صيد حفيفه ليصيد فيها فوقع فيها صيد بجاء الحاف فمعه فلا يجوز
لاخذه بل يخص حفر الحفيفه فاحل وان حفيفه في ارضه فوقع فيها صيدا نجسا اخر
واخذه كان الصيد للاخذ وان كان صاحب الارض احد تلك الحفيفه لا يحل الصيد فهو
احق واليه الماشاه نقوله من سهمه كخسر

• ولو هب الانسان للصيد لرضه • وردد فيها الما حسن •
• نصاحه ايضا احق بما به • من السمك المحبوس حتى تقصر •

يقال هبته لك اذا عديته ورددت التي رجعتة والضعيف للماله وجر الما اكل البيع
والفهم في نصير الما وفي الشتر من الما في السنة عن النبي كذا الحاكم (جلها) صفا
خرج منه الما الى ارضه لبيد السمك في ارضه فخرج الما من ذلك الوضع الى ارضه سمك كثير

ذهب الماء وتبقى السمك في ارضه او لم يذهب الماء الا انه قد حشي بالسمك فوقع من غير صيد
ولا يبيل احد على هذا السمك وهو لو لم يراعى من اخذه منه شيئا منه وان كان الماء لا ينفذ على
السمك الذي فيه الا بصيد من اصطاد منه شيئا منه ولو كان صاحب الارض حفيفه الا انه يريد به
الصيد فوقع فيه صيد فهو من اخذه اياه في يده في خان محو وعجزه احق به وسع من النعم
وصرح في التمهانه لكل الغنم اخذه وانه مضى فقتله لذلك لو جعل البيت الثاني هكذا

• فاحاط الاسمال بوجده منه لا • بصيد من الارض للغير خطه •

لو يجمع ما ذكر في التمهانه واخط المنع اي منع الفقيه لا خصاصة ومن كل احد وان سرق المالك
ليظفر • وجازت من الما المحبوس عنه • ولو ارسلت في الجين تكس •

من السنة من القصة نقل لغيره الكرامتي وهذا ارسلت سمكه في الجين فكره في الما من
ياكلها اكله وظاهره عن المصنف انه سوى بينه وبين ذلك وبين ما توالدت من الجين العتق
ولا يملك ذلك كالحوان المتولد من المي ووجه المصنف انه جلاله ينفذ وكوبه يتغير بالخاصة لا
مع حله اذ انت حل له ليلك ثم قوله وجازت غني ظاهر لعدم من يعلقه ولو قال حل كان
احسن لسانه لئلا يلال اكله ولعود الفقيه على السمك ونقل من يعطى الطهر ولو ان هذا عدى
لمن اخبره لاني كل من سمه لا يخبر قلت وفي مختصر الحيط نقل عن العيون انه ان غلف اياها
فلا بأس به قال في الظاهر وعلى هذا فلا بأس باكل الدجاج ما لم يخلط ولا يفرجه وما روي عن الجاهل بحس
ثلاثة ايام ثم يدح فذلك على سبيل التنبيه لان ذلك شطافان العواذ اسقى حرا ثم يدح من عتقه
حل اكله ويكنه قلت وفي القصة انه ان يكت بحس من الما الدجاج المحلاة وفي الظاهر ذكره نقل
ذلك ان كلالا في الى تعاد اكل الجيف والنجاسات تحت تغريمها ويكون مساء واما ما خلط به
ويستاول النجاسات والحيف وغيرها على بيع للظن بذكره في كنهه فلا بأس باكله قلت في الخمس
والمراد رجل له دجاجة علفها خات او شاه او ابلا او تقرا فالوجه بحس بلا ما دام والشاه لربعة
ايام والابل والبقرة عشرة ايام وهو المختار على الظاهر لان الظاهر ان طهارة تحمل هذه المدة وفي الزايد
ان ذلك لا يثبت في كلالا الى ما كمل لا الجيف وبك جعل العتق في الابل شهر وفي البقرة نصف شهر
وفي الشاة بعشرة قال السرخسي الما عدم التقدير بحس حتى يزول العايج المتلثة وفي المسقى المكره
اكله الى اخره فقلت وحيد منها ما يحل فلا يملك ولا يشر به لئلا يهلكها ويكره سبها وحيث
وكلاهما وذكر البقالي ان عمره بحس اياه وفي مختصر الحيط ذكره اكله لابل والبقرة اكله خلافا لما ذكر

وتخرج من هذه الطسوت في الكلب في سائر ان اذا نرى عليها الذب من حولها الكلب في سائر ان
كلما في قسما في البرية والبغل لا يوكا فطلق ولم يضل فاستيق في من القبول على المشبه يقتضي
الحجة لان البغل استبه بالحمار من القوس

في كلبه طبعه كلبا فانه شاحب حرام نفعه متعذر
منه السد ذكره في العشرة من اشكاله وقوله اوله للفقير عبد الجبار وقتل وقال اصحابنا لا يجوز
الاستماع لميتة على وجه ولا يطعمها الكلاب والجوارح لانه تعالى حرم الميتة تحريم مطلقا مطلقا بعينها
كذلك البراري في احكام القرآن انتهى ومعهم ما ذكرناه من كل الهرة على الجيفة فلا على الجيفة
لما الهرة حول اكل الهرة لها وفي القصة بعد رفرعها الهامة الرخا ولا يجوز تاكلها ان وكل المحبوب
الميتة بلا خلاف لكن في قاضي خان ياب يطعمها كلبا لانه انفع وكذا الاستماع في حرمه وليس العلم
وان نزلت فوق غير جملها **تراج له راس الكلب فيطرد**
وان نزلت كما نزلت جميعا **وان اكلت تنبت فذا الراس ينبر**
ويوكا قهرا وان اكلت للثاوية **قاضيها والصباح بخير**
وان اشكك فادع فان كرهه **فغرضه والاني كل فيطرد**

يقال نرى النمل اذا وثب على الميتة فواتها والنساج الكلب اسير مثل وضع الهائم من العنبر غيرها
والكاحور ان يكون متقدما في العوفة وان يكون متقدما في النوز والظلمة في الارض والستر
والجمل يستعمل على سلة من الطيرة قال الكلب اذا نرى على غير فلولت وكراسه راس كلب
وما سوى ذلك من الاعضاء شبه الغرض لو اتقدما لله العلف والحمير فان تناول العلف دون
الحمير في راسه بعد الدج ويوكا ما كان بها سوى الرأس قال وان تهاجمها نصف فادع وان
وان يقارني راسه بعد الدج ويوكا والله اشار بقوله والصباح بخير وان كان من النجا والنج
حمير تدخ فان خرج منه الكلب يوكا ما سوى الرأس وان خرج منه الكلب لا يوكا لانه كلب
والله الاشارة بقوله وان اشكك وهذا لما عرف من ههنا ان المتولد من الوحش والاهلي ان كانت
الاهلي اهلي جازت المصحية ساقط ما تقدم ان الولد تسع الامم **قلت** ورايت في بعض الكتب
منقول عن الخالص الصغير ولو نرى حمار اهلي على جان حشر فلولت تنبع امه فيوكا لان الولد ككل امه
في الحال والكرية وفي جوارع العفة ومما روى الولد ككل امه في المتولد الامم المصحية والحال
والكرية وقبل بعد من ههنا اذا نرى على اهلية فان ولدت لحمه المصحية وان ولدت طبيئا

له جرح ولو ولدت الرجلة حمار المجز ولم يوكا في الخلاصة في المصحية في المتولد من الكلب والشاة قال
عامه العلماء لا يجوز وقال الامام الخوازمي ان كان يشبه الامم حمارا وليس له علم **قلت** وانما
قلت فيطرد لما مر من ان الميتة لا يجوز الاستماع بها ولا اطعامها للكل انتهى **قلت**
في هذا نظر لان هذه لا تسمى ميتة لما تقدم من الخلاف في طار كهم غير المأكول اذا ذكي بها على
قول الامام في الكلب فتأمل **فصل في كتاب** **المصحية**
هي اسير لما يحيى وهي ما يدخ في ايام مخصوصه ميتة القربة لله تعالى وفيها نكات اشهرها ضم العنبر
وتجوز كسرها والجمع اصاحي ومحبته لغيره من جملة محايا وانما اهمه مفتوحه وجملة الاصاحي وهي
اذا دج المصحية وقت الضحى هذا اصل ما استعمل في ايد وقت كان في ايام الخرو وعقدها على الدراج
لانه لا يخرج عن العنبر في الاما لا دج وهي نوع منه اقل وفوق من مطلق الدج لانه وقت وذاك لا وقت
له بغير وقوعه في كل يوم وليس له علم بالصواب

وفي الفان والعنبر المذكور احده **وفي نوعي البدن الموت الخيرة**
الفان دوايب الصوف من الغنم منه وكذا كحفيها والحمير اضون كالفان وجمع الكثر ضنين
مثل كبره والعز دوات الشعر من العنبر وتفتح عينه وسكن وكلاهما له لفظ في الست من الطير
في ولائي والمولى والبقر افضل والذكر من المغز الفان افضل ان كان في جوف اي موضع من
الرض وهو الدق انتهى وفي قاضي خان خوة ومعنومه انه اذا لم يكن بجوف لا يكون افضل
قال في البراري والذكر منه افضل اذا كان خضيا ولم يعيد ذلك في العنبر ولعل الجمل عليه السلام
اطلق فينبغي التقيد وبيان في الست الذي يليه تفصيل اخر من الاجزاء فانظر فياه العهد ثم
رايت في منية الغنم للتوفيق والخل اذا كان كبر كان افضل من الخفي والافه **قلت**
واغنام مصر هذا القليل ثم انتهى من الغنم افضل من الكلب اذا استويا قيمة كالاشي من الجمل البعيد
اذا استويا قيمة ثم قال والكثير اولى في السبع الا ان يكون لثمة وهو كلام في غاية الحسن والحق وليس له علم

وفردى اولى من السبع شهامة **ولم يوكا ذلك السبع اعلى واك ثرة**
الغنم في فردى الى الغنم والمعد وفيه لابل والبقر وسلا الست من العنبر قال
والسبع افضل من السبع البقرة اذا استويا في القيمة والحمير طيبها كما اولى في ذلك الخلف في القيمة
والحمير لعل اولي اذا استويا هذا معقول سبع الخال بعشر و ذلك غنم افضل من خفي عشر وان
كان الحي طيبا وان استويا في القيمة والخل اكثر حقا فالخل افضل وكذلك الكثير والنجمة اذا اتيا

في القمه واللحم والكبد افضل وان كانت النجس اقل منه او لحما في افضل اهي **قلت** مثلي في الخلاصة
 وغرها الذي اشار اليه هذا الست هي سلمه اولونه الفرد والضان والمعد اذا كان اعلى من البقر
 او الامهاته واكثر كما هو اول ما اشبه على اول كلامه **فصل** في بيان فضل النجس ان
 البدنة افضل ام ان الواحد في بعضهم اذا كان فيه ان افضل اكثر منه البدنة فان افضل كان
 الشاة كلها تكون فرضا والبدنة بعضها يكون فرضا والما في يكون نكالا وما كان كلها فرضا يكون نكالا وقال
 الشيخ الامام لم يترك من الفضل البدنة تكون افضل لها اكثر كما مر ان قالوا بان البدنة بعضها يكون نكالا
 ليس كذلك اذ احدثت عن واحد كان كلها فرضا وسنة هذا ما افتراه في الصلاة لو اقتصر على حوز به
 الصلاة حاز ولو زاد عليها يكون الكل فرضا قال الشيخ اللام ابو احمس اكثر اذا كانت ثمة الست وابنه
 سواء كانت تلك الطيب كما قال بعضهم البقر افضل لها اكثر كما انتهى محال هذا الاتفاق على الرات
 اذا كانت ثمة وكذا يكون افضل واسرا علم

في تجري لخصي وتجري بالي في صحتها قبل الطلاق ستة

اشبه الست على سلمه من القمه **الاول** من ظهر المرء على ثوبه في الا حوز الامم لخصي
 لان كماله يفتح اتي قال المصنف وعندي في عدم الحوز نظر في نفس الامر لا على ما ان يكون
 ذكر او اتي على كماله حوز الامم **قلت** ويمكن ان يكون واحدا منها وهو المشكك
 بما ذكره لم ينظر اليه القائل المصنف والما على التي عنده هو عدم النجس في ردعها ما ذكره غيره من علماء
 ونقل المصنف عن الشيخ في الدرر النوري رحمه الله انه وجد بعضه حتى **الباب** في ردعه ولما في العدم
 فوال سائر شعرا الامم في عزوقه حوز اذا كان لم ياتي بها **قلت** وهذا على
 اذ لم يكن السائر الذم لعل المصنف يقتضي كماله وعدمه لا فرق فيهما وقال المصنف اسرع
 الناس يدعي انه يدل على ثبوتها **قلت** في

ولو اوجب الانسان غشا فاقبله فحجب عنه غشا شين ونظف

من الست من حوز جبل اوجب على ثوبه ثيابا لو امكنه ان يغتسل في انزل العجا
 بالاحتياط **قلت** وفي المصنف الشهيد في الفتاوى الظاهرات ان حجب على العشرة في مخفر
 المحيط به الاصح في ذلك ان شئت بقوله ونظف الى ان في القول بعدم العدم سطر والى صفة اثر
 نقوي قبل اهي **قلت** ولو ضمن الست ما في الطهارة ايضا كان اولى في غيرة حال الكفاية فقلت
 شستن من قداوب العشر الزهراء ويصح احاب الجمع **الحذر**
 اشبه كلام القليلين والسيوطي

وباليد

وباليد اولى ان يدعى نجس وقوله اذا ما على الدج يقدر

دج بكسر الدال دجج والدج ما يقع الفعل من حوز شاة نذرت وربما صاحها ونوي
 الاحية فاصابهم وقيل جارت الاحية لها التحقت بالوحشي والافضل للرجل اذا اراد الاحية ان
 يحيي منه ان قدروا ان لم يقدر نفوس الاغصان لا يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دج بنفسه وكذا جازي لحيث
 وسحب احقر وقوله ونفوسه اما ان يعدل اولى او حازر والما في ادنى والاول اسبب في القطة

ولو دج شاة معا وكلاها ما ذكر اسرار الله فان تجدد

من الست من حوز جان حل اراد ان يحيي مجموع صاحبك مع يد العصاب في الدج واعانه على
 الدج يحيي في الجاع العصاب قال الشيخ الامام من الفضل حجب على كل احصا السنية في لو ترك
 احدها التسمية لحل دجج وكذا العلم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه طهر ان تسميه احدها فانها
 حل كله وكذا الويل لورى جماعة من الغفر فقال لسلهم واحد واحد واصحبه ودجج وطهر ان تلك
 السنية يكفيه لا حل اتي ولو قال المصنف بعد ما كان ظاهر النظم ان الموجب للمجتر ترك كلاهما
 معا وليس المراد واذا ثبت المجتر ترك احدهما تركهما اولى

ولو ترك الذم الذم الجبل تجدد في ذلك الما يوجب يعتمد اجدر

في صحتها كل من مرقها يصدق بالمقوف لا يتاخر

اشبه الست على سلمه من حوز جان رجل اشترى احيى وامر بجلادتها فذبحها وقال
 ترك التسمية على ارض الدار قيمة الشاة للامرت تترك الامم بغيرها شاة اخرى ويصدق
 وبها كل هذا اذا كانت ايام التسمية فان مضى الايام يصدق بغيرها على الفقهاء وهذا ظاهر من
 النظم الا ان قوله يحيي لم يصدق في كلامه ذكر لما يحيي به فان الذم احر القمه للوكيل
 وليس في ذكر اشترى اخرى فلو قال

وقمها فمن وكلا التركة بعد واخرى يشترى فخر

ومنع الاخر ان يرقها فقمها كاللحم حوله بعد

والضمة ترك الذم في الست السابق كان يطا للمفوك وانفق في المعنى المراد في الست
 وعرفت يحيي **قلت** في مثل ما منه **ليقدر**
 من الست الذم في ليل نصر عن يحيي عن الميت قال يصنع به كايصنع في حية
 يريد به ان يتناول من لحمه كما بينا ولم يحرم حية قيل لما يصير عن الميت قال لا يحرم الميت

والملك المنيح به قال محمد بن وهب بن ميثاق بن ابي اسحق بن عمار بن محمد بن الكوفي
وفي فتاوى القضاة انه قيل عن الامامية عن الميت بعينه قال مات على امانة لا يتناول
والدابة في الاحاسن وصورتها نحو امانة عن سبعة اصدقه ميتة عن عمن وثمة مضت السنة
ياكلون ويصنعون الميت ياكلون ويصدقون به قال الامام في الامانة على السوفى وعن شيخ بلج
انه يتناول سنة وهذا ان الذبح في هذه العروة تقع على ذلك الدابة والثواب للميت ولهذا كان
على الدابة واحد سقطت عنه الحية ولو كان الذبح بميتة لا يملكها ولا يملكه وعن شيخ بلج انه يتناول
قال هذا الصدق الشهيد والخيار انه لا يتناول وفي الواقعات حجة وان المختار فما اذا كان بامر
الميت المصدق وعدم التناول ويقاغم غير التناول وعلمه شي في حجة وفي مختار الحجة فما اذا
اشتركوا في بقعة ولو هي احد من مستجاز وعلمه شي في حجة ولو هي احد من مستجاز وهو المصح ولو
صح عن الميت بغيره لا يتناول ولا يملكه ولو قال المصنف

وعن ميت بالامر ان تصدق به والا فكل ميت وهذا المختار
لا تشمل الميت على الصوة مع الماشاة الى المختارة والوجهين وان تؤخذ بعين ذلك من مذهب
ان تصدق عنه المصحف من قبه هذا التصديق احب
او جاز ان فعل بغيره من الاجزاء اكثر اجزاء الميت الميتة قال خلف سالت عن الميت
عن الميت اهي افضل ام الصدقة قال ان تصدقوا بحية فالصدقة افضل وسئل ابو بصير عن
بني وصدق بلج عن ابوبه قال يجوز ان يلجج وقد تصدق بملك عن ابوبه بنحو

وان يترى منها لانا ثلاثة اسهل لو كان الذبح حيا
صحيته لا يصح ويحسد بالامانة المحرفة في المع والفقير من خسر عن راعيه اذا كشف وسلا
الميت من حيان قال اشترى بلاء بغير ثلاث شياه ثم اشكل عليهم عند الذبح قال
الشيخ الامام لو لم يكن محرم الميت لشيء من كل واحد اصحابه ما الذبح حتى لو دبح شاة لنفسه
ولو دبح عن غيره بغير جاز ايضا وفي الطهارة مثلا وفي مختار الحجة استرى كل لحدثة فاحرها احية بلسانه فتمت
احدها ثلاثون والاخرى عشرون والاخرى عشرة فاقبلت ولا تعرف واحد منهم شاة عشرون
لشاة ولا يتصدق الا بغير شاة فان شاحوا بغير كل العاجية فتمت شاة فان بقت الباقية
تصدق تلك الشاة ونقلت الشاة عن الطهارة **فرد** طرف هو بلاء اشترى ثلاث شياه
ثم اخضعها وقالوا ان هاتين الشاتين ليسا لنا وادعى كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام لو

بمهر الفضل يعرف ان كان الى بيت المال والثالث تباع ويصدق بثمنها وليس اعلم
في غنى غني راسين بنفسه في بعضهم ما راد كما يصح

في الست من الطهارة قال غني غني ثنائتين كانت الزيادة على الواحدة بطوعا عند عامة
العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحد يكون كما يكون احية بطوعا وفي الملامحة عن
الفناوي ويراد من المختار انه يجوز كراهي وقد علم من التقيد لا يعرف الا كراهي وهو
الذكر انه المختار في الخلاصة غيرها وفي مختار الحجة المصحف ان يكون احية كراهي وفي المختار
والزيد لهذا المختار واستدل بنفس الحسن عن ابي حنيفة انه لا بأس في الاحية في الشاة
والثانين والحديث الصحيح وعري القول الاول الى الميتة وليس علم بالصواب

ومر بالطفل في البيع اختلافا ومضى غني كاي اب وهو المختار

اشتمل الميت على سلتين الاولى المختار في البيع من المذهب هل هو وجوب
الاحية في مال الطفل او عدم الوجوب وقال ان صاحب الهدية صح الوجوب
وان شرا ليه صح عدمه والذي في الهدية ان كان للصغير قال يحيى عنه ابوه او وجه
عما عند المصنف وابي يوسف وقال يهد وزفران يحيى من مال السيد لا مال
الصغير والخلاف في هذا كالاخلاف في صدقة الفطر وقبل لا يحرم الصغير
في قولهم جميعا لان القرية سادى بالبراة والصدقة بعد تطوع ولا يجوز للمسلم مال
وعلى الصغير ولا يمكن ان ياكل كله ولا يبيع من ماله ولا يملكه ما يملكه ويتصدق
لعمري وفي مسوط شمل لعمري السخني ان كان للصبي مال فقال بعض ما جئنا على الاب
والوصي ان يحيى من مال عبد الحنفية رحمه الله على قياس صدقة الفطر والامام لا يحرم
ذلك وليس له ان يفعل لانه ان كانا المقصود الامانة فلا بد له من مال الولد كالعتق
وان كان المقصود الصدق ما للجم بعد اداء الفدية والصدقة قد لا تطوع عن واجب
وعلى الصبي لا يجعل صدقة التطوع وفي الكافي مثلا وانه المصحف ونسبه الى الامام الثاني
ثم ان الطوسي رحمه الله في المسوط لان القواعد تهدى وان احية عيان وليس القول
بوجوبه او في القول بوجوب الركا في مال ويحي علم دليل على جوبه علم قال
فالمصنف المصنف لا يخرج عما في المسوط ولا يفتي بعينه وسيل من شمل لعمري
وصاحب الهدية والمصنف زعمه في ذلك ناعما ان القرية لها سادى لمحمد المرافقة

والحمير يتبعه للصبي ما يسفح به بعد ان يطعم منه ما يمكنه ولا ضرر في ذلك على الصبي
ولا اضرار مال **قلت** وقد علمت ان هذا عن علي مكا في الهداية وليس اعلم
ثم قال في الادلة الدالة على وجوب النسخة لا فرق فيها بين مقتضى الوجوب كالكبرى والصغيرة
فما اخذ في ذكره في كتاب علي من العلماء والذي اقول ان الطوسي لم يتأجب في
حق صاحب الهداية فانه الامام المعتمد على قوله المرحوم الى تصحيحه مع انه لم يصرح في المسألة
شكلا بل يقتضي ضيق في ذكره اليك وشرح عدم الوجوب فهو مع السرخسي في تصحيحه
وان لم يصرح به وسيأتي في تعليل الهداية في المسألة الثانية ما يثبت ان المراجع عند
ما في المتبوط مع عدم الوجوب في المحسن والمزيد الصحيح فانه ليس على الصبي النسخة
فانه قال في الوصي اذا صح عن الصغير ما لم يصدق جاز كان انما امرته وزاد خبرا
وهو معنى النسخة وان يصدق كما صح لانه لم يثبت ما احسن لانه ليس على النسخة وجوب الدخ
لان عسك لا كما ولم يلد دون النسخة فان زاد خبرا كان اولي هذا اذا كان المصحح صيا
وان كان مادركي بادلك في المصاحح المنسوب اليه الرعفي في امره ورد المصنف على الطوسي
لم يحدده وتصاراه انه رد بالصدر خرج ذلك نعم نعم قوله انه يعرف من الهداية من
الكبرى والصغيرة حسن الا انه يرد انما علمان ولا يجب على الصغير كما في الركاة ولو ائتم بها
تفعل المصنف على خلاف في الصحيح **الثانية** قال في الهداية وعن هذه الصغيرة لانه
في معنى النسخة فليحق كما في صدقة الفطر وهذه رواية الحسن عن ابي جعفر وروي
عنه اهل البيت عن ولده الصغير وهو ظاهر الرواية بخلاف صدقة لانه ليس بمالك
لانه يرمونه وتلي عليه ولما يوجد ان في الصغير وهذه قوله محضة والمحل في القربة
اهل البيت على الصغير وهذا لا يجب على عبده وان كان عبده صدقة الفطر ومثله
في المسقط وفي المحل ان في ظاهر الرواية ولا خلاف في رواية الحسن
من له ولد وله الذكاب له قال في القوي على ظاهر الرواية وفي الصحيحين وقال
ان رواه الحسن عن الامم والثاني وعن محمد بن فضال عن ذلك وان كان للارادخال
قال في المحسن السرخسي والمصنف انه ليس على ذلك اي في اشارة بقولي في هذا الخبر
في ظاهر الرواية وقد علمت عقدة الست وركبة في قوله ومنه في كاي اب وكون
المحلاف في مقتضى الوجوب في الصغير وعده مفقود فيما نقل كما سنبين في قواطع

البتة كذا **١٠** ومنه لطفه في اصلاح سقوطها **١١** ومنه في حقه وهو اظهر **١٢**
لم عن جمع ذلك وانه على لغة بابه اقتدى في الكرم ومن شابهه انه فاطم والاطلاق
شامل للفتى ولا علاج الى التقييد به والله اعلم
١٣ وواهب شاه راجع بعد بحسب **١٤** فتجوز في صحيح عليها **١٥** وجوز
١٦ وما جاز عن يعقوب بن رجوع **١٧** وفي منعه وفي جنة **١٨** في ذلك
مسألة البتة من في خان قال بطر دهب لرجل شاه فمضى في الموهوب له اودعها لبعده
او حارصه ثم رجع الواهب في الهبة جازت الاصلية والمعروف في يوسف لا يبيع رجوعه
فيها وظاهر الرواية صح رجوعه وليس على الموهوب في الاصلية والمعبان يصدق بشي ووجز الصد
علمه ان يصدق بتمه المدبوح ومقطعة عن الجراد في الطبرية مثال وقوله فيذكر عن المجرى في البيع
والجراك في الاصلية لكن في التلميح ذكر ما يجب عليه من الصدقة في صورة اجزاء فقيل البتة نقلت
١٩ فتجوز بوهو ولو عد واهب **٢٠** وعن منعه او عن جنة **٢١** حيث تجوز **٢٢** ولما علم
٢٣ وقته مدبوح عليه تصدق **٢٤** في اجزاء والعود يعقوب **٢٥** في ذلك

ع

٢٦ ومنه في شري شاه **٢٧** في شري **٢٨** والعذر لم يفتخ ولو قال **٢٩** حشد
في الستة ملان من الطهر **الاول** قال وان وكل التتوي له شاه للاصلية فتتوي عن شري
تجوز في الاصلية لانه لا يملك ان الشاه اسم جنتي سادول الضان والمعر **الثانية** ما قال وان كل
ما يفتري له شاه للاصلية فتتوي اوكل فكلنا جنتنا باهر بدهم لو كانوا اهل البيت
انق والملازم في خان وزاد انه لو وكل في شراعية فتتوي شاه من الضان لا يملكوا الا في حشد
ان اضي الست ذلك مع ان قوله لو فاد كحشر وعز حيد لانه كما انك بنفسه لا خشي ففتنة فقلت
٣٠ وكل شري لشاه للعشران شري **٣١** يصح خلافا للعكس والقود **٣٢** حشد
وكان التقهها بالقود احسن من قوله وقاد والفتق من الستين الطهر من الشري وليس الموصي للصواب
٣٣ ولو غير الا ان ليس بضابط **٣٤** وفي قن والعين يعطي المفسر
لست الست على سلتى الفتاوى الطهرية **الاول** قال لو وكل ان شري بقر سودا
للاصلية فتتوي بضاب او حرا او لقا وفي التي اجمعها البير والسواد لانه لا يملك الا في حشد
فان كل ان شري كيشا اقربا عن الاصلية فتتوي كيشا اجم ليس له عين لا يملك الا في حشد

هذا ما ليس يرغب الناس فيه الا لاجل مخالفة امر به استحقاق المصنف وسبق انه اذا امر ان يتولى له
بيضا فاشترى سودا ان مع الامم لكونه اخيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحسن اللون شي ان
يكون انك ولما روي عن بولاه وروى ابن سعد انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرف ابي
عبد الله من سواد او قال ابو هريرة رضي الله عنه من سواد او سواد او هو كذا حسن
غير انه ليس بوارد على صاحب النظر بل وارد على نظمه لانه اطلق المصنف في الاول وكلامه في تقدير
موافق لما ذكره المصنف في البيت للامم من ذلك فقلت حال الكتابه

وله قال سوافرح لا اذ كان في رفا عت يعني ولله علمه

وهو آ والحوار وقابحي وعقبا لا الخفا عي اعور

وهو عا والكاذب وهو المعطوع اذا تاب

الصغار الصا والذين المملكت في التي صم وهو صغر الماذنين ولفظها والحوار بالحا المملة
معروفة والقفا التي سقطت من اسنانها والعضا المملكت منها فان المملوثة القرون في
جمه الاذن والجفا الضعيف والكاذب المملة التي الاذن لها طقة واجدا باجم والذال الجم في نظيره
وبعض من المله اها التي انقطع لينة افة اي سر صرعها والعمما العوفة التي اسنان لها والابتر
مقطع الذنب في البيت اربع عشر اها في اة اربع اخرى لاجلها وعش لاخرى بعضها من
الطيرة وبعضها من الهوايه وهما اذ كرها على تسيل النظرة وخرجت من الصغار والحوار والعرا والعضا
تجزي في الاضحية لان هذا المراجع لا سلقها مقصود ولا سلق اللحم ولا هي في الشارع ولا العشي
الى مع والجفا والعيما والعور لان المرعص مقصود ما الاكل مسقطات والعور مع رعيها
فكون خزيلا نص اللحم والعرا التي كاسع مع جها على الام لا سلق في المني لان الاذن عضوا
ما كوكا لا يسمان الصم عن تقوسه ولانه اذا قطع اذنها لا تجزي بكنف بعدة والجدا كالمريض
لا في الممر والاف من سلق اللحم وانساده والعمما لا يملك من الرعي فيكون منه وله صوت المقصود
عن الثاني انه لعمري الانسان الكثير عنه او يسمي ما يمكن المصنف به اجزا اصول المقصود والمقطع
الاذن ودرجته وكذا انقطع الذنب لان عليها واحدة وقد مر في الحديث والاكلام كل منها حكم
الكلان يجران ولقائف الدوايه عن المما في بعد الامم في الخلق الصغار اعني في الامم
دهار التث فادونه وفي رواه الريح وقال اذا بقي الاثر من المصنف اجزا واجازة ابو الليث وحي
عن الثاني انه من قوله هذا على المما في قول في الصحيح بعد منها من العلف نوا او يمين من موضع لها

العلق وسط اصغر مكان رايه منه ثم ث والمعه وسط اقصى مكان رايه منه ثم ث من تحتها من القفا وان
كان بلدا او نضفا والله اعلم

فصل في كراهية

ما التحف مصدر كمن الشيء والمعنى منع وقال ابن المطار هي ضد الحنة وفي النهاية انها الغض الذي والاراد
وبعض اعتنا بجملة كتاب الخطر والاباح وبعضهم بالامتحان وبعضهم لم يرد به بل كذا في كمال
ومنايتها للاضحية ان غاية ما يل كل منها مراحل وفتح ترد فيه الكراهية

وبع كل غير انا عر تبعد وث فقط لا الخفي في طيرة

البعد الجبل والشاء واكتفى للفق وقوله حتى يتلقوا والست واما الست من الخلاء قال الشعر الذي
يوجد في بطن الجبل فيقول ويترك سباع ايضا وفي احثا البقرة لا يتركها في قدنية الطرسوي على ان
قوله في احثا البقرة لا يتركها في الجوز يبيع كما في الرتبة الممسح للاستصباح قال المصنف واستبان في
الست يوزن في مستثنى من الكلدون البيع ونانخ الطرسوي في قولنا في بيع كلف الطيرة اذا قلنا في
لحت كين طيارته لم يجر اكل الدواب وقد مر ان المتلا في المعز ولله علمه

وسكن دريق وجوزع وب الشفاء اكل القفا قد يغفر

الدريق بالذال والباء وهو ما يربيع وهو داء يجعل من حرم الحيات سدا ويمنع من السموم وعرفا والقفا
جمع قفد وهو معروف وفي الست ما يل من العتة قال قال الطبس الحادق عليك لا تتدفع الا بالاكل القفد او
اودوا كحل في الحية لا ياكل له اكلة وعن ك يوسف كان لو احسنه حرم الله بكم اكل الدريق لان منه شيء
ويجوز سلقه اكله وعن كس على رضي الله عنه انه سقى جارية من حماره الدريق قلت وفي الريح التمر
وفي المسقى عن محمد كس شرب الدريق اذا كان فيه شيء من الحيات وقد قصد المصنف من ذلك الحيات وما
ليس في شيء في الكراهية في العاري دون الاول والبطون بكونه القول بالحد فمافيه كمن الحيات وهو الطاهر
وكان علمه ان يظهر القول للامم ولعزق من الراضق في الطم فتمت السمع وحدثت فقلت

وجوزع دريق بكم حنة وب كرهه النعان والبيع يغفر

ولعلت الحيات بكم قفد تقول الماطيا للشفاء فيه يحضر

وصب فيه كك مع الشفاء على المنع من قول الماطيا في الشفاء والله اعلم وصغر يغفر للنعان وقد مر في
الحادي المدني قال في القفد ما الكراهية في كره اكل الضبع والضب وارهطه المرفع وكان البوت
كالنعان والقفد وان يجرى والسود اهل في الجحش وهذه الكراهية قطعها كراهية كرم

وفي عدد والاشين ثمانية حيا ذكر في الملام نوت

كراهه تنزيهه وقيل بحرمة لان الدم المسفوح مما يقرب
 الفرد بالغض المحم عليه والثاني بالمثلثة ما حتمت فيه الغلبة الجوف والحياء عمله وتحتية
 اسهل للفرج مردوات الصلح واكثر جمع اخفته وفي الست الاول سنة اشيا تكثر اكلها قال
 السبع الذي يحرم اكله من الحيوان سبع الدم المسفوح والذكر والانسبان والبق والخنزير والثنية
 والموت لقوله تعالى في حرم عليهم الخبايا وهذه الاشياء السبع ما استجبت الطباع للبدن وكما سحره
 وروي عن جاهد انه قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة فذكر هذه للبدن والمراسته كراهه
 اللحم بدليل انه جمع بين هذه الاشياء وهي الدم المسفوح محرم ثم قال ما حصل ان ابا جعفر
 اطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسمى سواه مكرها لانه تنبت حرمة بدليل مقطوع به وهو
 النفس المعتره وهو قوله تعالى ان يكون ميتة او دما مسفوحا وقته الستة لم يثبت بل بالامكان
 وبظاهر الكلام التخلل للتأويل لو الحديث ولذلك فصل بينهما في الاسم وقد اشار في غير السبع الثاني
 ان من قول الحق بقوله لان الدم المسفوح مما يعني مع الستة المذكورة مقدم في حديث
 جاهد الذي نفي **قلت** وفي شرح المصنف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره ان يداوى بالمران
 وبالبول في التؤدة عن ابي بصير لا يكره لبله وقال ابو الليث بن ناخذ لما كان الحاجة ونقل
 عن الترمذي بحكمه للبليل سرب البول والدم والميتة للتداوي بالمران وهو كذا اذا اجتمع طب
 سلب ان فيه شفاء ولم يرد للمبادئ ما يقوم مقامه فان قال الطبيب بفجائته فانه في جهنم
 وهل يجوز ضرب العليل بحجر للتداوي اذا لم يجد شيئا مقامه في جهنم ام في النار وهل كلام
 متدين ان فجة لا فقد تقدم عدم اعتبار قول الطبيب انما يكره ان يداوى بالمران
 وليس له وفي الفتية ذكر الشاة وعدم طبع في اللحم في المذقة لا يكره وكذا هذه الاشياء كراهه
 لا تحرم في المصنف هذه عبرة وفيها ما يبين ان كراهه ان كراهه تنزيهه والآخرى انه لا
 اكل المرق واللحم ولا يكره **قلت** لو حذفت المصنف عن الست الثاني وقال كراهه **طبخ**
مما يقرب للشاة او ادعيت القية وكل ما احسن كراهه ليس شأن الناظر التوضي الى العليل
في سبيلها يفرغ غاسله بديه واه الاكل والشرب ينكر
 قوله لا يفرغ في موضع جرحه والمسلم في حان قال في كراهه حلا كان او امرأة ان اكل الطعام
 او شرب قبل غسل الفرو والبدر ولا يكره ذلك للحائض والمستحي نظير الغفر في جميع المواضع
 ام في الفرق ان الحائض والحائض ان الدم ما دام جاريا لا يكره الطهارة ولا يعلم

وحرم نثر اللحم والزيت اكله ولا ين دهن وشرب لعمره
 فقال نثر سائر ضرب ولقب وقال ابن منوش وقدم كسر اللحم ونظم لنا ابناء العنبر
 والعنبر في اكل اللحم وهو معقول حرم وقال ابن منوش والمسلم في الفتية قال في مسئلة الاثارة
 واللحم اذا شرب يحرم والسمن واللبن كالحرم والروث والاذنة كذلك ام في وقد يفرغ
 ايضا لان المرق اذا ائت لا يحرم ولو وقع في اللحم الدود او شئ فهو طاهر وذكر ذلك في
 باب الاعيان الجنية وهذا علم ان حرم اللحم في حرفة لا لحاشته ولله اعلم بالصواب
في غسل كرم العود ما تجبت ويحرم مما كان في الدود ينقره
 ينقر بالعود والعجمة لغة في ثغر القدر ينقر اذا طقت في الست من الميتة قال
 قد طرح فوقع في حاشية لم يוכל المرق وكذا المرق اذا كانت في حاشية الغليان في غسل اللحم
 وبارك والطريق قال وكذا يجب ان يكون الحكم مما لو وقعت بعد الغفر في الاثنية بعد
 ويוכל ثم فصل اتصالا آخر في عرجاله الغليان مرعبه فقال ان يودي على الحاشية فيه
 مدة لا يוכל كراهه في غسلها غليان الماء واسطى في اللحم ولا يطهر لغسلها اذا خرجت الحاشية
 على القدر بعقبة المصنف ان الحاشية لا تخلط في حاشية غليان الماء واسطى الغليان هذا
 الطاهر الا ان في فقد حصل في ذلك بطول المكث وقد قلنا في كتابنا المسي
 بالمرور الى الحاشية الموقية وفتح الكران اللحم المعلى بما تحسب لغليانها بارود وود
 وكحف ملاب مراد بظن **نبيه** قد نسا في كتاب الطهارة ان الدجاجة اذا القيت في
 حال الغليان تقترأها قبل سق بطنها لا يطهر الا اذا دودها بيط الطاهر هذا وهو
 ما في المصنف من القول بطنها اللحم في تحت اسر الهام تغلى في شمع المعدام سلق الدجاجة
 والكرش قبل الغسل ثم في كبر على قول ليوسف يجب ان يطهر على ما هو في المصنف في
 اللحم وما لعلته وهو محامد علمه وهو معلك ميتة في الحاشية المقللا في اللحم واسطى الغليان
 ويكث في اللحم بعد ذلك ما يقع في مثل السرة والدخول في طين اللحم وكذا الامر في غير
 عند محقق في السقطا الوافع حيث لا يصل الى احد الغليان ولا تنك فيه الاعتدال ما يصل
 الحلية الى سطح الحلة فيجلى ساء الحلة بذلك لا ياتي لا يحصى فيه عن المسحوق ويد قال شرف
 الامة يبدأ في الدجاجة والكش والسقطا مثلها انتهى **قلت** واما وصول الماء الى هذا
 الغليان فلا شك وكذا الحلة الى الجبس وتدرية المسام بذلك ياتى في الاكل الطاهر

وكذا طاهرها والمحيطان كما وكل الخلد على قدر عدم ما يتراعى في سرانه ما ساطع من الجانيات
لكي اجراء كما في الواجب لمحقق شرب الماء الفخري مستحق اما ان يغلي ثلاثا في عمل او يشاه في
الليمون ماء وقد ذكر في التيجان والمرد مسلم الحظ اذا طهت باللحم في الماء او في الاصل بالماء
وكيف في كل من ذلك اللحم وقال ابو حنيفة اذا طهت ما كثر من اللحم في الماء او في
رطخ ثلاث مرات بالماء وكيف في كل من ذلك اللحم

ومن ادبر فاق الكبر مقتدا **كوز وحل البغية منه معذرة**
زاد الماء وطعام وطعام رواء وصحة للزاد وقد سئل عن سلبت **الماء**
مرحله المكافاة جمع الى الفقه في وقت واحد كل واحد منهم زاد ايتا ولون منه جاز وان
يعاد بها في الاكل **الثاني** لا يعق عاده ولا شيع الفقهاء فلا ينبغي ان يعمله
الا ان ياذن له ونقته **ويبدى سم الله اول الكلام** اذا كان **رجل واحد**
في الصورة الملهية من اكل ان شدي في كل يدكر لسم الله وان تحتم يدكر الله هذا اذا كانت
الكلية طلال اما اذا كان حرام **قلت** بل يصح ان يكفر ويدمرت الملة وقد علم من
العقد في الطهور ما كان حراما في اكله اذا كان حراما في كل من ذلك ولو كان
شيا عسير انسان قال لا يجوز في بيع الا ما سئل في اكله **قلت** اما انه ليس
في الطهور استعارة بقدر من حرام ولا الفرج بان اكله تحتم ولا ارضه فيفسد الله كما
قلت **ومن ابتغى اكل الحلال يسلا** **فمن جحد الله في العصب يذكر**

لكون معصيا انما الله تعالى ذكره في حرام قال اذا كان الرجل على يادة في اكله
در طعام المائدة في علمه ان صاحب المائدة لا يرضى به فلا بأس به وان علم انه لا يرضى به فله ان
استنبه لا يتناول ولا يعطى بل اذا تناول شيئا من الطعام الى مركزه صيف مع على الخوان
بكلوا في بعضه كاله ان يعطى ذلك ولا كل من هذه ان يعطى بل يصف على المائدة
بما كل في الفخس والمائدة استهان وكذلك اذا تناول بعض الخدم الذي هو وقف
على ارض المائدة لاستاذن عاده ولا يجوز لمركز على المائدة ان يعطى انسانا دخل فيها
الطلب انسان او كاج اخرى وكذا لا يبيع الى ولد صاحب المائدة وعنده كانه يبيعه
وصاحب التخبير حول القياس المنع والا سحان الجوز فانه لو ادرك الكلب في الحرام
الحرم وسع لان فيه اذن عان فاذا تغير في ذلك كان الناس في كل من

ودعوة من على جوارها **لان فيه ضربا من الرين**
الدعوة ما لفتح اسم لطلب الناس لما كانوا عندك وتله الاستعارة لوقت رجل
سلم دعاه اخر الخد ان ضيقا ليس بها صداقة ولا في الطمعة ولا في حبها في الحان طله
ان يدهت لان فيه ضرا على الشر ووددت الى البر في حق رجل عالما في الدين وهو في حمان
والخبير والمريد وعلمهم والله اعلم **ولا بأس في ذر لباسا وكه** **وزر حر في لباس نزر**
ونصف على الحر محمد **شوا يعقوب بن يحيى في الحر ويكره**
الذي يضم الدال وبالوا المله كما راللولو والنكاحه التكل وهي باط السراويل قال
ابن المباركي ولحمه معروف في الستة لسان **الاولى** من المنة لاس ليس الصبي اللولو وكذا
الناع وفي الطرسوس علم فتنه لاجار المضيق والتخني والياقوت والورد وغيرها وبارعه
للصنف في الخلق الى دليل بقتل صرح فان الكد لا يواضعت في حوله **قلت** وهذا
اعساف من القول لا تعلم دليله في الفقه عن ليس مني مما اخذ في ذلك
قال فاما ان قلنا حرم ليس الذهب والفقه على الجواز لتعاسفها افتى ذلك عدم رتبة
وتدحباتها لا يعقفتها منها الا خواص الناس فليس في لباسها كقول الفقهاء ولا لان
قلنا ان حرمها لما فيها من الريه والخيلا لا ينبغي لرجل ان يلبسها **قلت** وهذا كما علمت
تعليل للنظر الوارد كحمتها وبيان المحرم منه ولا تنقم هذا في هذه الملة وذلك
طاهر لنا **الثاني** فان شيا ذكره ليس دليل الحرمة واما الدليل في الشارع اللغوي **الثاني**
الثاني من التهمة قال لا بأس بترك الحر للرجال عند ان يصفى ذكره بعض متأخري
في الجامع الصغير وذكر الصدر الشهيد في ايمان الواقعات انه يكره عند ان يصفى
ومحمد ورائت في نسخة حاشية الصدر الشهيد شرح الجامع الصغير بكونه كحرام في ترك
الحر رجلا في اصحابنا قال في المسقى عن محمد لا بأس ان يكون عروة القيص وزر حر
وهو كما تعلم بكون في الثوب ومع غيره فلا بأس به وان كان فيه كرهته واكرهه
اكرهه لا يكرهه لانه اذا كان في غيره فالكيس لا يكون ضايفا بل يكون هو يتبع في
اللبس والمحم ليس الحر وفي الفقه من شرح الماشاد وفي ان يكره البكر المملوك
من المبرسم هو الصبي وكذا العليسة وان كانت تحت العاه والكيس الذي يعلق اشف
وفي شرح القدر في بكرة البكر الحر وعنه في يوسف يكره واختلف في عقبة الحر الحر

اليسم تحته وعج وخرم وقد تبدل بأرأفاد فغير ذلك وسما الست من فخران قال الصحيح
 انه ما بالي بالتحتم باليسم وعمره والله على الله علم ولم انه كما تحتم بالعقود ووجه الكلام لكن التحتم
 ما يح الذي يقال له الكسب وكذا ما كبره والصغر وهذا القول الثار الله بغير البت لما ان
 المصنف اطلق الحرمة والمقول الكراهة وهذا المعيار ما في فخران كان قوله والصحيح فيما اشار
 ما يقال الصحيح وهو الكراهة وقد اشار الى رجب في فخران بقوله واما قوله فلو كان بكم قوم لكن
 اجود وقد امل على سنان في الاسلام والاراد سنة سبع وسبع وثمانه لم اللام الكبر بالكره حتى للكره
 ليس الاية صح اطلاق التحتم بالنسبة للعقود وفي انه ليس بعلم الحان وانما فقا بما يجوز
 التحتم به ولا يجوز في اي اصبع يكون تحتم كفتشت وكما في تحتم كالعمر او السام
 سوى حجر وصفا وحديث او الذهب الحرام على الرجال وان اجبت سمك فانفتحت
 وبالله ربك ذي الجلال وفي التحمس والمريد رجل اتخذ حاتم فنه في جعل نصه من عقود
 او قود روح او قوت ونفس على اسمه او ما يدله من اسم الله كاسمك كانه تعالى بالاسم من عنك
 وسعى ان يسهل حاتم في خط البدي ولا يسهل في غير ذلك ولا يسهل في العيني كانه يسهل الوداف
 وهذا يدل على اطلاق المالد لله علم **ولا كراهة في البيع** **على الصلوة** **وردى الاستناد** **بصدقه**
 الدساح ثوب سداه وكنته ارسى في الست مستان لحدوها والقصة في العداة في قوله من صاحب الحيط
 ليس كخرق الزمان اما لا كراهة عند ابي حنيفة كراهة استعمال في الحر اذا كان يدين مئة
 واووسف اعني المصنف يعني اللبس في الحر لله يعني شيخه في نزع وهذا يتبع من بهان صاحب الحيط
 ان عند ابي حنيفة كراهة اذا لم يتصل على حتى لو لبسه من فوقه او شي اخر محض او كانت
 جنية فخرز ودرهاها ليس كخرز وقد لبس فوق قميص في الحر لله في هذا وجه عظمه في موضع
 عمرة الملبوس ولكن طلبت هذا القول عن ابي حنيفة في كثير الكتب فلم يجد سوى هذا ثم رمد
 ليس الاية الخواص في قال وفي الناس يقولون انكم احر اذا كان الحر من الحر قال لا لا وعنه عباس
 في الله عنها انه كان انه كان عليه حبة من حرز فتبيل له في ذلك قال ما ترى يا ابي الجند وكان
 كنه ثوب من قطن ثم قال الا ان النصح ما ذكرناه ان الكلام في نزع الخلع العفنة للردوي
 في الناس في البيع ليس كخرز والدساح للرجال ونهم في قال هو حرام على النساء وايضا عام الفقه
 على الجمل للنساء دون الرجال **ملح** وفي حديث في حرامه الكلام ما لفظ قال ابو حنيفة في الجمل

بليس الحور وفسلح العقال انتهى الان ما في النظر بعد ما حاله فهدا بطلق وانه ريان محرم الا ان قوله
في النظر الصدر المارديه **اللام الثاني** الخار لها بقوله كاستاد يصدر وهي العتبات ايضا
قال بعد من لعل الرعاى استقال الخاد من الماريسم لا حور لانه نوع ليس قال وفي المالحان وشرح
الخامع الصغر للصغر **قلت** هذا ما شر على القول بالجلاد احرمة على قول العطل ثم روي في النقل
الركاى في العلاله كالحى وعنى الاما كراى وايجاد واما كراى الاما كراى الصغر والركاى الوتران والرياح
اهى **قلت** ولم يرد ذكر النور في الشجانه، كحر والناموسه وكحها ما عبه البلوي وفيه طون
في المسقى والعنبه ثم في شمع الاشراد وايجاد والورى وسف الاما كراى الصغر والركاى
علاله الحور موضع في مهد الصبي لانه ليس ليس وكذا الحاله الحور للجلال الاما كراى
ذلك في ست وعزونه الهامك **وفي كل الدايح فالنور جارية وفي قيسه والتقى داسطر**
فالكل هي الشجانه والناموسه وليس علم **وعند الوكيل الجيف مثل كل شوك وطول والعن نطر**
والست فلتان **الاولى** من المسوط قال وانا اشتراها يعني الامه من عبد ما حله الى ابنة
عليه ان كانت طاهرة حبيبه بعد ما اسراها العبد ولما دنى عليه لان المولى ملك ربتها من اشتراها
العبد وقد خلعت بعد ذلك وكما ذلك الاستبكالوا شراها له وكلم فحاضت في دال الوكيل حبيبه
وان كان على العبد من حبط رقبته وما في يد وكذلك الحوا عدها وعندا حبيبه عنه في القياس
كذلك ولكنه يتخفى قال عليه ان تبها كراى اشتراها امى **الثاني** من النية قال بكره ان يطا
امراه وامته الاخرى اما قال والطوسي فهم منه انه لا يطا واحد حفه الاخرى مستوى حبه الامه والحكم
وبنى على قال والطاهر العرش واستدل بقاله الزاهدي في شرح القنوري وذكر ابو بكر انه باس يوطي
المكروه لعائنه الامه دون عكته قال واطن الطوسي اطلع عليه ثم نزع في قوله وكذلك ينبغي ان يكون لو كانت
الاخرى باسها كان الزوجية قال يكون من المبال الى حكم النائم بها حكم اليقضان فانه وقف على المبال الى حكم
موضع موضع ولم بعد هذه **قلت** بقوله نعم انما ذكره فيها بل قال ان يكون منها ولا يعر هذا
الاقرار وقد صرح الزاهدي بانه كتابي بالوطي ومع قوله فاما ان طر افعم لا يعلمون في سعيه فاما **قلت**
بل كونه هو هذا انه اذا المونظ انهم لا يكونون المبال الى حكم النائم بها حكم اليقضان فانه وقف
على المبال فلم يتف بفقته وليس علم **ويكره الزكاهم ثم خاد وثور ثابورا فقا لواب نور** التقر بصد
عزت التي ادا لفته وبها ثور اذا اطل بدي بالثور لان الزكاهم في الشجر وفي الست فلتان **الاولى**
من التحنن والمرد قال غمر الاعضا في اللحم مكره لا في الجاهد وما يتعد ذلك للشعر وهذا اذا كان في غمره

واما الضرورة فلا تباريه ومثله في مخان وفي شرح الزاهدي يختلف في عمر الرجل حله
الرجل فوق الاذلة في الحام فقبل الجوز اذا كان الارز كشفا به اخذ الحلواني والاختيار
تركه ومن ما يحل الاذلة على بعد اجماع في الحام حرام والطواغيت انظر صوره واحدة في تفصيل
نذكره ولم يشتر اليه في الفصل وهو الضرورة وعدمه والخلاف المحكي منه فوق الاذلة
واطلاق الحرمة اذا كانت على الاذلة على الجمل **الثاني** قال في التحسين والمزيد
ونكره الا ان زان يتور وهو جنب لما روي عنه بعد ان روي الله صلى الله عليه وسلم من
قبل ان يغسل جابه كل شيء يقول يا رب سلم لم يصعبني لم يعيطني وسعي ان تنولي على عورتك
ادانور ومن كل موضع لا يجوز لغيره النظر اليه لا يجوز لغيره الا فوق الثياب ذكره الفقهاء في البيت
والاخبار للنظر بذكره التور للحي والنفس الطلي فطقت جميعه بل انما تفتلت

وغيره في الضرورة **الحام** اي نفسه ومن يتأخر

ومن كمن انفعه وحوز فوته اذا ما ليسف كان في النظر

ولكن التور بذكره غنائه وان النفس طلبة وان لغيره

ومعنى هو فقيد الكراهة للحيث لو حل اكل الطاهر وقد عدم الكراهة على الماء ثم
رايت في مختصر المحيط للحار وعمر العسل في الحام بذكره الا بعد هذا اذا كان في حوزة وان
امن ذلك فلا بأس وفي شرح الزاهدي وعن محمد بن قيس لا بأس بان يطلي عورته عريان
كما كان ولا بأس بان عليه السلام يتوكل بنفسه قالوا هم كانوا حنف يري صاحب
الحام ان ينظر الى العورة ومحنة الحام

ولا يدخل الحام للفعل عند **حله** على الاذلة **ويعصره**

الغزير ما من صلاة الجهر لا طلوع الشمس ويعصره في المفقول وفي الستين **الاول**
قال في التحسين والمزيد دخول الحام بالغذاء ليس حراما لانه اخراجه عن الخفاء ولان
ولا حل لاهل الحام **الثاني** منه قال في كشفه ان في الحام ليفل ونعيم لا ياتي لانه
لا يمكنه بطهره الا بالعصر والائتم الناظر في ذكره الامام الشافعي قال لا شك ان زيادة
الكشف في الموضع المعدل في الزاوية مطلقا وهو الحق وفي القصة عن عبد الله الكلابي
اذا اراد عصر زان في الحام وليس له ان يراها الا بعصره على ما يجب المأكله ويلقنه وهو
رواه عن ابي يوسف ثم روي عن يوسف النخعي مثل ما روي لو اراد الغسل لا يجزئ بدون ازار

وان كان متفردا ولو فعله كره ثم روي عن يوسف النخعي مثل ما روي ان كان في بيت وحده ومن يزور
الناس عليه بعد ان شال الله ثم بعد ذلك فيمنع الحام في حوزة في بيت الحام الصغير لعمر ازاره
ولخلق العانة ما ثم روي عن الامام الكراسي حوزة في المدة اليسيرة ثم روي لا يجامد في الفضل
الكرام في قال لا بأس به وقيل يجوز ان يتجوز للفعل ويجوز يجزئ حوزة للجماع ايضا اذا كان البيت
صغرا بعد له حوزة اربع عشرة ثم روي لا يجامد ويجوز الامام النخعي والحافظان في ذلك
لا بأس بان يتجوز او في الست الصغيرة قال ابو نصر الدوسي لا يكره لغيره ان يتجوز في الماء الحار
او غيره في الحلق ثم روي للويزي في كشف عورته في بيت او كله لغرضة بذكره وذكره في الفقهاء
في ما لا يفي الفرج انه لا بأس به فقد اتيت في المخطا في شرا الما انظر ولو كان نصف
الست الا هكذا **وفي حل الزانية** **ط** لغيره الاشارة الى الاختلاف

وقد قيل خلق الزانية **كل جمعة** **وبعض** **الحوزة** **بغيره**

قال في التحسين والمزيد يجب للرجل ان يخلو راسه في كل جمعة ويعصره بغيره
وفي القصة ان الاستحباب لغيره الذي التمس في شرح الزاهدي في ان يغسلوا طفلة
ويغسلوا راسه ويخلو عانته وينظف يديه بالاغسالة في كل اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة
فلو لم يفعل فلا علة في ترك ذلك فادرك الامر في تحقيق الوعيد وذكر ذلك في القصة غراه
الى الوعيد الحار ويجوز الامام الكراسي ونحو الامام الحلواني وغيره بالافضل قال
في الاستبوع هو الافضل والحكمة عند الامام ط والامر بعون الابد والسطوا هو للملأ

ولا تشوي **جوز القمار** **وبعضه** **ولا ملك فيه** **الذي هو** **تقصره**

القمار صفة قمارية فقرة اذا اعلنت في القمار والست ان حوزة القمار الذي يكتسبه
بعض المقامر بعضه حوزة شرقة لانه مغل حرام ولا يثبت الملك الذي تقامر فيه كرا في
التحسين والمزيد والحق العسر في الطور وفي التحسين والمزيد ايضا الحوزة الذي يلعب به
الصبيان يوم العيد ما كرمه هكذا انقله في حوزة في ان هذا اذا لم يكن على سبيل
القمار وما اذا كان هذا صنع حرام ام لا روي عن في خان **قلت** وعلى ذكر القمار
بذكره هم من ادعوا بانه حرام في وسط المحيط في لغز القمار ولو كان ما حوزة
ما حوزة ما حوزة لم يجز ذلك لو كان قد روي ما ولد الحرام ما روي عنه هو الذي يعود
وبعضه على ذلك لو كان في يده لكان في يوسف في روي عنه لا بأس باللعبة في طرح

ألا إذا قام عليها أو تغلبت ذلك عن الصلاة أو أكثر الخلف بالكذب فاما بدون هذه المعاني
 فلا يسقط عن الله لا اختلاف العلماء في حرمة اللغو وفي شريح حوز اللغو لا حصرا للدين
 إذ لم يحل بالواجب وهذا ما استلحق جمع من الحنفية ففي هذا الفرع رحمة عظيمة فاحفظت
 : ولا بأس بالسطح وهي رواية **عمر بن الخطاب في التوراة والغرب تو شريعة**
 وواحي الشرق والغرب هو الامام الثاني العاشر ابي يوسف لاز ولائته شماتت المناذق والمنا
 كاته كان باغي الخليفة وفي شريح الجامع للصغير للثمة شي وفي شريح ادب القايغي لا يسقط
 عداله الا لعب السطح ألا إذا قام عليها أو شغله ذلك عن الصلوات أو أكثر الخلف بالكذب
 فاما بدون هذه المعاني فلا يسقط عن الله لا اختلاف العلماء في اللغو وفي شريح الهداية حوز
 اللغو لا حصرا للدين إذ لم يحل بالواجب

منه مبتاع من شعبة وكان الامر بفوض اليه لانه خدام الكعبة وينبغي ان يحفر الشرائع منهم
قال المصنف لابد في ذلك من الاذن لهم من السلطان في الاخذ والبيع وان كانت الكسوة التي
يشترها الامام في كل سنة من مال نفسه وان كانت من بيت المال فان لم يكونوا سمعوا الهدى
من بيت المال يبيع من الوجوه المسوغة للاخذ منهم لا يجوز لهم الاخذ ولا البيع **قلت**
اما الاول فيمكن ان يقال فيه ان تقريره هو على ذلك في كل سنة ينزل منزله الاذن واكال
في زمانه ان ما يكتسبه الكعبة المستد من المال يحصل من بلاد موقوفة عليها فلا يجوز
حسد بيع ذلك الواقع من شعبة ولا الاتباع منهم بل ينبغي ان يصرف في مصالح الكعبة
كما قالوا في حرم المسجد وكفى الله المالك الا ان يكون الواقع شرطا ان يكون لا يرتب لشيء
في حق المساعدهم وليس علمه **والصلح بان الكذب في دفع ظالم لاهل الرضا والقضا ليطهر**
في الست اربع صور يجوز فيها الكذب قال في التمهيد وفي بيع من اياه للرجعي في كتاب ادب
القضا لمحمد رحم الله محو الكذب في ثلاث مواضع في الصلح بين الناس وفي الحرب وفي
المال اهل بقوله واهل الرضا قال ولم يذكر مع الظلم وفي مذكرة في غيرها ولو افق
عليها بعد ولكي يقال في الدارمة بعد ان ذكر الصور الثلاث عن الرجعي انه اراد به المعارف
لما الكذب كالحرف وليس علمه **ودكر مساوي الختم ليس غيبة** اذا كان من بيت له حتى يذكره
وهو لاهل حرم من يقصد بعضهم ولا يصلح ان منه التفتيز
المساوي الما بعد العار وفي الست اربع صور ذكرها مساوي لما بعد غيبة ثم في الخلف
مدكون في ما يحبان **وعمره الاول** دخله كذا في حق الله المسلم على بيع الاختار لم يكن غيبة
انما الغيبة ان يذكر على بيع القرض يريد به السب وهو لا يشمل عليه البيت الاول
الثاني قال اهل قومه كذا وكذا لم يكن غيبة لانه لا يريد جميع اهل القومه وكذا هو
العصر وهو مجهول **الثالث** قال الرجل اذا كان بصورة وصلي ويظن الناس باليد
واللسان قد كرم ما فيه لا يكون غيبة وان اضر الناس بذلك لم يوجب الاثر عليه لم يعد في الاماكن
التي سباح بها الغيبة السوال عند المصاهر وفي الاعتقاد للحد بمرسته وعند شكوى
الظلام الى الحاكم والمتظاهر لبيع الذي لا يستعنه ولا يوثق عنه اذا قيل عنه انه
يفعل كذا وكذا وعند حمل الاستعانة يقول شخصي فعل كذا وكذا ولا قوته يدل
على ارادته **وليسق معناه المرفوع جامع** ومن علم الاطفال منه ويورد

في السملان **الاولي** قال في القصة بعد ان رقت القفاوي النخاري ونجم الاله النخاري
معداد المرفق في الكاع ثم بذلك ونفسق **الثاني** قال بعد ان رقت القفاوي النخاري
لو علم الاطفا في السجد القرآن لا يجوز وباتق وكذا الناديب فنه رقت محمد الاله النخاري
وقال لا يجوز الناديب اذا كان باجور وسعي ان يجوز بغير اجور لا الصنان فقد قال
النبي صل الله عليه وسلم لا يجوز ما حرم الله عليكم وما حرم الله عليكم وما حرم الله عليكم
المجد ثم رقت له وقال في هذا اعدى لي حنيف وعنده يجوز اذا لم يضره لواءه امره
قلت يعني الست انه نفسق بعلوم الاطفا في المجد ولا يلزم من الاله الفتق ولو سئل
عن احد القول بنفسيف ويمكن انه نبي على انه بالامر ليرفتق وليس له الصواب

ومن قرا اجله الشخص في آخره وفي عزاهل العلم بعض فقره

قال في القصة راقا للقاضي البديع ولا يكره قيام الحارس في المسجد لمن دخل على تقضيها
ثم رقت شمع طهر الدين وقال في شكل الامار والفتا وعنه ليس عكره لعنه اما المكره
محبة العاقر من الذي قمار له فانه لم يحل القمار وقاموا له لا يكره لهم قال في القصة البديع
وقب وقار في القرآن لمن لم يحل على تحطيمه له لا في عره لا يجوز امره في المصنف وهذا
المحبة في رقتا لما نوبت في الحق من حكا القمار من يديه
كما سئل البرك وكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصحابه معه لا يكره على كراهته وقد ورد
قوسا ليدكم فلما الطاهران الذي في السهم القمار للقمار لعظمه ولم يرد
فيه منع عنه لغزاهل العلم فما تعلوا ولا سئل التي لا في لا يجوز في حق غير العالم
فاما في سئل القمار من يديه وهي غير سئل القمار والقدر لعظمه فنبهه لذلك

وحوز نقل الميت السعي مطلقا وعن بعضهم في قولين كخطره

قال المصنف احاديث في حوز نقل الميت للدفن فما زاد على الميت في نعهم يجوز
النقل مطلقا من الدفن وبعدت الميت او نضرت او ضي بذلك ولو يوصي وقال
لنعهم لا يجوز النقل بعد الدفن مطلقا اما ان يكون الاصل معصومه او بحق بشفع
ومل يجوز الدفن من في سلبين مما دونها ولا يجوز اكثر من ذلك والطوسوي نظم
الله كره قبل الدفن وما زاد على الميت لم يرد في الاحاديث ونقل في السعي اخلا
المالح فيه بطوايه مجرم بعد الدفن وقال لا خلاف في كل من العضدين الاختلاف

اما قبل الدفن فقال في الاحاديث حوز الدفن انه لا يكره كذا نقله عن الطوسوي ونقل عن
الامه النخاري كره الا قد سئل او سئل وفي الفتا عن الخوام امره ماتت ولدها
في الغرة ودفن هناك والامه لا تصبر عنه لا يبش ولا سئل الى بلدها وعليها الرضه قال
وحبان دفن حنثات في بقى وهم وان نقل من اوسلس بلا اساس وقيل في دون السفر
وقيل ككره للدفن ايضا وعن عثمان رضي الله عنه ان امر يعقوب كانت في المسجد ان يقول الى البقع
وقال يوسعوا في مساجدكم وفي الحايك في مثله وعن محمد انه اثم ومعصية وفي قتله
مقابر بلع الها حكم كحوز لا يجوز يعلم الى موضع اخر امره وقول العقبة بالليل في من العون
عن محمد انه قال احب الناس ان يدفن الميت في المكان الذي مات فيه في معاير ذلك
القوة وان نقل من اوسلس بلا اساس في القصة ابا اللست وان نقل الى بلد لا يكون
اثما لما روي في الخبر ان يعقوب على الدفريات لم يحل الا في ذلك وذكرا ن يوصي عليه اللاع
حان لا يور يوسف بعد ان اتى عارنا الى ارض لث من ملة من مصر ليكون عصا مع عصاه
ابا يه صل الله عليه وسلم وذكرا ن سعدا بن ابي قحافة في صبح على له يوفراخ من المدينة
فحمل على اعناق الرجال الى المدينة امره هذا كل لم يضره في بديل على حوز النقل
بعد الدفن اصلا بل في المصريح منع منه ولا يوهه نفسه كذا في نقل موسى في
صل الله عليه وسلم في ليس ينش القبر ولا انتهاك للحرمة فانه تغله تناوئة وقد نقل انه كان
مدفونا في عمود من خاف فانه تغل يعوده كما هو وعلى كذا في كذا ذكره المصنف من
الخلافا لم ينف على ما قاله من كلام العلماء والطاهران الصواب مع الطوسوي في بطة

وافضل من ذكر القرآن استماعه وبالأواب المفضل للطفل المحض

الموار افضل من نقل تفصيل وهو الجرا والقرآن معقول عرك المهم لضرقة التور
وهو مشهور وفي الست سلبان **الاولي** ما كادى العدي قال سماع القرآن اتوب
مرفقة **الثاني** قال في واقعات الحنابلة اذا عمل الصبي حنثات قبل ان يحركه العلم
كصلاه فاف او عرقا كان الثواب له لا لا يوبه قال لانه ليس لانت لا اما سعي فلو
علم الحواله كان له ثواب العلق وليس له الصواب

وذكر في اولي الصلاة نقله ودر العلم اولى وانظر

النار الصلاة من طرقت الباني وفيه سلبان **الاولي** قال في هان حل تعلم

بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم عام القرآن وهو افضل من صلاة التطوع
الثاني قال تعلم الفقه او تعلم باقى القرآن وفي منه المعنى تعلم ما رواه قدس الحاج
من القرآن افضل من صلاة التطوع لا يحفظ القرآن على الامة وتعلم الفقه اولى من ذلك
لان تعلم القرآن بمرتكبة وتعلم ما لا بد منه من الفقه فدر عين ولا ينفع لغير العبد
وقد ذكره هو اوله **علم وكبح** لا علم ختمه الدرر حتى يقدره

اسكن بسم الله على الحكاية للوقت والوزن وهو في موضع نصيب من قوله كرهوا وكبحه
عطف على وسيل الست من الغنى قال يقول عند تمام رده من القاف بغيره ولله علم على السبل
سواء على الامانة تايه والصلاة هي انك والى لقوله في النظم وكبح وهو ما اذ المرئى
لحالة تايه كايك وفي التختير والمزيد حارس يقول لا اله الا الله يقول صل السبل من جهة انه تلذ
لذلك منها خلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا والقارى يقول كبر واسات اسى وكبحه
فصحان **قلت** وهذا المحول على اذ المرئى من نصه في الذي يكون الرتب بالدرر
والمحول في ذلك وسيله الحاصل هو الدرر والبار في حديد يكون اخذ لذلك غنا

شوردرسلحه على التفاسيطها اذا بانها سواه فيبكره

البكره بكر السنين المهم وتفتح العلم لمزاده كبت في الجسد بالغه محمول ادلب وقد
تكون مع كماله وسيل الست من مخاض في ليل له سلم فان اراد ان يخرج وكاف الموت
قال لو كوفنا نكاح فلذلك احد في ولما بان ان فعل له معاجزه ولا يكون تعريفه لاله اسى
وفي العاوى اذا اراد ان يسمع اصبعه زاده لوسيل لوقال يعتبر ان يكون الغالب الضاه فهو في نسخ
من ذلك اسى وهذا الخصم الموت وعنه وفي عكس هذا الوكيل له ان لم يقطع الموت فلم
تقطعها حتى مات هل يا ترى طاهر كلامه انه لا ينجح الا ان يتقن التفاسيط بذلك حصل ذلك فعول الطبيب

شوربابس بالاسف في يوم جمعه ولو قرب الوقت للمقرح **مجدد**

سليمان غزاه المصنف من لعل ما لفتي للطاوي ولا غنى لك الكبر والاصح
لاما في يوم الجمعة قبل الزوال وبعد من نزل مذهب نالك وعينه في قال وقال الجعفر جنى
الفقه سمون للمروم كجه الا اهدى الخفي في قال اذا اراد الرجل ان يعرف يوم الخميس بلسان غزاه
الخرنق الهاد واذا قام الى العت لا يخرج حتى يصلي الجمعة وروى اخذوا رستين انها قال الامام
بالفر يوم الجمعة لم يحضر الجمعة قال ابو جعفر في ذلك من ثمان له ان سافر اذا كان جمع من المم قتل

خروج وقت الظهر لا يجوز ما مذهب من الى ان من الوقت اما ساقى من الوقت فاذا
كان ساقى في اخر الوقت لم يكن من اهل الجمعة اسى في الطرسوسى وهذا انما سى اذا كان
الامام اخرج الجمعة الى اخر الوقت اما اذا اقامها في اول الوقت كما فعل عان فلا يجوز له ان يسافر
حتى يصلي مع الجمعة سوى من المذهب فان يجوز له ان يسافر من طوع المجزوم الجمعة الى ان يقرب من
وقت اقامه الجمعة اما اذا قام الامام اجمعه فلا يخرج حتى يصلي مع الجمعة ولا يقال في ذلك كلامه
من قوله اذا كان خرج قبل خروج وقت الظهر لا يجوز بعد خروج وقت الظهر لا هذا معروف
معلوم ان المحدث من اهل الجاهل اجمعه فاذا فرغ منها لا يجزى من لفر اسى كلامه **قلت**
في الفتاوى بالبرية المرفوعة اسافان خرج من العمان قبل الوقت الطر كاس في لاهلها
احوال الوقت دل ان المافد يوم اجمعه قبل الزوال لا يكون في انقوبال على الامامه الذي ذكره
الطرسوسى في القول على ليلهم **مكرر ان سعى لا سقا طحلبا** وجاز لغز حيث لا يتصور
شوردرسلحه على التفاسيطها اذا بانها سواه فيبكره

اسم اللسان على سبيل قال في خان واذا اسقطت الولد بالاحراج فالوالد لا يتبرئ من حمله
لا ياتر قال في ليدع ولا اقول في فان الجوز اذا كرس في صيد يكون ضامنا لانه اصل الصيد لما
كان يولج بالخرا اتم ولا اقل من ان لم يخر اتم هذا اذا اسقطت بعد الا اهلها فانه اتم القتل فان
اسقطت بعد استبان خلعه وجبت الغرة والمريض اذا اكل اكل واصطع لبنها وكيسر في الصبي
ما تاجر به في ذل هلاك الولد ما لو اصاب لها ان يعالج في استال الدرقه دام الحمل مضغة
او علة ولم يخلو له عضو قد مراد دل اللد تانية عشر في واما ابا حنبلها امساها الحما استر الى
الدرقه لا اكل علة او مضغة ولم يخلو له عضو ساج امة الادنى في الزجر واذا رات المرأة الفاء
المابعدا وصل جهها هل ساج لها ذلك قالوا ان كانت ابلان الا لقاعد من سخي فيا الروح
فانه لا ماح لها ذلك لا لا يصر في لاهلها على عليها الظاهر ولا حل لها بعد الانفصال فان
ارادها الا لقاعد من سخي فيا الروح هل ساج لها ذلك ام احلف المتاح فيه من في الا باس
لاما اذا كان قتل من سخي فيا الروح في لاهلها وعزل المتاح وقد ذكر ان غزاه الماساج
مكنا هذا في قاضي سرقند اذا ارادنا سقا طر لها فلها ذلك اذ لم تستن مطوي في كمال الغيب
على سوي يقول انه مكره فان قال الما بعدا وقع في الجمر اجمعه فانه يحتاج الى صنع احد وعلة
واذا كان بالاحيى كان له حكم الحيوة كما في صيد الحرم وكبح في الطهر في الخلاصة كراي كاي

جواز ذلك مما استبينه الحلو واخبرنا انما قال المصنف ولعل محمول على حاله العبد وانما انما انما العبد
 على ما مر وقد اشار الى الحمل المذكور في البطم في التتالي وفي القصة وقوله في الفصل المذكور وفي الحق لا يجوز
 وفي الامه خلاف قال المصنف المصنف قال مصنف القصة الناهدي قلت وفيه نظر دل على قوله عفت هذا
 والصورة في نظر علمه شوا او اصح او جازي وحقه فان طهره ولو قيل القصة يكون ولا ينبغي ان يجوز
 وفي المحط فيه كلام واختلف سحر عاريا الى المتأوى المجدد ذكر في الكراه وفي مجموع البهري عاكبة
 في اسقاط الالانام ما لم يستثنى من ذلك ما يكون ولدا وهكذا في الكري خصوصا في هذا الشأن فانهم
 يستثنون جهالاتهم بعدهم من وجودهم كما قال الخفري في الالانام في سبل الطلاق والله اعلم
 فان اسقطت ميتا في السقط عن الوالد **فان قيل الام كغيره**
 القصة بضم المعجمة وفتح الراء عدا وامة ومسا السبق صحان في اذا اسقطت المرأة الو
 لولاح او شرب دواء ستمد به الماسقط ففسقط الولد وحيت الغرم على عاقبتها وتكون الغرة
 للزوج والحق عن حماء وفي كبر الحامي شربا لدوا او حالت حلالا نفلا ما لقت على عاقبتها
 حماء به ويوجد من سنة واحدة لو ارتكبت الحام اما كانا عتقا ذكرا وان لم يكن لها علق في مالها
 ثم في ذلك بعد ذلك عن ابي العاسم انها اذا شربت الدواء لقت جنينا ميتا لا تحت علمها
 الحق لا لو حوت كجل الجنين ولا يحل الغرم على الوالد لولدها ولا تجزئ كني هل سطر
 ما لو نكحت ولدها خطأ والعوى على المولود كني بشرط الرقعة ذلك ثم نكحت عن الواقعة امرأة
 شربت الدواء لسقط ولها عمن فانت جنينا تحت فتموت فعلى عاقبتها الدية في ثلاث سنين
 ان كانت لها عاقلة وان لم يكن في ذلك مالها وكذلك الاب ان لم يكن له وارث لولدها ان كانت
 ولا ميتة شرب في شرب الدواء لتصل نفسها لا يرد ذلك لا سقاط لا شيء عليها وان سقط هو
 بنفسه لاها عتوبه ولا كفارة عليها وفي قول ابي حنيفة ولا وقت الام ميتة الا ان
 يكون حرج حياتها مات فعليها للكفارة امه في الطرسوسي الحاصل في الغرة اما تحت اها
 حرج الولوجيا فتموت اما اذا اسقطت سقطا قد استبان خلوه ولا يرد فيه واستبان بعض
 خلة او مضغ من الحبال الغرة واعترضه المصنف في هذا لم يقل ما حرم من اجابا انما قالوا
 اذا اسقطت حيا ففيه الدية واذا اسقطت ميتا ففيه الغرة والطرسوسي وهم من قال
 والملي والكنز والكافي وغيرها **ولباسان تلقى مع الشمس فليكن له ملكة في الدماء والاعتر**
 الصلوات الرب ما يتخذ من القرد والست من الظهيرة والحنس والمند وعها والغلف

الدي يقال له بالفارسية مثله اذا التقى في الشمس لموت البدين فيه لباسه وقوله وعبروا من الغنم واليس
والزوج السمين لا فوق شبعه **ومر ذكرها القول للمصنف**
 السمين كالشكيم مصدر سمن والتبع في السمين كسر المعجمة واسكان الموحدة مصدر سمن وفي
 السمينان **الاولي** مر في صحن وليست خاصة بالزوج قال امرأة باكل القننات واشباه
 ذلك كجل السمين في ان اواطع البلي لباسه اذا اكل باكل فوق الشبع امه في الواقعة المرأة
 اذا كانت تسمى نفسها لا في لباسه لان هذا فعل مباح بقصد مباح في الطرسوسي ينبغي ان
 يتدب لها ذلك وتكون باجوبة امه **قلت** لا يعني اطلاق ابا في ذلك فضلا عن تدينه ولعل
 ذلك محمول على اذا كان الزوج كسب السمين اما اذا كان كسب ذلك فستغنى عن منه وتكون ما زوجه في
 فعلها وتكون لا تجوز السبع الا ان كان الما فوق الشبع حرام في هذا عية الامه اذا اكل
 ان لا يحل للضيف او كان يريد صور الحذاء اذا اكل فوق حاجته والباس به فلو كان باكل للسمين
 لا لغرة فكان لحن وفي التلزم عن الثاني انه لباس باقته للسمين **الثاني** مر في صحت
 امره اصح ان باب العود ليجها زجها لعل كان ينقصها ذكر في الحام للصفه ان ذلك حرام لا يحل
 والاملا شانه بقوله يحظر اي منع وذكر المصنف في بوجبه انه حرم من السحر والسحر حرام في
 بعلها وحل السبع العود في المنجد الحام وتكتب في العود التوراة والاملا في القان وسول
 اي ادع العود هذه اذ فيه لا حل له ذلك المال لان اخذ المال على الهدية حرام **قلت**
 لو كاشع العود صرح السحر لعل لا يحرم المال ولم يرد له الى التعليل الذي ذكره
 في كونه حرام من السحر نظر وقد في الزاوية في المسود مكرها بالكرهية مع العود
 او الطعافا وعجبه فيه بكره ولا حله في ما يطر فيه السبع في المنجد وفي هذه الغنى كسب لا اخذ
 المال على الهدية مشروع **وللغز وطرب الطبيب الاجرة حارة** **واخذ مغن دور طه بقر**
 الغز فقط ولو قال **الغز وقول جاز اجرة طبيل** لتعلمها الناس في ابقا في
 احد المعنى والمطرب ان لا يغز شرط مباح له ولما اخذ على شرط يحسب على صاحبه
 ان قدر وان لم يقد يرد على صاحبه بعد قبه وفي الواقعة نحوه وقوله واخذ مغن
 معي الاجرة **ومر ب عبد الغز جاز باجره** **في جاز في الاحمر والاب باجره**
 حرام الست من العتمة وقول شرع السحني وفي الامر ب عبد جاز للموسى حربه
 خلاف الحول لرحم الله هذا سقيصر على عدم حوله من جاز باجره كلاف الحام لان الما سحر

فانه يظن ان من الاب يصلحته والمعلم يقربه حكم الملك عليه السلام لمصلحة المعلم
انتهى والمصنف رد على الطوسي زعمه انه لا ينبغي ان يسمع منه فيها برئ على ثلاث جلدات
بغضه خارج فانما في العيب المبرح ولا يجوز ان لا يحق للمالك ان يفعل بنفسه في الامور
اولي منه لا يظهر ذلك ويصح الى اقل المتعبد بعد ما لزمه على الخلاف بل له
ان يفعل لعدم الذي عليه التعبد لم يبلغ حد احس الجواهر وهو ظاهر وينبغي ان
يستثنى من الاحكام التي فيها في لو امره بغير ابنه جاز لان بغيره بل لا يجوز ان
لا يفعل **وفي يوم عشاء يكره كلهم ولا مانع لعناد خطه يغفر**
وربما قالوا ان باب يغفر **ولا شك من باب التكليف تجوز**
وبعض المختار في الكل جاز **لعمل رسول الله والمصنف**
عاشورا اسم لحائض المحرم والكحل سبع الكاف قصد كحل واشتملت الايات على
سلب تعليمها في القصة فيمورد في قولي في خلط الحواج بود عاشورا لم يرد في قولي
ولا باس به واما في باب هذه هي المشار اليها بظن المستأدك وجميع الستة لاني ولكن
اشارة الى تحليل وهو بالمساكن وهذا ليس بمذكور في نقله والذي في خطي انه
ثابت ليعلم على عباد المسدوب اليها في الحديث بقوله مرفوع على حاله في يوم عاشورا
اقع ليد علمنا برئته في حاله ان وسعوا استعملوا في الحروف وهو ما يصدق على
وقد رأت لبعض العلماء كالاختلاف في التوسع يوم عاشورا على القبال بمخالفة لا يفرق
فيه على النوع نوع واحد بل يفرق في المأكول والملايين وعقد ذلك بمخالفة النوع وانه
نفسه في الامام ما يعمل فيها التوسعات المعبر عنها كالاغداد ونحوها وليس يعلم
والاولى في القصة بعد مقدم يوم عاشورا بغيره حتى صرح في الاكحال في ذلك
سنة ولكن لما رعا له لبعض اهل البيت حجب تركه ثم روى في ذلك التحريم في عاشورا
لان يزيد ليزن بها كما لا يرد من الحسين عليه السلام وقتل بالاندي ليقرب عنه يقتل وقبل بعض
للتلف هو سنة وليس فيه ذكر عاشورا في قوله في سنة المحسن امي قلت هذه رواية
عظيم مرادها ان كل من شهد المصلي عليه السلام في يوم النجس والمزبوح لا يملك الاكل
يوم عاشورا هو المحال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كحلته ام لم يوم عاشورا ورفقه
اوله فتاوى كمر قد قلت **وفي فتاوى في ان الله سنة وذكره من اكل يوم عاشورا**

لم يرد من سنة ولم يصح ذلك غير النبي صلى الله عليه وسلم قال المصنف ينبغي ان لا كان سنة بنفس
الحسين مدعي ان كره تحصره ولا شك في الخلط ان قصده التوسيع والتصدق في
مع الله وانه لا يعلم **وزاد في قوله هو هو محض في سنة يقتل في اكل العبد**
وقتها ان واقفت قلح جاز **وفي الاجنح اكل ايضا يسطر وفي اللص لا يفتق وضع بمفعل**
يقدر وذا شرط ولا يتغير في الست ليعمل مايل في العاوي المفوى **الاولى والثانية**
اذا اوجر الرجل مع امراته او جارية رجلان برأها على نفسها ليرى ان يقتل فان راع امراته
او مع محرم له وهي مطرحة له على قتله الرجل والمرأة جميعا امي قال الطوسي الاحكام شرطا
في ذلك كل تصري على ما كان ولا يفتق في اطلاق الفتاوى الصوري في الزنا لا يوجب القتل سلفا
بل بالاحكام وكان سعي ليرى لا يفعل لان اقام الحدود الى الامام كما قالوا في المولى بن علي بن عبد
الامام في الامام في لعنة المصنف في القتل حيث ليس من ساكرو ولا يرد في الامور الموقوفة والهي
عن المكروعة في محرم الذي استند اليها في القتل في الطهر على هو له رجل يراى جلا
يرى امراته او امرأة رجل اخر وهو محض فتقبح به ولم يرد في الزنا حل لهذا الرجل
قتل وان قتله في قصاص عليه وهذه عبارة المصنف في قوله وفي الاجنح في لعنة
الرابعة في سيم كلام العاصي وفي ذلك رجل اسرق ماله فصاح به او راي رجلا يفتق
حائطه او حائط غيره وهو يعرف في سرقة فصاح به ولم يرد في قتل والقصاص على امي
وهذه عبارة المصنف في قوله وفي اللصان مقتبصا به بل يفرق وقوله وذا شرط بمعنى فيام
مرحل الزنا للصلح به اول شرط فاذا لم يفرق في قتله كما اشار اليه في حيطان وقوله فلا يتغير
اي في الزنا والسرقة والنقب عمن الظهور لم يملك على السرقة المحرمة عن النقب ولا شرط كونه
معروفا في السرقة وليس يعلم **قلت** اطلق ان كنهه ان طاعه وان يكرهه فيا ولم يقتل
بكونه محصيا في علم الزنا كما في الصوف قال ان مصداقه اربعة او اكثر قبل وان اقل
فانما ولا يقتل وسعي ليرى في ذلك لطلاق في خان وقد بلغت القيد الذي قد به في حيطان والذي
مر صا ح الزنا به مقلت **كذا سارق والمال عشرة افعاد** **وسيلة للبر من كان شر**
المرا دال على ما في صا ح فان قيل هذا الحكم من كان شرقة كما تقدم في مختصر الخط الذي
رجل استقبله للصوم ومع ذلك لا يباويعه حتى حل ان تقبلهم عن ان يفتق فان كان
اقل من عشرة فقتل على ولا يقتل وان كان عشرة او اكثر قتل فان كانا لوجه مع امراته

او جادته او مع محمد بن زكريا القمي والغلبه عليها لان نقله وان كانت مطاوعه له في الدنيا
مقتلهما جميعا ولم يبق له من ادم لا صباغ ولا احسان فرائد ان العلم النسيه علم او وقع
من اطلاق فريد الاحسان والرحم لا يصح في مثل الدنيا فيستكون بحال بعد قوله
سقطت **ولم يذكر الاحسان والرحم لبعضهم وليس بعد قتل ابي القدر برواه**
متروكا الى ان اشار الى كون الفعل اما هو رب الامر لودف لا الحد وقد رأت في كتاب
لحدود من الراربه ذكر الهندواني وجد مع امرته وجلدوا كان من جرحه لصباح ومادون
اللاج لا حل قتل وان كانا ينفردا بالقتل حل قتل وان طاعت حل قتلها ايضا وهذا
نصر على النسخ من قبل بعض النسخ ايضا ولدك جرحه رواه عن الامام الثاني في المستفي
في المسالك ذكرنا ونص ليمه خوارزم ان امام التوحيد ليركا بلف حقه بخير لكل احد
ان كانا مع المعونه با من كل احد لا تستر ولو بالعتف ونص في كشف الحجة في الركبه
ولعد الفراع كالبليه الى الحاكم وبل هذا الوراى سلما بنى كل القتل وانما مع كانه لا يصدق
في ذلك لانه لا يرد ذكره في السيرة في نفسه وفي المسعى عن الامام ادركت اللص وهو يتقلب في قتله
قال محمد بن قيس عن ابي الدية في ما اذا قال الثاني حذره فان ذهب والافاربه فان حل عليك
بيت تحت ان سداك بغير او خفت ان يبعبك فارمه ولا تحذر في الحد لو ان لصا دخل
دارا ولا صلاح مع صاحب الدار يعلم انه يتولى على احد ارسه الى ان يخذ بعضه في ذلك بغير
مع صبره وقتله وكذا الوراى في منزل رجل اهل ارجح وعجزه في لرحله بغيره من اهل
سفر قتل ولو كانت معه وعجز قتلها ولو استنكره حل امره لقتله وكذا الخلام وهو الماخوذ
وان قتل في هذه اذا لم يستطع منع الما لقتله وهذا طراعه فاجوز بالقطع في هذا الباب
تكميل عجت من المصنف لكونه لم يصرح بحكم الحسنة وهو في غير منقول
عن الامام المتقدم وكذا كل كتاب في النادر من بعضه وقد ذكره في المسعى في الخبر المخرج
وفي ما لا يتي به من حكم اكل الحسنة وهو ورق القنب قد افق حاشي ومنه
ان نعرهم الله على نعمته ولم وافقوا با جازية مع خطيئة وامر وسادت في يوم الى الشدد
على اكله في الانبوى الذهب على نعمته حتى قال علماء فيهم لسه حرق كل اكل من دون ذلك
مبتدع في اكله ببيع طلاق المحسن في طلاق النكاح انى عم اتى مرات بخطاي الصاع
في تعليقه في خلاف اللعاط قد استها ما نقله عن خط اي الصلاح في لفظ سئل في

الكردي

الكردي عن الحشيش الى ورق القنب فقال لم ينقل عن ابي خديج واصحابه في اكلها لم ينقل
في زمانهم بمس على اصل الاباح كما في سائر النباتات ولم يورث عن السلف شي في طهارة حشيشه لان
المري حتى في اكلها وشاع تناولها فاقى المري حشيشه على مذهب ان في وكان ذلك ظهورها في عراق
العرب والمري بغداد فبلغ فتواه العاصي اسد رعر صاحب بي حسم وكان لعراق الحشيش فقال
انه مباح يعني اذا لم يسكر بل اعمت بليته وتملت له ما كان منسبه اخرا منه ورائته وانفقوا
ما اتى بالمري في حركه وحده تملكه وافقوا با جازية وان كان ثمنها خطايا على اتمها هذا وامر
تأديت به في اكلها وانما في اكله هو زبد في مبتدع في سق وعكروا وقوع طلاق اكل الحشيش
اذا سكره زجره هكذا نقل الامام جواد في الدرر السني عن ابي الكردي في شرح البراهين في
لله في الحق ذلك في سنن بحلا القادة ويومها القادة فقلت

وافقوا بحشيش حرقه وتعلو بحشيش لرجو وقدر رواه
لما بع النادر في المسوقين ورواه في المسلك وقدر رواه

ففي قولنا ان جاز ان اليع انما طلاق ولما بع منقول في رواه في غير الحشيش والاسلم
فصل في كراهية الشرب ٣٦

الشرب كثر المص من الماء والماء حرام شارب وهو لونه اسودا يشرب طلالا كان او جازا ما حار
في استعمال الفقهاء اسما لا يحرقون فيها كالكراه طاهر في موضع الكراه لكره ما حرم الكراهية
حرم بخله او خفيه وهذا من نوع وقد مر الشرب لا يقتضي كراهية ذلك الجراح والحلال في حرمه
متفقان لفظا ومعنى ولما علم **وليس لبار الماء وهو يورث حرقه في ذلك وهو حرام**
في الزهر والعنق الصدق جاز في السبع في الجاهل

اشتمل البتان على ما يقع في الما من قوله من السم في الجوز في الما كراهية الشرب والاهن
والجوان والامهار والهيبة والصدقة والعارية والعرض في الجاهل وكذا كراهية الشرب في
الطرسوسي وماره ان كان على الشرب للالاقى اما المحرم في الاما فانه يجوز يبيع وفي التمه قال
محمد اذا بيع شرب يوم او اقل من ذلك او اكثر في الجوز اما ما علم ان الما قبل الجاهل لا يبيع
ملوكا لحدود مع ما يملك الانسان لا يجوز واما ان السبع محمول في بعض ما يبيع في كراهية
وكاوا يقولون اهل بلخ يبيعون بذلك والقياس ينزل بالتمام والعقبة ابو جعفر واسنان
العقبة ابو بكر النخعي وعنه من المساح لم يجوزوا ذلك وقالوا هذا قائل اهل بلخ واحد وذكره لوان

لا يجوز لما ذكره المعين والمحق الخاص في الاحكام وهو ان الجارة عقد على العين مقصود
 لو كل الجارة للمبيع دون العين في المصنف والعينان الموجودان في البيع موجودان في البيع
 والثالث في الاعان ايضا وليس اعلم في حقهما من ظاهر الرواية عدم جواز بيع الشرب
 بدون الارض وان كان سعيه في تلك القضية بمرأى فلو انه باع الماء دون الارض وقبل المشتري
 الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال ابو جعفر لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجره الباع الاول
 ان الباع الثاني لم يملك بحد القيد وان سعى الشرب لا يقع على موقوف الارض انه لو
 باع الارض والشرب جازا البيع وان كان الماء منقطعاً وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على احدث
 وقتا بعد وقت فاذا لم يترتب وجود الماء في القيد ولا يجوز بيعه في ملكه على ملك الباع الاول
 قال في كان وعند هذا الجواب في كل وسعي ان حكم البيع الاول في الشرب حكم سعي سعيه حكم
 بيعه في ملكه في الشرب جاز وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية كونه في رهايه ولم يحد بعض الشارع
 وروى عن بعض السلف في بعض البلدان وكما حكم البيع المأسوس في القيد وانما يقع القيد
 ويصلح في بيعه ما ذكره في الامل رجل باع الشرب لغيره ووصف القيد واعتق جازعة
 ولو يكن الشرب محلا للبيع لما حازعت كما لو اشترى عتيقة او دمه واعتق لا يجوز عتيقه
قلت نظر في شرائها للشرب والميتة والدم لا يهدى ولا يقبلان الملك بوجه
 لعدم ماليتها ولغيرها بخلاف الشرب فانه يقبل الملك ولو بيعا فيه ان يكون عوضا في الجملة
 مراعي جانب العتق حتى يفسد كان الشرب محل البيع كما صح به ولا يلزم ركوبه محلا للبيع مدعا
 صحة سعيه من ادخاله واسد عليه

ويعتلك من دى ويعتلك شربه بالبيع بعض الماء يتكرره

سلك الست من التمه قال فاذا قال يعتلك هذه الارض بالفرج وعنتك شربه هل يجوز بيع الشرب
 اخلاف الماء فيه في بعضه لا يجوز لان الشرب في بعضه مقصود في البيع وبعضه لا يجوز
 كما به في سعيه كما لم يذكر له ثمة حتى لو ذكر للشرب ثمة كان يعتلك هذه الارض ويعتلك شربه
 بما لا يجوز في الخلاف لانه صار اطلاق جميع الوجوه في هذا الخلاف لو قال يعتلك هذه الارض
 بالفرج وبعضه لا يجوز هل حكم البيع في الارض وعلى هذا التصواب **قلت** ما يقع على التبع
 ليس فيه حكم به حلال في المصنف المذموم بل في اطلاقها في الماء لا يجوز في الخلاف
 لان الصورة المنظومة ما لو قال يعتلك من دى ويعتلك شربه وهي بطلان لو قال يعتلك هذه
 الارض ويعتلك شربه في الارض بالفرج دون الشرب محلا والمنظوم في قولك في الشرب

بالتز

بالتز دون الارض تنبيه لذلك وقد استقرت للشعور والحق بتبني المصنف والحق به بيتا
 اخر مضمون لست التمه التي هي الخلاف تولى

ويعتلك من دى ويعتلك شربه بالبيع بعضه دون طرفة

ويعتلك من دى او يعتلكها الشرب منه الخلف جوا مطلق

وكن البيت الثاني كما يدره الا باشباع فتحة الكاف

ولو باع ارضا وشربا لغيره في البيع وفي الجاهل الفرق بين

اشتمل البيت على ملحقين من التمه **الاول** هل ما اذا باع الارض مع شرب لغوي عتيق
 الارض المبيع هل يجوز بيع الشرب ام لا لم يذكر محمد في هذه الفصلة الكتاب في
 عن لم يصرح محمد لانه يحتمل في الحقيقة ان يوافق في الكتاب **الثاني**
 قال واما اذا اجر ارض مع شرب لغوي لا يجوز والفرق في الشرب في حق المبيع مع الارض من
 اصل حيث يقوم بغيره بيع حيث انه لا يقصد لعينه بل الارض فحيث ان بيع الارض لا يحد
 بيعه من ارضه الا وحيث انه اصل محض مع اي ارض كان لا في حق الجارة الشرب
 مع ملكه بخلاف الجارة في الارض للاسوة في حيث الزرع ولا تنبى الزرع دون الشرب
 ولذا كان الشرب تبعا للارض من كل بيع في الجارة لم يجر احاد الشرب مع لغيره ولم يحجز
 بيع اطار والعقد بين لوقية اخرى ولست بغيره لصواب

وحاق شرب لغيره في بعضه ومنه يبيع في امره

ولو لم يبيع في ارضه

الصحة في الماء الى سعيه الارض بعد اخرى وبغيره متعلق بعينه قد استعمل البتة
 على ما لغوي متفرع عن **الاول** قال في الدخول في محله واذا استهلك رجل شرب
 رجلا كان له ان يجره في يوم في رجل في هذا الشرب ارضه ذكره في الامم في الجاهل
 البردوى في بيع الجاهل الصغير انه يفسد وذكر في الامم في شرح كتاب الشرب انه لا يفسد
 وعنده من حسن ان يملك استهلاك شربه كما يفسد اذا استهلك بافري والثاني ان الماء
 قبل الاخر في الاداء لا يفسد لكونه لا يفسد لغيره لا يفسد في ذلك وفيه
 المصلحة في حقه على نحو ذكره شيخ الاسلام وعليه الفتوى في ذلك كما اشار
 ستوله وامر اخر يعنى عدم التقيد في عيون البيت انه لا يفسد اذا افسد لغيره

في اخذنا الى العرفان الهلاك على النفس ولو لم يوجد ولو فعل فلا خان على وفي الطهره فيه
روايات والاصح انه لا يضر في المصير منهم الطرسوسى حتى يسمع الاسلام الامام حيث كان قبل
الاحواز في الاواز لا يكون ملوكا يكون مباحا فانه كان من قول شيخ الاسلام قتل الاحمر ليس يملوك ان
يكون مباحا لانه غير ملوك ويكون مستحقا واسطره مباحا في محبان وليس له حدان يسمى له ضم
او رعيه من غير اللغز او رعيه او فساد واضطر الى ذلك او لم يضطر وان بقي له صبر ورعيه لو اذن
صاحب الامر والامان بما اضطر الى العمل بالطرسوسى ايضا قال من كلام العيون بعضى انولا
لا يجوز ذلك لانه قد يفسد ان يفتي في نه لا يسلح له ذلك الا اذا كان صاحب ولو فعل لا يضر على النفاق
الثاني ما ذكره محبان بعد تقديمه على غيره وان اختلف من يودعه ويؤديه للسلطان
بالف والحبس ليرى ذلك متى ولا يخفى ما في قوله ولورده لفي حرير امر احوار
ملوكه **ومكان هذا الفعل من غير ان يضرب او ياكسبه والامر بغيره**

ودعواه دون الارض في حيزه ونفي به ان اليهود يتصوره
مسألة السهر الحرة في اذا كان لرجل نهر يمر من مائه فادعى رجل شرب يوم في النهر
واقام على كعبيته فنفى له ذلك استحيانا لان ههنا على شرب يوم معلوم والشاهد
على شرب يوم معلوم كالم يقوله وان الشرب غير لرس فالشرب هنا معلوم وهو يوم من تاريخ
اخرى وفي محبان سوى سبيل الماء قال ان الجاهل في الشرب وسبيل الماء لا يمنع قول
الشهاد ولو شهدوا ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يسموا وان له في وقت النهر شرب
لم يقبل منهم في المصداق الطرسوسى لم يقطعه كون النهر يجري في لرسه يعني وقد تضمن
عليه كلام الكتاب وكان اشار الى اشتراط ذلك بقوله في في الصبر دعواه الشرب قبل و
الارض ليعلم ان كان الشرب وهو الماء موك وفي ديمته المراد ما في يوم طرسوسى المدي يوم معلوم
وهو شرط يقبل المسئلة والقض كما صرح في محبان نعمت ليست فقلت

بارض النهر فثبت مدعى شرب يوم من ثلاثين نظيره
في نفي في به للنهر فاشعكون بدون الارض وقول في نظير اي مدي به وهو شرب الماء المذكور فقلت
الوفيه ما ذكره في الدعوى في محبان مع الضوح وسلاو النظم
ما جوزه اخذ الزاد الذي على جوابه دون اذن يقصر
وان لم يضر الطرق المولى بعضه بل انما في التحدي به بعضه

اشتمل السعد على سلس **الاولى** من الفتنة في سلس حكم الدواب الذي يعلو على حافى النهر لعدان رقم
لشروا لا يملكى الدواب المستخرج كدى الذي يوجد على حافى النهر يخصه مرفوع بجانبه اذا انخرط
بالاخر وقال في الامام في هو مشترك بين اهل النهر المشترك في الاستناد ما يعني به مولك بدت وتوالت
الفاضى علانا لدر المرفوع ومع نحر الامام الحارثي خام الامار التي في الغري بخبرها اهلها في الربيع
ويديون التراب الى حافى النهر هل ياحدان ياخذها قال نعم الامام اذا لم يضر ذلك بالنهر فقلت
في ذلك فقال لانه مباح فقلت ليس الحافون استولوا عليه بالحق فلكون في الاستيلاء انما يكون
سببا لملك اذا كان على قصد الملك والحفر لا يعمدونه التملك كمن احس حشيش النهر
ليزول المانع من حجر الماء وكل واحد ان ياخذ ذلك الحشيش وكان شيخ الاسلام يصوبه في ذلك
في صاحب الفتنة فقلت هذا الحسن جدا او بهذا بنين ان جواب سرف الامام اقرب الى الحق وكذا
وبع لوجه جوابه بامام في لاف النهر وان كان مشترك فذلك التراب الذي يرفع الحفر ليس من
اصل النهر بل هو المأفنة وكان مباحا ولو فعضا حفره مباحا ثم لم يضر الامام الكراسى في ذلك
بحونا اخذ التراب من الغري القديمة ما دن الحاكم **قلت** من التخبس والمرد رجل يدع طينا
او ترابا مطبقا للمسلمين في هذا على حيز من اما اذا كان في ايام النزع والاحكام ولم يكن فقد تكتل من
الارض وقد صار كالارض فاحتاج الى القلع فيكون الاول النزع او في لانه حشيشه لانه طريق
المسلمين وفي الوقع الثاني ان كان منه مضرة بالمان لا يسهو ذلك لانه يعرف في حق العامه وفيه ضرر
انتهى في لوطيه ان المالك في النظم سحاق بواحد من المثلث المنقولين عن الكا تسمى المالك
لان الاستلزام انما تنقص المنع من احديك على حوائب نهر دون اذن ولم يتعوض لهذه المثل
في الفتنة والذكية فلا يملك في سقيه في نقار الفرة في التراب المستخرج من النهر الموضوع في افنة
الاختصاص بالواضع والاشراك بين اهل النهر والاباح والست الثاني اطلاق الماخذ من الطريق
عن البعض حيث كان من الذي في التخبس والمزيد التفصيل الذي علمته لكي يمكن حمل على
مهورم الوجه الثاني وكلامه في حوت لسهو وطعت ما اشتمل على الكتابان المذكوران في بلادنا
فقلت **ومر في تراب من مواطى ان نهر على حافيه لخصه البعض بخصه**
فواضهان لا يضر وبعضه يرى اشتراك والمباح اظهد
كذا الطريقة ليامر في دعوته وان تكي لا ادلا تصور
ما شملها على المنقول انما اظهر من الشمس مع اخفاء واللبس مع التثنية على الراجح بقولنا ان المولى علم

ولوصفها من القوانين **وهي المأخوذة**
 فليس علم نقلها في وجه **وفي العرب الأرض والنقل**

الصبر في هي المأخوذة من القوانين **وهي المأخوذة**
 للمخافين وفي وجه المأخوذة من القوانين **وهي المأخوذة**
 كثر في ذلك فالواك ان التراب على حبة التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**
 وان كان التراب حاد وزعم التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**
 فانه في التراب في حبة التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**
 في حبة التراب في حبة التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**
 الثانية دون الاول وعنه انها في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**

ولولدت رب بسكة محنة **كفر دوي نرا** **التراب**
في حبة التراب **على كد مفع** **والا يقدر**

الصبر في كل السكة وقول في كل السكة **وهي المأخوذة**
 لو اراد واحد من التراب ان يصب على وجه الارض **وهي المأخوذة**
 ليس احكامها من التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**
 اذ في التراب في حبة التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**
 المأخوذة في حبة التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**
 وافصح واطلا في حبة التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**
 فريد وراي في حبة التراب في كل السكة كلف لرب التراب **التراب**

وليس كل التراب **ولا دوا** **ولا الطفل** **ولا التراب**

منها اخذ في كل السكة **وهي المأخوذة**
 بالزبد من كل السكة **وهي المأخوذة**
 ولقد تحدى شربه فلهذا كانا وكثير ونحو في قاضي **وهي المأخوذة**
 والوا في كل السكة **وهي المأخوذة**
 قالوا في كل السكة **وهي المأخوذة**
 ولا الطفل **وهي المأخوذة**

فان طاهر النظم انه لا يجل الخ للطفل **وهي المأخوذة**
وقيل كل التراب **وهي المأخوذة**

المذكور في كل السكة **وهي المأخوذة**
 مرات في كل السكة **وهي المأخوذة**
 للقواعد ما لم يقصد له **وهي المأخوذة**
 ما حصل ان العبد من والى المأخوذة **وهي المأخوذة**

كل التراب **وهي المأخوذة**
 فان كل التراب **وهي المأخوذة**
 اي المأخوذة **وهي المأخوذة**
 ثم اكد انه كذا **وهي المأخوذة**
 ولو عثر المأخوذة **وهي المأخوذة**

اقول **كل هذا** **وهي المأخوذة**

عنها اوصاف **وهي المأخوذة**
 الا لا تبال **وهي المأخوذة**
 والمأخوذة **وهي المأخوذة**
 في العن **وهي المأخوذة**
 وحرمة **وهي المأخوذة**
 ان في كل السكة **وهي المأخوذة**
 فانه **وهي المأخوذة**
 في كل السكة **وهي المأخوذة**
 في كل السكة **وهي المأخوذة**

وان هلك **وهي المأخوذة**

منه **وهي المأخوذة**
 وكذا **وهي المأخوذة**

مطلب

سقط

ونقل عند السماع ان المغلوه بالمالا موجب الحد فلم تقدر بظال اللون والطعم فمع نوالها
اولي وفي ضي خان كحكي في التفسير والردع زيان اعتياد في المصنف ما حاصل انه لا يلزم
في سقوط الحد تقام الشبهة لكان الحد رد في الشبهات مع نفا الحريمة **قلت**
فاصح ان لم يحذف كذا في يوسف بل اطلقه

وَأَطْرَافُ سَقِيٍّ أَحْيَاوَانَهُ ۖ وَكَأَطْرَافُ أَنْ يَلْقَى إِلَيْهَا وَيَنْظُرَ ۖ
 استعمل السبع على مئلتين مثلهما فاعده فأخى ظان المسفرة في الست قبله لا شفع بالحجر
 إلى التحليل وقد نص على هذا المثلث أيضا فأقواله وبكره للمائة أن سبطا الحجر كان
 المشفع بالحجر لم لا شفع به بيع ما ثم قال وكذا لا شفع في الدواب ولا يملك الطب
 ثم قال وذكرنا في الخبر عن أم هانئ أنها لا يحل للإنسان أن ينظر إلى الحجر على وجه الله ولا أن
 يملك الطب ولا ينفق الحيوان وكذا ليس له بطعمه ولا يملكه في ذلك المشفع بها
 ولا يسلمه بالحجر فإن الذي حرّم شره حرّم المشفع به ولله أعلم

سالم السمره وحقان والى الله امره وقتله بحاسه ثم صلبه كذا لما في دينه من الخصال

انوار الانوار في غرر الخلق لوقوع الماء الجني فيه والملا يتخلل سقي نجسا وفي البعض كينف
الخل وهو الصريح لا الماء ما كان نجسا فليس له الجوارح فاذ اخل الخ موضع في الخل والت
الجوارح يعود الماء طاهر كما لو عصف اذا وقع في الخمر ثم غط بطهر وكذا الرغيف اذا غر
ثم وقع في الخل والثوب اذا وقع في حجر ثم غط بطهر وكذا الرغيف اذا غر في خمر ثم وقع
في خل والثوب اذا وقع في حجر ثم غط بطهر خلاف الرغيف اذا غر في خمر ثم غط فانه يكون
نجسا ولا بطهر لان ما في الجني اخل الخمر لم يضر فلا يبطهر انتهى عن ابنه لم يرد
في الطهر الى الصريح ولو لا الصريح بطهر لا يضر اليها والخزان ما ذكر من التسقيع يقول
عن محمد بن رحم الله ذكره في خان وفيه لغوي والعرف يقتل ترك الماء غالبا فلا
يبطهر او يعلق في بطهر والصريح في الحمة انه يبطر في الكالين وعلى عامر والله اعلم

[illegible]

هو مصدر رهنه الماع بالدين حسبه به فان اذاه واحد مرتين والاصل ان يكون
الدين محدد وللعالم لم يرهقه به لعنه ومنهوا بعضه وقال اما يقال رهنه الثوب اذا
مرهقه اليه لرهقه ثم اطلق على الرهنه شيء هو حسيب شيء حتى ان استعان منه كالدرا

ومنا سبعة عشر في كل منها قصد الاسماع بما لا يملك قبل الاصل ولله اعلم
من يستوعب العين للرهن تجزئة **ويوهن عن تخم ود السريام**
 في الست حلتين **الاولى** من الرهن قال عن السقي استمر في رهنه بدينه
 ورهنه بانه هم الى سنة ثم ان صلوا التوب احد المستعينة لرون على ذلك فان اعلم
 انه رهنه لاسمه قال قيار رب التوب مراله لم يكن متطوعا ورجوعه به على الراهن وان
 كان الراهن يابا وصداق المهر من رب التوب انه ثوبه فانه يدع ايضا واخذ دينه ولم
 تكن رب التوب متطوعا فعوله يجب على علمه والتوب **الثانية**
 في الحيون روي هه عن محمد في رجل له الف درهم على رجل فاجبى رهنه
 عبد للمخ امر المطلق مرجا اخر ورهنه عند الخ امر المطلق مرجا اخر **والاول**
 رهن بالامر والامر رهنه بانه لان كل منهما متبع الا ان تتبع الاموال وجد والاسباب
 يكون رهنها جميعا وترفع الباقي جدا وبذلك يتبع ولا يصير ههنا الاحتكام انتهى
 والذي في البيت حول الرهن عن المديون وليس في ذلك رهنه بغيره اذا رهن المديون
 ثم رهن الرهنه وقال انما اذ اهلك رهن المديون كان رهنه بجميع الرهن رهن
 المحمي بذلك بالسقف وعلى باذن رهن المديون صار رهنه بجميع الدين فلا يملك السبع
 بجزءه بغيره وبما في في خان والطرسوي قال انه ينبغي ان رهن المحمي
 لو كان سابقا فذلك يكون رهنه بالدين رهن المديون اذا كان لاحقا يكون رهنه بالسقف
 وهو ظاهر لعل المديون والرجوع الى ان المصنف ونقذ ان المحمي متبع
 بلا موجب والمديون لرهنه بوجوب وهو الذي للمديون في ذمته وكان في مثلهما حق للسلم
في ربح بدار والحد الذي له **له شركة فيه اجماع واحد**
 الصريح للرهن في الست من التمس رهنه في الاموال التي رجل رهن داره فيها
 جدر شرك لا يصح ولو اوسع على الحد المشترك في الا اذا كان جدره متصلا
 بالحد رهنه بغيره الجارى وقال في رهن دارا والحدان مشترك بينهما
 الحد رهنه في الوضو والسقف والحدان الخاصة وايضا في السقف والحدان
 لا منع الهه لكونه تبعا وقوله اجماع واحد معلق بقوله صح اثنان الى القول بعدم
 اجماعه ضعف ولز القول الهه هو اجماع الحد لانه وليس فيما نقل عن الغيبة

بالسعر

ما يقتضي ربح احد القولين على الاخر بل اطلق الخلاف مرغ ترجيح ولا يتضح فما ادي من اس
 اتى به المصنف رحمه الله تعالى
وفي الغرس والتم البناء بطل ولا اصل والعكر لا شك اظهره
 قال تضمن البيت سبع مسائل لا يصح الرهن **الاولى** رهن الغراس بدون الارض
الثانية رهن الثمر بدون الشجر **الثالثة** رهنها بدون الارض **الرابعة** رهن
 البناء بدون الارض **الخامسة** رهن الارض بدون الشجر **السادسة** بدون البناء **السادس**
 رهنها بدون الثمر الذي على شجرها او بدون زرعها قال في هذه الثلاثة اشترت اليها بقولي
 والعكر لا شك اظهر ونقلها عن المهداية والطهارة وشرح فخص الطحاري قال ولو رهن الارض
 دون ما فيها من الزرع او دون ما فيها من الثمار على الشجر او دون الشجر او رهن البناء دون ان
 او رهن الارض دون الارض او رهن الثمار دون الشجر او رهن الارض دون الارض
 في كل هذا باطل سواء سلم ما رهن او سلم مع ما استثنى لان كل واحد مستثنى لخاصة الغرض فلهذا
 تمنع رهن الشارع الا اذا فصل احداهما عن صاحبه وسلم اليه مفصلا واقرا المهرن بالفصل
 والفتن مجيبون يجوز ولا يجوز رهنه بغيره ولا يعرف دار رهنه المشاع فاما فيما
 يحتمل القسمة وما لا يحتملها من ربح او غيره وكما كان في علم الشارع فهو كذلك انتهى وفي
 المهداية عن في حنفية حول رهن الارض بدون الشجر لانه يكون استثناء الشجر عما فيها
 وقال في الطهارة انه عدم جوده هو ظاهر الرواية وهذه المسائل ليست حشرطه ولعل
 اما ذكرها تبعا للطرسوي والله اعلم
ولو هو كالمقبوض فهو امانة وفي نحو ذابيل الضمان مقدر
 من البيت مرتبة البيت الثاني في شرح فخص الطحاري للاسماى ولو قبض على
 الفساد يكون امانة ويكون مضبوطا ذكر الكرخي انه اذا اهلك ههنا امانة ولا يذهب سني من اليد
 وذكر في الجامع الكبير ما يدل على انه يهلك بالافل وقبضته من الدين وكل ما ليس على الرهن
 الصريح فلا يكون مضبوطا بالرهن الفاسد كالمدين واما الولد في البيع وهذا يدل على
 ان الفساد ان كان بمعنى في الرهن لا يكون مضبوطا بالامانة وان كان الفساد بمعنى في غيره
 فيكون مضبوطا وفي التمس اهلك الرهن الفاسد حكم البيع في الضمان بالهلاك في حكمه
 شرح الاسد في شرح قوله في ذكر الاخير المعوض حكم الرهن الفاسد لا يتعلق به الضمان

اصلا والباطل من الدهن لا يكون منعقد اصلا كالماسد من السبع وشرط انعقاد
الرهن لان الدهن ماله والمعامل به يكون ماله مضيق ففي كل موضع كان كذلك الا انه فقد
شرط الجوار منعقد لو وجد شرط الانعقاد كمن يصنع الفساذ وفي كل موضع لم يكن منعقد
كذلك لا منعقد اصلا وعلى هذا خرج المسائل قوله ولو هلك المقتضى بعد انعقاد الرهن
الباقى وهو المهر هو باسدا فهو امانة وهذا قول الكرخي وقوله وفي نحو ذابغ
المذكور من المهر وعرضا قبل الصان بقدره لان محل الرهن الفصح على ماله شئ الاسلام واثار
الله في الخلق كمن طاهر النظم يرجع قول الكرخي ويضعف ما في الجامع الكبير وسعي القس كان
لجامع الكبير من ظاهر الرواية وقد وافق ما في التمه وعلوها ولو كان النظم هكذا

ومقبوض ذي الملك قبل امانته وقيل ضمان كالصحيح يقرر
لكانا وليا لان الاشارة تؤدي الى الصورة المتقدمة الى الرهن فيها فاسدا والتمه
بعدم تعديل الاقوال في غرضها فان يصح ولا يصح في خلاف القفل فنقولنا كالصحيح
نسبه العاسد في الثمان ولا يعلم

ولو يستحق الرهن بغير امانة **او يد باشا فزيد خير**
ففي احد الرهن الرهن **او يقيمة من دينه لا يغير**
وفي اخذ المالك اخذ رهنه **بذلك وبالدين الذي يشر**

استعمل الامارات على شئ عجيبة في التمه رجل رهن من اخذ عبدا وهذا العبد في يد
بيد المدين ثم استحقه رجل ليس له اية من امانته وهذا العبد الذي اشترك علم البيت
المولد هل فان ضمن الرهن بملكه باء الضمان سايعا على عقد الرهن وسى انه رهن ملك
نفسه وان المدين من رهنه فلا يرجع ما ليس على الراهن وهذا ما اشار اليه النبي الثاني
في ان ضمن المدين وهو المشار اليه في النظم في المالك يرجع ما ضمن على الراهن لان المدين
معدوم وجه الراهن وفي قبض الراهن بما للمراهن وكان له الرجوع كما عرف كما خرج المتاج
على الاجرة والمودع على المودع ويرجع ما ليس علمه ايضا والله الاشارة بقوله ياخذ
الرهن رهنه تلك يعني القمه وبالدين الذي على الراهن والعجب المصنف لم يفت
من التمه والكاله ما يبد الهداية ويختصرا بها وقد ذكرها في موضع آخر في الامتحان على قول
التمه وذكرها صاحب ابو حازم ولحاجب عنه ولا حاجة اليه ذكرها في موضع آخر فاما لو امان

ثوبا

ثوبا بالرهنة على قدر غير او جسد او رهن او بلد محال فحت يكون ضمانا للمدين ثوبا من
المتغير وشرع عقد الرهن في سنة من المدين لا يملكه باء الضمان فبيناه رهنه ملك نفسه وان
شأن المدين ويرجع المدين باخر وبالدين على الراهن

ولن ينفرد بالفتح من حيزه وعند خلاك الرهن يعود بشره

ملكه الست من القس رفق لشرح السحري قال المدين بعد نسخ الرهن وزا الراهن حتى
تورن وقال فحت الرهن ولم يرض الراهن وهكذا لا يسقط شئ من الدين وهذا هو المالك المبيع
البيت يعني اشارة ذلك ظهر عند خلاك الرهن ويظهر ايضا فما اذا اطلعه الراهن يعود الفسخ
فمنع المدين بملكه حث ضمن المدين في الاول منها ومن الدين وتكون الفصل امانة فاما فقد
ذكرها ايضا في اخر ابواب الرهن بغير خيم الدين الجاري

وسئل سئله واحتماله ولو يعقوب لم يطل بزاو لشره

المصنف سئل الرهن في استجاره واحتماله للمدين والرهني في البيت ملتان **الاول**
في ان صححان واذا اراد من الرجل حياية بدين له على الراهن فوصفها ثم استأجرها للمدين
صحت الحمايه وبطل الرهن حتى لا يكون للمدين ان يعود في الرهن **الثانيه** قال في
الرجوع واذا احال للمدين ما ليس على انسيه كان للراهن ان يسترد الرهن منه عند ان ياتي
كالواو اياه منه وعند من ليس له ذلك كما لو اجل وفي شرح الزايدات ذكر الخلاف في امثله
على عكس ما ذكرناه في المدون لو رهن بدينه ثم احال بالدين على رجل لا سطل الرهن
بالحواله ولا يكون للحيل ان ياخذ رهنه ما لم يرض الطالب بدينه من الحال على ما في المثال
روايتان ما ذكرناه لا سعى الرهن بدينه ما ذكرناه سعى قول ليويسف وحكي عن الحافي
الى حار عامه قال الخلف ثابت في شئجه وفي هذه المله وعنى بالكتاب نفسه وبالشيخ ابا بكر
القمي واجاب الشيخ يقول ليويسف قال في قول محمد ولم يرض الراهن لا هو الا انها خارج
الروايت من الروايات فوافق الشيخ والكتاب الشاذ سعى قال المصنف انما سب
لما ليويسف من رهنه الرهن وهو الماهر من حيث الحال والرواية دون ما روي بعكسه
وفي السوسط انصر على تحليل قول ليويسف وذكر انه الهداية وحاصل انه رهن
بدين على نفسه وبالحاله ثم سئل عنه الدين بل توهمت المطالبة على المحتال علمه مع تقايه
وبع الحيل بل بسط على بل يحتمل هو الاحتماد فوقع الشك فلا يصح به ولا يطله

١٠ ولوقصر المتاجر والرهون **١١** **ففسخ في المحاجرة** **١٢**
 الضم في بعضها للاجاء الى تضمها اسم الفاعل مثل البيت من القصة فم لا يحدس في قاي
 اجوده وسلمها الى المتاجر فم بهما منه الصحت المحاجرة وما رتقنا وهذه عكس المتعلق
١٣ **وليس تخير الرهن برهنه فلا ضمان وفي العكس الضمان بالمقدرة**
١٤ **وحال انتفاع المتغير اما سنة في الاضي الحكم لا تنفسير**
 اشتمل البيان على مايل **المولي** من الهداية واذا اعار المرتهن الرهن للراهن للخدمة او ليعمل
 عملا فقصه خرج عن ضمان المرتهن لوقى من العارية والرهن فاولا في يد الراهن فم لا يحدس في قاي
 العقب المضمون والمرتهن ان يتوجه ليليه بان عقد الرهن فم لا يحدس في قاي
 فهذا ان مجرد القبض خرج عن الضمان يستوي بدلك حال الانتفاع باقتلها او بعد هذا **الثانيه**
 في الهداية واذا استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمله فم لا يحدس في قاي
 ط ضمان المرتهن ليعمل الرهن فلذا اذا اعاره من الراهن لا يحدس في قاي
 في حاله العمل فم لا يحدس في قاي ليعمل العارية بالاستعمال وهي مخالفه ليد الرهن وارتقي الضمان
 وكذا اذا اذن الراهن لمرتهن بالاستعمال بغيره انتهى والى ذلك اشار ما لم يثبت الاول وصدر
 الثاني لكن اطلاق الاستقانه منه سريما بوجهه شمول الصوتين وليس الحكم بحد الماعلثانه
 في الثاني حال الاستعمال **الثالث** قال فيها بعد ذكر حكمه في الاستقانه للراهن
 من المرتهن وكذا الواعان احد هاتين اضي باذن الموصي ط حكم الضمان اذا باشرها احد
 ما ذن الاخر حيث خرج عن الرهن فلا يعود الما بعد مبتدا وفي المدايع انه بالمكان من
 الاجنبي لا يخرج عن عهد الرهن والخروج عن الضمان لا يوجب الخروج عن عقد الرهن كروايه
 الرهن انتهى وقوله وفي الاجنبي لا يخرج عن عهد الرهن واخرج عن الضمان لا يوجب الخروج عن عهد
 كروايه الرهن انتهى وقوله وفي الاجنبي لا يخرج عن عهد الرهن واخرج عن الضمان لا يوجب الخروج عن عهد
 المرتهن سواء كان المالك الماسع او قبل او بعده كما في استقانه الراهن **رابع** وفي
 عهد المتعدي الراهن اذا اقل المرتهن اعوى الرهن واخرج في الواحان لا يحدس في قاي
 باق وفي الاغاره لان يسهل مبرمه ولو ادره ان يوجهه فقد خرج عن ضمان الرهن وليس المرتهن
 ان يسهل الاوهن جديد وهو طراف ما تقدمه والنظر بما يوهن ان الحكم في الاجنبي كالحكم في المرتهن
 وليس كذلك مع ما فيه فلو كان الست المالك هكذا لم يحدس في قاي فانه حال الاستعمال لو فلك

فلا ضار فلو انما قيل لانه بيان لصورة اخرى وهو الواستعمل المرتهن باذن الراهن وقولنا بالاذن
 بيان للشرط في عدم الضمان وهو كونه بالاذن في المايع من المايع كما تقدمت في
 النهاية لو اختلفا في حالة الملاك فم لا يحدس في قاي المرتهن حال العمل وقيل للراهن قبلها او بعد هذا فالفق
 المرتهن والبيته للراهن ونقلا عن في خان وليس اعلم بالصواب
١٥ **ولا يامر المرهون ان يات به فم لا يحدس في قاي**
١٦ **وقد قيل انما اذا الاضي ادى فلا كاد ولا فهو لا يحدس في قاي**
 اشتمل البيان على مايل مذكور في الهداية ع في حاله واذا اطلب المرتهن يديه يومه حضار
 الرهن لان تبين الرهن قيصرا استيفاء ولا يجوز ان يفتقر المايع مع قيصم بد الاستيفاء لانه ينكر بالاستيفاء
 على اختيار المالك في يد المرتهن وهو محتمل واذا احضر الراهن فم لا يحدس في قاي
 حو كما نصرت حق الراهن بحقوقه كونه كما في تسليمه المسع والمن يحدس في قاي
 على المبيت الاول وان طالب المرتهن غير المالك الذي وقع العقد منه وان كان الرهن بالمحل
 وكامونه مكللا كالمالك في كل ما في حق التسليم مكان ولقد بها لير له حمل وموته وبهذا لا
 شره فان مكان المايع في مكان المايع في المايع بالاجماع وان كان له حمل وموته يتوفى في دينه
 ولا يحدس في قاي الرهن لان هذا انفاد الواجب على التسليم يعني الحلية لا التقدير مكان في مكان
 لانه يتصرفه بزمان الرهن فلم يلزمه وفي بعض حواشيه كلف المرتهن على ان الرهن لم يحدس في قاي
 في قدر الصورة ثم ذكر بوجاهة ط وكما يحدس في قاي كلف المرتهن كلف الاستيفاء ثم فنخل
 لاحتمال الهلاك انتهى وقصد السخا في ان هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن ولا اذا ادعى
 ولا حاجه الى احضار الرهن اذ لا فائدة فيه اسي كلامه صاحب الهية هو ما تضمنه في البيت الثاني
 وسبب ذلك في السبب بعد ظهور ما في كلام التفتيش في الطر سوي قد اعد من كلام السخا في
 هناك مرفعه لم يفر الى احد المصنفين ولا المتأخر وهذا ما سدد بصره في المايع على ما يحدس في قاي
 العتيد وهو قوله اذا اطلب المرتهن الراهن بالدين يطالب به ولهم يدع الراهن الهلاك الا ان
 باحصار الرهن لانه ربما يحدس في قاي بمرده فانه القفا في واما التفسير ان بعض الرهن يحدس في قاي
 استيفاء وسبب الهلاك فاذا ادعى المرتهن ليدن وطالب به ولو ادعى الراهن الهلاك املا
 فان قلنا ان العايع مرفعه بمرده من احضار الرهن مع قيصم احوال الهلاك الذي يحدس في قاي
 الاستيفاء لير منه ترك الاحتياط في القضا وهو لا يجوز لانه على تقدير الهلاك قبل المايع يحدس في قاي

تكون قضا بالباطل وهو جود وعلى تقدير القيام يكون قضا بالحق بما لم يتحياط في الاحتياط
 وهذه عقلة من السعيا في ما يخص صور الحق الذي للراهن وانما يحفظ حط الحق في ذلك ولهذا
 اكدت في المطرح في المعنى فتقول في فلا يورد المدعى ولا يورد ما نعلقنا به على ما حفظ الدين
 بقوله يا هذا لو انك بعد ذلك مفعلة اذ اهلك احد الامور كدفع مخرج اخضره ولا مع مستد بال
 وقت عقلة الدين والعقد بقدر الاستيفاء بقا على الامر الذي يكون حينئذ امران
 الدين مرتين وهذا المحذور فيلحق لنا حسدا انه يتعين على القاضي انه لا ياور الراهن
 بالبيع الى المرتين وان كان حفظ الراهن اذ صدقة على بقا الى الامن وسواء في الراهن
 الملاك الذي يدعي لما ذكرناه انتهى **المصنف** وقد تضمن العتيد الذي ذكره الغني في
 ما عتدى من تلك وعندها فلم يجد من ذكره فتكلم بما ياتهم بعضه من ذكره الطرسوسي
 والقباسي بعضه في ذكر الغني في ان العمل عدم هلاك الراهن فطلب احصاء خوف الراهن
 فاما بطلب لا يجب على الحاكم ان يحكم المرتين على الاحتياط وكذلك لو كان الراهن له حال
 ومونه وهو عايت تنع لربح الحوالة اكام على عدم الهلاك لطلب الراهن على الغني في
 ما جرد وعلى ذكر الطرسوسي بعضه لربح صيانة الحكم ثم نظر في كلام الطرسوسي في
 مواضعها قوله لم لم يعقل الغني في ذلك فانه فاعله عزاء وانما لم يرد لو ان
 الراهن اراد ان يعفي بعض الدين هذا هو المرتين باحضار الدين قال في القاسم
 لا يورد في الاحتياط بغير الاحتياط اذ كان في يده انتهى قال في الامانة القبل
 الطرسوسي في الزم في جميع ما جرد وقوله وكرامته كحاشا لغيره لا ما كد في
 عبارة من س ما روي وطلب الراهن لدين فلا يورد بالدين اليه اولا فقل لربح
 ما قد هتمت وبعدها يوق من الغنة وما قوله وما يورد ما قلته ما قلته في الاحتياط الذي
 ما يرد الراهن **اقول** لا سلم كونه فلا يرد بل يرد في كل حال وشم كلام الغني
 فانه يكون مستكرا الى وقت يبق على العتق فيكون قضا الدين مرتين وليس له واذا عرفت
 هذا بقي لنا هان طرد فتوقد في كل الشئ من جهة الله تعالى في كلام الغني وغيره
 اما في صيد كل جمع الدين والامر باقامة كل وهذا الاكلام فانه لا يورد بالدين حتى
 حفظ الراهن لا يرد عليه ما ذكره من المحكم والعتد الذي قد به الغني في ليس
 في هذه الصورة حتى يحكم على كلام الغني في هذه بل في صفة قضا البيع الموقوف من الدين

البيع

المخرج المرتين على جميع ووقع عدم الزام القاضي باحضار جميع الدين لعدم حق التوبة من
 الراهن والمرتين ليق في الدين في الراهن ويقا حق كس المرتين ولو قبض المبيع المذموم
 زال الهلاك ليق الدين لكن في الهلاك ببيع الطلبة يكون متوقفا للبيح الذي يرد
 دفعه وكان يدعي الراهن سقطة الاستيفاء بالهلاك المجل مستوفى الاحتياط لذلك هذا ما
 طرح في الكتاب وانه اشبهت الصور بان على الثمن بطر وكلم فيها وهذا استوكلام
 الزيادة لمراتبه وانما يتبع كلام الغني في ذلك وارجو ان يظهر ما كشفه للبشر وبما
 قد زانه طر كذا لرجح المصنف التحليف على القولين ظاهر في كل صورة جميع الدين حكم
 التحليف موكلا واحدا طلب الراهن اذ لا وفي ملة المبيع لا يورد المصنف المطلب
 فتا على ما رآه القاضي في شرح الهداية قال في ملة المبيع وفي الزيادة وفي
 بيع اكام والمحيط لا يحس على احضاره لعدم ما به الاحتياط في القاسم وفي
 المحس في حصة اذ كان في المهر الذي يرد الراهن عن توفيق الهلاك
 وهذا اذا اراد على الراهن هلاك الاما اذ المراد في ماله في الاحتياط انتهى في شرح
 الربيع وكما يعلق احضار الراهن لا يستقل الدين بطلب لا يتبع ما قد حل اذا اراد
 الراهن هلاك الاما الملاك كالحال ما اذا لم يرد الراهن هلاك الاما لا يرد
 في اخصه مع اقتداره سقطة بمعنى ما اقر له الذي يصح دعوى الهلاك
 معنى لربح المطلق ولم يعط من المتي في مكانه اذ كان له حل ومونه او لم يكن
 حل ومونه ولا يرد منه والافا طلاق النكاح شامل له هذا البت الاول لما لا شك
 فان طاهره ان الحكم كذا في ملة جميع الدين فليس كذلك بل هو اكله حاص لمع المبيع المتي
 يجب بقتله في سقطة الله وركب في ملة شاطر الله عن الله شتم على
 قوله صاحب الهداية البيان والنهاية فقلت

• • • **و دفع ما لم يحضر الراهن او مكن في مكانه العتق كالحال** • • •
 • • • **كرا البيع او لا دون دعوى يردية** • • • **هلا كما وهذا في الهامة يركز** • • •
 مع عز والميل الى الهامة وان كان في غيرها ولست قلت وهذا في الزيادة
 وعلم ان البيع المتي المار به الدين فهو قولن حكم الراهن وكما في حكم البيا
 للمعول وعود الصنع على المرتين لان الراهن عنه مما او لم يكن للراهن وحسب الحكم

هو كونه انجل وكونه نلرنا صرنا كذا نقدر و قولنا كذا المنح اي حكم في الدفع وهو
ما ذكره الهداية كذا مرفعه الاحضار لا يدعي كذا في دفعه وهو الراهن كذا

في دفعه في الدين كذا **في دفعه في الدين كذا** **في دفعه في الدين كذا**

ضمير لكل للدين وضمير عنه ومنه ويجوز وسبيل اياه يرجع الى المتن وفي
المتن سلس **الاول** في دفعه الهداية لو استوفى الدين بائنا الراهن او
بائنا متطوع ثم هلك الدين حريه فكذا لدين في محب على دما استوفى لبا من
استوفى منه وهو من على او المتطوع حاله لا يرد ذلك لانه يستوفى في حاله
مرقعة الفقه عظمه استوفى في السبع لعدا استوفى في الدين خلا فقهه استوفى
حقه وهو على الستة الاول والاول فقهه الدين في المتطوع والراهن في كذا
في اكي شيه الاجل ايم وانه الكا منه وكذا لو ابراه الدين المدين بعد ابراه
ان تترد ما ادنى ابي وكذا استوفى لدين غننا او صالح عنه على عيت
ثم هلك الدين في يد محب على ردنا استوفى ولو كان حاله ثم هلك يطلب
اكرالا ولو بعد دفعه الدين ثم هلك ملكا لدين لتوفع صوب الدين المتطوع
على دفعه **الثاني** في دفعه الهداية ولو ابراه المتن الراهن على الدين اوه
منه ثم هلك الدين في يد المدين هلك يورتي استحقاقا خلافا لذكره والاهي
فيكون الدين اوكسه عندوهم الهون كذا في الدين الموعود ولم يتقوا الدين اذ
الابرا واليه ولا وجه لسقوطه الا اذا اقرت منه كذا به صرح صاحب المصنف
ولا في المنع انفي في الاما رفقنا واولاه كذا والهدى دفعه يعني يظهره كذا
عند دفعه الدين المتارلا في الستة ليقبلوا لوعده بعد ابراهه مثله
لكا راجح نقوله وفي استحقاقه ليس كذا يعني بلوهم مانا ابراهه في
قول علماء المال كذا الهداية وكذا اذا اقرت لاهه رهنا لصراف كذا ياب
او هنته او ادوت والعدا منه قبل الرخول او اخلعت منه على صراف ثم
هلك الهون في يد هلك يورتي في هلكا ولم يضر شي بسقوط الدين كذا في الابواب
ولس اعلم بالصواب **فصل في كتاب**

اجابات

الحاج

اجابات جميع جناته اسر لما جنة العصف مرتبي محدثه نسبة لصدقه وقال جني على قوله اذا
اذنب ديننا سبعه وابتهال الجنانه في الحرام والعقل والقطع اكثر لمتاعها في المقام
واوددها عقيب الاله لان كل من له لوقا به الصيانه والرهان صيانه المال والجنات
لصانه الا نفس قد مر الرهن كذا المال في سيلم والى سيلم مقدم على العصف

وعقوب اولي والعقاب **في دفعه في الدين كذا** **في دفعه في الدين كذا**

في دفعه في الدين كذا **في دفعه في الدين كذا** **في دفعه في الدين كذا**

في دفعه في الدين كذا **في دفعه في الدين كذا** **في دفعه في الدين كذا**

لستال الست على مال **الاول** عند القاعد المقتول اذ لم يلا اخصاص
ذكره في الحرمة واما الكرخي وكذا لوعلى المخرج كان افضل واليه الاستان يقول
وعقوب اولي يعني من العاص **الثاني** في دفعه الدين اذ اقرت على العقل
بما في يمينه وبينه وبين الدين على رجل في الطالب وابراهه الودع فانه يبرأ
عما بقي فاما على ظلمه المقتول فلا يبرأ وكذا القابل لا يبرأ على ظلمه وعدوانه ويزا على القاض
انتي والى كذا في دفعه والقاب به دفعه يعني لا يبرأ منه بل اياه الى الله تعالى **اقول**
لو قال كذا في الظلم يبرأ لكان اذ لم يبرأ من دفعه المقتول لان وقوع العقاب
غير معلوم بخلاف الظلم فانه معلوم السوء **الثالث** في دفعه الدين اذ اقرت على الظلم
بما في يمينه وانه بينه وبين الدين على رجل اقرت به فانه يبرأ من دفعه الحق المورث
وقد اكرهنا لست نقوله قتلتي فلان وهو ما رانا لم نقوله وقول جرح الى لولا الست
الثاني وقوله والشهود تتور ما ادعاه المورث في دفعه طبع فلا فقه من كذا كذا
مما في قوله فاجب قاتلي لكان اذ لم يبرأ من دفعه الظلم **الرابع** في دفعه الدين اذ اقرت على الظلم
فلان ثم مات فقام الست على الغريم جرح خذما نقبل ستة مائة في دفعه الماراهه يقول
وازيو ليعني المورثه ارجح ابن لهية يعني عن الذي قال عنه الجرح ابراهه دفعه
البسة ورجح في الستة من على ذنا الولد الاث فقبل **الحام** يقول في الفقيه
عن لكافي في دفعه المقتول في كتابا لتوبه ايه لا يبرأ من دفعه القاتل حتى يسلم نفسه
للقود وكون اوليا الدم ايم الا يتبعه من ذلك واذ صمواعلي في دفعه طلمه منه والمالات
نقوله يعني الست الثالث ولله اعلم

طعن في لفته قال ابدع فصح وطهر المروية هذا انما كان في غير المفاصل
واما في المرفعة تردد وطهر هذا على ما قال بالانسان في الطريق

وذلك اقسام الشحاج **فكم** **في ذكر الاحباب** **فما قد رزاه**

دوئك طرف منقول للفرامعاه اللزوق استاءه للتحرف على بوز احكام الشحاج
جمع شحج وهي الجراح في البصر والراس قال في ارضها لوانها بل لست جرحا فاما
مدكون في كل اكتب قال في لسان الكلام في هذا الفصل ما يقدر في الشحاج وستر
حسنا بعضا الى القتال واما الكلام فما قبل ذلك وهي عتق ثم ذكره اخف ودر انت
تاجره **في فاصه ما غرش الجرح** **فكم** **وذا في لوز** **في لوز**

الحاربه بالملات نقال حرس العصار الثوب اي شق وهي الى كدر الجرح
اي شقها قال وارتبت فقال جرح الجرحه رتبه ارسها قال في حان هي التي تخرش
البشر ولا يخرج منها دما وسمي خادشه والوامع بهلبيز قال في الدغيس
الما حور حردع العين وكانت عين هذا الاسفلان الما لم فعلا ان حاجت
فندمع عينه نسبا في الجرح في الطرية استبعد هذا في المصنف وسمت
داموا لان الدم خرج منها بقدر الدم في المقله تتفرغ ولا سبيل

وذا في سالت **وباضو رت** **ولا في الجرح** **فقطا توثر**

استمال الست على ثلاثة كليات **علا** **الراسيه** **بالمل** **والخفيه** **قال** **في حان** **هي التي**
جمع قال الدم وياضو بالوجه ولوا الف مع لعداها **علا** **قال** **في حان** **هي التي**
تبضع اللحم اي تشقه وعربا ذكر القطع واللاجه بالمل قتال هي التي تسلي الجرح
ولا يصدح وقتل الحاصت في اللحم ولم سلح لسمي في وقال في حان هي التي تدق
ولا يقطع وفي غالب الكتب يذكر يقطع المبالغة وفي العرب هي التي تسلي دون
العظم ثم ساجع لعدتها اي تلغ وتلتصق وفي المستوط عن محمد بن المنذر احمد
قال الباضع وهذا اخلاف في ما خلا الكلا **علا** **قال** **في حان** **هي التي**
لان نازا اتصل جرحها بالورني اطرا اللحم بوطع والباضع لعدتها
وفي طاهر الطاية المدايح في العلة في قطع اللحم **علا** **قال** **في حان** **هي التي**

وسما قناني كل راسه **التي من عظم الراس** **الجلد يستره**
الضمير سمي في الشحاج والبر القطة وفي الست الساتر من الشحاج وهي بهلبيز
او لها ملسورة ولوها فاف وهي اسم للقره الرونغ التي فوق عظم الراس فادلفها
السجد سميت سمي وكذلك في باقي بوجد بالغ اليه راسه التي من عظم
راسه واللحم **وسمى ما اوج العظم** **فكم** **وهاشيه** **وهي التي العظم تكسر**
اسم الست على اربعة وهي الموهي بالصار المعجم والحما الممل في ارضت الشح
الراسي من العظم والثامه وهي العاصيه بالسن المعجم وتقدرها في النظم
وهي التي العظم تكسر وروى اخرا في كالا او قناني شيا قال ابن المنذر في
مد على منفلة اي تنقل العظم اجده **وما يومه في امر** **نقور**

استمال الست على التاسع المنقل بالشد يد نوع القاف قال ابن السكيت وارتبت
تقول لوز واي عبيد وهي الى سول فصار راس العظام ونص البازي على انفا
كسر القاف وتبع الجوى لا ياتك العظم وسما وكني في العظم في البريه
والعاشيه وهي الما يومه التي يتبعها الراس في سفرها وهي الدماغ فخره في كلام
الدماغ الحله التي تحت الدماغ ويقصر الوت تقول آمه بالمد وعليه كراهم
وهو اسد الشحاج قال في الكتب وصاحبه الدماغ يصق كصوت الرعد وكذا
الابل ولا تطبق المرو في الشحاج وتقل عن ابن الاعراب لا يسمعه ولا يعلم

وذا في الدماغ **وصولها** **وجالغ في الجوف** **حت نقطه**

الدماغ لغني المعجم والبر بالمل هي الام الواح بالبر ولم يذكرها مع الشحاج
لانه لا صاها بها بالمل ليس لها حكم عارضه والحما احلا الى الجوف من الصدر
والطن والظهر والحبيز الام دليل عليه لاها هي الخارج القود وفي الظهير
ولا يكون الجالغ في الوتره ولا في الخلق انما يكون فاصلا من الجوف الى الصده والظهر
والطن وعنى اي يوصف كالا واصل طر لونه الى موضع اصل السرا باليه كان
مطر اها طالقه لان لذلك الموضع حكم الجوف فافوق ذلك حاه فافيه قال
في النهاية مدكرها في الشحاج وقع انما قان قد رات ان اذكر في الجرح الذي
قنع المؤلفها وذلك في الشحاج اما ان تقطع الجلد اذ لا يكون شحج والاولى

اما ان يظهر فيها الدم او لا الثاني الحاجة والاول ما يتسبب بعد الطهور او لا الثاني
الدم او لا اما ان يقطع لعصر اللحم او لا الثاني الداميه والاول اما ان
يقطع اكثر اللحم الذي بينه وبين العظم او لا الثاني الباصغ والاول ان يظهر العظم
اكثره الوقت الحاله على الجار والعظم او لا الثاني المتلاصق والاول السجحات
فان ظهرت العضة ولم يعلم في الوجهه فان علمه في المنقل ان لم
يصل الى الحاله التي بين العظم والدماغ وان وصلت هي الامه وقد
تقدم ان الدامه ما في على النفس وان الحاله من الخراج كما السجحات

في وجهه في القصار فحمله **واقبل ايضا واكويه تذكر**
وذكرونه في خطبه مصنفه **وهاشبه في العبد والخطا فقد**

الحطاب كسر الحاء المعجمة يعني كطاسم كمن يذنب بيا على عميد والضمير في
عشرها للديه عشر المال احدى عشر وفي الستين ثمان احكام لعصر السجحات
المتبقية فالوجه انك بعد انما القصار لما روي انه صلى الله عليه وسلم ففني ثيه
بغيره ولا مكان المساواة خشية الهلاك وهذا ما اشار اليه قوله ففني ثيه
لعمري وقوله فقبل ايضا اي قتل الوجهه وهي السنه للانفح كعبه للفق
وهو ذكره في الاصل وهو ظاهر الروايه ولذلك قد المصنف وفي رواية كمن
ان يرباد عفا حكمه عدك وتعل في عيون المدايه الجامع على ذلك
اعتمادها والمصنف طالعها بذكر الخلاف في كل واحد لعل في هذا الكتاب
بوجه فخره وهي ان في الوجهه اذا كان خطا نصف عشر الديه فان في الكفايه
مطلقا عمدها وظواهر العشر وهذا ما اشار اليه المستالكاني

ومنقله عشر ونصف ثلثه **في ما حو به تنقله**
وجانح ان تنقله ثلثه **كما يقتضي ذلك في بكر**

اي تنقله في المنقله من الديث عشرها ونصف عشرها وفي الحايه والمأمونه ثلث
الديه وهذا ما استدل على الستة لكونه وان قد الحايه وهي كالحايه يتكرر
في الثلث وهذا ما استدل على الست الباقي وفي الايضاح ليس في الخراج ارض
معلوم عن الحايه واما اخضره فلهذه المايل وذكرها في ما لا يكتب فاعني ذلك

عن الاطاله في الكلام عليها والمصنف اوضح تفصيل فروع وادله والمثله ليست من
شرط كائنه هو عليه او لا والله الموفق **بكيل** **فدقات المصنف من**
مثله جنابه الحايه المايل بعد الاستهاد **واذا كان حايط سجدا ووقف وهي عريته**
والحائل على بطيها ان تسيلت **في ٨٨٦** **فرايتها مذكوره في فصول العادي**
وهذا انما ذكره عازيا الى زيادات واتقات الباطني **سجدا حايط فشهد**
على الذي بناه فان وقع بعد ذلك على رجل فقله تحت حمله على عاقله الذي بناه **واذا**
وقف في راعى الماكن ودفنوا الى رجل واستند على الوكيل فقط **ويتم على عاقله**
الوقف وهذا لا ذكره في ديات الجامع في التناوي **اسم** **ثم وقفت عليها بعد ذلك**
في عمدة المفتي للصدر الشهيد **ولفظه** **سجدا بال حايطه ولاشهادة على منبأه**
فان وقع وتلف انسان قد لله على عاقله منبأه **وحق في الولو الحيه وقد تحت**
الله ونظمت المسله فقلت

واشهد على الثاني اذا ما حايط **لمسجد ثم العواقل خسر**
ووقف المساكين الوكيل خسر **واذا عواقل رب الوقف فما خسر**

هو اقله لبالي المجد **والوكيل شغل لشهد في الستة لاول** **والله تعالى اعلم**
فصل من كتاب **٣٩** **الوصايا**

الوصايا جمع وصيه اسمه معني المصدر ثم سمي الموصيه وصيه وهي شرع عليك
مضاف اليها بعد الموت بطريق التبرع في الاعيان والمبالغ وفي الايضاح
ما اوجبه الموصي في ماله بعد موته او مرضه الذي مات فيه اما ما اوجبه بعد
الموت فيصير حال وقوعه ولا يعتبر حال الاضانه واما التبرع فيعتبر حال العقه
فيه فان كان صحيحا حاز من جميع المال وان كان مرضا حاز من الثلث لانه لم يصفه
الى حاله متقبلا وانما اوجبه للحال بغير حال الا لحاج فكل من مرض فيه
فهو كحال المحم بما اوجبه من جميع المال ولا يصح طلب شي من غيره ليعمله على
غيره في حال حيوة وبعد وفاته والامثله الكسر والنفقة وهو في نفيك
معني منعول ويقال اوصيت لزيد واوصيت ومناسبتها للحيات ان الخبايا
قد نفى الى الموت الذي فيه وقت الوصيه وايضا احوال الادي والوصيه

معالم وقت الموت **٥** الى اثنين اوصيه بخطر يعقوب عنه كالمية اشهر **٥**
٥ وقيل اذا اوصي الى كل واحد **٥** على حدة فلا يجوز ويكره **٥**
اشتمل الميثاق على مسألة والخلاف فيها اوصي الى اثنين منع كل واحد منهما عن
الانفراد بالتصرف دون صاحبه عند الامام ومحمد الا في لزم عشرة موصيائه بحسن
التقوى وسباق وقال ابو يوسف يجوز ان يفرد كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء
كما لو وكل اثنين كل واحد على انفراد وقبل لا يفرد الا في الاشياء المذكورة وقبل الخلاف في
الفصلين واحد وفي النهاية ان الخلاف في صورة البيت الثاني ولما في صورة الاول
فلا انفرد بالاجماع تعني اجماعا فان في قول يعقوب عن ائمة الى عدم الجزم
بمذهبه في ذلك وذكر في النهاية عن صاحبان قبل الخلاف في الاول واما
الثاني فينفرد كل بالتصرف عند الكف وقبل الخلاف في الفصلين واحد وهذا ذكره
المحوي في شرح الجامع الصغير فقال وذكر في الامم الخلو في شرح الكتاب عن
اي القاسم الضار بهذا الخلاف بينهم بما اذا اوصي اليهما جميعا معا فقد واحد واما
اذا اوصي الى كل واحد ليعقد على حدة فينفرد كل واحد منهما بالتصرف بالاجزاء قال
العبه ابو اللبث وقول في القاسم الضار اجماع وبه فاحذر في كل من اسكاف
انه قال الخلاف فيهما جميعا اوصي اليهما جميعا او يفرد ايهما في المسوط قول
الاسكاف اجماع في لزم ذكره في الكتاب ما اذا اوصي الى كل منهما بافراجه وقال في كثير
من ابحاثنا ان هذا يتفرع كل واحد ولكن اجماع ان الخلاف في الفصلين هذا المحض
ما في النهاية وقال في البراهين ايضا انه لا يبع عليه في محضر المحيط قال المصنف
لا اعلم خلافا فيما اذا اوصي الى اثنين معا في واحد وجعل لكل واحد منهما التصرف
مفردا ان يقول وصيت الى كل واحد منهما ان يفرد بالتصرف كله جمل كل واحد منهما
وصيا مفردا وهذا يقتضي تصرفه على الانفراد ولا يملك الواصي اليهما على لزم فاجتمع وليس
لأحدهما الانفراد بالتصرف انه لا يفرد بالتصرف لانه لم يجعل ذلك اليه ولم يوص بنظر
وحده والله اعلم **٥** وقال ضعفاء ثلثي لردت **٥** ما لم يكونا مجتمعين **٥**
مسألة البيت من المسوط قال لو اوصي الى رجلين ان يضعوا ثلثي شاة او يعطيها
فشا ائالا احدهما اعطيه فلا وقال الاخرى فلا لانه لم يكن لواحد من الرجلين شيء من الوصية

لمجتمع على واحد منهما واما فوض الراي في الموضع اليهما وهذا يحتاج فيه الى الراي
لاختيار التصرف وراي الواحد يكون كراي اثنين وبحسب الطرسوسية لا ينبغي ان
يقال تصرف الواصي بان الوصي اختار التمسك قال المصنف ومما اختلفوا اذا كان
عدلا ايتا قدم ولا يفتح اختلافا لانه لا يتكلم فيه بقصد صالح ولا يملك العاقل ان يعاين ذلك
بل لو قال لا يضر في كل واحد لزم الحكم للاعتراض ولا يضر في الواحد واما ان كانت له في الملة
ايضا فمقتضى فاعاد كره في الطرحة وهو لو مات واحد الوصيين قبل ان يفعل شيئا بطلت
الوصية ورجع البيت الى ورثة الواصي ولو قال جعلت ثلثي مالي للثلاثين تقع الوصية
حيث شاعر المالكين مات احدهما جعل العاقل وصيا اخر معه وان شاعر اكل هذا الثا
ضع انت ورجل ابي ونقله في فتاوى ابي اللبث وفي فسخ خان قلت وفي محضر
المحيط في الصغرى الاجرة قال ابو يوسف لا يخرج ان تصدق حده وقد الحقت
الاولى في بيت لانه شتمه حكم الملة التي نظمتها بحسب الفقه فقلت **٥**
٥ ويطلب ايضاه اذا مات واحد **٥** ولم يفعل شيئا وارثا يصير **٥**
وقد ذكرها في محضر المحيط ايضا وانه اعلم ومنها اخذ في ذكر المسائل الاربعة عشر
الى مفرد بها احد الوصيين بالتصرف الموعود به كها فتا **٥**
٥ وفي الكفن التخيير عتيق معين **٥** قضا ديون **٥** لا اقتضا **٥** **٥**
٥ وحاجة طفل **٥** وانما خصي **٥** وحفظ ربيع في الذي يضر **٥**
٥ وتنفذ معين في الوصية **٥** فاسد المشتري **٥** لا بدع **٥** ما غاب **٥** **٥**
الصغير في يفرد بالتصرف اي يفرد واحد الوصيين اي يفرد احد الوصيين بالتصرف في هذه
المسائل باتفاق علمائنا الثلاثة وعدنها في الطرحة اثني عشر غالبا من الجوداية والنهاية قال في
الاستراز واذا اوصي الى رجلين لملك احدهما الا يفرد بالتصرف الا في شئ شاعر البيت
وهو اول النظر كنه في الطرحة شراء الكفن والتخيير والاول يدخل في الثاني ولو قال
ويفرد بالتخيير كان اولى وانصرف في المراء وتقال الذي يحس حق وهي ثلثة النظر بخلاف
المقتضا كما اشار اليها النظر وشي بالامانة للمفرد وفي الرابعة وفي سبط المحيط هو شراء
الطعام والكسوة واسرار الطرحة وسبع في سيرة ليليه الشاهد عند التفرع في الثانية ورد
العصبة والوديع والحكومة وفي بالهام سبع ذكر المصنف في رد الوديع والخمسة وفيها

السادسة والحادية عشر وذكرها قاضي خان في شرح الجامع الصغير ثمانية فزاد بنفيل الوصية
المعنى وهي التاسعة قال في الوسيط بالعين او بالف مرسله وقول الهبة وقال الخامسة وفي
الوسيط وليس كالحديث الموهوب للشمس وانه مشكل لان الهبة لا يتبرأ الابن منه باخره
الفوات وانه في معنى جميع الاموال الضايغ وقد صرح في العماديه بذلك فانه قال وليس
لغير الاب والحد ووصيه واية المرف في الصغير وكذلك اذا هب للصورة
فللذي في حجره ان يقبضه وليس له ان يقبضها عليه بما قلنا وليس علمه جمع الاموال
الضايغ وفي المائة عشر وفي النهاية قال ان يقول الهبة لغيري يكون من جنس هذه
معدان واحد والثاني عن عبد بعينه كانه لا يحتاج في ذلك الى ابي ولا اجتماع ركن
قاضي خان اطلقه عن نفسه ولم يقيد بكونها معن والله اعلم بالسامه خط الاموال
التي لليتيم وليس من باب الوصية وكل من وقع في يده وحسب عليه حفظ العاشرة
رد المستر شرافا ولا يبرأ الوصية المسبوق بالوصية بل بالحق بقضا الدين وفي
الوسيط عذر ومن المسمع من الوصي اعادة نفس الشئ لمجمل ما في النظر انا عذر
وفاه واحد مذكور في حكمه في الشرح وهي رد العصب واذكر في الوسيط من
الموتين بنتمه خمس عشر سخرت الله وعزت الاماني جعلها مستل على جميع ذلك فقلت
ويعر د بالحق عنه وصية: اذ اعينا حفظ بيع ما يتصدر:
فتوالمات حاجه مع من بيع: غاصر يقضي الدين للطل بوجبه:
مورد بخصب مودع فاسم: وحق بيع منه قال الواسطه:
ورصد على قبول الهدية لما قدمته عن الوسيط والمراد بالحاجة حاجة الصغير التي لا بد له منها
والحفظ حفظ امواله وزاد قاضي خان مودع عن ذكره في كونه ما يكال ويوزن وينفد
وصيته بالنقد عنه تكذا وكذا امره اذ كان ذلك لغيره من او سكين من فاحتمل في
فيستعملت: وقسمه موزون بكل وصية: بالفلاني يقرب من قربة: وبالمائة
عشر لاريحها الا في هذا: وكل ان يوي الوقت له بما: وروي لنا ان الجوار يقدر: بوصي
منى لما سمع فاعله سلق بالوقت من الشئ من قاضي خان في ادعى الى رجلين فان احدهما الوصيين
واحد في صلحه جاز ويكون لصلحه اذ سرقه من احداهما او تصرف باذن صاحبه في كونه
جاز تكذا بعد الموت وروي انه لا يجوز والصحيح هو الاول انتهى وقد اشار المطر الى ذلك حيث صدر بالمعنى

وغير

وعبر عن الثاني بصع الترمص ولو قال **بكل الذي يوي الرفيق** كان ادعى واقبل عتاده وفي الحادي
القدسي انه اذا ادعى الى صاحبه محو عند محو وهو قياسي قول اي حنيف وروي عن اي حنيف انه لا
يجوز منه اخذ الشيء ولا حتى ان النظر على ما اشار اليه اكاوي من ان المأخوذه عدو الجوز تغيرت
الست اثنان الى ذلك ملك **صح قاضي خان يوي ببقية** **بما يوي** **وذا البعير سبط** وفيه
تصح بان التصح هو قاضي خان وان القول الآخر مما به تنبيه له:
من فوض القاي اليه وصية فوصي باللفظ فهو الخبير
لشمل البيت على ما قال في الفتا في اثنان فترهان الدين صاحب الحيط وفي المسند اوصي الى عين
مذلك اوصي القاي فعاد لك حاز وما روي البيت والقاي والعمر في وصار مرجع الى غيره والفتن
قال في ستان **الاول** المتقدمه **والثانية** وهي ان وصي القاي كوصي القاي في ذلك
وان لم يكن ما ذكرنا في الاما قال في في غالب الكتب هذه ليست بطاهر في النظر بما لا يخفى
لاحتمال ان الخالف وصي القاي وصي غيره فلا في هذه القاي من العرف فلا يلزم من ثبوت هذا
الحكم فيه ثبوت في غيره وقال ان قوله هو الخبير اي المختار في الوصايه على غيره وما لم يظهر
فيه قاض والله اعلم: **ويطلق في عهد الخليفة خلفه وعهد الذي يوي على الموت يقصر**
العهد الوصية يقال عهد اليه اذا اوصاه وفي البيت ثلاث مسايل مرق في خان **فلاولي**
قال الخليفة اذ اجله رجل او في عهد فقال القصة ابو بكر البجلي لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على
الناس ان يعملوا بما امر الخليفة لان الخليفة لو اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حال حيوة ويترك
هوية يكون له ذلك فكذلك بعد موته قال وغيره من المشايخ قال يجوز ان يعمل الخليفة الى غيره
في حيوة وبعد موته وهو كالوصي لما ان يوصي الى غيره بعد موته ولو اقام غيره مقام نفسه في
او اخره هو لا يخفى وهذا ما اشار اليه قوله ويطلق اي في زمن حيوة وبعد موته قال
الطرسوسي قال بعوا على انه اذا اقام غيره مقام نفسه في حيوة واعرله هو لا يصح قال المصنف
ان كان قوله في القاي فهو عين ما قاله قاضي خان والظاهر ان قوله في الخليفة على ذلك تناسبه
وهو لما قلنا قاضي خان عن المشايخ نعم لا تسم اليه الوصي قال النوري لا يجوز له العهد في حال حيوة
ثم فوق بان الخليفة يكون تاركا حقه من الوصية لغيره خلاف الوصي فان الخوف من الميت وما حور عند الموت
المأخوذه **الثانية والثالثة** كان الوصي صح عبده بعد موته لا في حال حيوة واشار اليه
بغير البيت بقوله وعهد الذي يوي على الموت يقصر او هو مومه انه في حال حيوة لا يصح كونه

و عزل الوصي العدل امه وقيل لا ولو كان ذا عجز وكافي يؤزره
بما لزمه يؤزره اذا فاته اعانه وفي الست مسلمان قال قاضي خان وصي الميت
اذا كان عدلا لا سقى للقاضي ان يعزله وان لم يكن عدلا يعزله وينصب وصيا آخر ولو كان
عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يصير اليه كافيًا ولو عزله بغيره وكذا الوعزل للقاضي
العدل الكافي بغيره كذا ذكره الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده **قلت** وكفى
المحيط ان القاضي يصير طرا آمنا واسه اعلم قال وعند بعض المشايخ لا يعزل العدل
الكافي بعزل القاضي لانه مختار الميت فكون مقاما على القاضي وذكر القذوري انه
ليس للقاضي ان يخرج وصي الميت من الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه
خيانة او كان كافيا فاستقام مع وفاء بالشئ فخرج وينصب غيره ولو كان ثقة ضيفا
ادخل معه غيره وهكذا ذكر في الاصل والمطامير في شرحه ولم يذكر انه لو عزله هذا
بغيره وقال الشيخ ابو بكر الفضل اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصية للقاضي ان يعزله
انتي ومثله في الفتية رافق القضاوي الصوري وعزى انزال العدل الكافي لتجني
جواهر زاده وان ظهر الدين المعصاة استبعد لانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت
ولما اشتاده البديع قال اذا كان هذا في مرض الموت فكيف وصي القاضي وكيفية
المبسوط والهداية وقد علم من قوله ولو كان ذا عجز ان الاول هو العدل وقوله مح
ولفتة به بل علم ان الاول راجح لكونه كلام الجمهور ونعمه يقبل عن الثاني اشار
الى انه دون الاول لانه اختار بعض المشايخ
والد طفل اوصت الامم عينه احق به ان كان عدلا واجد
مله الست من الفتية قال سئل عن من اوصت الى ابنتها ماتت عنه وعن زوجها وابن
صغير هو اب الصغير بولاية القرف في حفظ المال لوصيها ام اب الصغير موقفت
طالبها في الكتب حتى ظهرت في الرابات في الباب الثالث من كتاب الوصايا ان ولاية القرف
في هذا المال بولاية القرف للاب دون وصيها انتي ولم اجد هذا الفقه في سبقي
في الفتية لكن في العمادة نقل عن سبقي شرح المطامير واما وصي الاخ والام فلهما ان يسعوا
المقول وغيره لقضاء دين الميت والباقي بصيرته ايا الصغير ثم ينظر ان كان للصغير حاضر
او وصي الاب او وصي وصية او اجد اب الاب فليس لوصي الام ولاية القرف فماتت الام

وان

وان لم يكن واحدا من ذكره الحفظ وسع المقول من الحفظ وليس له ان يسع العقار وليس له
ولاية الشراء على سبيل التجار الا شرعا لا بد منه للصغير نفقة وكسوة واستعداد للغير
من مال غير مراث امه وليس لولي الام ولاية القرف مستقولا كان في غير مقول وقال
المصنف وقيد العدل انه غرضه اذ استلزم واستدل به بما مر وبما نقله عن الامام في النظر
ان القاضي اذا اتهم الوصي بحمل مع غيره وان الثاني قال محرم وعلمه الفتوى وما تقدم في
كتاب ادب القاضي ان لا يبادا كان مفلا ينزع القاضي منه مال الصغير ونقل عن قاضي
خان عن محمد في الباب المفلس يجوز بيع على الصغير ويؤخذ منه المهر ويوضع على يد عدل
ذكره في الوصايا والله اعلم **و وصي في اعي و طفل و حاكم يقبله عدله الى حين يكره**
لشتم التبت على سبيل **الاولي** قال قاضي خان رجل اوصى لي اعمى او محمدا وفي
قدف جاز ذلك وفي المبسوط ولو اوصى لي رجل مثمرا او لي لمة او اعمى او محمدا
فمن وجان لان هؤلاء من اهل الولاية والخلافه اذا مر قال قاضي خان وعن محمد بن
اوصي لي ابنة الصغير فان القاضي يجعل وصيا عنه فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج الو
الامام القاضي ولو قال اني فلان اذا ادرك فهو وصي جاز وسقى القاضي ان يجعل وصيا
مادام الابن صغيرا فاذا ادرك يصير الابن وصيا ونطلب وصية التي جعلها القاضي وصيا انتي
قال الطبرسي تلخصه ان قوله لم يكن ان يخرج الوصي الامام القاضي ما سقى صحة الوصية
للصغير لان القول بالاحراج وعدمه فرع القول بصحة الام ايضا للصغير ونقل في
النظرية رجل اوصى لي رجل وقال ان حدثت الموت ففلان اخوتي او قال
فهو وصي ما لم يبلغ ابني فاذا بلغ فهو الوصي فان الوصي هو الاول ادرك لان اوله
يذكر ولا يجعل القاضي وصيا اخري في قول الحسن وقال ابو كوفه هو
كامل وهكذا قال الحسن ولو اوصى لي فلان مادام فلان صغيرا فاذا ادرك فهو الوصي
دون فلان جاز وفي فتاوى قاضي خان ولو اوصى لي صبي او معتوق او مجنون لم يجز
اذا قل بعد ذلك ولم يفتي قال المصنف تلخصه قوله الوصية للصغير عبدان في
محمد واكثره بغير القاضي عنه الى بلوغه وعدم الجواز عند الامام وعلمه شيخنا الاخر
من كلام قاضي خان دفن في التناظر وان مراده لا يجوز حاله الصغير اما العقد في
انتي بختياد والعبد المصنف في شرحه كيف بعض الكلام في المسئلة من فتاوي

ما في خان وترك نفسه ونقله من الظهيرة ثم قال ولو قال وصيت الى فلان وجمع
 فلان فان لم يقبل فلان اخو وصي جاز وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال
 ابو يوسف هو كما قال ابو حنيفة الوصي هو الاول قدم الغائب ولم يقدم ولا يكون
 الثاني وصيا ما لم يجعل الغائب وصيا وقال الشيخ محمد الفضل اذا وصي الى رجل شرط
 ان يكون وصيا ما لم يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب وكان
 ان الاول يخرج من الوصية بقدوم الغائب وذكر الكرخي في محضه ان هذا قول
 ابو يوسف لا على قول الى حصه ما تشتركان في الوصية والفتوي على قول الشيخ
 الامام ابي بكر محمد الفضل ولا يخفى ان النظر انما يتوقف لبعض الفروع الاول المنسوب الى
 محمد ولم يتوقف الى بقية التفاريع وقد استحسنه ليدخل في ركن الجمع مع غيره ايضا
 . . . **ويوصي للحدود قدف واكنة وفي الطفل قرض بنصب الغيرة** . . .
 . . . **وليس له اخراجه ببلوغه ولو قال ان يدرك يخرج بذكر** . . .
 . . . **ولو قال ما لم يدرك اني يكون ذاهب فلان بلغاني فهو كماذا يقتدر** . . .
 . . . **الاول منه مطلقا عز لا مناهة وثان فخصيه كما الميت باحد** . . .
 . . . **ولو قال ان يقدم فخصه كسهم وعن ذاك الشراك والمعلق الظاهر** . . .
 فندت على علم الحدود في القذف وصميه للطفل وكذا صميه ببلوغه وصميه اخراجه
 لمنسوب الغائب وفي قال للمير وفي يخرج لمنسوب الغائب والمرداها منا
 ابو حنيفة والثاني ابو يوسف وصمونه له وصميه ابو حنيفة والاشارة الى
 الشيخ والمرداها بالمعلق الرجل علق كونه وصيا على نفسه وفي سبط المحيط لو قال
 فلان وصي لي ان يقدم فلان بمر الوصية الى القادر فهو كما قال كالودك وكذا
 لي ان يقدم فلان حتى لو قال وصيت الى عمر ما لم يقدم زيد احتجنا الى **وصيت**
وصي اخر وسكت بقدوم زيد فان عمر بقى وصيا بعد القدر ولا نه ما فوض الوصية
 لما زيد بعد قدومه بلسكت عنه فلو لم يتبق عمر وصيا بعد قدومه زيد احتجنا الى **وصي**
 وصي اخر وكان انما عمر وصيا فانه حجتنا لا الميت اولى وفي الشراعية لو قال
 اذا ادرك اني فهو وصي لي بجمع وانه خلاف ما قد ساء اول الكلام في شرح رادب
 القاضي للمصدر الشهيد وكذلك اذا وصي الى عبد او وصي اخراجهما القاضي والوصي

وجعل

وجعل مكانها وصيا لانا الصبي لا يستدري الى المنقر وهل ينفذ تصرفه قبل الاخراج
 اختلف في المشايخ ومنهم من لا ينفذ وجهه استدلاله بقوله اخراجه القاضي من
 الوصاية والاخراج الدخول ومنهم من لا ينفذ وهو الصحيح لانه لا يمكن الغد
 فيه فلو بلغ قبل الاخراج اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يكون وصيا وقال ابو يوسف يكون
 وصيا وقال ابو يوسف يكون وصيا وهكذا في قول محمد وذكر بعد هذا في مسألة
 من جنس هذه المسئلة لالحوان هذه المسئلة هذا الاختلاف لا يوجد في الملبوط
 وانما هي استفادة مرجعية صاحب الكتاب ونقل عن كتاب الكواكبه ان من فكل وصيا
 لا يعقل البيع والشري ثم صار كما يعقلها بيع ويصير وكذا ومن المشايخ
 من جعل ذلك بولي ابو يوسف ومنهم من جعله على الاتفاق فعلى هذا يكون لا حنيف
 في هذا الفصل روايتان فلو لم يوص الى احد وقال اذا ادرك اني فلان
 فهو وصي يكون وصيا بعده وعندهما يكون وصيا اذا ادرك ثم ذكر نحو ما تقدم
 في خان وكذلك الوصاية في الوقت رواه بعض اصحابنا وهذا ليس كتابه
 عن لي يوسف وقد اتفق هذا الكلام لحدود المسئلة والله الموفق . . .
 . . . **ولو ربطه بالبلوغ وصيه الى ابويه الرثاء ونظيره** . . .
 الرثاء في الصلاح وهو اصابه الصواب والسداد ويرى بغير ما يسمي فاعله
 والمسلم من خان قال وصي في يده مال يتيم فبلغ التيمم لولا انما يدع المال
 اليه اذا بلغ وظهر ذلك فحينئذ تدفع وان بلغ نفسها غير شيد لا يدفع المال اليه
 في قولهم لم يبلغ حصة عشر سنة فاذا بلغ هذا المبلغ عدل في حنفية رحمه الله
 يدع اليه مال وقال ابو يوسف ومحمد لا يدع اليه المال ما دام صغيرا والله اعلم
 . . . **فمن قتل لم يصفه به وهو مصلح ولو ضاع ما اعطى اخذ فيه يتجدد** . . .
 قبل تقطوع من الاضافه اي من قتل ان يبلغ والمسلم من خان ايضا
 قال ولو ان وصيا بصلحا غير مفسد لم يدرك بدفع الوصي اليه ماله واذا ذل
 في التجار فضاء المال في يده لا يضمن اياه ونظيره الطرشي ماله ناقص
 العقل او صلاحه ليس من حال العقل اي عقله اذا شئت على حاله وقال المصنف
 الوجه ظاهر لانه لو ابي امير بئلا اليابي حتى اذا بلغوا النكاح فابتلا سابق

على ذلك وهو في حال اليتم ولا يكون ذلك الا بدفع بعض المال لتحقيق الرشد بالناس
في احواله وتفرقة فهو ما دون له في دفع ذلك قبل البلوغ مع عدم صلاحه فلا
يكون ضامنا فكيف مع وصف الصلاح فظهر ان لا ينظر في ذلك ما حصل ان دفع المال
لا يكون الا بعد تحقق الشرطين للبلوغ والاساس في حصد فنظر الطرسوسي
حاله لان الذي نظره انما هو قوله يدفع الوصي اليه ماله والله اعلم
و ان باع شيئا لليتيم ثمنه يجوز حيث لا يخفى الثوب والتضرر
التيه بالجهنم ويجوز الا بدال مع الادغام البع بن سويل الثوب الهلاك
وقد ثبت والمسلم من نفسه لم يفتي الوصي اذا باع مال اليتيم بالسنة فان
كان لا يخفى عليه الجود والمغ عند حلول الحمل جازا في وفي القناوي
المرحبة مثله وفي قاضي خان اذا باع شيئا تركه الميت ثمنه فان كان
يتضرر اليتيم الى طواف ودراب وكسوة تشتري به ما يبيع ويجوز ذلك
قال في ذلك خوف الهلاك على المال ان ينكر المشتري لطول المدة او يموت
من شدة جوع او يجسر المشتري ويظهر اعساره هلاك حكا **قلت**
وقع في عيان ادب القاضي المصدر الشهيد وان لم يكن فيه ضرر والله اعلم
و باع منه خطه ثلث ثمنه ثوبا لشريه قد نصف بوقر
الصحة باع للوصي وفي منه لليتيم ثمنه الوصي وسئل الست من الثمن
قال الوصي اذا اشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه يجوز عند ابي حنيفة اذا كان
خيرا لليتيم وهو احد الروايتين عن ابي يوسف وهو قوله لا خردكم المعاني
علاما ليس في زهاداته وشمس لا يمد ايضا في شرح وصايا الاصل في من واية لحي
وهو قول يحل لا يجوز لكل حال ثم ان شمس لا يمد التحسين في الحنايه في
الباب السادس في المكش في شرح ادب القاضي مما اذا اشترى من مال الصغير
لنفسه ما سواي عشرة خمسة عشر فصاعدا من غير الخلف في ثمنه لا و اذا
باع منه ما سواي خمسة عشر لغيره من غير خروجه فوته لا يحفظ هذا فيه
لغنى انتهى وقوله خطه بالظاء المعجمة اي جعل الخط لليتيم ثلث ثمنه
فما يبيعه منه وفما لثمنه النصف يوفى اي يتم له زيان خط قد

النصف

النصف كما مر به **قلت** وفي قناوي قاضي خان نحو مقدم وقال في المعصمان
باع مال نفسه من اليتيم ما سواي ثمانية عشر كان خيرا لليتيم والله اعلم
و ليس له اطلاق خصم صغير ما لم يوفى دينه او يجسر
و يطلع ان يحل المال قادمه ولو كان احد المال بالبيع بوقر
قادر احواله من الضم في رطلقة ويكفله سني لما لم يسم فاعله وفي البيت مسلمان
الاولى من المقتة دفع لقاوي العصر وعن الامم الكراسي قال جبر الوصي
عنه ما يدين الضم لغيره ان يطلع قبل قضاءه اذا كان موسرا وان راى ان يخذ منه
كملا ويطلع فله ذلك ثم رفق له في كامل وقال لكان يعمل جازا طلاله انتهى
الثانية من الظاهر ومن مر بها في الضم على سلطان جازا وهو يخاف ان لم يبره
نفعه مبره فبره من مال اليتيم فلا حان عليه قال القضاة ابو الليث عن ابو يوسف
انه يجوز للاوصيا المتعينين في اموال المتاع وكما ان سئل احدكم من رواية
ابي يوسف وكثير المتاع اخذ واحد ذلك القول ونقل الكتاب شهد في الله خير
عن العبد الصالح اما السفينة فكانت لساكن يعملون في البحر فاردت ان اعطيهما
وكان وياهم مال لا يجد كل سفينة غصبا فقد جونا احداث العيب تخافه المتقلب
وبه نفى قال القضاة ابو الليث ان خاف الوصي على نفسه القتل او اذلاق عضو من
اعضائه لو اخذ كل مال اليتيم بدفع بعضه فلا حان له وان خاف على نفسه الحبس
دون الفصل او علم انه ياخذ بعض مال اليتيم ويبيع له فقد كراهه لا يسع ان يدفع
ولو دفع بصرف ضامنا وعلى هذا اذا دفع الوصي المال الى السلطان سله واما
اذا كان السلطان يسطر به فاحله من غير دفعه فلا حان على الوصي وكثير من
المتاع اخذوا بقول ابو الليث وذكر قتيل سئل ابو القاسم عن وصي الى امراته
وبرك فرتة صفارا فخا سلطان جازا ونزل في دانه فقبل هذه المراه ان يعطيه
استولى على الصغار في عطية شيئا من المال يصانفها جازا والله اعلم تعلم المفسد
من المعج امره وفي القصة رفق للعلل التي في دفع الوصي الى اليتيم في
ظالم سأل من قبلهم لهم الرجوع عليه ثم رفق لهم لانه الحار في ثم طهر الدين
بعد معين المركة قد دفع الوصي لغيره ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا خروج

ولكن ان صغار اهل الجوع لان دفع الخصاص من جوارح الصغار كما يعرف الى سائر الجوارح
على قصد الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الدش من له دفع لظلمه اعطى من له
اسى وفي قناري فاضحان محو وحكي عن بصره لاسي اللوي ان يعطى وان اعطى
كان ضامنا وقال ان عدم القمان في سلم المبرور فتول السعير وقال لاسي الاسكات
هذا ليس قول احبابنا وانما هو قول من سلمه وهو استحقاق محو وحكي كلامه الى الليت
المقدم وقال لاسي القوي على اختياره الى الليت

ويفرق في الترخ والحق عان وهدى ولم ينف ولا هو لقت

الحق الحان يصدق حق والبقير التصديق فقال اقر وقت وفي الست سائل من
القسمة قال بعد ان دفع العاني علا لثالث المرفى لا ينفق الوصي على اسقى في المصاهرة
بين البقرة والبيتم وعمره في ثبنا الحاطب والحاطبة والمصافاة المعتادة والهوية
المعوية في المعبان وغيرها من الست والبيتم ما هو متعارف وان كان له في اسد
ثم دفع العاني عبد الحار وعن الامه الكراسي وقال اتخذ صب في حرمه للصحة لثمة
للاداب والجران وانما فافوا من ذلك لم يصب ثم رفق لا يعاند وقال مثله اذ لم يرق
وكذا لو اتعد حيازة لوديا البقي ومن عند مر الصبان ثم رفق لا يوسف التوجا
وجيد الوبري وقال بصره اسى وقد اشار للمصنف الى التعارف بقوله عاني في اشار
بعد الخلف جرد في من احياء الصبي وكذا العدين ثم صاحب البقرة لثمة
وقال حاز ان ينفق الوصي على الست في تعلم القرآن ولما دبر من ان كان يعلم للكد وهو
ما جرد ولا يتكلف تعلم ما يقرأ في صلوة يعني اذا لم يكن يعلم لذلك وصلاحيته لذلك
سليم اليه وحرصه على اسى وهذا الفرع لم ينفق لثمة فاحقته فقلت

واعلم القرآن مع ادب اذاه راه لهذا امكا بل وبجدة

ومن الشرط علمه انه اذا لم يكن صاحب لثمة ان سقى الاما بقر في حلاله كونه مرفعا
ولو قال اعطى شي لوديه لم يجز وبضه للواذن وكسرة
الفرع قال لثمة وفي بصره المودع يعني اذا ادنو كانه بصره والمسلم في المحيط
رجل ادفع ولاما لا وقال لثمة لثمة ادنو الى اي يدفع اليه وله ولدت عينه ضمن
حصة ولا يكون ذلك وصبا لانه لم يقو في اليه بتصرف في التركة فبقى امينا للورثة

والا ينفق اذا دفع الى فلان غروا رث ضمن ان دفع اليه اسى قال المصنف ان ثبت قتل
ولو قال اعطى لوديه بئمال الواث وعينه

وفي اقرب البلدان عند ثمة لثمة اذا ما قال في بلدتي اشتراها

سئل الست مرقى خان قال حال اوصي ان يشتري هذه الالف صنيع في نوع كذا
ويوقف على المتا كين فلم يوجد هذا صنيع يشتري بهل لحد الوصي ان يشتري
صنيع في موضع اخر قال لودير لاسي اللوي لم يرق ذلك الى المجد فان لم يجد الصنيع
في ذلك الموضع يشتري صنيع في اقرب المواضع الذي سمي ويحملهما وفقا على
ما سمي وان ابلغ الوصي هذه الالف بغير الوصي مثلهما يشتري في الصنيع

وموسى بشي ثم بين قلم فيعطي الذي يليق ولا يتغير

لشتم الست على عدة ذكرها ما عني خان يتبع عليها مسائل كثيرة قال عن الحسن
ابن زياد مرقى قال اوصيت لفلان ثلث مالي وهو الف درهم فاذا الثلث
اكثر قال الحسن له الثلث بالغاما بالغ وكذا لو قال اوصيت بنعيمي مرهله الدار
وهو الثلث فاذا انصبيه التصف قال هو له ان خرج من ثلثه لاه ولو قال اوصيت
له الف درهم وهو عند مالي لم يكن له الالف درهم كان القضاة اقل واكثر
ولو قال اوصيت له جميع ما في هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم
كان جميع ما في الكيس لفلان كان جميع من الثلث وكذا لو جرد في الكيس دنانيرا وحوهر
او غيره لثمة ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو جميع ما في الكيس لم يكن له
درهم ولو قال وهو نصف ما في الكيس فاذا في الكيس ثلثة الالف درهم كان له
الالف وان كان في الكيس الف كانت له ولو لم يكن في الكيس الا خمسة اتم كان
له ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانير وجواهر لا شيء له قال المصنف انما الليت
على وياتي قوله في حينة لاسي اللوي بغير ان يعطى الوصي مقدار الف درهم
من ذلك لان عددها يجوز الاستثناء من الحسن **قلت** وفي عدة المقتني
قال اوصيت له ما في هذا الكيس وهو الف درهم فاذا فيه دنانير وجواهر وليس فيه
دراهم تعطي مقدار الالف ولو قال اوصيت لفلان جميع ما في هذا الكيس وهو
الف فاذا اتم الممان او فيه دنانير باكله وفي قناري مثله ولا خفي ان ما

في العدم هو قياس قولهم والاحمال انه اذا اوصي من بغيره ثم قال قدرة فان
 يدفع اليه وافق للمقدل او زاد ونقص اذا كان يخرج من الثلث **علا في سبط المحيط**
 فانه اضاف الحجاب والتكليف الى الثلث مطلقا والجمع ما في الكيس **تصحيته** خلا
 الاماره بين مقدار على حسابته كذا ولو لم يكن فيكون عالما في الحجاب ولو قدح في
 الاحمال الصادر منه مطلقا بخلاف البيع لانه لا يبيع الا اذا كان البيع مقداراً
 معلوماً فالنحو الى المقدل المذكور واسد لعل وذكرا لمصنفها فروعاً فقال
 وروي بشر عن ابي يوسف عن لي حسم في وصية لفلان لغني وهي ما يشاء
 فاذا هي اكثر ان له الكال ولو قال لوصيت له لغني وهي هذه وله عن غنيها فالتا
 مثلك لكان استحقاقا لجزء محمل له هذه الغني التي سماها بعينها قال الحاكم ان التقدر
 وذكر في الفضل لجزء الغني كلها ولو قال اوصيت له ربي وهو هو كما جعله
 هو الملائكة وهو في الف اصل وليس اعلم

وعيم قوتهم حصص واحداً في اخذ سي وفي التعميم

سأيل الست ذكرها فافض خان في المسائل المختلف قال دخل اوصي لرجل مال
 والنفق اجمال والموصي له محتاج هل يعطى من نصيب النفق اجمالاً فوافقه قال جلد
 متاك وخلف قد ادعيتي وقال ابراهيم الخفي والحن في مطيع لا يعطى
 والاولى صح انتهى قال المصنف ولما كان الاول اصح ثبتت على ذلك ولم اشتر
 لاختلافه وبطل عن كبري الحاصي مثله وزاد وقال في خان من تخصيصه كما يمنع
 فقوله عن العامة لعوله انت وادخل الدار من شاي طالق تطلق وتطلق
 المحل في الحال بقوله انت طالق وتطلق اخرى لو جلت الدار وكذا لو قال
 مردخل الدار من شاي في طالق فلا تطلق وتطلق فلا تطلق واحداً عند
 الدخول واحداً لغري ثم قال وفيه ان كان اوصي مدفع واحداً فان
 قال يعطى فلان كذا او كذا درهما والباقي للفقراء يقول ويعطى الفقراء كذا فانه
 لا يعطى وان لم يكن مدفع واحداً فان اوصي لفلان ثم اوصي بوجاهة ثانياً
 ويعطى للفقراء كذا فانه يعطى وهذا انفصال حسن لكنه لا تنبأ الفرق بين
 منة الطلاق والوصية الا باعتبار العرف انتهى **قلت** لا في صور ماله

قال يعطى لفلان كذا والباقي للفقراء لا يسعد عدم الاعطاء وقد وقع في استفتاء
 في نسبتين في واقعة شرط للنظر لتخصي ثم لعل لا خروا لعقبت كذا
 وجعل له يعني للشرط للنظر ان يزيد في وقته ما شاء وينقص ما شاء ويخرج ما
 شاء وشرط ما شاء فبطل له ان يخرج من شرط له الواقف النظر من لعل من النظر
 ويشترط لغيره فان ثبت فانه ليس له ذلك معتمد اعلى ان جعل التقييد بشرط للنظر
 لا يدخل في النظر لكونه خصصة بالذم على تفرع عم له الموقوف وهو قريب من هذا
 التفصيل لكن يظهر في تفصيل آخر حسن وهو ان ينظر ان كان الفقير الذي
 اوصي له لا يخرج عن وصف الفقير مثلاً ان يصير عبداً لا يدخل في العموم لعل من
 صدق الوصف على ولا يدخل كيف كان دفعه او غيره دفعه الا فيما اذا قال وللمسكين
 فنامه والله اعلم والطوسى ذكر ان الحسم في سة تارك من سماية افتوا بعدم
 الدخول في مثل ذلك وقد ذكر في سبط المحيط عارياً الى المتفق لو اوصي
 لرجل من جانيه ما به درهم ثم اوصي بجزءه بثلاث مائة والموصي المفرد ابها كان
 اكثر المائة او بضمه من كذا لاني كان نصيبه الجوز اكثر يكون جوعاً
 عما سمي له واشتركا ليع الجوز وان كانت المائة اكثر فقد انش الموصي بتعين
 المائة ولا استحق ثبناً آخر وهو تفصيل آخر حسن في اجراء في صور النظم

وفي فقراء ان قال بجزءه لخصون والثاني بجزءه التفتيد

المراد بالثاني ابو يوسف والمسلم من الخلافة قال اوصي بان تصدق بثلاث ماله
 في فقراء الا فضل لزيوف اليهم وان اعطي غريم جان وهذا قول ابو يوسف
 وبه يفتي وقال بجزءه لخصون وفيه في خان رجل اوصي ان تصدق على سبعة
 ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان تصدق على غريم من الفقراء قال نعم الا ان ابو يوسف
 يجوز ذلك كما دوى عن ابي يوسف رجل اوصي ان تصدق على فقراء كذا لاني
 تصدق على غريم من الفقراء وقال بجزءه لخصون وعنى ابي يوسف اوصي بتصديق على
 ساكنين مكة او على ساكني الذي تصدق على غريم من المصنف ان كان الامر حياً ضمن
 ثم قال وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه اذا اوصي بالمال لساكني الكوفة
 فصرف الموصي الى غير ساكني الكوفة يفسد ولم يوصل من حياة الامر ولعدوفاة انتهى

رجوعا عن الوصية وجهه فقد رجوعا قال في فاحيان لو اوصى بجاهدته ثم استولدها يكون رجوعا
وكذا لو اوصى بخدمته ثم استولدها يكون رجوعا في النظم. ويدقق فحين يكون رجوعا في النظم. ولو اوصى
بشئ ففسله او ابدار فخصمها او هدمها لم يكون رجوعا وهي الرابعة الاولى والثانية
قلت بل الجري ان في محصر المحط انه اعملا يكون رجوعا اذا لم يفسل عن الشئ كجرت
ون لانه لم يفسل هذا السفسل لغيره في يدى ان يمانا في ذلك التطين شهد له ووجهه
ظاهر وانما علم وان طهرها يكون رجوعا اذا كان كذا وهي الثانية عشر والثالثة عشر المعنوية
وهو انه اذا كان قتيلا لم يكون رجوعا ولو اوصى بشئ ثم رهنه يكون رجوعا وهي العاشرة
ولو اوصى بجاهدته فلو كانت جارية فوطيها لم يكون رجوعا وهي الثالثة والرابعة ولو اوصى بجاهدته
زرعا رطبه لم يكون رجوعا وهي ان وان غرس النخيل والتجر يكون رجوعا وهي الخامسة عشر
بقية الوصية وهي الوصية لرجل بشئ لم يوصى به لغيره لم يكون للباقي رجوعا عن الاول مالم
يصح بالرجوع وبشئ كان فيه وهي مدونة في المسوط المحيط بغيره فحين كان الموصى به او شيئا
اخر ذلك **قلت** هذا اذا لم يفسل العبد الذي وصت به لفلان والظاهر انه اذا
امسك الوصية الى الموصى به لم يكون رجوعا وبشئ كان فلان اضافها الى الموصى به الاول يكون
رجوعا والاول كان يقول اوصت بهذا العبد لهذا الرجل ثم يقول اوصت بهذا العبد
لهذا الرجل لرجل اخر والثاني كان يقول قد مناه ولو قال وقد اوصيت به لفلان بالاول
لم يكون رجوعا لان العطف يستدعي تقدير المعطوف عليه وهي باجم ولو قال بعد ما لم يكون
رجوعا لان الثاني لا يفسل الاول والثاني بالاول وحول بذكر الوصية الثانية في رجوعا
لهذا في غاية البيان ونقل الجري عن العوائد انما لم يكون رجوعا لهما بالاول والجمع فقد
جمع بينهما في الوصية ولم يفسل الوصية الثانية وعزاه للعوائد وقوله لعن اي بعد الوصية
الاولى وفاته من الطهر في الاستيلاء بما فقا عن في خان وهذه المسائل كثيرة كما كان تنفيظ
وقد ذكرنا المعاصيات فقال لو اكل فلفل لوصد من الغاصب في الغصب تنقطع ملك الملك
والايمان توصف في كل الحق بينهما في لثانه رجوع عن الاول كما لو اوصى بعتق جارية ثم اوصى
لرجل وقد استنى لغيره في بطة وصحت اليه الاستيلاء لكونه متلا على جميع ما نقل وصحت
اليه الصارط من الرجوع بحكمه لا لغيره **قلت**

في الوصية غل هدم ايضا رابعة احاط التخميم اعضا بوثرة

ولكن لغيره العون رهنه واما يلاذ والتطين بل يطهر

وصابطه من يطع الملك معضو اذ جمع يتعد

واذا احدث النظم لم اجد سباح عن هذين الصابطين فاصبته فانه من ولا احد
استاعه في اطلاق الايام بعد نظم الصابط فلهذا في اعلم الصواب

وقيل له اتركها فقال تركتها يكون رجوعا اذا ما يجر

من الست مرق فحان قال لو اوصى لرجل بشئ ثم قبل له ان يفسد فاحرا الوصية
بقال اخرها لم يكون رجوعا ولو قبل لها تركها فقال تركتها يكون رجوعا هي **فصل**

لو اوصى بشئ ثم جدد يكون رجوعا وعن محمد يكون رجوعا في الجامع الصغير لو اوصى بوصية
ثم قال اشهدوا اني لم اوص بشئ لم يكون رجوعا وفي السراجيه محمود الوصية على رواد
المسوط رجوع وعليه الغنوي وفي سبط المحط انه الاصح وقال الصدق الشهد انه الصحيح
في لو اوصى بالوصية وهو حجاب اني في سفت وفي الجامع حجاب هو والقبا في كافي
عنهما العلي وقال حجاب محمد فما اذا اوصى ثم قال للشهود اشهدوا اني لو اوصى لفلان
بقليل ولا كثيرة فانه كتب محضر في لو اوصى بالوصية ما ذكره العلي والعلو

وموصى له بالدر والفضة طيسر في العبد والدر جبر

مسك الست من المسوط قال ليس للموصى ان يفسد الدار وخدمة العبدان بوجها عند
ثم ذكر خلاف ذلك في واجبه وانه لا يخفى ان النظم اطلق الوصية بالدر والفضة من التقييد
بالسكنى والا اذا اوصى بدار لم يرد ما استع عليه لاجانه ولا البيع فلو قال

وموصى له بالدر سكني فخدمه العبد فخر الجاهدين خطر

لسلم عن ذلك والله اعلم ثم ذكر المصنف في محتمل المحط ولو اوصى بداره لفلان
لواجر ويدفع غلته وان اراد ان سكن الموصى له بنفسه ليس له ذلك ويمكن ان يدار ذلك

لمحلا الست هكذا **مولا بوجر المنهج سكني فخدمه** وفي غلة سكناه خطر اظهره

وغيره فقلنا اظهر انه ثم قول بقية والمنهج المعطي والمراد الموصى له بالسكنى والخدمة

وجازت لست له عند محمد ووجهها يعقب ان قال عمرو

الصنفي في وجودها للوصية وفي الست مسلم في الظاهر لو قال اوصت بتات في المجد
جاز عند محمد وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الا ان يقول سفت على المجد او قال

بيت المسجد حار ويحقق عليه وفي سراحه سله في عنقه وعن محاذ اقال او صلت ثلاث
مالي للكهنة يعطون كبريتا من اسي **قلت** وفي وسط الحيط ان هذا الاجتماع
ومراجعي النظر من لسان المحرم الكعبة وفي فتاوى ابي الليث ذكر قول ابو بكر بن
العامة وفي فتاوى خان لوا وصلى له المسجد عن النبي او لم يعن في قول في قوله
يوسف ولو اوصى ان ينفق على المسجد جاز في قوله جميعا ذكره في سائر المقادير وقال
ينفق في عمارته وفي سراج و لو اوصى ان ينفق على المسجد جاز في قوله جميعا ذكره في سائر المقادير وقال
وسيجوز ان تشرى بذلك البيت للفتاد بركة به مكان اسي **قلت** وفي المزار
ملت مالي في سبيل الله فهو الغزو فان اعطوه جازا منقطع جاز وفي التوار الوصف
الى سراج المسجد يجوز لكن السراج واحد في مكان غيره انتهى

باب ما يجوز للمولى ان يوصي به

الضمير في سراج المسجد والموصي الوصية وسلم اليتيم من البداية في كل ولو اوصى احد
وانه لا يوصي سوا كان العبد من او لم يكن لما اذا كان عليه دين فظاهر لان الوصية
لمولاه من وجهه انه اذا استقط عليه الدين فهو الموصي للوارث وقت الوصية يكون وصية
لوارث مروج ولا يوصي الا اذا اعتق قبل موت الموصي فتصح الوصية لان الوصية الحجاب
الكل عند موت الموصي وهو كان حرا عند موته وكذا اذا كان لعنه نفسه فاعتقه
قبل موته صحت وصية له في نيات وهو عبيد بطلت لان وصية لمولاه ومولاه وادته
ولو اوصى كاتب دارته لا يصح لان مبيع الوصية يحصل للوارث في الحال ولو اوصى
مكاتب نفسه حارا انتهى والطرسوي خرج عليه ايضا الى ان المولى والولد والولد اذا كانا
للوارث وفي الزكرا البديع شعبة لان ملكها للولد وهو يخرج ظاهر والمصنف
لحقه وقال سبغون فقيد بما اذا لم يخرج عتقه قبل الموت ولو تمت سيده قبل موت
الموصي قلت فقد اعقب غرضه لا يخرج هذا اعل ما في البداية وخرج عليه احد من
العلم فكيف يستدل عليه هذا وليس الموصي **تيسر** قال في شايك الفتاوى
عن ابي العاصم رحمه الله ممن اوصى ان يطبخ قربة او يضرب عليه قبة او يرفع قبة فتاوى
ليفر على قبة الوصية طاع اسي وكذا المولى في عين وقد احييت نظما **قلت**
والايضا فتاوى اولي ضرب قبة على القبر وتطينه قيل بطلت

والخير

والضمير في يهدر للايضا وقولنا على القبر يتعلق بالفتاوى وضرب القبة وفي الزاوية نحو واسبغ
وفي مرض الموت الضمان وصية وصحت **بجوابه** **ويجوز**

في البيت مسئلتان **الاولى** في من يحتمر الطحاوي للاستحسان قال اما كماله المصنف
فهو على ثلاثة اوجه في وجه يكون كمن الصحة وفي وجه كمن المرض وفي وجه كماله وسائر صاياه
سواء الذي يكون كماله كمن الصحة والكفول له يعرض جمع ماله مع غنم الفخ وهو ان
الرجل اذا كان في حال الصحة وكان ذلك سبب في حصول ذلك السبب في حال المرض بحوقوله في
الصحة ما كان ذلك على فلان او وجب له عليه فهو على فقلت له على فلان من مرض الكفول
فهو دين الصحة واما **الثانية** فهو ان يقول المصنف كنت كملت فلان في صحي الصدق
في حق الغنم ويكون الكفول له مع غنم المرض سواء واما **الثالثة** فهو ان يشترط في الموصي
الذي مات فيه فهو سائر الوصايا سواء اسي ملخصا والطرسوي قال ينبغي فيه التفصيل
فان كانت من الكفول عنه يكون بمنزلة من المرض لان حكم الرجوع فيها يعني المعاصرة
فلا يشبه الوصايا لكانها سبغ ابتداء وانها اذا كانت بغير امر كانت كسائر الوصايا لانها
تسبغ مخففة لا رجوع فيها وناقشته المصنف بانها لا امر فيها تسبغ ابتداء وتسبغ المرض
كلها وصية مع احتمال موت الكفول عنه مفلسا سوى المال **الثاني** من القبة قال
بعد ان يقر للعامة فلا بد من الموصي وكما اياه البحاري حور الوصية باج ماله عن
اسم الميت اسي **باب ما يجوز ان يوصي به لوارث** **ولو جوزه قبل موته فيصير**
الضمير الطاهر في جوزه الوصية للوارث او ما يزيد على الميت مما توقف على اجابة
المورثة والمستند للورثة وفي البيت مسئلتان من المسوط **الاولى** قال اوصى ان
يحواله وارثا لم يجز الا ان يجيز الوارثه لان فيه اسي من ماله لسبعة على نفسه
اسي وفي الوصية كمن **الثانية** قال في المسبوط ولا يعتد اجابة الوارث
في حق الموصي عند وفاته لئلا يفتح احارته في حوته وليس له ان يرجع بعد
وفاته اسي وفي الظاهر كمن قال لا اله الا الله المصنف حكاهما قبل الموت
من المرض هل يعتد بها اجابة الورثة قبل الموت من المرض هل يعتد بها اجابة الورثة
قبل الموت كما مضى فيها وذكر شيخ الاسلام علائك السمر قدي في الجامع البصري
ان المرض من الموت اذا اعتق عبدا ورعى الورثة قبل الموت لا يسي في

•• واقرار شخص منهم بوصيه •• ونسبتها حصة السهم تقدر ••

منه الست المسبوط والمسته في الاقرار بينه بوصيه ملك ما يعطى ما في يده وفي
في المسبوط في اواذ اشهدوا ثانيا على الوصيه جازت ثمة دتم على جميع الورثه
كلامه لانه في ثمة دتم وان كانا غير عدلين او اقرا ولو شهدا بالحصة في نصيبهما لان
اقرارهما ليس كحق على غيرهما فمما شهدا في اقرارهما الكلام مخج للشهادة لانها لو لم يكن
لفظ الشهادة لزم في نصيبها خاصة لان الوصيه لانا في هذا الاشكال مما كان
لو شهدا او اقرا لزم في الاصل حصة في الامانة كالدين وسع هذا اقل
شهادتهما لانهما لم يكونا شهيدين قبل الشهادة لتعكس التمه في اقرارهما الكلام مخج
الشهادة ولو شهدا وهما عدلان على الوصيه او على ثمة الورثه انهم اجازوها
بعد الموت جازت شهادتهما لانها لا تخوثران هذه الشهادة الى انفسهما شيئا ابي
ونظر الطرسوسي في الفرق فان كلامها مقدم على حق الوارث فاذا اقر الوصيه
لشخص فقدر اقراره حقه مقدم على حق نفسه فتواخذ به وكذا ثمة الورثه
لا سطر كما قلنا في الدين في لولنا ان نقول نقول انا لست في الدين فانه
في لانه اخذ به وهو انه لا يلزم الوارث المورث حصة بل في نصيبه فلا
فرق بينهما والمصنف قد كان الدين يثبت في جميع التركة ولا يستحق احد من الورثه
شيئا الا بعد وفاته وجميع الوصيه انما يثبت في جزئها فتكون اقل الوارث مخج
فلا يوجد من نصيبه الاخر وقول في اللبس بظاهر المذهب ابي **قلت**
وذكر في المعبر عن الطحاوي في مثله الوصيه انه قال سمعت من رحم ليقول
سمعت من رحم يروي عن ابي يوسف انه اذا اخذ من الميراث نصف ما في يده وكره
روي الحسن عن يرويه وهو الغياث واليهج ما قد مر من رواية محمد بن يعقوب
عن ابي حنيم وهو استخسان

•• وتحويرها بالدين ليس نافع •• وفي ذلك الدخول الدين اجدر ••

في الست مسلتان من زلزلتين الدين الصاعى وبعد الامه الرحمان قال
اوصي بثلث ماله الى صواب عمه وعلمه بن فاذا العوم حصية لا حوز لان
الوصيه متاخره عن الدين ولم يستقط الدين باحارته **الثانية** ومن لرهان

ما حب المحيطة وقال اوصي بثلث ماله لا يدخل الدين ثم من الماخذ وقال يدخل
استوى قال المصنف في حنظلي مرقوي في رواية دجول الدين في الوصيه
بثلث المال **الثالث** والمراد دخوله ان يدخل ثلثها في الوصيه ولا يسقط
مما جعل كانا لم يكن ولما علم بالصواب

•• ومع ابي من حيث خطها •• فيوضع عنه ثلث ما يتلخر ••

الضمير في خطها من حيث ان خطها عن ثمة وملك الست من الطهره قال
علي ما نقله عنه الطرسوسي اوصي بن تباع امته من حيث جاز في ثمة الورثه
علي سعيها من حيث فان اي الرجل الذي لحيث ان تباع منه ان يخذها بقتنها
حط عن ثمة مقدرا لثمة ما بقي ابي **قلت** في ثمة لقيتها سعيها ودفع منها سعيها اعط
منه ثلث الباقي وهو سعيه وحجز الورثه على بيعها بثانائه قال المصنف ورايت في الفصل
الثاني من الوصيه ذكرها وفي ليجط قدر الثالث ولم يقل بثلث الباقي والمصنف جلد
بذلك فان العلى يحتمل ثلث الباقي ويحتمل ثلث التركة **قلت** وهذا ما وط الا ترى
انه لو كانت ثمة دون باقي التركة بقطعي لراحت بلائق واما الظاهر انه ثلث الثمة
وتوجيه المصنف القول الاخر صريح فيه فانه قال انه ما لم يسلع الثلث كما لو يعيب
فاحت ولما علم

•• فصل في كتاب •• الفرائض ••

الفرض لغه بطلق باراء معان منها التقدير والقطع والبيان وسمى علم المولى
فرائض كقوله تعالى في اخذ الامه فريضة من الله ومان سها من النحقتين مقدم
مقطوع مبينه في كتاب الله تعالى ووجه تاخيرها انها اخراجا الى الانسان وهما الحق والموت
ثم جعلت نصف العلم والناسبة بينهما وبين الوصايا انها تتعلق بمصر الموت غالبا
والموت بعد والعرايض تتعلق به واسد اعلم

•• في بيان الوفاء للارث بعض بقدره •• وتخريجها لان الهذيل جدير ••

•• وفي ائمة الموروث من وجه وارث •• بعلقها بالموت ولكل في ثمة ••

قوله والخلف من يتعلق بقوله وفي ائمة الموروث والخلف المذكور اليه هذا
ما اشتمل على البيت الاول وماله الست من الئمة قال الفصل الرابع في
بيان الوقت الذي يجري فيه الاهدث قال وهذا دسل بحث في المشايخ قال مشايخ

العراق المارث لجري في اخر جزء من اجزاء حيوة المورث وقال شيخ بلخ المارث
يجري بعد موت المورث وهو قول شيخ بلخ ان المورث ما دام حيا فهو المارث
لجميع امواله من كل جهة فلو ملك الوارث في هذه الحالة ادي الى الرضاة التي الوا
ملوكا لتحصين لكل احد منها على الحالة في حاله واحد وهذا امر بدفعه
الصقول ووجه قول شيخ العراق ان المارث انتقل الى الوارث وبموت
المورث زال ملكه فاذا استقل عن الوارث والدليل عليه ان المارث يجري من
الروح بين الاخلاف والزوجيه يرتفع بالموت او ينهي على حسب ما اختلفوا في بعد الموت
لاز حيه بالاخلاف فياى تى جرى المارث بينهما وفاقده هذا الخلاف انها تظهر في جل
تزوج بامه الغريم قال لها اذ ماتت مولاك فانت حرة والروح وارتد كوارث له
غيره فعلى قول من يقول المارث ينت في اخر جزء من اجزاء الحيوة لعنق لان العنق
اصيف الى ما بعد تنوت الملك للمورث وعلى قول من يقول المارث ينت بعد الموت
فكون تنوت الملك للمورث بعد موت المورث بزمان فلا يكون القتل المضاف الى ما بعد
الموت مضافا الى زمان ملك الوارث فلا يصح وذكر هذه المسألة القدوري وذكر ان على
قول ابى يوسف ومحمد يعنق وعلى قول زفر يعنق انتهى وقد اشار النظم ان القولين
منطوقا ومفهوما بقوله بعض بقدر منطوق والمفهومان المحمور بقدر وقوله فخر جلال الهنديل
يشير الى اعتبار ان هذا قول زفر عن المنطوق واسار الى ذلك فتمظهر عن الخلاف بالية
الثاني وقوله فاعلمنا اى يعلق عنها معنى الروح بل ملك المالك والله اعلم بالصواب

والمطلوب ان يقطع به الجدل وارتد لظهور استلزامات فيعذر
ولو محرم الميراث اسباب وارتد كالوثر للارض والبير حفر

لا بد والست لا يقل عن كونه الان قبلها واسباب فاعل الجرم والميراث مفعوله والبير مفعول
حفر وكفر بغير وقد استدل الشان على سلمه وى عدة فاما المسألة من القصة قال بعد
ان دفن لها صاحب الحيط صلب رجله فقطع وارتد الجسد فوقع ملكا فمات لا يجوز الميراث
انتهى وهي اشبه على البيت الاول والقاعدة من الضوضوح النواجية وهو ان
مرحى له الموت على سبيل التيب من وارتد بان انفصل الوارث الارض فزلق المورث
فانت لا يحرم الميراث وكذلك لو حفر برفوق فيه المورث لا يحرم الميراث وكذلك لو وضع

حرا

حرا في الطريق فقتلها فوقع فمات وكذا الواحد طم او صحا وهبط على مائة فقتله لا يحرم
الميراث عند خلافا للشافعي فبسطه المباشرة على السبب نفي له وهو ان كل فعل واجب
الكناره والقود كان القتل بشدة وما لم يتعلق به قود ولا كفارة كان القتل تنسب
وعلى هذا اهل المعنى مع اهل العدل والعدل لا يحرم الميراث بقتل مورثه الباتى ان
لانه قتله بحق وكذلك في عكسه عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وصحح الشافعي في شرع
السير اكبر قولهما فان القتل الموجود من الباتى لا يجب عليه تقاضى ولا دية لوجود
التاويل والعلة وارتد بغيره وارتد بغيره

والا في اختلاف بين طر

سلة الست من الستة قال اذا انت جميع المصاهرة من الرخص فحدثت بينهما ولد فمات
الاب هل يرث هذا الولد منه ذكر في فتاوى الامام محمد بن النعمان في اختلاف المارث قال
العامى الامام مسلم لا يرث لانها حرة على نفسها بكاح وهذا الولد حصل من ربح بكاح فلا يرث
كما لو حصل من الزنا المستق علم وقال شيخ الاسلام ابو الحسن الصفدي يرث لانه ثابت للسبب
منه لان هذه الحرة تختلف فيها ومثل هذه الحرة لا يمنع تنوت النسب المارثى ان لا
ان تزوجت امرأة مني طالق بلانا فتزوج امرأة صبي طلقت ثلاث تطلقات وجات بولد
ثبت النسب منه ان حرمته عليه ولم يبق منها نكاح ولا عدة لما كانت الحرة فثبت فيها كذا هذا الولد
الذي هو ثابت النسب من الاب يرث له حاله انتهى وعندي ان هذا الخلاف انما جرى اذا لم
يتقدم حكم حاكم يرى عدم الحرة وسبق النظر في المسألة اذا حكم حاكم بالحرة قبل اكل ثمنها

وكلا بعد الميت الاباربع كالم اب كل به ليس بحجر

ذكر في الستة من الستة حكم الجد الصحيح حكم الابن الا خارج مسايل واشار في عقد الست
الى الاول منها وهي ان الحرة امر لا اب تحزى اى تمنع المارث بالاب ومحبته ولا يحجب الجد
فتر استنود في توجيه ذلك والاستدلال عليها مما ليس هذا موضعه

والا شرط اولاد عين وعلة وقد شرط النعمان وهو الحرة

ضمير النسب في استحقاق المصاحبة واولاد العين هم بنوا الاعيان وهو الاخوة المستق
لانهم حيان لا يموتون لتمام الاتصال من الجانبين في حصة واولاد العلة هم بنو العلات قال
الشافعي وبوسف اذا آه اولاد علة وهو الاخوة كالم ما خوذ من العلة وهو السب
والاخيار من الاخوة كالم واستدل الست على المسألة الثانية الى حاله في الجد الاب وهي ان الاخوة

لا يورث اولاد ينفقون في الاب ولا ينفقون في الجد عندها في حاله على قولها وتنفقون في الاب
عند الامام وعليه الفتوى والى ذلك اشار بقوله وهو المحرر واطال المصنف هنا جدا وذكر
الحق للقولين وحكاية الاختلاف ما حله كتب الغايه المطول في حواشي عنه قصد او اساعلم

وامرؤس زوج موته الجد ثلثه **لها ثم معه ثلث ما يتاخر**
ولورثه والدهم والجد مثلها **ويحضر في الثلث ما يتخير**

الفصل في قوله ثلثه المال المتروك وصحبه الى الاب والمراذيل الباقي وهو المراد بالثلث
ايضا في السطر الاخر من المثلث العالي وقد استدل السنين على المثلثه اليه كما في
الجد الاب على قول له حنفه ومهد والحاصل ان للام ثلث ما سبق مع احد الزوجين والجد
الثلث الثالثه ولو كان مكان الجد للام ثلث جميع المال عند ابي حنبله ونحو خلافه
لا يوجب قال له انك ما بقي ايضا عند فلا يوجب الحكم من الاب والجد عنده وتصور
تصورين ذكرهما في النظم تركت اما وزوجا وحيدا للزوج النصف وللأم على قولها
الثلث والجد السدس ولو كان مكان الجد اب كان للام ثلث ما سبق من الزوج وهو
السدس للاب الثلث الثالثه زوج وام وجد المثلث من ابي عنده للزوج الربع ثلاثة
وللام الثلث اربع والساقى لهم الجد عندها وعند ابي يوسف المثلث لزوج واحد
وللام ثلث الباقي والجد اثنان كما لو كان مكان الجد اب عندها والمصنف اخذ في حكاية
الاقوال وابراد الخ فاضرب عنه عمدا طلبا للاختصار ونحو الست الثاني استاد الى قول
ابي يوسف ان لها ثلث جميع الماله الاب والجد كما قد سناه

ومن عن اب وابن لمعتة قضى **نفر غير لعقوب ابنه الارث**
وحمل اول القولين عنه نظيرهم **ولو كان جديا ابنه الكل لقصر**

استدل السنين على المثلث الرابعه التي خالف فيها الجد الاب وهي على قول ابي يوسف الاخر
ولو لم يكن للعبد المعتق عن اب معتق وابن معتق فعند ابي حنبله الوكلاء لان معتق وهو
قول ابي يوسف اشار الى ذلك قوله وفي اول القولين عنه نظير وفي قوله الاخر للاب
سدس الوكلاء ولو كان مكان الاب جد فله ثلث كل معتق على ان المعتق واليه اشار ونحو الست
الثاني في المثلثي شرح السراج ايضا واطال المصنف في التخيير وحكاية الدرهم

وخبر النعمان جديا ان اخ **مع الجد والتجان تاليت طر**

اشد

استدل الست على فرع خاص فعارض الجد فيه الاب ذكره في شرح السراجية عارضا الى فراغ شرح الملاح
حواشيه وان وصورة ترك جد معتق واخاه في ابو حنبله لغير الجد بالوكلاء قال لنووسف ومهد
بطل الوكلاء في الجد والاح وهذا ما اعلن ان الوكلاء قريب العصبات الى المعتق مات المعتق
واقرب العصبات عنده اجد فتكون الوكلاء كاهله كاهله عنده وعند هاشيان فكانت بينهما نصفين ولو
كان بدل الجد اب كان الوكلاء كاهله بالاساق فقد خالف الجد الاب في هذه المسألة على قول الفقهاء
وفي ظاهر المردى في الفقار **في المثلث الجد الاب حنفه**
ولم يوجب فطره والوكلاء لا **يختص في اسلامه ليس بجيد**

استدل السنين على اربع متايد ذكرها عامه علمنا بناس من عليها خالف الجد الاب فيها
الاول لو اوصى لغيره ولان اولاد قبا ابائه لا يدخل الولدان فيها ويدخل الجد في ظاهر الرواية
ولا يدخل في غير ظاهر الرواية **الثاني** صدقة الفطر اذا كان الاب فقيرا والجد موثرا لا يجب عليه
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن **الثالث** لو اعتق الجد لا يجوز بيعه فله ان يواليه
في ظاهر الرواية ولو اعتق الاب جردا ولله ان يواليه **الرابع** ان الصغير لا يصير
مستقلا بالام جده في ظاهر الرواية وروى عن ابي حنبله خلاف ذلك في مسائل الاربع قال
سبحان الله المرحوم في شرح السير النيرة والصحح ما ذكر في ظاهر الرواية وقد ذكر في شرح السراجية
ونحوه في الكافي في باب الميراث انتهى وقد اشار بقوله في ظاهر الرواية في الفقه الى ما خالف ذلك
مرويات النوازل ليعلم ان فيها خلافا وهذا معطوف على تقدمه فمما قلنا من حاله الام الجدة
وليس علم بالصبي **وقد قبل ايضا في الوصية خاصه فليس له في الدين مع يقرر**
اي قبل فرع خاص خالف فيه الجد الاب قال في التمهيد دخل مات وترك اولاد اضعافا
وابا ولهم يوصى بملك الاب ما عدا الوطى فان كان الميت اوصى بثلثي ثلثي ان ينفذ الوصية
وان كان في التركة من فباع العوض والعقار لثقتا الدين وتنفيذ الوصايا وليس ذلك
ذكره الحافظ قال في شرح الامم الحلواني محض هذا من الحنفية فان لم يكن في الموقوف
بالا قام اجد متقلا لا يتبناط به قال اذا ترك وصيا وابا موصيا اوصى اوصى وان لم
يتزل وصيا فالاب ثم يتم الى من في وصي الجد ثم وصي العقب واخصا ومن يقول
يفق اوصى ولا يخفى عليك بعد ذلك المسألة من النظم والله اعلم بالصواب
وعند التزوج الام مع اخ **وفي مذهب النعمان للجد اجد**

لشتم الست على فرع سادس يعوق فيه بين الأب والجد على قولهما في الظاهر
ان ولاية التزوج على قول لويوسف تكون للجد والاخ وعلى قول أبي حنيفة
الجد والي بولاية التزوج من الاخ ولو كان مكان الجد اب سقطت ولاية الاخ اتفاقا
وقال في موضع اخر ان الاخ والجد سواء بعدهما ولو قال

وجدا اخ قد سوي في ولاية التناكح والنكاح واجدا اخ

لسلم عن ذلك بالتحصن بالمساواة بينهما

ولا يجب الحرمان لاثني اخوة وامر اب مع لها الامر تجدد

الحكم في المنع وشبهه مع مخصوص غير ميراثه توجدهم في معنى اللغو والمثل
عليه الست ذكر من لا يتناول من الزكوة شيئا من هذا محبة ام لا سواء كان حب نقصان
او حرمان فبدا بقاعدة كلية عنده وهي ان الحرمان ممن لا يستحق الميراث بعد ما اكمل
والقائل والرافق لا يحسب مطلقا ومن الهمالة ففقه خلاف لبعضهم راي انه يجب
حب الحرمان ولعقوبته راي انه يجب حب النقصان ونسب المحب وهو من محبة الميراث
نوح وهو كالميت في حق الاستحقاق والحي في حق غيره كراي الاول فانه كالميت
فمنه نفع مساله المحب خلاف المحرم وصل له في النظر بالوئيل ابا وامنا واحف
اسس في موطنها فابها نحو ان يارب ويحمان الامر اليك الى الحسن والمناشاة
بقوله في الامر محبة اي من عن النكاح ولم ينكر حب الحرمان في النظر وذلك فيما
اذ انزل اما وحده ام ام فان الحد محبة يارب ومحبة اخيه محبة من كل ذلك
من الصريح المرجح وللدل على موطن الروح والروجات وابعد له في موطن اختلاف

فيها نؤثر هذا معطوف على قوله لا اثنان ودوا الدم كل مرتب ليس يجب
مرض ولا عصبه لو كانت قرابة مرجحة الولا ام غيرها والست شمل على ما يلد
الاولى في الكافي واحموا على ان ذوا الاحكام لا يجوزون لزوج والروحة
اي يرتون معها فنحط المصنف بضميمة ثم نفسر الباقي من ذوي الاحكام كالوافقوا
منه روج وشتت وخاله وشتت عم فللزوج المصنف والباقي لست الست **الثانية**
منه ايضا وهي ان اختلاف الدار في السلم واليه الاشارة نقس ليس يمنع الميراث
لان الميراث وان كان يعلو بالانسان وعند اختلاف الدار لا يبقل حرمها حية

نكر

لنكر هذا الحكم في حق اهل الكفر لا في حق المسلم في لومات مسلم في دله الحرب رثة ابنة
المسلم الذي في دله الا سلام **الثالثة** معنونه من البقيد نفيت وهي ان غير
المسلمين يؤثر فيهم اختلاف الدار فيتمتع التوارث منهم كما هو والمصنف في مع الكلام
في تودت ذوي الاحكام والمبايل الدلائل في الصواب ايضا

ولمرت الذي يتنازع في اولو الحرب مثل العكس في الدار تفر

استتم الست على احكام راجح كما هو اختلاف الدار **الاولى** من شيوخ السراج ان
المستامن لا يرث الذي **الثانية** لرحمى كيرث الذي وهانان المستلثان ظاهران
من النظم واثارت قوله مثل العكس اي سلسل اخر ستن هي ان الذي لا يرث المستامن
كما انه لا يرث المحرم في دار الحرب وذلك لاختلاف حكم وهو ما في كاختلافها كتيبته
ولذلك لا يرث المحرم بدله الحرب لاختلاف الدار حقيقة ولومات المستامن برثة وارثة المحرم
عملا بمقتضى الامام وقوله في الدار تقصير اي تقصر المقتضى للزمان في احكام الدار ولعلم

فصل في المعايير

هي نفا على من غايه اذا ساله عن بطنه المسؤول يعجز عن الجواب ما حذر من قوله
في من حجة وصوابه اذا عجز ولم يستدل بوجه وهو سباح اذا كان العقد منه
تتخذ بالادهان واستعمال القنارج والاصل فيه سواه صلى الله عليه وسلم الصيانة
رصى اسد عنهم عن الشجرة التي لا سقط ورقها ثم ذكر انه حذر عن المصنفين بحكم كسهم
بسايل شتى وبما عطف وتفوايد وعيود ذلك كما هو موجود في كتبهم فرايت ان اختم
كما في هذه المسائل في لهما راجدا في هذا النحو الذي يحوته وللدل الموفق

نظام المعايير في المعايير بكنة واشرفه در نفيس وجوه

وقد نظم هذا النظام عقودها لكنها في اكل تقوا وتعبد

اول حاصل البستن الاشارة الى ان الناس ينطوا في المعايير اشياء كثيرة واشرف
ذلك الدار النفس والجوهر وهو من عطف احكام على العام لثبته وقدم اي
جمع هذا الفضل الذي نطه بها عقودها اي اشراؤها واحسنها لانه صير هيل
بنطه عقودا فازدادت حسنا ونفاة ومنها اعني سايل المعايير المنطوق
لما فيها من الحمد والافاز في الحل اي في السائر والاصباح المراد هنا

تفسر اي نفوي ولا يخلد وتفسر فلا يتوصل اليها الا بانقاب الفكر في ذكر النظر وتعلم
وما يخرج من الكثرة قليلا **والخبر في الماء التوبط**
 لست لست على سلت من الطهارة **الاول** ما الخمس الذي يوترق قليلا ولا يوترق كسرة
 فاجزاء عر ذلك صورته الاولى اذا وقع في البير بعينه او بعينه من غير الطهارة
 او الفهم واخرجت كذلك لا يوترق في الماء اذا كان بعينه انفسد الماء وهذا
 الملة بخلاف قد ذكره في شبع مضوي في الفروق والصحيح انه لا فرق بين
 اكثر والجميع وهي التي بعد ذكرها ان العز في تدسية والثانية في طهر حر لو
 وقعت في دن حل لا يجوز في حال فقد تشر فيه الخامسة ولو صب فيه كونه حرك
 السب منه في حال خست لم يعرطه ولا ربيح وعلوه فان القطر لا طعم لها ولا
 ربح لتندل بها على الاغرها بخلاف الكوز فانها طعمه في ذلك على ان لا يعميه
الثاني ما النجاسة التي توترق في الماء دون التوبط فالحق ان ذلك عرف
 البخل والكاره لعلها فان المائنة تتركه لا التوبط ذلك لان العلوي تقع بها في الباب
 دون الماء كذا قال والمسلم في الحيرة ولها حب وقد عوضت في كمالها بالغاز
 العفوية وينت لئلا يقع ان الشك في طهارة لا في طهارة ولو قبل نقس في الماء
 لا في التوبط بل لئلا يحمل على بل الطهارة وذكر كذا في التمس والمزيد ولله اعلم
وما جرد دون الفرك والدلك والخاف **والخبر في العز والخسل بطر**
 لست لست على عر مطهر للنجاسة والكاره عر هو للعنفية وهو ان راله
 بقوله واخر اي النجاسة في اضمير التي توترق دون ما ذكر من المظهرات للدرج عر
الاول في الفرك وهو مطهر للنسب الياسر في التوبط في المدن وفي خلاف **الثانية**
 الدلك وهو مطهر لدر الحرم من النجاسة في اكف اذا جفد في الدلك في جوفه البون في
 في الوطوب اذا نال **الثالثة** الخفاف وهو نظير الاضاد اذا اصابها النجاسة في
 حق الصلاة دون التيمم الارواء اركس فانه اجاز بها **الرابعة** الخت وهو
 بطر للنجاسة اذا نجست تحت ما حوله وذكر كذا في الماء اذا اصابها النجاسة في
 اذا نال على ملح ونحت الموضع الذي اصابه الملح البول اضره فاجفد كذا في
 ان حار صب الماء على الموضع فيصل الماء الحية وصل البول **الخامسة** افقلا

العز

العز كالحار والحر اذا صار الماء فيه يطهر عند الحين في وجوه وكذا القدره اذا استعملت في
 او حاه والعنوي على الطهارة وقال ابو يوسف بالنجاسة **السادسة** العسل وهو مطهر لكل
 نجاسة يمكن ان الكثرة سواء كان الماء او الماء المذبل **الابع** الدماغ وهو مطهر لكل
 حيوان عجز العز والادوية كرامته **الثامن** وقد لست على علمها حلا كيه والفا الصفر
 التي حلا الدماغ ووجلد الكحل ايضا حلا في سمي على سمي عينية وصول حلا الدماغ وسوا كان
 بالزب او بالبشر او بالعسل او القرف وعز ذلك **التاسع** التخليل فانه مطهر للنجاسة عند خلاف ذلك
 كما اذا التخليل لمحا او كونه ما يفسده الدكاه فانها تفيد الطهارة في ما كول اللحم
 وغيره كول اللحم على الصحيح وذكر الدوس ان الصحيح عدم طهارة الدكاه والصحيح ان
 كلما بطر حله بالبع يطهر حله لركاه اسه **عاشرها** التخليل اذا تخللت النجاسة
 بنفسها طهرت اتفاقا **قلت** وهذه على من التخليل بطر في الاولى **سادس عشر**
 المتنجس يطهر بكل صفيلا بخلاف النجاسة كالسيف وكونه على الصحيح وظاهر الرواية ونقل
 في الدعوى اقوالا غريبة الرواية **قلت** ان مسح النعج حزم مبلول ثلاثا يطهره وكذلك
 موضع الحية ولله اعلم **ثاني عشر** النجس مطهر للبرص وما فيها من الماء والحجارة والكيما
 سواء كان المولح يروح البعوض او الكل **ثالث عشر** الدخول في الدخول
 الماء من باب وحرفه مراخ في البركة الصغيرة اذا نجست وحوش الحام عن الحرف
 المهدواني في بطر يدلك لانه اذا دخل حان وحج من قضا الماء اياه بعضه يخرج
 بعضه وقع الشك في بقا النجاسة فلا يقع الشك **قلت** يعارض ما لم يفتل
 وقع الشك في نزول النجاسة فلا يزول الشك لان المتنجس اصاب الماء ولله اعلم
 وقبل اذا خرج من الدخول وقيل بعد ذلك ثلاث مرات **قلت** فاكمل في الكتب
 كذلك والمخاض ان اذا خرج منه بعد جارية طهر نصفه في الماء **اربع عشر** المتقور
 الفاء اذا كانت في السم الكا مد بقور ما حولها وان كان ذائبا لا ينفعه في الماء
 ويستصح به لانه اذا كان جامدا لا يعلو اليه محله وان كان ذائبا شيع فيجزم كما
 وينفعه وكونه مع ما عيبه وينفع به اكله ثم يغسل **قول** عدها مطهر
 من اكمل السم بطر في السم لم يصف كمال النجاسة في هذه الصفة واما المحقق
 منه في القية لعدم السلام كما هو ظاهر في تقليد واما الذاب فلا يطهر منه الطريقة

قال ودل على هذه الاشياء مدار بطر النجاسة وظلان يوجد في كتاب او مستحضر طالب
وهو على قسمين قسم يعرف بعمل وهي التخلل والحفاف والاسحالة وللثاني كما يفعل **قلت**
ليس كل الاستحالة انما يفعل في الاستحالة بالاحراق نعم لا بل يفعل في الاستحالة التي لا يحرق
بنفسه على لير التخلل داخل تحت الاستحالة وليس اعلم **حاشي عشر** وهو المسؤول عنه
والجواب انه الكفر على التخلل اذا صاحته لرضا فحرفا حولها جعل الاسفل اعلى فيقع
التراب الظاهر على الارض **قلت** وفي عدها بطر نظرها في الارض
المتنحمة ما قبل على كجتها وهذه لمر طاهر جعلت فوقها كالوذن فوق الحمامة
وانه اعلم ما في هذه كلاما كونه في شيع الخريد يسمى لم يند للالام الكري
ثم استدل كمنظر اخر على قول مالك في النجس وهي النجس وليس في البه حاشه **قلت**
وفاته من المظرات عندنا البه اذا اتحت وفارما وهاها فانها نظرها ونحو الصلاة في قرة
وفي حوال السبع حلاف واذا عا دالها الماء عا دالها على للصهي والله علم وفاته ايضا من
المظرات السبع فان كنتم اذا اكلها اكلها التي تذيها تطهر لغيرها او هبتها
وفاته الذوق فان العطر المجلج المجلج اذا كان قليلا دون الصفه يذهب بالذوق
فانه يجره لخال الرهاب بالذوق كذا في البراءة وعدمها السبع مظرات والقيم والكل
وذلك في الكدر في العظم ثم السكون وهو جمع من العظم في البه اذا اكلها كسب قسمة بعض
او قسمة على حلتى اكل بعضه حكم بطر ربه لا حال وقوع النجس في كل طرف ونقي عليه من
المظرات الغالي قلنا في اللحم اذا وقت فيه شيء حال غليان النذر على قول ابي حنيفة
واذا صحت هذه الياد ذكره يفتن ثلاثة عشر وقد جمعت الثمان من المظرات التي ذكرها فقلت
واكل وقسمة على بعض وظل ونذر على بعض يغسور
وكان حق ان يذكر الباري في المظرات كما هو معروف وان اراد حوالها يجب قلب العيز
وعن في صلاة لا بعد مصلية **من في اسي في الملقح حاشه**
استدل الست على سوال في الصلاة ولا بعد مصلية في بلاد
احاله وطاره كذا حال الكعب من التقصير في كواب عن ذلك في صوتين الاولى
الناعم في الصلاة فانه فيها حقيقة ولا بعد مصلية في حال النوم حتى يحيا قضا ما فاتة
في حاله نوم بغيره قال في العدة انه في الصلاة ولا يكون مصلية لان الاختيار شرط

اداء العبادة والنائم لا اختيار له وليس اعلم **الثاني** من سبعة الحديث فده ليتوضا ثم يعود
وسبق فانه في حرمه الصلاة حتى لا يفعل منافيا ولو فعل لم يبيح عليها ويستأنف وهو في الصلاة
ولا بعد مصلية لطيفة بالحديث الثاني للصلاة **قلت** وتدين في العدة على انه في الصلاة
حتى يتوضا ولا يكون مصلية **الثاني** اي مصلية في التسمية ويكون آتيا بالسنة مع القول
عند ما انه لا يجز فاجواب ان هذا رجل يصلي صلاة جهره بقرآنها مع ما حقه الكتاب قوله
لما في انه من سلمان وانه لم يسمع الله الرحمن الرحيم
واي صلاة بالقراءة انفسد **واي صلاة بالسجود بغيره**
استدل الست على سوال في الصلاة **الاولى** اي صلاة قراء القرآن فيها تفسد ما عاها
لست بالمحرف ولا هي للتعليم فاكواب ان من سبعة الحديث فده ليتوضا ويعود اليها
فانه حاله حينئذ في الصلاة فلو قرأ في طريق الوضوء صلاته لانه اوي جزاؤها على
غيتها في ذكره في حرمه الفقهاء **الثانية** اي صلاة بغيرها السجود المعهود وليس
بسجود اريد فاكواب على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هو رجل صلى سجدة على وجه
لجس فقال ابو يوسف نفدت السجدة لا غير حتى لو عا دالها على مع طاهر
ومن ذا يصلي مغبرا تشهدا في عتد مرات وجوبها بغيره
استدل الست على سوال في الصلاة من الطهرية فخرها اي رجل يصلي المغرب تشهد فيها
عشر مرات وهو اوجب عليه في الكلك فاكواب ان هذا رجل ادرى الامام في القعدة
الاولى تشهد مع وصلي مع الركعة الثالثة وتشهد الثانية بعدة وكان على الامام سجدة
سهو فسجد مع السهو وتشهد مع الثالثة ثم ترك الامام ان عليه سجدة تلاوة فسجدها
وسجد مع وتشهد الرابع وسجد شطرا السهو وتشهد الثانية ثم ترك كل سجدة الثلاث
في قضاء سجدة الثلاث وتشهد للثلاث ثم سجد في السهو وتشهد العا شره وذلك
ان العود الي سجدة الثلاث برفع القعدة الماصية فيما لم يتعددها فقد صلاها والله اعلم
الزكاة
ومن وجبت على عليه زكوة **وحاز له اخذ الزكاة ويؤذره**
استدل الست على سوال من الركوع اي رجل وجبت عليه الزكاة وحاز له اخذ الركعة وبعده
واخذها في ركعة طاهر مشكلا فاكواب ان تحصيله خمس من ابل لا ساوي ما في حقه فانه

سحب إليه زكاة المال وحل له اخذ الصدقة قال في معنى ان يقول ذلك في حله دين موجب
وحال له الحول ولا يملك غيره او حل الدين ولكن احكم بقوله ان هاهنا قد ذكر في معنى
الركعة ولا يحتاج الى اعادة هنا قلت ويمكن ان يتصور ايضا في السبيل الذي له
مال في بلد غير البلد الذي هو فيه وقد حال عليه الحول وليس له المصروف فانه يجوز له
اخذها وقد مر في كتاب الركعة والى علم على انه لو صلا العمر في هذا السؤال
وسلما له الواجب فيه الركعة عند لا حاله منه ومنه ولا مانع عنه لكان حتما واختص
بالحجاب الموكث **ومن خالف عند قن ومرو بعضه براه غيبا وهو بالمال كثره**

استدل الست على سوال الزكاة اي رجل هو فقير عند قن متى انه يحول له اخذ الزكاة عندهم
وعني عند اخر لا يجوز له اخذ الزكاة عندهم والكل متفقون على ان يكون المال فالحجاب انه حل
له دور كثره وحوايل يستقلها وهي سوي الوقت لا يكون لقوته وقوت عياله فحينئذ
هو على حله اخذ الركعة وعند محمد هو فقير حل له اخذ الركعة ذكرها في الوقت ويظهر
وليس العلم **قلت** واي الحرف في التذنيب حوله ايا حسم مكان ابي يوسف وقد قالوا
في طالع العلم اذا كان عند كثره شيئا ويصعب ما يتخذه ولو كان يكره لتقصده بجمع واحد من
اخرى انه يحول له اخذ الزكاة وهي تحت الفلز بها وليس العلم **المصوم**

من اكل من الصيام فانه ليس له عذر ولا هو يفتقر
لشتم الست على سوال الصوم قال اخذ من مريض مات الحوري وهو انه حل له الاكل في
رما بعد اربعة ايام ولم يفتقر فالحجاب انه حل له اكل ولد الجباري الطائر المعروف بالبلد
في زمانه سمي بارانص عليه الاصم في الصيام فانه لا اكل وهو على اكل وليس يفتقر

الحج **ومن حاز ميقانا غير حرمه مريدا للحج ليس بالدم نجس**
لشتم الست على سوال من الحج اي رجل حاز ميقانا مريدا للحج بدفع الاحرام ولا يجب
ان يجبر بالدم فالحجاب انه حل له سقانا احرم من الثاني دون الموك فقد مر في الاول
بدون احرام ولا زمر عليه كالتاى اذا لم يقا به الدنم بخلافه الي ميقانه وقد مر في كتاب الحج
النكاح **في خاله امر بنتان عاقدة يمين شجر فاشترى منكر**
فاخر اختا بنته متزوج شوهر لسببه هذا وذاك الصور

استدل الست على سوال من النكاح **الاول** اي رجل له امر واختان من الست رجلين من
رجل واحد في عقد واحد نكحها جازا فالحجاب **ان هذا ابن حبيب بن رجل ادعى
جمعا شتى بينهما وله من كل اب اخت من غزيرة فهو وليها فاذا تزوجها وامه من رجل
واحد جاز لانه لا قرابة بينهما كذا في الظاهر وذكر انها نكحت في السابق **قلت**
**يا ايها الجبر الذي كثر الجواهر ادعى ادعا وبها واخذت من صواعق من ذاب زوج امه
رجلا واخته معا وهما في السبب اثنتا عشرة متعة وانه اجاب عنه بقول
امه انت باين ودي لا يبين فادعى معا شوا كذا نسب من الجبر اسماء وقد اودعها
في كتابها المفاخر وذكرها ان ابن الغزير في كتابه ما اياها الجبر الذي جلود كاه كذا عمة
افتتا في رجل زوج اخته وامه رجلا فادعى عقد واحد والحد ثمة جاز خلفته من
اعيان الامية واجاب عنه الضيف بقوله ان السبب من معا شوا بالبيع امه
وادعاه كل شخص منها الحق ثمة فاما عندي وكل فله بيت ثمة امه اخرى فهدا استباح
اخته وامه من نفي فودا بعقد جاز من الامية **الثاني** اي رجل تزوج احد ابويه
باختا ابيه من الست فالحجاب **ان هذا الرجل المقدم في السؤال السابق زوج احد ابويه
باخته من الاب الاخر وهي غير امه وقد نكحت المصنف في الكتاب وقد نكحت الجواب عن طه وقد تقدم
ذلك في كتاب النكاح عني عن اعدته هاهنا وهذا يقوى في اللفظ اذا ادعاه اثنان ولم يبين احدهما
نه علامه فانه يلحق به ويكون فيه مثل هذا جازا **الرضاع********

ومن رضعت طفلا عدل زوجها حراما على الاخرى وفي تلك تقصير
لشتم الست على سوال من كتاب الرضاع اي رجل له امرتان ارضعت احدهما طفلا اخر مت
ضربتا على زوجها دونها هي فالحجاب **ان هذا رجل زوجها من زوجة ثم اعقبا فاختارت
نفسها وتحت العزقة انها تزوجت برجل له امرأة معها ولد من فاضت ذلك الصبي الذي كان
زوج ضربها بدين ابنها من زوجها فهدا فقد صارت ضربة طيلة ابنه من الرضاع وانما حرمه عليه
كليلة ابنه من الست وعزاه الي الظاهر والله اعلم **الطلاق****

وهل حرمه في الليل لا غير حرمته **فاخر له زوجان حلالا كثر**
لشتم الست على سوال من الطلاق ومعلقاته **الاول** اي امرأة تحرم على زوجها
لبلا فقط وحل له نكاحا في ظاهر شكل فالحجاب اما امره ظاهر منها زوجها في الليل

فقط فيهما محرم على ليل حتى يكفر **الثاني** امرأه لها زوجان في كل حال فظاهر في
 الشئ فالجواب انها امرأه انما بعيد بها فان زوجها حال اي حال احدها للآخر وكذا لو
 كانوا ثلاثة فأكبر والكلام في قوله لها للذكر اي على كل زوجين ودفعت براد في زوج هذا
 الفرد في له وليت على ما ذكرت احسن **قلت** وقد نظم هذا السؤال الاخر العلامة في
 في تهديبه وفرادته في تحسنه وهي اتمام ذلك كجلبت لغيرها وان لها ابنة وان
 متزوج **قال** فتات لها زوجان غريبين وخطابا يارحونها وهي ام لها ابنة والظاهر
 قد يكون له جوارحه قد رقت وعلم **وقد نظم الجواب في فقلت**
 الامان رقت تلك عند عرسه لها اعترافا بالرق والست ايسر
 لها ابنة بنت وابن كلاهما تزوج زوجها وهي غني وتعلم
 وخطابا يبعون بها كاحا ولا مانع فيها ولا هو محرم
 وهو اباد كراه في كتابنا المسمى بالخيار الاشرقية في الغار الخفية والسود اعلم
الوصف وعدة من بعد الطلاق تعدت **الى اربع مبرج** تنصير
 فن استنها مبدء في مبرج بعد الطلاق تنغير للعدة وسوال الست من العدة اي
 امرأه تعدت عدتها بعد الطلاق فوجب عليها اربع عدة وكيف يمكن ذلك فالاولى
 اياها صغره طلقها زوجها فصار مبرجها مبرجها فبلغت فيها وحاصت بصعدت
 حصة في عفتها المولى فيك لغت ثلاث فانت مطلقها فبها لغت باربع لغت
العناق وزوجان مملوكان حزينهما في المولى معتق ومعتقة
 سوال البيت من العناق اي زوجين رقيقين اولادها احرار وليس في سوالهما
 من اعتق ولا مرد بر فالجواب انه عدا اذن له مطلقه في التزوج فترج امه
 ابيه فاذن له واوله حرق لولد سبع الام مملوك كصاحب الجارية وهو حرة فبعثت عليه
 مملوك حرة ولا اعتق ولا تدبر وهي مملوكة على الحر الرقيق **والايمان**
ما حله الزوج من حلفا على كلامه تطلق وعق مجرور
 سوال الست من الايمان ما حله من حلف الطلاق انه لا يكلم امرأه قبل
 ان يكلم حلفت في العناق ان لا يكلم قبل ان يكلمها في جواب ما حكاه ابن سماع
 عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن هذا قال ليس بل اذهب بكلمها ولا حنث

فذهب الى سفيان طهارة في سفيان الى ابن حنيفة مغبضا وقال له اتبع الفروج
 فقال له ذاك فقال له هذا الرجل حلف كذا وكذا فقال له ابن حنيفة بكلمها ولا حنث
 فقال له رقيق في رقيق فقال له لما سئلت عنه بالمر كانت مملوكة له فوجد شرطه فطلب عنه
 قال رقيقين انك لتكشف ما كنا عنه غافلين انتهى **السيرة والحديث**
ولان ياخذ المال للاب قطع وساق المخرت ليس يتبر
 استعمل الست على سواين من الحدود **الاول** اي اب يقطع ابنة اذا سرق له
 بضابا والحال ان المذهب انه لا يقطع في سيرة لحد الاب وان علما فاحكم اب ان
 هذا ابو حرم الرما عى الست **الثاني** اي رجل سرق الفار حرم ولم يقطع فاحكم
 انه اخذها في دفعات لا يقطع لحد منها بضابا وليس علم **قلت** ولنا في مثل هذا
 سوال منظوم عرضاه على جماعة من الفضلاء فلم يرد عنه احد هو انما علما الشئ
 بامن يعطيه فقي لرحم الرمان في ربه اسوالنا عن سارق لدرهم من الحر عن
 الفريد وكثير وقد بينت في الشئ سرقته لها ولا سرقته في اخذه المال نظره
 ولذا ذكر مال للزكاة مميز ولا يردى عقب ولا حمل يذکر ويوصف في التكاليف
 هذا واخذت لها دفع قد كان والقطع بيد زوجها مذكور في الغازيا وليس للز
في الفاظ الكفر
ومر على ارجوا جنانا ولا الخائف نارا وما اليه ليس بكفر
 هذا الست ليس فيه تنصيف صحيح واول نصف للنار في الفاعل خاف وسواله
 من السير اي سارق لا ارجوا الجنة ولا اخاف النار ولا يكفر بهذا القول
 فالجواب بعض نقل عن ابن حنيفة ان رجلا سأل بالقول في رجل قال لا ارجوا
 الجنة ولا اخاف النار واكل الميتة والدفن والهدم بالمر ولا اخاف الله واصل
 لا ركوع ولا سجود والبعض الحق واحب الفتنه فقال اصحابه معا لولا هذا كان ينتم
 رضى الله عنه ولا هو مؤمن بدحوار الجنة والخاف ربا النار لاها واكل الميتة
 والدم يريد اكل السمك والحال ولهم بالمر من رضى الله عنه وان
 يحل رسول الله وهو لم يرها ولا يخاف الله اي طلبة لانه منى عن ذلك في هذه
 العناء استكثر فلا يجوز ذكرها وقد ذكر في السيرة كلامه على طاهر ويكفر بدون

تاويل ادا وتحوال من قبل ما خاف الله وسئل ابو بكر الصل عن المنظوم في البيت وحمل
على ما تقدم فقا لهذا غلط فان الله عز وجل عباد النار ولو قتل خفيما
خوفك الله فقال لا اخاف الله ورد ذلك القول فانه يكفر وقوله لا اركع
اي صلاه الجبارة وتغض الحق وهو الموت واجب الفتنه اي المال والولد
ذكر نقيه الحكايه عن الطهره وانه قال وفي هذه العباد ضرب من الاستعاضه
لحوز استمالها **قلت** وانا منع صحتها الى الامام ولقولهم مثل هذا
الكلام ان لم اكرهه فانه لا اقبل ما وبه سما في رمانا الذي فشت منه البدع
والاحوال المنكره في ذات الله فقر وصفاته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والله الحق

وهل يابا لا يدخل النار سوا فرء وكذا للمؤمن نقد
سوال الست من التبرق بل انه لا يدخل النار كما قد واما يدخلها المؤمنين
ويكون عمارتها بهم فالحجاب ما حكى عن الامام فانه قال معنى ذلك ان الكفار عند
ما يرون الحق ويعاينون النار يؤمنون ويوقنون الى ما جات به الرسل
حق لا يدخلون النار الا وهو مؤمنون ولكن لا يفرحهم ايمانهم قال الله عز وجل فليست
ايانهم لا راوا ساقا للصنف يمكن ان يحاب عن صدر عجز الست بار عمارتها
خزنتها القايحون بامر وهو مؤمنون فيكون في الست سوا لان اسي **قلت**
وعندي ان هدام ما بعد ما ينكر ذكره والتلفظ به ولا سفي ان يدون ولا سطر
والقتل بل قابله والله اعلم

ع و اللعان
في اي موضع صح اسلام ولم يكن نبوا الاصل والاب كفت
سوال الست طاهره يوهده من السب وجوابه بين انه من اللبس وهو اي
وضيح يصح اسلامه بدون تنعنه لاحد من اصوله وابوه موجود حتى كان في
ان هذا القبط وهذا في مصر اصرار المثل او قدام فادعي دعي انه ابنه بنت
النسب ويكون سلما استحسانا ولو وجد في قبه من قبي اهل الدم او كنيسة
او سبي يكون ديبا ان كان الواحد ديبا وان كان سلما في هذه الاماكن او ديبا في
في مكان الملبس في رواية نصيب الكمال في رواية يعقوب الواحد وفي رواية نصيب
ايها كان سوجبا لاسلامه وفي رواية حكم بزيه وعلا منة كما لو اخلط موتا نابوي

ع و اللقيط
انتباه وتوجس
ظاهر سوال الست انه من الغضب وجوابه بين
انه من اللقيط وهو اي رجل اخذ ما لا اذن ما له وليس له في ذلك الما لا يشبهه
يعذر بها في اخذه ويوجبها الجواب ان هذا في اللقيط لان اخذها افضل من تركها
كما لو تقدم اذ اخذها بينه صونها ودها على الكفا وعندي في قوله وليس له في
اخذها شبهة لا خلوا عن نظرفا ما مور باخذها او مباح كما قد ناه فتابع والله اعلم

ع و الايق والمفتي
هل ايق الله العبد له ومنه عديا وهو من منظر
منع من النضار والست شمل من الين **الاول** هل ايق الله العبد له من
مع القول بان احد اولي الجواب انه العبد الذي يضعف عن رده وخصي
على نفسه منه **الثاني** اي رجل حي بعد ميتا قال يمكن الجواب بانه الكافر
واسند بقوله تعالى وكنت اموانا فاجاكم اي كنتم كفارا فهداكم الى الايمان والمراد
انه في الست المعقود من ذكر ما عوف به شمس الامه السحس كما تقدم وذكر عن
اكا في لزم له فيما يرجع الى ما حكم الحيوة وقما يرجع الى غيره حكم المات بلقا
ان نصيبه من سطر في اتموه ولم يبق سبال الورثة اسي **قلت** ويمكن
الجواب بالمحروم عن الكفرت لعتل اودق او اختلاف دين او دار حيث بعد
ميتا في حق الاستحقاق خياني حق من حجب الورثة كما تقدم والله اعلم والقاب

ع و من يجوز عند الامانة عند امان مع ما يعم
التعبر طول العمر وسوال الست اي رجل عمره سبعون سنة عند امان حنفيا واثنان
وسبعون سنة عند امان حنبل والفقهاء اهل حرم الفقهاء وهو ان هذا الرجل ولد في اثناء
الشهر فاشهر عمره بالامانة كل من ثلثون سنة عند امان حنفيا وهو رواية عن ابي يوسف
نعمه سبعون على هذا الوجه عند حنبل وفي لحدى الروايتين عن ابي يوسف بعشرة اهل
مسكن كل حرم ولا يشترط سنة وتلا من سنة لا هلالا فتزيد السبعون سنة فاستدلا
بان هذا في سنة وتلا من سنة يعود الى الحالة التي كان عليها في المبتدأ وقد نظم
اصل المسألة في العماد بحمد الدر الطوسي **قلت**
يا من له نظر في الفقه فاقبه وفي الخلاف وفي المنهزم والعدي

ما وجه قول الذي قد قال في هذه المسألة من غير قد مضى حساب المظن
بعد الثلاث في قول الامام في قولها قد مراد عما يا اولي الفكر
فهذه نكتة يا صاحبي قد حضرت فاسمع بتوجيهها يا اولي البشر
وقد سطحت حواره فقلت

خذ الجواب ونطو غير معتبر ولا اري اني في الناس ذاك
هذان في قدر الرحمان بولك اثنا عشر وهذا يدرك النظر
فالشهر من غير ما نقص لعين عند اللام وقال النظر في جري
فالعام اسر هلا يقول يا تريد عما فرد الفكر واعتبر
نعمه وهو شمس وقد وحت يا صاحبي نكتة كالشمس في القمر

الشركة والقسمه واي شرك ليس ملك نفسه ولولا اتفاق ملكهم لا يسطر
سوال البيت يطلع ان يكون من الشركة والقسمه وهو اي شرك ليس ملك نفسه ملكه كاهو
ولا شركة لا يمكن ذلك ولا اختيار ولولا اتفاقوا وقسموا لا يسل فالجواب ان الملوك
سكنهم وروى ابن مسنم عن اخيه ان ليس لهم ان يسموها وان اجمعوا على ذلك لان
فيها حق العام حتى لو كثر الرخام في الطريق لا يعطى كان لهم ان يدخلوها حتى تحف الرخام
وقد قدمت في العلم

ولم يرض غير العين وقفا اجازتها فسخ اذا ماتت بوجر

سوال البيت من الوقف اي ارض يوقفه على غير معنى آخرها من الجاهل وانفتحت
بموتها مع قولنا بعد من انساخها في الوقف اذا كان على غير معنى موت احد المتفق قد نيت
كما اذا عقد بطريق الوكالة او الوصية فالجواب ان هذا الجار واقف ارتد والعباد
بالله تعالى وتعل على رجة بعد ان اجرها لا تصير ايا لو رثته في لو يمكن ان تصور من اجره
توقفها على معنى فان الوقف يفتح عند من قوله فاذا ماتت الاخر انفتحت الجاهل اي
اقول هذا الجواب بطريق سوال البيت لا تصير في وقف الوصية وهذا موجود وقف ولله اعلم

في البيع والبيع ومن عديس يقول اما من يعقوب كوفيا يقول في خبر
سوال البيت اي رجل يقول اوجع هو بصري ويقول ابو يوسف هو كوفي في الجواب
انه ولد لعيس ونشأ بالكوفة وتوطنها فابوا حنفية يعقوب الولد وابو يوسف لعيس المنسك

قال ويبيع هذه في الوقف اذا وقف على القفا الكوفيا والبصر مثلا فادعي احد من القفا انه
كو في او بصري فانه تبطل منه الى ذلك ويجري الخلاف والمحدثون بسبب من المنقلد من بلد
الي اخر اليها نعم وقد يجد فونها وعن ابن المبارك من اقام في بلد اربع سنين نسب اليها والله اعلم
وكيف يعود الشخص ملكا بعينه وكيف يبيع العبد مولاه

لشتمك الست على سوالين من السوع كيف يكون الشخص ملكا بعينه ثم يعود المالك بعينه
والعبد مال كاله فالجواب انه رجل استأمر اشترى عبدا متما ثم اخذ الى دله
الحرب ثم قوي العبد على يده واخرجه من الحرب الى دله الاسلام فقصار العبد مال كاله والمالك
ملوكا وهي في الحرة وذكرها انه لا يعتق عندها فعند الامام اعتق وقد نظر هذا

السوال الطرسي قال واسيد فقصار ملكا لعبد وتم بالاربع كيف جوابه
وقد اجبت عنه فقلت لعمرك هذا العبد ملكا لئلا ومولاه حري طويل عدايه
عليه قد استولى بعمار محررا وبملك مولاه وينفوا ثوابه الثاني كيف بيع الرجل
عبدا حرة ثم ما كلفه بطريقه الجواب انه عبيد ارتد بعد التحريم فسيب عليه

وباعه ولله اعلم وما لك لرض ليس عليك بغير شرك ثم لو منه ينظر
سوال الست من السوع ايضا اي ملك لرض لا يملك بغير شركه ولو باعها من شركه في
جوار نظر والله اشار بقوله ثم لو منه ينظر فالجواب ان الملوك من الكسطين
لا يملك السع من الشركه لولوا بها لبعض الشركه هل يجوز في نظر ولم اقل على الجواب
فيه اى فقلت طاهر فقولهما انه لا يجوز مع ذلك طريق بعض المصنفين مطلقا
حاله افراد وانما كونها لعينة اذ اباع الدله وطريقها فتم ما ولله اعلم

وكيف يبيع ابن اباه وامه ويملك اثمان البيع ويجوز

اي كجمع وسوال الست من السوع ان ابن ملك سوطويه وملك النخلة وخشيرة
في المصنف حي حرج بذلك الوكالة انتهى لو كان ذلك في البيع فانه لا يملك
النخلة ولا خشيرة والجواب انه رجل اذن لعبد في السوع حرم فولدت منه
وماتت فولدتها امها ثم طالت كالسعة عمره فوكلا في بيع واستفاد عنه فقول جاز
وهي في الحرة والطرسي وقد نظرها الطرسي قال
بامر عدا في القفا في ابنه ينظر عنها كاحبر فضيل

من حوازي البيع في حق من باع اياه مفضحا ما لدليل
 لكنه قاصر عن النكاح التي من بها الاستكانة وهي انه ملك منه وبالكامل وقد بطل حوازه **فصل**
 في جوابه عن سوال حكيم نظام الدر المختلر المتيقن
 هذا الرعب جاء من جهة وخبره مرانها ما سئل
 والمهر من مولي ابيه التي سئل المولي له نكاح الوكيل
 في بيع من امسى له والداه لتاخذ المهر فبان الدليل
المصنف الثاني انه جل جلاله دين على ما لك له موكلا في بيع واستيفائها
 مردسة ويمكن تصوير بعضها معان بان يكون له على الكما دين فتوكلا في بيعها واستيفائها
 وطافع مردك كونه عتيق احدها واذا عرف هذا ظهر لك لرفق المصنف حتى يخرج الوكيل
 عن جديدها لا يصور في غير التوكيل لبيع وكان ركرك هذا الذي **الكفالة**
واي وكيل بالادارة مكلف وليس له اخذ الذي هو بامره
 سوال البيت من الكفالة وهو اي رجل كفل رجلا مائة وادي المال الذي كفل مائة
 وليس له الاخذ من الذي امره بالكفالة ولا يحق عليه رجوع **الجواب** نعم ان هذا
 عند كفه مائة مائة ثم ادى عنه الكفالة بعد الوفاق فانه لا رجوع له ولقد تمت
 في الكفالة وخلاف من فيها **فصل في الحول**
وكيف ولم ير من الحول حواله نعم وهل فيها عليه **فصل**
 سوال البيت من الحول له بدول من الحول على تقدير بيعها هل فيها على الجدي خسر
والجواب قد بطل في كتاب الحواله ومورته كفل رجل بدين على رجل بطريق
 الحواله مرغ الدين والا من مع كونه تصرف في حق نفسه ولا حزمه على المدين بل تنفع
 له لا يرجع عليه شي **فصل في القضا**
واي ما مراد لجازدج وليس له ذنب ولا دم **فصل**
 سوال البيت اي امام عادل عالم بالعلوم الشرعية ورع زاهد بري من كل خصلة
 دينية جامع لكل صلاح حميد حارو كيعز ذنب **الجواب** ان هذا رجل نبيه
 اهليه القضا فليطال ان يولي القضا واذا دله فقد بخر سكين كما ذكر في الحديث
 الذي اخرج ابوداود ومحدث اخره رضي الله عنه فرجل فاضل فقد بخر سكين

كما ذكر في الحديث **قلت** ويمكن الجواب بان يكون المعني جازدج اي جاز فعله الدج
فصل في الشهادات **واي شهود عدول لا يؤخذ**
لدي الحاكم القاضي وفيه اخبره صورته البيت من الشهادات اي عدول لا يؤخذون
 عند الحاكم الشرعي العدل يشهدوا به عن روية وهو اخبره مرهم **الجواب** بصورتين
الاولى اذا كان الحاكم كالمعتقد الشاهد فلا ولا ولا يتاخر **الثانية** لو علم ان
 القاضي لا يقبل بحمله بحاله فيسبح ان يتاخر عن الاداء وقد مر ما في الشهادات وليس اعلم
فصل في الوكالة **واي وكيل ليس كغله** ولوماتا مائة فلا يتغير
 سوال البيت من الوكالة اي وكيل لا يمكن غله ولومات الوكيل او موكلا لا يتغير عن الوكالة
 وليس المراد به الوكالة المعلقة ولا وكالة الرجل بطلاق امرته عند ارادة السفر **والجواب**
 يتصور في الوكيل الموضوع على يد الممنون او يد عدل اذا وكلها او غيرها وضع الرهن
 ونظيره الوكالة لتسع في عقد الوكيل لا يتغير بغيره ولا عونه ولا عتق الوكيل عند
 لو سئل بل يتغير الوكالة للوصية بهذا السؤال بهذا الفيد انما يتاخر على من يهتبه لاها الما شط
 في عقد الوكيل كانت لارمة كاهولانم وابوا جنع كان يقول بطلانها عتق الوكيل **قلت**
 وسئل هذا بطلان الموكل اذ امره الممنون وقد تمت المسئلة في شرح منوطتي في الفروع وق
فصل في الدعوى **وكيف الدعوى في القول قوله** **بدن غير دعوى**
 سوال البيت من الدعوى كرمون يكون القول فيها قول الخصم بدون من يدعيه كان او منكر
والجواب اما في النكر ففي صور **الاولى** التنازع من حال الدعوى القول قوله بدون من
الثانية الرجوع القول فيها قول المنكر اذا كانت الدعوى بعد انتفاء العدة **الثالثة** الدعوى
 بعد المدة القول فيه قول المنكر **الرابعة** لو ادعت على الاستيلاء اسم وهو منك **الحام**
 دعوى الرق على محمول **السادسة** الدعوى على المحمول انما انبه وهو منك **السابع** الوكالة
 بان ادعى على غيره في النسب انه معتق وموالة او ادعى العتق عليه او كان ذلك في مولا الموالاة
 عنه وهو منك فمده الضم البيع القول فيها قول المنكر بدون من يدعيه عند جنع وعندها
 ستختلف وفي الحدود واللعان اتفقوا على القول قول المنكر بدون من يدعيه في العتق
 والقنوي على قولها ولما المدي في لعمري اذا فرك وادعى عليه كخضع بطلان امرته او اعتق عبده
 او مملو او اخذ منه عبدا او مملو او صنيع واعطاه فلما او مملو فقول القاضي ثبت عندني

هالاه ان شرب منه او سوا **الجواب** انه لا كان حوله من موضع كره الشرب منه
والتوصي لظهور اثر العصب بالحويل والاحراز ذلك ان حوكل اخذ في التوصي والشر
ثابت في قال لا والله وهذا جواب السامح ولم يذكر عن المتقدمه شي وهو مدحه
عن كرى الحامى واكره **الثاني** هل يوجد نحر طاهر غير مطهر **الجواب**
نعم يوجد بحرا ايضا طاهر غير مطهر والروايه الغرض المسرع كانه عتيق من اوجرا
ايضا قال كذا واستدل بقوله بعضهم في قوله تعالى هذه الاماير كرى مرحتي اي
اخذ في قوله صلى الله عليه وسلم في من لم يمسح بوجهه في طيم ان جذاه لم يمسح **المسكين**
وأيضا لا يحل اصطيان صيد ما صيدت ولا في تقفه

سوال البست من الصيد اي رجل حلال ليس لحرم ولا في صيد الحرفه لا يحل
اصطيان صيد او تلك الصيد ما صيدت لغنه ولا تترك منه ليخرج منه
لو كانت صيدت لغنه فانها لا تحل لكونها ملك الغنه قال **والجواب** ان
ذلك يتصور فيما ذكره في التمه بالاعلى المستقي صيد دخل دار جاك فلما رآه
صاحب البيت اغلق بابه وصار الصيده لا تقدر على الخروج فصاح بالداريقه
عليه اخذه مرغرا صطياد فتدنا صاحب البيت اخذ ما كاله ولما غلق الباب
ولم يعلم به لم يصلح خذ ما كاله في لوجج الصيد بعد ذلك في الفعل الاول واخذه
غيره لا يملكه في الفضل الثاني يملكه ابيه وقد كان يحرم غلق الباب عليه اذا علم
به ملكه واطلق عليه انه ما امطاده فيجوز قول ما صيدت

وأي رهن لا يشرب **والرهن لا يشرب** **والرهن لا يشرب** **والرهن لا يشرب**
والرهن لا يشرب **والرهن لا يشرب** **والرهن لا يشرب** **والرهن لا يشرب**
في البست سوال **الاول** من الرهن اي رهن لا يشرب انشاكه من الرهن **الجواب**
انه النفس في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينه والمعنى كل نفس رهن بكسبها عند الله
الثاني من المشبه ان يحل شرب الخمر المسكر **والجواب** بما في جوابه الى جسمه
لسوان المراده حاله الفزونه او شرب الخمر في الحنه **قلت** وتخص المسكر بالضرورة
وايضا يحل شرب الخمر المسكر عند الكراه بالفضل وليس اعلم **الحجيات**
وجان على شاة مات جنيها **فالفقه هل فيه الضمان يقدر**

سوال البست من الخبيات ضرب شاة او بقرة فالقت جنيها متاهل بحمد الله **الجواب**
فنه لمصل ان يقتل الشاة او البقرة ضمن الضمان ولا فلا ضمان وقد مرت
ومنخ الذي لم يمت بجنيته **لما عليه اذا مات بالمويت سطر**

سوال البست من الخبيات اي جان اذا مات مرحتي علم تلك الجنايه بحس علم سطره
الديه وان مات بحس علم الديه كامله **الجواب** هذا اختان ختم صيبا باذا بيه
وقطع حشفته فان مات الصبي وحس على هذا الحاش نصف الديه وان عاش بحس كامله
وكذلك في العبد بحس نصف القمه وبما كان ذلك حصل لعقيلين احدهما دون فيه
والآخر غير ما دون فيه وهو قطع الحشفه بحس نصف الضمان اما اذا ابراق طع
الحاله وهو ما دون فيه جعل كان لم يكن وقطع الحشفه غير ما دون بحس ضمان
الحشفه كاملا وهو الديه وقد بطل هذا القول في القصة بحمد الله الطرسوي **قال**

باسراة الاقربن والاعيان **وحماه لدهم العمان**
هذه نكنه سباب غنها **اذكيا التيوخ والشبان**
رجل قد هفا بغير اختيار **منه فمافى من المودان**
فحجلم جنادك انت **مات وان عاش ماها ايمان**
بل حولتم نصف الذي قد روى **لعدوت له بلا انكران**
حماه له اذا عاش فيها **فانجوا منه يا اولي الايمان**
وادكر واجسه حماكم الله **يوم عرض التوري على النيران**
وقد نظمت قوله فقلت

خنجوا بابا او حدا اعيان **نظام حسن قلايد العقيان**
وافتي لقاطح لكمه لطفه **خطا منه عند فضل الجنان**
فاذا مات بعد اذن ابيه **حط لعنفه الديات هه الخان**
وان عاش ذاك كان عليه **كلها كاملا لا ينقصان**
وأي الوصية **يا ع**
وأي الوصايا لا تنفع حهما **والجري الفعل لا يقول الاخر**
اي ما تحرفت احدي الناس بخفيا كما في قوله تعالى تنزل الملائكة وفي البيت وكان

الاول اي صبي لا يبيع الرجوع غيبا **فالجواب** المقدم المطلق له وصية ولا يبيع الرجوع عنه
بقول من فعل **الثاني** اي وصية من قبل الفعل ولا ياتي بالقول ويصح الرجوع غيبا بالفعل ولا يبيع
بالقول **فالجواب** انها قوله للعدا اذ امت من مرضى هذا فان كانت خيرا فتدبر مقيد حتى لو قال
رجعت عن هذا المطلق ولو باع جازمه وتبطل الوصية كذا في خان **الفرايض** **ع**

وهل يرث الانسان من زوجته مع ابنتها وابنته عن ارثه يتاخره
هذه من قبيل العرائض المتحانية قال في كتبه اكثر منها المتقدمون والمتأخرون وقد ذكر
منها صور لثمة الست منها على واحدة وهي هل تبت المرأة زوجها وابنتها عن مخرج ارثه فيها
ولحم ابنته **فالجواب** نعم وتصور في ملك الزوج من المدة التي له منها ولد فاولاد
ومات قال لثمة الزوج وولدها الذي هو ملك الميت ولا يرث ابنته شيئا لانه حرم ابنته تنفق
ومن تركت ابنتها ثلاثة من لثمتها الثلثين **اجوز اصغر** **ع**

مثلة الميت من امتحانات العرائض اياما ماتت عن ثلاثة ابنتهم ذكرنا اخر صغيرهم ثلثي المال
واشرك الاخران في الثلث **فالجواب** ان كان زوجها باعدا المصنف بالزوجية والسدس
بالخصية قال وفيها نعم لبعض المتقدمين وهو ثلاثة اخوة اب وام وكلهم الى حرقير
اقادتهم صرف الدهر ارضا وكان لثمتهم كالنصف فجاز الاكل في الثلث منه وباقي المال لكون العقيقة
وهذا التصوير احسن من التصوير الذي ذكره المصنف واعرب في المعربات وقد نطقت جوابه
فقلت مفيد الامر في كانت بنت عم تكلم تزوجها بالصغير فجاز النصف من بيت بفريق
وبالخصية سيما لا يشر ولا علم **ومن تركت زوجها نصف** **فالجواب** ان نصف الذي يتوفر
في السلطان هما المالك والرابع منها **الاول** اي امراه تترك زوجها نصف له **فالجواب**
انها كانت اعقت ثلثه وعزها اعتقها فيه تورب الربح بالزوجية وملت ما بقي وهو الربع
بالولا فتكمل لها النصف وتصور في اعتق جميع ذريتها وبنتها او اختا حنتين فتأخذ النصف
البنت ومن الثمن فرضا والباقي بالولا والاخت النصف وهو الربع فرضا والباقي **وقال**
وفي ايما نظم المتقدم وهو الا انها العاقبة المصيبة قصاوه عند كبر علم نخبنا وصفا
لوارثه من زوجها نصف له **وهو** العار في كبر عفا **وقال** وقد احت منها في صورة فربها من الصور
الاولى **فقلت** الا ان دا عبد حواه وراثته عن الميت سواسية عفا الوفاة ومن بعد
هذا اعتقاه من حجة به الست ثم الموصاة منه خفا فبرها ربح بوزن ثلث ما بقي يعصيب

فقد حوت النصفاء واسد اعلم **الثالث** اي امراه تزوجت لربح رجال فترث نصف جميع ما راقم
قال وفيها نظم لبعض المتقدمين **وهو** ووارثه بعلا وبعلا لوجه وبعلا اخوه ووالها جميعا **ع**
فكان لها من ثمة المال نصفه **كذلك** يقضي الحاكم المتكبر **فالجواب** اي امراه تزوجت اربعة
اخوة كلهم مات عنها كان ملك الاول ثمانية دراهم والثاني ستة والمالك ثلاثة والرابع درهما فترثت
من الاول درهمين ربع ماله فصار لصاحب الست ثمانية وللأخوة وللأخوة ثلثه فتوفي الباقي بعد ان
تزوجها وعنده ثمانية واحدة درهمين ربع ماله وصار للمالك ثمانية وللأخوة ثلثه فتوفي الباقي بعد ان
فوتت منه درهمين وصار للرابع اثنا عشر فأتت عنها فوتت منه ثلاثة فصار اليها تسعة هي نصف جميع
ما معهم وقد نطقت الجواب في اللغات المأثرة **فقلت** الاول منهم كان يحوي ثمانية وسأحو
الثاني فاذا كان كثر وما لهم يحوي ثلثا من ربع له واحد والنصف للاث حصص **ع**

وحاملة ان ماتت بغير ثروة وان ولدت بنتا لها الملك **فقلت** **ع**
سوال الميت هي الخامسة منها اي امراه حامل وان ولدت ذكر الم ترث وان ولدت
سواء رثت ثلث المال **الجواب** اي امراه ماتت عن زوج وام واخت كلهم وهذا
العام هو زوج الى الميت وكان قدمات قبل الميتة حاملا فللزوجة النصف وللام السدس
وللاختين الثلث فان ولدت علما لم ترث شيئا لانه اخ كلب وهو حاجب وقد استوى ارباب
العرائض الارث وان كانت بنتا كان اختا لهاب لها النصف فتقول الملم الى تسعة لها ثمانية
هي ثلثها ونصف المثل **وذكر** فيها طما المتقدمين وعقبه بذكر ما يلي من هذا الخط اضرنا
عنها ايها ليست في النظم الذي نحن بسبب شرح وان كانت في الكتاب الذي نحن بصدد
اختصاره وقد استوفينا ذلك وغيره في الغار فان اردت فاعلم **ع**

واي رجال اخوة اخوة الميراث نصفوا ثلثا ثم سدسا **ع**
اول النصف من الميت بيمين الميراث وسواله السادس منها اي ثلاث رجال اخوة اخوة واحد والحمد
فاخذ كل واحد منهم النصف والآخر ثلثه والآخر سدسه **ع** اي هذا لم يتقدم لم ينص فيه
على اخوة وما ذكره وتصور حسد في غيا ذكرنا ثم ذكر في النظم **وهو** **ع**
ع الخبز نا ما عرو عن اهل دسه **ع** حرد ماله لماعدا ساكنا رسا **ع**
ع تلاله هيط محزون بها مسرور **ع** ولم يفلوا بها اباهم رسا **ع**
ع فاحرز منهم اول نصف ماله **ع** وثانيهم ثلثا وثالثهم سدسا **ع**

ثم قال **فالجواب** ان هذا رجل يركب اخلاصه وانعم احدها اخلاصه فلا يلزم ان يكون بالسنن
وللاجل للام الذي هو ابن العلم والناقي بين العلم هنا وبين العلم للاخر يعني ان بينهما
بالنقص لكل واحد النصف وهو الثلث فاحد النصف النصف والآخر النصف بالفرق
والذلك لتقصيص وللان لا بد من الفرق والحال ان الاخلاص كلام احدهما من
ايده فقط فيكون اخوه نظرا لان الاخلاص لا قرابة منه وبين العلم الذي هو اخ اخيه
كلامه لا يسهل ولم يتعرض المصنف ان يبين هذا النظم الثاني الخالي عن المقصد بالاجوه
اجود فادرك المصنف ما به من اخذه كسوي ذكره فاعرفه في الكتاب ووجه
وشرح لوجه فيه الى عدد ذلك ما جرت على المصنفين في ختم كتبهم فقال

فردى فروع للتميز صفتها ليسال عنها ناسي وخبر

الفروع جمع فرع وهو في الاصل كل شيء يعلو وفروع الشجر ما تنفر عنها الارض
وفرع المائل عن هذا الاصل يعرف اي كراهي في المصنف التدرج من صوته فتموز
وموز على التثنية ونوايه يعود والاصح في قول الذهب ونحوه والناقي
بالكس المجاوز حد الصغر واراد المصنف المبتدي والخبر اسم في علم من جرد
الامر والمراد به المبتدي فموز على المباحث والنظر والتفكير بالسؤال عنها فيستخذ
ذهنه ويقوي فكره ويعينه على استخراج الغامضات وفي السلك استغناء كلية حيث
كيل الابل معن فالتكلم وصفا موصفا وهو الصناعة استوارا تحسن
تتيبه وجوز سبكه واتقان تدبيرة ولله اعلم

ختم بعزل نطفي في فرايدها دار الفوايد ايتق

ختم الثنائيات والعون المعنى المتاع الذي هو لله واعانة والظهور ما حو
في الاصل من نظم الشيء الجوهر في السلك او من طقت الارض فانظم اي استقام
وسمي به السلك لما فيه حسن الكلام بالاجماع في الوزن كما حسن الجوهر بالاجماع
في السلك ولا يستعاب البيت كاي تقام الامور والفوائد المذكورة كان جمع فزيد
وهي العظمة كانها افردت بالجنس والفوائد جمع فابره وهو ما استفيد من علم او نيل
ونحوه والمزاد الاول وايسر انما التفضيل من السرك صفا لغيره كذا قال
والصنفين بها راجع للفروع الموضوعه المضمون في ك ومعنى البيت اي كلمته

لهذا النظم المكارم بهذا الفصل الذي فيه من المسنون لتدرب بها الطالب
ويتمون وثبت وتعلم فنتجته وفكره في التحصيل وجعلتها كالحاتمة في قصيدتي
ثم اشترت الي ان في فرايد هذا النظم در الفوائد اشر منه في الفوائد والمراد
بالفوائد منظومة في المقناه بحمد الذي هو سوي التي بظها في القديت
في هذا النظم في لم يعاين بيت وهي فيه اسهل واسير من نظم مراتب الصنفين في فرايدها
باعتبار الفضيل والله اعلم وفيها زيادات **ها زاد قدوة في قوله في الوفا**
يكبر الوقاع جمع واقعة والمراد حوادث المسائل التي تحدث للناس
والحاصل ان هذه القصيدة فيها زيادات على تلك المنظومة زادتها قد هذه اي قيمتها ومن
العذب الذي لا يوجد في كل الكتب واكثر المحشرات وكثير المطولات ما يكثر الملاح
البدعي الوقاع والنوازل الحادثة للحاكم وعلمهم

ورتيب ترتيب الهداية قصدها سوي الترتيب للفرع

والترتيب وضع كل شيء في منزله وترتيب اي ورتبت ابواب هذه المنظومة على ترتيب
ابواب الهداية الكتاب المشهور للحنفية لاها على ترتيب اقسام الصغر لمحمد بن الحسن
رحمه الله وناهيك به والصنف في قصدها الهداية ففيه استخدام فان المراد به الهداية
التي هي هديته الطريق اذا ارشدته اليها بقدرته القصد وهو مثل قوله
فستقي الغضا والساكينة وان هو شوق من حواشي منلوع وقد جرت لكلام
في رعي الا استخدام في شدي لمنظومة جدي واستبين من الترتيب كبر وهو
العليل فانه خالف في ترتيبها اضطررا الى التقديم والباخر جمع من فضيلته
بله فزوعها فيعلم الى احدها ما ياسبه لفظا او معنى في ك ليعرف ذلك وقد علم ومع
ذلك فقد ادرك له مناسبة كما تقدم وكذلك رتبته من المعانيه ايضا ولله اعلم

وجيت بها عذرا قد فاق حسنها عظم سواها في القفا نغمة

لما جرت عادة المصنفين مما اصابا ليعايد ان يذكروا في اخر قصصهم ما يشوق اليه
ويجمل على الاعتياد والاهتمام كقصة اقصي المصنف انهم في ذلك فوضعوا بكونه عذرا
اي كرم بغيره فاق حسنها دهاها باعتبارها اشملت علم من كونا الفست من بحر
واحد على روي واحد جامع لمسايل من القاري والواقعات قليلة الوجود

بجمعه في مكان واحد لغزاتها وقد ورد في الكتب قال لم اسبق الى ذلك واني به
صاحب الفوائد نزل بها هذه القصيدة بذلك على ما هو المعتمد السوي فخر حق لها
الحمد لله **تجلت مجلت كل ريب مرتبة** وقيل **تجلت كل ريب مرتبة**
تجلت من الجلي وهو الظاهر فجلت من الجلا وهو الكشف فجلت المرأة اذا صقلت
فكشفت عنها الصدا اي كشفت كل ريب اي كل شك ورتبتها اي كل مرتبة وجلت
رجل بالمكان فجلت من على العقدة اي زال عنها كل ما يتعذر اي يصعب حل وفهمه من
كلام ريقا لجل الكلام اذا سئ فيه وازال اشكاله ورتبتها اي جعلها بالحل لا لغز من
وصفها تكونها عذرا ببقه في الحسن لما انها متلافة في العروس وفي البيت حنا
ثم وصفت غنى البيان **كسها العاني حلة الحسن مذعرت من اكشوا الفيا**
بالحيات المعاني جمع معني وهو مدلول اللفظ وتذكر محدد واحد التام
اصلا تتستر لما وصفها بالظهور والجلي والاكشاف وصفها ككسوم واستعار استعار
الى المعاني ثم تحايل ذكر حلة الحسن وطابق بين الكشوف والعورتين والتستر وجعل
ذكر الحياء والتستر اعتدالا بعد المدح او هو استعارة البرز بوصف الفضل بكونه
مع المنقذ في قوله مذعرت طواق وجعل عذرها عذرا من الحشو المذموم وتبين فيه
كونها الفاء وصفها بالحي والتستر بعد الظهور والجلي مناسب لبارتها كما في العروس
والبيت اهل المعاني عمار من الحاش

فقل رحم الرحمان ناظم درها غريبا ضعيفا بابن دهبان **نيسر**
لما وصفها ما وصف طلب من الواثق عليها الدعا بالرحمة لناظم درها ونسبها ثم وصفه
بقوله غريبا ضعيفا حاله النظم وهاهنا جاريان على الدعا له والتعجب وهاهنا لان
مرنا لظهور درها او بدلان منه وهو صريح ومنه بان دهبان بن شهر وقد اُجبت
ان اكتب له ترجمه مختصرة لنسبه الى علوقايم وغريز عالومة تستقر بعض شئ من
بلد ههنا **فنفول** هو محيا لقصص امير الدين ابو محمد عبد الوهاب
ابن احمد دهبان المزي الدمشقي الخفي قبل قتال البلاس قال استخار ارجح في الزر
استغل ولا شتر وتتم في العربية والفقه والحدائق والادب ودرس في قضا
حماه وكان مشكورا لسيعة ناهرا في العربية وذكر قصده هذه ترجمه ووصف

نظمها بالجون والتمكن وانه شرح ذكر النجار وقد اشار الى ذلك في هذه المنظومة
وانه مات قبل موت مصنف ذكر النجار في ذي الحجة سنة ثمان وستين وستمائة
وذكر والدي من شايخ في الفقه ابن الفقيه وفي العبد الغني وانه وهو من ابناء
الاربعين وقد ذكره ابن حبيب فقال كان حاكما امينا عالما مكنتها فتنها بينها فافلا
وجيها عارفا بالقرآت والعربية بوصفها بالسياسة الحسنة والنفس الكريمة نظم عقود
القرينة وفتح في روضه الارض واخذ عن علماء التام في بحر التخصيل وعامر
ثم اسفل الميك شر الحكم كاه ولستمر الى ان قصده الدهر يسهم الغدير مراه **فلمت**
وكانت وكاسه حماه سبه سنين رحمه الله تعالى

فكم بات في قيد الشرايد ساهرا واضح في نظم الفريد **يفكر**

يقال بات بفعل كذا اذا فعل بالليل ولا يكون الماع سهر وعليه قوله يعاك والذين يستولون لهم
سجدا وقياما وذكر كاهه في ايه باي معنى مراغبا دلا وانكره ابن القطاع واني العولمة عنها
وقد كشف المراد قوله ساهرا والشرايد جمع شريد وهي الماقة النائرة واصبح دخل في العباد
وقال جللت ايه عند العرب فزصف الليل الاخير الى الزوال ويفكر اي يعول نظره وكه
والعكوفه المظلمون سعافيت بها انه حركة النفس في المطالب والحامل انه ذكر في البيت
حاله في تصنيف هذه القصيدة وانه سهر في الليالي وقضى الايام في تفكير شرايد ونظم زيارته
فهو اسم هذه القصيدة سبكت في احسن قالب وارتق معنى والنقطة **وانشيد**
لا يعلم الشوق الا ريكاب **ولا الصبا به الا من يعاينها** ولقد صدق رحمه الله في هذه
ولعبه اجتهد واحاد شكر لسه عليه

فان تر قصيرا فبالفصل مد فاني قصير الباع **والعر قصده**

لشمال البيت على اعترافه بقصير من الهضم والافليس بمقصود من التفضل لمساحه بذلك
القصير وامواده لفضل في الانسان عيصوم اذا كان تام الفضل طويل الباع
مع ان قصير الباع كناية عن قلة علمه لنسبه الى غيره من العلماء المتقدين والعر قصير في العر
اقصرا في العروان طال منه قصه لان اخذ الموت قال ولولا حافة الاحرام المنة قبل المم
لما عدت النظر في المعانيات وغيره واختصرت معاني ما دللت فعل ذلك حتى تكل عليها هذا
الترج المائل في دعوتها عده نسخ منها وقعت عليه محالو للنسخة المشروحة فاعلم انه قد

رجعت عنه فلا نسبة اليه لا اذ كان مرتبته الى بعد ان تقف على ما ذكرناه استشهد بقدر
مدته فكان كذلك فانه مات مراتب الاربعين ولو قدر ان يطول عمره لمكان حصوله منع
كبره ويشتد علمه كما ذكرنا في اختياره ما فيه الخير ان شاء الله تعالى

فيا رب كن عوني وكن لي مديرا فان من الخلق انت المدير
واسلك اللهم خير القضا في الامور فيما يقضي وفي التدر

المدير العالم بعواقب الامور يؤل اليه والخلق يعنى المخلوق والهم للناس فيه كلام طويل
وقال الصريون ان المهم فيه بدل حرف الناء فلذلك لا حورا دال حورا الناء والياء
يا اللهم اما ستد في شعرك ومنه انما يحجز وقد وسعت الكلام فيه مما شرعت في كتابه
على جمع الخوامع اما ناسه على كماله والقضا فصل الامر وهو من القدر لانه ملاحظ فيه
معنى الفراع منه وهو عيونه من الفعل مع زبده احكامه والتقدير يحد يد كل مخلوق بحره
الذي يوجد حسن وقيح ونفع وضرر ما يجوبه من زمان ومكان وما تترك عليه من ثواب وعقاب
والحاصل انه لما نفع من وصف القضا ونفعه بالتقصير عقده ببدء النفسه وسؤال الله المعونه
والدبر استانه الى الامتكال والتوفيق ليجز وانه لا يحصل عليها الا به تعالى في الجزاء القضا
فيما قضا وتدر في كل امر ونهاتان الى مده اهل السنة ان كل واقع بقضا الله وقدره
سحانه وعلى عاقول الطامون علوا كبيرا

واحمدك اللهم ري واشكر فان العظيم المحي لا يتغير

لما فرغ من المايل التقويه واكف من المعامه واخبر ختمها بتعينا باسمه من ملجأ اليه ثانيا عليها
مرغبيا نازا كوعده واسمها بالتمت عليه طابا ما قارب الدعاء واصلاح الخطا بمعرفه الدروب
طابا للعقوب علام الغيوب عاد رحمة الله الي الصلاه على انبيائه ورسوله كما جرت عادة ختم المعصير
فمن ذلك حاله من رسل المايل الاعتقاده نعمما للفايده وتتمها للفايده وقد اذنت الاقتضار
على بعض ما اشار اليه في شرح ذلك فالله اعلم بالصواب والحقائق للفقهاء والى وعالمها اذكر
عبارة بنصه ولو سلسل لغرض البالي لثمة محققات المقدمات وتدر في المتأخرات
على وجه الاجازة متمسكا بدلائل المعاني وقد اشار في السطر الرابع من سائر **الاول**
وجود الباري سمي به تعالى في الابد للموجبات المتكئة من موجبات واجب والمحدث من
محدث قدم لا سحاله الدور والتقليد واثار الى ذلك نسبة الحمل اليه والشكر له والتسليم

والفوق كونه موجودا لان المعدوم ليس بشئ يذكر فضلا ان يحذر **الثاني** كونه عالما
لانه صانع العالم على انتظامه واحكامه ولا نه قادر مختار وعلمه تعالى لا ينشأ في ذلك موجود
ومعدوم كلي جزئي لمعوقات النفوس وكان المقضي للعالمية الذات والمعلومه صحتها من
غير محصور لبقا ليه على ان ينفق كماله واسار الى ذلك بقوله فاننا لعليم **الثالث** كونه حيا
شهدت تلك الكتب الالهيه واحم عليه الانبياء بل هو العقل المؤدل العلم والقدر عليه واسار
الله بقوله المحي **الرابع** كونه باقيا وذلك بتعريف كونه حيا لانه لا يمتنع عدم
والها الاشاره لا يتغير ولا نزاع بين اهل السنة في ثبوت هذه الصفات للباري جل جلاله
وخالف بعض الاهوا في بعضها وقد ادع المصنف الكلام في ذلك بما يجمل مطولات الكتب الكلاميه
وكذلك جمع هذه الحائمه ولا يمنع في ذلك بل اقتضت على بعض الكلام واسار الى الوفيق

قد تم تقدير واحد متكلم : سمع حديد طالق خلق شمس

اشتمل السب على ما سالك **الاول** انه قد تم وهو ما لا اول لوجوده وهذا ما لا
الوجوب والا كان وجوده مرغ ضرره ولا سببه برادفه للقطع بتغاير الغيوب واما
الكلام في السادي بحسب المصدق فان البعض يابى ان يقدم اعم من الواجب لصدقه على
صفات **الوحد الثاني** انه قد مر معنى تكلم من الفعل والترك وصحها عنه بحسب الظاهري
ونعمس في ذلك بالادله السبعه من الاجماع وغيره وان القدره في صفات كمالها واضدادها
صفات تفق ن وبان صانع العالم على احكامه وانتظامه لا يكون الا عالما قادرا حكما القدره
وموضع اثبات الادله ومع التيه كتب الكلام والقدره حقه ان ليه يوتر في المقدرات عند
لعلمها **الثالث** كونه واحدا ولا يمكن صدق واجب الوجود الا على ذات واحد والسهو
في ذلك فيمكن برهان لا يباح المثار اليه في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا لله لغسقا قال في شرح
العقائد وتقدر لو امكن الله ان لا يمكن سببها في ان يريد احدها خيرا زيدا والاخر سكوته
لان كل اسم في نفسه امر يمكن وكذا اتفق المراده بكونها اذ لا تصاد بين الامارين بل بين المراتب
وحينئذ اما ان يحيل الامر ان يجمع الصندان او لا فيلزم عجزا حدها وهو امان احد والامكان
لما فيه مشايه الاحتياج والتعدد مستلزمه لا مكان التام المستلزم للحال فيكون محالا وهذا الفصل
ما نال ان احدها ان لم تقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه وان لم يزلزم عجزا حدها وما ذكرنا يندرج في باب
انه يجوز ان يستعار غرمان وان يكون المانور والمالغ غرمان فيكون لا يستلزمها الحال ان يمتنع اجتماع المراد

كرادة الواحد حركه ريد وكونه معلو اعلم ان قوله في لو كان في الهبة لفسدنا حج اقنا عيه
 والملائمة عاده على في اللاحق بالخطا بيات فان العاده جاريه لوجود التمايز والتغايب
 عند تعدد الحاكم على ما اشير اليه بقوله تعالى ولولا نعمتي لم يبق على بعض ولا فان اريد ان
 بالفضل في جزوهم عن هذا النظام الشاهد في عدد الاستلزام لجوار الاتفاق على
 هذا النظام وان اريد امكان الفساد دليل على انتفاء كل المقصور شاهد بطي السموات
 ورنه هذا النظام فيكون يكتفي باله لا يقال للفرقة قطعية في المبدأ فسادها عدم كونها
 معني انه لو فرض في نفي لا يكون فيها مانع في الاتفاق ولو كان احدها صفا فلم يوجد مصنع
 لا لقول امكان التمايز لا يلزم عدم تعدد الصانع وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع على
 انه يرد مع الملائمة ان اريد عدم النكول بالفعول منع انتفاء اللان في ان اريد امكان
 في نفي بصفحة لو ان انتفاء الثاني في الماضي سبب انتفاء الاول فلا ينفذ الا له كماله على
 انتفاء الفساد في الزمان الماضي انتفاء التعداد فلما نفى كسب اصل اللوح لكن قد يستعمل
 الاستدلال في انتفاء التعداد في الشرط من جهة على تغيير في قولنا لو كان العالم في
 كاد متغير والامر هو الفساد وقد ثبت على بعض الامكان احد الاستدلالين بالافترق الخط
 اسي وقد اعرض عليه بعض العلماء الماخرون ونسب عليه القول وتمايز في التشنيع والتمتع حيث
 ان في الاله اقنا عيه ويصدي للحواجز عن ذلك العلاء الواقع المحقق على الدر الجاري بالحصار
 ان المادله على وجود الصانع ووحده محلف بحسب ادراك العقول ومثال الادوية مخلوقا
 المستعملين في القوة والضعف في ذاته لم يعط كل ما يشبه كان الافساد اكثر الصالح
 وحيد ببلان يكون طريق الارشاد على دثره واحد والتكليف في تقدير لو وجود
 الصانع ووجبه يشتمل على الرسول الله على ما هو في دعوى وجه التمكن
 وعانهم في صرع ادراك الادله القطعية الرهانية ولا يجري معهم الا الادله الخطا في العاده
 بحسب الفهم وضمن قطعية والقران العظيم شتم على النوع من الادله على القطعة التي لا
 يعقلها الا العالمون وقليل في طريق الاماكن والاخرى بطرق العبد وهي التي
 مع القاء لوصول عقولهم الى ادراكها لعنه بكمالك على العبد في كماله كاشير اليه
 قوله ولا رطب ولا يابس في كتاب ميسر وقد شملت ايمان في لطرفتي في قوله لو كان
 في الهبة لفسدنا اما الخطا في المذلول لعبه في قوله لفسدنا السموات والارض

بخروجهم عن النظام المحسوس عند تعدد الاله ولا يحق انه انما يكون عند تقدير لزم
 الاختلاف من بين عدم لزمه فطوى الامكان المتمايز فلو لم الفساد عادي اثار الباري
 بقوله اخرى ان التمكن يجري الواقع يتأصل الظاهر ولا يحق على العاقل انما لا يكون في نفس الامر
 قطعية لا يصح جعل الجاعل وتسميته اياه براهنا دليل قطعية في ذاته وتسميته بذلك
 صلاته في الدنيا ونسبه للاسلام والمسلمين ههنا ههنا بل كد درجة للطاغية ونسبه
 الدر الاحتياج الى اذنه ليس بقطعية قطعية لاسمال الوان على النوع هو بطريق الاستدلال
 النافذ في الحاضر وهو بطريق العباد من الخطا في التمايز في المدلول عليه في الالهية
 السريفة هو براهنا التمايز الوطفي في حجاج المتكلمين المستلزم للذي مقدور في دريت
 ويعبرها في وجه اخرها على ما ينبغي وهما في الامان ان يتوهم ان كل مانع عند المتكلمين براهنا
 وقطعية المدلول على بالاشارة لانا في خطا في لزمه الفساد والمدلول عليه لعبه
 هو خروج السموات والارض على النظام المحسوس في ان احدها على الامر ولا ينبغي
 ان يتوهم انه يلزم من انتفاء جوار الاتفاق على تقدير الفساد المدلول على بطريق الاماكن
 في على استلزام اسباع بعدد الالهة عقلا فتلا يلزم من انتفاء جوار الاتفاق
 كانه فرع امكان التعداد فتلا جوار الاتفاق على طريق الصناد المدلول على بطريق العبد لعدم
 امتناع التعداد عقلا او باستلزامه عن الاستلزام العادي لا ينافي عدم الاستلزام
 العقلي في ما لا يتبع الاماكن صاحب السبب العقول في ذلك وهو في الالهة الواجب
 ولا يغفل لنا الاطالة في قولنا الموضع لتناسق هو المبحث وكونه اصل اصول الدين **الاربع**
 انه تكلم بكلام هو صفة واحدة له صفة منتزعة اثبات المشتق للشيء مع قيام ما خلت
 به ليس من جنس الحروف والاصول صفة انها اعراضا وشرائط حدوث بعضها
 لا نقضا للبعث وهي صفة من هذه السكوت والاف الهامتين ان لا يدر نفسه الكلام
 او لا يفقد على ذلك هو صفة منكم بها امره مخبر والمقدر لم تنزع حدة هذا وانما كانت ثبوته
 اعني النفس والقران كلام الله عن مخلوق وفي هذا العبد له الى ان المولود من الحروف
 والاصوات حادث وهذه شعري الى جوار سماع القديم وفيه الشئ ابو الحق الاسرائيلي
 وهو اخبر الشيخ اي منصور ومضى سماع كلام الله سماع مدله والقران مكتوب في بعضه
 محفوظ في قلوبنا شمع ما جازنا غل منها واسم مشترك بكلام الله العتيق القديم ومعني

الاضافه كونه صفه له تعالى وهي اللفظي احداث المولود من السور والاميات ومعنى الاضافه
 انه مخلوق ليس من الله تعالى الخلق **الخامسة والسابعة** ان يسمع بصيرة وهما
 صفتان يتعلوا وهما بالسموات والثانية بالمبصرات فيذكر ادراكا تاما لا سبيل للخيال
 والتوهم ولا على ما شرحت في وصول هذا ولا يلزم من تقدم السموات والمبصرات
 كما لا يلزم من تقدم العلم والقدرة تقدم المعلولات والمقدورات لانها صفات قد يمتنع
 يحدثها تعلقات بالحوادث وينسب في ثوبها بالشرع فقد وردت في القرآن العظيم
 ولست بما توقفت ثبوت الشرع عليها واضدادها بها بحسب ترتيبها **السادسة**
 الارادة والمشيئة وهما عار عن صفه في المحي بوجه مخصوص احد المقدورين احدهما لا يوافق
 بالواقع مع استوائ نسبة القدرة اي وكله يكون يعلق العلم بها بالواقع وفيه تنبيه
 على رد القول بتقدم المشيئة وحذف الارادة مع قيامها بالازات وبان معنى ارادته فعلية
 انه ليس يمكن ولا ساية ولا معلول وفعل عزه انه امره وكيف وقد امر كل مكلف بالامان
 وسائر الواجبات ولو شا لوقع والارادة صفه انانية فاعلم بذاته في سائر حقيقته **الثامنة**
 انه جالس في هذه الاما لا يتخصص الادله عليه الكتاب والسنة ثم الخلق هو المعني
 الذي يوجب بالخلق والخلق نفس باخراج المعلوم من العدم الى الوجود
 وعند صفه الله تعالى في بدها لا طاق العقل والنقل على انشاء كل العالم وتكون
 له واساع اطلاق اسم المسمى على الشيء من ان يكون ما خلا لا سباق وصفه قائما
 بذاته واستدل لا دلته بوجوه ليس هذا محله وفي الاستدلال بها اضافات وصفات
 الاحوال وهو المكون عند لان الفعل في اللفظ والمفعول والمسألة طويلا لذلك قد
 مطولت الكتب الكلامية **وقد تم الكلام في الصفات قد تمة** **هكنايات** **كبريات** **متغيرة**
 وقد تمت هذه الست على ما يلي **الاول** قدم الكلام وقد مرت الاسان الى في الكلام
 على الست الباقي **الثانية** قدم الصفات لانها قاعمة بذاته فلو لم يكن قد تمة لزم تقدم
 الحوادث من ضرورة انه لا معنى لصفه التي لا ما تقوم به وهي لا عنه ولا عن غيره فلا يلزم
 قدم الغير ولا كذلك القديما ولا استحالة ذلك وانما التخييل بعد ذلك قد تمة
 لذات صفات وصفه تعالى باخيه لا يها نك باليسر عنها ولا غير فقد ما لانها لا يجب
 لانفسها **الثالثة** حدوث العالم وقد تقرر ان العالم اعيان في اعراض الاعيان

اجسام وجواهر وهذا ما استجوده من الممكنات والكل حادث اما الاعراض فبعضها
 بالثابت هذه كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة والسواد بعد البياض وبعضها
 بالدليل وهو طرأ الوجود من كمال في اضداد ذلك لان العدم سابق في القدم وهذا
 مما تقتدر به واما الاعيان فاما لا تخالوا من الحوادث وكل ما تجلوا من الحوادث فهو
 حادث ومعدته ما تقتدر في علم الكلام فلا نظير بارادة الله اعلم

قلت جميع العالمين يعلمون وتتمدي كرامات الولي وتظهر

لست بالست على تلسن **الاول** سلم خلق الله تعالى العباد من الكفر والايما
 والطاعة والعصيان فان الله تعالى خالقها دون العباد خلافا للمعتزلة لان العبد لو
 كان خالقا لافعله لكان عالما بنيت صلاها ضرورة ان الجاد التي لا قدر والاعتقاد لا يكون
 الا كذلك واللازم من اجل ان المسمى من موقع الى اخره تشمل على سكتات تتخلل وعلى حركات بعضها
 اسرع من بعض وما شعور لما شئ بذلك وليس هذا هو العلم بل لو شئ لم يعلم
 وهذا في الظاهر افعاله واما اذا تأمل في حركات افعاله في المتي والاحد والمطب في حركات
 في يحتاج اليه من تحريك المعضلات وتتميد الاعصاب وتكون ذلك لا مظهر ولان المضموم
 القرائية وردت بذلك لقوله تعالى ولله طمعكم وتعلمون اي عملكم على ان ما صدره
 وسعوا على اياها موصولة بتميل الافعال لان المراد من لقوله هذا المعنى المصدا الذي
 هو الاجاد والاتباع بل الحاصل لمصدر الذي هو متعلق الاجاد والاتباع اعني ما
 يشاهده من الحركات والسكتات متلافي آي اخر ولا يلزم ان اشكال القائل ان العبد
 خالق لقوله نفسه وان ما لم يدرك مشايخ ما بين النيران الا ان كانت الشك في الالهية
 بمعنى وجوب الوجود فالله تعالى خالق العبد كما سبقت في العبد قدرته وازادته الى
 الفعل بحسب واجاد الله القول بغيره كذا خلقا لعل مقدور الله كنه الاجاد مقدور
 العبد كنه الكتب وهذا السبب الاختيارية بينون ولما قبون **الثانية** كرامات الولي
 وهي حق عند خلافا للمعتزلة والولي هو العارف بسوء وادب في حيث يمكن المظهر
 على الطاعة مع اختيار المعاني والعراض عن الانهماك في اللذات والشهوات كرامته
 ظهر وخارق العادة من قبله غير متماثل لدعوي النبوة مما لا يكون مقدورا بالايما
 والاهل الصالح يكون استدراجا يكون مقدور بدعوى النبوة تكون مجنة والدليل على

حقيقة الكرام ما توارى عن لسانهم رضي الله عنهم فمؤيدهم حسنة لا يمكن انكاره وان كانت
التفاضل احاداً وقد يطلو القليل بعينه منهم واحصى بن برخيا وقد قدنا في كتاب السير
كلاماً جيداً في فضل الكرامات ما يجر وقوعه للمؤمنين في غيبه والحلاف في ذلك منقول
ما يرجع اليه والحق ان كرامه الولي معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي ظهرت كرامته لواحد
مرامته لا يكون ولياً الا اذا كان محققاً في دينه ولسه في الارشاد والوفيق الي اقوالهم
وان من علمنا بعونه وحولنا رحمة خليفته

تعاليت عن شبه جسم وحرارة وكيف دأبنا في الخطأ فخصر

اشتمل البيت على ما لم ينسب اليه من التزيينات **الاولى** انه تعالى لا يشبه له ولا مثل ليس
بمثله شيء وهو السميع البصير وسوا اريد بالمثاله الاجاد في الحقيقة وهذا هو الماهي او كونه
احدها يسد مسد الآخر اي يصلح الكل ما يصلح الآخر وهذا لان الاشياء الموجودات
لا تستمد من شيء في وجودها وانما هي في عالم من العلم والقدرة احدها لعل
ما في الخلق من حيث لا نشأ منه **الثانية** انه تعالى ليس بجسم لان مركب وشيء
وذلك لان الحدوث **الثالثة** انه ليس كجسم لان الجوهر اسهل الجزاء الذي لا يتجزئ
وهو بحر وحر والجسم والله تعالى متعال عن ذلك وسفي انتفاء هذا كونه بصورة الصور
والشكل لان ذلك من خواص الاجسام محصل لها بواسطة الكميات والكيفيات والاعمال
الجود والهيات **الرابعة** انه لا توصف بكيفية من اللون والطعم والرائحة والحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة في ذلك كما هي صفات الاجسام وتوابع المذاق والتركيب
الخامسة لله سبحانه وتعالى لا توصف بالان وهو شبه الشيء الى المكان فلا يتنحى
في مكان لان الممكن عبارة عن قسود بعد في احد اخر متوهم او محتض سمونه المكان والبعده
عبارة عن امتداد فان الجسم او نفسه عند القايدين بوجوده الخلا والله يورثه عن الامتداد
والمقدرة لا يتنحى في المكان ولا يتجزئ في الاول فبذلك قدم الجبر ولا فيكون
محالاً للحوادث واما ان يشا وي الجزاء او شفع عنه فكلون متبها او يزيد عليه فيكون
متجزئاً واذ لم يكن في كانه لم يكن في حقه لا ملو ولا سفلى ولا عها لاها اما حدود
والهيات الامكنة او نفس الامكنة باعتبار عروص الامكان ولا يحويه مكان اخر مكان
حد ولا يحيط به احد ولا يجري عليه زمان في زمان وورد في النور الطاهر في الجسمانية

والصورة

والصوره والجواح يفوز عليها الى الله تعالى على هودات السلف ايثار للطريق الاسلام
وتناولها نادوان صححة على اخوان المباحون ربحا لطاعين الجاهلين جدياً لصنع التا
سلوكا للشيء الاحقر في كماله الذي حبه الله عز وجل عن بعض المحققين ان مذهب السلف اسلم
لك الحمد ما كلف الانطيقته ودون جوب فعل ما يتخير

اشتمل البيت على ملين **الاولى** بكليف لا يطاق فاعلم ان الله سبحانه لا يكلف العبد
بما ليس في وسعه سواء كان متبعا في نفسه كجمع الضدين او ممكنا كخلق الجسم واما المنع
من الغير وهو ايراد الله تعالى في حلاله او علم خلافه كما بان الكافر وطاعه العاصي فلا يراعى في دفع
الكليفه كانه لو دور الكلف نظر الى نفسه ثم هو متفق عليه لقوله تعالى لا تكلف الله
نفسا الا وسعها والامر في انبيؤنا ساء هولاء التجيز لا الكليف ودفع النزاع في
جواز الكليف بالمحال لذاته فمنعه علما في وصون الاشياء **الثانية** ان فعل ما
باختيار لا يجب عليه شيء وهو وجوب الاصل على الله تعالى وهو قول المغيرة وفساد
اظهر من ان يحق والاملا خلق الله للكا في المعز المعذب في المعذب في الدنيا والاخر في
وجوه اخر وعنه ما يشبهوا به ان ترك الاصل يكون خلا وسعها وجوابه ان من ما يكون
حق المانع قد ثبت لادله القاطع كرمه وحكمه وعلمه بالعواقب يكون مخف عن ذلك
ثم ما معنى وجوب الشيء على الله عز وجل او ليس بمعنى استحقاق بركة الدم والعقاب
وهو طاهر واللازم صدوره عنه بحيث لا يمكن من التزكيت على استلزامه محالا
درج او جهل او عيب او جلال او خوار كونه رفق لفاعله المختار وسيل الى
الفلسفه الظاهر العوار هذه عن التحقيق في شرح العقابين والله اعلم

والخير لا اذ بان مسلم وشرطه علم والتكثير

قال المصنف لشمس البيت على مايل **الاولى** بقدر الايمان فالمراد في غير
والي منصور امام الهدى واجد الروايتين بان السج الى الحسن انه المصدق بما جاء
التي صلى الله عليه وسلم وعبد الله المصدق بالقلب في جميع ما علموا فيكون حبه
مر عبد الله تعالى لاهل الايمان فمن يباينه وسر الله تعالى وانه كان في الخرج عن عنده
الايمان ولا يحيط دجته على الايمان والعصلي وان لم يكن مؤمنا في لغة احكام
الدين والافوار باللسان شرط احكام الاسلام قال والى ذلك اثبت نقول

واظهرت الاوارامان مسلم **قلت** لكنه لم يشهد به على صدق الايمان ما هو وهذا المذهب
الذي عليه الجمهور المحققين لا ان تصديق القلب امر باطن لا يدله على علمه وعرفه بل سانه
ولم يومن فقلبه هو بعكس ذلك والنصوص معضده وفي المعاني والكتب في قلوبهم
الايمان وفي قلوبهم مطهر الايمان والاحاديث في معناه كثيرة في افعال كثر من الايمان
هو الصدق والادوار وهل تشمل الامم والحر والامر **الثاني** ان الايمان والاسلام
واحد لان الاسلام هو الخفوع والالتواء بمعنى قبول الاحكام والادعاء وذلك حقيقة
الصدق وبوده قوله تعالى واخرجنا من كان فيها من المؤمنين فادعوا فيها غير من المشركين
ولا يحج في الشرع ان يحكم على احد بانه مومن وليس مسلم ولا عكس **الثالث** صحة ايمان
المقلد والى يستفاد ذلك من بولي واظهرت في الاقرار ايمان مسلم سواء كان ايمانه عن
تقليد او دليل لان الايمان هو الصدق مطلقا وقد كان صلى الله عليه وسلم يقبل ايمان
رجاه وصدقه فرغم امتداد زمان الفكر في هذا انما يتحقق فيمن نشاء في قلوبهم الاقرار
ولم يبلغ الدعوة فذاع علم الاسلام فامتنعت بين اهل الاسلام فانه لن يخلوا ذلك
عن ضرب استبدال **الرابع** قول المؤمن ان اموالي امانة لله تعالى لا يمتنع
سبحان ان لا يقول ذلك بانه كان الشك كفر وان للبادب واحاله الامور الى خيرة الله
او للشك في العاقبة والمال لا ياتي الا بالاحسان والالتفات لذكر الله والتمسك عن تركه
لعمد والاعذار حاله والاولى تركه لما انه يوهن لشك وفي لسان الشاعرة يقول ذلك
لا للشك بل لما ذكر خوف الحائمة في المصنف والشرع لفظي قد علم المذهب في الشك
حسب وقع الخبر ان الاقرار لا يمان مظهر له والاقرار لا يتم مع الاستتار وليس الموفق **في**
الخامس ان الايمان لا يزيد ولا ينقص كما ان الاعمال عدا خلقه لا يثبت صدق
وقد ورد في الكتاب والسنة عظم الايمان عليه لقوله تعالى ان الدين امنوا وعلموا الصلوات
ويحسوا ان العطف يعني الخافين هو عدم دخول المعطوف في المعطوف عليه قوله
تعالى في من يعمل الصلوات وهو مومن فعند كون الايمان شرط صحة الاعمال ونفطه بان
الشرط لا يدخل في الشرط وقوله تعالى وان طاعتان من المؤمنين اقتتلوا فاذنبا الايمان
لتاثر بعض الاعمال والشافعي انما جعلها ركنا في الايمان الكامل كما في سطره وايضا في التمسك
القبلي الذي بلغ حد الحزم فالانسان الذي هو الايمان لا ينفرد به وان ولا يقتصر في

حصل

حصل اليقين على حاله لا يتغير وآتي بالطاعات او اركب المعاصي والامارات الدالات على
على زهده حملها الايمان اعظم على ما حاله انه كان يريد من ياده ما يحل الايمان وتلك
المراد زيادة ثمرته واشراق بؤره فانه يزيد الاعمال وينفق المعاصي في المصنف قال
يعرف من اخفاء والى فغيبه عن الايمان يعني الصدق فقط لا يعلم الخلق احد قبيح
والتمس في الدين انه لا يزيد ولا ينقص والحق انه ان كان العلم شديدا في كونه ايمانا فلا زيادة
ولا نقصان والى ذلك اشرت بقولي ومن شرط علمه فلا يتكبر

في نطقه كلاب القفل ربه في وفاءه وفخره بغير شك كيفه

اشبه الميت على تاييد **الاول** في الارزاق الحرام يرفق عند الله اسر ما يشق له لسر الى الحيوان
فياكل وهذا شامل للحرام والحلال وفي العقل الحرام ليس يذوق وفروه مملوك وكل المالك
وبما لا يسمع من الانتفاع به ويلزم على الاول ان يكون في كل الدواب رزق وعلم ان من اكل
الحرام طول عمره لم يرزق له تعالى رزق اصلا وقبح اكل الحرام واستحقاق مرتبة الدم الحرام
لمباشره اسبابه باختاره **الثاني** ان من ترك الكعبة لا يخرج عن الايمان بارتكابها لم
يستحلها او استخف بالمهاضي عنها ولا يرحله في الكفر وقد اختلف في الكعبة فروى ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان من تركها لم يزل في النار والفرار من الخوف والخوف والكل في الشك وعقوب
الوالدين المسلمين والاحاديث في الجور وقد بلغ بها الحفظ الى سبعين وقيل في كل مفسدته
من مفسده شئ ما ذكرنا واكثر وقيل المعصية التي شربها الاكثارات قد قيل كما يوعد
عليه الشارع محصوه وقيل كل معصية امر عليها العبد وكل المستغفرة في صغره وبالحكم بالمراد
الكبير التي هي غير الكفر وهذا الباع الصدوق الذي هو حقيقة الايمان لان محله القلب والمعاضي محلها
الاعضاء فاحلها محلا لا يمتنع ولا يخرج المومن عن الايمان والايان ايمانيا فيه ونحوه الاقدام على
الكبر لعلمه به ونحوها خصوصا اذا افتقر به خوف العقاب ورجا للعفو والعزم على التوبة
لا ينافيه نعم بعض المعاصي ما جعل لك رعا امانة التلذذ وعلم كونه لذلك بالادلة الشرعية كاللحج
للمصنف والفقهاء المصحف في القادورات ومحو ذلك كفر واطلاق الايات والاحاديث اسم المومن
على المعاصي كمنه قوله تعالى ما اربا الذين امنوا كتب عليكم القتاض وبياها الذين امنوا
توبوا الى الله توبة لصوحا وجمع الاله من امة عليه السلام الى يومنا قبل الصلاة على من رتب
مركبا لها من اهل القبلة والرجال مع العلم بارتكابها مع الاتفاق على لرد ذلك الحجة لغا المومن

دليل على انه لا يخرج بذلك عن الايمان وما ورد من الاحاديث والايام وظواهره تقتضي كونه اولى بالاعمال
عنه فهو متروك الظاهر للنصوص العاطية والاحكام كما قد ساءه او يول بغير ذلك مع الاستحالة وان كان
المصنف والادراك لثبوت بحر السمت معى غير الشك لا يكفر والله اعلم **الثالث** ان اهل الكبار
من المؤمنين لا يخرجون في النار وان ما توافر توبه لقوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ونفس
الاعمال على غير ذلك ان يرى حرا قبل دخول النار ثم يدخل النار لانه باطل لا خارج فتغير الخروج من النار
وقوله تعالى وعد الله المؤمنين المؤمنين حبات وقوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم
جنات الفردوس واولئك هم المفلحون وقوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم الذين هم
والجنات مطوية فهو محمول على انه في النار ليس بكونه مؤمنا ولا يكون الا الكافر وكذا فيما لو سلم
بالخلود يستعمل في الملك الطويل ولو سلم فهو معارض لنصوص التي قد ساءه وهذا بعيد قوله
ويغفر ذنبا غير ذلك من معنى الغفر عدم الخلود في النار **الرابع** انه يجوز ان يعجز الله
تعالى عن ان يبدل النار في الكبار مع التوبة او يردوها لقوله تعالى ان الله لا يبدل
لعقل الشكر ويغفر ما دون ذلك لم يشأ وقوله تعالى ان الله يعفو الذنوب جميعا والامانات والامانات
في معنى الكثرة وتمسك المعزلة في تخصيصها بالنص في الكبار المقررة في التوبة بالامانات والامانات
الواردة في وعد العفو مرفوعا على تقدير عمومها انما تنزل على الوقوع دون الجحيم وقد ذكرت
النصوص في العفو فخصص المذهب العفو عن جميعات الوعيد وكذا انفسكم في علم المذهب انما يتبع
لغيره على المذهب غير ان الغفر عليه وانما يتبع في حكمه لغيره في الارسال في محذور العفو لا يخرج
عدم العقاب فضلا عن العفو كنف في العفو في الوعيد يرفع حاشا الوقوع في النسيئة
الى كل واحد وكفى زاجرا **الخامس** انه لا يجوز العفو عن الكفر والله لا يشأ به تعالى والست
وقال بعضهم انه يجوز عفو الله ما علم عدمه بدليل السمع واما القول باستعانة عقلا فان قضية
الحكم التفرقة بين النبي والمحسن وانكرتها في الجناية لا يحتمل الجبابة وبيع الحومة اصله لا يحتمل
العفو وبيع الغرام وانما الكافر بعقده حقا ولا يطلب له عفوا ويغفر فلم يكن العفو عنه حكمه
وله اعتقاده الايد فيوجب جزاء الابد وهذا خلاف ما يراى في الذنوب وليس يردى منها الى ما استقيم
وردت على المحتسبي جوارا تنقذت في يوم القيامة تنظره
استل السمت على ربه الباري حل وعلا والاشارة الى خيل من اراد ان يتقرب الى ربه لله تعالى
الاستكثار التام لا يصح ما به لعل معناه انه اذا خطى بنفسه لم يحكم ما تشبهه ما لم يقم له برهان

ذلك مع ان الامر عدمه وهذا لعدم ضرورة في ان على الاستماع فعليه البيان ولنا على ذلك من
الاول قوله تعالى كما نرى عن موسى عليه السلام في ابط اليك فقد طلب الدوام ولم يكن عابسا ولا
حاهلا لتبنيه الانبياء على ذلك وليس على علمه على استقله الجبل وهو ممكن والمحلوم لم يكن ممكن كان
معناه الاحتمال في شئ من المعلق عند شئ من المعلق في الحال لا يستل على من العاين الملكة واعرف
بوجوه اقواله ان سوال موسى صلوات الله عليه كان لاجل توبه من ان يعلموا استماعه كما علم هو
وبان الاسلام ان المعلق عليه ممكن بل هو لتبنيه الجبل كما لا يخفى وهو في حال واحدة في كلامه
حلا في الظاهر ولا مخرج في لفظه على ان القوم ان كانوا موثوقين كما هم قول النبي صلى الله عليه وسلم
ان الدوام مستحب وان كانوا كفارا لم يعد من في حكم الله لا استعانة واما ما كان يكون السؤال
عنه والاستعانة حال التحرك ايضا ممكن في تقع السكون بدل الحد وكذا انما الحال اجتماع الحركة
والسكون وهي واجبة في الفعل لوردها الدليل السعي باحاطة ربه المؤمنين ليس تعالى
في الدوام الاحتمال في الكمال فقوله تعالى في يومئذ طلع الاضواء والله ان يقول
وجوها من غير الى اخر البت وقوله تعالى للذين احسنوا الحياتة في الدنيا عظيم اهل
التفسير الرامة روية الله عز وجل قد روي هذا امر فوجا والله الات في قوله وردت على المحتسبي
واما الشبهة في رد الشك في دعائها حسب حوزة ائمتنا من رحم جنانها كما ترون في القم
لله الدية في السعد وان مشهور رواه احمد وعنده من كبار الصحابة رضي الله عنهم واما
الاجماع في قوله الامام كانوا اجمعين على وقوع الدوام في اللفظ وان الالبات الواردة في ذلك محمول
على طواها في قوله تعالى في الحالفين وشاعت شبهتهم وبلاهم واقوى شبهتهم
العقليات ان الدوام مشروط بكون الذي في مكان وجه ومقابل من الدوام وسواء في
سواء في كونه في القرب ولا في غاية البعد وايضا في شعاع والصار في ذلك
بحال في قوله تعالى في الحالفين فيقول يري سبي بدون في ما ذكره في قياس الخاف
على ان هذا فاسد والدوام عندنا كقول الله تعالى في الحالفين في شعاع والصار في ذلك
دلالة في قوله تعالى في الحالفين فيقول يري سبي بدون في ما ذكره في قياس الخاف
الدوام ما لا يسطر اذا كانت تحت لما جعل في التمدح بنفسه كالمعدوم وانما يكون مما
على روية ولا يرى للتمتع والتعز في حيا لا كرا وان الادراك هو الدوام على وجه الاحاط
بالحالات واحذور في معنى انه مع كونه مريب لا يدرى ان لا يصح له عن الساطع لان

والحدود والحواشي واقران الآيات الواردة على سؤال الروية بالاستعظام والاستكثار
لغيرهم وعنادهم في طلبها لا لامتثالها ولا لمقتضى الرسول على التلاوة كما فعل جنسها لو ان حصل
لهم الله تعالى سعد وهذا معتبر مكان الروية في الدنيا ولهذا الحلف الصحابة رضي الله عنهم
في روية النبي صلى الله عليه وسلم لم يلب المعراج واما الروية في المنام فقد حكيت عن كثير السلف
ولا يخفى انها نوع مشاهد فكل من لم يلقها لم يصدق كلامه وليس الموفق **ع**

باب في بيان المسئلة بعصمة **باب في بيان الباطل في تزوير**
اشتمل البيت على ما يال **الاول** في الرسل والرسالة سبحانه العبد لله
ومن دوى الالباب من خلقه بخلقهم بما وصفت عنه عقولهم من نصالح
الدنيا والآخرة وهو واجب عن البعض من الحكماء المعنى الوجوب على الله تعالى
ان قصه احكامه بفضله لما فيهم من الحكم اي المصالح والعوائق المحمودة لا ممتنعة
كما عمت السنية والرواية ولا يمكن بسوقه في طاقه كما ذهب اليه بعض المتكلمين وقد
ارسل الله تعالى رسلا من البشر الى البشر فيسرى لاهل الامان والطاعة بالحق وينذر
لاهل الكفر والعصيان في العقاب والنيل في ذلك الطريق المعقل الله وان
سار طار دقعة لا تسير الا الواحد بعد واحد مسير للباسر كما حوت المرامور
الدنيا والدين والاسرار الفصول لانه وتفاصيل فوايد ذلك اكثر من ان يحصى **ع**
واظهر ان الحق **الثاني** ان العصمة تنسب للاشياء عليهم السلام عند اهل
السنن والجماع وعندها بعضهم ان كون الشخص كسب يسمع وصدور الدين عنه
بحاجة في نفسه او بدنه والامام ابو اسفور المار يدي اربابا لا تربط الحجة اي لا يحرم
على الطاعة ولا يخرج عن المعصية بل هي لطف من الله تعالى في جعله على فعل الخير ونحو
عن الشريعة في الاختيار لا ابتلا وانفق الامم على عصمتهم من ان يكون مطلقا لا
صعولا ولا في كبر خلافا للفضيلة فيهم حوزوا العاجي واعقدوا انهم في قولهم انهم
انهم معصومون عن الكبائر مطلقا قبل الوحي ونوعه سواء وعملوا وعن الصحابة
بعد الوحي وقيل وحود وقوع الدين سواء على سائر المدة لا عدلهم في سبب جالحم
الى الصالح والسداد هم معصومون قال العلامة القناري انهم معصومون عن
الكذب خصوصا فيما يتعلق بامر الشريعة وسلب الاحكام وارتداد الامم ما عمل

فيما لا يخاف

فيما لا يخاف واما هو فاعتدوا اكثر من في عصمتهم عن سائر الدروب تفصيل فذكر العصمة اكثر
على امر قال وعن معتد الكبار عند جمهور خلافا للحسنة ولجان اكثر من هو واما الصفة
محمود عند جمهور خلافا للخباري في يجوز سوا اتفاقا الا ما يدل على الحق كسنة لينة
والنصف حجة لكن المحققون اشتهر طوا ان منوعة فيمنعوا عنه هذا كما بعد الوحي واما قوله فلا
دليل على امتناع صدور الكبر ودله المعقل الى امتناعها لاها بوجوب العلم بالماضي عن
اتباعهم فتقوت بصلح البعثة والحواس مع ما بوجوب العلم والصغار الدالة على الحق
قال واذا نفرد هذا مما فعل عن الاشياء علم السلام ما يشعركد في عصمة ما كان
منقولا سطر بول لا حاد مردود وما كان بطريق التواتر فمردود عن ظاهره ان يمكن
والا فمحمول على تركه في ادكوه قبل البعثة قال المصنف واشتد الى كون ذلك
بعد البعثة بالنسبة الى العصمة للمسلمين **الثالث** لما كانت بعثة الرسل
حائز عقلا فاذا جاء واحد وادعى الرسالة في زمان محواز ورود الدليل وهو قبل
مبعث نبي صلى الله عليه وسلم لا يحق نقول قوله دون المعجم لانه الواحد والمجموع
بغير خلاف العادة على يد منازع النبوة عند تجدي المنكرين على وجه يعجز المتكلمين
عن الاثنان بمثله لا مدلول لالتايد بالمعجم لما وجد قول قوله ولما بان الصافي
في دعوى الرسالة من الكاذب وعند ظهور المعجم يحصل الجزم بصدقة بطريقه
جري العادة في خلق الله العلم بصدق عدم ظهورها وان كان عدم خلقه مكانا
في نفسه فان الامكان الداعي معنى التجوز العقلي لا في حصول العلم العقلي ولا
يقدر في ذلك العلم ان كان كون المعجم مرغى لله او كونه لا يفرق البصيرة او كونه لا ينفرد
الكاذب الى عدم ذلك مما لا يقدح في العلم الصوري في الحسنة بحران النار
امكان عدم الحذر لها معنى انه لو قد رعد منها لم يلزم منه في **ع**

وكان شنيع الخلق اهل طاربا **ومحة القرآن في بيان**
اشتمل البيت على ما يال **الاول** في الشفاعة وهي ثابتة للرسل والاحياء في حق اهل
الكبار في حظها وهو مسمى على جواز العفو والمغفرة دون الشفاعة في الشفاعة
اولي وقد تواتر معنى ذخار الشفاعة لاهل الكبار وقد استدل عليها بجمهور قوله
بما في استغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وقوله فاستغفرهم شفاعة الشافعين

وبان اصلها ثابت بالنص والاجماع وليست حقيقته بطلب المانع تلك اسقاط المضار
وردت مسكات العتلة موضوعه المطولات **تبيين** قوله شفع الخلق فيه استخارته
صلى الله عليه وسلم بخصوص الشفاعة العظمى في الموقف وهي عامه لجميع الخلق والمعاد
فيه صحة ثابتة صلى الله عليه وسلم وهو محمد في القرآن واحمد في الانجيل لانه اذ يجب
ادعي الرسالة واطهر المعجم لانه اثنى بالقران واخبر عن المعجيات وظهر منه بالاقتدار
من المحاولات وقد بلغ ذلك ان القدر المشرك وهو طهر المعجم حذر التوازن
وتفصيل في المطولات وعليك كتاب الشفاء للعياشي من حقه وانه شفاء من حارب
العلك وبركته عامه في كل ما يبدا به الامار فهدى العقد الاجماع في وقت النصوص
على انه يبعوث الى الناس كافة بل الى الثقلين الى العرب خاصة وان شربعة
سنة الى يوم القيامة لا ينسخ منها وهذا اسماء المصنف **الثالث** منه ما حكمه عيسى
عليه السلام مما ظاهره مخالف لهذه الشريعة المطهر بعد برق ابراهيم بن مسعود
صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وليس شيخ وهو خاتم السن وقوله صلى الله عليه وسلم
لا ينسخ عدي وانا سيد ولد آدم ولا فخر وفي حديث الشفاعة ما يوضح هذا غاية
الايضاح وفيه التصريح في سيد يوم القيامة **الرابع** تحريمه صلى الله عليه وسلم
سابقة وناقذة وان معجزة القرآن في حقه على نواحي الاحقاقات ومرا للهود وهذا الشريف
المعجيات واهرها لان معجرات سائر الانبياء انقضت بوقتهم وهذه في يوم القيامة
وهذا معنى قوله ومعجزة القرآن ابي واهراي جميع المعجرات وقد جرى صل للسلطان
ما تقرر صور مضاعف للبيان كونهم وتبرهم لمعصية فعد لواحق المضار في
القائم وهو دليل الخبز ووج المعجرات كونه في الدرج العليا من البلاغة وهذا مذهب
الكثرين قال طوائف انه بالعرف والاول انظر واطهر في الله تعالى في قل لان
اجتمع الناس والجن على ان ياتوا عند هذا القدر كما ترون تحت ولو كان معصرا
لمعص ظهرا هذا ولله صل الله عليه وسلم اطهر المعجرات ما لم اطهر النبي قبله ولم
نبي من الانبياء المعجزة الا وقد اوتي نبينا صلى الله عليه وسلم بمثلها وعظم منها وقد ذكرت
مفصلا في بعض قولنا في هذا مع ما تشتمل عليه صل الله عليه وسلم من محاسن الخلق والكل
وموضع تفصيل ذلك المطولات ولله اعلم **خامس**

المعجزة

و

وحق سवाल القبر ثم عذابه وكل الذي عنه النبي خير داه

حساب وميلان صحابته جنان ونيران مرا طي مختار

استل الست على مايل **الاول** منكر ونكير وهما مكان يدخلان القبر فسالان العبد عن
دينه ودينه ان الانبياء سوا وكذا اللصبيان عبد المعصوم وهو ما يجب الايمان به لانه امر
ممكن اخبره الصادق المعصوم والاحاديث فيها ثمانية صححة **الثاني** عذاب القبر
للكافرين ويعق عصاة الموحدين وتنجس اهل الطالح في القبر بما يعلم الله تعالى به
والمقصود في ذلك كثره صحيحه سلع معناه احد التوار قال المصنف ومن اكل السباع
واحيان نفايه امره ان رطن ذلك كثره **الثالث** الحجاب وقد لخصه في
موضع من كتابه ووصفه في **الرابع** الميران وهو عبارة عما يعرفه تقادير
الاعمال والعقل فامر عن ادراك كسيفيته وقد ردد في الحديث ان الاعمال توزن
في حديث المطلق ما يقتضي ان الموزون كتب الاعمال ونية حكمه وان قصرت
العقول عن ادراكها في الله تعالى ونفع الموازين القسط ليوم القيامة وقال تعالى
والوزن يومئذ الحق واللاس به كلام طويل ليس هذا حال **الحاكة** نشر الصحف
او هي الكتب المنبث فيها طاعات العباد ومعاصيهم بوقت المؤمنين وعما بينهم وللكافرين ستايلهم
او من رآطوهم نطق بذلك القواز في رواية واذا الصحف نشرت في رواية
ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا وقال تعالى في كتابه عينه **السادس**
والسابع اجنان والنيران حق لان الملمات والحداد في الواحدة في شأها أكثر من
تحجج ولشمر ان تحجج وانكار الفلسفي لها شيء على اصل الفاسد واستماع الحروف والالتزام
وهي مخلوق في الان خلافا للوقت له دليل نفسه ادم عليه السلام والملمات المصرفة على
للمؤمن والكافرين ففتن الفتان ولا معنى اهلها اي وانما في الاطراف عليها عذبه
متم لقوله تعالى في حق القريظين خالدين فيها ابداد ما قيل من اهلها يهلكان ولو كطحتهما لقوله
تعالى كل شيء هالك الا وجهه فلا نسا في البقاء هذا المعنى فكذلك اما اخبره من نعم اهل الجنة من الجود
والمصور والانوار والاطعمة والاشربة الخ وغير ذلك من عذاب اهل النار والانس والجن
لما في ذلك حق جبا الايمان وتاديل حكمه على خلاف ظاهرة عدول عن ظواهر المصنف من غير
مذونه وكادليل وقد صرح من انما ان الاتحاد محض كثره في في بيت المقاصد

لا يعطى مكان الجنة والنار والأكثرون على أن الجنة فوق السموات وكتب العرش لمولود
عند سدرة المنتهى عند جنة المأوى وقوله عليه السلام تفعل الجنة تحت عرش الرحمن
والنار تحت العرش والحق الموقف والله أعلم **الثامن** الصراط الحق وهو حبل على
متن حليم أدق من الشعر واحد من السيف يجوز عليه أهل الجنة وتزل عنه أهل النار والأحاد
تة كثره ونفا وبون في المروءة منهم من كثر القاطف ومنهم من كثر الخ كثر الخ
وذلك شبيه لله على المؤمنين **الثامن** الحشر وهو المهاد الحسامي وعليه جمهور
المسلمين يناهلون الروح جسم لطيف وعبد المحققين منهم كالعراقي والكليني والزا
والقاضي أبي زيد مر جاني جسماني هابا إلى مجرد النفس والسياسة كانه عود
في الدنيا إلى بدن ما ذهبا عود في الآخرة إلى بدن من اجزاء الاصلية للبدن المأوى
ولا يضر القول بانه ليس الاول بعينه كانه امر متغير واخبره بسايل الله عليه وسلم
ولو انزع عنه القول وورد في التبرك بالاجل التكا ويل مثل قوله وان جبهه الذي
انشأها اول مرة فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون ذلك حشر علينا سيرا
في ابان كثره واحاديث شهيده حملها على التمثيل للمعاد الروحاني بترتيبها
وتزويجها للعوام وتبنيها للنظام تنة الانبياء عليهم السلام الى الكذب في التبليغ
والقصدي الى المضلل وانكره الفلاسف يناهلون اشتاع اعادة المعلوم وهو مع
كونهم لا دليل لهم عليه يعتد به عن مصر المقصود كان المقصود ان الله تعالى
يجمع الاجزاء الاصلية للآلات في وعيد روحه اليه اسمي عن ذلك اعادة المعلوم
بعينه او لم يسم ولقد استقطما قالوا انه لو اكل انسان انسانا تحت صجر كاسه
فذلك الاجزاء اما ان يعادنها وهو محال اذ في احدها فلا يكون الاخر معادها بجميع
اجزائه وذلك ان المعاد انما هو اجزاء الاصلية السابقة من اول الامر الى اخره ولا يخلو
الماكله فضلة في الاكل الاصلية وهذه وغيرها من الحكايات التي اخبر الصادق
بها الامان بها كالسؤال والخوض والجن والسياتين وشاهد هذه الجوارح
الى غير ذلك والله اعلم

فصل وسلم دام تواتر ما عليهم خصوصا من على الخلق بحجتها
لأنه من التصديقه وتقدم له ذكرها لاسا صلوات الله وسلامه عليه سأل لسوان يصلي

ويعلم عليهم استعاد انتم الصنف كما هو دأب الصنفين على ما وقع في ختم سورة الصفات
من قوله تعالى وتلاهم على المرتلين قال وهو مشتمل لسلتين **الاولى**
التواتر وهو لغة التتابع واصطلاحا خراجا عنه مفيد للعلم بصفته وهو ما افله
جمع سجل مواظهم على الكذب على ما ير لخلق ويدخل فيهم الملائكة وهي امهات
المسايل الاصلية فالذي عليه الجمهور ان الانسا افضل من جميع الملائكة ثم اخذ
في الاستدلال على ذلك بما وضع غير هذا والحق في ذلك ان خواص البشر وهم الانسا
علم الامم افضل من خواص الملائكة وعوامها وعوام البشر افضل من عوام الملائكة وروى
خواصهم ولهم يصح ما سمي صلى الله عليه وسلم لانه لجماله وتبعه لهذا الوصف لا يهرب
الوهم لا غير والله اعلم

واما في الكرام رتبة: فصدقة الفاروق في عمان حيدر

الفن جمع اعز من العزة وهي باطن الوجه والكرام جمع كرم وهو العز والنفوس
اي جل يارب على احبائه مرتبة على ترتيبهم في الفضيلة فضل النبي لكونه لاسا صلوات
الله وسلامه عليه وعيسى منهم ابو بكر الصديق رضي الله عنه لا صدق في كل ما يكبره من عرفه توقف
ولا ترد ثم عمر الفاروق العارقي بين الحق والباطل ثم فمان دي النورين تنزج
عليه السلام له رتبة فلما مات رفته اركلهم فلما مات قال لو كان عدي نالته لزوجتكما
توحيد وهو على النبي عباد الله وطام احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
في شرح العقيدة على هذا وجد السلف والظاهر انه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لما
حكوا به واما نحن فقد وجدنا دلائل الجاسم متقنة ولم نجد هذه المسألة ما يتعلق به
من الاعمال او يكون للتوقف محلا شي من الصفات وكان السلف متوقفين في تفضيل
عثمان رضي الله عنه حيث جعلوا له علامات السلف والحكم تفضل الشخص ونحوه والامر
انه اردنا تفضيله كثر القواب والتوقف جهة وان اردنا تفضيله فلا نقول من الغضايل فلا
وعلى هذا الترتيب كانت خلافتهم فقد استقر رأي الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافة
ابي بكر واجمعوا عليها ولو على رضي الله عنه على رؤس الاشهاد بعد توقف ولو لم يكن الخلاف حقا
لما اتفقوا عليه ولنا على رضي الله عنه كما نزع عنه ولا يخفى عليهم لو كان في حقه نص فكيف
يتصور من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في احوالهم لباطل ثم انه اوصى الى عمر بن الخطاب

العبد عثمان وخرج الصحيفة واما بالمناجاة من ارباب الناس وعلى بالانهم باسم
 لمن فيها وان كان غيرهم استشهد وتزكها سورى ثم فوضوا الامر الى عبد الرحمن عوف
 ورضوا بحكمه واختار عثمان ورايهم فمضى من الصحابة نبايعوه وانقادوا له وطلوعه
 للجمع والاعيان وكان اجماعا فلما استشهد اجمعوا على ان يرضوا عنه والتسوا منه
 قبل الخلافة وما يبعون لما كان افضل عصره واواهم بالخلافة في السبع سوادين
 وادعوا من الخلفاء والمجاهدين لم يكن عن نزاع في خلافة علي بن ابي طالب والحكام
 بعد علي عليه السلام كما قال يكون سنة ثم يكون ملكا عضوضا وقد تمت له مدة احسن
 انزل رجا الله عنه في حدي شيخ الاسلام ابو الوليد في نظم السيرة الشريفة بيننا
 لمدهم ولعد الصدوق عليه السلام استقر وصفا لم يفتي في عشرين اوصفا ونظي
 لما اخرج ومصر والقدس والشام افتخروا بعدة عن احد عشر ركنه ثم على خمسة
 السدس المصنف وبعثت في هذه الدلائل اربعة عشر ركنه واحده عشر ركنه
 تنزل على ولايته احوالهم وولاه اسير في سبع وعشرين ركنه وولاه اسير واحد عشر ركنه
 ولحق الكف عن محسن الصحابة رضي الله عنهم اتباعا للدلائل وعمل في شرح العقائد
 المتقدم في الدلائل على لرايه الخلافة الكاملة التي لا يتوهمها شي من الخلق كان محمدا
 عمر عبد العزيز قال قيل للخلافة عن المصالح وبعدها قد يكون وقد يكون ولا بأس
 للعوام لم يترك الامانة لنا سنة له في الطمع انفق الاحكام على بضعة مائة واجب
 على الحق سمي على المذهب الحق ليعلم عليه السلام من عات ولم يعرف امام زمانه
 مات موتا جاهليا وقد جعلته الامه اهم الامم حتى قدس على دفين رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولتوقع كبر الوصيات التي علمت وان يكون ظاهر ابرج عليه في المبدأ
 منه المصالح العامة لا تختص ولا تستطاع وسعي ان يكون شجاعا قويا ويتطو كونه
 حرا ذكرا كافيا وللقوى شرط للكف والكفاية بالفسق ولا يتطو كونه
 هاشميا بل كونه قويا ولا عصمة قادر على تنفيذ الاحكام وتنفيذ حدود
 الاسلام عوف

وباقهم والتابعين وآله واتباعهم حسنا الى جناتنا

الضمير ما قبلهم الصحابة رضي الله عنهم وعطف عليهم التابعين وهو من راي الصحابة والاول

نعم

288
 فقد الكلام عليهم اول المنطوية واساعهم حسنا الى الذين اتبعوهم باحسان
 الى حسن ان تد اي الى يوم القيامة وهو يوم النشور والمدا به التابيد لاصلاه
 على الانبياء ونبيا صلى الله عليه وسلم وعلى اصحابه الخلفاء الراشدين والتابعين لهم
 حلة وتسلموا يقو حدهاها ومن شجرة جود الوجود معطر

الفتح مصدر فاح اذا عبق والجود معروف وهو الاحسان والكرم واللطف
 وكل حصله حيد وعطرت المكان بالنشور اذا تحت منه راحة الطيب
 والحاصل انه ختم بتعطر اصلاه والسلام المقدس على من ذكر الوجود تعطر
 وطيبها بموارث موبدين يفوق لرحمها على كل عطر وطيب ليكون ختامه
 مسكا بلذكي واعطى وتكر هذا آخر الكلام في هذا المقام ونختتم بالاصلاه
 والتسليم على اهل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اهلها واصحابه اجمعين
 والرضي عن التابعين وسائر الامة المجتهدين والعلماء والصالحين والحمد لله
 رب العالمين الذي ينعمه تيم الصالحات وتنزل الوكات وتنزل الفوارق
 حمدا لولائه ونعمه ونكا في مريدك ويدفع نقمة وقد وقع الفراع من علق
 هذا الكتاب راحة يديه الفانية واجبا للثواب الباقي وان يفعه الله هذا
 العلم في الوارث وان ندخله في شفاعته سيد القبلين امير المؤمنين والاحتج
 الى الزادة لומר المعاد الفقير الحقير عبد القادر محمد لحيي الكات على الله تعالى
 عنه وعمر الدنيا ورحمهاهم بالغفران والجميع المسلمين في العبد الاوسط مرشده
 حماد السائ في سنة ٩٠٠ هـ والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه
 وسلم والتابعين وحسب الله تعالى ونعم الوكات ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

والحمد لله رب العالمين

وقاله وان تجد عيبا فسد الخلافة فكل لا عيب فيه وعلا

ذكر في فتاوى الصوفية في السالكين والاربعين في التعريف وفيه وصول العبد الاول في ما به التبرع
 وذكر في فتاوى الصوفية ان جماعة من الصالحين والعارفين كتحققون في نوع عده في كل بلد مهملون ويكثرون
 ويحققون في ما يدق للدعا والاستغفار وكحصول الى الصلوات بالتميم والتمليل ويدعون في كل حال
 الى امام فضل الله من محمد بن ابي الهادي مولف فتاوى الصوفية الا فضل في قول السالكين في هذا
 والارادة ويوعظ القلة وهكذا في راي الامام الذي هذا الغياي والشيخ الامام العالم في الذين المقروص
 يعاضى صان في حجا معهما بقوله صلوات الله عليه وسلم الا حال بالنيات الى واطل ليعلم هذه الطريقة والوقوف
 لا خلوعه صالين اما ان يكون المراد والنية التبرك والادراك لوقت المرحو ونقطع يوم حرم وشغل
 حصص الساعات او النية بافضل العوا وكثرة عذبة المفيد والظهور والسرابة والرضية والجامعة للصغير والكافة
 والعتياء والمان والكفابة وفوايد الحجاب الصغير وكما في شوق الحرامين وانصاف في التطريز وجامع المصنفين
 ومصلح كلامهم التعريف الذي قال ابو حنيفة ليس بشي لم يرد به في الشرح في نقله في دعا وشي ونفرض المالكه
 وانما اراد له نقل وجوبه اهل حق كونه سنة بكونه كذا في تمار حان ونقطة الكفاية في روي عن محمد بن الحسن انه يظن ذلك
 وان محاسب فعل ذلك بالبره وقيل يجب ذلك لانه شبه بافضل الطائفة كذا في فوايد حان في الصغير والكافة
 وقد ورد في الحديث من شبه قوما فهو منهم فعلم قول هؤلاء العلماء يرتفع الخلاف والاصلا في ولوا في به ان
 لا يكون مكرها واما ان اراد التبرك به للوقت الشريف لا للنية يكون اولى بالطريق فليقل ومن اراد
 الاستقصاء فليطرا في هذه الكتب خصوصا في كتاب الصوفية وتاثيره في وخرالا شرم قال سالت عن هذا من قبل
 عن التعريف في الاصحاح فقال ارجو ان لا يكون فيها في وقد فعل غير واحد طرية ويكرو نابت وحيث في
 كانوا يشهدون الحاصد يوم عزو وبوان يدعوا بما مستقبله انصبة حاسر الراس باكين منفرضين الى الغروب
 اما تشبهها او تبركا كذا في فتاوى الصوفية

اذا رويت امرأة بين عشرة قبل ان تزوج منهم ام انما ينكر
 فياخذ من غير حق فيعشر زوجه ويحبهم واحدا
 فاسموا ان المرأة المذكورة اشترت جارية فلها سنة اولاد فعققت احدهم وتزوجت
 ثم انما ملكت الجارية المذكورة لابنها فاولادها اربعة اولاد فوجدت
 العشرة فصارت من بطن واحد



Süleymaniye Kütüphanesi
 Kism: AMCA ZADE
 Hüseyin Paşa
 Yeni
 Eski Kayıtları 207

یوم ششم بیان شد ایضا صنف هجدهم در کتب مدرسه معزول اولوب بجه مدرسه
 اکلین بنیم و بستان کی مدرسه سابق زمانه اندن عین و انز اولسه لایق مدرسه می اولوب
 سابق جواب کی مدرسه سابق لایق لایق ما بیند شنبه و ایام می تقسیم اولوب جواب تهر
 اوله اکلین الله اعلم
 مدرسه لایق سابق شنبه و بریز
 کذا احاطه شمس الاسلام و مفعی الانام
 ابوالسعود

یوم
 سنوی حاصل شده سن اولی اکی ای صدر صح مدرسه سابق لایق لایق واقع اولان حاصل
 اوق اکی ای اعتبار لایق تقسیم می اولوب بوضع مدرسه ارضه الفان زمانه وقت حاصل و آخر
 مدرسه سنه و و حاصل الفان بزرگ وقت حاصل اعتبار لایق می تقسیم اولوب بیان ببرد
 حیات اوله اکلین الله اعلم
 سرک خواجه موقوفی که بوقت انجی سید اول عکس من المنصرف مقابله سید او عاخن کشته ششم
 ضایع مسکن اولان بزرگ توزیع و انجی اول صاحب اولوب اما خراج مفا سعه که عکس
 بزرگ سید انز عین الفان بزرگ در ارضیک کرباب و بستان سید اعتبار بوضع کوریک و باران
 تفاوتی مفعی محافظ اولوب مسکن اولان اکا کور توزیع اولوب کذا کسب جواب مفعی الزمان
 ابوالسعود